يُطبع لأول مرة محققاً على ستِّ نسخ خطية إحداها بخط المؤلف

الكافي في شرح الهادي

لأبي المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب
ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني ت ٦٥٥ هـ

دراسة وتحقيق

قسم النحو: المجلدات (١-٤)

الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال رحمه الله

قسم التصريف: المجلد الخامس

الدكتور أنس بن محمود فجال

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة

المجلد الثالث

الكافي في شرح الهادي

لأبي المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب

ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني ـ ٦٥٥ هـ

دراسة وتحقيق

قسم النحو: المجلدات (١-٤)

الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال رحمه الله

المجلد الثالث

٢٠٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

«فصل:

الصفة: هي القول الدال على الذات والمعنى القائم بها، الجاري على غيره في إعرابه»

الوصف والصفة والنعت في الأصل مصادر، تقول: وصفتُ الشيء أصفه وصفاً وصِفةً، كما تقول: وعدته وعداً و عِدة، ونعتُّه أنعتُه نَعْتاً.

وكل ذلك عبارة عن ذكر أحوال الشيء، وعلى هذا يجوز أن يقال للباري: إنه موصوف ومنعوت.

وقيل: (النعت) لا يطلق إلا [على] ما جاز عليه التغيير، و(الصفة) تطلق[1] على ما جاز عليه التغيير وعلى ما لم يجز.

وقيل: (النعت) يكون بالحلية كطويل وقصير، و(الصفة) تكون[2] بالأفعال، نحو: ضارب وخارج.

وعلى هذين الوجهين يقال: صفات الله، ولا يقال: نعوت الله.

وأما النحويون فمنهم مَنْ لم يذكر حدَّ الصفة لظهورها عندهم، كأبي عليّ[3] فإنه قال: الصفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره.

وقال علي بن عيسى الرماني: الصفة قول دالٌّ على بيان الاسم الجاري عليه مخصص له.

وقال ابن جني[4]: الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له وتخصيصاً ممّن له

---

(١) (يطلق) في: ع.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٢٧٥.

(٤) انظر اللمع ٨٢.

مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببيّه.

وقال الزمخشري[1]: هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات. وفيه نظر، لأنَّ الصفة قد تكون بالجملة والظرف، وعذرته أن الاسم هو الأصل من حيث إنه مفرد، والجملة إذا وقعت صفة اعتبرت بالمفرد، ثم الحدّ ينتقض بالخبر، كقولنا: زيد قائم. فإنّ قائماً دلّ على بعض أحوال الذات، فإن أضاف إليه الجاري عليه في إعرابه خرج[2] الخبرُ، وأما ما ذكرناه في المختصر فالقول يشمل المفرد والمركب.

وقولنا: الدالّ على الذات والمعنى القائم بها، وذلك لأنّ الضارب مثلاً لا يدل على الذات وحدها، ولا على الضرب وحده، بل على الذات الموصوفة بالضرب، ولهذا لو قلت: لعنَ الله السارق، فالداخل في اللعن ليس الذات المجردة، بل الذات الموصوفة بالسرقة.

وقولنا: الجاري على غيره، خرج عنه أسماء الزمان، كمَنيخ الناقة، ومَضْرب الشوك، وأسماء المكان، كالمضرب والمجلس، وأسماء الآلات كالمجلد والمخيط. وقولنا: في إعرابه، خرج عنه الخبر فإنه ليس جارياً على المبتدأ في إعرابه.

«والغرض[3] منها تخصيصُ النكرة، وإزالة الشركة عن المعرفة، كقولك: جاءني رجل عالم، ومررت بزيد الكريم»

المقصود من مجيء الصفة في الكلام إما تعليل عموم النكرات، وهو معنى قوله: تخصيص النكرة.

وربما قيل: تفصيل الأنواع، كقولك: جاءني رجل عالم/، فرجلٌ مطلق على كل [٢٧٨] إنسان، والعالم قلل ذات العموم، وآذن بأن الرجل ينقسم إلى عالم وغير عالم.

---

(١) انظر المفصل ١١٤.

(٢) (يخرج) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٣: ٤٦.

وأما إزالة الشركة عن المعرفة، كقولك: مررتُ بزيد الكريم، وذلك أنَّ زيداً وضع على الاختصاص، فعرضت فيه الشركة الاتفاقية فتصفه لتخصيصه، فيعرف من تعيينه مجموع الوصف والصفة، فهذان المعنيان أعنى التخصيص وإزالة الشركة، هي الأصل في الصفة، ولهذا أدخلنا على غيرهما (قد) التي تؤذن[1] بالتقليل.

«وقد تجيء للمدح، كصفات الله تعالى»

نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[2] والمقصود منه الثناء، ويشترط فيه أن يكون ذلك صفةَ مدح، فلو قلت: (مررت بزيد الخياط، أو الحائك) لم يكن مدحًا.

وأن يكون الممدوح مشهوراً عند المخاطب، بحيث يفهم من غير ذكر الصفة. فلو قلت: (مررت بزيد الكريم)، وهو خفي عند المخاطب لم يكن مدحاً.

«وللذم، كقولك: أتاني زيدٌ الفاسقُ»

ويشترط فيه أن يكون صفة ذم، ويكون الموصوف مشهوراً عند المخاطب.

«وللتوكيد كقولهم: أمس الدابر»

معنى التوكيد أنْ يكون مدلولُ الصفة مستفاداً من الموصوف، كقوله: أمس الدابر، أي: الذاهب، وأمسِ لا يكون إلا ذاهبًا.

قال:

٩١٤- أبني عُبَيْدٍ إنَّ ظُلْمَ صَدِيقِكُم ... والبَغْيُ تَارِكُكُمْ كَأَمْسِ الدَّابِرِ

وكذلك: أمس المُدبر، وأمس الأحدَثُ، والميتُ العابرُ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ * وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ

---

(١) (يؤذن) في: ع.

(٢) البقرة: ٢٥٥، وآل عمران: ٢.

﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٣-١٤].

فواحدٌ[١]، وواحدةٌ، للتوكيد المحض، لأن التاء في النفخة، والدكة تدل على الوحدة، وكذا قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾ [النحل: ٥١].

وقيل: فيه فائدة، وهي الإيذان بأن النهيَ عن اتخاذ الإلهين لأجل العدد المحض.

فإن قلت: رَحِمْتُه رحمة واحدة واحدة، لم يكن توكيداً لأن التاء في الرحمة ليست للمرة، وإنما هي في بناء المصدر، كما في الغلبة والسرقة.

ولمجيء[٢] الصفة مقصود سادس، وهو إعلام المخاطب بأنك عالم بصفة[٣] المذكور، كما يقول[٤] الرجل:

رأيت قاضِيَكم الفقيهَ العادلَ، إيذاناً بأنك تعرف منه ذلك.

«وحقُّها أن تكون مشتقة كضارب وكريم ومكرم»

حقُّ الصفة أن تكون مشتقة من المصدر الذي هو المعنى، ليمكن قيامه بغيره[٥]، فيحصل بها الفرق بين الأعيان في ثبوتها لبعض أفرادها وانتفائها عن البعض، ولهذا منعوا الصفة بالجواهر، كالأسد إذا عنيت به[٦] حقيقته، فإنَّ قيام الجوهر بغيره مُحال، وذلك إما اسم فاعل كضارب، ويلحقُ به[٧] الصفة المشبهة به ككريم وحسن، لأن المراد به فاعل الكرم والحسن.

وكذلك أفعل التفضيل، كقولك: مررتُ برجل أحسن من زيد، لأنه فاعل الحسن.

---

(١) (فواحدة) في: ع.

(٢) (ومجيء) في: ع.

(٣) (بصفته) في: ع.

(٤) (تقول) في: ع.

(٥) (بالغير) في: ع.

(٦) (به) ساقط من: ع.

(٧) (بها) في: ع.

وإما اسم مفعول، كمضروب ومكرم.

فإن قلت: وما الاشتقاق؟ قلت: قال الرماني: هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل.

وقال الميداني: هو أن تجد بين اللفظين مناسبة في المعنى والتركيب؟

وقال الزمخشري: هو أن ينتظم الصيغتين معنى واحد مع زيادة إحداهما على الأخرى.

فإن قلت: فقد وصف بمثل شَمَرْدَل وهو الطويل، وجِرْدَحْل، وهو الضخم مع أنهما ليسا بمشتقين، إذ ليس لنا مصدر على خمسة أحرف أصول.

قلت: لما فسروها بالمشتق، وأعملوها إعمالَ المشتقات فقالوا: مررت برجل شَمَرْدَل غلامه، وجِرْدَحْل جمله، جعلوها كالمشتق.

فإن قلت: فقد[١] وصف بالمنفي، وذلك لا يقوم بالجواهر.

قلت: الصفة وإن كانت منفية أفادت أمراً موجوداً إما خصلة غير الخصلتين المذكورتين، كقولك: مررتُ برجل لا طويل ولا قصير، لأن المراد رَبْعة.

وإما خصلتين غيرهما، كقولك: مررت برجل لا شجاع ولا كريم[٢]، فإن المراد جبان وبخيل، فالمخصص والمعين هو الأمر الموجود.

«وبصريّ، وذو مال، وأي رجل، وكلّ الرجل، وجدّ الرجل، ورجل صدق، ورجل سوء، ومررت بشراب سم[٣]، وبحبل ذراع، وبإبل مائة متأولة بمنسوبٍ ومتموّل، وكامل وصالح وفاسد وقاتل وقصير وكثيرة»

قد وَصَفتِ العربُ بأسماء غير مشتقة/ سحب العلماء عليها ذيل الاشتقاق لئلا [٢٧٩]

---

(١) (فقد) ساقط من: ع.

(٢) (ولا بخيل) في: ع.

(٣) (شم) في: ع.

تخرج عن قاعدة الباب وذلك أنواع:

الأول: المنسوب نحو: بصريّ وتميميّ، فبصرة وتميم قبل إلحاق ياء النسب لا سبيل لها[١] إلى أن تكون صفات؛ لأنها أعلام، والعلم لا تجوز الصفة به فلما لحقها ياء النسب انتقلت من التعريف إلى التنكير، بدليل قولك: رُبَّ بصريّ رأيته.

ومن الجمود إلى حكم الاشتقاق؛ إذ صار في تأويل المنسوب والمعزوّ والمضاف.

والدليل على أن حكمَها عندهم حكمُ الصفات أنهم ألحقوا التاء مؤنثة فقالوا: عمامة بصريّة، وامرأة تميميَّة، كما قالوا: ضارب وضاربة، وأعملوه إعمال الصفات، تقول: مررت برجل هاشميّ أبوه ومصريّ حمارُه.

الثاني: الصفة بـ(ذو)، فتأوله بصفة مأخوذة من لفظ ما أضيف إليه ذو، فتأول قولك: مررت برجل ذي مال، بمتموِّل، وبامرأة ذات حلي، بمتحلية، وذات سوار بمتسوِّرة، فإن أعوز الاشتقاق من المضاف إليه صرفته إلى معنى مالك، كقولك: مررت برجل ذي مسجد، وفي (ذي مال) من قولك: (مررتُ برجل ذي مال)، ضميرٌ يعود إلى رجل، ويضعف رفع الظاهر به، فلا تقول: مررت برجل ذي مال أبوه، لأن (ذو) بعيد من الفعل، لكونه على حرفين ولازم للإضافة، بل المجاز أن تقول: مررت برجل ذو مال أبوه، فترفع على الابتداء والخبر، وتكون الجملة صفة رجل، ومن قال: مررت بسرجٍ خزٍّ صفته، وبرجل فضة حلية سيفه، لم يبعد أن يقول: مررت برجل ذي مال أبوه، لأنها متأولة بمالك وصاحبٍ.

الثالث: الصفة بأيّ، و(أيّ) في الكلام على خمسة أنحاء:

استفهامية، وشرطية، وموصولة، وموصوفة، وصفة.

والغرض هاهنا بيان الصفة، فتقول: مررت برجل أيِّ رجل، وأيّما رجل، والغرض

---

(١) (لها) ساقط من: ع.

منها الصفة مخلوعاً عنها المعاني المتقدمة، فتضاف إلى لفظ الموصوف، لأن المقصود المبالغة في المعنى الذي دلّ عليه الموصوف، وتأوّل بالمشتق. فإذا قلت: مررت برجلٍ أيّ رجل[١]، فكأنك قلت: مررت برجل كاملٍ في الرجال، أو بليغ في الرجولية.

فلو قلت: مررت بغلامِ أيِّ رجل، وأيّما عبد، زال هذا المعنى الذي تقصده، وتأول بالمشتق[٢]، فإذا جئت معها بظاهر رفعتها بالابتداء والخبر، وجعلت الجملة صفة، تقول: مررت برجل أيُّما رجل أبوه، لأن غير المشتق لا يمكَّن تمكُّن المشتق، وتكون الجملة صفة المجرور.

الرابع: الصفة بـ(كلّ) نكرة كان أو معرفة، تقول: مررتُ برجل كلِّ رجل، وهذا الرجلُ كلُّ الرجلِ.

وكذلك جد وحقّ، تقول: هذا العالم جِدّ العالم وحَقُّ العالم، وهذا عالمٌ جِدُّ عالم، أو حقُّ عالم. قال[٣]:

٩١٥- هُوَ الفَتَى كُلُّ الفَتَى فاعْلَمُوا   لا يُفْسِدُ اللَّحْمَ لَدَيْهِ الصُّلُولْ[٤]

والغرض منه المبالغة، لأنَّ (كلّاً) للعموم، فكأنك قد أقمته مقام جميع الرجال، و(الجد) المبالغة في الأمر، والاجتهاد فيه، و(الحق) ثبوت الشيء فكأنك قلت: لا شبهة في علمه[٥].

وقيل: الجِدّ والحق هاهنا واحد يقال: جادَّه في الأمر إذا حاقَّه، فإن جئت بمظهر

---

(١) انظر الكتاب ١: ٢١٠.

(٢) (وتأول بالمشتق) ساقط من: ع.

(٣) هو الحطيئة. ديوانه ١٧٦.

(٤) البيت في المحتسب ٢: ١٧٤، ولسان العرب ١١: ٣٨٣ (صلل)، وشرح ابن يعيش ٣: ٤٩.

الصلول: من قولهم: صلّ اللحم صلولاً إذا أنتن، وصلّ الماء إذا أجن وتغير. ومعناه: أنه لا يدخل اللحم عنده حتى يفسد ويتغير، شأن البخيل الشحيح، ولكنه يفرقه ويهبه الناس، فهو كريم جواد.

(٥) (عمله) في: ع.

رفعت الاسمين وجعلت الجملة صفة فقلت: مررتُ برجل كلّ رجل أبوه، لأنّ حق غير المشتق أن يكون صفة في حال إفراده، لا في حال تأليفه، وحقّها أن تضاف(١) إلى الاسم الموصوف، لأنك تقصد به المبالغة، على حسب المعنى الذي ذكرته، ولهذا استضعف سيبويه(٢): هذا عبدُ الله كلُّ الرجلِ، لأنك لم تذكر معنى في عبد الله يُبالغ فيه، ولكنه أجازه، واحتجّ بأنك تقولَ: هذا كلّ الرجل، ولم تذكر شيئاً يبالغ فيه.

الخامس: الصفة باسم الأول مضافاً إلى صدق وسوء، كقولك: مررت برجل رجل صدق، ومررت برجل رجل سوء.

قال أبو سعيد: الصدق هاهنا بمعنى الجودة، ولا يراد به ضد الكذب، بدليل قولنا: هذا ثوبٌ ثوبُ صدق، وحمارٌ حمارُ صدق. وكون(٣) معناه الجودة لا يخرجه عن الصدق الذي هو ضد الكذب، لأن الجيد يصدق خابره والمخبر به، والسوء بمعنى الرداءة، فكأنك قلت: مررت برجل جيد أو صالح، وبرجل رديء أو فاسد.

فإن قلت: مررت برجل رجلُ صدقٍ أبوه، رفعتها لما ذكرناه.

السادس: الصفة بأسماء الجواهر فلا بد من سحبها إلى باب المشتق، فإن الصفة بالجوهر من حيث إنه جوهر مُحال، وينبغي أن يكون ذلك المعنى/ الذي يدل عليه [٢٨٠] مشهوراً لتحصيل الفائدة عند السامع، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ أسدٍ، فكأنك قلت: مررت برجل شجاع، لاشتهار الشجاعة في الأسد.

فإذا قلت: مررت بشراب سَمّ، فكأنك قلت: بشرابٍ ضارٍّ أو قاتلٍ، لأنّ الضرر والقتل مشهور من(٤) السَّمِّ، قال(٥):

---

(١) (يضاف) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ٢٢٣.

(٣) (وكان) في: ع.

(٤) (في) في: ع.

(٥) قال البغدادي: البيتان لمضرس بن رِبْعي (جاهلي)، ونسبها الحصري لابن محكان السعدي.

٩١٦- ولَيْلٍ يقولُ النـاسُ ظُلُماتِــــهِ سَـواءٌ صَـحيحاتُ العيـونِ وعُورُهـا
كـأنّ لنـا منـه بيوتـاً حَصـينةً مُسُـوحاً أعاليهـا وسـاجاً سُـتورها[١]

قال أبو سعيد: ذهب بمسوح إلى سُودٍ، وبساجٍ[٢] إلى كثيفٍ، فإذا جئت معها باسم ظاهر قال سيبويه[٣]: الرفع فيه هو وجه الكلام، كقولك: مررت برجلٍ سَمٌّ شرابهُ، وقد أجازوا: مررت برجل سَمٍّ شرابُه[٤]؛ لأن من العرب من يقول: مررتُ بقاع عَرْفَجٍ كلُّه، كأنه قال: خشن كلّه، أو صلب كلّه، أو مشبك كلّه، لأنَّ العرفجَ الشوكُ.

ومن مسائل الكتاب[٥]: مررت برجل فضّةٍ حليةُ سيفه، كأنه قال: مشرقة.

وروى سيبويه[٦] عن العرب: مررت برجلٍ كلُّ ماله درهمان، فرفع (درهمان) بـ(كلّ)، لأنه حمل كُلًّا[٧] على مجتمع، كأنه قال: مررت برجل مجتمع في ملكه درهمان.

السابع: الصفة بالأسماء التي تفيد المقادير، وهي إمَّا عدد نحو: ثمانين ومائة، وإما غير عدد نحو: ذراع وقفيز وجريب، يجوز الوصف بها، لإفادتها القلة والكثرة، فالتقدير في قولك: مررت بحبل ذراع، أي: قصير، وفي قولك: مررت بإبل مائة. أي: كثيرة، وفي التنزيل: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١-٢]، وقال الأعشى[٨]:

---

(١) البيتان في زهر الآداب ٢: ٧٥١، والأضداد ٤٣، وحماسة ابن الشجري ٢٠٤ والخزانة ٢: ٢٩١.

المسوح جمع مسح، وهو البلاس وهو فارسي معرب، وهو ينسج من الشعر الأسود. الساج: ضرب من الشجر لا ينبت إلا بالهند والزنج. والبيتان من أحسن ما وصف به سواد الليل.

(٢) (وساج) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢٢٩، ٢٣٠.

(٤) (وقد أجازوا مررت برجل سمّ شرابه) ساقط من: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٢٢٨.

(٦) انظر الكتاب ١: ٢٣٠.

(٧) (كل) في: ع.

(٨) الديوان: ١٢٣، برواية: (وتعلم أنِّي عَنْكَ لَسْتَ بِمُلْجَمِ).

٩١٧- لَئِنْ كُنْتَ فِي جُبٍّ ثَمانِينَ قامَةً ... ورُقِّيتَ أَسْبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ
لَيَسْتَدْرِجَنْكَ القَوْلُ حتى تَهِرَّهُ ... وتعْلَمَ أَنِّي عَنْكُمُ غيرُ مُفْحَمِ[(١)]

فإن جئت معها باسم ظاهر، فالجيد الرفع، تقول: مررت بحية ذراع طولها، وبرجل مائة إبله. ويجوز الجر، أي: قصير طولها، وكثيرة[(٢)] إبله.

الثامن: الصفة بـ(مثل) و(غَيْر)، تقول: مررت برجل مثلِك وغيرك، أي: مماثلك ومغايرك. فإذا جئت بظاهر رفعتها، تقول: مررت برجل مثلُك أبوه، وغيرُك أخوه.

التاسع: الصفة بـ(سواء) بمعنى تام تقول: أخذت درهماً سواء. أي: تاماً.

فإن قلت: مررت برجل سواءٌ درهمُه، فالجيد الرفع، وأما الصفة بأفعل التفضيل، كقولك: مررت برجل خير منك، وبرجل أفضل منك، فسيأتي حكمه في الصفة المشبهة باسم الفاعل.

«ورجل عَدْلٌ ورِضيً للمبالغة[(٣)]»

العاشر: الصفة بالمصادر، مع أنّ المصدر غير مشتق، ولا دالّ على الذات، بل على المعنى وحده، وإذا وصف بالمصدر فقد يكون على تأويل اسم الفاعل، كقولك: رجلٌ عَدْلٌ أو عادل، أو على تأويل اسم المفعول كقولك: رجل رِضيّ، أي: مرضي، ورجل زور، أي مزور، أنشد ابن فارس:

٩١٨ -وَمَشْيُهُنَّ بالخَبيبِ حَوْرُ ... كما تَهادَى فَتياتٌ زَوْرُ[(٤)]

---

(١) انظر الكتاب ١: ٢٣١، وشرح ابن يعيش ٢: ٧٤، واللسان (سبب).

السبب: الحبل. أسباب السماء: مراقيها أو طرقها أو نواحيها. استدرجه: خدعه وأدناه. تهره: تكرهه. يقوله ليزيد بن مسهر الشيباني متوعّداً بالهجاء القائل.

(٢) (وكثرة) في: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٣: ٤٩.

(٤) البيت في مجمل اللغة ٢: ٤٤٤، واللسان (زور) ٥: ٤٢٤ برواية:

وَمَشْيُهُنَّ بالكثيب مَوْرُ ... كما تَهادَى الفَتَياتُ الزُّوْرُ

لكن المبالغة في الصفة بالمصدر أكثر منها في الصفة باسم الفاعل أو اسم المفعول.

فإذا قلت: رجلٌ صَومٌ، ورجلٌ زَورٌ، فكأنه لكثره صومه، وكثرة زيارة الناس إياه، صار كأنه نفس الصوم، ونفس الزيارة، ويجوز تقديم صلته عليه، وفي التنزيل: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ﴾ [الزمر: ٦٧]، فالأرض: مبتدأ، وقبضته: خبره: وجميعاً: حال، والعامل فيه قبضته.

وجاز تقديم الحال على المصدر، لأنه متأول باسم المفعول، كأنه قال: والأرض مقبوضته جيعاً، أي: مجتمعة.

ثم إذا قلت: مررت برجل عَدْل، فمن النحويين من يقول: التقدير: مررت برجل ذي عدل، فلا يكون متحملاً للضمير ولا يُثنى ولا يُجمع، لأنه باق على مصدريته[1] وهذا يؤكّد ما ذكرناه من وجه المبالغة فيه، وفي التنزيل: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]، وقال زهير[2]:

٩١٩ - مَتَى يَشْتَجِرْ قومٌ يَقُلْ سَرَوَاتُهُمْ ... هُمُ بَيْنَنَا فهُمُ رِضاً وهمُ عَدْلُ[3]

ومنهم من يقول: إنه مقلوب عن وجهه إلى تأويل الصفة، أي عادل، فعلى هذا يتحمل الضمير ويثنى ويجمع[4]، وفي التنزيل: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩] وقالوا: فرسه طَوْعَةُ القِياد، وقال[5]:

---

(١) (مصدريته قبله) في: ع.

(٢) الديوان بشرح ثعلب: ١٠٧.

(٣) البيت في الخصائص ٢: ٢٠٢، والمحتسب ٢: ١٠٧، واللسان (رضى).

البيت من قصيدته التي قالها في هرم بن سنان والحارث بن عوف المريين. يشتجر: من المشاجرة وهي الخصومة. سرواتهم: أشرافهم. هم بيننا: أي هم الحاكمون بيننا.

(٤) (ولا يثنى ولا يجمع) في: ع.

(٥) هو «البعيث الهاشمي».

٩٢٠ - وبَايَعْتُ لَيْلَى في الخلاءِ ولَمْ يَكُنْ   شُهُودِي عَلَى لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ(١)

ويجوز أن يكون هذا من باب الصفات الغالب لكثرة ما وصف بالمصدر هاهنا.

«ومررت برجلٍ حسبك من رجل، أي: مُحْسِبُك»

قد وصف بالمصادر المضافة، قالوا: مررت برجل حسبك من رجل، وشرعك وهدك وهمك وكفيك ونحوِك، فهذه كلها بمعنى واحد.

فـ(حسبك) مصدر في موضع فحسب، من أحسبني الشيء أي: كفاني.

و(شرعك) بمعنى حسبك من شرعت في الأمر، إذا خضت فيه، أي: هو من أمر الذي يشرع فيه وتطلبه، وفي المثل:/ شَرْعُكَ ما بَلّغَكَ المَحَلَّ(٢)، يُضرب في التبليغ باليُسْر [٢٨١]

و(هدّك) من معنى القوة: يقال: فلان يُهَدُّ(٣) على ما لم يسمّ فاعله إذا نسب إلى الجلادة والكفاية(٤)، فالهَدّ بالفتح: الرجل القوي، وبالكسر: الضعيف.

و(همّك) بمعنى حسبك من الهمة واحد الهمم، وهو ممن يَهمُّك طلبُه.

و(كَفيُك)، أي: كافيك.

و(نحوك) من نحوت، أي: قصدت أي: هو ممن يُقصد ويُطلب، تقول: هذا رجل حسبُكَ من رجل، وهذان رجلان حسبُكَ من رجلين، وهؤلاء رجالٌ حسبُك من رجال فيكون موحّداً على كل حال، لأنه مصدر لا يثنى ولا يجمع، لدلالته على القليل والكثير.

---

(١) البيت في الأمالي ١: ١٦٩، وشرح ابن يعيش ١: ١٣، ٣: ٥١، ٥: ٥٥، واللسان (ربع، قنع) وعلى هامش (د): وقبله.

طَمِعْتُ بِلَيْلَى أنْ تَرِيعَ وإنَّما   تُقَطِّعُ أعناقَ الرِّجَالِ المَطَامِعُ

(٢) أي: حَسْبُكَ من الزاد ما بَلّغَكَ مقصدك. انظر مجمع الأمثال ١: ٣٦٢ والمشوف المعلم ١: ٤٢٣.

(٣) (يهده) في: ع.

(٤) (فالكفاية) في: ع.

فإن قلت: فهذه مصادر مضافة إلى معارف، وإضافة المصدر صحيحة تعرف، فما لكم وصفتم بها النكرة؟

قلت: هذه المصادر لم تتعرّف، فالإضافة[١] هاهنا لكونها في معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال، وإضافة أسماء الفاعلين بمعنى الحال، إذ الاستقبال لا يفيد التعريف على ما سبق، فكذلك المصادر التي في معناها، ألا ترى إلى قول امرئ القيس:

٩٢١- وقد أغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُنَاتِهَا ... بُمنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوَابِدِ هَيْكَلِ[٢]

وصف منجرداً بقَيْد الأوابد، وهو مضاف إلى معرفة، إذ المراد مُقَيِّدُ الأوابد، أي: الوحش، يعني يدركها بشدة جريه فيمنعها من الانبعاث، فكأنه قيد لها. وربما جاء شيء من ذلك بلفظ الماضي، قالوا: مررت برجل هَدَّكَ من رجل، وبرجلين هداك من رجلين، وبرجال هدوك من رجال، وبامرأة هدتك من امرأة، وبامرأتين هدتاك من امرأتين، وبنسوة هددنك من نساء، ومررت برجل كفاك من رجلين، وهكذا كفياك وكفوك[٣] وكفتك وكفتاك وكفينك.

«وتَـخْتَصُّ النكرة بالصفة بالجُملة الخَبَرِيَّة ذاتِ العائد، كقولك:
مررت برجل قام أبوه، وأبوه قائم»

اعلم أنَّ الصفة قد تكون حلية، وهي كل صفة ظاهرة على الشيء، مدركة بالبصر، كقولك: هذا ثوبٌ أزرقُ، وعمامة طويلة، ورجل أعور.

وقد تكون علاجاً، وهو كل أمر تعمل[٤] فيه الجوارح، نحو: ذاهب وشارب.

وقد تكون غريزة، وهي الصفة المستمرة في الشيء، كفهم وظريف، وهو فعل

---

(١) (بالإضافة) في: ع.

(٢) تقدم البيت برقم (٥٣١).

(٣) (في كفوك) في: ع.

(٤) (تعمل) ساقط من: ع.

النفس، وكذلك شريف ووضيع.

وقد تكون[١] بأفعال الطبيعة، كصحيح وسقيم.

وقد تكون[٢] بالأغراض الخارجة عن نفس الإنسان، كغنيّ وفقير.

وقد تكون نسبًا، كهاشميّ وبصريّ.

وقد تكون صناعة، كنابل ولحّام.

وقد تكون بذي وذات، مضافين إلى الجنس، كذي مال، وذات مال.

وكل هذا يجري صفة على المعرفة والنكرة.

وتختصّ النكرة بالوصف بالجمل الخبرية المحتملة للصدق والكذب، وهي التي تكون أخبارًا للمبتدأ وصلة للموصولات.

ولا بد من أن يكون فيها عائد إلى الموصوف، كما لا بدّ منه في خبر المبتدأ أو الصلة، وتكون تلك الجملة واقعة في موقع المفرد، ولا يظهر الإعراب في الجملة، بل لها موضع ذلك المفرد من الإعراب، فإن كانت صفة لمرفوع فموضعها رفع، وإن كانت صفة لمنصوب فموضعها نصب، وإن كانت صفة لمجرور فموضعها جرّ، إذ المفرد هو الأصل؛ لأنّ البسيط[٣] قبل المركب، وذلك إما الجملة[٤] الفعلية أو الاسمية[٥] أو الشرطية أو الظرفية، كقولك: هذا رجل قام أبوه، ورأيت رجلاً أبوه قائم، ومررت برجل إن تكرمه يكرمْك، وهذا رجل خلفك، وهذه امرأة في الدار.

ولا يجوز: هذا رجلٌ اليومَ، لأنّ ظرف الزمان لا يقع صفة للجُثَّة، كما لا يقع خبراً

---

(١) (يكونان) في: ع.

(٢) (يكون) في: ع.

(٣) (لا البسيط) في: ع.

(٤) (في الجملة) في: ع.

(٥) (والاسمية) في: ع.

عنه، إذ الغرض من الوصف تحليةُ الموصوف بحالٍ يختص به، والزمان لا يختص بشخص دون غيره، ولهذا لا يقع الأمرُ والنهي والاستفهام، فإنها ليست بأحوال ثابتة لمذكور يختصّ به، وإنما هي طلبٌ أو منع أو استعلام، وأما قول الشاعر:

٩٢٢- حتى إذَا جَنَّ الظلامُ واختلط   جَاؤُوا بِمَذقٍ هَلْ رَأيتَ الذِّئبَ قَطْ(١)

ويروى بضيحٍ، وهو اللبن الرقيق الممزوج، والمَذق مثله، فإنما وصف بالاستفهام على الحكاية، وإضمار القول، كأنه قال: بمذق مقول فيه ذلك، شبه لونه بلون الذئب لوُرقَتِه، والوُرقَةُ: لونٌ كلون الرماد.

ومثله قول أبي الدَّرْدَاء(٢) - رضي الله عنه -: « وَجَدْتُ الناس اُخْبُرْ تَقْلِهْ »(٣)، وذلك أنَّ وَجَدْت كعلمت،/ تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبهما، والمفعول الثاني هو خبر [٢٨٢] المبتدأ لا تقع فيه إلا الجملة الخبرية.

وقوله: اخبُرْ، أمرٌ لا يقع خبر المبتدأ، والمعنى: وجدت الناس مقولاً فيهم ذلك.

ولا يجوز وصف المعرفة بالجُمل، لأنَّ الجملة نكرة لانتفاء أسباب التعريف فيها مع أن الأصل التنكير، فإن جاء شيء من ذلك فهو حال كما قال:

---

(١) الرجز ينسب للعجاج، وهو في المقرب ١: ٢٢٠، وأمالي الزجاجي ٢٣٧، والإنصاف ١١٥، وشرح ابن يعيش ٣: ٥٣، والمغني ١: ٢٧٢، والعيني ٤: ٦١، والخزانة ١: ٢٧٥، ٢: ٢٩٣، ٤٨٢، ٥٥٣، والهمع ٢: ١١٧، والدرر ٢: ١٤٨.

(٢) هو عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، أبو الدرداء، صحابي، (ت ٣٢ هـ) بالشام. انظر الأعلام ٥: ١٨١.

(٣) القلى: البغض، وهو من باب نصر ورمى ورضي، والهاء فيه للسكت، إذ أصله: اخبُرِ الناسَ تقلهم، فحذف الضمير وحلّ محلّه الهاء، وقد روي برفع الناس على الحكاية، كقوله: (سمعت الناس ينتجعون غيثاً..) ومعناه: وجدت: الناسُ مقول فيهم ذلك. وروي أيضًا بنصبه، وتقديره: وجدت الناسَ اخبر تَقْلَه، أي: وجدت الأمر كذلك، وعلى كل حال فلفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، يريد أنك إذا خبرتهم قليتهم، وهو مَثَلٌ يُضرب في ذمّ الناس وسوء معاشرتهم. انظر المقاصد الحسنة ٢٥، وعيون الأخبار ٢: ١، والمفصل ١١٥، وشرح ابن يعيش ٣: ٥٣.

٩٢٣ - ولَقَدْ أمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبّنِي فمضيتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي[١]

فيسبني: حال، وقد يقال: إنه صفة للئيم، على أنه لم يُرِدْ باللئيم واحداً بعينه، وإنما أراد الجنس، فجرى مجرى النكرة، لكونه شائعاً، فإن أردت وصف المعرفة بالجملة أتيت بـ(الذي)، وجعلت الجملة في صلته، وقلت: مررت بالذي أبوه قائم، فتوصلت[٢] بـ(الذي) إلى وصف المعرفة بالجملة، كما توصلت بـ(أي) إلى نداء ما فيه اللام.

«وإذا اجتمعت مع المفرد فالأحسن تأخيرُها، كقوله: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]»

لأنّ الأصل المفرد، والموضع له ويتبيّن فيه الإعراب، والوصف بالجملة فرع عليه، فتقديم الأصل أولى.

«وقد تقدم كقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢، ١٥٥]»

لأنهما صفتان، فجاز التقديم والتأخير بينهما، ومثل ذلك تقدّم الجمل على اللفظ على الجمل على المعنى على ما سيأتي في الموصولات عند ذكر (مَنْ).

«والمضمر لا يوصف»

إنك ستعرف أن المعارف خمس:

المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وهي الموصولات، وأسماء[٣] الإشارة، والمعرف باللام، وما أضيف إلى واحد منها.

---

(١) البيت لرجل من بني سلول، وهو في الكتاب ١: ٤١٦، والخصائص ٣: ٣٣٠، ٣٣٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٠٣، والمغني ١: ١٠٧، ٢: ٤٨٠، ٧١٧، والعيني ٤: ٥٨، والأشموني ١: ١٨٠، ٣: ٦٠، ٦٣، والخزانة ١: ١٧٣، ٥٢٨، ٢: ١٦١، ١٦٦، ٢٩٣، ٤٩٧، ٣: ٣٣٢، ٤: ١٠٤، والهمع ١: ٩، ٢: ١٤٠، والدرر ١: ٤، ٢: ١٩٢.

(٢) (فوصلت) في: ع.

(٣) (والأسماء) في: ع.

وهي عند سيبويه[1] مرتبة الترتيب المذكور، فأَعْرَفُها المضمر، ثم العلم، ثم المبهم، ثم المعرف باللام.

وعند ابن السراج[2] وجماعة: أَعْرَفُها المبهم، ثم العلم ثم المضمر، ثم المعرف باللام.

وعند أبي سعيد وجماعة: أعرفها العلم، ثم المضمر ثم المبهم، ثم المعرف باللام.

وما عرف بالإضافة، فحكمه حكم المضاف إليه.

إذا عرفت هذا فاعلم أن المضمر لا يوصف، لوضوح معناه عند المخاطب، لأنه إن كان متكلماً أو مخاطباً فظاهر، وإن كان غائباً فلا يضمر إلا بعد أن عرف المخاطب إلى من يعوده، فاستغنى بذلك عن الصفة.

«ولا يوصف به»

لأنه بعيد عن مذهب الاشتقاق، ألا ترى أنهم لا يجيزون: مروري بزيد حَسَن وهو بعمرو قبيح، فلا يعلِّقون الباء بلفظة (هو) وإن كان ضمير المصدر، لأنه لا[3] يدل على لفظ الفعل.

«والعلم لا يُوصف به»

لعدم الاشتقاق فيه، إذ لم يسم به لاستحقاقٍ استحق به هو دون غيره.

فإن قلت: فكيف أعمل في الظرف في مثل قوله:

٩٢٤- أَنَا أَبُو بَرْزَةَ إذ جَدَّ الوَهَلْ[4]

قلت: إنما أعمله بعد أن أستخلصه لمعنى الصفة[1]، فكأنه قال: أنا الشجاع إذ[2]

---

(١) انظر الكتاب ١: ٢١٩، ٢٢٢.

(٢) انظر الأصول ١: ١٧٦.

(٣) (لا) ساقط من: ع.

(٤) الرجز لعمرو بن يثربيّ، أو للأَعْرَج المَعْنِيّ، قاله في وقعة الجمل وهو في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٢٨٩، والخصائص ٣: ٢٧٢. والمعنى: أنا المغني والمجدي عند اشتداد الأمر.

جد الوهل، فإن مثل هذا الكلام لا يذكر إلا بعد اشتهار المذكور بخصلة حسنة أو قبيحة، بحيث يفهم من ذكره تلك الخصلة.

«ويوصف بسائر المعارف»

وهي ثلاثة:

المبهم: نحو: مررت بزيد الذي قام أبوه، وبزيد هذا، لأنّ اسم[٣] الإشارة، وإن لم يكن مشتقًّا فهو على تأويل[٤] المشتق، نحو: الحاضر والشاهد والمشار إليه والقريب والبعيد، هذا على مذهب سيبويه[٥].

فأما من قال: إن اسم الإشارة أعرف من العلم فيجعل هذا بدلاً أو عطف بيان لا صفة، لأن شرط الصفة أن لا تكون أعرفَ من الموصوف[٦] والمعرف باللام، نحو: مررت بزيد الكريم.

وما أضيف إلى معرفة، نحو: غلامك، وغلام هذا، وغلام زيد، وغلام الرجل وغلام أخي عمرو.

وربما وقع في عبارة سيبويه[٧] في وصف العلم أنه يوصف بكذا، وبالمضاف إلى مثله، والمراد بمثله في التعريف لا في العلمية.

(تنبيه):

---

(١) (بمعنى) في: ع.

(٢) (إذا) في: ع.

(٣) (الاسم) في: د. وما أثبته من ع .

(٤) (تأويل) في:د . وما أثبته من ع .

(٥) انظر الكتاب ١: ٢٢١ .

(٦) (الموصولات) في: ع.

(٧) انظر الكتاب ١: ٢٢٠، وعبارته: (واعلمْ أنَّ العلَمَ الخاصَّ من الأسماء يوصَفُ بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مِثْلِهِ، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة).

إذا قلت: مررت بالزيدَيْن الكريمَيْن وبالزيدين الكريمين، فليس هو على حدّ قولنا: مررت بزيد الكريم، بل هذا على حد وصف المعرف باللام بمثله؛ لأن العلمية قد زالت بالتثنية والجمع، ولهذا لا يجوز وصفه بالمبهم، فلا تقول: مررت بالزيدَيْن هذين، وبالزيدين هؤلاء، لأن المبهم أقوى من المعرف باللام.

«واسم الإشارة لا يوصف إلا بالمعرف باللام»

اسم الإشارة يوصف به[1] لما تقدم، ويوصف لما فيها من الإبهام، فإنك إذا قلت: هذا. وأشرت إلى حاضر لو كان هناك أنواع من الأشخاص التي يجوز أن تقع الإشارة لكل واحد منها فيبهم على المخاطب إلى أيّ الأنواع وقعت الإشارة فتفتقر حينئذ إلى الصفة للبيان، ولا يوصف إلا باسم جنس/ اسمًا، كقولك جاءني هذا الرجل، أو صفةً [٢٨٣] كقولك: جاءني هذا العاقل، لأن الغرض من وصفه بيان نوع المشار إليه، ونقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف[2] الحضور والإشارة بأن يكون بحضرتك شخصان، تريد الإخبار عن أحدهما، ولا بد من تعريفه، وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد، فتدخل فيه الألف واللام، واسم الإشارة يختص من بين سائر المعارف بأنه لا يجب في صفته الاشتقاق، وذلك لأن صفة غيره إنما يؤتى بها من أجل الموصوف. وهاهنا جيء بالموصوف لأجل الصفة، فإن أسماء الأجناس لفظها لفظ الغيبة، فأرادوا أن يجعلوها حاضرة، فأتوا باسم الإشارة لذلك.

«والمعرَّف باللام يوصف بمثله»

فتقول: مررت بالرجل الفاضل، وهذا الثوب الأحمر.

«وبالمضاف إلى مثله»

أي: بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام، فتقول: هذا الرجل صاحبُ المال، ورأيت الأمير ذا العَدْلِ، ولا تصفه بغيرهما، وذلك لأن المعرَّف باللام أقرب إلى الإبهام من سائر

---

(١) (به) ساقط من: ع.

(٢) (العهد إلى تعريف) ساقط من: ع.

المعارف، ألا تراك تصفه بما تصف به النكرات، فتقول: مررت بالرجل مثلك، وإني لَأَمُرُّ بالغلام غيرك فيكرمني.

«والمضاف إلى المعرفة يوصف بما أضيف كإضافته»

فيوصف بالمضاف إلى مثله في التعريف، كقولك: مررت بأخيك صاحبنا، وبغلام زيد صاحب عمرو، وبالمضاف إلى ما هو أعم منه، نحو: مررت بصاحبك أخي زيد، وصاحب هذا.

«وبالمبهم»

كقولك: مررتُ بأخيك هذا.

«وبالمعرف باللام»

كقولك: جاءني غلام زيد الكريم.

وقول الزمخشري[١]: والمضاف إلى المعرفة مثل العلم يوصف بما وصف به، يوهم جواز قولنا: مررتُ بغلام زيد أخيك، ومررت بغلام الرجل هذا، وليس كذلك، لأن ما جعلته صفة أقوى تعريفاً.

«ولا يُوصف ما هو أضعف تعريفاً بما هو أقوى منه»

حقّ الصفة أن لا تكون أخصَّ من الموصوف، بل إما أعم منه، أو مساوية له، ونعني بالأخص الأقوى في التعريف، وبالأعم الأضعف في التعريف، وذلك لأن الصفة تتمة الموصوف وزيادة بيانه، والزيادة تكون[٢] دون المزيد عليه، فوجه الكلام أن تبتدئ بالأعرف، فإن كفى وإلا أتبعته بما يزيده بياناً، فتقول: مررت بزيد هذا، فيكون (هذا) نعتاً لزيد عند من يرى أن (هذا) أنقص[٣] تعريفاً من العَلَم، ومَنْ عكسَ جعله بدلاً[٤].

---

(١) انظر المفصل: ١١٦، وشرح ابن يعيش ٣: ٥٦.

(٢) (تكون) ساقط من: ع.

(٣) (نقص) في: ع.

وتقول: جاءني هذا الرجل، فتصف (هذا) بالمعرف باللام، لأن المعرّف باللام أنقصُ تعريفاً من اسم الإشارة.

ولو قلت: مررت بالرجل هذا، فهذا لا يكون وصفاً، لأنه أتم تعريفاً من المعرف باللام، بل يكون إمّا بدلاً أو عطف بيان.

«ولا يجوز عطفُ الصفة على الموصوف»

فلا تقول: مررت بزيد والظريفِ، لأن الظريف هو زيد في المعنى، فيصير كعطف الشيء على نفسه.

«ولا تقديمها عليه»

لأنها فرعه في الوجود، وإعرابها تابع لإعرابه، فأما قول النابغة:

٩٢٥ - والمُؤْمِنِ العَائذاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكّةَ بَيْنَ الغِيلِ والسَّنَدِ(٢)

فليس العائذاتِ صفة متقدمة، وإنما الطير بدل أو عطف بيان.

«ويجوز عطف بعض الصفات على بعض»

كقولك: مررت بزيد الظريف والكاتب، لتغايرهما في المعنى، وهذا يدل على شهرة (زيد) بكل واحد من الصفتين، وإن حذفت العاطف فيدل على شهرته بمجموعهما(٣).

«ورفعها على القطع ونصبها إذا طال الكلام»

يجوز رفع الصفة بإضمار المبتدأ تقول: مررت بزيد العاقلِ، أي: هو العاقل.

أنشد سيبويه لمهلهل(٤):

---

(١) (بدله) في: ع.

(٢) تقدم البيت برقم (٨٤٩).

(٣) (بمجموعها) في: ع.

(٤) (لمهلهل) ساقط من: ع.

٩٢٦ – ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً   أخوالُنـــا وهُـــمُ بنـــو الأعـــامِ[١]

التقدير: هم أخوالنا. ويجوز نصبها بإضمار أعني، ويكون منصوباً إما على المدح أو على الذم، أو على الترحم على ما سبق في آخر النداء.

وقال سيبويه[٢]: لا يجوز القطع في قولنا:/ مررت برجلٍ طويلٍ، لأن رفعه ونصبه [٢٨٤] يفتقران إلى تقدير. وجوّز ذلك في موضع آخر من الكتاب وأنشد:

٩٢٧ – وسـاقِيَيْنِ مثـلِ زيـدٍ وَعَسـَلْ   مكتنـزِ السَّـاقَيْنِ مَمْشُـوقًا العَضَـلْ[٣]

أراد: مكتنز الساقين. وقوله: ورفعها، أي: ورفع الصفة.

وفي هذه العبارة نظر؛ لأنها إذا رفعت أو نصبت لم يكن صفة، بل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب على أنه مفعولُ فعلٍ محذوف، ووجه تصحيح اللفظ أن يقال: المراد[٤] ورفع ما يصح أن يجعل صفة عند موافقته الأول في الإعراب.

«ويجوز تفريق الموصوفين وجمع الصفة والعكس»

الصفة والموصوف في الجمع والتفريق على أربعة أقسام:

الأول: أن تجمع الصفة والموصوف، كقولك: مررت برجل عالم.

الثاني: أن تفرّق الصفة والموصوف، كقولك: مررت برجل وامرأة قاعدٍ وقائمةٍ، وهو الذي يُسميه علماء البديع: اللّف والنَّشْر.

الثالث: أن تجمع الموصوف وتفرّق الصفة، كقولك: مررت برجلَيْنِ مسلمٍ وكافرٍ،

---

(١) انظر البيت في الكتاب ١: ٢٢٥، ٢٤٨. خبطن، يعني الخيل وفرسانها. الخبط: الضرب الشديد. والمراد بالبيوت: القبائل والأحياء. وإنما ذكر العمومة لأنه من تغلب بن وائل، ويشكر من بكر بن وائل.

(٢) انظر الكتاب ١: ٢٢١.

(٣) انظر البيت في الكتاب ١: ٢٢٦ برواية: (... زيد وجُعَلْ * سَقْبَانِ ممشوقان مكنوزًا العَضَلْ) مكتنز: شديد اللحم. الممشوق: الضامر الخفيف اللحم. العضل جمع عضلة، وهي لحمة الساق والعضد.

(٤) (المراد) ساقط من: ع.

فيجوز جرّهما على الصفة والبدل، ورفعهما على أنهما خبرًا [١] مبتدأ محذوف، والتقدير: أحدهما مسلمٌ والآخر كافرٌ، فإن جررتهما على الصفة قلت: مررت بأخويك مسلماً وكافراً، بنصبهما على الحال، لأن ما كان صفة للمعرفة كان حالاً للنكرة، وإن جررتهما على البدل أبقيتهما على الجر كما كانا، وإن رفعتَهما رفعتَهما أيضاً وجعلت الجملة في موضع الحال كما تقول: مررت بمتاعك بعضُه مرفوعٌ، وبعضُه مطروحٌ، أنشد سيبويه:

٩٢٨- بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَلِيمٍ   على رَبْعَيْنِ مسلوبٍ وبالِ[٢]

ولو قلت: (مررت بثلاثة رجال فقيه وشاعر وكاتب)، جازت فيه الوجوه الثلاثة المذكورة، فإن لم تستوف الصفةُ عدة الموصوف، كقولك: بثلاثة رجال فقيه وشاعر، فالصفة مُحال، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى،[٣] والاثنان ليسا ثلاثة، والرفع على تقدير أحدهم فقيه، والثاني شاعر غير جائز أيضاً، ولكنه يجوز على أن يكون التقدير[٤] منهم فقيه ومنهم شاعر، كما تقول: مررتُ بجماعةٍ منهم أبوك، وتقول: مررت بثلاثة رجال فقيهين وكاتب، ومررت بأربعة رجال فقهاء وكاتب، أي منهم ثلاثة فقهاء وواحد كاتب، ومررت بأربعة رجال فقيهَيْنِ وكاتبَيْن، ولو قلت: مررت بثلاثة رجال فقهاء وكاتب، أو بأربعة رجال فقهاء وكاتبين، لم يجز لزيادة الصفة.

الرابع: أن تفرق الموصوف وتجمع الصفة، كقولك: مررت بزيد وعمر الكريمَيْن. وبرجل وامرأة قائمَيْن[٥]، ويشترط فيه أن يتفق الموصوفان في التعريف والتنكير، فلو

---

(١) (خبر) في: ع.

(٢) قائله ابن ميادة (الرماح بن أبيرد) كما في شواهد المغني للسيوطي ٢٦٢. والبيت في الكتاب ١: ٢١٤، والمقرب ١: ٢٢٥، والمغني ١: ٣٩٣. الربع: المنزل، أو هو الربيع خاصة. المسلوب: الذي سلب بهجته لخلوه من أهله.

(٣) (في قوله مررت في المعنى) في: ع.

(٤) (التقدير بأخويك مسلما وكافرا) في: ع.

(٥) (القائمين) في: ع.

قلت: مررت بزيد ورجل عاقِلَيْن[١] أو العاقلين، لم يجز، لأنه يلزم وصف المعرفة بالنكرة، أو النكرة بالمعرفة، وفي الإعراب[٢].

فلو قلت: قام زيد ورأيت عمرًا الكريمان أو الكريمين على الصفة لم يجز، لأنه يلزم منه اختلاف الصفة والموصوف في الإعراب، لكنه يجوز ذلك[٣] بإضمار المبتدأ أو أعني وفي العامل.

فلو قلت: هذا زيد وقام عمرو الكريمان، وكان زيدٌ أخاك ورأيت أباك العاقلين، ومررت بزيد وسرت إلى عمرو الكريمَيْن، لم يجز، لأنه يلزم منه أن يعمل في الصفة عاملان مختلفان.

وفي جواز وصفهما، فلو قلت: هو وزيد الكريمان عاملان[٤] لم يجز، لأن المضمر لا يوصف، وفي جواز اشتراكهما في تلك الصفة، فلا يجوز: مررت برجل وحمار مصليين، لأن الحمار لا يصلي، ويجوز: مررت برجل وامرأة وحمار طوال، لأنه يصحّ اتصاف كل واحد منهم بالطول. ويقبح: مررت بزيد وحمار المصلي، لأن الصفة من تمام الموصوف.

ولا يجوز العطف على الشيء قبل تمامه، وتقول: مررت برجل وامرأة عالمين، فيغلب المذكر.

«ولا يحسن ترك الموصوف إلا إذا اشتهرت الصفة بحيث تدلّ عليه، كقوله: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَـٰبِغَـٰتٍ ﴾ [سبأ: ١١] أي دروعاً سابغات»

كما كان الموصوف والصفة كالشيء الواحد، إذ الإيضاح والبيان إنما يحصل من مجموعهما كان القياس أن لا يحذف واحد منهما لكون الحذف بعضًا للمقصود، وربما أوقعَ حذفُ الموصوف لبسًا، فإنك إذا قلت: (مررت بطويل) لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المراد

(١) (بزيد عاقل ورجل العاقل، رجل عاقلين) ساقط من: ع.

(٢) (وبالإعراب) في: ع.

(٣) (ذلك) ساقط من: ع.

(٤) (عاملان) ساقط من: ع.

به إنسان أو رمح أو ثوب أو نحو ذلك مما يوصف بالطول، ولأن الصفة قد تكون بأشياء لا يليها العوامل، كالجُمَل وحروفِ الجرّ والأفعال، فمن هاهنا قبح: مررت بقائم، وجاءني ضاربٌ، وشربت بارداً، وأقبح من هذا أن تقول: مررت بقائم أبوه لأنك لما أعملت اسم الفاعل جرى مجرى الفعل، فكأنك[1] قلت: مررت بيقومُ أبوه، وهذا لا يقال، لكنهم حذفوا الموصوف إذا ظهر أمرُه، وقويت الدلالة عليه، إما بحال أو لفظ، وأكثرُ ما جاء ذلك إذا كانت الصفة متمكنة غير ملتبسة، كقولك: / مررت بظريف، [٢٨٥]
ورأيت عاقلاً، وشبههما من الأسماء الجارية على الفعل، وفي التنزيل: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ . أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٠-١١] أي: (دروعاً)سابغات، أي: واسعات صَافيات.

وفيه: ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴾ [الصافات: ٤٨]، والمراد: (حور) قاصرات الطرف عين.

وقال أبو ذويب:

٩٢٩- وعليهما مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا داودُ أو صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ[2]

والمراد: (درعان) مسرودتان، وصَنَعُ (الدروع) السوابغ.

وقال المتنخل الهذلي يرثي ابنه:

٩٣٠ - رَبّـاءُ شَـمّاءُ لا يَـأوِي لِقُلّتِهَـا إلا السَّـحَابُ وإلاّ الأَوْبُ والسَّـبَلُ[3]

---

(١) (كأنك) في: ع.

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١: ١٩، وشرح السكري ١: ٣٩، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ١٧٢٥، وتهذيب الألفاظ ٥٠٨، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ٢٥٩، ومعاني الشعر ١١٤، وشرح ابن يعيش ٣: ٥٨، ٥٩، والقرطبي ٢: ٨٧، ١٤: ٢٦٨، ١٥: ٣٤٥، والبحر ١: ٣٥٥، ٤: ١٤٣، ٧: ٢٥٥، ٤٨٨ والمخصص ٦: ٧١ . السرد: نظم الدرع. الصَّنَع: الحاذق في العمل.

(٣) البيت في ديوان الهذليين ٢: ٣٧، وشرح السكري ٣: ١٢٨٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٣، وشرح ابن الشجري ٢: ٣٣، وشرح ابن يعيش ٣: ٥٨، والخزانة ٢: ٢٨٤، والمخصص ٨: ١٧٨، والقرطبي ٢٠: ١٠،

أراد هو رَبّاء (هضبة)(١) شمّاء، أي: مرتفعة. وهذا باب واسع؛ لأن الصفة قد تشتهر فتغلب على بعض الأشياء بحيث إذا ذكرت فهم منه الموصوف، فإن كانت الصفة غيرَ جارية على الفعل، نحو: مررت برجل أيّ رجل وأيّما رجل، امتنع حذف الموصوف؛ لأنّ لفظه ليس من نفس الفعل، وكذلك لو كانت الصفة جملةً نحو: مررت برجلٍ قام أبوه، ولقيت غلاماً وجهُه حسن، إذ لا يحسن إقامة الصفة مقام الموصوف، إذ لو قلت: مررت بقام أبوه، أو لقيت وجهه حسن، لم يحسن إقامة الصفة مقام الموصوف، إذ لو قلت: مررت بقام أبوه، أو لقيت وجهه حسن لم يحسن. وربما جاء شيءٌ قليلٌ من ذلك(٢) في الشعر لكون المعنى معلوماً(٣)، قال النابغة(٤):

٩٣١- كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَني أُقَيْشٍ   يُقَعْقِعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ(٥)

أراد: كأنك جَمَلٌ من جمال بني أُقيش، فحذف الموصوف، وقال آخر(٦):

٩٣٢- لو قلتَ ما في قومِها لم تِيثَمِ   يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ(١)

واللسان (أوب).

ربّاء: يُرْبأ فوقها، أي لا يعلو هذه الهَضْبة من طولها إلا السحاب. والأوب: رجوع النَّحْل. والسَّبل: القَطْر حين يسيل.

(١) (هضية) في: ع.

(٢) (من ذلك) ساقط من: ع.

(٣) (لكون المعنى معلومًا) ساقط من: ع.

(٤) الديوان: ١٩٨.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٣٧٥، والمقتضب ٢: ١٣٨، والاقتضاب ٣١٤، وشرح ابن يعيش ١: ٦١، ٣: ٥٩، ٦٠، والعيني: ٤: ٦٧، والأشموني ٣: ٧١، والخزانة ٢: ٣١٢.

أقيش: حي من اليمن في إبلهم نفار. والقعقعة: تحريك الشيء اليابس الصلب. الشن: القربة البالية وقعقعتها تكون بوضع الحصى فيها وتحريكها فيسمع منها صوت، وهذا مما يزيد في نفورها. يصف جبن عيينه بن حصن الفزاري.

(٦) الرجز لحكيم بن مُعَيَّة، أو لأبي الأسود الحِمّاني.

والمراد: ما في قومها إنسان واحد يفضلها.

وقد حمل بعضهم على هذا قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ ﴾ [المائدة: ١٤] وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الصافات: ١٦٤] أي: ما منّا إنسان واحد إلا له مقام معلوم، والهاء عائدة إلى المقدر، وقوله: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ ﴾ [النساء: ٤٦](٢) أي: قوم يحرفون الكلم(٣).

والكوفيون يضمرون موصولاً، وتقديره عندهم: وما منّا إلا من له مقام معلوم، والأول أسهل، لأنّ حذف الموصول أبعد من حذف الموصوف.

وسمع سيبويه(٤) بعضَ العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، يريد ما منهما واحدٌ مات.

وقال ابنُ مقبل(٥):

٩٣٣- وما الدهرُ إلا تارتان فمنهما ... أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكْدَحُ(٦)

---

(١) الرجز في الكتاب ١: ٣٧٥، والخصائص ٢: ٣٧٠، وشرح ابن يعيش ٣: ٥٩، ٦١، والعيني ٤: ٧١، والأشموني ٣: ٧٠، والخزانة ٢: ٣١١.

تيثم: أصلها تأثم، ثم كسرت تاؤها على لغة من يكسر تاء (تفعل) فانقلبت الهمزة ياء. والميسم: الجمال، من الوسامة.

(٢) (عن مواضعه) في: ع.

(٣) (أي قوم يحرفون الكلم) ساقط من: ع.

(٤) انظر الكتاب ١: ٣٧٥.

(٥) هو تميم بن أُبَيّ بن مقبل، من بني العجلان، أبو كعب، شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية، وأدرك الإسلام وأسلم (ت نحو ٣٧ هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٤٥٥، والسمط ١: ٦٨، والخزانة ١: ١١٣، والأعلام ٢: ٧١.

(٦) البيت في الديوان: ٢٤، والكتاب ١: ٣٧٦، والمقتضب ٢: ١٣٨، والكامل ٩٠٨ والمحتسب ١: ١١٢، والهمع ٢: ١٢٠، والدرر ٢: ١٥١.

أي: فمنهما تارة أموت فيها، وهذا الحذف في المبتدأ أسهلُ منه في الفاعل.

فلو قلت: جاءني قام أبوه، على إرادة: جاءني رجل قام أبوه، لم يحسن حسنه في المبتدأ، وأما قول سحيم[١]:

٩٣٤- أنـا ابـنُ جَـلاَ وطَـلَّاعُ الثنايـا ... متـى أضَـعِ العِمَامَـةَ تَعْرِفُـوني[٢]

فقيل: إنّه من هذا القبيل، والتقدير: أنا ابن رجل جلا، أي جلا الأمور وكشفها.

وقيل إنه اسم علم، ويكون منع الصرف من حيث إنه سُمِّي به، وفيه ضمير[٣].

وأما قول الشاعر:

٩٣٥- جَادَتْ بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ[٤]

أراد: بكفي رجلٍ كان من أرمَى البشر، وهذا أيضاً قبيح، لإضافته إلى الفعل.

ويروى: (مَن) بفتح الميم، والتقدير: بكفي مَنْ هو من أرمى البشر، وكان زائدة.

«وقد تحذف رأساً، كقولهم: الصاحب والفارس والراكب»

ربما ظهر أمر الموصوف، وعُرِف موضعُه، فيستغني عن ذكره، وتقع المعاملة مع الصفة، وذلك قولهم: الصاحب والفارس والراكب والأجرع والأبطح والأورق والأطلس، فالصاحب معروف، والفارس راكب الفرس خاصة، والراكب راكب الجمل

---

(١) هو سحيم بن وثيل بن يربوع.

(٢) انظر البيت في الكتاب ٢: ٧، والكامل ١٩٢، ٣٣٣، ٣٣٧، ومجالس ثعلب ١٧٦ والمقرب ١: ٢٨٣، وشرح ابن يعيش ١: ٦١، ٣: ٥٩، ٦٢، ٤: ١٠٥، والمغني ١: ١٧٢، ٣٧١، ٢: ٦٩٣، والعيني ٤: ٣٥٦، والهمع ١: ٣٠، والدرر ١: ١٠، والأشموني ٣: ٢٦٠.

ابن جلا: أي واضح مكشوف لا يخفى مكانه. الثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل.

(٣) (نظر) في: ع.

(٤) انظر الرجز في المقتضب ٢: ١٣٩، ومجالس ثعلب ٤٤٥، والمقرب ١: ٢٢٧ والخصائص ٢: ٣٦٧، والإنصاف ١: ١١٥، والمغني ١: ١٧٢، وشرح شواهد الكشاف. جادت: أحسنت.

خاصّة، والأجرع مكان سهل مستو، والأبطح المكان المتسع، وكذا البطحاء، ولا يوصف بهما إلا المكان، والأطلس الذي يضرب له إلى الغبرة، والمراد به الذئب للونه، والأورق المغبر اللون، كلون الرماد، والحمامة ورقاء[١] للونها، والمراد بالأورق أيضاً الذئب، فأصل هذه الأشياء الصفة، ثم ظهر أمرها فصار الموصوف نسيًا منسيًا، وصارت الصفة كاسم الجنس الدالّ على معنى الموصوف، ولهذا لم يُعملوه، فلا تقول: هذا صاحب زيدًا، كما تقول: هذا ضارب زيدًا.

«ولا تحذف الصفة إلا في مثل قولك: إنه كان والله رجلاً»

حذفُ الصفة على خلاف القياس، فإن الغرض من الصفة التخصيصُ والثناءُ، وكلاهما من باب الإطناب والإسهاب، والحذفُ من باب الاختصار والإيجاز، فلا يجتمعان لتدافعهما، وقد حذفت الصفة على قلة وندرة عند قوة دلالة الحال عليها.

حكى سيبويه[٢]: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل، وإنما حذف لما وجد في كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل، وكذلك إذا كنت في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: إنه كان والله رجلًا، وتزيد/ في قوة اللفظ بالله وتمطية اللام، [٢٨٦] وإطالة الصوت، فيفهم من ذلك بأنك تريد كريمًا أو شجاعًا أو كاملاً. ومنه الحديث: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»[٣] المراد لا صلاة كاملة وتامة.

وكذلك في طرف الذمّ إذا قلت[٤]: سألت فلاناً فرأيته رجلاً، وتزوي وجهك

---

(١) (الورقاء) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ١١٥.

(٣) رواه أحمد والدار قطني والحاكم والبيهقي وقال ابن حجر: ليس له إسناد ثابت، وإن اشتهر بين الناس. وقال الصغاني إنه موضوع، وقال ابن حزم: هذا الحديث ضعيف، وقد صحّ من قول علي - رضي الله عنه -،= =انظر المقاصد الحسنة ٤٦٧.

(٤) (قلت) ساقط من: ع.

وتقطّبه فيغني[١] عن (بخيلاً ولئيماً)، فإن عَرِيت الحالُ من الدلالة لم يجز الحذف.

(تنبيه):

ذهب سيبويه إلى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف؛ لأنها هو في المعنى، فكان العاملُ فيه عاملاً[٢] فيها، ولو جئت بصفات كثيرة كان حكمُها حكمَ الصفة الواحدة، ولكن قالوا: عَمَلُ العامل في الموصوف أقوى من عمله في الصفة، ولهذا لا يجوز في الموصوف أن يخالف مقتضى العامل.

ويجوز في الصفة أن يخالفه، بأن يخالف إعرابهُ إعرابَ الموصوف على ما تقدم.

وذهب أبو الحسن إلى أن كونه صفةً لمرفوع أوجب له الرفع، وكونه صفة لمنصوب أوجب له النصب، وكونه صفة لمجرور أوجب له الجر، والأول هو الأصح.

***

---

(١) (فتغنى) في: ع.

(٢) (فيه عاملا) ساقط من: ع.

«فصل:

عطف البيان: كلُّ اسم جامد يجري مجرى الصفة في بيان الأول بإزالة اشتراكه أو بالشهرة، كقولك: (رأيت صاحبَك بكراً)، إذا كان له أصحاب. وقوله: (أقسم بالله أبو حفص عمر)، لأن اشتهاره بالاسم لا بالكنية، و(هذا رطلٌ زيتٌ) برفع زيت»

للعطف معنيان: لغوي، وصناعي.

أما اللغوي: فالميل والليّ، يقال: عطف عطوفاً مال، وعطفته عطفاً أملته فانعطف، واستعطفته كذلك، وعطف عليه إذا رحمه، وإذا كرّ عليه، وعطف الوسادة ثناها.

وأما الصناعي فله معنيان:

أحدهما: عطف البيان، وقد اختلفت[1] العبارات في حدِّه.

قال الزمخشري[2]: هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفُها، وينزل من المتبوع بمنزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها. يعني أنه كالصفة في إزالة الشركة، إلا أنه غير مشتق، وأنه يجب أن يكون أشهرَ من متبوعه.

ويريد بالصفة الصفة التي تجيء لإزالة الإبهام، لا مطلق الصفة.

وقال ابن جني[3]: هو أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقامَ الأوصاف المأخوذة من الفعل.

ومعنى لفظ المختصر: أنّ عطف البيان يجري مجرى النعت، إلا أنه غير مشتق، يُؤتى به للإيضاح لما يجري عليه، ولإزالة الإبهام عنه.

---

(١) (اختلف) في: ع.

(٢) انظر المفصل ١٢٢.

(٣) انظر اللمع ٩٠.

والإبهام يتطرق على الأول من وجهين:

أحدهما: من جهة الاشتراك، كقولك: رأيت صاحبك بكراً، إذا كان له أصحابٌ واحدٌ منهم بكر، فقد بيّنت الصاحب بقولك: بكر(١)، وفصّلته من صاحب آخر ليس ببكر، كما إذا قلت: مررت بصاحبك الطويل، فإن لم يكن له صاحب غيره فهو بدل.

الثاني: من جهة عدم الشهرة، كما روي أن أعرابيًّا جاء إلى عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – يسترفده، فقال عمر: ما فعل إبلك؟ فقال: إنها نَقِبَتْ ودَبِرَتْ، فقال عمر – رضي الله عنه –: والله ما نَقِبَتْ ولا دَبِرَتْ. فقال الأعرابي:

٩٣٦- أَقْسَمَ بالله أبو حفص عمرُ ما مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَر

اغفر له اللهم إن كان فَجَر(٢)

بيّن الكنية بالاسم حين توهّم الإبهام، فإن اشتهار عمر – رضي الله عنه – كان بالاسم دون الكنية، وكذلك إذا قلت: رأيت عبد الله بطة، وفي التنزيل: ﴿عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣] ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف: ٦٥] ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ۝ هَـٰرُونَ أَخِى﴾ [طه: ٢٩-٣٠] فهارون: عطف بيان لوزير.

وأجاز أبو القاسم(٣): أن يكون (أخي) أيضًا(٤) عطف بيان لهارون، ويقل مجيء

---

(١) (بكرا) في: ع.

(٢) هذا الرجز نسبه البغدادي إلى عبد الله بن كيسبة، وكيسبة أمه، ويقال اسمه (عمرو). وقال: وزعم ابن يعيش في شرح المفصل أن الرجز لرؤبة، وهذا لا أصل له، فإن رؤبة مات سنة ١٤٥ هـ ولم يعده أحد من التابعين أو الصحابة فضلًا عن المخضرمين. انظر الخزانة ٢: ٣٥١، وشرح ابن يعيش ٣: ٧١، والشذور ٥١٦، والأشموني ١: ١٢٩، والعيني ١: ٣٩٢، ٤: ١١٥، والقرطبي ١٩: ٩٣. النقب: رقة خف البعير. دَبُر: من دبر البعير إذا خفي. فَجَر: كذب.

(٣) انظر الكشاف ٢: ٥٣٥.

(٤) (أيضا) ساقط من: ع.

عطف البيان في النكرات، وقد قالوا: هذا رطل زيتٌ، برفع زيت، لأن رطلاً يحتمل الزيت وغيره فبيّنت بزيت. وكذلك إذا قلت: مررت بثلاثةٍ رجال. بتنوين ثلاثة.

وروي قوله – عليه السلام[١] –: «ليس فيما دونَ خَمسٍ ذودٍ صَدَقَةٌ»[٢]، بتنوين خمس، وإذا كان معرفة كان علماً أو لقباً أو كنيـة على ما مثلنا.

«ويفصله من البدل أن المعتمد بالحديث هاهنا الأول، وقولك: يا أيها الرجل زيد، والبدل مُحال،/ ويا أخانا زيداً، بالنصب، وهذا الضارب الرجل زيد، بالجر، ولو كان بدلًا لضم الأول ونصب الثاني» [٢٨٧]

عطف البيان يشبه الصفة والبدل، إذ من المواضع ما يصلح للثلاثة، فإنك إذا قلت: رأيت زيداً أبا عمرو، فأبا عمرو يجوز أن يكون صفة على تأويل والد عمرو، وأن يكون بدلاً، وأن يكون عطفَ بيان إذا كانت الكنية أشهرَ من الاسم، فتحتاج إلى الفرق والذي يفصله من الصفة أنَّ الصفة يلزم أن تكون مشتقة أو في معنى المشتق، وقد تكون بالجملة، وقد تكون للمدح والذم، وقد يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه كقوله: ﴿وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ أَتۡرَابٌ﴾ [ص: ٥٢][٣] وعطف البيان مخالفةٌ في جميع ذلك، والذي يفصله من البدل أمور:

الأول: إن المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول، والثاني إنما ذكر لبيان الأول، كالنعت المستغنى عنه، وأما البدل فالمقصود فيه هو الثاني، والأول كالتوطئة له، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً رأسَه، فالمقصود ضربت رأسَ زيدٍ، والأول كالبساط لذكره، حتى قال النحاة: لو قال: زَوَّجْتُكَ بنتي فاطمة، وكان اسم بنته عائشة، فإن أراد عطف البيان صحّ النكاح، لأنّ الغلط واقع فيما ليس هو معتمد الحديث، وإنْ أراد البدل لم يصح النكاح إذِ الغلط وقع فيما يعتمده الحديث.

---

(١) (عليه الصلاة والسلام) في: ع.

(٢) رواه البخاري في صحيحه في (باب وجوب الزكاة) ومسلم في: صحيحه في (كتاب الزكاة)، وانظر شرح النووي ٧: ٥١.

(٣) (فيهن) في مكان (عندهم) في: د، ع وهو سهو.

الثاني: إن عطف البيان هو عين الأول: ولهذا يجري عليه في تعريفه[١] وإفراده، وتثنيته وجمعه، ولا كذلك البدل ولهذا تقول: سلب زيد ثوبه وتبدل النكرة من المعرفة وتعكس.

الثالث: إن عطف البيان لا يكون إلا بالظاهر، والبدل قد يكون بالمضمر، نحو: رأيت زيداً[٢] إياه.

الرابع: إنَّ عطف البيان مع المتبوع من جملة واحدة فيعمل فيه العامل، وهو في موضعه بواسطة المتبوع، كما يعمل في الصفة كذلك. ولهذا يقع عطف بيان لأي في النداء كالصفة، نحو: يا أيها الرجل زيد، والبدل من جملة أخرى على الصحيح. أي: يعمل فيه العامل على تقدير تنحية الأول، ووضعه موضعه[٣]، فيباشره العامل، ولهذا لا يجوز: يا أيها الرجل زيدٌ، بالضم على أن يكون بدلًا من الرجل، إذ لا تقول: يا أيها زيدٌ، وإنما يجوز على أن يكون بدلاً من أيّ، وإما بالرفع والتنوين كما في عطف البيان فمُحال.

وتقول: يا أخانا زيداً، بالنصب إن جعلته عطفَ بيان، وبالضم إن جعلتَه بدلاً. وقد تقدمت المسألتان في النداء.

وتقول: هذا الضارب الرجل زيدٍ، بالجر، فإن جعلت زيداً عطفَ بيان جازتِ المسألة، وإن جعلته بدلاً لم يجز، إذ لا تقول: هذا الضارب زيد. أنشد سيبويه للمرار الأسدي[٤]:

---

(١) (تعريفه وتنكيره) في: ع.

(٢) (زيدا) ساقط من: ع.

(٣) (موضعه) ساقط من: ع.

(٤) المرار ينسب تارة إلى أسد بن خزيمة، وهو جده الأعلى، وتارة إلى فقعس أحد آبائه الأقربين. انظر الخزانة ٢: ١٩٦. وتقدمت ترجمته.

٩٣٧ – أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عليـــه الطَّـــيْرُ تَرْقُبُـــهُ وُقُوعـــا(١)

جَرَّ (بِشراً) على أنه عطفُ بيانٍ، وأجراه عليه مجرى الصفة على الموصوف، ولو كان بدلاً لنصب هذا على مذهب سيبويه، ويجوز جرّه على البدل على قول مَنْ قال: العامل في البدل هو العامل في المبدل منه.

وعلى قول الفراء أيضاً حيث أجاز: الضارب زيد.

وكان المبرّد ينشد بنصب (بِشْر)، ولا يجيز الجرَّ بدلاً كان أو عطف بيان، إذ لا يحسن أن يقع موقعه.

والقولُ ما قاله سيبويه؛ إذ لا سبيل إلى ردّ الرواية.

وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنك تقول: يا أيها الرجل ذو الـجُمَّة، فتُجعل (ذو الجمة) نعتاً للرجل، مع أنه لا يجوز أن تقع موقعه، وتقول: يا زيدُ الطويل، ولا يجوز: يا الطويل.

***

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٩٣، والمقرب ١: ٢٤٨، والشذور ٤٣٦ والعيني ٤: ١٢١ والأشموني ٣: ٨٧، والهمع ٢: ٢٢٢، والدرر ٢: ١٥٣، والخزانة ٢: ١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣.

وبِشر هذا هو بِشر بن عمرو بن مرثد، قتله رجل من بني أسد. ترقبه الطير: أي تنتظر موته بفارغ الصبر لتنقضّ عليه، لأنها لا تقع على القتيل وبه رمق. والوُقُوع: جمع واقع ضد الطائر.

«فصل:

البدل: كلُّ تابع يعتمده الحديث دون الأول»

قال أبو عبيدة(١):

لم يسمع في فَعَل وفِعْل غيرُ أربعة: بِدْل، وبَدَل، وشِبْه، وشَبَه، ومِثْل ومَثَل، ونكل، ونكَل، وهو الرجل الذي يُنكل به أعداؤه.

ويقال أيضًا: بديل، ومثيل، وشبيه.

والبدل: عبارة عن القائم مقام الشيء، وهذا التركيب دالٌّ عليه. قال تعالى: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

وقال الشاعر(٢):

٩٣٨ - أَقُتَيْبَ قد قُلْنا غداةَ لَقِيتَنَا   بَدَلٌ لَعَمْرِي من يَزيدَ أعْوَرُ

ويقال: أبدلتُ الشيء بغيره، وتبدّلته به، وبدله الله من الخوف أمناً، والذي يدخل عليه حرف الجر هو المتروك، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨].

والبدل عند النحويين: هو التابع/ المعتمد بالحديث. [٢٨٨]

والدليل على أنه المعتمد بالحديث أنك إذا قلت: ضربت زيداً رأسه. فالضرب إنما وقع في رأسه دون سائره.

وكذلك: سُرق زيدٌ مالُه، فالمسروق المال دون زيد، وإنما ذكر الأول للإيضاح ورفع اللبس، وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت

---

(١) انظر إصلاح المنطق ٩٨.

(٢) هو: عبد الله بن هَمّام السَّلُولي، قاله لقُتَيبة بن مسلم، وولي خراسان بعد يزيد بن المهلب، انظر البيت في سمط اللآلي ٢: ٨١٧، واللسان (عور) ٦: ٢٩١.

زيداً، يجوز أن تكون قد ضربت[1] رأسَه أو يدَه أو جميعَ بدنه. فإذا قلت: يدَه، فقد رفعت ذلك الإبهام.

فالبدل جار[2] مجرى التوكيد، لدلالة الأول عليه، إمّا بالمطابقة كما في بدل الكل، أو بالتضمن، كما في بدل البعض، أو بالالتزام كما في بدل الاشتمال.

فإذا قلت: ضربتُ زيدًا رأسه، فكأنك قد ذكرت الرأسَ مرتين، مرة بالتضمن، وأخرى بالمطابقة.

وهذا معنى قول سيبويه[3]، ولكنه ثَنَّى الاسم توكيداً وجار مجرى الصفة في الإيضاح، لأنك إذا قلت: رأيت أبا عمرو زيداً، ورأيت غلامك زيداً، ومررت برجل صالح زيد، فمن الناس من يعرفه بأنه أبو عمرو، أو بأنه غلامك، أو أنه رجل صالح، ولا يعرفه أنه زيد، وعلى العكس، فلما ذكرتهما بيّنت باجتماعهما المقصود.

وهذا معنى قول الزمخشري[4]: وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد.

وقوله: كل تابع، ولم يقل: كل اسم، لأن الفعل قد يبدل من الفعل، وإن كان الغالب في البدل هو الاسم.

وقوله: يعتمده الحديث دون الأول، ليس المراد أن الأول في حكم المطرح[5] على ما سنذكره، وإنما المراد أن الثاني قائم بنفسه فيعمل فيه العامل، حتى كأنه خال من الأول، وليس هو مبنيًّا للأول، فإنه قد يكون بعض الأول، ومعنى فيه بخلاف التوكيد والوصف، فإنهما يقرران الأول ويؤكدانه.

---

(١) (قد ضربت) ساقط من: ع.

(٢) (جاري) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٧٥.

(٤) انظر المفصل ١٢١.

(٥) (الطرح) في: ع.

«وهو إما أن يكون الأول في المعنى، ويسمى (بدلَ كلٍّ من كل) نحو: رأيت أخاك زيداً»

البدل إن كان هو الأول في المعنى فهو (بدل الكل من الكل)، وإلا فإن كان جزءاً منه فهو (بدل البعض من الكل)، وإلا فإن كان بينهما علقة فهو (بدل الاشتمال) ويسمى (بدل المصدر) أيضاً وإلا فهو[١] (بدل الغلط)، فهذه أربعة أقسام:

الأول: بدل كل من كل، كقولك: رأيت أخاك زيداً، ومررت برجل صالح زيد، فزيد هو الأول وقد أبدله[٢] منه للبيان، وفي التنزيل: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، وقال:

٩٣٩ - عُـــشّ كَعُـــشّ الطـــائر الكركـــي

فالكركي: بدل من الطائر وهو في معناه.

«أو بعضه، ويسمى (بدل بعض من كل)، نحو: ضربت زيداً رأسه»

الثاني: بدل بعض من كل، كقولك: رأيت زيداً وجهَه، ورأيتُ قومَك أكثرَهم وثلثيهم وناساً منهم، وصرفتُ وجوهَها أوّلها، الضمير للإبل[٣]، أبدل أولها من الضمير المجرور الذي هو المضاف إليه، والأوّل بعض الشيء، كما كان رأس زيد بعضه[٤].

قال سيبويه[٥]: وهذا البدل يأتي على وجهين:

إما بأن[٦] يذكر الاسم الأول ثم يبدو لك بعد ذكره أن تخصص الحكم ببعضه.

---

(١) (فهو) ساقط من: ع.

(٢) (أبدلته) في: ع.

(٣) (للأول) في: ع.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ١ : ٢٨٣ . تح : د. حسن شاذلي فرهود .

(٥) انظر الكتاب ١: ٧٥، ٧٦.

(٦) (أن) في: ع.

وإما بأن يكون حين بدأت الكلام عالماً بآخره، وأردت البعض، وإنما ذكرت الأول تأكيداً للثاني، وفي التنزيل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] أبدل (مَنْ) من الناس، إذ المعنى: على مَنْ استطاع، وقال الشاعر[١]:

٩٤٠- فَأَلْقَتْ قِناعاً دونَه الشمس واتَّقَتْ ... بأحسن موصولين كفٍّ ومِعْصَمِ[٢]

كف ومعصم: بدلان من موصولين، وقال آخر[٣]:

٩٤١- وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنَ رِجلٍ صَحِيحةٍ ... وَرِجْلٍ أصابَتها يَدُ الحَدَثانِ[٤]

وتقول: بعتُ طعامَك بعضَه مكيلاً وبعضَه موزوناً، أوقعت الفعل على البعض مفصلًا.

ومن كلام العرب: خَلَقَ اللهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطوَلَ من رِجْلَيْها[٥].

ويجوز أن ترفع فتقول: بعضُه مكيلٌ وبعضُه موزونٌ، فتكون قد أوقعت الفعل على جملة الطعام الذي من صفته أو بعضه مكيل وبعضه موزون، وفي التنزيل: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] وتقول: مررت بأخويك زيد وعمرو، ولك أن ترفع على تقديرهما زيد وعمرو، والأحسن في قولك: رأيت زيداً وجهه حسن، الرفع/ على الابتداء والخبر، وتكون الجملة في موضع النصب على الحال. [٢٨٩]

وتقول: خوّفت الناسَ ضعيفَهم وقويَّهم، ولا يجوز الرفع، لأنه يصير التقدير: هم ضعيفهم وقويهم، فلا يلزم منه شمول التخويف للضعيف والقوي، والمقصود من

---

(١) هو أبو حية النميري.

(٢) البيت في شرح التبريزي للحماسة ٢: ١٤١، والقرطبي ١: ١٦١.

(٣) هو النجاشي الحارثي.

(٤) البيت في النوادر ١٠، والمقتضب ٤: ٢٩١، وفيه أن البيت يُنشد أيضًا بالرفع: (... رجلٌ صحيحةٌ ورجلٌ أصابتها ...)، والخزانة ١: ٤٠٠، ٢: ٣٧٨.

(٥) انظر الكتاب ١: ٧٧، والأصول ٢/ ٥١.

الكلام ذلك.

«أو معنى فيه، ويسمى (بدل الاشتمال)، نحو: طاب زيدٌ خبرُه، ومنه: سلب زيدٌ ثوبُه»

الثالث: بدل الاشتمال، والمراد به أن يتضمن الأول الثاني، بحيث تصح العبارة بلفظ الأول عن ذلك الشيء، إذ يجوز أن تقول: طاب زيد، وأنت تريد، خبره، وسُلب زيد، وأنت تريد ثوبَه، وهو على نوعين:

أحدهما: أن يكون معنى في الأول، كقولك: طاب زيد خبره، وأعجبني زيد علمه وأدبه، ونحوها من المعاني. وفي التنزيل: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فالقتال: بدل من الشهر الحرام، وهو معنى اشتمل عليه الشهر، وسؤالهم عن الشهر[١] إنّما كان لأجل القتال فيه.

الثاني: أن يكون بمنزلة ما هو ملتبس به، كقولك: سُلب زيدٌ ثوبُه، وفي التنزيل: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۞ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤-٥]، فالنار: بدل من الأخدود، لاشتمال الأخدود عليها.

واعلم أن بدل كل من كل لا يفتقر إلى رابط[٢]، لأنه هو الأول في المعنى فجرى مجرى خبر المبتدأ إذا كان مفرداً.

وأما بدل البعض وبدل الاشتمال، فيفتقران إلى عائد يربطه بالأول، لأنهما غير الأول، وأما قول الأعشى[٣]:

٩٤٢ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُه ... تَقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ[٤]

---

(١) (وسؤالهم عن الشهر) ساقط من: ع.

(٢) (رابطة) في: ع.

(٣) الديوان: ٧٧.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٤٢٣، والمقتضب ١: ٢٧، ٢: ٢٦، ٤: ٢٩٧، وجمل الزجاجي ٣٨، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٦٣، وشرح ابن يعيش ٣: ٦٥، والمغني ٢: ٥٦٠.

أبدل (ثواء) وهو الإقامة من (حول)، وحذف العائد، للعلم به، والتقدير: ثواء فيه، والمراد في ثواء حول.

«أو (غلطاً)، نحو: أكلت خبزاً تمراً، أردتَ تمراً، فغلطتَ بخبز ثم تداركتَ، وقد يكون بداء، وحقه الإتيان ببل»

الرابع: بدل الغلط كقولك: أكلت خبزاً تمراً.

ومن مسائل الكتاب[١]: مررتُ برجلٍ حِمارٍ، وذلك يكون على وجهين:

أحدهما: أن تريد أوّلاً ذكر التمر، فيسبقك لسانك إلى خبز، كما قال أعرابي: (يبصرني لا أحسبه) يريد: يحسبني لا أبصره، ثم يتدارك فتبدل منه ما تريده.

وحقه أن يأتي فيه بـ(بل) فإنه[٢] للإضراب عن الأول والإثبات للثاني.

والثاني: البَداء، ومعنى البَداء أن يرى الإنسان رأياً ثم يعرضُ له رأيٌ آخر، فيبطل الرأي الأول.

قال:

٩٤٣ - لَعَلَّكَ والمَوْعُودُ حَقٌّ وباطلٌ ... بَدَا لَكَ في تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ[٣]

فكأنك أردت ابتداءً[٤] أن تقول: أكلت خبزاً، فبدا لك رأيٌ في أن لا تخبر بأكل

يخاطب الشاعر نفسه. لبانات: جمع لبانة وهي الحاجة.

(١) انظر الكتاب ١: ٢١٩.

(٢) (لأنه) في: ع.

(٣) كان رجل وعد محمد بن بشير الخارجي - من شعراء الدولة الأموية- قلوصاً - وهي الناقة الفتية - فمطله، فقال ذلك يذمه.

انظر البيت في الخصائص ١: ٣٤٠، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٠٦، والمغني ٢: ٤٣٣، والشذور ١٦٧، والهمع ١: ٢٤٧، والدرر ١: ٢٠٤. ورواية المراجع (حقٌّ لقاؤه).

(٤) (ابتداء) ساقط من: ع.

الخبز، بل بالتمر.

وبدل الغلط لا يكون في القرآن، لأنّ الله تعالى منزّه عن السهو والبَداء.

ولا يجيء أيضاً في الشعر الفصيح، لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه، فإذا وجد غلطاً أصلحه، وإنما يقع مثله في بدئة الكلام، وسَبَقَ اللسانُ إلى ما لا يريد فيلغيه كأنه لم يذكره.

ولعل النحويين فرضوه فرضاً لا أنهم رأوا مجيئَه عن العرب، إذ لم نره في نظم ولا نثر، وقد جاء الغلط في كلامهم قليلاً، لكن لا على البدل، قال[١]:

٩٤٤ – بَرِّيَّـــةٌ لم تَعْـــرِفِ المُرَقَّقَـــا ولم تَـــذُقْ مِـــنَ البُقُـــولِ الفُسْـــتُقَا[٢]

وقال:

٩٤٥ – مثـــلُ النصـــارى قَتلـــوا الـــمَسيحا[٣]

ظنَّ أن الفستقَ بقل، وأن النصارى قتلوا المسيح.

قال الجوهري[٤]: وأنا أظنُّه من النَّقول بالنون، لأن الفستق من النَّقْلِ وليس من البَقْلِ[٥].

وقال زهير[٦]:

---

(١) هو أبو نخيلة. ونسبه في المخصص لِهِمْيان.

(٢) الرجز في المخصص ١١: ١٣٩، والمغني ١: ٣٥٥، والعقد ٥: ٣٦٦ والعيني ٣: ٢٧٦، والصحاح (بقل) ٤: ١٦٣٧. ويروى: (جارية لم تأكل المرققا).

(٣) انظر ضرورة الشعر ١٤٦، والوساطة للجرجاني ٤٨٦، والمعاني الكبير ٢: ٨٧٩، وتأويل مشكل القرآن ١٥٥.

(٤) انظر الصحاح (بقل) ٤: ١٦٣٧.

(٥) من (وأن النصارى) إلى (من البقل) ساقط من: ع.

(٦) الديوان بشرح ثعلب ٢٠.

٩٤٦ - فتُنْتَجْ لكم غِلْمانَ أشْأَمَ كلُّهم كأحمرِ عادٍ ثم تُرْضِعْ فتَفْطِمِ(١)

وأحمر إنما كان لثمود لا لعاد(٢)، وهو (قدار بن سالف) عاقر ناقة صالح(٣)، عليه السلام.

«ويجوز بدل المعرفة من المعرفة كقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] ومن النكرة كقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣] وبدل النكرة من النكرة كقوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [النبأ: ٣١-٣٢]، ومن المعرفة كقوله: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦]»

لما كان البدل من جملة أخرى لم يشترط تطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً، بل لك أن تبدل أيَّ النوعين شئت من الآخر في جميع أقسام البدل الثلاثة، فإن بدل الغلط ما يفرع عليه، لأنه مهجور وأمّا بدل كل من كل فتبدل المعرفة من المعرفة كقولك/: مررت [٢٩٠] بأخيك زيد. وفي التنزيل: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾.

فالصراط الأول معرفة باللام، والثاني بالإضافة، وقد أبدله منه، وهو هو، لأن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم.

وبدل المعرفة من النكرة، كقولك: مررت برجل زيد، وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾، ولا فرق بين أن يكون الأول موصوفاً أو غير موصوف، لأن المعتمد بالحديث هو الثاني.

---

(١) البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ١٨٠، والخزانة ١: ٤٤١، فتنتج: يعني الحرب. أشأم: بمعنى شؤم. فجعل أشأم مصدراً، ولذا لم يحتج إلى (من) ولو كان أفعل لم يكن له بُدٌّ منها. وإنما أراد أحمر ثمود فقال أحمر عاد، وهذا غلط، (ثم تُرْضِع فتفطم) يريد أنه يتمُّ أمر الحرب، كالمرأة إذا أرضعت ثم فطمت فقد تمت.

(٢) وفي التبريزي: وقال أبو العباس محمد بن يزيد: هذا ليس بغلط، لأن ثمود يقال لها عاد الأخيرة، ويقال لقوم هود عاد الأولى، والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿وأنه أهلك عادًا الأولى﴾ .انظر ذيل شرح ثعلب لديوان زهير: ٢٠.

(٣) وفي الكشاف ٤: ٤٠: «المراد من صاحبهم من قوله تعالى: ﴿فنادوا صاحبهم فتعاطى فعَقَر﴾ [القمر: ٣٢] هو قدار بن سالف أحيمر ثمود».

وبدل النكرة من النكرة، كقولك: مررت برجل غلام، ومررت برجل غلام امرأة، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۞ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾، أبدل حدائقَ وأعناباً من مفاز، والمفاز: الفوز والظفر بالبغية أو موضع الفوز. وقيل: النجاة، وفسّر المفاز بما بعده، والحدائق: البساتين فيها أنواع الشجر المثمر، والأعناب والكروم.

وأما بدل النكرة من المعرفة، فإن كان بلفظ الأول فذلك مما يأباه القياس؛ لأنه يكون رجوعًا عن البيّن المشهور إلى الخافي المستور، فليس فيه بيان، فإن وُصف جاز ليقل شياعه، كقولك: مررت بأخيك رجل صالح، وفي التنزيل: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ أي: لنأخُذَنْ بناصيته[١]، ولنسْحبنه بها إلى النار، والسفع: القبض على الشيء وجذبه بشدّة، وقرئ ﴿ناصيةٌ﴾[٢] أي: هي ناصيةٌ ، و﴿ناصيةً﴾ بالنصب، وكلاهما على الشتم، ووصفها بالكذب والخطأ على الإسناد المجازي، وهما في الحقيقة لصاحبها.

وقال الزمخشري[٣]: خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة مما يدل على جوازه غير موصوفة على قبح، كقول الشاعر[٤]:

٩٤٧ – فلا وأبيكِ خيرٌ منكِ إنّي ليؤذيني التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ[٥]

فإن كان الثاني بغير لفظ الأول جاز بدله منه من غير صفة، كقولك: مررت بزيد غلام امرئ[٦]، أو عبد سوء أو بالشخص رجل، أو بالدابة حمار، لأنه يستفاد من الثاني ما

---

(١) (بناصية) في: ع.

(٢) رويت هذه القراءة عن الكسائي. انظر البحر ٨: ٤٩٥.

(٣) انظر المفصل ١٢٢.

(٤) هو: شمير بن الحارث الضبي (جاهلي).

(٥) انظر البيت في النوادر ١٢٤، والمقرب ١: ٢٤٥، والخزانة ٢: ٣٦٢، ٣٦٥. ليؤذيني التحمحم: أي فقد التحمحم. والتحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف. والصهيل: صوت الفرس مطلقًا، فهو من عطف العام على الخاص.

(٦) (امر).

لم يستفد من الأول.

وأمّا في بدل بعض من كل فبدل المعرفة من المعرفة، كقولك: ضربت زيداً رأسه، وصرفت وجوهها أوّلها، قال الشاعر:

٩٤٨ – أبلغ لـديك بني عمـي مغلغلـة عمـراً وعوفـاً ومـا قـولي بمـردود[١]

وبدل المعرفة من النكرة، كقولك: رأيت رجلاً وجهَه، وبدل النكرة من النكرة، كقولك: ضربت رجلًا يدًا له. قال كثيّر:

٩٤٩ – وكنتُ كذي رِجْلَيْنِ رِجْـلٍ صَـحِيحَةٍ ورِجْــلٍ رَمَــى فيهــا الزمــانُ فَشَــلَّتِ[٢]

وبدل النكرة من المعرفة، كقولك: مررت بقومِك ناسٍ منهم.

وأما بدل الاشتمال فبدل المعرفة من المعرفة، كقولك: يعجبني زيدٌ عقلُه.

وبدل المعرفة من النكرة كقولك: يعجبني رجلٌ عقلُه.

وبدل النكرة من النكرة كقولك: يعجبني رجلٌ علمٌ له.

وبدل النكرة من المعرفة كقولك: يعجبني زيدٌ عقلٌ له. قال:

٩٥٠ – إني وجـدتُ بنـي جِـلاَّنَ كُلَّهُـمُ كساعِدِ الضَّبِّ لا طولٍ ولا قِصَرِ[٣]

---

(١) البيت في المستقصى ٢: ٣٥١.

(٢) انظر البيت في الكتاب ١: ٢١٥، والمقتضب ٤: ٢٩٠، وشرح ابن يعيش ٣: ٦٨ والمغني ٢: ٥٢٤، والعيني ٤: ٢٠٤، والأشموني ٣: ١٢٨ والخزانة ٢: ٣٧٦. ولفظُ (صحيحة) و (رجل) الثانية رويت بالرفع أيضًا. وشلت من باب فرح. قال ابن سيده: لما خانته عزة العهد، فزلت عن عهده، وثبت هو على عهدها صار كذي رجلين: رجل صحيحة وهو ثباته على عهدها، وأخرى مريضة وهو زللها عن عهده.
قال عبد الدايم: معنى البيت أنه بين خوف ورجاء وقرب وثناء. وقال غيرهما: تمنى أن تضيع قلوصه فيبقى في حي عزة فيكون ببقائه في حيها كذي رجلين: صحيحة ويكون من عدمه لقلوص كذي رجل عليلة. وهذا المعنى يدل عليه ما قبل البيت.

(٣) البيت في الخزانة ٢: ٣٦٤، واللسان (جلل) ١٣: ١٢٨. المعنى: إن بني جلان متساوون في فضيلة رشق=

أبدل (طول) عن (ساعد الضبِّ).

«وبدل المظهر من المظهر، كما مثلنا، ومن المضمر الغائب، نحو: مررت به محمّد، وبدل المضمر من المضمر، نحو: رأيتك إياك، ومن المظهر، نحو: جاءني زيد هو»

لما كان البدل شبيهاً بالتأكيد، وكانت المضمرات تؤكّد، فكذلك يبدل منها، وهو في ذلك على أربعة أحوال:

إما أن يبدل ظاهر من ظاهر، أو من مضمر، أو مضمر من ظاهر، أو من مضمر، فأمّا بدل كل من كل، فتجوز فيه الأقسام الأربعة:

بدل المظهر من المظهر، كقولك: رأيت زيداً أخاك.

وبدل المظهر من المضمر، كقولك: مررت به محمد.

وبدل المضمر من المظهر، كقولك: جاءني زيدٌ هو، ومررت بزيد به.

وفائدة هذا النوع التمكين في نفس[1] السامع، أن الذي جاءك أو مررت به زيد، وهو قريب من التأكيد.

وبدل المضمر من المضمر، وحقّه أن يتّفقا في التكلم والخطاب والغيبة، وتقول: رأيتك إيّاك، وجئت أنا، ورأيته إيّاه، ومررت به به، فتعيد الجار، لأن المجرور لا منفصل له، وهذا إلى التأكيد أقرب، إذ ليس فيه إيضاح ليس من الأول.

ثم إذا أبدلت المظهر من المضمر فإنما تبدله من المضمر الغائب، إذ فيه إلباس، وهو بمنزلة المظهر.

قال الفرزدق[2]:

٩٥١- قد ماتَ خَيْرَاهمْ، فلم يُهلِكاهُم عَشِيَّةَ بانا، رَهْطِ كَعْبٍ وحَاتمِ

=السهام، لا يرتفع أحدهم على الآخر فيها، ولا ينحط عنه.

(١) (ذهن) في: ع.

(٢) انظر الديوان ٢: ٢٠٦.

جرّ (رهط)، لأنّه بدل من (هم) في خيراهم، وقال أيضًا:

٩٥٢- على حالةٍ لـو أنَّ في القـومِ حاتمـاً   عـلى جُـودِهِ لَضَـنَّ بالمـاءِ حـاتمِ(١)

جرَّ (حاتماً) على أنه بدل من الهاء في جوده،/ ويُروى (لضنّت به نفسُ حاتم) فإذاً [٢٩١] لا حجة فيه.

وقال حاتم(٢):

٩٥٣- فَتَنَجْتُ مَيِّتَةً جَنِيناً مُعْجِلًا   عِنْـدِي قَوابِلُـهُ الرِّجَـالِ مُسَتَّرِ(٣)

أبدل(٤) (مستراً) من الهاء في (قوابله).

ولا يبدل المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب، فإنهما في غاية الوضوح والتبيين فلا تقول: مررت بي زيد، ولا مررت بك محمد، ولا أكرمتني زيد، ولا مررت بكم بني تميم، ولأبي المسكين كان الأمير، ولا عليك الكريم المعوّل.

وشذّ ما روي إلى أبي عبد الله على أن أبي عبد الله بدل من الياء.

وأجاز الأخفش البدل من ضمير المخاطب، واحتجّ بقوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢].

جعل (الذين) بدلاً من الكاف والميم، وهذا ليس بقاطع، إذ يجوز أن يكون الذين

(١) انظر الديوان ٢: ٢٩٧، واللمع ٨٨، وشرحه لابن برهان ١: ٢٣٣ وشرح ابن يعيش ٣: ٦٩ والمساعد ٢: ٤٣٣.

(٢) الديوان ٢٧٠.

(٣) البيت في الإفصاح ١٩٩، وألغاز ابن هشام ٢١، وألغاز الشيخ خالد ٢٩. قال الفارقي: قال أبو علي في تفسير معناه: أنه أراد (الزند) أي ما ينتج ميت لا روح له فيه، لأنه النار، وهو مع كونه لا روح فيه فهو عجل الخروج بخلاف الولد إذا مات في بطن أمه فإنه يكون عسر الوضع وهو مستَّر وإنما يقدحه الرجال في الغالب، فجعل القادح له بمنزلة القابلة للجنين.

(٤) (بدل) في: ع.

وصلته مبتدأ مستأنفاً، خبره (فهم لا يؤمنون) أو يكون خبر مبتدأ محذوف، أو منصوباً على المدح.

وأما بدل بعض من كل وبدل الاشتمال[١] فيجوز فيهما[٢] إبدال الظاهر من الظاهر، وقد مثلناه، وإبدال الظاهر من المضمر، كقولك: أعجَبْتَني وجهك، وأعجبْتني حلمك[٣]. وفي التنزيل: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣] أي ذكره وهو بدل من الهاء في (أنسانيه)، والمعنى: وما أنساني ذكره إلا الشيطان.

ويجوز فيهما الإبدال من ضميرَيِ[٤] المتكلم والمخاطب كما مثّلنا. وقال الشاعر[٥]:

٩٥٤- أوْعَـدَني بالسِّـجن والأداهِـمِ ... رجـلي ورجْـلي شَـثْنَةُ المَناسِـمِ[٦]

أبدل (رجلي) من الياء في (أوعدني)، وقال القَطامي[٧]:

٩٥٥- ذَريني إنَّ أمْـرَكِ لَـنْ يُطاعـا ... ومـا ألْفَيْتِنـي حِلْمِـي مُضـاعا[٨]

---

(١) (وبدل الاشتمال) ساقط من: ع.

(٢) (فيها) في: ع.

(٣) (حكمك) في: ع.

(٤) (ضمير) في: ع.

(٥) نسبه العيني إلى العديل بن الفرخ.

(٦) الرجز في الاقتضاب ٣٧٦، وإصلاح المنطق ٢٩٤، وشرح ابن يعيش ٣: ٧٠، والشذور ٤٤٢، والعيني ٤: ١٩٠، والأشموني ٣: ١٢٩، والهمع ٢: ١٢٧، والدرر ٢: ١٦٤، واللسان (وعد).

أوعدني: تهددني بِشَرّ. الأداهم: جمع أدهم. وهو القيد. شثنة: غليظة. المناسم: جمع منسم. وأصله طرف خف البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك أنه أراد وصف رجليه بالقوة والجلاد والصبر على احتمال القيد. كان من حديثه أنه هجا الحجاج، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم، واستنجد بالقيصر، فحماه، فلما علم الحجاج بأمره بعث إلى القيصر يتهدده، فأرسله إليه.

(٧) نُسِبَ في الكتاب لرجل من بَجيلة أو خثعم، وصحّح البغدادي نسبته إلى عدي بن زيد العبادي.

(٨) البيت في الكتاب ١: ٧٨، وشرح ابن يعيش ٣: ٦٠، ٦٥، والشذور ٤٤٣، والعيني ٤: ١٩٢، والهمع ٢: ١٢٧، والدرر ٢: ١٥، والخزانة ٢: ٣٦٨. يقول لمن تعذله على إتلاف ماله: ذريني فلن أطيع أمرَك، فإن=

أبدل (حلمي) من الياء في (ألفيتني) وإنما ساغ ذلك لأنّ فيه إيضاحًا، إذ كان الثاني بعض الأول أو مما يشتمل[١] عليه الأول، وهو المراد بالكلام، ولا يعلم ذلك إلا ببيان[٢]، فقد تبيّن من هذا أنّ المراد من لفظ المختصر، ومن المضمر الغائب تخصيص الغائب، وإنما هو في بدل كل من كل فحسب.

قال الجمهور: ولا يجوز في هذين القسمين أن يكون البدل مضمراً، لأنّ المضمر لا دلالة له[٣] على البعضية، ولا على المعنى[٤] الذي اشتمل عليه الأول.

وقال الجزولي: إن بدل المضمر من المضمر، والمضمر من الظاهر في بدل البعض، وبدل الاشتمال متكلّف فهذا يؤذن بإمكانه على عسر في الوضع، ونحن نشير إلى ذلك.

أمّا في بدل بعض من كل فبدل المضمر من المضمر، كقولك: (يد زيد زيد ضربته[٥] إياها)، فإياها بدل من الهاء، والهاء[٦] لزيد، وإياها لليد، وكذلك: (نصف الرغيف الرغيف أكلته إياه)، فالهاء للرغيف، وإياه للنصف.

وبدل المضمر من الظاهر، كقولك: يد زيد ضربت زيداً إياها، فإياها لليد، وهو بدل من زيد، وكذلك نصف الرغيف أكلت الرغيف.

وأما في بدل الاشتمال فبدل المضمر من المضمر، كقولك: حسن الجارية الجارية أعجبتني هو، وبدل المضمر من المظهر، كقولك: الجاريةُ حُسْنُها أعجبتني الجاريةُ هو.

«ويبدل الفعل من الفعل، إذا كان في معناه، نحو: من يأتني يمشِ أكلمْه»

=عقلي يأمرني بإتلاف المال في اكتساب الحمد، وما عهدتني مضيع الحلم.

(١) (يشمل) في: ع.

(٢) (بيان) في: ع.

(٣) (له) ساقط من: ع.

(٤) (معنى) في: ع.

(٥) (زيد زيد ضربته) في: ع.

(٦) (والهاء) ساقط من: ع.

يبدل الفعل من الفعل، إذا كان الثاني مرادفاً للأول أو ضرباً منه، تقول: مَنْ يأتني يمشِ أكلمه، لأن يمشي في معنى يأتني فتجزمه كجزمه، قال(١):

٩٥٦- متى تأتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا(٢)

أبدل (تُلْمِم) من (تأتنا)، لأن الإتيان والإلمام بمعنى. وأنشد سيبويه:

٩٥٧- إنَّ عليَّ اللهَ أنْ تُبايِعا ... تُؤخَذَ كُرْهاً أو تَجِيءَ طائِعاً(٣)

أبدل (تؤخذ) من (تبايع) وهذا ينبغي أن يكون من بدل كل من كل، لأن المبايعة إمّا كره وإمّا طوع.

ومنهم من يجعله بدل الاشتمال، ويقول: إن أحسنت إليّ أحسنت إليك أكرمك، فتجزم أكرمك، لأنك أبدلته من أحسنت إليك، وهو في موضع جزم، كما يجيء ذلك في العطف.

وفي التنزيل: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠].

فإن قلت: من يأتني يضحكُ أكلِّمْه، رفعت يضحك، لأنه ليس في معنى يأتي.

(مسألة):

أجاز ابن جنّي إبدال الجملة من الجملة إذا تساوتا في المعنى: كقولك: (سمعت قولك: زيدٌ عالم لَزيدٌ عالم)، فالجملة الأولى في معنى الثانية، وإنما أراد التبيين بالتكرير، قال

---

(١) هو عُبيد الله بن الحر، وقيل: الحطيئة، وليس في ديوانه.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٤٦، والمقتضب ٢: ٦٣، والإنصاف ٥٨٣، وشرح ابن يعيش ٧: ٥٣، ١٠: ٢٠، والهمع ٢: ١٢٨، والدرر ٢: ١٦٦، والأشموني ٣: ١٣١.

الجزل: الغليظ، وذلك لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف عن بُعْدٍ.

(٣) الرجز في الكتاب ١: ٧٨، والمقتضب ٢: ٦٣، والعيني ٤: ١٩٩، والخزانة ٢: ٣٧٣، والأشموني ٣: ١٣١، تبايع من البيعة. يريد أن تبايع كرهاً أو طوعاً.

أبو عطاء السندي:

٩٥٨ - ذكرتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنا وقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ(١)

/ فقوله: (والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بيننا) في موضع نصب على الحال وإبدال الجملة الثانية [٢٩٢] منه، وتبدل الجملة من المفرد، كقولك: (يعجبني نظمك الحمد لله الودود التوّاب)، فالبيت بدل من نظمك. وكذلك قولك: (أحَبُّ الدعاء: اللهم اغفر لنا وارحمنا).

«والأصح أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وقد جاء صريحاً في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]»

اختلف النحويون في العامل في البدل:

فقال الجمهور، منهم أبو الحسن وأبو علي والرماني: أنّ العامل فيه غير العامل في المبدل منه بدليل مجيئه ظاهرًا في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩].

فطلعها: بدل اشتمال من النخل، وكرّر العامل فيه وهو (من)، والقنوان جمع قنو، وهو العذق.

وفي قوله: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] ، فـ(من آمن) بدل بعض من (الذين استضعفوا)، لأن المؤمنين بعض المستضعفين، وقد كرر اللام.

ولو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه(٢)، لعمل في الاسم الواحد عاملان، وهما اللامان، فإنّ حرف الجر لا يعلق عن العمل، وفي قوله: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣] فقولهم:(٣) (لبيوتهم) بدل اشتمال من قوله: (لِـمَنْ يكفُرُ بالرحمنِ)(٤) ، وقد كرر اللام.

---

(١) تقدم البيت برقم (٥٣٤).

(٢) (منه) ساقط من: ع.

(٣) (فقوله) في: ع.

(٤) انظر المفصل ١٢١.

وأجاز الزمخشري[١] أن لا يكون بدلاً بل يكون (لبيوتهم) في موضع نصب على الحال من النكرة، وهي (سُقُفًا) فيكون التقدير: سُقُفاً[٢] لبيوتهم، أي: كائنًا لبيوتهم، كما تقول: وهبت له ثوباً لقميصه. وقال الشاعر:

٩٥٩- خيرُ حَيٍّ لِمَعَدٍّ خُلقوا لفقيرٍ ولِجارٍ وابنِ عَمّ[٣]

(لفقير) بدل من (معد) فكرّر اللام.

ولا يجوز أن يجعل تكرير العامل توكيداً، لأنه لو كان توكيداً لما ظهر إلا في بدل كل من كل، لكون التوكيد مقرراً للأول، وقد بينّا أنه ظهر مع بدل البعض وبدل الاشتمال.

وذهب قوم إلى أنَّ العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه، لأنه تابع بغير واسطة، فصار كالصفة والتوكيد وعطف البيان، ويقال: إنه مذهب سيبويه والمبرد، والمذهب الأول لما بيَّنّا من ظهور العامل يؤيده قولك: يا أخانا زيدٌ، بالضم لا غير، ولو كان العامل فيه هو الأول لوجب نصبه، كالنعت وعطف البيان.

وقيل: لأبي عليّ: كيف يكون البدل إيضاحاً للمُبْدَل منه، وهو من غير جملته؟

فقال: لما لم يظهر العامل في البدل، وإنما دلّ عليه العامل في المُبْدَلِ منه واتصل البدل بالمُبْدَلِ منه جاز أن يُوضِّحه[٤].

(تنبيه):

لم يُظهِروا عامل البدل إلا إذا كان حرفَ جر، إيذانًا بافتقار الثاني إلى الأول، فإن

---

(١) انظر الكشاف ٣: ٤٨٧.

(٢) (فيكون التقدير سقفا) ساقط من: ع.

(٣) البيت لطرفة ٩٠، برواية:

خيرُ حَيٍّ من مَعَدٍّ عُلِمُوا لِكَفِيٍّ ولجارٍ وابنِ عَمّ

(٤) انظر أسرار العربية ٢٦٥ والبرهان ٢: ٤٥٥.

حروف الجر مفتقرة، ولم يظهروا الفعل، إذ لو أظهروه لانقطع الثاني عن الأول بالكلية، لأنّ الكلام[١] مع الفعل قائم بنفسه.

وأما قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ. وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ. أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ. وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣١-١٣٤].

فيجوز[٢] أن يكون قوله: (أمدكم بأنعام) بدلاً من (أمدكم بما تعلمون) فيكون قد أبدل الجملة من الجملة، فتكون الثانية صلة للذي كالأولى، ويجوز أن تكون الثانية شارحة للأولى، كقولك: ضربتُ رأس زيد قذفته بالحجر[٣].

«وأن المبدل منه معتبر كقولك: ضربني الذي ضربته زيداً»

اختلف النحويون في المبدل منه، هل هو في حكم المطرح أم لا ؟

فقال قوم منهم السيرافي وأبو علي والزمخشري[٤]: إنه ليس في حكم المطرح.

وقال أبو سعيد: النحويون يقولون: إن البدل[٥] في حكم تنحية الأول وهو المبدل منه، ووضع الثاني وهو البدل مكانه، وليس يريدون بتنحية الأول إلغاءه، وإنما يريدون به أن البدل قائم بنفسه، وليس تبيينه للأول كتبيين النعت الذي هو تمام المنعوت، وهو معه كالشيء الواحد، والدليل على أنه ليس في حكم المطرح أنك تقول: ضربني الذي ضربته زيداً، فلو كانت الهاء في نية الطرح لكان التقدير: ضربني الذي ضربت زيداً، فتخلو الصلة عن العائد إلى الموصول، ولأنك تقول: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فـ(رجلاً صالحاً) بدلٌ من (غلامه)، فلو كان (غلامه) في نية الطرح لصار الكلام: زيد رأيت رجلاً صالحاً،

---

(١) (الكلمة) في: ع.

(٢) (ويجوز) في: ع.

(٣) انظر البرهان ٢: ٤٦٠.

(٤) انظر المفصل ١٢١.

(٥) (المبدل) في: ع.

فيبقى خبر المبتدأ بلا عائد. وقال الشاعر[١]:

٩٦٠-/ إنّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[٢] [٢٩٣]

فأخبر عن المبدل منه، وهو السيوف بقوله: تَرَكَتْ. وقال آخر:

٩٦١- وكأنّهُ لَهِقَ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حاجِبَيْه ملمّعٌ بِسَوادِ[٣]

فأخبر عن الهاء في (كأنه) بقوله (ملمّعٌ)، ولو كان المبدل منه في نية المطرح لقال: ملمّعان، ليكون خبراً عن البدل، وهو[٤] حاجبيه. ويقول البَعيثُ[٥] يصف كلاب الصيد:

٩٦٢- فَصَبَّحَهُ عند الشُّرُوق غُدَيَّةً كِلاَبُ ابنِ عمار غِطَافٌ وأطلسُ
مُحَرَّجَةً حُصًّا كَأَنَّ عُيُونَهَا إذا أَيَّهَ القَنَّاصُ بالصَّيْدِ عَضْرَسُ[٦]

جَعَلَ الحال، وهو (مُحَرَّجَةً حُصّاً) من المبدل منه، وهو (كلاب)، ولو كان في حكم المطرح، لجعله من البدل وهو (غِطاف وأطلسُ)، فقال: مُحَرَّجَيْن حُصَّين.

---

(١) هو الأخطل. ديوانه: ٢٨.

(٢) البيت في الكامل ٢: ٧٢٦. والأشموني ٣: ١٣٢، والخزانة ٢: ٣٧٢. والأعضب: الكبش المكسور القرن.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٨٠، والاقتضاب ٤٠٠، وشرح ابن هشام لقصيدة بانت سعاد ٣٢، وشرح ابن يعيش ٣: ٦٧، والهمع ٢: ١٥٧، والدرر ٢: ٢٢١، والخزانة ٢: ٣٧٠.
يصف ثوراً وحشياً شبه به بعيره في حدته ونشاطه. واللَّهِق: الأبيض. والسَّراة: أعلى الظهر.

(٤) (البدل وهو) ساقط من:ع.

(٥) هو خِدَاش بن بِشْر، أبو زيد، من بني مجاشع، خطيب شاعر من أهل البصرة (ت ١٣٤هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٤٩٧، والسمط ١: ٢٩٦، والخزانة ١: ٣١٠، والأعلام ٢: ٣٤٥.

(٦) صبّحه: أي أتاه صباحًا. العَضْرَس: شجر أحمر النور، وعيون الكلاب تضرب إلى الحمرة. وقال امرؤ القيس:

فَصَبّحَهُ عند الشُّروقِ غُدَيَّةً كِلابُ ابنِ مُرٍّ أو كِلابُ ابنِ سِنْبِسِ
مغرَّثةً زُرْقاً كأنَّ عُيونَها من الذَّمْرِ والإيحاء نُوّارُ عِضْرِسِ

انظر ديوان امرئ القيس ١٠٣، واللسان (حصص) ٨: ٢٧٩.

وقال قوم: هو في نية الطرح، لأن الثاني إنما سمّي بدلاً لقيامه مقام الأول، ولأنا نبدل بعض الشيء من جميعه، والمعرفة من النكرة، وبالعكس، وذلك مما يدلّ على اطّراح الأول.

وربما أجابوا عن قوله (ملمع) بأنه خبر عن (حاجبيه)، وإنما أفرد لأمن اللبس، إذ قد علم أنه لا يسود أحد الحاجبين دون الآخر، وهذا كما يقال: يداي رمته، وكما قال الشاعر(١):

٩٦٣ - فكأَنَّ في العَيْنَينِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ ... أو سُنْبُلاً كُحِلَتْ به فانْهَلَّتِ(٢)

فوحّد الضمير في كُحِلَتْ، وهو عائد إلى العينين، وعن قوله (مُحَرَّجَةً حُصًّا)، بأنه حال من كلاب، وهو في نية التقديم على البدل، فأخّره للضرورة.

***

(١) هو سلمى بن ربيعة (جاهلي) أو علباء بن أرقم.

(٢) انظر البيت في النوادر ١٢٠، والأصمعيات ١٦١، وشرح المرزوقي للحماسة ٢: ٥٤٧، وأمالي ابن الشجري ١: ١٢١، والخزانة ٣: ٤٠٢.

يقول: أَلِفْتُ البكاء لتباعُدِها، فساعدت العينان وجادتا بإسالة دَمْعِها غزيراً متحلِّباً، واكِفاً مُنْهَمِلاً، فكأنَّ في عَيْنَيَّ أحَدَ هذين المهيِّجَيْنَ الحالبَيْنِ للعُيون.

«فصل:

عطف النسق: هو الحمل على الأول بأحَد حروف العطف»

النسق: بمعنى المنسوق، وهو المنظوم، تقول: نسقتُ العِقد إذا نظمْتَهُ، وخرز نسَقٌ، أي منتظم، قال أبو زُبَيْد[١]:

٩٦٤- بجيدِ رِيمٍ كريم زانَهُ نَسَقٌ يَكَادُ يُلْهِبُهُ الياقوتُ إلهابَا[٢]

والنَّسْق: بالتسكين، مصدر نَسَقْتُ الكلامَ إذا عطفْتَ بعضَه على بعض، من عبارات البصريين. والنَّسَق من عبارات الكوفيين.

وقوله: (عطف النسق) من إضافة البيان، كما يقال: ثوب خزٍّ، وقد تقدم معاني العطف، فكان الثاني ها هنا مثنى إلى الأول، ولما كان التابع هاهنا مغايراً للمتبوع من كل وجه، إذ ليس هو عينَه ولا جزءًا منه ولا ملتبساً به، احتاج إلى رابط وكان الحرف[٣] أولى؛ لأن الحروف نوائب عن الأفعال.

وفي حروف العطف اختصار بديع وهو أنها يكفي مؤنة تكرير العامل والعطف في المختلفين نظير التثنية في المتفقين.

«وهي عشرة»

قاله الجمهور، وأسقط أبو علي[٤] والزجاجي (إمّا) المكسورة منها، وهو الصحيح.

ومنهم من أسقط معها (حتى) لأنها غاية، وكونها غاية لا ينافي كونها عاطفة، فإن

---

(١) الديوان: ٣٧، واللسان والتاج (نسق).

(٢) البيت في مقاييس اللغة ٥: ٤٢٠ وشمس العلوم ١٠: ٦٥٧٤.

(٣) (الحروف) في: ع.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ٢٨٩، وشرح ابن يعيش ٨: ١٠٣.

(لا) نافية وعاطفة، وكذلك غيرها.

وعن ابن دُرُسْتُويه أنها ثلاثة: الواو، والفاء، وثم.

وحروف العطف أربعة أقسام:

قسم يشرك[١] بين الأول والثاني في الإعراب والحكم، وهو: الواو، والفاء وثم، وحتى.

وقسم يجعل الحكم للأول دون الثاني، وهو: لا.

وقسم يجعل الحكم للثاني دون الأول، وهو: بل، ولكن.

وقسم يجعل الحكم لأحدهما لا بعينه، وهو: أو، وأما، وأم.

«الواو: للجمع المطلق، نحو: رأيت زيدًا وعمرًا»

(الواو) أصل حروف العطف، لأنها لا توجب إلاّ الاشْتراك بين الشيئين فقط، في حكم واحد، بخلاف غيرها، فإنها توجب زيادة على ما يوجبه الواو، ألا ترى أن (الفاء)[٢] تفيد الترتيب، و(أو) الشك، و(بل) الإضراب، إلى غير ذلك، فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، وغيرها بمنزلة المركب، والمفرد أصل المركب، وهي تدل على الجمع المطلق، ودلالتها على الجمع أقوى من دلالتها على العطف، فإنها قد تعرى من معنى العطف، ولا تعرى من معنى الجمع، فإن واو القسم وواو الحال والواو بمعنى مع لا تفيد العطف، وتفيد الجمع، لأنها في القَسَمِ نائبة عن الباء، و(الباء) للإلصاق، والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه، والحال مصاحبة لذي الحال و(مع) للمصاحبة والاجتماع.

والواو في المختلفين بمنزلة التثنية والجمع في المتفقين إذ لم يمكنهم التثنية والجمع في المختلفين فعدلوا إلى الواو، ولهذا إذا اضطر الشاعر في المتفقين أتى بالواو بدل

---

(١) (يشترك) في: ع.

(٢) (الواو) في: ع.

التثنية كقوله(١):

٩٦٥- لَيْثٌ وليثٌ في مجالٍ ضَنْكِ(٢)

أراد (ليثان)/ وقال آخر: [٢٩٤]

٩٦٦- كـأنَّ بـين خِلْفِهَا والخِلْفِ كِشيشَ أفْعَى في بَبيسٍ قَفِّ(٣)

ولا نعلمُ أحداً يوثَقُ بعربيّته يذهب إلى أنّ الواو للترتيب.

قال أبو سعيد في شرح الكتاب: أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو ليست للترتيب، ويدلّ عليه أنها تستعمل حيث يمتنع الترتيب، تقول: اختصم زيدٌ وعمرو، وتقاتل بكرٌ وخالد، والترتيب ممتنع، لأنَّ الافتعال والتفاعل لا يكونان من واحد، ولهذا لا يقع هاهنا غير الواو، إذ لو قلت مثلاً: اختصم زيد فعمرو، بالفاء لاقتصرت على الأول في الفعل، لأنّ الفاء توجب المهلة، وتقول: سواء زيد وعمرو، وسيّان قيامك وقعودك، أي: مثلان، والمماثلة لا تكون من واحد، لأنّ الشيء لا يماثل نفسه، وأما قول الشاعر(٤):

٩٦٧ – وكانَ سِيَّانِ ألّا يَسْرَحُوا نَعَماً أو يَسْرَحُوهُ بها واغْبَرّتِ السُّوحُ(٥)

---

(١) يروى لواثلة بن الأسقع الصحابي، والصحيح أنه لجحدر بن مالك الحنفي. أورد الشنقيطي قصته في الدرر ١ :١٨.

(٢) انظر الرجز في المقرب ٢: ٤١، وأسرار العربية ٤٨، وأمالي ابن الشجري ١: ١١، والهمع ١: ٤٣، والدرر ١: ١٨، والخزانة ٣: ٣٤٠.

(٣) الرجز في كتاب النبات والشجر للأصمعي ٢٤ برواية:

كـأنّ صَوْتَ خِلفِهَا والخِلْفِ سحيفُ أفْعَى في يبيسٍ قَفِّ

والخِلف: الضرع. قفّ العشب إذا اشتدَّ يبسه. يصف شاة، يقول: إنّ صوت خِلْفَيْهَا عند اصطكاكهما كصوت أفعى لمّا تسير في يبيس الكلأ. وانظر أسرار العربية ١ : ٦١ . وشرح التسهيل ١ : ٦٨ .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٥) انظر البيت في الخصائص ١: ٣٤٨، ٢: ٤٦٥، وأمالي ابن الشجري ١: ٦١، ٢: ٣١٥، وشرح ابن يعيش=

وقال الآخر:

٩٦٨ - فسِيَّانِ حَرْبٌ أو تَبُوءُ بِمِثْلِهِ وقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذليلُ المُسَيَّرُ[١]

فإنه استعمل هاهنا (أو) بمعنى الواو، لما رآها تفيد الجمع في الإباحة، كقولك: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

وكذلك تقول: جمعت زيداً وعمراً، والمال بين زيد وعمرو، ولا تجوز الفاء فيهما، ولأن الواو لو كانت[٢] للترتيب لكان قولك: (جاء زيد وعمرو بعده) تكراراً، وكان قولك: (جاء زيدٌ وعمرو قبله)، أو (جاء زيد اليوم وعمرو أمس) متناقضاً، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤]، وكذلك قوله في البقرة: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، والقصة واحدة، ووجود كل واحد من الشيئين قبل الآخر محال.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣] وشَرْعُها تَقَدّم الركوع على السجود. وقول ابن النجم:

٩٦٩ - تُعِلّه من جانبٍ وتَنْهَلُهْ[٣]

=٢: ٨٦، ٨: ٩١، والمغني ١: ٦٥.

الضمير في (بها) يعود إلى السنة المجدبة. والسوح: جمع ساحة كنوق ناقة. وفي الخزانة ٢: ٣٤٢، ٤: ٤٢٥ أنه ملفق من بيتين. والذي في ديوان الهذليين ١: ١٠٧:

وقال ماشِيهم: سِيَّانِ سَيْرُكُمُ وأنْ تقيموا به واغْبَرَّتِ السُّوحُ
وكانَ مِثْلَيْنِ ألاّ يَسْرَحُوا نعَمَاً حيث استرادتْ مواشِيهم وتَسْرِيحُ

ولا شاهد فيه حينئذ.

(١) البيت في الخصائص ١: ٣٤٨، وشرح ابن يعيش ٨: ٩١.

(٢) (لو كان) في: ع.

(٣) الرجز في شرح ابن يعيش ٨: ٩٢، والعقد ١: ١٧٢.

والعَلَل لا يكون إلا بعد النَّهل، قال الجعدي(١):

٩٧٠- وَشَرِبْنَا عَلَلا بَعْدَ نَهَلَ(٢)

ومن ذلك قول لبيد:

٩٧١- أُغْلِي السباءَ بكُلِّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتَامُهَا(٣)

والجونة: الخابية مطلية بالقار، وقدحت: غرفت، وقيل: مزجت، وقيل: بزلت، وفضّ ختامها: أي: كسر طينها. ومعلوم أنها لا تقدح إلا بعد فضّ ختامها، ومنه أن الصحابة(٤) قالوا للنبي - عليه السلام(٥) - في أمر الصفا والمروة: بم نبدأ(٦)؟ فقال: «ابدأوا بما بدأ الله به»(٧). فلو فهم أهل اللسان منها الترتيب لَمَا سَألُوا. وقول النبي - عليه السلام(٨) -: «ابدءوا بما بدأ الله به»(٩)، بيان لِمَا في الواو من الإجمال، ولأنها لو كانت للترتيب لوقعت موقع الفاء في(١٠) الجزاء، فكان يجوز أن تقول: إنْ تحسنْ إليّ

---

(١) انظر شعره ٨٦ برواية:

فَشَرِبْنَا غَيَرَ شُرْبٍ واغِلٍ وَعَلَلْنَا عَلَلاً بعدَ نَهَلْ

(٢) انظر التاج ٨: ١٥٦، واللسان (وغل) ١١: ٢٥٩. العلل: الشرب الثاني، والنَّهَل: الشرب الأول.

(٣) البيت من معلقة لبيد. انظر ديوانه ٢٢٩، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ١: ٤٢٠، وشرح ابن يعيش ٨: ٩٢، والعيني ٤: ١٢٥، والخزانة ٤: ٣٩٦.

أغلى: أشتري غاليًا. والسِّباء: اشتراءُ الخمر. الأدكن: الزق. العاتِق: الخاصة، وقيل: للتي عُتِّقَتْ.

(٤) (رضوان الله عليهم) في: ع.

(٥) (صلى الله عليه وآله وسلم) في: ع.

(٦) (ابتدأ) في: ع.

(٧) رواه النسائي في سننه ٥: ٢٣٧ (كتاب مناسك الحج - ذكر الصفا والمروة) والترمذي في سننه ٢: ١٧٦ (أبواب الحج - باب ما جاء أنه يبدأ بالصفا قبل المروة).

(٨) (عليه الصلاة والسلام) في: ع.

(٩) (به) ساقط من: ع.

(١٠) (من) في: ع.

والله يُجازيك.

وحكي عن الفراء[١]: أنها للترتيب، وحكاه أبو إسحاق الشيرازي[٢] عن ثعلب.

وروي أن ابن عباس[٣] لمّا أمر بتقديم العمرة قال له الصحابة: لِمَ تأمرنا بتقديم العمرة وقد قدّم الحج عليها[٤] في القرآن؟ فدلّ إنكارهم على ابن عباس أنهم فهموا الترتيب وإنكارهم معارض بأمره.

وأما قول النبي – عليه السلام[٥] – للخطيب الذي قال بين يديه: من أطاع الله ورسوله فقد رشد، ومن عصاهما فقد غوى: «بئس خطيب القوم أنت، هلّا قلت: ومَنْ عصى الله ورسوله»[٦]. وقول عمر – رضي الله عنه – لسحيم لما أنشده، قوله:

٩٧٢- عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِياً ... كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرءِ نَاهيا[٧]

«لو كنت قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك» فليس فيه دلالة على أن الواو للترتيب، بل على أن فيه ترك الأدب حيث لم يفرد اسم الله على الذكر، وقدّم الشيب على الإسلام.

---

(١) انظر المغني ١: ٣٩٢.

(٢) هو إبراهيم بن علي الفيروزابادي الشيرازي، أبو إسحاق، الفقيه الشافعي، صاحب المهذب (ت ٤٧٦ هـ) في بغداد. انظر طبقات الأسنوي ٢: ٨٣ والأعلام ١: ٤٤.

(٣) (رضي الله عنه) في: ع.

(٤) (عليها) ساقط من: ع.

(٥) (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) في: ع.

(٦) رَوَى نحوه مسلم في صحيحه ٢: ٥٩٤ (كتاب الجمعة) وانظر شرح النووي ٦: ١٥٩، وشرح ابن يعيش ٨: ٩٣.

(٧) تقدم برقم (٧١٢).

وأما ما حكي[١] أن الشافعي – رضي الله عنه – قال: «إن[٢] الواو للترتيب» فلم[٣] يثبت عنه. ولهذا قال ابن جني: وما يحكى عن بعض الأئمة فإني أعيذه منه.

وأجاز الكوفيون[٤] مجيئها زائدة، واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ. وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ . قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٣-١٠٥] وبقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] وبقول الشاعر:

٩٧٣ – حتَّـى إذَا امـتلأتْ بُطُـونُكُمُ ورأيْتُــمُ أبْنَاءَكُــمْ شَـبُّوا
وَقَلَبْـتُمْ ظَهْـرَ المِجَـــنِّ لنـــا إنّ الغَــدورَ الفــاحِشَ الخِـــبُّ[٥]

وقالوا: الواو في (وناديناه) و[٦] (وفُتِحَتْ) و[٧] (وقلبتُم) زائدة.

والبصريون لا يرون زيادتها، ويقدّرون فيما ذكروه أجوبة محذوفة للعلم بها، ويقولون: التقدير: وناديناه أن يا إبراهيم/ قد صَدَّقْتَ الرؤيا، أدرك ثوابنا ونال المنزلة [٢٩٥]
الرفيعة لدينا. ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَـٰلِدِينَ﴾[٨]. صادفوا الثواب الذي وعدوه ونحوه، وحتى إذا امتلأت بطونكم، وكان كذا وكذا تحقق منكم الغدر، واستحقهم اللوم، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون جواباً لهذا الكلام.

---

(١) (قال) في: ع.

(٢) (إن) ساقط من: ع.

(٣) (لم) في: ع.

(٤) عقد أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٢: ٤٥٦ مسألة (هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟).

(٥) البيتان في المقتضب ٢: ٨١، ومعاني الفراء ١: ١٠٧، ٢٣٨، ومجالس ثعلب ٥٩، والإنصاف ٤٥٨، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٥٧، وشرح ابن يعيش ٨: ٩٤، والخزانة ٤: ٤١٤، واللسان ١٤: ٨٦ والضرائر ٢٩٨. والبطون: القبائل|الخِبُّ: الخداع.

(٦) (الواو) في: ع.

(٧)

(٨) (وتخالفهما) في: ع.

«والفاء: للترتيب والتعقيب، نحو: قام زيد فعمرو، ودخلت البصرة فالكوفة»

الفاء وثم، وحتى، تشارك الواو في الجمع، وتخالفها[١] في الترتيب، فإن هذه الثلاثة تدلّ على أنّ الثاني بعد الأول، ولا كذلك الواو.

فالفاء[٢] موضوعة لدخول الثاني فيما دخل فيه الأول متّصلاً به على[٣] حسب الإمكان، ولهذا قال ابن جني[٤] معناها التفرق على مواصلة.

فمعنى التفرّق أن كلَّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه منفرد[٥].

ومعنى المواصلة أن الثاني بعد الأول بلا مهلة، وذلك كقولك: مررت بزيد فعمرو، فهذا يسميه سيبويه[٦] مرورين، يريد أنّ مرورك بزيد غير مرورك بعمرو.

وإذا قلت: مررت بزيد وعمرو، فهذا يسميه مروراً واحداً.

وأما قولهم: دخلت البصرة فالكوفة، فمعناه أن المتكلم بعد دخول البصرة لم يشتغل بشيء سوى الدخول إلى الكوفة، وإن كان بين المدينتين مسافة طويلة، أي: لم ينقطع سيره الذي دخل به البصرة حتى اتصل بالسير الذي دخل به الكوفة من غير فتور ولا مهلة، ولهذا تجيء الفاء للإتباع دون العطف في كل موضع يكون الثاني سببًا للأول، كقولك: أعطيته فشكر، وضربته فبكى، فالإعطاء سببُ الشكر، والضرب سببُ البكاء، والمسبب يقع ثاني السبب وبعده متصلاً به، ولهذا إذا قلت: الذي ضربته فغضب زيد، فقد جعلت الضرب سبب الغضب.

ولو قلت: الذي ضربته وغضب زيد، لم يعد سبباً ولا مسبباً، وإنما أفاد وقوع الضرب منك والغضب منه.

---

(١) (تخالفها) في: ع.

(٢) (والفاء) في: ع.

(٣) (وعلى) في: ع.

(٤) انظر اللمع ٩١.

(٥) (مفرد) في: ع.

(٦) انظر الكتاب ١: ٤٢٥.

ومنه: إن تحسن إليّ فالله يجازيك، فالفاء جيء بها توصّلاً إلى المجازاة بالجملة الابتدائية، وليست للعطف، بدليل عدم الاشتراك في الإعراب، إذ الأول مجزوم والثاني جملة لا يصح فيها الجزم.

فإن قلت: فقد ذكرت[1] أن الفاء للترتيب فما تصنع بقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

قلت: معنى الكلام أن الله لما أهلكها قيل جاءها بأس الله، أي: عذابه، فهذا كان مقولاً بعد إهلاكها، أو يكون المعنى: أردنا إهلاكها[2] فجاء بأسنا.

وقيل: المعنى أهلكناها فصحّ عند الناس مجيء بأسنا.

وقيل: أهلكناها بالإضلال فجاءها بأسنا، أي العذاب.

وقيل: مقلوب، والتقدير: جاءها بأسنا فأهلكناها.

وقال الفراء: إذا تقارب الفعلان في المعنى وكان القصد فيهما واحداً من نفع أو ضر، جاز تقديم كل واحد منهما على الآخر، كقولك: أعطيتني فأحسنت إليّ.

ولو قلت: أحسنت إليّ فأعطيتني، جاز، لأن الإحسان كان بالعطاء، كذلك الإهلاك إنما هو بمجيء البأس، فالفعلان يرجعان[3] إلى معنى واحد.

ورُدَّ عليه بقولهم: أعطيتَ فأجزلتَ، ومشيتَ فأسرعتَ[4]، ولو عكست لم يحسن.

وأجاز أبو الحسن زيادة الفاء[5]، نحو: زيد فوجد.

وذهب المازني إلى أنّ الفاءَ في قولهم: (خرجت فإذا زيد قائم) زائدةٌ.

---

(١) (ذكرته) في: ع.

(٢) (أو يكون المعنى أردنا إهلاكها) ساقط من: ع.

(٣) (يرجعا) في: ع.

(٤) (فأسرعت) ساقط من: ع.

(٥) بشرط أن تكون في الخبر. انظر شرح ابن يعيش ٨: ٩٥، والمغني ١: ١٧٩.

وسيبويه[١] لا يرى زيادة الفاء، وتأوّل ما جاء من ذلك، وقد ذكرناه في باب المبتدأ وخبره.

«وثم، كالفاء، ترتيبًا لا تعقيباً»

(ثم) وحكى ابن جني (فُمَّ) بالفاء، وهي كالفاء في أن الثاني بعد الأول، إلا أنها تفيد مهلة وتراخياً عن الأول، لأنه لما تراخى لفظها بكثرة حروفها تراخى معناها؛ لأن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى.

فإذا قلت: مررت بزيد ثم عمرو، فهذان مروران بينهما فاصل، ولهذا تقول: ضربت زيداً يوم الجمعة ثم عمراً بعد شهر، وبعث الله آدم ثم محمداً – عليهما السلام –، ولا يجوز فيهما الفاء، ولهذا يقع[٢] (ثُمَّ) في[٣] موقع الفاء في المجازاة، فلا تقول: إن تعطني ثم أنا أشكرك، كما تقول: فأنا أشكرك، لأن الجزاء لا يتراخى عن الشرط.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢] فالتقدير ثم دام على الاهتداء.

ويجوز أن يكون المعنى ثم ازداد هدى كما قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧] وقال: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣] وكقوله: ﴿ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا﴾ [النساء: ١٣٧].

وقيل: إنَّها إذا دخلت على الجملة لا تفيد الترتيب، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧].

وقال في الكشاف[٤]: جاء بـ(ثم) هاهنا لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة

---

(١) انظر الكتاب ١: ٦٩.

(٢) (لا تقع) في: ع.

(٣) (ثم في) ساقط من: ع.

(٤) انظر الكشاف ٤: ٢٥٧.

عن العتق والصدقة، لا في الوقت، لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره، ولا يثبت[١] صالح إلا به، فـ(ثم) إذًا على بابها عنده.

[٢٩٦] / والكوفيون يرون زيادة (ثمَّ) كما يرون زيادة الواو والفاء، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ بعد قوله: ﴿لَقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١١٧].

وبقول زهير[٢]:

٩٧٤ - أرَانِي إذَا ما بِتُّ بِتُّ على هوىً ... فثمّ إذا أصبحتُ أصْبحتُ غَادِياً[٣]

وبقول الهذلي[٤]:

٩٧٥ - فرأيتُ ما فِيهِ فَثُمَّ رُزِئْتُهُ ... فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غيرَ رَاضٍ مَعْمَرِي[٥]

إن رويته بضم الثاء، وإن رويته بفتحها فالفاء هي العاطفة.

وأجيب عن الآية: بأن التقدير: ثم رجع[٦] عليهم بالقبول والرحمة كرة بعد أخرى، ليستقيموا على توفيهم، ويثبتوا، أو ليتوبوا أيضاً فيما يستقبل إن فرطت منهم خطيئة، والشعر محمول على الضرورة.

---

(١) (يثبت) ساقط من: ع.

(٢) ديوانه بشرح ثعلب ٢٨٥.

(٣) البيت في شرح ابن يعيش ٨: ٦٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٢٦، والمغني ١: ١٢٥، والهمع ٢: ١٣١، والدرر ٢: ٩١، والأشموني ٣: ٩٥، والخزانة ٣: ٥٨٨، ٤: ٤٢١. بِتُّ على هوى: على أمرٍ أريدُ، فإذا أصبحتُ جاء أمرٌ غير ما بت عليه من موت وغير ذلك. يريد أن حاجتي لا تنقضي.

(٤) هو أبو كبير.

(٥) انظر البيت في ديوان الهذليين ٢: ١٠٢، وشرح السكري ٣: ١٠٨٢، والخزانة ٣: ٥٨٨، ٤: ٤٢١، واللسان (عمر). مَعْمَر: منزل.

(٦) (من) في: ع.

«وحتى: للجمع، والمعطوف بها جزء من المعطوف عليه. وفائدتها: التعظيم نحو: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، أو التحقير نحو: قدم الحاجُ حتى المشاةُ[(١)]»

حتى: تكون عاطفة، يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، كالواو والفاء، وهو أحد أقسامها، ولها في العطف شرائط:

أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وأن يكون جزءًا له، وأن يكون فيه إما تعظيم، كقولك: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، أو التحقير كقولك: قدم الحاجُ حتى المشاةُ[(٢)]. فلا يجوز: قدم الحاج حتى الحمار، لأنه من جنس المعطوف عليه، ولا قدم زيد حتى عمرو، لأن الثاني ليس بعضاً من الأول، ولا رأيت القوم حتى زيداً، إذا كان زيد غير معروف بعظم أو حقارة، ولا يتحقق العطف بها إلا في حال النصب كقولك: ضربت القوم حتى زيداً، فأما لو قلت: قدم القوم حتى زيد، فيحتمل أن يكون حرف ابتداء، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة ما تقدم عليه، وإذا خفضت فربما يتوهم فيها الغاية، كقوله[(٣)]: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

ولذلك لم يمثل أبو علي[(٤)] في العطف إلا بصورة النصب، فقال نحو قولك: ضربت القوم حتى زيداً. ثم عضد ذلك بالنقل، لئلا يمنع المخالف هذه الصورة فقال: وقد رواه سيبويه[(٥)] وأبو زيد وغيرهما.

وفي الجملة (حتى) غير راسية القدم في باب العطف، ولا متمكنة فيه، لأنَّ الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول، واشتراكه في إعرابه، إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأما إذا كان الثاني جزءاً من الأول فهو داخل في حكمه، لأن اللفظ يتناول

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ٢٥٧.

(٢) انظر الأصول ١: ٤٢٤، وشرح التسهيل ٣: ٣٥٩، وأوضح المسالك ٣: ٣٦٧.

(٣) (كقولك) في: ع.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ٢٥٧.

(٥) انظر الكتاب ١: ٥٠.

الجميع من غير حرف اشتراك، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت القوم، شمل هذا اللفظ زيداً وغيره ممن يعقل، فلم يكن في العطف فائدة سوى إرادة تفخيم أو تحقير، وذلك يحصل بالخفض على الغاية، ثم ليس في حتى دليل على كون زيد مضروباً آخر القوم، بل يجوز أنْ يكون أولهم، وكذلك: لا يمتنع قدوم المشاة سابقين، ولا موت الأنبياء قبل الناس، بل لا يفيد إلا الجمع، كالواو. وبهذا تبيّن ضعف ما قال الزمخشري[1]: أنها تقتضي الترتيب، لكن فيها ترتيب من قبل أنك في اللفظ جعلت انتهاء الضرب بزيد، وجعلت المشاة غاية بهم انتهى القدوم.

«وتقول: مررت بالقوم حتى بزيد، بإعادة الجار، لئلا يلتبس بالجارّة»

قال ابن السرّاج: لئلا يلتبس حتى العاطفة بالجارة، وإذا قلت: مررت بهم حتى بزيد، وجب إعادة الجار، لأن المعطوف عليه مضمر مجرور، وقد حصل من ذلك الفرق بين العاطفة والجارة، وتقول: قام الناسُ حتى نحن، وأكرمت العلماء حتى إيانا، ولا تقول: حتانا، لأن حرف العطف لا يلي المتصل لما سيأتي.

«وبل: للإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، ويعطف بها بعد الإيجاب والنفي، والأمر والنهي»

بل: للإضراب عن الأول، وإثبات الحكم للثاني، سواء كان ذلك الحكم إيجاباً أو سلبًا.

ويعطف بها المفرد على المفرد، والجملة على الجملة.

والإضراب: الإعراض، يقال: أضرب عنه إذا أعرض، ويكون هاهنا على معنيين:

أحدهما: الرجوع عن الأول، إما بغلط أو نسيان، وذلك إما عن المحدث عنه، كقولك: ضربت زيداً بل عمراً، وما ضربت زيداً بل عمراً، كأنك أردت الإخبار عن عمرو، فغلطت وسبق لسانُك إلى ذكر زيد فأتيت ببل مضرباً عن ذكر زيد، ومثبتًا ذلك الحكم لعمرو.

---

(١) انظر المفصل ٢٨٤.

والثاني: إبطال الأول، لا لأنه لم يكن لانتهاء مدته، وبهذا المعنى يأتي في الكتاب العزيز، كقوله: ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [النمل: ٥٥]، كأنه انتهت مدة القصة الأولى فأخذ في قصة أخرى، وقال الشاعر[١]:

٩٧٦ - بل جَوْزِ تَيْهاء كظَهْرِ الحَجَفَتْ[٢]

كأنه انتهى ذلك الكلام فأخذ في غيره، كما يذكر الشاعر معاني، ثم يقول: فعدّ عن ذا أو دع ذا وخذ في حديث غيره.

ثم الإضراب تارة عن المحدث عنه، نحو: ضربت زيداً بل عمراً، وتارة عن الحديث، كقولك: ضربت زيداً بل أكرمته، وتارة عن الحديث والمحدث عنه نحو: ضربت زيداً بل أكرمت خالداً/ كأنك أردت في جميع ذلك الثاني فسبق لسانُك إلى [٢٩٧] الأول، فأضربت عنه، وأتيت بعد بل بالثاني الذي هو المقصود، أو أنك تركت الأول على مقتضاه، وأخذت في الثاني.

واعلم أنك إذا قلت ما ضربت زيداً بل عمراً، فمذهب سيبويه[٣] وأكثر النحويين، أن (بل) عاطفة على الفعل، لا على (ما) النافية، فكأنك قلت: ما ضربت زيداً بل ضربت عمراً.

---

(١) هو سؤر الذئب. جاء في ألقاب الشعراء لابن حبيب: ومنهم (سؤر الذئب) غلب على اسمه فليس يُعرف إلا به، وهو أخو مالك بن سعد. نوادر المخطوطات ٢ : ٣٠٤ ، والاشتقاق لابن دريد، تح: هارون ٢٥٥

(٢) الرجز في الخصائص ١: ٣٠٤، ٢: ٩٨، والمحتسب ٢: ٩٢، والمخصص ٩: ٧، ١٦: ٨٤، ٩٦، ١٢٠، والإنصاف ٣٧٩، والمفصل ٣٤١، وشرح ابن يعيش ٢: ١١٨، ٤: ٦٧، ٨: ١٠٥، ٩: ٨٠، ٨١، وشرح شواهد الشافية ١٩٨ واللسان (حجف، بلل) جوز التيهاء: وسطها. الحجفة: الترس من جلد.

(٣) الكتاب ١: ٢١٦، وفيه: «ما مررت برجل صالح بل طالح، وما مررت برجل كريم بل لئيم، أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى، وأشركت بينهما (بل) في الأجزاء على المنعوت...»، وفي المقتضب ١: ١٢ «ومنها (بَلْ) ومعناها: الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، نحو قولك: ضربت زيداً بل عمراً، وجاءني عبد الله بل أخوه، وما جاءني رجل بل امرأة».

وقال المبرد: التقدير: بل ما ضربت عمراً، أضْرَبْتَ عن[١] منفي إلى منفيٍّ كما أنك إذا قلت: ضربت زيداً بل عمراً، أضربت عن موجب إلى موجب، إذ التقدير: بل ضربت عمراً بالاتفاق.

وأُجيب: بأن (بل) لو كانت عاطفة على حرف النفي لكانت للنفي، وأنّها له هو[٢] الإثبات بالاتفاق، وقس على ما ذكرنا إذا دخلت (بل) على الأمر فقلت: اضرب زيداً بل عمراً، التقدير: بل[٣] اضرب عمراً، بالاتفاق، وعلى النهي فقلت: لا تضربْ زيداً بل عمراً، التقدير عند سيبويه: بل اضرب عمراً وعند المبرد: بل لا تضربْ عمراً.

«ولا تبطل الأول إلا إذا قلت: لا بل»

يعني أنك إذا أضربت عن الأول، فلا يلزم منه أن الأول لم يكن بل تركت ذكره كأنك لم تذكره[٤] وأثبت الحكم للثاني، وأما إذا قلت: قام زيد لا بل عمرو، فيلزم منه نفي قيام زيد لصيغة (لا) لا لأجل (بل).

«ولا: لإخراج الثاني من حكم الأول ويعطف بها بعد الإيجاب والأمر»

(لا): لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، فإذا خلت من الواو كانت عاطفة ونافية للحكم عما بعدها، تدخل بعد الإيجاب والأمر، تقول: جاءني زيد لا عمرو، ورأيت رجلاً لا امرأة، واضربْ زيداً لا عمراً، فكأنك قد حققت الأول، وأبطلت الثاني، كما قال الثقفي[٥]:

٩٧٧ – هذي المفاخرُ لا قَعبانِ مِنْ لبَنٍ ... شِيبا بماءٍ فعادَا بعدُ أَبْوَالَا[٦]

---

(١) (على) في: ع.

(٢) (له هو) ساقط من: ع.

(٣) (بل) ساقط من: ع.

(٤) (كأنك لم تذكره) ساقط من: ع.

(٥) هو في شعر أمية بن أبي الصلت الثقفي، انظر شعره ٣٥٠، كما أنه في شعر النابغة الجعدي ١١٢، وروى صاحب العقد الفريد هذا البيت ضمن أبيات لأبي الصلت والد أمية يمدح بها سيف بن ذي يزن.

(٦) البيت في أمالي ابن الشجري ١: ١٧٠، وشرح ابن يعيش ٨: ١٠٤، والعقد ٢: ٢٣، والأغاني ٥: ١٥.

ولا يقع بعد نفي، فلا تقول: ما قام زيد لا عمرو، إذ الأول لم يدخل في شيء حتى يخرج الثاني منه.

ولا يجوز العطف بليس، وإن كانت[١] نافية، فلا تقول: ضربت زيداً ليس عمراً، لأنها فعل، والعطف بالحروف.

ولا يجوز بـ(ما) فلا تقول: ضربت زيداً ما عمراً؛ لأن (ما) النافية لها صدر الكلام، وحرف العطف لا يقع إلا تابعاً لما قبله.

«ويبطل عطفها الواو[٢]»

(لا): إذ دخلت عليها الواو، كقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطارق: ١٠] تجردت للنفي، واستبدلت الواو بالعطف، لأن (لا) قد تقع غير عاطفة، كالناهية والمؤكدة للنفي عند الحاجة إليه، كقولك: ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو، إذ لم تذكر (لا) لتوهم نفي مجيئها[٣] معاً، ولا يلزم منه نفي مجيء أحدهما، فأدخل (لا) للدلالة على أنه لم يجئ واحد منهما.

«ولكنْ: للاستدراك»

(لكن): عند الجمهور حرف عطف، معناه: الاستدراك، وهي تشارك (لا) في أن المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه في الحكم، ويخالفها في أن (لا) تنفي عن الثاني ما ثبت للأول، و(لكن) توجب للثاني ما انتفى عن الأول فهي ضدها.

القعب: الإناء الكبير. المعنى: أن ابن المحيا فخر على النابغة الجعدي بأنهم سقوا رجلاً من جعدة ماءً ولبناً كان قد أدركه العطش فعاش.

(١) (فكانت) في: ع.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٠٤، ١٠٥.

(٣) (مجيئها) في: ع.

وذهب يونس[١]: إلى أن (لكنْ) ليست عاطفة بل هي المخففة من الثقيلة، لاتفاقهما في اللفظ والمعنى، فكما أن (إنّ) و(أنّ) إذا خفّفا لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك (لكن) إذا خففت، فإذا قلت: ما جاءني زيد لكن عمرو، فالاسم عنده مرتفع بـ(لكن)، والخبر مضمر، وإذا قلت: ما ضربت زيداً لكن عمراً، كان في (لكن) ضمير القصة، وانتصب عمراً[٢] بفعل مضمر.

وإذا قلت: ما مررتُ برجل صالحٍ لكن طالحٍ[٣]، فطالح: مجرور بباء محذوفة، والتقدير: لكن الأمر مررت بطالح، وفيه بُعد، لاحتياجه في ذلك إلى ضمير الشأن والحديث مع أنّ الحذف من قبل التصرف، وهو بعيد عن الحروف، وكثيراً ما تتفق كلمتان متقاربتان[٤] في اللفظ والمعنى، وليس أحدهما أصلاً والآخر فرعاً، نحو: سبط وسبطر، ودمث، ودمثر.

«فإن عطفت بها المفرد لم يكن إلا بعد النفي، تقول: ما قام زيد لكن عمرو»

وما رأيت زيداً لكن عمراً، ومررت برجل لكن امرأة، نفيت القيام أو الرؤية أو المرور عن الأول، وأثبته للثاني، والنهي كالنفي،/ تقول: لا تأخذ درهمًا لكن ديناراً، ولا [٢٩٨]
يجوز أن تقول: جاءني زيد لكن عمرو، لأن (بل) قد أغنت عنها، ولأنك إن أردت أن عمراً جاءك فقد بطل معنى الاستدراك، إذ الاستدراك يجب فيه أن يكون الثاني على خلاف معنى الأول من غير إضراب عن الأول، وإن أردت به نفي المجيء عن عمرو فسد أيضاً، لأن النفي لا يكون إلا بحرفٍ بخلاف الإيجاب فإنه لا يحتاج إلى العلامة[٥].

وأجاز ذلك الكوفيون وقاسوها على (بل).

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٨: ١٠٦.

(٢) (زيدا) في: ع.

(٣) انظر المثال في أوضح المسالك (٣: ٣٨٥).

(٤) (متقاربان) في: ع.

(٥) (من غير إضراب عن الأول) ساقط من: ع.

وفرق أصحابنا بأن (لكن) ليست عريقة في العطف، فإنها تزول عن العطف إذا دخلت الواو عليها، ثم العطف بها إنما يكون إذا توهم المتكلم أن المخاطب يعتقد دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، لتعلقٍ بينهما يوجب ذلك، فيستدرك المتكلم إخراج المستدرك منه، حتى لو لم يكن الأمر كذلك لم يجز استعمال لكن.

«وإن عطفت بها الجملة جاز بعده وبعد الإيجاب، ولا بد من المخالفة بين الكلامين بالنفي والإثبات الواردين على حكم واحد في المعنى، تقول: جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء، ولم يحسن إليّ أبوك لكن أخوك رفدني»

إذا عطفت بـ(لكن) جملة على جملة جاز مجيئها بعد الإيجاب والنفي، لكن بشرط المخالفة بين الجملة التي قبلها والجملة التي بعدها[1] بالنفي والإيجاب، لتحقيق معنى الاستدراك، فتقول: جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء، وجاءني زيد لكن عمرو جاءني.

وقوله: (على حكم واحد) يفهم منه أنه لا يجوز أن تقول: قام زيد لكن عمرو لم يأكل، لأن بمجرد إخبارك عن قيام زيد لا يتوهّم السامع أكل عمرو.

وقوله: (في المعنى) يفهم منه أمران:

أحدهما: أنه لا يلزم ورود النفي في إحدى[2] الجملتين على عين ما أثبته في الأخرى من جهة اللفظ بل يكفي ذلك من جهة المعنى، فيجوز أن تقول: لم يحسن أبوك لكن أخوك رفدني، أي: أعطاني مالاً، لأنه في معنى أحسن إليّ.

والثاني: أنه لا يشترط اختلاف الجملتين بصريح النفي والإثبات، بل إذا وجدت المخالفة في المعنى كفت، وإن كانتا مثبتتين في اللفظ كقولك: زيد جاهل لكن أخوه عالم، فإن معنى قولك: جاهل أنه ليس بعالم، وكقولك: تكلّم زيد لكن عمرو سكت، لأن

---

(١) (بعد) في: ع.

(٢) (أحد) في: ع.

سكت في معنى لم يتكلم، قال تعالى[١]: ﴿أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ۞ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٧-٣٨].

فالجملة الأولى استفهام على جهة التوبيخ، فهي في معنى الإثبات، والثانية مثبتة، والمخالفة بينهما حاصلة، فكأنه قال: أكفرت لكنني[٢] آمنت، أي: لم أكفر.

وقول الزمخشري[٣] فيها: أمّا في عطف الجملتين فنظيره بل في مجيئها بعد النفي والإيجاب. يعني في هذا القدر، لا أنهما يستويان في المعنى، فإن (بل) لا يراعى فيها اختلاف ما بعدها لما قبلها بالنفي والإيجاب، فإنها في الرجوع عن الأول حتى كأنه لم يذكر، فالعطف بها إخبار واحد، وهو ما بعدها لا غير، فإنَّ ما قبلها مضرب عنه، والعطف بـ(لكن) فيه إخباران مختلفان بالنفي والإيجاب، أحدهما ما قبلها، والآخر ما بعدها.

«ويُبْطِلُ عطفَها الواوُ»

لكن: إذا تجرّدت كانت للعطف والاستدراك إذا دخلت على المفرد، وإن دخلت على الجملة كانت حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام، نحو: إنّما، وكأنما، وليتما، وإذا دخلت عليها الواو كقوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨] كانت لمجرد الاستدراك، واستبدلت الواو بالعطف لما تقدم.

«و (أو): لأحد الشيئين أو الأشياء، تجيء في الخبر للشك والإبهام، نحو: جاءني زيد أو عمرو، أي: أحدهما ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾ [سبأ: ٢٤]»

أو، وإما، وأم: ثلاثتها مشتركة في أنَّ الحكم المذكور مستند إلى أحد الاسمين المذكورين، لا بعينه، وبين (أو) و(إمّا) أخوة خاصة بعد ذلك، فإنهما لأحدِ الشيئين أو الأشياء، ولهذا إذا لم يكن معك في الكلام دليل يوجب زيادة معنى، فإنه يحمل عليه

---

(١) (قال الله تعالى) في: ع.

(٢) (أكفرتم لكني) في: ع.

(٣) انظر المفصل ٣٠٥.

ويقعان في الخبر والأمر والاستفهام، تقول في الخبر: جاءني زيد أو عمرو، وجاءني إما زيد وإما عمرو، أي أحدهما. وتقول: زيد أو عمرو قام/ ولا تقول: قاما، لأن المراد أحدهما. [٢٩٩]

وفي الأمر: خذ ديناراً أو درهماً، وخذ إمّا ديناراً وإمّا درهماً.

وفي الاستفهام: أَلَقِيتَ عبد الله أو أخاه، وألقيتَ إمّا عبد الله وإمّا أخاه، أي: ألقيتَ أحدهما، فيكون الجواب: نعم، إن كان عندك واحدٌ منهما، أو: لا، إن لم يكن عندك واحد منهما.

ثم إنهما إذا وقعا في الخبر فيكونان إما للشك، وهو أن يكون المتكلم متردداً بين أمرين، لا مزية لأحدهما على الآخر، وإما للإبهام، وهو إخفاء الأمر على السامع مع علم المتكلم به، فإذا قلت: جاءني زيد أوعمرو، وضربت إمّا زيداً وإما عمراً، فإن كنت شاكًّا في تعيين الجائي والمضروب فأنت والسامع في الشك مثلان، وشكّه ناشئ عن شكّك، وإن كنت مبهماً فأنت عالم بتعيينه والسامع شاك، فمناط الفرق المتكلم ، قال تعالى: ﴿أَتَـٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤]، فالله تعالى لا يشكّ، ولكنّه يُبهم لحكمة، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، فمعناه أن أحد الفريقين من الذين يوحّدون الرازق من السماوات والأرضين بالعبادة، ومن الذين يشركون به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة، لعلى أحد الأمرين من الهدى والضلال. ونظيره قول الرجل لصاحبه: قد عَلِمَ الله الصادقَ مني ومنك وأنّ[1] أحدنا لكاذب. ومنه قول حسان[2]:

٩٧٨- أتهجُوهُ ولستَ لَهُ بِنِدٍ فَشَرُّكُما لِخَيْرِكُما الفِداءُ[3]

وإنما خالف بين حرفي الجر الداخلين على هدى، والضلال إيذانًا بأن صاحب الحق كأنه مستعلٍ على فرس جواد يُرْكِضه[4] حيث يشاء، والضال كأنه منغمس في ظلام يرتبك

---

(١) (فإن) في: ع.

(٢) الديوان: ٧٦. (رضي الله عنه) في: ع.

(٣) البيت في الأشموني ٣: ٥١ وروح المعاني ٢٢: ١٤٠.

(٤) (يركض) في: ع.

فيه لا يدري أين يتوجه. ومنه قول لبيد[١]:

٩٧٩ - تَمَنَّى ابْنَتَايَ أنْ يَعيشَ أبُوهُما وهل أنا إلاّ من رَبيعةَ أو مُضَرْ[٢]

وقد علم لبيد أنه من مضر، لا من ربيعة، لكنه أبهم عليهما، أو أراد من إحدى هاتين القبيلتين.

وأما قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧] يعني عند المخاطبين، أي: لو علمتم قساوة قلوبكم، لكنتم شاكين في قسوتها بالحجارة، أو أنها فوقها في القسوة، ولو علمتم سرعة وقوع الساعة لقلتم إنها في سرعة الوقوع كلمح البصر، أو هي في ذلك أقرب.

«وفي الأمر للإباحة، والتخيير، كقولك: تعلّم الفقهَ أو النحو، وتزوج زينبَ أو أختها[٣]، ويجوز الجمع في الإباحة دون التخيير»

أو، وإما: إذا دخلتا على الأمر كانتا **إما للإباحة**، وهو ترديد الأمر بين شيئين يجوز الجمع بينهما، وإذا أتى بواحد منهما كان امتثالاً للأمر كقولك: جالس الحسن أو ابنَ سيرين، وتعلمْ إمّا[٤] الفقهَ وإمّا النحوَ، والبس خزًّا أو كتاناً، كأنه يحث المخاطب على قصد أشياء من المباحات، **وإمّا للتخيير**، وهو ترديد الأمر بين شيئين لا يجوز الجمع بينهما، كقولك: تزوّجْ زينبَ أو أختَها، فاشترك المعنيان في أنّه لا يجب الجمع بينهما، بل إذا أتى بأحدهما أيهما كان خرج على العهدة، لأن (أو) يقتضي أحد الشيئين، وتفترقان في أن الإباحة يجوز الجمع بين الأمرين، وفي التخيير لا يجوز ذلك، وهذا ليس لأمرٍ راجع إلى

---

(١) الديوان: ٧٤.

(٢) البيت في العقد الفريد ٢: ٧٨، ٣: ٥٦ والأزهية ١٢٢ والتبصرة ١٣٢ والمغني ٥٦٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣١٧. قوله (تمَنّى) فعل مضارع وأصله (تتمنّى) فحذف إحدى التاءين.

(٣) انظر أوضح المسالك ٣: ٣٧٧.

(٤) (إما) ساقط من: ع.

اللفظ، إذ اللفظ في الموضعين متحد، بل لقرينة انضمّت إليه[١]، إذ قد عُلم أنّ الجمعَ بين مجالسة الحسن وابن سيرين جائزٌ، وأن الجمع بين زينب وأختها محظورٌ في الشرع، فإن لم يكن هناك قرينةٌ فإن لم يكن أصله الحظر، فليحمل على الإباحة، كما مثّلنا، وإن كان أصله الحظر فليُحمل على التخيير، كما تقول: خذ من مالي ثوباً أو ديناراً، إذ ليس للمخاطب أن يتناول شيئاً منهما، بل كانا محظورين عليه فزال الحظر من أحدهما بالأمر، وبقي الآخر على حظره.

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩][٢].

فقد حملوه على التخيير، وعندي أنه من قبيل الإباحة، إذ يجوز له الجمع بينهما، ولكنه لا يجب، وكون أحدهما واجبًا لا ينافي الإباحة، إذ لا نعني بالإباحة ما استوى[٣] طرفاه حتى ينافي الوجوب، بل نعني به ما تقدم.

ويجري النهي في ذلك مجرى الأمر، كقولك: لا تلبس حريراً أو مُذْهَباً، والمعنى[٤] لا تلبس حريراً ولا مذهباً، وذلك/ لأن هذا رفع لقولك البس حريراً أو مُذْهَباً. [٣٠٠]

وذلك يدل على جواز لبس أحدهما، فينبغي أن يدل هذا على نفي كل واحد منهما، وإلا لم يكن رفعاً له. وفي التنزيل: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] فـ(أو) هذه هي التي تقع للإباحة، أي: لا تطعْ واحداً منهما أصلاً، لما ذكرنا أنه نقيض أطع[٥] أحدَهما.

واعلم أنَّ التخيير والإباحة يختصّان بالأمر، إذ لا معنى لهما في الخبر، كما أنَّ الشك

---

(١) (إليه) ساقط من: ع.

(٢) (رقبة مؤمنة) في: د، ع.

(٣) (ماساتوى) في: ع.

(٤) (ومعناه) في: ع.

(٥) (أطع) ساقط من: ع.

والإبهام يختصّان بالخبر.

وأما قولك في الخبر: سآخُذُ الدينار أو الثوب، وسآخذ إمّا الدينار وإمّا الدرهم، فليس للتخيير بل إن لم يصمّم على واحد منهما على التعيين وإن صمّم على أحدهما وعينه كان فهو مبهم(١)، كقوله تعالى: ﴿إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥](٢).

وكذا قول الشاعر(٣):

٩٨٠ - أَمْضِ الهُمُومَ ورامِ الليلَ عن عُرُضٍ ... بِـذِي سِـبَيِبٍ يُقَـاسِي لَيْلَـهُ خَبَبَـا
حتى تَمَـوَّلَ أو حتـى يُقَـالَ فَتـىً ... لاَقَى الـذي تَشْـعَبُ الفِتْيَـانَ فانْشَـعَبَا(٤)

وقد جاء معنى الإباحة في غير الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] ثم قال: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] أي: بأي هذين شبّهتهم فأنت مصيب، وكذا إن شبّهتهم بهما جميعًا، وكذا قول ابن مقبل(٥):

٩٨١ - يَهْزُزْنَ لِلْمَشْيِ أَوْصَالًا مُنَعَّمَةً ... هَـزَّ الجَنُـوبِ ضُـحًى عِيْـدَانَ يَبْرِينَـا
أو كَاهْتِـزَازِ رُدَيْنِـيٍّ تَدَاوَلَـهُ ... أَيْـدِي التِّجَـارِ فَـزَادُوا مَتْنَـهُ لِينَـا(٦)

وهذا على الاتساع فإن (أَوْ) لما كانت لتساوي المشكوك فيه جاء التساوي فيها في

---

(١) (منهما) في مكان (فهو مبهم) في: ع.

(٢) (كقوله تعالى: إما العذاب وإما الساعة) ساقط من: ع.

(٣) هو سَهْمُ بنُ حَنْظَلَةَ الغَنَوِيُّ.

(٤) انظر البيتين في الأصمعيات ٥٤، ٥٥، والمنصف ١: ٤٠، وكنز الحفاظ ٤٥٢ - ٤٥٣.

عن عُرُض: أي لا تتثبت. بذي سبيب: يعني فرسًا. والسبيب: شعر الناصية. الخبب: ضرب من العدو. تمول: أي حتى تجمع مالاً كثيرًا. تشعب الفتيان: تفرقهم بالموت. فيقول الناس: لاقى فلان ما يلاقيه الناس من الموت.

(٥) ديوانه: ٣٢٧ - ٣٢٨، واللسان (ذوق. عدن).

(٦) الأوصال: جمع وِصْل، وهو بمعنى العضو. الجَنُوب: ريح الجنوب. والعِيدان: النخل الطوال. يبرين: رمل معروف في ديار بني سعد من تميم. وصف اهتزاز النساء وتثنيهنَّ في مشيهنَّ، وشبه ذلك باهتزاز الشجر.

غير شكّ.

وذهب الكوفيون إلى أن (أوْ) قد تجيء بمعنى الواو، كقوله[١]:

٩٨٢ – فلو كان البكاءُ يَرُدُّ شيئاً بَكَيْتُ على بُجَيْرٍ أوعِفاقِ[٢]

أراد على بجير وعفاق[٣].

وبمعنى (بل) كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِا۟ئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] وعندنا البيت محمول على أنه كان[٤] يبكي على بجير في وقت، وعلى عفاق في وقت، والآية جاءت على الحَزْر أي: يزيدون في مرأى الرائي، يعني إذا رآها الرائي[٥]، قال: هي مائة ألف أو أكثر، والغرض الوصف بالكثرة، ويعضده قراءة من قرأ: ﴿ويزيدون﴾[٦] بالواو.

«وإما مثلها معنىً واستعمالًا»

قد ذكرنا أنّ (إمّا) المكسورة بمنزلة (أو) في جميع ما ذكرنا، وذكرنا التمثيل وفي التنزيل: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] ومنه[٧] ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، ومن العرب من يبدل الميم الأولى[٨] ياء، لأجل التضعيف فيقول: (أيما)

---

(١) هو مُتَمِّم بن نُوَيْرَة.

(٢) البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ٣١٨ ومعاني القرآن للأخفش ٣٥ والأضداد لابن الأنباري ٢٨٠ وأمالي المرتضى ٢: ٥٨ والأزهية ١٢٢.

(٣) (أراد على بجير وعفاق) ساقط من: ع.

(٤) (كان) ساقط من: ع.

(٥) (يعني إذا رآها الرائي) ساقط من: ع.

(٦) (يزيدون) الصافات: ١٤٧، قرأ جعفر بن محمد بالواو. وقرأ الجمهور (أو) قال ابن عباس: بمعنى (بل)، وقيل: بمعنى الواو. انظر البحر ٧: ٣٧٦.

(٧) (ومنه) ساقط من: ع.

(٨) (الأول) في: ع.

بكسر الهمزة وفتحها، قال الأحوص[(١)]:

٩٨٣ - يا لَيْتَما أُمُّنا شالتْ نَعامَتُها ... أَيْما إلى جنةٍ أَيْما إلى نارِ[(٢)]

«لكن الكلام معها مِن أوّله مبني على الشك»

هذا إشارة إلى الفرق بين (أو)، و(إمّا)، وذلك من جهة المعنى والذات. أمّا المعنى فهو أنك إذا قلت: ضربت زيداً أو عمراً، أو اضربْ زيداً أو عمراً، جاز أن تكون قد أخبرت بضربك زيداً أو أمرته بضربه أو أبحته، ثم أدركك الشكُّ بعد ما كنت على يقين فقلت، أو عمراً.

و(إمّا) من أوّل ذكرها تؤذن بأنك مخبر أو آمر بأحد أمرين.

وأما من جهة الذات فقالوا: إنّ (أو) مفردة، و(إمّا)[(٣)] مركبة من (إنْ) و(ما)، فأصلها (إنْ) ضُمّ إليها (ما) ولزمها للدلالة على المعنى بدليل أن الشاعر ردّها إلى الأصل، أنشد سيبويه:

٩٨٤ - لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَأكْذِبَنْها ... فإنْ جَزَعاً وإن إجْمالَ صَبْرِ[(٤)]

فهذا على حد قوله: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

---

(١) كذلك نسبه الجوهري في الصحاح (أما) إلى الأحوص، وكذا في التاج (أمم)، وقال العيني ٤: ١٥٣: «نسب الجوهري هذا البيت للأحوص، وليس بصحيح، وإنما هو لسعد بن قرظ». انظر شعر الأحوص الأنصاري ٢٢١.

(٢) البيت في شرح التبريزي للحماسة ٤: ١٧٥ منسوباً لسعد بن قرظ، والخزانة ٤: ٤٣٢ منسوباً لسعد أيضًا، والهمع ٢: ١٣٥، والبحر ٥: ١٣ والمغني ١: ٦٢. يدعو على أمه بالموت.

(٣) (أو) في: ع.

(٤) قائله: دريد بن الصِّمّة. وهو في الكتاب ١: ١٣٤، ٤٧١، ٢: ٦٧، والمقتضب ٣: ٢٨، وشرح ابن يعيش ٨ ١٠١، ١٠٤، والعيني ٤: ١٤٨، والخزانة ٤: ٤٤٢، ورغبة الآمل ٣: ١٥٦. والبيت من قصيدة يخاطب فيها امرأته ويرثي معاوية أخا الخنساء. **والرواية الصحيحة** كسر الكاف في (كذبتكِ). وقوله: (فاكذبيها) بياء المخاطبة.

فإن (إنْ) ليست للجزاء، وإلا لاحتاجت إلى جواب، وما تقدّم لا يصحّ أن يسدّ مسدَّ الجواب، لأجل الفاء، إذ لا يصح أن تقول: أزورك فإن شتمتني، إذ الشرط لا يتعقب الجزاء، بل الجزاء يتعقّب الشرط، ولا يكون ذلك كلاماً حتى تقول بعده: هجرتك أو تسقط الفاء، كقوله[١]:

٩٨٥ – قد قيل ذلك إن حقًّا وإنْ كَذِباً[٢]

أو تأتي بالواو بدل الفاء، فتقول: أزورك وإن شتمتني، ويجوز عند أبي الحسن أن تكون (إن) شرطًا، وتجعل الفاء زائدة، وتكون من باب اعتراض الشرط على الشرط، كقولك: إن أحسنت إليّ[٣] أحسنت إليك إن أمكنني.

وأجاز سيبويه: (فإن جزع وإن إجمال صبر)، كأنه قال: فإمّا أمري جزع، وإما إجمال صبر، وأمّا قول النّمر بن تولب[٤] أنشده سيبويه:

٩٨٦ – فلـو أنّ مـن حتفـهِ ناجيـاً لكـان هـو الصَّـدَعَ الأعْصَـمَا

---

(١) هو النعمان بن المنذر.

(٢) صدر بيت وعجزه (فما اعتذارُك من شيء إذا قيلا)، وهو في الكتاب ١: ١٣١، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤١، ٢: ٣٤٧، وشرح ابن يعيش ٢: ٩٦، ٩٧، ٨: ١٠١، والمغني ١: ٦٣، والعيني ٢: ٦٦، والأشموني ١: ٢٤٢، ٣: ١٣٦ وجمهرة الأمثال ٢: ١١٨، والهمع ١: ١٢١، والدرر ١: ٩٠.

يخاطب بذلك الربيع بن زياد العبسي، وكان لبيد قد اتهمه في رجز قاله للنعمان بأنه أبرص، وذلك ليكفَّ عن منادمة الربيع ومؤاكلته. فترك النعمانُ منادمتَه وأمره بالعودة إلى قومه، فمضى الربيع وتجرّد وأحضر من شَاهَدَ بَدَنه وأنه ليس فيه سوء، وأرسل إلى النعمان بأبيات منها:

لـئن رَحَلْـتُ رِكـابِي لا إلى سَـعَةٍ   مـا مِثْلُهـا سـعةً عَرْضـاً ولا طـولا

فأجابه النعمان بأبيات منها هذا البيت.

(٣) (أحسنت إلى) ساقط من: ع.

(٤) انظر شعره ١٠٣، ١٠٤.

سـقتْه الرواعـدُ مـن صَـيِّفٍ وإنْ مـن خَريـفٍ فلـن يَعْـدَمَا(١)

قال سيبويه: أراد إمّا من صيف، وإمّا من خريف، فحذف (إمّا) مِنَ الثانية تخفيفاً، وحذف الأولى لدلالة (إمّا) الثانية عليها.

وحمل الأصمعي (أن) هاهنا على الجزئية، كأنه قال: وإن سقته من خريف فلن يعدم الري، فحذف سقته(٢) لدلالة سقته(٣) السابقة عليه/ ، وهذا أولى إذ ليس فيه إلا حذف [٣٠١] الفعل بعد (إن) الشرطية، وهو(٤) سائغ كثير.

وفيما ذكره سيبويه ضرورتان: حذف (إمّا) الأولى بكمالها، وهي لا تستعمل إلا مكررة، وحذف (ما) من الثانية.

«وتكريرها و إدخال الواو عليها يبطلان عطفها»

هذا إشارة إلى ما تقدم أن الشيخَ أبا علي وابنَ السراج والزجاجي لم يعدوا (إما) في حروف العطف.

وقال عبد القاهر: عَدُّ (إمّا) في حروف العطف سهوٌ ظاهرٌ(٥)، وذلك لأنك تبتدئ

---

(١) انظر الكتاب ١: ١٣٥، ٤٧١، والخصائص ٢: ٤٤١، والمنصف ٣: ١١٥، وشرح ابن يعيش ٨: ١٠٢، والمغني ١: ٦١، ٦٣، والعيني ٤: ١٥١، والخزانة ٤: ٤٣٤.
الصدع: الوعل بين الجسيم والضئيل. وهو الوسط من كل شيء. والعصمة: بياض في يده. يريد: ولو أن شخصاً ناجياً من موته موجود لوجدت ذلك الناجي هو الصدع. الرواعد: جمع راعدة وهي السحائب يصحبها الرعد. والصيِّف: مطر الصيف. وأراد بالخريف مطرَه.

(٢) (سقته الثانية) في: ع.

(٣) (سقته) ساقط من: ع.

(٤) (وهذا) في: ع.

(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٩٤٥.

بها وتكررها تكريراً[(١)] لازماً، فلا يجوز: ضربت[(٢)] إمّا زيداً، فأمّا قول الفرزدق[(٣)]:

٩٨٧ - تُهاضُ بدارٍ قد تَقَادَمَ عَهْدُهَا   وإمّا بأمْوَاتٍ ألمَّ خيَالُهَا[(٤)]

فإنه أراد إمّا بدار وإمّا بأموات، فحذف (إمّا) الأولى للضرورة، وتدخل الواو على الثانية دخولاً لازماً، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦]. والتقدير: إمّا العذاب شأنك أو أمرك وإمّا اتّخاد الحسنى.

وحكى سيبويه[(٥)]: إمّا أن تقوم وإمّا أن لا تقوم، فالأولى ليست عاطفة إذ ليس قبلها ما يعطفه عليه، ولا الثانية لدخول واو العطف لازماً، وحرف العطف إذا[(٦)] دخل على مثله خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف، كما ذكرنا في (لا) و(لكن)، ولا يكون دخول العاطف لازماً إلا فيما ليس بعاطف.

«وتدخل الهمزة على ما فيه (أو) و (إمّا) من الخبر فيكون سؤالاً عن أحد الشيئين تقول:
أقام زيد أو عمرو، وأقام إمّا زيد وإمّا عمرو، أي: أقام أحدهما،
والجواب: نعم أو لا»

قد ذكرنا أنّ (أوْ)، و(إمّا) لأحد الشيئين، فإذا قال السائل: أقام زيد أو عمرو، وأقام إمّا زيد وإمّا عمرو، فهو لا يعلم كون أحدهما قد قام، فيسأل ليخبر، فيكون الجواب: نعم،

---

(١) (وتكريرها تكرارا) في: ع.

(٢) (ضربت) ساقط من: ع.

(٣) ديوانه ٢: ٧١.

(٤) البيت في المنصف ٣: ١١٥، والمقرب ١: ٢٣٢، وشرح ابن يعيش ٨: ١٠٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٥، والمغني ١: ٦٣، والعيني ٤: ١٥٠ والأشموني ٣: ١١٠، والهمع ٢: ١٣٥، والدرر ٢: ١٨٣، والخزانة ٤: ٤٢٧. البيت من قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك، ويهجو الحجاج.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٣٥، وفيه: «قد كان ذلك إما صَلاحاً وإما فساداً، كأنك قلت: قد كان ذلك صَلاحًا أو فساداً».

(٦) (إذ) في: ع.

إن كان قد قام أحدهما، أو: لا، إن لم يقم واحد منهما، فلو قال[١] في الجواب زيد أو عمرو، لم يكن مجيباً بما يطابق السؤال، صريحاً بل حصل الجواب ضمناً وتبعاً، لأن في التعيين قد حصل أيضاً علم[٢] ما سأل عنه.

«وأم، وهي إمّا (متصلة): وهي أن يعطف بها بعد همزة الاستفهام شيء على شيء قد نسب إلى أحدهما لا على التعيين حكم واحد، أو حكم على حكم قد نسب أحدهما لا على التعيين إلى شيء واحد، كقولك: أزيد قام أم عمرو، وأضربت زيداً أم قتلته، ويصح (أيٌّ) موضعها، كقولك: أيُّهما قام وأيُّهما فعلت؟ والجواب بتعيين أحد الاسمين أو الفعلين»

(أم) على ضربين: متصلة، ومنفصلة:

فالمتصلة: هي التي تأتي لتفصيل ما أجمله (أي)، وذلك بأن مراتب السؤال مرتبة في الإبهام، فأشدّها إبهاماً السؤال بالهمزة وحدها، ثم بـ(ما) ثم بـ(أي)، ثم بالهمزة وأم، فإنك تقول: أعندك شيء؟ فيقول: نعم، فتقول: ما هو؟ فيقول: متاع، فتقول: أي المتاع؟ فيقول: بَزّ، فتقول: أكتان هو أم بَرْدِيّ[٣]؟ فيكون الجواب حينئذ التعيين.

ويشترط في كونها متصلة ثلاث شرائط[٤]:

أن تعادل همزة الاستفهام، أي تتصل بها. **وأن يكون** السائل عنده علم أحدهما ويجهل تعيينه. **وأن لا يكون** بعدها جملة ابتدائية.

وهي إذا أخذتها والمعطوف والمعطوف عليه قام مقام الجميع، أي: واعتبار ذلك بأن يتّحد الحكم ويتعدد المحكوم عليه، كقولك: أزيد قام أم عمرو، وينعكس الأمر كقولك: أضربت زيداً أم قتلته؟ ألا ترى أنّه يصحّ أن يقال: أيُّهما قام وأيُّهما فعلت؟ ويكون جوابها

---

(١) (بأن) في: ع.

(٢) (على) في: ع.

(٣) البَرْدِيّ: نبات معروف. القاموس (البرد) ١: ٢٧٧.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٩٨.

بتعيين أحد الاسمين، أو أحد الفعلين، فتقول: زيد، إن كان هو الذي قام، أو عمرو إن كان[١]، وكذلك ضربته إن كان هو الواقع أو قتلته إن كان هو، ولو قلت: لا، أو: نعم، لم يكن جواباً؛ لأنّ المتكلم مُدَّع أنَّ أحد الأمرين واقع، ولا يدري أيُّهما كان فهو يسأل تعيينه، فإن كان الأمر على غير دعواه كان الجواب: لَمْ يقم واحد منهما[٢]. أو لم أفعل واحداً منهما[٣] وأمّا قول ذي الرّمة[٤]:

٩٨٨-/ أذُو زَوجةٍ بالمِصْرِ أمْ ذُو خصومةٍ أراكَ لها بالبصرةِ العامَ ثاوِيَا [٣٠٢]

فقُلتُ لها: لاَ، إنّ أهلِي لَجِيرةٌ لِأَكْثبةِ الدَّهْنَا جميعاً وماليا[٥]

فإنّما جاء بـ(لا) لأنه جعلها منقطعة، كأنّها قالت[٦]: أذو زوجة بالمصر بل أأنت ذو خصومة.

وأمّا قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧] فهو على التقرير والتوضيح. وقوله[٧] تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ [الدخان: ٣٧] فهو توبيخ للمشركين على ادّعائهم أنّ هناك خيراً فتقرعوا به ولا خير هناك.

وإنّما سمّيت (أم) هذه متّصلة؛ لاتصال ما بعدها بما قبلها، وكونه[٨] كلاماً واحداً، ولأنّ في السؤال بها معادلة بين الاسمين، لدخول الألف على الأول، وأم على الثاني، وتسوية بينهما في علم السائل في جواز وقوع الفعل منه أو عليه، وإنّما اختصّت بالهمزة،

---

(١) (إن كان) ساقط من: ع.

(٢) (أحدهما) في: ع.

(٣) (واحد) في: ع.

(٤) ديوانه ٢: ١٣١١.

(٥) انظر مجالس العلماء ١٩٥، وأمالي الزجاجي ٩٠، والخصائص ٣: ٢٩٥ والمزهر ٢: ٣٧٦، واللسان والتاج (وهن). ثاويًا: مقيمًا.

(٦) (قال) في: ع.

(٧) (قولهم) في: د.

(٨) (وكونها) في: ع.

لأنك إذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ فقد قرّرت أنّ أحدهما عنده، والهمزة هي التي قد[1] تجيء للتقرير، كقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾[2] و﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨] و﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١]، وكقول الشاعر[3]:

٩٨٩ - أطَرَباً وأنْتَ قِنَّسْرِيٌّ[4]

إذ لم يرد أن يستفهمه عن طربه، وإنما أثبت له ذلك، ووبّخه عليه، ولا يقوم مقامها غيره من حروف الاستفهام وأسمائه[5].

«وإما (منفصلة): وهي التي تفسّر بـ(بل) والهمزة، وذلك بأنْ يعطف بها جملة على جملة في الاستفهام، كقولك: هل عندك زيد أم عندك عمرو؟ وفي الخبر، كقولك: إنّها لإبلٌ أم شاءٌ، وتقديره: بل أهي شاءٌ»

(المنفصلة) ويقال لها: (المنقطعة)؛ لانفصالها وانقطاعها عمّا قبلها استفهاماً كان أو خبرًا، إذ[6] كانت مفسّرة ببل والهمزة، فالاستفهام كقولك: هل عندك زيد أم عندك عمرو؟ بدأت بالاستفهام عن استقرار زيد عنده، ثم تركت ذلك وأخذت في[7] الاستفهام عن عمرو، وجوابه: نعم، أو: لا، لأنّ تقديره: بل أعندك عمرو.

وكذلك إذا قلت: أزيدٌ خارج أم عمرو جالس؟ والخبر كقولك: إنّ هذا لزيد أم

---

(١) (قد) ساقط من: ع.

(٢) البقرة: ١٠٦، ١٠٧، المائدة: ٤٠، الحج: ٧٠.

(٣) هو العجاج.

(٤) الرجز في الكتاب ١: ١٧٠، ٤٨٥، والمقرب ٢: ٥٤، والمخصص ١: ٤٥، وأمالي ابن الشجري ١: ١٦٢، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٣، والمغني ١: ١٢، ١١٥٦، والأشموني ٤: ٢٠٣، والهمع ١: ١٩٢، والدرر ١: ١٦٥، واللسان (قنسر). الطرب هنا: اللهو. والقِنَّسْرِيّ: الشيخ الكبير المسن.

(٥) (وأسمائه) ساقط من: ع.

(٦) (إذا) في: ع.

(٧) (في) ساقط من: ع.

عمرو، كأنك نظرت إلى شخص وتوهّمته زيداً، فأخبرتَ على ما توهّمتَه(١)، ثم أدركك الظنُّ أنه عمرو، فانصرفت عن الأول، وقلت: أم عمرو؟ مستفهماً على جهة الإضراب عن الأول.

ومن كلام العرب: إنها لإبلٌ أم شاءٌ(٢)، كأنّ هذا القائل رأى أشخاصاً من بُعد فسبق إلى نفسه أنها إبلٌ، فأخبر بناء على اعتقاده، فلما قرب منها وتجلّت له نقض اعتقاده أنها لإبل، وتردّد في أنها شاءٌ فاستثبت. والتقدير: بل أهي شاء؟ لأنّ (أم) هذه تعطف جملة على جملة، وإنّما فسّرت ببل والهمزة، لا لأنها في معنى (بل) وحدها، لأنّ ما بعد (بل) متحقّق، وما بعد (أم) هذه مشكوك فيه، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ [الزخرف: ١٦] وقوله: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ [الطور: ٣٩](٣).

وتحقيقه كفر، ولا لأنها في معنى الهمزة وحدها، وإلا لم يبقَ بين الثاني والأول تعلّق، بل لأنها في معنى الحرفين معاً، لأنّ فيها إضراباً عن الأول واستفهاماً عن الثاني، وقد تجيء أم المنقطعة للإضراب المحض بمعنى بل، وذلك إذا كان بعدها حرف(٤) الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦]، وفي سورة الطور اثنتا عشرة آية(٥) مصدّرة بأم، كلُّ واحدة إضرابٌ عما قبلها من القصّة. وقال الشاعر(٦):

٩٩٠- أمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما نُعْطى العَلُوقُ بِهِ رِئْمَانَ أَنْفٍ إذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ(٧)

---

(١) (توهمت) في: ع.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤٨٤، ٤٨٥، والإيضاح العضدي ٢٩١، وشرح ابن يعيش ٨: ٩٧، والمغني ١: ٤٤ وأوضح المسالك ٣: ٣٧٥.

(٣) (البنين) في: د، وهو خطأ.

(٤) (حروف) في: ع.

(٥) انظر سورة الطور: ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣.

(٦) هو أفنون التغلبي (جاهلي).

(٧) انظر الكامل ١: ٩٥، ومجالس العلماء ٤٢، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١١٦٤، وشرح ابن يعيش ٤: ١٨، والمغني ١: ٤٥، والهمع ٢: ١٣٣، والدرر ٢: ١٧٩.

قال أبو علي[١]: (أم) هاهنا بمنزلة (بل) مجرّدة عن معنى الاستفهام؛ لاقترانها بـ(كيف) التي لم تجئ لغير الاستفهام، وقال عَلْقَمَةُ بنُ عَبْدَة[٢]، أنشده المفضّل[٣]:

٩٩١- هل ما علمتَ وما استُودِعْتَ مَكْتُومُ أم حَبْلُها إذ نَأَتْكَ اليومَ مَصْرُومُ

أم هَـل كبـيرٌ بَكـى لم يَقْـضِ عَبْرَتَـهُ إثْـرَ الأحِبّـة يَـوْمَ البَـيْنَ مَشْـكُومُ[٤]؟!

فـ(أم) في قوله: أم هل كبير، يجب تقديرها بـ(بل) وحدها، لأنك لو قدرتها بـ(بل) والهمزة، لأدخلت الهمزة على هل.

«ومنه: هل عندك زيدٌ أم عمرٌو»

(أم) هذه أيضاً منقطعة كما ذكرنا أن المتصلة هي المعادلة لهمزة الاستفهام، أي: المقارنة لها، وقد علّلنا ذلك. وذكر أبو زيد: أنّ (أم) قد[٥] تقع زائدة، أنشد الجوهري[٦] فيه:

٩٩٢- يا هِنْدُ أمْ ما كان مَشْيي رَقَصَاء

العلوق: الناقة التي ترأمُ ولدها ولا تَدِرُّ عليه. رئمانها: عطفها ومحبتها ولدَها. والمعنى: أنه راجع القوم، عند توفرهم على ابن سوّارٍ، وإعدادهم الأباعر له، وقال: ما لكم تُضيّعونَ حقّ عامر وحقّي؟ وهل فعلك هذا إلا كفعلِ العَلُوقِ.

(١) انظر الإيضاح العضدي ٢٩٢.

(٢) هو من بني تميم، شاعر جاهلي، ويقال له: (علقمة الفحل) (ت نحو ٢٠ ق.هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٢١٨، والسمط ١: ٤٣٣، والخزانة ١: ٥٦٥، ورغبة الآمل ٢: ٢٤٠، والأعلام ٥: ٤٨.

(٣) انظر شرح التبريزي لاختيارات المفضل ١٦٠٠- ١٦٠١.

(٤) انظر الكتاب ١: ٤٨٧، والمقتضب ٣: ٢٩٠، والمحتسب ٢: ٢٩١، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٣٤، والهمع ٢: ٧٧، ١٣٣، والدرر ٢، ٩٤، ١٧٧-١٧٨ وشرح ابن يعيش ٤: ١٨، ٨: ١٥٣، والعيني ٤: ٥٧٦، والديوان: ٥٠. جعلها: وصلها. المصروم: المقطوع. كبير: يريد نفسه. العَبْرة: الدمعة. إثر الأحبة: أي إثر فراق الأحبة. المشكوم. المجازى، من الشكم: العطية عن مجازاة.

(٥) (قد) ساقط من: ع.

(٦) انظر الصحاح (أمم) ٥: ١٨٦٧.

يعني ما كان، وقد قيل بزيادتها في قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [الزخرف: ٥٢].

(مسألة):

إذا قيل: أ الحسنُ أو الحسينُ أفضلُ أم ابنُ الحنفية[1]؟

فالسؤال عن التفضيل بين أحدهما لا بعينه، وبين ابن الحنفية، كأنه قال: أتعتقد تفضيل أحدهما، لا بعينه على ابن الحنفية، أو تفضيله على أحدهما لا بعينه؟

فيقول المجيب:/ أحدهما إن أراد تفضيل أحدهما عليه، أو ابن الحنفية، إن أراد تفضيله. [٣٠٣]

فإن قال السائل: أ الحسن أم الحسين أفضلُ أم ابنُ الحنفية، فقد سوّى بين الثلاثة، وسأل عن الأفضل من الثلاثة، فكأنه قال: أيُّهم أفضلُ؟ فالمجيب يعيّن من يعتقد تفضيله.

«فهذه الأحرف تشترك[2] بين الأول والثاني في الإعراب والحكم، اسمين كانا أو فعلين، تقول: قام زيدٌ وعمرٌو، وأريد أن تقوم وتذهب»

العطف على ثلاثة أضرب:

عطف اسم على اسم، إذا اشتركا في العامل، كقولك: قام زيد وعمرو، ولو قلت: مات زيد والشمس، لم يجز؛ لأن الموت لا يكون من الشمس. ولو قلت: قام زيد والعبدُ بيع، كان العبد مبتدأ، ولا يعطف على زيد مع جعله مبتدأ، لأنه لا يرتفع من وجهين.

وعطف فعل على فعل، إذا اشتركا في الزمان، كقولك: قام زيدٌ وقعد.

وعطف جملة على جملة، نحو: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ، وقام زيدٌ وخرج بكرٌ.

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ٢٩١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٩٥٠ والخصائص ٢: ٢٦٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٣٦ والمغني ١: ٤٣. برواية (آلحسن).

(٢) (تشترك) في: ع.

والمقصود من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بحصول مضمونها[١]، لئلا يظن المخاطب أنّ المراد الجملة الثانية، وأن ذكر الأولى كالغلط، وليصير الإخباران بمنزلة إخبار واحد.

وفائدة المجيء بحرف العطف الاختصار، لأنه مستغني بحرف العطف عن إعادة العامل مع الثاني.

ثم إن عطفتَ اسماً على اسمٍ أو فعلاً على فعلٍ، فلا بد من اشتراكهما في إعراب واحد.

فإن عطفت على المرفوع فالرفع، وكذلك النصب والجر والجزم.

وقوله: والحكم، يعني أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه في الإعراب، وفيما يجب له ويمتنع.

فإذا قلت: قام زيدٌ وعمرو، فعمرو: فاعل كما أنّ زيداً فاعل.

وإذا قلت: أريد أن تقومَ وتذهبَ، كان التقدير: أريد قيامَك وذهابَك.

وإذا عطفت جملة على جملة هي صلة، فالثانية أيضاً صلة، يُشترط فيها الضمير، كما اشتُرِط في الأولى[٢].

وكذلك إذا وقعت خبراً أو حالاً أو غير ذلك، ولهذا لم يجز في قولك: ما زيد قائماً ولا ذاهب عمرو، إلا الرفع لما تقدّم في بابه.

وأما قولهم: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ[٣]. فالفاء فيه ليست عاطفة، ولهذا لا تقع موقعها الواو، وإنما هي فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك، وسنُحكم هذا في موضعه إن شاء الله.

---

(١) (إحداهما) في: ع.

(٢) (الأول) في: ع.

(٣) انظر المفصل ١٤٥ وشرح ابن عقيل ٢: ٢٢٨.

واختلف النحويون في العامل في المعطوف:

فمذهب سيبويه[١] وجماعة من البصريين إلى أن العامل فيه هو العامل في الأول، بتوسّط العاطف.

فإذا قلت: ضربتُ زيداً وعَمراً، فعمرو منتصب بضربت بتوسّط الواو، كما انتصب به زيد من غير واسطة، فحرف العطف كحرف الجر في قولك: مررت بزيد. في أن الفعل تعدّى إلى الاسم بواسطته، لأنّ العامل في الثاني لو كان حرف العطف أو شيئاً مقدراً لما جاز: اختصم زيد وعمرو، وتقاتل زيد وعمرو، لأنّ عمراً لا يصحّ أن يظهر معه العامل، لأنّ الافتعال والتفاعل لا يكونان من واحد، ولما جاز: قام زيد وعمرو العاقلان، لإفضائه إلى نعت الواحد بعاقلان.

وذهب ابن السراج[٢] وجماعة إلى أنّ العامل في المعطوف هو حرف العطف؛ لأن حرف العطف إنّما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته.

فإذا قلت: قام زيد وعمرو، فالواو أغنت عن إعادة (قام) مرة أخرى، فصارت ترفع كما يرفع قام.

وكذلك النصب والجر، وهو ضعيف، لأنّه يجيء بعد العاطف المرفوع والمنصوب والمجرور، وشأن العامل الواحد أن لا يعمل إلا عملاً واحداً.

والعامل ينبغي أن يكون له اختصاصٌ بالمعمول، وحرف[٣] العطف لا اختصاص له، لأنّه يدخل على الاسم والفعل.

وذهب أبو علي وابن جني[٤] إلى أنّ العامل مقدّرٌ بعد العاطف حُذِفَ لدلالة الأول عليه، ولقرينةٍ دالّة عليه.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٨٨.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٨٩ .

(٣) (وحروف) في: ع.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٨: ٨٩.

ويدلّ عليه جواز إظهاره، كقولك: قام زيد وقام عمرو، وضربت زيداً وضربت عمراً، ونظرت إلى زيد وإلى عمرو، وفي التنزيل: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤] فكما[1] أنه إذا ظهر كان هو العامل فكذلك إذا كان محذوفاً من اللفظ مراداً في المعنى، ولأنه قد يجيء العاطف حيث لا يصحّ عمل العامل الأول في المعطوف عليه، كما قال[2]:

٩٩٣- يُعَالِجُ عِرْنِينًا من الليلِ بارِداً ... تَلُفُّ رِياحٌ ثَوْبَهُ، وبُرُوقُ[3]

والبروق لا تُلَفُّ، وإنما التقدير، تُفَزّعه بروق، أو تخطف بصره بروق،/ وكما [٣٠٤] قال آخر.

٩٩٤- يا لَيْتَ زَوْجَكِ في الوَغَى ... مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحا[4]

والتقدير: وحاملاً رمحاً، لأنّ الرّمح لا يُتقلّد، وهذا أيضاً لا ينفكّ من ضعفٍ، لأنّ حذف العامل إنّما كان للاختصار، وإعماله يؤذن بإرادته، وذلك نقض للغرض من حذفه.

«ويجوز المخالفة في عطف الأسماء بالتعريف والتنكير[5]، والإظهار والإضمار، والتذكير والتأنيث، وغير ذلك»

لما كان المعطوف والمعطوف عليه متغايرين[6] جاز أن يغاير بين الأسماء المعطوفة، فتعطف المعرفة على المعرفة وعلى النكرة، والنكرة على النكرة وعلى المعرفة، والمذكر على المذكر وعلى المؤنث، والمؤنث على المؤنث وعلى المذكر.

---

(١) (وكما) في: ع.

(٢) هو عمرو بنُ الأهتم السَّعْدِيُّ، شاعر مخضرم أدرك الإسلام ووفد على رسول الله ﷺ مع بني تميم. انظر معاهد التنصيص ١: ١٧٧.

(٣) انظر البيت في شرح اختيارات المفضل ٢: ٦٠٠.

(٤) تقدم البيت برقم (٥٠٨) و (٦٤٨).

(٥) (والتنكير) ساقط من: ع.

(٦) (متغايران) في: ع.

وكذلك المفرد والمثنى والمجموع، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

«ولا يعطف الاسم على الفعل ولا يعكس»

لأن اشتراكهما في عامل واحد محال، فإن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، ولأن الاسم مفرد، والفعل مع فاعله جملة، وعطف المفرد على الجملة غير جائز ولا العكس.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا﴾ [الحديد: ١٨]، فإنما عطف (وأقرضوا) على معنى صلتي اسمي (إن) فكأنه قال: إن الذين تصدقوا[(١)].

وقيل: إنه حال، و(قد) معه مقدرة كأنه قال: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا﴾ [البقرة: ٢٨] أي: وقد كنتم.

وأما قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَ﴾ [الملك: ١٩][(٢)] فيقبضن: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وهن يقبضن، والجملة في موضع النصب على الحال.

أمّا قول الشاعر:

٩٩٥- بَاتَ يُغَشِّيهَا بِعَضْبٍ باتِرِ ... يَقْصِدُ في أَسْوُقِهَا وجائِرِ[(٣)]

فإنما عَطَفَ جائراً على يقصدُ لأن يقصد وقع صفة، والأصل في الصفة أن تكون مفردة، فكأنه قال: قاصد في أسوقها وجائر.

---

(١) (يصدقون) في: ع.

(٢) (ألم) في: د، وهو خطأ. (ما يمسكهن إلا الرحمن) في: ع.

(٣) الرجز في ضرائر الشعر ١٩٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٦٧، والعيني ٤: ١٧٤ والأشموني ٣: ١٢٠، والخزانة ٢: ٣٤٥.

الغشاء كالغطاء وزناً ومعنى. وضمير المؤنث للإبل وهو في وصف كريم بادر يعقر إبله لضيوفه. العضب: السيف. باتر: قاطع. أَسْوُق: جمع قلة لساق، وهي ما بين الركبة والقدم. جائر: من جار في حكمه إذا ظلم.

«ولا الماضي على غيره، وكذلك المضارع والأمر»

إذا لم يتفق الفعلان في الزمان لم يجز العطف، فلا تقول: قام زيد ويقعد، ولا يقوم زيد وقعد، ولا قام زيد واقعدْ، لأن الذي يدل عليه الفعل هو الزمان المحصل والحدث، فإذا نافيت بين الزمانين زالت الشركة بالكلية، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الحج: ٢٥]، فالتقدير: وهم يصدون، والجملة في موضع الحال.

وقيل: (كفروا) بتقدير: يكفرون، و(يصدّون) بتقدير صدّوا، كما قال[١]:

٩٩٦- وإذا مررتَ بقبره فانْحَرْ لَهُ ... كُومَ الهِجانِ وكُلَّ أجردَ سابحِ

والْطَخْ جوانبَ قبره بدمائها ... فلقد يكون أخا دَمٍ وذبائحِ[٢]

«والمضمر المنفصل كالمظهر في عطفه والعطف عليه»

المضمر المنفصل كالمظهر لاستقلاله بنفسه، ولهذا تقول: أنت قائم، وإياك ضربتُ، فتعطفه، وتعطف عليه، كما يفعل بالأسماء الظاهرة.

فتقول في عطف الظاهر على المضمر: أنت وزيد قائمان، وإيّاك أكرمت وعمراً. وفي عطف المضمر على الظاهر: زيد وأنت قائمان، وضربتُ زيداً وإياك. قال الشاعر:

٩٩٧- مُبَرّأً عن عُيوبِ النَّاسِ كُلِّهِمِ ... فاللهُ يَرْعَى أبا وَهْبٍ وإيّانا[٣]

وفي عطف المضمر على المضمر: أنت وهو قائمان، وضربتُك وإياه. قال[٤]:

---

(١) هو زياد الأعجم (من شعراء الدولة الأموية).

(٢) البيتان في ذيل الأمالي ٣: ٨، وأمالي ابن الشجري ١: ٤٥، ٣٠٤، ٢: ١٧٦، وأمالي المرتضى ٢: ١٩٩ والخزانة ٤: ١٩٢، كوم: جمع كَوْماء، وهي الناقة السمينة. السابح: من سبح الفرس، إذا جرى.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٨٠، وشرح ابن يعيش ٣: ٧٥، والهمع ١: ٦٣، والدرر ١: ٤٠.

(٤) نسب الأعلم الشعر لعمر بن أبي ربيعة، ونسبه صاحب الأغاني إلى العرجي.

٩٩٨- لَيْتَ هذَا الليلَ شَهْرٌ ... لا نَرى فيه عَرِيبَا
ليسَ إيَّايَ وإيَّا ... كَ ولاَ نَخْشَى رَقِيبَا(١)

«والمتصل لا يعطف بل يعطف عليه، كقولك: رأيتك وزيداً، فإن كان مرفوعاً أكد بمنفصل، نحو: خرجت أنا وزيدٌ، واذهبْ أنت وربُّك»

المضمر المتصل لا يصحّ عطفه، لأنّ العطف إنّما هو اشتراك في تأثير العامل، وهو أيضاً متّصل بعامله لا ينفصل عنه البتة، فيفضي إلى أن يعمل عاملان في اسم واحد وهو محال، لكنّه يجوز العطف عليه، ثمّ إن كان مرفوعاً لم يحسن العطف عليه إلا بعد تأكيده بمضمر منفصل، نحو: زيد قام هو وعمرو، وقمت أنا وزيدٌ،/ قال الله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾(٢)، وقال: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤]. [٣٠٥]

ولو قلت: زيد قام وعمرو، فعطفت عمرًا على المضمر المستكنّ في قام، كان قبيحًا، لأن المضمر فاعل، وهو متّصل بالفعل، فصار كحرف من حروف الفعل، ولهذا تجيء علامة الإعراب ونون التأكيد بعده، نحو: تضربان، ولا تضربان، ويسكّن له آخر الماضي، نحو: ضربت، وربما كان مستترًا مستكنًّا في الفعل، ونحو: قم وزيد قام.

وإن كان بمنزلة جزء منه، وحرف من حروفه، فيصير عطف الاسم عليه بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وهو غير جائز، ومع ذلك فيتفاوت قبحُه، فقولك: زيد ذهب وعمرو، أو قم وعمرو، أقبح من قولك: قمت وعمرو، لأن الضمير في (قمت) له صورة، وقولك: قمت وزيد، أقبح من قولنا: قمنا وزيد، لأن المضمر في قولك: قمت، على حرف واحد، وهو بعيد من لفظ الأسماء.

والمضمر في: قمنا، على حرفين، فهو أقرب من الأسماء، وعلى هذا كلّما قوي لفظ المضمر وطال كان العطف عليه أقلّ قبحًا، قال عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٨١، والمقتضب ٣: ٩٨، والمنصف ٣: ٦٠٢، وشرح ابن يعيش ٣: ٧٥، ١٠٧، والخزانة ٢: ٤٢٤. عريبا: أي أحدًا، فعيل بمعنى مفعل، أي متكلّمًا يخبر عنّا ويعرب عن حالنا. (شهراً) في: د، ع.

(٢) البقرة: ٣٥، والأعراف: ١٩.

٩٩٩- قُلْتُ إذ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادى   كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا(١)

وقال آخر(٢):

١٠٠٠- فَلَمّا لَحِقْنَا والجِيادُ عَشِيَّةً   دَعَوْا يَالَ كَعْبٍ فاعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ(٣)

وكان القياس: أقبلت هي وزهرٌ، وفلما لحقنا نحن والجياد، فترك التأكيد للضرورة.

والكوفيون: يجيزونه في اختيار الكلام على ضعف.

«وطول الكلام كالتأكيد، نحو: خرجت اليوم وزيد، ﴿مَآ(٤) أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾»

إذا وقع فصل بين المضمر المتصل المعطوف عليه، وبين المعطوف جاز العطف من غير تأكيد، ويكون طول الكلام والفاصل سادًّا مسدّ التأكيد، كقولك: خرجت اليوم وزيد، وضربت عمراً وزيد(٥)، وما قمت ولا عمرو، وفي التنزيل: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١](٦) فيمن رفع، وفيه ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] أقام الفصل بحرف النفي مقام التأكيد.

---

(١) انظر البيت في الكتاب ١: ٣٩٠، والخصائص ٢: ٣٨٦، والإنصاف ٤٧٥، ٤٧٧ وشرح ابن يعيش ٣: ٧٤، ٧٦، والعيني ٤: ١٦١، والأشموني ٣: ١١٤.

زهر: جمع زهراء، أي بيضاء مشرقة، تهادى: تتهادى، تمشي رويداً. النعاج: بقر الوحش، شَبَّه النساء بها في سعة عيونها وسكون مشيها. تعسفن: سرن بغير هداية. وإذا مشت في الرمل كان أسكن لمشيها. والملا: الفلاة الواسعة. (إذا) في: د، ع.

(٢) نُسب في الكتاب للراعي.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٩١، واللسان (عزا). يقول: خرجنا في طلبهم فلحقناهم عشية. اعترينا: من العزاء والعزوة، وهي دعوة المستغيث.

(٤) (لا) في: ع.

(٥) (وزيدا) في: ع.

(٦) سبق الكلام على هذه القراءة في فصل المفعول معه .

وقيل: (آباؤنا) ليس معطوفاً على المضمر، وإنما هو مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: ولا آباؤنا أشركوا، ولو أكّد مع الفصل لكان أحسن، كقوله تعالى: ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [النحل: ٣٥](١) وقوله: ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١].

وإن(٢) كان المضمر المتصل منصوباً جاز العطف عليه من غير تأكيد، تقول: ضربته وزيداً وأكرمته وعمراً، قال(٣):

١٠٠١ – فَإنَّ اللهَ يَعْلَمُني ووَهْبًا ويَعْلَمُ أَنْ سَيَلْقَاه كِلَانَا(٤)

عطف (وَهْباً) على الياء في يعلمني من غير تأكيد، وذلك لأن المنصوب فضلة في الكلام، يقع كالمستغنى عنه، ولهذا يجوز حذفه، ولا يغير له الفعل، فإن أكدته كان أحسن.

«ويختصّ المجرور بإعادة الجار مع المعطوف كقولك: مررت بك وبزيد، وقراءة حمزة ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١](٥) بالجرّ محمولة على القسم»

إذا كان المعطوف عليه مضمراً مجروراً لم يجز العطف عليه إلا بإعادة الجار، كقولك: مررتُ بك وبزيد وبه وبعمرو، وفي التنزيل: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١].

قال أبو علي: لأن المضمر المجرور أشبه التنوين حيث كان على حرف واحد ولم يجز الفصل بينه وبين ما هو معه فلذلك أعيد الجار.

وقال أبو عثمان: لو عطف المضمر لم يكن له بد من الإعادة، كقولك: مررت بزيد وبك، إذ لا يجوز: مررت بزيدوك، فأجروا عطف الظاهر على المضمر مُجراه، لأنّ المعطوف

---

(١) (ولا حرمنا) في: ع.

(٢) (فإن) في: ع.

(٣) هو النمر بن تولب. ديوانه: ١٢٢.

(٤) البيت في تفسير الطبري ١١: ٢٥٠ والاقتضاب ٣٠٣، وشرح ابن يعيش ٣: ٢، ٧٧.

(٥) سبق الكلام على هذه القراءة في فصل آخر باب حروف الجر قبل فصل القسم.

والمعطوف عليه شريكان، لا يصحّ في أحدهما إلا ما يصحّ في الآخر.

وذهب الكوفيون[١] إلى جواز ترك الجار. واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وبقوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١][٢] بالجر في قراءة حمزة، وبما[٣] أنشده سيبويه:

١٠٠٢- فاليومَ قرَّبْتَ تهجونـا وتَشْتِمُنا ... فَاذْهَبْ فما بِـكَ والأيَّـامِ مِـنْ عَجَـبِ[٤]

وبقول آخر:

١٠٠٣- أَرِيحُوا الـبلادَ مـنكم ودَبِيبِكُم ... بأعراضِـكم مثـل الإمـاء الولائـد[٥]

وقال آخر[٦]:

١٠٠٤- بكيتُ بعينٍ لم تُصِبْهَـا ضَمانَـةٌ ... وأُخـرى بهـا ريـبٌ مـن الحـدثانِ

عـذرتُكِ يـا عينـي الصحيحةَ في البكـا ... فـما لـكِ يـا عـوراءُ والهمـلانِ

قلنا: أما الآية الأولى، فجر المسجد بأنه معطوف على سبيل الله، أو على الشهر الحرام.

---

(١) عقد أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٢: ٤٦٣ مسألة (هل يجوز العطف على الضمير المخفوض).

(٢) (واتقوا) في: ع.

(٣) (وما) في: ع.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٣٩٢ والمقرب: ١: ٢٣٤ والكامل ٧٤٩، والإنصاف ٤٦٤، وشرح ابن يعيش ٣: ٧٨، ٧٩ والعيني ٤: ١٦٣ والهمع ١: ١٢٠، ٢: ١٣٩ والدرر ١: ٩٠، ٢: ١٩٢ والأشموني ٣: ١١٥. قربت: أخذت وشرعت.

(٥) البيت في ضرائر الشعر ١٤٨ يريد ومن دبيبكم.

(٦) اختُلف في نسبة الأبيات، فقيل: هي للأعور السلمي في رثاء ابنه الذي جاءه بعد عشرين عامًا من العقم، ونُسب البيت الثاني في الحماسة البصرية لعبد الله ابن الدُّمينة، ونُسب في الفصول والغايات للمعري إلى يزيد ابن الطثرية، وذكر أن البيت الثاني ينسب لطهمان بن عمرو الكلابي، وقيل: هي للصمّة القشيري، وهي في ديوانه، ط نادي الرياض الأدبي.

وعن الثانية أن الواو للقسم على مقتضى استعمالهم، فإنهم[١] كانوا يقسمون بالأرحام ويعظمونها، ويكون قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١] جواب القسم.

ويجوز أن يعتقد فيه باء ثابتة، فكأنه قال: وبالأرحامِ، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت في نحو قولهم: بمن تمرّ أمرّ، وعلى من تنزل أنزل. ولم يقولوا: أمرُّ به ولا أنزل عليه.

وأما الأشعار فحذف حرف الجر ضرورة، اكتفاء بما سبق، كما حذف الآخر الظرف لذلك فقال[٢]:

١٠٠٥ - / تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا ... وما بينها والكَعْبِ مهوى نَفَانِفُ[٣] [٣٠٦]

أراد ما بينها وبين الكعب، فحذف الظرف لتقدّم ذكره، وبقي عمله، إلا أنّ حذف المضاف أسهلُ، لأنّ حرف الجر ينزل منزلة الجزء من المجرور، ولا يجوز الفصل بينهما بظرفٍ ولا غيره، ويحكم عليهما بإعراب واحد، وليس كذلك المضاف والمضاف إليه.

«ولا يجوز العطف على عاملين عند سيبويه، وأجازه الفرَّاء مطلقاً، والأخفش يشترط تقديم المجرور على غيره، كقولك: في الدار زيدٌ والسوقِ عمرو»

اختلف النحويون في العطف على عاملين: وذلك بأن تذكر عاملين، ويأخذ كل واحد منهما معموله، ثم تعطف اسمين كل واحد منهما على معمول واحدٍ منهما، كما تقول: ذهب زيد إلى عمرو وأخوك بشر، فتعطف أخوك على زيد، وبِشْرًا على عمرو.

---

(١) (فكأنهم) في: ع.

(٢) هو مسكين الدارمي، ديوانه: ٥٣.

(٣) البيت في الإنصاف ٤٦٥، وشرح ابن يعيش ٣: ٧٩، والأشموني ٣: ١١٥ والعيني ٣: ١٦٤.

السواري: جمع سارية، وهي الأسطوانة (العمود)، شبه أنفسهم بالسواري لطولهم، والطول مما تتمدح به العرب، نفانف: جمع نَفنف، وهو الهواء بين الشيئين، والمهواة بين الجبلين.

فسيبويه[١] ومعظم البصريين لا يجيزون ذلك، لأن الواو حرف أحادي غير عامل، وقد ناب عن[٢] عامل واحد، فليس له من القوة ما يقوم مقام عاملين.

وأجازه الفراء وبعض الكوفيين مطلقًا.

وأجازه الأخفش والمبرد بشرط أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه، ويتأخر المنصوب أو المرفوع، ثم تأتي بالمعطوف على ذلك الترتيب، كقولك: في الدار زيد والسوق عمرو، وليكون[٣] المجرور إلى جانب العاطف القائم مقام الجار، وكما لا يجوز الفصل بين المجرور وعامله لا يجوز بينه وبين ما ناب عن عامله، بخلاف المرفوع والمنصوب فإنه يجوز الفصل بينهما وبين عاملهما.

وهذا التعليل يقتضي وجوب التقديم في المعطوف، ليتّصل المجرور بالعاطف لا في المعطوف عليه، وإن كان الذي وجدناه، فيما احتجوا به من كلام العرب تقديم المجرور فيهما[٤].

فمما احتجّوا به[٥] قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٤-٥][٦].

تعطف (اختلاف) على (خلقكم) و (آيات) الثانية على (آيات) الأولى، وقولُ

---

(١) انظر الكتاب ١: ٢٩، ٣٠، ٣١ وانظر المغني (العطف على معمولي عاملين) ٢: ٥٣٩.

(٢) (على) في: ع.

(٣) (فيكون) في: ع.

(٤) (المجرور فيهما أي في المعطوف عليه والمعطوف) في: ع.

(٥) (فيهما في) في: ع.

(٦) أورد ابن هشام في المغني ٢: ٥٤٠ هذه الآيات على أنها جاءت دالة في ظاهرها على خلاف قول سيبويه، ثم بسط الإجابة على ذلك بثلاثة أوجه. وانظر الكامل ١: ٢٤٧.

الأعور الشَّنِّي(١):

١٠٠٦ - هَوِّنْ عليك فَإنَّ الأمورَ ... بِكَفِّ الإلهِ مَقَادِيرُها

فليسَ بآتيكَ مَنْهِيُّهَا ... ولا قاصِرٌ عنكَ مأمُورُها(٢)

عطف (قاصر) على (آتيك)، و(مأمورها) على (منهيها)، وقول النابغة(٣):

١٠٠٧ - وتُنْكِرُ يومَ الرَّوْعِ ألوانَ خَيْلِنَا ... من الطَّعْنِ حتى تَحْسِبَ الجَوْنَ أشْقَرا

فليس بمعروفٍ لنا أن نَرُدَّها ... صِحاحاً ولا مُسْتَنْكِرٍ أن تُعَقَّرا(٤)

عطف (مستنكر) على (معروف)، و(أن تُعَقَّرا) على (أن نَرُدَّها)، وقول أبي النجم:

١٠٠٨ - أوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةَ قَلْبًا حُرَّا ... بالكَلْبِ خيرًا والحَماةِ شرَّا(٥)

وقول أبو دؤاد الإيادي(٦):

١٠٠٩ - أكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءاً ... ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا(٧)

---

(١) هو بِشر بن منقذ من عبد القيس، أبو مُنْقِذ كان شاعراً محسناً، وكان يوم الجمل مع عليّ، رضي الله عنه. انظر الشعر الشعراء ٢: ٦٣٩ والسمط ٢: ٨٢٧.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣١، والمقتضب ٤: ١٩٦، ٢٠٠، والمقرب ١: ١٩٦، والمغني ٢: ٥٤٠، والهمع ٢: ٢٩، ١٢٨، والدرر ١: ١٠٢، ٢: ٢٣.

(٣) هو الجعدي. انظر شعره: ٥٠.

(٤) انظر الكتاب ١: ٣٢، والمقتضب ٤: ١٩٤، ٢٠٠، جهرة أشعار العرب ١٤٨ والخزانة ١: ٥١٣. التعقير: النحر.

(٥) الرجز قائله أبو النجم ديوانه ١٠١ وانظر الكامل ٣: ٨٢٠ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٨ وشرح الكافية الشافية ٢: ٨٢٩ والخزانة ١: ٤٠٧.

(٦) ونسب إلى عَدِي بن زيد العِبادِيّ.

(٧) البيت في الكتاب ١: ٣٣ والكامل ١: ٢٤٧، والمقرب ١: ٢٣٧، والإنصاف ٧٤٣ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٩٦ وشرح ابن يعيش ٣: ٢٦، ٧٩، ٢٩، ٢٧، ٥: ١٤٢، ٨: ٥٢، ٩: ١٠٥ والمغني ١: ٣٢١ والهمع ٢: ٥٢ والدرر ٢: ٦٥ والأشموني ٢: ٢٧٣.

عطفَ ناراً الأولى على (امرئ) الأول، وناراً الثانية على امرئ الثاني. وقولهم في المثل: ما كلُّ سوداءَ تَـمْرَةً ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةً[1].

قلنا: أما الآية فليس ذلك بعطف، بل هو توكيد، لأن المقصود من عدّ هذه الأشياء الاستدلال بها على وجود الصانع، فآيات الثانية هي آيات الأولى.

ومثل ذلك جائز بالاتفاق، فإنهم أجازوا: ذهب زيد إلى عمرو وعمرو أخوك، إذا كان عمرو الثاني هو عمراً الأول.

ومنه مسألة السيرافي: إنّ زيداً في الدار والسوق زيدًا، إذا عنى بزيد الثاني زيد الأول.

وأما بيت الأعور فمن روى (قاصر) بالرفع على الابتداء، و(مأمورها) خبره، أو قاصرًا بالنصب بالعطف على موضع بآتيك، فلا حجة فيه.

ومن روى (قاصر) بالجر فـ(مأمورها) مرفوع عند سيبويه[2] بقاصر لا بالعطف على منهيها.

فإن قلت: فقاصر[3] معطوف على بآتيك الذي هو خبر ليس، فيكون هو أيضًا خبر ليس، فيلزم أن يعود إلى اسم ليس وهو منهيها ضمير، كما تقول: ليس هند بذاهبة ولا جالس غلامُها، وهاهنا قد أعاد الضمير إلى الأمور، لأنه أنث في قوله بأمورها.

/ قلت: يجوز أن يكون الضمير عائداً إلى (منهيها) وإنما أنّثه حملاً على المعنى، لأن المنهي من الأمور أمور.

وأما بيت النابغة فـ(تُعَقّرا) مرفوع بـ(مستنكِر)، كأنه قال: وليس ردّها صحاحاً

---

(١) انظر الكلام على المثل في فصل الإضافة.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣١.

(٣) (وقاصر) في: ع.

بمعروف لنا ولا مستنكر تعقرها، وقد أنّث الضمير، وإن كان عائداً إلى اسم ليس المذكر وهو ردّها، لأن الردّ من سبب الخيل، فكأنه كنى عن السبب بالمُسَبِّب. والتقدير: فليست الخيل لمعروف لنا ردها.

وأما بيت أبي النجم فـ(الـحَماة) ليستْ معطوفة على (الكلب)، بل هي مجرورة بباء محذوفة أراد: وبالـحَماة شرّاكما.

أنشد السيرافي:

١٠١٠- سألتُ الفتى الـمَكّيَّ ذَا العِلْم: ما الذي يَحِلُّ مِنَ التَّقْبِيلِ في رمضانِ
فقالَ ليَ المَكِّيُّ أمَّا لِزَوْجَةٍ فَسَبْعٌ وأمّا خُلَّةٍ فَثَمانِ[١]

فَجَرُّ (خُلَّة) لا يجوز أن يكون بالعطف على (زوجةٍ)، لأن (أمّا) حرف ابتداء تقطع ما بعدها عما قبلها، فهو مجرور بلام محذوفة، كأنه قال: وأمّا لزوجةٍ[٢] فحذف لدلالة الأولى، وإذا كانوا قد حذفوا الجار في مثل قول الفرزدق[٣]:

١٠١١- وَإنّي من قَوْمٍ بِهِم تُتّقى العِدَى وَرَأْبُ الثّأي والجانِبُ الْمُتَخوَّفُ[٤]

والتقدير: وبهم رأب الثأي، لدلالة بهم الأولى عليها، مع اختلاف موضعها فإنّ الأولى في موضع نصب، لأنها مفعول تُتقى، والثانية في موضع رفع بأنها خبر المبتدأ، فلأن يحذفوا مع اتفاق الموضعين كان أولى.

وكذا الجواب في بيت أبي دؤاد، فإن التقدير: وكل نار، وأما المثل فقد تكلمنا عليه في فصل الإضافة.

---

(١) البيتان في الكامل ١: ٢٤٦.

(٢) (لخلة) في: ع.

(٣) ديوانه ٢: ٢٩.

(٤) البيت في الخصائص١: ٢٨٦، وجمهرة أشعار العرب ١٦٦، واللسان (رأب). الجانب المتخوف: الثغر الذي يخاف أن يدخل منه الأعداء.

(مسألة):

الأصل في حرف العطف أن لا يُحذف؛ لأنّه إنما جيء به نائباً عن العامل، فحذفه يؤدي إلى حذف الأصل والفرع، ولكنّك قد تتخيّر في حذفه، وذلك في عطف الصفات بعضها على بعض، وفي الحال[1] على ما تقدم، وقد يمتنع حذفُه، وقد يجب، وذلك أنك إذا عطفت جملة على جملة فإن لم يكن بين الجملتين مشاركة وجب ترك العاطف، فإن العاطف دالّ على المشاركة، ولهذا عابوا أبا تمام في قوله[2]:

١٠١٢- لا والذي هو عالمٌ أنَّ الـهَوَى صَـبِرٌ وأنَّ أَبـا الحُسَـيْن كَـرِيمُ

إذ ليس بين مرارة الهوى وكرم أبي الحسين مناسبة، وإن كان بينهما مشاركة.

فإن لم يكن بينهما تعلُّق ذاتي وجب ذكر العاطف، كقولك: زيد طويل[3] وعمرو قصير، وكذا في مثل قولك: فلان يقول ويفعل ويضر وينفع ويأمر وينهى ويسيء ويحسن.

فذكر العاطف هاهنا كالضروري[4]، لأن غرضك جعلك إيّاه[5] فاعلاً للأمرين، وترك العاطف يوهم أنّ الثاني رجوع عن الأول، ومثله قول الحماسي:

١٠١٣- لا تَطْمَعُوا أنْ تُهِينُونَا ونُكْرِمَكُمْ وأنْ نَـكُفَّ الأذَى عـنكم وتُؤْذُونَـا[6]

أي: لا تطمعوا أن يوجد إكرامنا إياكم مع إهانتكم إيّانا وتجامعها في الحصول.

وإن كان بين الجملتين تَعَلُّقٌ ذاتيٌّ فيغني ذلك عن العاطف، وذلك كما إذا كان

---

(١) (وفي الحال) ساقط من: ع.

(٢) انظر البيت ديوانه ٣: ٢٩٠، ومعاهد التنصيص ١: ٩١ والتحرير والتنوير ٢٣: ٢٧٩.

(٣) (كريم) في: ع.

(٤) (كالضرورة) في: ع.

(٥) (أتاك) في: ع.

(٦) قائله «الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب» في بني أمية. انظر البيت: شرح المرزوقي للحماسة ١: ٢٢٤، ٤٤٠، والخزانة ٣: ٥٢١.

إحداهما مؤكّدة للأخرى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، فقوله: (لَا يُؤْمِنُونَ) تأكيد لقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وقوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] تأكيد ثان أبلغ من الأول، أو صفة كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١] فقوله: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ صفة له، فإن إخراجه عن جنس البشرية يتضمن دخوله تحت جنس آخر، لا تحت الملك على الخصوص، فإن القسمة غير منحصرة في النوعين، فجعله ملكاً تعيين لذلك النوع وتمييز له عن غيره، وقد يجب إسقاط العاطف لاختلال[1] المعنى عند إثباته، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١١-١٢].

فقوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ كلام مستأنف، وهو إخبار من الله تعالى، فلو أتى بالواو لكان إخباراً عن اليهود بأنهم وَصَفُوا أنفسهم بأنهم مفسدون، فيختلّ المعنى ويتناقض الكلام.

ومن أراد استقصاء هذه المباحث فليطالع كتبنا في علمي المعاني والبيان.

«والحكم العام للتوابع الخمسة: مماثلةُ المتبوع في إعرابه»

قد استوفينا الكلام على[2] ذلك في أبوابها، وذكرنا ما يجوز قطعه عن المتبوع وما لا يجوز، فلا حاجة إلى إعادته، وأما قولهم: (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ)[3]. فالأكثرُ رفع (خرب)، لأنه صفة لجحر[4] لا لضبٍّ، ومنهم من يجره، كما أنشد سيبويه:

---

(١) (خلال) في: ع.

(٢) (الكلام على) ساقط من: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢١٧.

(٤) (لأنه صفة لجحر) ساقط من: ع.

١٠١٤- كأنَّ غَزْلَ العنكبوتِ المُرْمَلِ[١]

بالجر وحقه النصب.

قال سيبويه[٢]:/ جعلوا المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، كما قالوا: [٣٠٨] هذا حَبُّ رُمَّانيٍّ.

وقال ابن جني: التقدير: هذا جحر ضب خرب جحرُه، وكذا[٣] المرمل غزله، فحذف المضاف الذي هو جحر، وجعل ضمير الضب مستكنًا في خرب، لأمن اللبس.

وقال الكوفيون: إنه مجرور لمجاورة[٤] مجرورٍ، لئلا يكون بين إعرابي اللفظين المتجاورين منافرة، وحملوا على هذا قول الشاعر:

١٠١٥- أَطُوفُ بها لا أَرَى غَيْرَها   كما طافَ بالبَيْعَةِ الراهبِ[٥]

وقال الفرزدق[٦]:

١٠١٦- ألا أيها الفتيانُ إنْ حَانَ شُرْبُها   فلا تَشْرَبُوا ما حَجّ للهِ راكِبِ[٧]

---

(١) الرجز للعجاج، وهو في الكتاب ١: ٢١٧، والخصائص ٣: ٢٢١، والإنصاف ٦٠٥.

المرمل والمرمول: المنسوج. الشاهد: جر (المرمل) لمجاورته للعنكبوت، وهو في الحقيقة صفة للنسج. وكان الخليل لا يجيز الجر على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.

(٢) انظر الكتاب ١: ٢١٧.

(٣) (كذا) ساقط من: ع.

(٤) (للمجاورة) في: ع.

(٥) البيت في معاني القرآن للأخفش ٢: ٤١٢ والجُمل للخليل ١٧٥ والأزهية ٨٢ والبحر ٨: ٤٨٣.

(٦) لم أعثر عليه في ديوانه.

(٧) البيت في الجمل للخليل ١٧٦ برواية صدره: فيا معشر العُزّاب إن حان شُرْبُكُمْ.

وقول ذي الرمة[(١)]:

١٠١٧ - كـأنّما ضَرَبَـتْ قُـدّامَ أَعْيُنِهـا قُطْناً بِمُسْتَحْصِـدِ الأَوْتـارِ مَـحْلوجِ[(٢)]

وكان القياس رفع الراهب وراكب، ونصب محلوج لكنه جرّه على الجوار.

«والتوكيد وعطف البيان يساويانه في التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع»

لما كان المؤكد وعطف البيان هما عينا المتبوع وإنما أتى بهما لنوع من التأكيد أو البيان ساوياه في عشرة أشياء:

الرفع، والنصب، والجر، والتعريف، والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع.

على معنى أن أي شيء ثبت للمتبوع من هذه الأشياء العشرة ثبت للتابع مثله.

وإن اختصرت قلت[(٣)] يتبعانه في أربعة أشياء:

الإعراب، والتعريف أو التنكير، والتذكير أو التأنيث، والإفراد أو التثنية أو الجمع؛ لأن المتبوع يثبت له من العشرة أربعة لا غير، والتمثيل ظاهر مما تقدم في موضعها[(٤)].

«وكذا الوصف إن كان له»

الصفة إذا جَرَتْ على الموصوف فهي على نوعين:

الأول: أن تكون هي له فيتبعه في الأشياء العشرة المذكورة، أو[(٥)] في الأربعة على

---

(١) ديوانه ٢: ٩٩٥.

(٢) انظر التنبيهات ١٣٠ والجمل للخليل ١٧٦ والإنصاف ٢: ٦٠٥ وأسرار العربية ٣٣٨، واللسان والتاج (حمش). بمستحصد: يريد بقطنٍ مستحصدٍ أوتارُه، أي: شديدِ الفتلِ.

(٣) (فقلت) في: ع.

(٤) (موضعها) في: ع.

(٥) (أو) ساقط من: ع.

الاختصار، وذلك لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، ولهذا يخرجه من نوع أعم إلى نوع أخص منه، فإنك إذًا قلت: مررت برجل، طلب في الآحاد الذين كل واحد منهم رجل.

وإذا قلت: مررت برجلٍ ظريفٍ، طلب في الآحاد الذين كل واحد منهم رجل ظريف، فالصفة بمنزلة النوع الأخص من نوع الموصوف وحده، فمنزلتها من منزلة الإنسان من الحيوان، ولا شك أن الإنسان هو الحيوان بمعنى أن الذات التي[١] يصدق عليها الإنسان هي الذات التي يصدق عليها الحيوان.

فكذلك الصفة هي الموصوف، والشيء الواحد لا يجوز أن يختلف حاله عن حالة واحدة، بالتعريف والتنكير، أو بالتذكير والتأنيث، أوغير ذلك من الصفات المذكورة.

وأما قولهم: هذا فرس قيد الأوابد، وهذه ناقة عَبْرُ الهواجر. وقول امرئ القيس:

١٠١٨ - وقد أغتدي والطيرُ في وُكناتِها   بمنجردٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[٢]

فإنّما وصفوا النكرة بالمعرفة، لأنّها في تأويل النكرة، فكأنه قال: هذا فرس مقيّدُ الأوابد، وهذه ناقة عابرة الهواجر، وقد تجيء الصفة بما يستوي فيه المذكر والمؤنث، إما في سقوط العلامة منها كـ(فَعول)[٣] بمعنى فاعل، نحو: صَبور وشَكور، تقول: امرأة صبور وشكور، للفرق بينه وبين ما إذا كان بمعنى مفعول، نحو: حلوبة وحمولة، وكـ(فعيل) إذا كان بمعنى مفعول، نحو: كفّ خضيب، ولحية دهين، بمعنى مخضوبة ومدهونة، للفرق بينه وبين ما إذا كان بمعنى فاعل، نحو: سميع وعليم، وذلك إنما يكون عند ذكر[٤] الموصوف، وإلا فلا يجوز طرحُ الهاء، فلا تقول: رأيت قتيلاً، وأنت تعني امرأة للإلباس، وإما في[٥] إثبات العلامة لهما نحو: علّامة ونسّابة، لمن يَكْثُرُ علمُه ومعرفته بالنسب،

---

(١) (الذي) في: ع.

(٢) تقدم البيت برقم (٥٣١، ٩٢١) وعلى هامش (ع): يقال للفرس قيد الأوابد، لأنه يلحق الوحوش بسرعة.

(٣) (كمفعول) في: ع.

(٤) (ذكر) ساقط من: ع.

(٥) (في) ساقط من: ع.

وهِلْبَاجَة للأحمق، ورَبْعَة[١] للمتوسط، وغلامٌ يَفَعةٌ بمعنى اليافع، وهو المرتفع، فتقول: غلام يَفَعة، وجارية يَفَعة، وغلامان يَفَعة، فيستوي[٢] في ذلك المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، ولا تدخل هذه التاء في صفات الله تعالى، وإن كان معناها المبالغة، لوجود لفظ التأنيث، ولأنها مبالغة فعل فيه نقص.

«وإن كان لسببيّة أي المضاف إلى ضميره تبعه في الإعراب، والتعريف والتنكير فحسب، تقول/ : مررت برجلٍ قاعدٍ غلمانُه، وبامرأة قائمٍ أخوها، وبزيد الذاهبة جاريتُه، وبرجال مؤدبٍ غلامُهم» [٣٠٩]

النوع الثاني: أن تكون الصفة الجارية على الأول ليست له، وهو على قسمين:

الأول: أن تكون لسببية، أي المضاف إلى ضميره، كقولك: مررت برجل قائمٍ أبوه. فالقائم ليس الرجل المرور به، وإنّما هو أبوه، وإنما جازت صفته به، لعود الضمير إليه، كما تقول في خبر المبتدأ: زيد قام أبوه، ولهذا إذا قلنا: لعن الله قائماً أبوه، كانت اللعنة على مَنْ جَرَتْ عليه الصفة لا على الأب، ولأنه يحصل به التميز والتخصيص، فهذا لا يشترط فيه الموافقة في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: مررت برجلين قائم أبوهما، وبرجال مؤدب غلامهم، وبرجل ذاهبة أخته. وبامرأة قائم أخوها، وذلك[٣] لأن السببي مرتفع بالصفة، والصفة على الحقيقة له، فلو أجزنا: مررت برجل ذاهب أخيه وبامرأة قائمة أخوها، لكان الشيء الواحد مذكراً مؤنثاً في حال واحد.

وكذلك تقول على لغة[٤] من يثني ويجمع قبل الفاعل: مررت برجل قائمين غلاماه وذاهبين إخوته، وبرجلين قائمين آباؤهم، ورجال قائمين غلاماهم، لكن بشرط الموافقة في الإعراب، والتعريف والتنكير، فتقول: مررت بزيد الذاهبة جاريته، وبهند القائم

(١) (ورابعة) في: ع.

(٢) (فليستوي) في: ع.

(٣) (وذلك) ساقط من: ع.

(٤) (لغة) ساقط من: ع.

أخوها، لتعلّقه بالأول، لعود الضمير، وإنما اختصّت المخالفة بالتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، لأنّ هذه الأمور الخمسة أوصاف ملازمة لذات الشيء، مغيرات حقيقته لا ينقلب ما هو موصوف بواحد منها إلى الآخر، فإن المذكر لا يصير مؤنثاً ولا العكس، وكذا المفرد لا يصير مثنى ولا مجموعاً، ولهذا يختلف[١] عود الضمير فيها، ولا كذلك الإعراب، والتعريف والتنكير، فإن الشيء الواحد قد يختلف إعرابه، وقد يصير نكرة ومعرفة في حالتين مختلفتين، ولا يختلف عود الضمير فلم تضر موافقة الصفة الموصوف في هذه الثلاثة، وإن لم تكن إياه لعوارض، ولا كذلك الخمسة السابقة.

«وكذلك: مررت برجل ضاربه زيد، وشاتم أباه عمرو»

الثاني: أن يكون لمخالط[٢] الأول وملابسه، وهو ما لم يضف إلى الأول، كقولك: مررت برجل مخالطه داء، وضاربه زيد، أو لمخالط سببية[٣]، كقولك: مررت برجل ضارب أبيه زيد، وشاتم أباه عمرو، فهذا عند سيبويه كالقِسْم الأول، فيجوز أن يتبعه في الإعراب، تقول: مررت برجل ضاربه زيد، وهو الصحيح، لأن هذا الملابس قد حَلَّ محلَّ الضمير المرتفع بالصفة، ولأن التنوين منوي بين الصفة وبين ما أضيف إليه، فهي كما لو كانت مفردة، واحتجّ بكلام العرب، وأنشد قول ابن مَيَّادة[٤]:

١٠١٩ - وارْتَشْنَ حين أَرَدْنَ أن يَرْمِينَنَا ... نَبْلاً مُقَدَّدَةً بغير قِداحِ
ونَظَرْنَ مِنْ خِلَلِ السُّتُورِ بأَعْيُنٍ ... مَرْضَى مُخالِطِها السَّقَامُ صِحَاحِ[٥]

---

(١) (لا يختلف) في: ع.

(٢) (لمخالطه) في: ع.

(٣) (سببه) في: ع.

(٤) هو الرَّمَّاح بن أبرد، الذبياني الغطفاني المضريّ، أبو شرحبيل، ويقال أبو حَرْملة، شاعر رقيق، هجَّاء، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، اشتهر بنسبته إلى أمّه ميّادة (ت ١٤٩ هـ). انظر الشعر والشعراء ١: ٧٧١ والسمط ١: ٣٠٦، والاقتضاب ٣٠٧، والخزانة ١: ٧٧، والأعلام ٣: ٥٩.

(٥) البيتان في ديوانه ٩٩ ، والكتاب ١: ٢٢٧، والخزانة ٢: ٢٩٣.

قال: هكذا سمعناه ممن ينشده، بجرّ مخالطها، وقال آخر[1]:

١٠٢٠ - حَمَيْنَ العراقيبَ العَصَا وتركنَه بـه نَفَسٌ عـالٍ مخالِطُـه بُهْـرُ[2]

فمخالطه صفة لنفس وبُهْرُ مرتفع به[3].

وخالفه فيه عيسى بن عمر[4]، ويونس بن حبيب[5].

أمّا عيسى فقد جعل ما كان فيه علاج ظاهر رفعًا على كل حال، كقولك: مررت برجل ضاربه زيد، وبجارية قاتلها عمرو، وما ليس فيه علاج، فإن كان ثابتاً في حال العمل جعله نصباً على الحال، تقول: مررت برجل ملازمه زيد، وأتيت بماء مخالطه عسل، إذا كانت اللازمة والمخالطة واقعين حالة[6] المرور، والإتيان بالماء، وإن كان متوقعاً أجراه على الأول، تقول: هذا ماء مخالطه عسل، ورأيت رجلاً مفارقه الروح، ومررت برجل متلفه السير، إذا كانت المخالطة والمفارقة والإتلاف مترقبة حالة[7] الفعل لا واقعة.

يقال: ارتاش السهم إذا ركب عليه الريش. والنبل: السهام. والقداح: جمع قدح، وهو السهم قبل أن يراش. يصف نساء أصبن القلوب بفتور أعينهن وحسنها، وشبه أشفارها بالريش. خلل الخدور: فُرَجها. يعني أنهن مصونات. وذكر أن فتور أعينهن لغير علّة بها. (مقذوذة) في: ع.

(١) هو الأخطل. ديوانه ١٩٨.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٢٢٧، وشرح الرضي للكافية ١: ٣٠٩ والخزانة ٢: ٢٩٤. يصف إبلاً. وهو جواب لشرط في بيت قبله وهو:

إذا اتَّـزَرَ الحـادي الكمـيشُ وقوَّمـتْ سـوالفَها الركبـانُ والحلـقُ الصُّـفرُ

أي: حمين عراقيبهن أن تنالها العصا، قد فُتْنَ الحادِيَ فلم تنلهن عصاه من سرعتهن، فوقع عليه البُهْرُ -تتابع النَّفَس- والإعياءُ من شدة العَدْوِ.

(٣) (به) ساقط من: ع.

(٤) (عمرو) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ١: ٢٢٨.

(٦) (حال) في: ع.

(٧) (حال) في: ع.

وأما يونس فجعل ما كان واقعاً نصباً على كل حال، وما كان واقعاً[1] رفعاً على كل حال سواء كان علاجاً أو غير علاج.

***

---

(١) (غير واقع) في: ع.

«فصل:

[٣١٠] (ما لا ينصرف) :هو الذي اجتمع فيه سببان / من تسعة أو تكرر واحد»

الأصل في الأسماء أن تكون معربة متصرفة[١] ليستوفي أنواع الإعراب، فلم تجز مخالفة هذا[٢] الأصل إلا لمانع منه، وفي العربية عللٌ تسعٌ هي فروع على الأصول.

إذا اجتمع منها[٣] في الاسم علتان، أو علةٌ تقوم مقام علتين آذن بفرعيه هذا الاسم على الأسماء العارية منها فشابه بذلك الفعل، فإن الفعل فرعٌ على الاسم؛ لأنه مشتق من المصدر، والمشتق فرعٌ على المشتق منه، ولأنه مفتقر في الفائدة إلى الاسم، وليس الاسم مفتقراً إليه، ولا تتخيل إلى نفسك أن المراد من مشابهة الفعل تساوي الاسم والفعل في حصول هذه الأسباب فيهما[٤]، إذ الفعل لا يكون فيه من هذه الأسباب إلا الوزن، وكونه صفة.

فصار حاصل قول النحويين أن الاسم أشبهَ الفعل، أن الاسم لما حصل فيه سببان هما فرعان على غيرهما من الأصول، صار بحصولهما فيه فرعاً مماثلَ الفعل في مسمى الفرعية، وليس هذا من باب قياس التمثيل، فإن حقيقته أن تبدي في الفرع مناط الحكم الذي حصل في الأصل، والفعل لم يُمنع الجرّ والتنوين، لكونه فرعاً، وإنما منع لغير ذلك، وإنّما احتيج هاهنا إلى سببين لأن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة، فلو جعلنا السبب الواحد مؤثِّراً في منع الصرف، لكان أكثر الأسماء غير منصرفة، فيكثر مخالفة الأصل.

والكوفيون يسمون باب مالا ينصرف باب مالا يجري، والصرف قريب من

---

(١) (متصرفة) في: ع.

(٢)(هذا) ساقط من: ع.

(٣)(منها) ساقط من: ع.

(٤)(إجراء) في: ع.

الإجراء فإن صرف الاسم إجراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب والتنوين، ولا بدّ من بيان هذه الأسباب وبيان فرعيتها.

أما هذه الأسباب التسعة فهي وزن الفعل، والوصف، والتأنيث، والألف والنون الزائدتان آخراً، والتعريف، والعدل، والجمع، والعجمة، والتركيب.

وقد جمعها الشيخ في بيتين تسهيلاً على المتعلم قال:

١٠٢١ـ موانعُ ما لم ينصرفْ هي تسعةٌ فَفَعْلانُ منها ذو الزيادة محسوبُ
ووزنٌ وتأنيث ووصفٌ وعجمةٌ وعدل وتصريف وجمع وتركيب(١)

وأما بيان فرعية هذه الأسباب:

فوزن الفعل فرع على الفعل الذي هو فرع على الاسم، وتابع الفرع أولى أن يكون فرعاً.

والوصفية مشتق من المصدر، ويتضمن الضمير الذي هو من شأن الفعل، ولا يذكر في اللفظ إلا بعد الاسم.

والتأنيث فرع على التذكير، لأن الأسماء المذكورة عامة، كالشيء والموجود، والجوهر والعرض، والعام قبل الخاص، ولأن التأنيث لا يحصل إلا بعلامة زائدة والتذكير يحصل بغير زيادة ، فيكون أصلاً، والألف والنون زائدتان، والأصل أسبق من الزائد.

والتعريف فرع على التنكير؛ لأن النكرة عامة، إذ ما من شيء إلا وله اسم عام والمعرفة خاصة، ولأن التعريف لا يكون إلا بزيادةٍ لفظيةٍ، كالألف واللام، والإضافةِ، أو معنوية، كالعلمية، والأصل عدم الزيادة.

---

(١) على هامش (د): وأخصر من هذا:

اجْمَعْ وَزِنْ، عَادلاً، أَنِّثْ، بمعرفةٍ رَكِّبْ، وَزِدْ عُجْمَةً، فالوصف قد كَمُلا

قلت: هذا البيت لابن النحاس. انظر التصريح ٢: ٢٦٥.

والعدل فرع المعدول عنه؛ إذ الأصل أن يلفظ بالصيغة الأولى، لأنها صريحة في المعنى الذي وُضعت له.

والجمع فرع على الواحد؛ لأن الواحد أسبق، والجمع وُحْدان مجتمعة من غير تغير حقيقةٍ.

والعجمة فرع على العربية، لأن الأصل في الناشئ بين قوم أن يتكلم بلغتهم، ولغةُ غيرهم دخيلةٌ، ولغتهم أصلية.

والتركيب فرع على الواحد، لأن الأصل الاسم الواحد، ثم يُضم إليه غيرُه، وحقيقة التركيب لا تستدعي اعتلاقَ أحد المعنيين بالآخر، بل هي إيلاء اسم أسماء من غير أن يكون للمعنى الأول علقة بالثاني.

وهذا الذي ذكرناه من ترتيب الأسباب المانعة هو ترتيب سيبويه وأبي علي[١] وابن جني[٢] وغيرهم.

وبدأ الزمخشري[٣] بالعلمية، لكونها أقوى من غيرها، لأنها تؤثر مع الأسباب المذكورة، إلا مع بشرى وصحراء ومساجد، ولأنها عامة الوجود، لأنك قلَّ أن تجد إنساناً أو حيواناً مألوفاً، أو بلداً لم يوضع له علم، لكن من ضرورة العلم أن يكون معه غيرُه حتى يمنع، نحو: التأنيث، والتركيب والزيادة.

واختتم بالألف والنون، لكونهما أضعفَ الأسباب، لأنها لم تؤثر إلا بأنْ أشبهت الألفين الذين في حمراء، وليس لنا سبب أثر لمشابهة سبب آخر غيرها.

وقد[٤] قال عبد القاهر[٥]: إنها ليست لسبب منفرد، وإنما هي فرع على التأنيث،

---

(١)انظر الإيضاح العضدي ٢٩٤.

(٢)انظر اللمع ١٥٠.

(٣)انظر المفصل ١٦، وشرح ابن يعيش ١: ٥٨.

(٤)(قد) ساقط من: ع.

(٥)(رحمه الله) في: ع.

متابعٌ له من حيث يُضارع علامتَه، وجعل الأسباب ثمانيةً[١].

«أولها: وزن الفعل المختص، نحو: يزيد ويشكر، والغالب نحو، أحمد وأحمر وتأثيره مع العلمية والصفة»

المراد بوزن الفعل، أن يكون الاسم على بناء من أبنية الفعل، مماثل له في الحركات والسكنات والزوائد والأصول.

ووزن الفعل على ثلاثة أضرب:

الأول: وزن يَـخُصُّ[٢] الفعل أي لا يكون / في أصل الوضع إلا فعلاً، ثم نُقل وسُمِّي به، وذلك مثل: تغلب ويزيد ويشكر وضورب وأحمر واحْمارَّ. [٣١١]

فهذه أوزانٌ لم توجد في أصول الأسماء، وإنما وجدت في الأفعال، ثم نُقل وسُمِّي بها.

ومنه تغلب[٣] بن وائل، ويشكر بن بكر بن وائل[٤]. ومثَّل الزمخشري[٥] فيه بضُرِب غير مسمى الفاعل، وهذا على مذهب سيبويه[٦] إذ لم يوجد عنده هذا الوزن في الأسماء. وعند أبي الحسن وُجد فيه الدُّئِل[٧]، وهو حي من كنانة، قال[٨]:

١٠٢٢ـ جاؤوا بجمعٍ لو قِيسَ مُعْرَسُهُ ما كانَ إلا كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ[٩]

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٩٦٥.

(٢)(يختص) في: ع.

(٣)انظر جمهرة أنساب العرب ٣٠٣، ٤٨٣.

(٤)من بني أسد بن ربيعة، من عدنان، جد جاهلي، انظر جمهرة أنساب العرب ٣٠٧، ٣٠٨ والأعلام ٩: ٢٤٩.

(٥)انظر المفصل ١٦، وفيه (أن سمى به).

(٦)انظر الكتاب ٢: ٧.

(٧)هو الدئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، انظر جمهرة أنساب العرب ١٨٤.

(٨)هو كعب بن مالك (صحابي).

(٩) البيت في المنصف ١: ١٢٠ والتنبيهات ٢٩٠، وشرح ابن يعيش ١: ٣٠، والعيني ٤: ٥٦٢، والأشموني ٤: ٢٣٩، وشرح شواهد الشافية ١٢، واللسان (وأل) الـمُعَرّس والـمُعْرَس: مكان النزول من آخر الليل،=

وعلى هذا يكون غالباً، وعلى التقديرين إذا سمي[١] به لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل الخاص أو الغالب، ولو خففت هذا الاسم بأن سكنت عينه فقلت ضربْ على حد قوله[٢]:

١٠٢٣ـ لو عُصْرَ منها المِسْكُ والبانُ انْعَصَـرْ[٣]

انصرف عند سيبويه لزوال البناء كما صرفوا (ذَلَذِلاً)[٤] لما حذفوا ألف الجمع لزوال لفظ الجمع، مع أن الألف في حكم المنطوق بها، لاجتماع أربع متحركات.

وقال أبو الحسن: إن كان التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف، للزوم الإسكان ومصيره إلى وزن (قُفْل) و (برد).

وإن كان الإسكان بعد التسمية لم ينصرف، لأن الحركة وإن حذفت في اللفظ لكنها في حكم المنطوق بها، بدليل جواز استعمال[٥] الأصل.

ولو سميت بمثل: رد، وسد، وقيل، وبيع، انصرف؛ لأن هذا الإعلال لازم،

=والدُّئِل هنا: اسم جنس لدويبة شبيهة بابن عُرْس. وصف جيش أبي سفيان بالقلة والحقارة، يقول: لو قدر مكانه عند تعريسهم كان كمكان هذه الدابة عند تعريسها.

(١) (به) ساقط من: ع.

(٢) قائل الرجز أبو النجم. ديوانه ٨٥.

(٣) هو في الكتاب ٢: ٢٥٨، والمنصف ١: ٢٤، ٢: ١٢٤، والمخصص ١٤: ٢٢٠، والاقتضاب ٤٦٢، والإنصاف ١٢٤، وشرح شواهد الشافية ١٥، واللسان (عصر).

يريد: عصر، ولكنهم كرهوا الكسرة بعد الضمة، قال الأعلم في شرح شواهده الشاهد في تسكين الثاني من عصر طلباً للاستخفاف، وهي لغة فاشية في تغلب بن وائل، وأبو النجم من عجل، وهم من بكر بن وائل، واستعمل لغتهم، ووصف شعراً يتعهد بالبان والمسك ويكثر فيه منهما حتى لو عصرا منه لَسالا، والضمير في (منها) للمرأة التي تغزل فيها.

(٤) ذَلَذِلُ القميص، وهو قصر الذَلَاذِلُ. وذَلَاذِلُ القميص: ما يلي الأرض من أسافله، الواحد ذُلْذُلٌ. انظر الصحاح (ذلل) ٤: ١٧٠١.

(٥) (استعمل) في: ع.

والأصل مرفوضٌ فهو ملحق بحبّ ، وودّ، وفيل، وديك، ومن ذلك فعّل بتضعيف العين، لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل.

ومنه: خَضَّم، وهو ابن عمرو بن كلاب بن تميم، قال:

١٠٢٤ ـ لـولا الإلـهُ مـا سَـكَنَّا خضَّـما ولا ظَلِلْنـا بالـمَشَائي قُـيَّما(١)

أراد: بلاد خضّم، أي بلاد بني تميم، وخضّم أيضاً اسم ماء. وقيل: هو المراد في البيت.

وعَثّر: اسم مكان، قال زهير(٢):

١٠٢٥ ـ لَيْثٌ بِعَثَّرَ يَصْطادُ الرِّجالَ إذا ما الليثُ كَذَّبَ عن أقرانه صَدَقَا(٣)

وبَذَّر: اسم ماء معروف، قال كُثيِّر:

١٠٢٦ ـ سَقا اللهُ أَمْوَاهاً عَرَفْتُ مكانَها جراباً ومَلْكُوماً وبَذَّرَ والغَمْرَا(٤)

وهذه أسماء آبار بمكة، فهذا أعنى فعل بناء خاص.

وأما بقم، للنبت المصبوغ به، وشلّم، لبيت المقدس، فهما أعجميان.

الثاني: الغالب، وهو ما يكون وجوده في الأفعال أكثر منه في الأسماء.

---

(١) الرجز في الخصائص ٣: ٢١٩، وشرح ابن يعيش ١: ٣٠، ٦٠. المشائي: جمع المشناة، وهو المكتل، أي: ما يعمل من الخوص ونحوه، يخرج به تراب البئر.

(٢) انظر ديوانه بشرح ثعلب ٥٤.

(٣) البيت في المنصف ٣: ١٢١، وشرح ابن يعيش ١: ٦١، عثر: قِبَلَ تَبَالَةَ وتبالة: بلد باليمن، كذّب: رجع عن الأمر. القرن: الكفء في القتال.

(٤) البيت في الكتاب ٢: ٧، والمنصف ٢: ١٥٠، ٣: ١٢١، وما ينصرف ومالا ينصرف ٢١، وشرح ابن يعيش ١: ٦١، والخزانة ١: ٣٨٥، ٢: ١٨٠.

جراب وما بعدها أسماء مياه، وهي بدل من (أمواها). دعا بالسقيللأمواه وهو يريد أهلها النازلين بها، مجازاً.

الشاهد: منع حرف (بذر) لموافقته من أبنية الأفعال مالا نظير له في الأسماء لأن فعَّل بناء خاص بالفعل.

ومثل الزمخشري[١] بـ (أفعل)، فإنه قد جاء في الأسماء نحو: أَفْكَل، وهو الرعدة، وأَيْدَع، وهو الزعفران.

وفي الصفات نحو: أحمر وأسود، فإذا سمي بشيء من ذلك لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل الغالب، لأنه لما غلب في الفعل كان البناء له، والأسماء دخيلة عليه.

وأما أحمد فيجوز أن يكون منقولاً من فعلٍ ماضٍ، من قولهم: أحمدته، أي: وجدته محموداً، أو من فعلٍ مضارعٍ من حمدت أحمد، وقد سُمِّي به مع نزع الضمير منه، أو من أفعل التفضيل، تقول: أنا أحمدُ لله منك.

فإن قلت: كيف تحكم على (أفعل) بأنه غالب في الأفعال، بل الأمر بالعكس، إذ ما من فعل ثلاثي إلا وله اسم على (أفعل)[٢]، إما للتفضيل، كقولك: زيدٌ أعلمُ منك، أو لغيره، ولا يكون في الأفعال إلا في بعض ما جاء منه فعل، وفي غير ذلك قليلاً.

وقد يقع[٣] في الأسماء من غير فعل، نحو: أجدل، وأخيل، وأفعى، وأرنب، وأشباه ذلك.

قلت: أجاب المازنيُّ عن هذا، بأنَّ الفعل أولى بأفعل من الاسم؛ لأن الهمزة التي تكون في أفعل لا تكون مزيدة لمعنى إلا إذا كان فعلاً فإنها ترد للتعدية كقولك: أَكْرَمَزيدٌ عَمْراً، وللإزالة نحو: أشكيت زيداً، أي: أزلت شكايته، ولغير ذلك من المعاني، وللمضارعة[٤]، نحو: أذهب. وأصل الزيادة أن تكون لمعنى[٥] فلأجل ذلك كان الفعل أولى بهذا المثال من الاسم.

---

(١) انظر المفصل ١٦

(٢) (على أفعل) ساقط من: ع.

(٣)(يقع) ساقط من: ع.

(٤) (ولمضارعة) في: ع.

(٥) (بمعنى) في: ع.

وهذا الجوابُ وإن كان فيه منع إذ قد[١] تجيء هذه الهمزة في الأسماء لمعنى أفعل التفضيل، فهو يدل على أولوية هذا الوزن بأفعال، لا على غلبته ولقوة الشك.

قال بعض المتأخرين[٢]: وزنُ الفعل شرطه: أن يختص بالفعل، كشمَّر، وضُرِبَ، أو يكون له زيادة كزيادته غير قابل للتاء.

وقال: هذا معنى كلام سيبويه[٣] ولم يتعرض[٤] للغالب، وقوله: وتأثيره مع الصفة والعلمية وذكر مثاليهما وهما أحمدُ وأحمرُ، وشرحنا حكم العلمية[٥] وسنشرح الصفة في موضعها.

الثالث: ما يشترك فيه الأسماء والأفعال من غير غلبة لأحدهما، وذلك مثل: ضَرَبَ وعلم وظرُفَ، فهو منصرف معرفةً كان أو نكرةً، ونظيره من الأسماء: جبل، وطلب، وحسن، وكبد، وكذب، وفرح، وعضد، ويقظ.

/ وذهب عيسى بن عمر[٦] إلى منع صرفه معرفة، واحتجَّ بقول سحيم: [٣١٢]

١٠٢٧ ـ أنا ابنُ جَلا وطَلّاعُ الثَّنايا ... متى أَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفُوني[٧]

والرواية (جلا) بغير تنوين ولا حجة له فيه، إذ يجوز أن يكون قد سمي به، وفيه ضمير فيكون جملةً، والجمل تُحكى، أو يكون غيرَ علم، بل يكون صفة لمحذوف التقدير: أنا ابن رجل جلا الأمورَ، كما قال:

---

(١) (قد) ساقط من: ع.

(٢) على هامش (د) فائدة هو الشيخ أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٨ وشرح الرضي على الكافية ١: ٦١.

(٤) مكتوب فوقها (ابن الحاجب) في: ع.

(٥) (وشرحنا حكم العلمية) ساقط من: ع.

(٦) انظر الكتاب ٢: ٧.

(٧) تقدم البيت برقم ٩٣٤.

١٠٢٨ - كَأَنَّـكَ مِـنْ جِمَـالِ بَنِـي أُقَـيْشٍ ....(١)

ووجَّه أبو علي قول عيسى، بأنَّ كونه فعلاً ثقل ثان كما أن التأنيث كذلك فكما أنه لو سُمّي مذكر بمؤنث لم يصرف، فكذلك[٢] ما كان فعلاً في الأصل. ويعضده ما حكى أبو الحسن: أن بعضهم يقول يعفر بالضم، ولم يصرف مع الضم اعتباراً للفعلية.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه[٣] بدليل، أنهم صرفوا كَعْسَباً اسم رجل، مع أنه في الأصل فِعْلَ، قال:

١٠٢٩ -لَـمَّا رَآنِي ابـنُ جُـرَيٍّ طَحْرَبـا وجـاضَ مِنِّـي فَرَقـاً وكَعْسَـبَا[٤]

أي: أبطأ في مشيته، فإذن المعتبر في الوزن أن يكون مختصًا بالفعل، أو غالباً على ما بينا.

فكل بناء خاصّ بالأفعال أو غالب، إذا سميت به لم ينصرف، للتعريف والوزن.

ومن الأوزان الغالبة (يَفْعَلُ) فإنه قد جاء في الأسماء:

(يَرْمَعٌ) وهو[٥] حجارة بِيض رِقاقٌ تلمَعُ.

و(يلمع)[٦] وهو السراب ويُشَبَّه به الكذاب.

و(يَلْمَقٌ) وهو من أسماء القَباء.

---

(١) صدر بيت وعجزه (يقعقع خلف رجليه بشن) وتقدم الكلام عليه برقم ٩٣١.

(٢) (كذلك) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٧، وفيه: الكعسبة: هو العدو الشديد مع تداني الـخُطا.

(٤) الرجز في تهذيب الألفاظ ٢٥٠، ٣٠٧، طحرب: فسا، والطحربة: الفساء وجاض: حاد وعدل.

(٥) (وهي) في: ع.

(٦) (ويلمع) ساقط من: ع.

و(تَأْلَبُ)[1] وهو اسم شجرة، وولد حمار الوحش، وهي بمنزلة يركب ويذهب وتعلم، وكذلك مثل تنضُبُ وهو شجر يتّخذ منه السهام، هو على مثال تَفْعُل بزيادة التاء؛ إذ ليس في الكلام مثل (فَعْلُل).

و(تُرْتَبٌ) من قولهم[2]: أمْرٌ تُرْتَبٌ، أي: ثابتٌ، مثل تُفْعَل، لأنه من الرتوب، ومن قال: (تِرْتِب) بكسر التاءين صرفه.

و(يُرَنَّاءُ) وهو الحناء مثل يُقَتَّل، وأَكْلُبٌ.

و(أَعْصُر) جمع عصْر، بمنزلة أَقْتُل.

و(إِصْبَعٌ) بمنزلة إِعْلَم أمراً ومضارعاً، فيمن كسر حرف المضارعة ما عدا الباء.

و(إِسْحَارٌّ) بقلة على مثال احمارَّ.

كل ذلك إذا سميت به لم ينصرف.

و(تِمْسَحُ) لا ينصرف معرفة على لغة من قال: تِعلم، بكسر التاء، ومن فتح صرف. وأَرْدُنٌّ مثل احْمَرَّ في المكان.

ولو سميت بمثل اِضرب لم تصرفْه في المعرفة، وقطعتَ ألفه فقلت: هذا إِضْرب، إذ الأسماء لا تغير حروفها عما هي عليه، ولهذا قال: بوحِش إِصْمت، فقطع الألف.

وكذلك لو سميت بانطلق ونحوه، مما في أوله همزةُ الوصل من الأفعال قطعتَ ألفه، بخلاف ما إذا أسميتَه باسم في أوله ألف الوصل، كابن ونحوه فإنه لم تُقطع ألفُه، لأنه كان اسماً، وألفه للوصل، وبالتسمية لم يخرج عن الاسمية.

وإثمد كاضرب، ولو سميته بأمرٍ صرفته البتةَ، لأنه يُوافق فعل الأمر من قِبل تَغَيُّر ما قبل آخره بتغير آخره.

ولو سميته بأُعْطِيَ أو يُعطَى، ويأتي ويغزو قلبت الواو ياء وأجريت الجميع مُجرى

---

(١) وفي ما ينصرف وما لا ينصرف ١٦ «إذا سميت رجلاً (تَأْلَباً) لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة».

(٢) انظر الصحاح (رتب) ١ : ١٣٣، وما ينصرف ومالا ينصرف ١٧.

جوارٍ، فصرفته في الرفع والجر دون النصب.

ولو سميت بأُبَيْض تصغير إباضٍ، وهو الحبل الذي يشد به رسغُ يد البعير إلى عَضُده صرفته، وإن كان في الظاهر على وزن المضارع من قولك: أنا أُبيِّض، لأن همزة أباضٍ أصلية.

وكذلك لو سميت بأشِرٍ من قولك ﴿كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾ [القمر: ٢٥]صرفته، لأن همزته أصلية ووزنه فَعِل، وإن كان في الظاهر على وزن المضارع من وشَرتُ أَشِر.

ولو سميته بأَشُدّ، من قولهم: ﴿بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾[الأحقاف: ١٥]، لم يصْرف؛ لأنه على وزن أَشُدُّ على الكتيبة[1].

و(أَرُزٌّ) إن جعلناه أفْعُلاً لم تصرفه في المعرفة، وإن جعلناه فَعُّلاً صرفناه.

و(يسور) إن جعلناه من السُّور لم ينصرف معرفة، وإن جعلناه من اليُسْر انصرف.

و (ياسِر) إنْ جعلناه مضارع أسَرَ ياسِرُ -مخفف الهمزة- لم ينصرف، وإن جعلناه فاعلاً من الميسر انصرف.

و(يهود) إذا سُمي به بغير ألفٍ ولام، فمن قال: إنه عربي من هاد يهود، إذا رجع لم ينصرف، وقولهم: تَهَوَّدَ الرجلُ، يدل على زيادة الياء، إذ لو كانت غير زائدة لقيل:تيهد. ومَنْ قال: إنه أعجمي صرفه، لأنه من الأعجمي الذي تكلمت به العرب، وأدخل عليه الألف واللام، فكان مثل: الديباج والإبريسم، وقد قالوا في الجمع يُهْدانٌ، فدل على أصالة الياء وأما قول الشاعر[2]:

١٠٣٠ -فَرَتْ يهودُ وأَسْلَمَتْ جيرانَها صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمامِ[3]

---

(١) (الكتيبة) في: ع.

(٢) هو الأسود بن يعفر.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ٥٢١، والعيني ٤: ١١٢، والأشموني ٣: ٨١، واللسان (صم) صَمَام: اسم للداهية. صمي: أي زيدي.

فيهودُ فيه اسم قبيلة، فالمانع من الصرف التأنيث والعلمية. وحكم يَسَعُ حكم يهود.

وإذا سميت (ينبوت) وهو شجر و(يربوع) ونحوهما انصرف لمخالفته وزن الفعل.

وقال الفراء: لا ينصرف ويعتقد أن الواو تولدت من إشباع الحركة، مثل:

١٠٣١ - .... أدنُو فـأَنْظُورُ[1]

/ وهو ضعيف، فإن لفظ الفعل زائل على كل حال. وأما قول الشاعر: [٣١٣]

١٠٣٢ - إن بنـي يربـوع أربـابُ الشَّـوِي
قـومٌ يلتُّـون السـويَق بـالمنيّ
مـن يشـربِ المنـيَّ يحبـل بصـبيّ

فلا حجة له فيه، لأنه يريد بيربوع القبيلة.

ولا يلزم[2] الفراء أن يقول في يعلول واحد اليعاليل وهي نفاخاتٌ تكون فوق الماء، وقيل: سحائب بعضها فوق بعض ما قال في يربوع لأن يعلل لا يكون إلا في حال الجزم.

و (تُذْراءٍ) إذا سميت به لا ينصرف لأنه تُفْعَلُ من الدرء.

و(تَابِل) ـ بفتح الباء وكسرها ـ وهو الذي يُتَوْبَل به القِدْرُ، ينصرف إذا سميت به

---

(١) قطعة من بيت وتمامه:

وأنَّنِـي حُيـثُما يَثْنِـي الهـوَى بَصَـرِي ... مِـنْ حَيْـثُما سَـلَكوا (أدنـو فَـأَنْظُورُ)

والبيت في المحتسب ١: ٢٥٩، وسر الصناعة: ٣٠، والإنصاف ٢٤، وشرح ابن يعيش ١٠: ١٠٦، والمغني ١: ٤٠٧، والخزانة ١: ٥٨، ٣: ٤٧٧، ٥٤٠، والهمع ٢: ١٥٦، والدرر ٢: ١٠٧.

يريد: أنظُر. أشبعَ ضمة الظاء، فنشأت عنها واو.

(٢) (ولم) في: ع.

لأن التاء أصلية لقولهم: توابل، ووزنه فاعل أو فاعَل.

وقال سيبويه[١] في نَهْشَل: إنه فَعْلَل، لأن في الكلام مثل جعفر، فلم يحكم بزيادة النون.

وكذلك نون نُمْرُق ونَمْرَقٍ أصلية، فإذا سميت بهما[٢] صرفت.

«وثانيها: الصفة وتأثيرها مع وزن الفعل، نحو: أحمر وأفضل منك وانصرف أرمل ويعمل نكرتين، لدخول التاء»

ما كان صفة على (أفعل)[٣] ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون (أَفْعَل) مؤنثه (فَعْلاء)، نحو: أحمر، وأخضر، مؤنثه حمراء وخضراء، فهذا لا ينصرف في النكرة، للوصفية ووزن الفعل الغالب ولو سميت به مذكراً أو مؤنثاً لم ينصرف أيضاً. للعلمية ووزن الفعل، وقد زالت الوصفية بالتسمية.

الثاني: ما كان أفعل تفضيل، نحو أفضل منك، فهذا لا ينصرف في النكرة، تقول: مررت برجل أفضل منك، للوصف ووزن الفعل، سواء قرنت به أو لم يقترن، نحو: الله أكبر، وزيدٌ أفضل منك، ولم يصرفوا فيه إلا اسمين زال الوزن عنهما قالوا: مررت برجل خير منك وشر منك، لزوال وزن الفعل.

وفي حديث التثويب: «الصلاةُ خيرٌ من النوم»[٤].

وكذلك (أفعل) إذا كان بمعنى (فاعل)، كأهْوَن بمعنى هيِّن، غير منصرف للوزن والصفة.

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٣، ٣٥٠.

(٢)(بها) في: ع.

(٣) (أفعل) ساقط من: ع.

(٤) رواه الترمذي في جامعه ١: ١٢٧ (أبواب الصلاة – باب ما جاء في التثويب في الفجر) ومعنى التثويب أن يقول في أذان الفجر (الصلاة خيرٌ من النوم) وهو قول ابن المبارك وأحمد.

وكذلك (أجمع) من قولك: أخذت المال أجمع، غير مصروف.

الثالث: ما يؤنث بالتاء، كقولك: رجل أرمل. للذي لا زوجة له، فهذا ينصرف نكرة لأنك تقول في مؤنثه: امرأة أرملة. قال مُتَمِّم بن نُوَيْرَة:

١٠٣٣ -وأَرْمَلَةٍ تَـمْشِي بأشْعَثَ مُحْثَلٍ ... كَفَـرْخِ الحُبَارَى ريشه قد تَضَـوَّعَا[١]

فدخول تاء التأنيث أبطل وزن الفعل، إذ الفعل لا تدخله التاء، ولا كذلك القسمان السابقان، لأن مؤنثهما على غير بنائهما. لأن مؤنث أحمر حمراء، ومؤنث أفضل الفضلى.

وتقول: (بعير يَعْمَلُ)[٢] وهو القوي على[٣] العمل، فتصرفه؛ لأنك تقول في مؤنثه: ناقة يَعْمَلة، فبطل الوزن، وبقيت الوصفية وحدها، ولأن اسم الفاعل من عمل الرجل عامل لا يعمل، فخرج بهذا من باب الصفات.

وحكي أن الأخفش لم يصرفه أيضاً.

وما عدا ذلك من الصفات، كظريف وقائم، لا يعتد بالوصفية فيه فينصرف، إذ ليس هناك سبب آخر، وينصرف نحو: ظريفة وقائمة، إذ لم يعتد بالتأنيث فيه لأنه غير لازم.

وجميع ذلك إذا سميت به لم ينصرف[٤].

وقوله: وتأثيرها مع وزن الفعل. هذا على رأي الجمهور، وبه قال الزمخشري[٥]: وهي أيضاً معتبرة في أُخَرَ جمع أخرى.

---

(١) البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١١٧٤، يقوله في رثاء أخيه. المُحْثَلُ: السيِّئُ الغذاءِ. تضوَّع: تحرَّك. ويروى (تسعى) و(ريشُه قد تضوَّعا) أي: تفرَّق.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٣.

(٣) (في) في: ع.

(٤) (سميت به لم ينصرف) لم يظهر في مصورة (د).

(٥) انظر المفصل ١٦.

ومعتبرة أيضاً عند أبي عليّ وأصحابه في العدد المعدول يجعلونها أحدَ السببين.

وكذلك كان أبو عليّ يقول في حمراء وبابه، لكنه لم يستمر على القول بذلك في حمراء.

«وشرطه: أن يكون في الأصل صفة، فلذلك صرف (أربع) من قولك: مررت بنسوة أربع»

هذا منصرف بالإجماع، لأن أربعاً في الأصل اسم موضوع للعدد، وليس بصفة، وإن كنت قد وضعته موضع الصفة في قولك: مررت بنسوة أربع، كأنك أردت العلة مع أن الأصل أن لا يوصف بالعدد، ولأنه يجوز دخول تاء التأنيث عليه في قولك: مررت برجال أربعة، وهذا مما يبطل حكم وزن الفعل، فلم يبق فيه غير الوصفية التي هي على خلاف الأصل.

«ولا تضر غَلَبَةُ الاسمية، فلذلك منع صرف أدهم للقيد، وأرقم وأسود للحية»

أفعل إذا كان صفة ثم غلب عليه الاسمية، فإنه لا ينصرف اعتباراً لأصل الصفة.

قال سيبويه[1]: لم تختلف العربُ في ترك صرف (أدهم) وهو القيد و(أرقم) وهو ضربٌ من الحيّات منقط كأنه مرقوم.

وألحق الزجاج والسيرافي بهذين أسود الحيات. قال الشاعر[2]:

١٠٣٤ ـ والضَّيْفُ عندَكَ مِثْلُ أسْوَدَ سالِخٍ لا بَـلْ أحَـبُّ إليـكَ منـه الأَسْـوَدُ[3]

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٥.

(٢) هو حُسَيْلُ بن عُرْفُطَةَ (جاهلي).

(٣) البيت في النوادر ٧٦.

/ (١) وأكثر ما استعملته(٢) العربُ اسماً بدليل قولهم للأنثى(٣): أسودة، وأفعل إذا كان صفة فالأنثى فعلاء. وقالوا في الجمع: أساود. ولا يقال: أحمر وأحامر. وأبطح وأبرق أكثر ما يستعملان(٤) صفة، بدليل قولهم في مؤنثه: بطحاء، وقولهم في جمعه: أباطح، يدل على الذهاب مذهب الاسم، قال(٥): [٣١٤]

١٠٣٥ـ ألا ليتَ شعري هل أبيتَنّ ليلةً ... بأبطح جِلْوِ أخٍ يسيل به نجل

فلم يصرفه للصفة والزنة.

«وضعف منع أجدل للصقر، وأخيل لطائر، وأفعى للحية»

أما (أجدل) للصقر و(أخيل) وهو طائر في جناحه خضرة ولون آخر، وأفْعَى وهي الحية.

فقد قال سيبويه(٦): هو مصروفٌ(٧) في النكرة، وذلك لغلبة الاسمية مع أنه لم يتحقق فيه وصفية أصلية فليس فيه إلا وزن الفعل.

وقد ترك بعضُ العرب صرفه – حكاه سيبويه – لما رأوا من قوة الاشتقاق في أَجْدَلَ. لأنه من الجدل، وهو القوة، وشدة الخلق.

(أَخْيَلَ) من الخيلان وهو طائر ذو خيلان(٨).

---

(١) ملاحظة: ساقط من (د) صفحتان، وأثبتها من (أ، ع) وهما ما بين الحاصرتين، والظاهر أن ترقيم صفحات (د) كان بعد السقط. انظر (١٧٨ – ١٨٢) ق من: أ، و (١٤٦ – ١٤٧) ق من: ع.

(٢) (استعمله) من: ع.

(٣) (الأنثى) في: أ.

(٤) (استعملان) في: ع.

(٥) (قال) ساقط من: أ.

(٦) انظر الكتاب ٢: ٥.

(٧) (منصرف) في: أ.

(٨) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠.

وأما (أفعى) فكأنهم[١] توهموا فيه معنى الخبيث[٢] والشرير فظنوا جَرى ذلك مجرى الصفات. هذا معنى كلام سيبويه[٣]. قال الشاعر[٤]:

١٠٣٦ ـ كـأنَّ العُقَيْلِيّينَ يـومَ لَقِيتُهُم فِـراخُ القَطَـا لاقَيْنَ أَجْـدَلَ بازِيَـا[٥]

وأما (أول) فاستعملتْه[٦] العربُ مصروفاً وغير مصروف، والدليل على أنه أفعل قولهم: أول منك، وأفعل منك لا يكون إلا صفة.

وقيل: هو فوعل، قلبت واوه الأولى[٧] همزة. والصحيح الأول فتقول: لقيتُه عاماً أول. فلا يصرف للصفة ووزن الفعل. أي: أول من عامنا. ومن جعله اسماً قال: لقيته أوّلاً وآخراً.

وقال الزجاج: أول وآخر معدولان، إذ الأصل أن تصحبها (مِنْ) فلما حذفت (من) وجب أن يدخل عليها الألف واللام، وسنعود إلى هذا في المعدول.

و(أَوْلَـقَ)[٨] مصروف نكرة، عند الأكثرين لأنه (فَوْعَلٌ) لقولهم[٩]: أُلِق فهو مَأْلُوقٌ. وقيل: إنه من وَلَقَ، إذا أسرعَ.

و (أروى) عند سيبويه[١٠] أفعل، فيصرفها في النكرة، لأنه اسم لا صفة.

---

(١)(فإنهم) في: ع.

(٢) (أو) في: ع.

(٣) كما ذكر السيرافي. انظر هامش الكتاب.

(٤) هو القطامي. ديوانه ١٨٢.

(٥) انظر البيت في العيني ٤: ٣٤٦، والأشموني ٣: ٢٣٧، والتصريح ٢: ٢٧٠ واللسان (جدل).

القطا: جمع قطاة وهي طائر مشهور والأجدل: الصقر. بازياً: من بزا عليه يبزو: إذا تطاول عليه.

(٦)(فاستعمله) في: أ.

(٧)(الأول) في: ع.

(٨) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٥.

(٩)(كقولهم) في: ع.

(١٠) انظر الكتاب ٢: ٥.

وقيل: هي فَعْلَى[١]، ويلزم أن يكون من الأرق، وهو غير موجود.

«وثالثها: التأنيث اللازم، فإن كان لفظيًا بالألف والهمزة، كسعدى ودنيا وأسماء وصحراء منع في المعرفة والنكرة، لتكرّره»

إنما وصف التأنيث بكونه لازماً، احترازاً من التأنيث بالتاء، كظريفة وقائمة، فإنه غير لازم لما نذكره.

ثم التأنيث إما لفظيٌّ، وهو ما وجدت له علامة أو معنويٌّ[٢]، وهو ما لا علامة فيه.

واللفظيُّ: أقوى من المعنويّ، فإن تأنيثه يدرك من أول الأمر، والمعنويُّ لا يعرف تأنيثه إلا بالسماع.

ثم اللفظيُّ إن كان تأنيثه بالألف المقصورة أو الممدودة اسماً أو صفة كسعدى ودنيا وأسماء وصحراء إن جعلتا (أسماء) فعلاء من الوسامة، فكل واحد منهما مانع من الصرف من غير احتياجه إلى سبب آخر[٣]، فلا ينصرف لا نكرة ولا معرفة[٤]، وذلك لأن الألف تثبت مع الكلمة من أول الوضع، فصارت كبعض حروفه، ويتغير الاسم[٥] معها عن بنية التذكير، نحو سكران وسكرى، وأحمر وحمراء، ولا كذلك التاء.

وتثبت الألف رابعة في التكسير، نحو حُبْلى وحُبالى، وسَكْرى وسُكارى، كما تثبت الراء في جَعَافِر، والميم في دراهم، والتاء تحذف نحو، طلحة وطِلاح، وجَفْنة وجِفَان، فلما كانت الألف مختلطة بالاسم هذا الاختلاط كان لها مزيةٌ على التاء فصارت مشاركتها التاء

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٦.

(٢) (معنوية) في: ع.

(٣) (آخره) في: ع.

(٤) (فلا ينصرف لا نكرة ولا معرفة) ساقط من ع.

(٥) العبارة (من المقصور والممدود) مكتوبة فوق (يتغير الاسم) في: ع.

في التأنيث علة ومزيتها[١] عليه علة أخرى فكأنه تأنيثان[٢].

فهذا معنى تَـكَرُّر العلة الواحدة، فلا ينصرف لا نكرة ولا معرفة.

وقال أبو علي[٣]: (حمراء) [٤] لا ينصرف لاجتماع الوصف والتأنيث. وهذا إنما قاله تقريباً على المتعلّم، لأن المعهود من حال مالا ينصرف اجتماعُ سببين.

«ومنه فقهاء، وأنبياء، وجَرحى، وقَتلى»

لأن ما فيه ألف التأنيث إذا لم ينصرف في الواحد فأولى أن لا ينصرف في الجمع لزيادة الثقل.

وأما ألف الإلحاق نحو: أرطى وحبنطى، فإنه ينصرف في النكرة[٥]، ولا ينصرف إذا سميت به ألفه بألف التأنيث من حيث إنها زائدة، لا تدخلها تاء التأنيث، لأن العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقصان، فتقول: هذا أرطى مقبلاً من غير تنوين.

«وليس في الكلام فعلاء منصرفاً»

لما ذكرنا أن ألف التأنيث قائم مقام سببين فلا ينصرف نكرة ولا معرفة.

«ومن صرف غَوغاء جعله فعلالاً»

قال الأصمعي[٦]: الغَوغاء الجراد إذا صارت له أجنحة، وكاد يطير قبل أن يستقلّ فيطير، وبه شُبِّهَ الغَوغا من الناس، وهم الكثيرون المختلطون.

---

(١) (وميزتها) في: أ.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١: ٥٩.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٢٩٦.

(٤) (حمراء) ساقط من: ع.

(٥) (في النكرة) ساقط من: أ.

(٦) انظر الصحاح (غوى) ٦: ٢٤٥٠.

وقال أبو عبيدة[١]: الغَوْغَاءُ: شيءٌ ضعيف يُشَبَّه بالبعوض إلّا أنّه لا يعضّ ولا يؤذي.

وفي (غوغاء) لغتان[٢]:

منهم من يذكِّره ويصرفُه يجعله فَعْلالاً، ويجعل همزته منقلبة عن واو، وهو لام الفعل، بإزاء الضاد من قَضْقَاضٍ، فالأصل غَوْغاء، وتكون[٣] الهمزة لغير التأنيث أدخلوا عليه التاء فقالوا: غَوْغَاء.

ومنهم من يؤنثه ولا يصرفه يجعله فعلاء من باب سلس وقلق، يجعله ثلاثياً، فاؤه ولامه من موضع واحد.

«ولا أفعال غير منصرف»

إذ ليس فيه سبب يمنع الصرف فينصرف معرفةً ونكرةً، وستكلم عليه عند ذكر الجمع في شيئاء[٤].

«وأما أشياء فأصلها عند سيبويه (شَيْئَاء)، فقلبت ووزنها (لَفْعَاء) وعند أبي الحسن (أَشْيِئَاء) على أفعِلاء فحذف لامها»

ظاهر اللفظ يقتضي أن تكون الأشياء جمع شيء[٥]، لأنَّ فعلاء إذا كان معتلَّ العين يجمع في القلة على أفعال، نحو بيت وأبيات، وشيخ وأشياخ، لكنه لو كان كذلك، لكانت مصروفة لما ذكرنا أن أفعالاً مصروف[٦] أبداً، وقد جاءت غيرَ مصروفة في حال التنكير،

---

(١) انظر الصحاح أيضاً (غوى) ٦: ٢٤٥٠.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٠.

(٣) (يكون) في: ع.

(٤) (في شيئاء) ساقط من: ع.

(٥)(شيء) ساقط من: أ.

(٦) (لما ذكرنا أن أفعالاً مصروف) ساقط من: أ.

وفي التنزيل: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

فذهب الخليل وسيبويه[١]: إلى أن الهمزة للتأنيث وأنَّ الكلمة اسم مفرد يُراد به الجمع، نحو: القَصْبَاء[٢] والحلفاء والطَّرْفَاء[٣]، في أنها اسم للجمع وليس بتكسير، وأصله: شَيْئَاء، على (فَعْلاء) فقلبوا إلى (لَفْعَاء) استثقالاً لتقارب الهمزتين، فالهمزة الأولى في أشياء لام الفعل، والثانية زائدة للتأنيث، ولذلك لم ينصرف.

وذهب أبو الحسن[٤]: إلى أنَّ أصلها: أَشْيِئَاء، على (أفعلاء) فحذفت الهمزة الأولى تخفيفاً، ثم فتحت الياء لمجاورة الألف، فوزن الكلمة (أفعاء).

وشذّ عنه جمع فعل على أفعلاء، لكنه استبعد القلب ورآها غير مصروفة، فلم يحملها على فَعْل[٥].

وذهب الفراء: إلى مذهبه في أنها (أَفْعِلاء)، لكنه استبعد جمع (فَعْل) على (أَفْعِلاء)، فادّعى أنّ شيئاً محذوف من شيِّءٍ كهَيْن ولين، فلذلك جُمِعَ على (أفعلاء) كما قالوا: هيْن وأهوناءُ، وهذا القول قريب لو كان عليه دليلٌ.

وذهب الكسائي[٦]: إلى أن أشْيَاء (أَفْعال) بمنزلة أبيات وأشياخ، إلا أنهم لما جمعوها على أشْيَاواتٍ أشْبَهَتْ ما واحدُه فعلاء فلم يُصْرَف، لأنها جرت مجرى صحراء وصحراواتٍ، كأنه تبع اللفظ، وحمله على حيٍّ وأحياء. وفي هذا تعسف. والمختار قول سيبويه، لأنهم جمعوه جمع الأسماء، فقالوا: أَشَاوَى على حدّ صحراء وصحارى.

---

(١) انظر شرح الرضي للشافية ١: ٢٩.

(٢) القصباء: القصب المعروف.

(٣) الطرفاء: اسم جنس للطرفة.

(٤) والفراء. وهي جمع (شيْء) عند الأخفش، وأصل (شيء، شيِّء) عند الفراء. انظر شرح الرضي للشافية ١: ٣٠.

(٥) (فعلى): في: ع.

(٦) وأشياء جمع (شيْء) عند الكسائي. انظر شرح الرضي للشافية ١: ٢٩.

وكان القياس أَشَايَا بالياء لظهورها[١] في أشياء، لكنهم أبدلوها واواً شاذًّا كما قالوا: جبيت الخراجَ جِباوةً.

فأشاوى عند سيبويه لَفَاعى. وعند أبي الحسن أفالا. وقالوا في تصغيره: أُشَيْئَاء ولو كان أفعِلاء لَرُدَّ في تصغيره إلى واحد، فقيل شيئيات كما قالوا في تحقير أنصباء: نُصَيبات، لأن أفعلاء من أبنية الكثرة.

وأجاب أبو عليّ عنه: بأنه إنما جاز تصغيرها على لفظها، لأنها صارت بدلاً من أفعال. بدليل إضافة العدد إليها في قولهم: ثلاثة أشياء، وأفعال يجوز تصغيره على لفظه.

«وإن كان بالتاء، كطلحة وفاطمة أو معنويًّا اسم مؤنث زائداً[٢] على ثلاثة أحرف كسعاد، أو على ثلاثة أحرف متحرك الأوسط، كسقر، أو أعجميًّا، كماه وجور، منع في المعرفة. وفي نحو: هند، الصرف وتركه»

المؤنث بالتاء ينصرف نكرة، لأن التاء غيرُ لازمة، وإنَّما دخلت للفرق بين المذكر والمؤنث، تقول: قائمة وقائم، فتجدها تُنزع عن الاسم، وتَثْبُتُ مع بقاء الاسم على حاله، أو دخلت للفرق بين الواحد والجمع، كتمر وتمرة.

فإن سميت به مذكراً أو مؤنثاً لم ينصرف؛ لأنها لزمت وذلك نحو: طلحة وفاطمة، ففيها التعريف والتأنيث.

وإن كان المؤنث معنوياً، فإن سميتَ به مذكراً فسنذكر حكمه بعد هذا[٣].

وإن سميت به مؤنثاً فإن كان زائداً على ثلاثة أحرف لم ينصرف معرفة سواء كان مرتجلاً أو مشتقًّا، اسماً أو صفة. نحو: سعاد، وعناق، وكراع، وذراع، وإن كان على ثلاثة أحرف كحلب وسقر، وهي من أسماء النار لم ينصرف معرفة، لأن حركة عينه كالحرف

(١) (كظهورها) في: ع.

(٢) (زائد) في: أ.

(٣) (ذلك) في: ع.

الزائد على الثلاثة(١) ألا ترى أنهم قالوا في النسبة إلى حُبلى، حبليّ(٢)، و حبلويّ، ولم يقولوا في التسمية إلى (دَقَرَى) اسم روضة: الأدَقَرِيّ، كما لم يقولوا في النسبة إلى حُبارى إلا حُبَارِيّ.

وإن كان ساكن الأوسط فإن كان فيه سبب زائد على التعريف والتأنيث، كـ (ماء، وجور) (٣) في اسمي بلدَتيْن، وهما أعجميان فلا ينصرف قولاً واحداً، لأن السكون يقاوم أحد الأسباب الثلاثة فيسلم سببان من المقاومة، وكذلك حمص وبلخ.

ومَنْعُنا صرفَ (ماء، وجور) دليلٌ على أن المقاوم للسكون غير التعريف، لأن السكون لو قاوم التعريف لبقى التأنيث والعجمة، وهما غير مانعين، ألا ترى أنك لو سميت امرأة بإبراهيم ثم نكرتها انصرف مع وجود العجمة والتأنيث، وإن لم يكن فيه سبب زائد على التعريف والتأنيث، نحو دعدٍ وهندٍ، فإنه مخير بين الصرف وتركه. وفي التنزيل: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ [البقرة: ٦١] و﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾ [يوسف: ٩٩]، فجاء منصرفاً وغير منصرف.

وقال ابن قيس الرقيات، وقيل: هو لجرير(٤)، أنشده سيبويه:

١٠٣٧ - لَمْ تَتَلَفَّعْ بفضْلِ مِئْزَرِهَا ... دَعْدٌ ولمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ(٥)

فصرف ولم يصرف.

---

(١) هنا ينتهي ما سقط من النسخة (د) مع توالي الترقيم بها، وقد سقط صفحتان فلم يتنبه عليهما المرقم، وقد أثبتنا هذا من النسخة أ، ع.

(٢)(حبلى و) ساقط من: ع.

(٣) انظر شرح ابن يعيش ١: ٧١.

(٤) نسبه الأعلم لجرير، ونسبه بعضهم لعبد الله بن قيس الرقيات وهو في ملحقات ديوانه ١٧٨.

(٥) البيت في الكتاب ٢: ٢٢، والخصائص ٣: ٦١، ٣١٦، والمنصف ٢: ٧٧، والاقتضاب ٣٦٧، وشرح ابن يعيش ١: ٧١، والشذور ٤٥٦، والأشموني ٣: ٢٥٤، واللسان (وعد). التلفع: الاشتمال بالثوب والالتحاف فيه، العلب: جمع عُلبة بالضم، وهي إناء يصنع من جلود الإبل. وصف أن دعداً نشأت في الرفاهية والنعمة، ولم تكن من البدويات اللواتي يتلفعن بالمآزر، ويشربْن الألبان في العلب.

فإن قلت: يجوز أنْ يكون صُرِف طلباً لسلامة الجزء من الزحاف[١]، لأنه إذا قال: (دعدن ولم) كان وزنه (مستفعلن) سالماً، ولو قال: (دعد ولم) كان وزنه مفتعلن مطويًّا[٢].

قلت: البيت من المنسرح، وهو ستة أجزاء، خمسة مطوية فلا معنى لتخصيص ميل الشاعر إلى سلامة هذا الجزء دون غيره. وقال آخر[٣]:

١٠٣٨ ـ ألا حَبَّذا هندٌ وأَرْضٌ بها هِنْدٌ ... وهِنْدٌ أتى مِنْ دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ[٤]

فصرف هنداً في موضعين من غير ضرورة، إذ لو لم يصرف لم ينكسر الوزن، وكان الزجاج[٥] لا يرى صرفه.

ولو سميت امرأة بزيد، قيل: إنه لا ينصرف البتة، لأنه كان مذكراً فصَيَّرَتْه التسميةُ مؤنثاً، فظهر ثقله. والمختار أنه على التخيير كهند لأن[٦] أبلغ أمره المصير إلى مثل حالها.

«فإن سُمِّي بالمعنوي مذكر فشرطُه الزيادةُ على الثلاثة،
فَقَدَمٌ منصرف، وعقربٌ ممتنع»

إذا سُمّي مذكر بالمؤنث المعنوي فشرطُ[٧] امتناعه من الصرف أمران:

أحدهما: الزيادة على ثلاثة أحرف، لأن التأنيث المعنوي باعتبار مدلوله قد فات بتسمية المذكر، فلم يبق إلا اعتبار اللفظ، فاعتبر الزائد على الثلاثة لأنه بمنزلة تاء التأنيث، فكأن فيه تاء، ولذلك إذا صغرت ما هو على ثلاثة أحرف أدخلت التاء فيه، فقلت في

---

(١) قال المؤلف في المعيار: كل جزء سقط ساكن سببه، أو سكن متحركه سمي مزاحفاً، وإلا فهو سالم. ثم قال: الزحاف جائز كالأصل، والكسر ممتنع وربما كان الزحاف أعذب في الذوق من السلامة. والزحاف يقع في الأسباب.

(٢) قال المؤلف في المعيار: الطيّ: إسقاط الرابع الساكن.

(٣) هو الحطيئة يمدح بني سعد، ديوانه ٣٩.

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٢: ٣٦، وشرح ابن يعيش ١: ١٠، ٧٠، والهمع ٢: ٨٨، والدرر ٢: ١١٥.

(٥) انظر ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٩.

(٦) (لأنه) في: ع.

(٧) (فشرطه) في: ع.

تصغير قَدَم وعَيْن وأُذُن، قُدَيْمَة وعُيَيْنة وأُذَيْنة. وإن صغرت ما هو زائد على الثلاثة لم تدخل التاء، فتقول في تصغير عَقرب وعَناق وأتانٍ: عُقَيْرِبٌ وعُنَيِّق وأُتَيِّن، فدل على أن الحرف الزائد ناب مناب التاء.

فلو سميت رجلاً بهند أو بقَدَم صرفْته، ولو صغرته بعد تسمية المذكر به قلت: هُنَيْد وقُدَيْم، فلم تؤنث لزوال التأنيث بالنقل إلى التذكير. وقال يونس[١]: أقول: هُنَيْدة وقُدَيْمة، لأن في الأصل مؤنث. واحتج بقول العرب: نُوَيْرَة وفُهيرة وأذينة في أسماء رجال. ولا حجة له في ذلك؛ لأن العرب سميت بهذه الأسماء مصغرات.

الثاني: أن يكون مرتجلاً للمؤنث، أي: وضع أوّلاً للمؤنث، إما اسم جنس، كعقرب وعناقٍ وأتانٍ وصُعودٍ وحَدُور وهبوط وعَروض، أو علماً مرتجلاً للمؤنث، كسعاد فإنه علم مرتجل للمؤنث، واشتقاقه من السعد أو من السعادة، فتسمية المذكر بذلك كتسميته بطلحة، من حيث[٢] وُضِعَ أوّلاً على التأنيث[٣].

ولو سميته[٤] بـ (رباب)[٥] اسم امرأة انصرف؛ لأنه لم يرتجل[٦] للمؤنث، وإنما هو منقول من الرباب، وهو سحاب أبيض.

وما كان صفة للمؤنث دون المذكر كحائض، وطامث، ومتيم، ومذكار[٧] ومئناث، وطاهر من الحيض، وقاعد من قوله: ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[النور: ٦٠]. وضارب من قولهم: ناقة ضارب، للتي تضرب الحالب بخفها، والتي تضرب خفها في الأرض إذا جاءها المخاض من ألم الولادة، إذا سميت به مذكراً انصرف ولا يعيد بكونه صفة لمؤنث،

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٤.

(٢) (بحيث) في: ع.

(٣) (للتأنيث) في: ع.

(٤) سميت في: ع.

(٥) انظر الكتاب ٢: ٢٢.

(٦) (مرتجل): في: ع.

(٧) مذكار: التي عادتها أن تلد الذكور، ومئناث التي عادتها أن تلد الإناث. انظر شرح ابن يعيش ٥: ١٠٢.

فإن سيبويه[١] يقول: إنه مذكر وصف به مؤنث، كما وصف المذكر بالمؤنث في نحو: نُكَحَة ورُبَعَة، ولهذا يدخله التاء نحو طالقة، وحائضة، كما تقول: مسلم ومسلمة. وسيأتي في موضعه.

[٣١٥] / وإذا سميت بجنوب وشمال وقَبُول ودَبُور وحَرُور وسموم، فالغالب فيها أنها صفات لقولهم: هذا ريح حرور، وريح شمال، وريح سموم، وريح جنوب، والريحُ الجَنُوب، حكاه سيبويه[٢]. قال الأعشى[٣]:

١٠٣٩ ـ لَهَا زَجَلٌ كَحَفِيفِ الحَصَا ... دِ صَادَفَ بالليلِ ريحاً دَبُورَا[٤]

قال: ويجعل اسماً، وهو قليل، قال:

١٠٤٠ ـ حالَتْ وحِيلَ بها وغَيَّرَ آيَها ... صَرْفُ البِلَى تَجْري به الرِّيحانِ

ريحُ الجَنوبِ مَعَ الشَّمالِ وتارةً ... رِهَمُ الربيعِ وصائبُ التَّهْتانِ[٥]

فحينئذٍ يكون كالصَّعود والحَدور.

وإذا سميته بذراع انصرف عند الخليل وسيبويه[٦]، لأنه كثر تسميتهم المذكر به،

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٩١.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠.

(٣) ديوانه ٩٩ برواية (لها جرس).

(٤) البيت في الكتاب ٢: ٢٠، واللسان (جنب) و(دبر). زجل: صوت كالبحة. الحفيف: الريح في اليبس، الدبور: الريح الغربية، وهي تقابل الصبا وهي الريح الشرقية، وصف كتيبة يسمع للدروع فيها زجل كزجل ما استحصد من الزروع إذا مرت عليه الريح. والريح بالليل أبرد وأشدّ، وجعلها دبوراً لأنها أشد الرياح هبوباً عندهم.

(٥) البيتان في الكتاب ٢: ٢١، واللسان (حول). حالت: أتى عليها حول بعد خلوها، حيل بها، أي: أحيلت عما كانت عليه، والآي جمع آية. الرهم: الأمطار اللينة، الواحدة رهمة. والتهتان: مصدر هتنت السماء: صبت أمطارها. والصائب: النازل. يصف داراً تغيرت لاختلاف الرياح عليها، وتعاقب الأمطار فيها.

(٦) انظر الكتاب ٢: ١٩.

وتمكن فيه فصار من أسمائه، ووصفوا به المذكر، فقالوا: هذا ثوبٌ ذراع، ولم ينصرف عند أبي العباس[١] لأنه مؤنث، وكراع اسم رجل.

قال سيبويه[٢]: الأجود ترك صرفه للتأنيث، ومن صرفه فلأنه كثر تسمية الرجال به فأشبه المذكر في الأصل وهو أخبث، الوجهين.

«وفي مثل ثمودَ وحُنينٍ الصرف على التذكير، ومنعه على التأنيث»

ثمود: إشارة إلى أسماء القبائل، وحُنين: إلى أسماء البلدان والبقاع.

أما أسماء القبائل فعلى ضربين:

- ضرب فيه سببان ظاهرانِ، كتغلبَ وباهلةَ، فهذا غير منصرف، سواء أردت به الحيَّ أو القبيلة.
- وضرب فيه التعريف: كقريش ولخم، فهذا إن نويتَ مضافاً محذوفاً صرفتَ، فقلت: هؤلاء قريشٌ، وهؤلاء لخم، كأنك قلت: جماعة لقريش وبنو لخم. وإنْ لم تنو مضافاً محذوفاً فتذكيره وتأنيثه موقوفان على التأويل.

فإن قصدت الحي صرفت فقلت: جاء تميم، أي هذا الحي، وإن قصدت القبيلة لم تصرف، فقلت: هذه سدوس. وفي التنزيل: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨][٣] صرفه أولاً، لأنه جعل أبا القبيلة، ومنعه الصرف ثانياً، لأنه جعله نفس القبيلة.

---

(١) قال في المقتضب ٣: ٣٦٦: «صرف هؤلاء النحويُون ذِراعاً اسم رجل، لكثرة تسمية الرجل به، وأنه وصف للمذكّر في قولك: هذا حائط ذراعٌ، والأجود ألا يصرفَ اسمَ رجل، لأن الذراع في الأصل مؤنَّثة».

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٩.

(٣) اختلفوا في (ألا إن ثمود) في هود وفي الفرقان (وعاداً وثمود) في الفرقان وفي العنكبوت (وثمود وقد تبين لكم) وفي النجم (وثمود فما أبقى) فقرأ يعقوب وحمزة وحفص (ثمود) في الأربعة بغير تنوين. وغيرهم بالتنوين. واختلفوا في (ألا بعداً لثمود) فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقون بغير تنوين مع فتحها. انظر الإتحاف ٢٥٨.

وقال الشاعر(١):

١٠٤١ ـ فإن تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْها ... فــإنَّ الــريحَ طَيِّبَــةٌ قَبُــولُ(٢)

وقال يونس(٣): سمعت العرب تقول: تلك تغلب ابنة وائل، وتميم بنتُ مُرٍّ(٤) وقيس بنت عَيْلان(٥)، فأنثوه حملاً على القبيلة.

وقالوا: باهلة بن أعصر(٦)، وباهلة: اسم امرأة فجعلوه اسماً للحيّ فذكَّروه.

قال الزجاجي: ومما غلب عليه أن يكون اسم الحي معد وقريش وثقيف، وكل شيء لا يجوز أن تقول فيه(٧) من بني فلان ولا بنو فلان، وقد جاء فيه منع الصرف حملاً على القبيلة.

---

(١) هو الأخطل. ديوانه ١٢٦، برواية (فإن تمنع).

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٢٦، والخصائص ٣: ١٧٦، وشرح أبيات سيبويه ٢: ٢٣٣ واللسان (سدس). كان الأخطل قد سأل الغضبان بن القبعثرى الشيباني في حمالة، وأغراه بالدرهمين ليحذو حذوه الشيبانيون فيعطيه كل منهم درهمين، استكثاراً للألفين فقبل الدرهمين، فأدت إليه الأحياء جميعاً إلا بني سدوس فقال هذا معاتباً لهم. وعنى بقوله (أن الريح طيبة قبول) أن قد طاب لي ركوب البحر والانصراف عنكم، مستغنياً عن درهميكم.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢٦.

(٤) هو من أولاد مُرِّ بنِ أُدٍّ، وأما بنو تميم بن مرّ فهم الحارث، وعمرو، وزيد مناة، وهم قاعدةٌ من أكبر قواعد العرب. انظر جمهرة أنساب العرب ٢٠٦، ٢٠٧.

(٥) هو قيس عيلان بن مضر بن نزار، من عدنان جد جاهلي، بنوه قبائل كثيرة منها هوازن، وسليم وغطفان وفهم وعدوان وغنى وباهلة. انظر جمهرة أنساب العرب ٤٦٨، والأعلام ٦: ٥٩.

(٦) ولد أَعْصُر بن سعد بن قيس عيلان: مالك وهم باهلة، وعمرو، وهم غَنِيٌّ وأمهما هَمْدَانِيَّة وثَعْلَبة وعامِر، ومعاوية: أمهم الطفاوة بنت جَرْمِ بن ربَّان وإليها ينسبون. انظر جمهرة أنساب العرب ٢٤٥، ٢٨١.

(٧) (من) ساقط من: ع.

وقال[١] ابن الرقاع[٢]:

١٠٤٢ ـ غَلَبَ المَسَامِيحَ الوليدُ سَمَاحةً وكَفَى قُرَيْشَ المُعْضِلاتِ وسادَهَا[٣]

وقريش هو لقب النضر بن كِنانة[٤]، واشتقاقه من التقرش، وهو التجمع، فكل من كان من ولد النضر فهو[٥] قرشي.

وقيل: بل من كان من ولد فهر[٦] بن مالك بن النضر بن كِنانة فهو قرشي.

وقيل: أول من يسمى قريشاً قصي. والصحيح الأول، وكان قصي يسمى[٧] مجمعاً[٨]، لأنه ردَّ قريشاً إلى مكة بعد تفرقهم، وهو جد النبي ـ عليه السلام[٩] ـ فإن النبيّ[١٠] محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن

---

(١) (لا واو) في: د.

(٢) هو عدي بن زيد بن مالك العاملي، أبو داود شاعر أهل الشام (ت نحو ٩٥ هـ) في دمشق. انظر الموشح ٣٠، ورغبة الآمل ٥: ٢١٤، ٧: ٢٩، ٤٨ والأعلام ٥: ١٠، وكذلك نسبه الشنتمري لابن الرقاع، ونسب في اللسان (سمح) لجرير.

(٣) البيت في الكتاب ٢: ٢٦، والمقتضب ٣: ٣٦٢، ٣٦٣، والإنصاف ٥٠٦، والتمام ٥١.

والمراد هو الوليد بن عبد الملك. والمساميح: جمع مسامح: كما في اللسان والقاموس، وقال الشنتمري: إنه جمع سمح على غير قياس. والمعضلات: الشدائد.

(٤) جد جاهلي من سلسلة النسب النبوي، كنيته أبو يخلد، واسمه قيس ولقب بالنضر لجماله. انظر جمهرة أنساب العرب: ١١، والأعلام ٨: ٣٥٨.

(٥) (فهي) في: ع.

(٦) جد جاهلي من سلسلة النسب النبوي، كنيته أبو غالب. قال ابن حزم: لا قريش غيرهم ولا يكون قريشيّ إلّا منهم، وهم بطون كثيرة جدًا. انظر جمهرة أنساب العرب: ١٢، والأعلام ٥: ٣٦٦.

(٧) (يسمى) ساقط من: ع.

(٨) (مجتمعاً): في: ع.

(٩) (عليه الصلاة والسلام) في: ع.

(١٠) (فإن النبي) ساقط من: ع.

مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

وأما أسماء البلدان والبقاع:

فإن كان فيه الألف واللام كالبصرة والكوفة، فلا يختلف حالُه فإنه يدخل الجر سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، وإن خلا من اللام فهو على ضربين:

ضرب فيه سببان ظاهران، كمكة ويثرب، فهذا غير منصرف موضعاً أردت أو بقعة.

وضرب فيه التعريف لا غير وتذكيره وتأنيثه موقوفان على التأويل فما ذكر حملاً على معنى الموضع صُرف، كبدر وحُنَيْن وواسط ودابق، وفي التنزيل: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣] و﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾[التوبة: ٢٥]، وقال الأخطل[(١)]:

١٠٤٣ ـ عفا واسطٌ من آل رَضْوَى فنبتل   فمجتَمَعُ الحُرَّيْنِ فالصبرُ أجملُ[(٢)]

وقال آخر[(٣)]:

١٠٤٤ ـ ألَا ليتَ داري بالمدينة أصْبَحَتْ   بأجفارِ فَلْجٍ أو بِسِيفِ الكَوَاظِمِ[(٤)]

---

(١) ديوانه: ٢.

(٢) البيت في الخزانة ٤: ٤٥٣، ونقائض جرير والأخطل، ٤٨، واللسان ١٣: ٨٥، ١٩: ٤٠، عفا: درس. واسط: قرية بالخابور، لأن الجزيرة منازل تغلب. ورضوى ونبتل، موضعان بالشام، والحران: واديان بنجد، وواديان بالجزيرة أو على أرض الشام.

(٣) هو الفرزدق. ديوانه ٢: ٣٠٧ برواية:

(ويا ليت زَوْرَاءَ المدينةِ أصبحتْ   بأحفار.......)

(٤) البيت في الخصائص ٢: ٤٢٠، والنقائض ٣٤٣، واللسان كظم وهو من قصيدة في مدح سليمان بن عبد الملك وهجو جرير. فلج: واد بين البصرة وحمى ضربية. والجفر: البئر لم تطو، كاظمة: موضع على سيف البحر قريب من البصرة. والسيف: الشاطئ.

وقال آخر[١]:

١٠٤٥ - بـــدابقٍ وأيـــن مِنِّـــي دابـــقُ[٢]

وما أنث حملاً على معنى البقعة لم يصرف. قال حسان[٣]:

١٠٤٦ - نَصَــرُوا نَبِيَّهُمُ وأَعْلَـوْا حَـدَّه   بِحُنَــيْنَ يَــوْمَ تواكُــلِ الأَبْطَــالِ

وقال الفرزدق[٤]:

١٠٤٧ - مِنْهُنَّ أيَّامُ صِدْقٍ قد عُرِفْتُ بها   أَيَّــامُ وَاسِــطَ والأَيَّــامُ مِــنْ هَجَــرَا[٥]

«وقاف اسم سورة كهندٍ وحاميم لا ينصرف»

أسماء[٦] السور على ضربين:

ضرب ليس من حروف المعجم، فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو جملة، فالمفرد إن كان به الألف واللام فهو منصرف، كالمائدة والتوبة. / ومن هذا النوع مالا يجوز تسمية [٣١٦]
السورة به كالرحمن لأنه لا يسمى به غير الله تعالى.

فإن قلت: قرأت الرحمنَ فهو على حذف السورة. وإن لم يكن فيه الألف واللام فإن كان اسماً عربياً كمحمد، فإن سميت به السورة لم تصرفه للتعريف والتأنيث.

وإن نويت المضاف صرفت لأنك لم تسمّ به، تقول: قرأت محمداً، أي سورةَ محمد،

---

(١) هو غيلان بن حريث، كما في اللسان (دبق) وفي اللسان عن الصحاح أنه الهدّار. والمعروف في شعرائهم (أبو الهدار) كما في القاموس.

(٢) الرجز في الكتاب ٢: ٣٣، واللسان (دبق). ودابق: قرية بحلب على أربعة فراسخ منها، إليها نسب مرج دابق، وبها قبر سليمان بن عبد الملك. ويروى (ودابق).

(٣) هو في ديوانه ٣٩٣، والإنصاف ٤٩٤.

(٤) ديوانه ١: ٢٣٥، برواية (قد بليت بها أيام فارس...).

(٥) البيت في الكتاب ٢: ٢٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٣، والمخصص ١٧: ٤٧ وحواشي المقتضب ٣: ٣٥٩، هجر: بلد بالبحرين.

(٦) انظر ما ينصرف ومالا ينصرف ٦١.

وإن كان أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف، كإبراهيم لم ينصرف سواء نويت الإضافة أو سميت به السورة. وإن كان على ثلاثة أحرف كنوح وهود لم ينصرف إن سميت به السورة كـ(ماء، وجور). وإن نويت الإضافة صرفت، والجملة تُحكى ولا تغير، كقولك: قرأت: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[التوبة: ١][١]، وكتبت: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١].

وما كان من حروف المعجمِ فثلاثة أقسام:

قسم يعرب وهو ما كان حرفاً واحداً أو حرفين، فالحرف، كـ (ق، وص، ون) تقول: قرأت قاف وإن شئت قافاً، لأنه كهند، والحرفان كـ(حم، ويس) فهذا لا ينصرف لأنه معرفة مؤنث على وزن الأعجمي، كقابيل[٢]، قال[٣]:

١٠٤٨ ـ يُناشِدُني حاميمَ والرمحُ شاجِرٌ　　فهلاّ تلا حاميمَ قبلَ التَقَدُّمِ[٤]

وفي كلام بعض المتأخرين[٥] إشعار بأنه يُبنى.

واستدرك عليه الشيخ، بأنه إن أراد به البناء وهو في صدر السورة فسلم لأن التلاوة كذلك. وإن أراد به البناء مع جعله اسماً للسورة وتعاقب العوامل عليه فهو خطأ، لأنه على أوزان المفردات وقد وليه العوامل فينبغي أن يعرب.

وفي هذا الاستدراك نظر فإنه يعني بالبناء الحكاية، وذلك جائز فيما كان على حرف واحد، أو على حرفين، فتقول: قرأت صاد يا فتى، وسمعت حاميم، فتحكى لفظه في أول السورة، وقد نَصَّ على جوازه النحويون، منهم ابن بابشاذ، والشيخ في الكفاية.

---

(١) ورسوله في: ع.

(٢) كقابيل ساقط من: ع.

(٣) قيل: هو شريح بن أوفى العبسي، وقيل: هو الأشتر النخعي.

(٤) البيت في المقتضب ١: ٢٣٨، ٣: ٣٥٦، والخصائص ٢: ١٨١، والبحر ٧: ٤٤٦، وشرح شواهد الكشاف ٢٦١، واللسان (حم) الضمير المرفوع في (يذكرني) لمحمد بن طلحة، قتله الأشتر أو شريح. وشعار شيعة عليّ ـ رضي الله عنه ـ كان حم.

(٥) عبارة بعض المتأخرين مكتوب تحتها (هو ابن معطي صاحب الدرة) في: د.

وقسم يُـخَيَّر بين حكايته وبين إعرابه بلا خلاف[١]، وذلك مثل: طسم، إن شئت حكيت لفظه فقلت: قرأت طا سين ميم، لأنه ثلاثة أحرف، وجملته لا نظير له في الآحاد[٢].

وإن شئت جعلت طاسين اسماً واحداً، لأنه كقابيل وركبته مع ميم، وكان معتقب الإعراب، فقلت: قرأت: ﴿طاسين ميم﴾ [الشعراء: ١]، فلم ينصرف للتعريف والتركيب.

وقسمٌ يجب حكايتُه وذلك مثل: الم، و﴿الٓمٓصٓ﴾[الأعراف: ١]، و﴿الٓمٓر﴾[الرعد: ١]، و﴿كٓهيعٓصٓ﴾[مريم: ١]، و﴿حمٓ ۞ عٓسٓقٓ﴾[الشورى: ١-٢].

«ورابعها: الألف والنون الزائدتان، فإن كان في فعلان فَعْلى، كسكران، منع في المعرفة والنكرة، وإلا منع في المعرفة، كمروان وعثمان، وغِطفان، وسرحان، وزعفران إن[٣] سمي بهما، ونَدمانٌ منصرف في النكرة لقولهم: ندمانة، وقيل: لانتفاء فعلى، ومن ثم اختلفوا في رحمن»

ما آخره ألف ونون زائدتان نوعان:

أحدهما:(فَعْلان) الذي مؤنثه (فعلى)، وذلك يختص بالصفات، نحو: سَكْرَان، وغَضْبان، وعَطْشان، فهذا لا ينصرف في النكرة، والعلة فيه عند البصريين أن الألف والنون هاهنا ضارعتا ألفي التأنيث في حمراء ونحوها بأنهما زائدتان، وجيء بهما بعد سلامة الصدر واستيفاء الأصول، وأنهما زيدًا معاً، وإن علامة التأنيث لا تلحقها، فإن مؤنثها يخالف مذكرهما في الصيغة، وأنهما زيادتان اختص بهما المذكر، كما أن تلك زيادتان اختص بهما المؤنث، وإن ألفهما لا ينقلب في التصغير، فلا يقال: حميري، ولا سكيرين وإنما يقال: حميراء، وسكيران، وأنه لا خلاف بين البناءين إلا في النون والهمزة.

---

(١) (باختلاف) في: ع.

(٢)(وجملته لا نظير له في الآحاد) ساقط من: ع.

(٣)(إن) ساقط من: ع.

وعند الكوفيين: العلة الوصف، والألف والنون الزائدتان، وإذا لم ينصرف نكرة فأولى أن لا ينصرف معرفة، لأن التعريف زاده ثقلاً، فالعلة حينئذٍ عند البصريين ما ذكرناه.

وعند الكوفيين: التعريف والألف والنون[١] هذه هي اللغة الفصحى.

وقد روي عن بعض بني أسد، غضبانة وعطشانة، للمؤنث، وقياس هذه اللغة[٢] الصرف في النكرة[٣]، كندمان.

وأمّا سَلْمان وسَلْمَى فليس من قبيل عَطْشان وعَطْشَى، بل هو اتفاق في اللغة.

الثاني: ما كان فعلان غير ذي فعلى، فإن كان مؤنثه يلحق التاء، كقولك: رجل سَيْفان، أي طويل ممشوق القدّ، ضامر البطن، ونَدْمان من قولهم: نادمني على الشراب، فهو نَديمي وندماني، لأنه يقال: في المؤنث: سَيْفانة ونَدْمانة، فهذا ينصرف في النكرة بلا خلاف، لزوال شبه[٤] حمراء، وشبه[٥] الفعل بدخول التاء، وعلى هذا لا ينصرف رحمن نكرة، إذ ليس له مؤنث على (فعلانة)، لأنه اسم يختص بالله تعالى، وذلك مانع من أن يجيء له مؤنث.

وقيل: العلة في صرف سيفانٍ وندمانٍ في النكرة/ أنه لم يجئ في مؤنثه فَعْلى، وهو [٣١٧]
ضعيف، لأن وجود فعلى ليس مقصوراً في نفسه، وإنما المقصود امتناع دخول تاء التأنيث عليها، ووجود فَعْلَى في المؤنث مانع من دخول تاء التأنيث، فلأجل ذلك عللنا به، وعلى قول هذا القائل ينصرف رحمن في النكرة، لأنه ليس فَعْلى، والمختار أنه لا ينصرف لما تقدم، وحملاً على الأكثر فإن باب سكران أكثر من باب ندمان، وقد كثر زيادة الألف والنون على هذا الحد، فإن جهل أمره في موضع قضى بالزيادة إلى أن تقوم الدلالة بخلافه، ويُلحق

---

(١) واللام في: ع.

(٢) العلة: في: ع.

(٣) في النكرة ساقط من: ع.

(٤) شبيه في: ع.

(٥) شبيه في: ع.

بباب ندمان كلُّ مثالٍ في آخره ألف ونون زيادتان فعلان كان أو غيره، نحو: مرجان: وهو صغار اللؤلؤ، وسعدان: وهو نبت، وإنسان، وسرحان: وهو الذئب والأسد أيضاً، وضبعان: وهو ذكر الضبع وسلطان وعثمان: وهو فرخ الحُبارى وولد الحية أيضاً، مشتقٌّ من العَثِم وهو الجبر، وعُريان وغطفان: وهو مرتجل من الغطف وهو لين العيش. وزعفران وخِذْرِجان: وهو القصير من خِذْرِجَه إذا فتله وأحكمه، والمُخَذْرَج: الأملس، وعقربان: وهو ذكر العقرب، ودابّة أخرى له أرجل طوال وليس ذنبه كذنب العقرب، وغفزران وهو اسم مخنث.

كل هذا إذا سميت به لا ينصرف في المعرفة للتعريف وللتشبيه بسكران، لأن التسمية به منعت دخول تاء التأنيث عليه، وينصرف في النكرة، وجاء عريان غير منصرف في الشعر، قال ذو الرمة(١):

١٠٤٩ - كم دونَ مَيَّةَ من خَرْقٍ ومِنْ عَلَمٍ كأنَّــه لامِــعٌ عُرْيَــانُ مسْــلُوبُ(٢)

وهو محمول على الضرورة.

وشرط ابن بابشاذ في الألف والنون الزائدتين شرطاً غريباً فقال: من حقهما أن تتقدمها ثلاثة أحرف فصاعداً، فلو تقدمها حرفان كان منصرفاً، فلو سميت رجلاً بيدان ودمان تثنية يد ودم، وجعلت الإعراب في النون، وبنيت الاسم على الألف انصرف عنده، وعلل بأنه ليس في العربية ألف تأنيث ممدودة وقعت بعد حرفين، ويلزم على قياس قوله أنه إذا سماه بمستخرجان، تثنية مستخرج، أن تصرفه؛ لأنه ليس في العربية ألف تأنيث ممدودة، وقعت بعد ستة أحرف، وهو بعيد.

---

(١) ديوانه ٣: ١٥٧٥.

(٢) البيت في الخزانة ١: ١٢٣، خرق: فلاة تنخرق فيها الريح، تجيء وتذهب، العلَم: شيء يبنى ليهتدى به بمنزلة المنارة، وشبهه بالرجل العُريان قد سلب ثيابه فهو يشير مستغيثاً. واللامع: الذي يشير بثوب من بعيد إلى غيره.

«وصَرْفُ: حسّانٍ وعَيْلانٍ وشَيْطانٍ وسَمّانٍ وتَبّانٍ وبُرهانٍ ورُمانٍ ومُرّانٍ وعَيْدانٍ، إن سُمِّي بها وتركه مبنيّان على الاشتقاق»

إن جعل حسان من الحِسّ أو من الـحَسِّ وهو القتل، وعَيلان من عال يعيل، وسهان من السّم، وشيطان من شاط يشيط إذا هلك، وتبان من التباب أو من التب، وبرهان من البرهة وهي القطعة من الدهر، ورمان من الرم، وهو الجمع أو الكثرة كما هو قول الخليل وسيبويه[١].

ومُرَّان من المرارة، وعَيْدان وهو الطوال من النخل، من عاد يعود، وكان[٢] الأصل عيَّدان، ثم قيل: عَيْدان كما قيل: هَيِّن وهَيْن، فالألف والنون فيها كلها تكون زائدة فتنصرف نكرة، لأن مؤنثها بالتاء، فإن سمي بها لا تنصرف[٣]، معرفة ومنه قول حسان[٤]:

١٠٥٠ ـ ما هَـاجَ حَسَّـانَ رُسـومَ المَقـامِ ومَظْعَـنُ الـحَـيِّ ومبْنَـى الخِيَـامِ[٥]

فلم يصرف اسمه وقال طُفَيل:

١٠٥١ ـ لقد مَنَّتِ الـحَذْوَاءُ مَنَّا عليـهم وشَـيْطانُ إذْ يَـدْعوهمُ ويَثُـوبُ[٦]

وشيطان: اسم رجل، وهو شيطان بن الحكم الغنوي، فلم يصرفه للعلمية والزيادة.

وقال أبو علي: إنما لم يصرفه للعلمية والتأنيث، لأنه عنى به القبيلة، وتذكير يدعوهم

---

(١) الكتاب ٢: ١١.

(٢) (كان) ساقط من: ع.

(٣) (ينصرف) في: ع.

(٤) الديوان ١٨٤.

(٥) البيت في منهاج البلغاء ٢٣٦.

(٦) البيت في التقفية ١٨٥، وأسماء خيل العرب ٦٨، واللسان (خذا) التثويب: الدعاء.

ويثوب دليل على بطلان ما قاله، وقالوا: قيس عيلان[١]، فلم يصرفوه، وإن[٢] جعل حسان من الحسن، وعَيْلان من علَنَ الأمر من باب طلب[٣] عُلُونا، ومن باب عَلِم[٤] عَلَنًا، وشيطان من شطن إذا بعد، لكونه بعيداً من الخير وسمان من السمن، وتبّان من التبن، وبُرهان فُعّالاً، لقولهم برهن، ورمّان فُعّالاً كما قاله أبو الحسن[٥] لأنه نبات، وقد جاء كثير من النبات على (فُعّال) كسُمّان، وحماضٍ،وعُنّابٍ، وتفّاحٍ، وقُلّامٍ، وهو من الحمض، وكرّات ومروان من المرونة، وهي اللين وعيدان من عدن، أي: ثبت ولزم، انصرف معرفة ونكرة، لأن النون فيها كلها أصلية ومَصّان وهو الحجّام فعلان من المصّ، والأنثى مصانة، وأما قوله[٦]:

١٠٥٢ - فإنْ يكن المُوسَى جَرَتْ فوق بَظْرِها ... فما خُتِنَتْ إلا ومَصّانُ قاعِدُ[٧]

فإنها لم يصرفه، لأنه اسم علم، ونون غَيْسان، وهو جدَّةُ الشَّباب[٨]، أصلية لأنه من الغُسْنَة، وهو الخُصلة من الشعر.

وكذلك[٩] نون حُسّان بضم الحاء، لأنه فُعّال من الحسن.

[٣١٨] «/ وخامسها: التعريف العَلَمي[١٠] وتأثيره في نحو: يزيد وطلحة وسعاد وعثمان وعمر وإبراهيم وبعلبك وسراويل إن سمي به»

---

(١) (بن عيلان) في: ع.

(٢) (فإن) في: ع.

(٣) (طلب) ساقط من: ع.

(٤) (عل): في: ع.

(٥) انظر الإيضاح العضدي ٢٩٩. (قال) في: ع.

(٦) هو زياد الأعجم أو أعشى همدان.

(٧) البيت في شرح شواهد الشافية ٢٩١، البظراء: المرأة التي لم تختن، والبَظْر: القلفة، والمصّان: الحجام.

(٨) انظر الصحاح (غسن) ٦: ٢١٧٣.

(٩) (وكون) في: ع.

(١٠) (العلم) في: ع.

للتعريف في الأسماء خمس جهات لا تدخل منها في باب مالا ينصرف إلا العلمية، وذلك لأن تعريف الإشارة والإضمار يقضيان بالبناء والتعريف باللام والإضافة يدخل الاسم معهما الجر في موضع الجر وليس كل علم يدخل في باب مالا ينصرف، فإن العلم إذا كان فيه الألف واللام لا مدخل له هاهنا، لأنه لا بدّ من أن يدخله الجرُّ في موضع الجرّ، وإذا كان جملة لا مدخل له هاهنا أيضاً.

والعلمية تؤثر مع ستة أسباب:

- مع وزن الفعل، كأحمد ويزيد.
- ومع التأنيث بغير الألف لفظيًا كان أو معنويًا، نحو: طلحة وسعاد وسقر.
- ومع الألف والنون الزائدتين كعثمان.
- ومع العدل، كعمر.
- ومع العجمة، كإبراهيم وإسحاق.
- ومع التركيب، كبعلبك ومعدي كرب.

ولا يمكن[1] اجتماع العلمية مع الوصف، لأن كل وصف سُمِّي به زالت وصفيته.

ولا تؤثر العلمية مع المؤنث بالألف، لأن التأنيث بالألف مستقل بالمنع غير مفتقر[2] إلى معاضد، ولا مع الجمع الذي على مفاعل ومفاعيل ولا مع فعلان فَعْلَى، لأنهما مستقلان أيضاً.

وقوله: (وسراويل) إن سمي به هذا على رأي أبي عليّ[3] حيث يجعل (سراويل)مفرداً، فلو سميت به رجلاً لم تصرفه، لأنه شابَهَ الأعجمي المعرفة، إذ لم يكن في

---

(١) (فلا) في: ع.

(٢) (مفتقرا) في: ع.

(٣) قال أبو علي في الإيضاح العضدي ٣٠٠ (وإن سميت رجلاً سراويل لم تصرفه والقياس عندي ألا يصرف في النكرة أيضاً قبل التسمية بها).

الآحاد[١] الأول له نظيرٌ.

وسنحكم[٢] هذا في السبب السابع إن شاء الله تعالى.

وفي (إبراهيم) أربع لغات هذه أشهرها، و(إبراهام)، وقد قرأها ابن عامر[٣] في مواضع، و(إبراهِمَ). قال عبد المطلب[٤]:

١٠٥٣ - عُذْتُ بما عاذَ بـه إبـراهِمُ وإبـرَهُمُ[٥]

قال[٦]:

١٠٥٤ - نحـــنُ آلُ اللهِ في كعبتـــه لم يــزلْ ذاكَ عــلى ديــن إبْــرَهَمْ[٧]

«وسادسها: العدل، وهو أن تلفظ ببناءٍ مريداً غيرَه»

من قولهم: عدلت عنه، إذا ملت عنه، قال أبو عليّ[٨]: وموضع النقل فيه أن المسموع لفظ والمراد به[٩] غيره.

«ويكون في المعرفة، كعمر»

العدل يقع في المعارف والنكرات، أما وقوعه في المعارف فقد جاء في المذكر والمؤنث. أما المؤنّث فَعْلى فعال على ما نذكره الآن، وأما المذكر فقد جاء على زنة فُعَل كعمر

---

(١) (للآحاد) في: ع.

(٢) (وسنذكر) في: ع.

(٣) انظر الإتحاف ٢٧٢.

(٤) نسبه أبو حيان لزيد بن عمرو بن نفيل.

(٥) الرجز في الحجة لابن خالويه ٦٥، والمعرب ١٣، وإعراب ثلاثين سورة ص: ٤ والبحر ١: ٣٧٢، وبعده: (إذ قال وجهي لك عانٍ راغمُ).

(٦) هو عبد المطلب أيضاً.

(٧) البيت في شرح التبريزي للحماسة ١: ١٣٦، وإعراب ثلاثين سورة ص: ٤، وزاد المسير ١: ١٣٩، والهمع ٢: ٥٠، والدرر ٢: ٦٢، ويروى (عهد إرم).

(٨) انظر الإيضاح العضدي ٣٠١.

(٩) (به) ساقط من: ع.

وزفر وجُشَم وثُعَل وقُثَم وزُحل، فإنها معدولة عن عامر وزافر وجاشم وثاعل[١] وقاثم[٢] وزاحل، لأن هذه مشتقات عن المصادر، وحكم المشتق من المصدر أن يكون جارياً على الفعل، كضارب وقاتل.

وإنما عدل إلى فعل للاختصار اللفظي، لأن فُعَل أخف من فاعل، وللتأكيد والمبالغة كما عدلوا في النداء عن قوله: يا غادر، إلى قولهم: يا غُدَر، وليتخلص للتسمية لفظ لا يكون إلا معرفة، فإنه لو قيل: عامر، لجاز أن يظن إرادة اسم الفاعل المنكور، ولا ينقض ذلك بإبقاء كثير من الصفات المسمى بها على صيغها من غير تغييره كعامر وحارث ومالك وسالم وخالد، لأن الأصل الاحتراز عن اللبس مهما أمكن.

وسيبويه[٣] يسميه المحدود إلى الممنوع، لأنه حد عن اللفظ الأول، أي: منع.

والعدل عند أبي علي[٤] وغيره من المعرفة، فعمر معدول من عامر علماً، لاتفاقهما في التعريف. وقيل: إنه معدول عن عامر نكرة، وهو ضعيف.

واعلم أنَّ(عمر) ليس فيه قياس يُسْتَدَلُّ به على عدله، وإنما حكمنا بأنه معدول لأمرين:

أحدهما: أنه ورد عن العرب غير مصروف، وقد علم أن الاسم لا يمتنع من الصرف إلا لعلتين، ولم يكن فيه سبب ظاهر غير العلمية، فحكمنا بتقدير العدل فيه، لإمكانه حتى لو ورد مصروفاً لم نحكم بعدله كما لم نحكم بعدل مثل: أدد[٥]، وهو أبو قبيلة من قبائل اليمن، ودلف من قولهم: أبو دلف لما كان في كلامهم مصروفاً، وإن كان تقدير العدل فيه ممكناً.

الثاني: كونه لم يوجد في النكرات، وهذا معنى قول المازنيّ: إن عمر وقع تعريفه قبل

---

(١) (وإثمل) في: د، وما أثبته فمن: ع.

(٢) (وقاثم) ساقط من: ع.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٣٦، ٣٧.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ٣٠١.

(٥) كعمر مصروفاً وبضمتين. انظر جمهرة أنساب العرب ٣٩٧، والقاموس (الأد) ١: ٢٧٤.

تنكيره، حتى لو وجد في النكرات بأن يكون اسم جنس بينه وبين واحدْ التاء كرطب وصرد ونفر وسند، وهو طائر أولاً يكون كذلك كربع فإنه يراد به الواحد وهو الفصيل الذي ينتج في الربيع، وهو أول النتاج والأنثى ربعة، وكحطم من قولهم[١]: حُطم وحُطمة إذا كان قليل الرحمة للماشية تهشم بعضها ببعض[٢]، أو يكون جمعاً كحجر جمع حجرة، أو وصفاً كختع يقال: دليل ختع، أي: ماهر بالدلالة، أو وصفاً معدولاً في النداء، كقولهم: يا غدر/ فكل هذا [٣١٩] إذا سميت به انصرف مذكراً؛ لأنها كانت نكرات على هذه الصفة، ويدخلها الألف واللام، واعتبار العدل في (فُعَل) بامتناع الألف واللام، وأما قول الشاعر[٣]:

١٠٥٥ـ أخو رغائِبَ يُعطيها ويُسْألُها يَأبى الظُّلامةَ منه النَّوْفَلُ الزُّفَرُ[٤]

فالزافر هاهنا: السيد لأنه يزدفر بالأموال، أي: يحملها مطيقاً لها، كما يقال: رجل عمر، أي كثير العمران، وليس معدولاً عن زافر، وإنما هو اتفاق في اللغة، ثم المعدول بأنه السماع، ألا ترى أنه لا يقال في مالك: ملك، ولا في حارث: حرث.

وأما لُبَد اسم النسر المعروف، فيجوز أن يكون معدولاً عن لابِد، فلا ينصرف معرفةً، وأن يكون منقولاً عن صفة فينصرف على كل حال، وأما قول لبيد[٥]:

١٠٥٦ـ لمَّا رأى لُبَدُ النُّسُورَ تَطَايَرَتْ رَفَعَ القَوَادِمَ كالفقيرِ الأعْزَلِ

فيجوز أن يكون قد حذف التنوين منه لالتقاء الساكنين، وأبى المازني تثنية المعدول وجمعه محافظة على صيغة العدل، فتقول: جاءني رجلان كلاهما عمر، ومررت برجال كلهم عمر، وهو غريب ضعيف.

---

(١) (قولهم) ساقط من: ع.

(٢) (تهشم بعضها ببعض) ساقط من: ع.

(٣) هو أعشى باهلة. قاله البغدادي.

(٤) البيت في الأصمعيات ٩٠، وسرّ الصناعة ٣٨٠، وجمهرة القرشي ١٣٦، والخزانة ١: ٨٩، الرغائب: المطايا الواسعة، والنوفل: البحر والكثير العطاء.

(٥) الديوان: ١٢٨، لبد: هو أحد نسور لقمان الذي عاش ثمانين عاماً ووافته المنية.

«فإن صغرته صرفته إلا المؤنث»

اعلم أن الأسماء من جهة الصرف ومنعه في التصغير والتكبير على أربعة أقسام:

- قسم ينصرف مصغراً ومكبراً، كزيد في اسم رجل.
- وقسم لا ينصرف مصغراً ولا مكبراً، وذلك كأحمد وأحمر إذا صغرتهما على لفظهما، فقلت: أحيمد وأُحَيْمِر، لأنّ التصغير لم يزل بناء الفعل، لأنه على وزن أُبَيْقِر.

وكذلك إذا حقّرْت (يزيد) على لفظه فقلت: يُزَيِّد، ووزنه يُفَيْعل، ومن قال: إنه (يُفَعِّل) فقد أخطأ؛ لأن الياء الأولى زائدة للتصغير، والثانية عين الفعل.

وكذلك أفعل التفضيل[1] إذا صغرته كقولك: مررتُ برجلٍ أُحَيْسِنُ منك، لبقاء وزن الفعل.

وكذلك إذا صغرت مثل: طلحة، وزينب وهنداً، وحمراء، وسكران، فقلت: طُلَيحة، وزُيَيْنِبُ، وهُنَيْدَة، وحُمَيْراء، وسُكَيْران، لم تصرفه لبقاء المانع.

وكذلك ما حُقِّر من الأعجمي غير المنصرف فهو غير منصرف معرفة، نحو: بُريهيم، وسُميعيل، لأن التحقير لا يُزيل العجمة.

- وقسم ينصرف مكبراً، ولا ينصرف مُصَغَّراً، كتَضَارُبٍ مصدر تَضَارَبَ، إذا جعلته اسم شخص انصرف، فإن حقّرته وقلت: تُضَيرب، لم ينصرف معرفة، لأنه على وزن تُدَحْرج[2].
- وقسم لا ينصرف مكبراً وينصرف مصغراً، كما إذا سميت رجلاً بسرحان أو سلطان لم ينصرف لما تقدم.

ولو صغرته فقلت: سُرَيْحين وسُلَيْطين انصرف؛ لزوال الألف والنون، وكذلك

---

(١) (التفضيل) ساقط من: ع.

(٢) على وزن تدحرج، وكذلك لو صغرت عثمان صرفت لزوال الألف والنون، في: ع.

لو صغرت عثمان صرفته[١].

قال أبو عليّ[٢]: وإن لم تدخلْه هاءُ التأنيث.

وكذلك عمرُ المعدول لا ينصرف مكبّراً، فإذا صغرته فقلت: (عُمَيْر) صرفته، لأن التصغير أزال بناء العدل وصيَّره على بناء تصغير ما ليس بمعدول.

وإن شئت قلت: المصغر يشتمل على اسمٍ وصفة، والعدل لا يكون عن[٣] شيئين، إلا إذا كان (عُمَيراً) اسم امرأة فإنه لا ينصرف للتعريف والتأنيث، وليس للعدل فيه مدخل، وهذا معنى قوله في المختصر: إلا المؤنث.

وكذلك لو صغرت (سحر) فقلت: سُحَيْراً، انصرف معرفة ونكرة إلا المؤنث لما ذكرنا، وكذلك[٤] لو صغرت أُحاد وثُناء صرفته، لأن التصغير أزال بناء العدل، ولو سميت رجلاً بمساجد ومصابيح لم ينصرف على المذهب المختار[٥] لما سيأتي.

فإن صغرته فقلت مُسَيْجد ومُصَيْبيح انصرف لأنهما صارا على بناء مُنَيبر ومُحَيمد[٦] تصغير منبر ومحمد، فزال بناء الجمع بخلاف ما إذا صغرت سراويل، فإنه لا ينصرف معرفة، لأن امتناع (السراويل) من الصرف للتعريف والتأنيث أو للعجمة والتأنيث والتحقير لا يزيل العجمة ولا التأنيث.

«ومنه جُمَع وسَحَر»

أي: من المعدول في المعارف قولهم في التأكيد: (جُمَع)، وهو لا ينصرف بلا خلاف،

---

(١) (وكذلك لو صغرت عثمان صرفته) ساقط من: ع.

(٢) انظر الإيضاح العضدي ٢٩٩.

(٣) (على) ساقط: ع.

(٤) (وكذلك) ساقط من: ع.

(٥) (المختار) ساقط من: ع.

(٦) (مُنيبر ومحيمد) في: ع.

وعلّلوه بالعدل والتعريف، أما العدل فلأنه[1] معدول عن (جَمَاعِيّ)؛ لأن (جمعاء) اسم، وكان قياسه أن يجمع على فَعاليّ[2] كصحراء وصحارِيّ، قال[3]:

١٠٥٧ ـ وقد أغدو على أشْقَـ ـرَ يَغْتَالُ الصَّحارِيَّا[4]

وقال أبو سعيد: إنه معدول عن جمع كحمر في جمع حمراء، وإنما بُدّل به[5] ليفرق بين جمع مالا يستعمل إلا معرفة، وجمع ما يستعمل معرفة ونكرة، وإنما عدل به إلى لفظ فعل لمشابهته للفُضَل والكُبَر، لأن كلًّا منهما لا يستعمل إلا معرفة، وهذا الكلام يؤذن بأن جمعاء من أجمع، كحمراء من أحمر، وليس كذلك، فإن جُمَع في الحقيقة ليس جمع جمعاء، وإنما هو اتفاق في اللغة على ما تقدم في باب التوكيد.

وأما التعريف فإنه عَلَميّ فقد تقدم في باب التوكيد عند ذكر أجمع فلهذا منع الصرف.

ومن ذلك (سحر)، إذا أردته من يوم بعينه، وقد شرحناه في باب الظرف والذي نريده هاهنا أن المانع من صرفه ثم العلمية الغالبة كابن الزبير وابن رالان، والعدل ووجه / بأنّ حقه أنْ يعرّف باللام أو الإضافة، لأن التعريف فرد من أفراد النكرة باسم جنسها [٣٢٠] إنما يكون بالألف واللام، أو الإضافة، وهذا قد عرف بالعلمية.

واحترزنا بقولنا: باسم جنسها من أسد، إذا جعل اسماً لشخص معين، وهذا

---

(١) (فإنه) في: ع.

(٢) (فعال) مكان (على فعالى) في: ع.

(٣) هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان.

(٤) البيت في المقرب ٢: ١٦١، وسر الصناعة ١: ٩٧، والإنصاف ٢: ٨١٦، وشرح ابن يعيش ٥: ٥٨، والخزانة ٣: ٣٢٤، وشرح شواهد الشافية ٩٥.

أغدو: أذهب أو أخرج أو أسير في وقت الغُدْوة، وهو الوقت الذي بين الصبح وطلوع الشمس. الأشقر: هي في الخيل الحمرة الصافية، وعنى به فرساً. ويغتال أصل معناه يهلك، واستعاره لمن يقطع المسافة الطويلة في سرعة فائقة.

(٥) (به) في: ع (وعليه رطوبة) في: د

ينتقض برجل إذا جعلته علماً لرجل معيّن، فالمعتمد ما سبق في الظرف.

«وفي النكرة كمَثْنى وثُلاث وأُخر فيها العدل والصفة»

ووقوع العدل في النكرات على نوعين.

الأول: الأعداد وقد جاء العدل فيها على صيغتين:

(فعال) و(مفعل)، والمسموع أحاد وموحد، وثناء ومثنى وثلاث ورباع.

وحُكِي أنّ الزجاجَ(١) أجاز طرد ذلك إلى(٢) العشرة، فتقول: خُماس ومَخْمس، وسُداس ومَسْدس، وسُباع ومَسْبع، وثُمان ومَثْمن، وتُساع ومَتْسع، وعُشار ومَعْشر. وقال الشاعر:

١٠٥٨ - هنيئاً لأربابِ البيوتِ بُيُوتُهُمْ ... ولِلآكلِينَ التمرَ مَخْمَسَ مَخْمسَا(٣)

وقال كعب:

١٠٥٩ - تظلُّ الطيرُ عاكفةً عليه ... مرنقةً وأنجيةً عشارًا

وقد جاء على صيغة فُعَل.

وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة(٤)، ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَعَ﴾ [النساء: ٣](٥).

وذهب بعض الكوفيين إلى أن المعدول في العدد معرفة، لامتناعه من دخول الألف واللام عليه، وهو باطل، فإن في النكرات ما هو كذلك، نحو: أين وكيف، والدليل على تنكير هذه الأسماء انتصابُها أحوالاً، كما في هذه الآية، وجريها صفة على النكرات كقوله:

---

(١) انظر ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٤.

(٢) (إلى) ساقط من: ع.

(٣) البيت في الهمع ١: ٢٦، والدرر ١: ٧. والشطر الأول ورد في الكتاب ١: ١٦٠.

(٤) هو شَمِر بن يقظان الدمشقي تابعي، أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى والزهري، وأبي أمامة وأنس، وعنه موسى بن طارق، وله اختيار شاذ (ت نحو ١٥٢ هـ) انظر غاية النهاية ١: ١٩

(٥) روى هذه القراءة الأعمش عن يحيى بن وثّاب، والمغيرة عن إبراهيم. انظر المحتسب ١: ١٨١، والقرطبي ٥: ١٥، والبحر ٣: ١٦٤.

﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[فاطر: ١]، وقال ساعدة بن جُؤَية:

١٠٦٠ - ولكنما أهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ... ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ(١)

فَرَفْعه على أنه صفة (ذئاب)، والقوافي مرفوعة، وأول القصيدة:

١٠٦١ - ألا بَاتَ مَنْ حَوْلِي نِيَاماً ورُقَّداً ... وعاوَدني حُزْنِي الذي يَتَجَدَّدُ(٢)

واختلف النحويون في علة امتناع صرف مثنى وثلاث ونحوهما.

فقيل: لأن العدل فيها من غير جهته، لأنها نكرات باقية على أصل الاسمية، والعدل إنما يكثر في الأعلام؛ لأنها موضوعة على التغيير.

وقيل: لأنها وصف بها وهي معدولة ففيها سببان: العدل والوصف.

وقيل: لأنها قد عدلت عَدْلين، عدلاً لفظيًّا، وعَدْلاً معنويًّا، فقد تكرر السبب.

أما العدل اللفظي: فلأن حقّها أن تستعمل مكررة، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني قومُك رباع، قصدت أنهم جاؤوا فرقاً كل فرقة منهم أربعة. ومثل هذا لا يحصل إلا بالتكرير، كقولك: بعتُ الدارَ ذراعاً ذراعًا.

وأما العدل المعنويُّ: فهو أنك تريد بالعدد قبل العدل الدلالة على قدر المعدود الذي وضع له، فإذا عدلته لم ترد ذلك المعنى.

فإذا قلت: جاءني قومك أربعة، كانت عدتهم معلومة.

فإذا قلت: جاءني قومك رباع، جاز أن يكونوا ألوفاً مؤلفة.

---

(١) البيت في الكتاب ٢: ١٥، وديوان الهذليين ١: ٢٣٧، وشرح السكري ٣: ١١٦٦، والمقتضب ٣: ٢٨١، والمخصص ١٧: ١٢١، والقرطبي ٥: ١٦، وشرح ابن يعيش ١: ٦٢، ٨: ٥٧، والمغني ٢: ٧٢٩، والعيني ٤: ٣٥٠، والتاج واللسان والصحاح (بغي) والبيت من قصيدة يرثي بها ابنه أبا سفيان.

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١: ٢٣٦، وشرح السكري ٣: ١١٦٥، والعيني ٤: ٣٥٠.

وقال أبو عليّ[١]: العدل هو أن تذكر لفظاً وأنت تريد غيره فلا يكون في المعنى أصلاً.

والثاني: أُخَر، وهو جمع أُخْرَى كالكُبَر والكُبْرَى فلا ينصرف للوصف والعدل، وفي التنزيل: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، و﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، ومن صرفه فقد لحنَ.

ووجه العدل فيه: أنه جمع (أُخرى) التي هي مؤنث (آخَر) الذي هو أفعل التفضيل من التأخير، وحكمُ مذكرِه ومؤنثِه ومثناهما ومجموعهما إذا خلون من (مِنْ)[٢] أن لا يستعملن إلا باللام أو مضافاتٍ، فيقال: أُخْرَهُنّ أو الأُخَرُ، كقولنا: زيد أفضلُنا، وزيد الأفضلُ فاستغنى آخر وفروعه بما فيه من معنى التأخير الذي هو[٣] معنى إضافي لابد له من غيره عن اللام والإضافة، فإنك إذا قلت: مررت بزيد ورجل آخر علم أن المراد آخر من الأول، إذ لا مذكور سواه، فصار في معنى ما فيه اللام[٤] أو الإضافة، فقد عدل بها عن طريقة استعمال أمثالها، هذا معنى عدله على ما فسره أبو سعيد.

وقيل: معنى العدل فيها أنها أفعل التفضيل، وحقُّها إذا خلا من اللام أو الإضافة أن تدخل عليها (من) ويلزم إفرادها وتذكيرها، فاستغنت هي عن (من) لما ذكرنا أنك إذا قلت: مررت بزيد ورجل آخر، تريد آخر من الأول فأشبهت ما فيه الألف واللام، فاستعملت[٥] بغير ألف ولام وأدَّت عن حقيقة آخر منك، ولهذا لا يجيء إلا بعد ما هو من جنسه، فلا تقول: مررتُ برجلٍ وفرس آخر، وإنما تقول:

مررت برجل، ورجل آخر، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾[القصص:

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ٣٠١.

(٢) (من) ساقط من: ع.

(٣) (هو) ساقط من: ع.

(٤) (الألف واللام) في: ع.

(٥) (فاستعملت) ساقط من: ع.

٨٨]، وأما قول الشاعر[١]:

١٠٦٢ - صَلّى على عَزَّةَ الرحمنُ وابْنَتِها لَيْلَى وصَلَّى على جاراتِها الأُخَرِ[٢]

/ فعلى جعل الابنة جارة لها. [٣٢١]

وقيل: لأنهن كلهن نساء، فإن بعض النحويين أجاز: ركبت بغلاً وبرزوناً آخر، لأنهما مركوبان، وأما قول الآخر:

١٠٦٣ - إذا قلتُ هذا جانبٌ متماسكٌ تمايلَ عرشٌ من ورائي آخَرُ

فالجانب فيه عرش، والعرش جانب.

«ومِثْلُ حَذَامِ وظَفَارِ مبني على الكسر عند أهل الحجاز، ومعربٌ غير[٣] مصروف عند بني تميم، إلا ما آخره راءٌ ومنهم من يعمّ»

(فَعالِ) في الكلام على أربعة أضرب:

الأول[٤]: ما كان اسمَ فعل، نحو: نزالِ ومناعِ، بمعنى انزلْ وامنعْ، وهي مبنية على الكسر.

أما البناء فلوقوعه موقعَ الأمر، ولتضمنه معنى لام الأمر، والحركة لالتقاء الساكنين. والكسرُ إمّا لالتقاء الساكنين، وإمّا لأن (فعالِ) هذه مؤنثة، قال:

١٠٦٤ - ولأنتَ أشْجَعُ من أُسامةَ إذْ دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ[٥]

---

(١) هو الراعي النميري، حيث ورد البيت في القصيدة له، أو القتال الكلابي حيث ورد البيت أيضاً في قصيدة له برواية (على عمرة) انظر الخزانة ٣: ٦٦٧-٦٦٨.

(٢) انظر البيت في المقتضب ٣: ٢٤٤، والبحر ٢: ٣٤، واللسان (صلى) والسمين الورقة ٦٨ ب والصلاة من الله بمعنى الرحمة.

(٣) (غير) ساقط من: ع.

(٤) (الأول) ساقط من: ع.

(٥) البيت تقدم برقم (٢٤٦).

وهو من أبيات العروض، وقال جُرَيْبَةُ بن الأشيم(١):

١٠٦٥ ـ عَرَضْنا نَزَالِ فلم يَنْزِلوا ... وكانَتْ نَزَالِ عليهم أَطَمَّ(٢)

والكسر مما يؤنث به، نحو: قمتِ وضربتك.

الثاني: ما كان اسماً لمصدر علماً عليه كفجارِ، للفجرة، وحمادِ بمعنى المحمدة، وجَمادِ له أي: لازال جامدَ الحال، يقال ذلك للبخيل(٣)، ونزلت عليهم بوارِ، وهو الهلاك، ونزلت بلاء على أهل الكتاب، والمراد البلية، وركب فلان هجاجِ(٤)، أي: الباطل، ودَعْني كفاف، أي: تكفّ عني وأكفّ عنك، وجاء القوم بَدَادِ أي: متبددة، وانتظرني حتى يسار، أي: الميسرة، فقد اجتمع على هذا الاسم ما اجتمع(٥) في نزالِ وبابه من التعريف والتأنيث والعدل، فبُنِيَ على الكسر كما بُنِيَ الأول.

فإن قلت: فقد وقعت حالاً في قول حسان(٦):

١٠٦٦ ـ كُنَّا ثمانيةً وكانوا جَحْفلاً ... لَجِبًا فَشُلُّوا بالرِّمَاحِ بَدَادِ(٧)

فكيف يكون معرفة؟

---

(١) الفقعسي من بني أسد بن خزيمة، شاعر جاهلي، كان من القائلين بالبعث. انظر الأعلام ٢: ١١٠.

(٢) البيت في الإنصاف ٢: ٥٣٥ وشرح المرزوقي للحماسة ٧٧٦، وشرح التبريزي للحماسة ٢: ١٤١، واللسان (نزل).

يقول: عَرَضْنَا عليهم المُنَازَلَةَ فقلنا: نَزَالِ. أطم: يقال طمَّ البحرُ، إذا غلب سائر البحور. والمراد أن هذه العرضة بلفظة (نزال) كانت أشد عليهم وأغلَبَ لهم من كلِّ ما تقدَّم من ألفاظ التداعي والتجاذب.

(٣) (قال: ذلك الخيل) في: ع.

(٤) انظر هذه الأقوال المأثورة عن العرب شرحَ ابن يعيش ٤: ٥٤-٥٦ وقد نسب حكاية أكثرها للأحمر.

(٥) (على هذا الاسم ما اجتمع) ساقط من ع.

(٦) الديوان: ٣٢٦.

(٧) البيت في شرح ابن يعيش ٤: ٥٤، والخزانة ٣: ٨٠، واللسان ٤: ٤٤.

الثمانية هم: المقداد بن الأسود، وعباد بن بشر، وسعد بن زيد، وأسيد بن ظهير، وعكاشة بن محسن، ومحرز بن فضلة، وأبو قتادة، وأبو عياش عبيد بن زيد بن صامت.

قلت: يجوز وقوع الحال معرفة إذا كان مصدراً نحو:

١٠٦٧ - أرسلها العراك ....[١]

ونظائره لكونها في تقدير النكرة.

الثالث: ما كان معدولاً عن الصفة، وهو من باب الصفة الغالبة، كابن الزبير وهو على نوعين:

أحدهما: ما هو مختص بالنداء، نحو: يا فساقِ، ويا غدارِ، ويادغارِ، ويالكاعِ وهي معدولة عن فاسقة، وهي الفاجرة، وعن غادرة، وهي ضد الطيبة، وعن لكعاء أي: لئيمة، والرجل لكع وغدر، عدلوا إليه للمبالغة، كما عدلوا عن راحم إلى رحمن، وعن لئيم إلى ملأمان[٢]، وعن لاكع إلى ملكعان للمبالغة في الصفة، وإنما اختص بالنداء لأنه يصير معرفة بالقصد، كتعريف رجل في قولنا: يا رجلُ، والدليل على تعريفه وصفهم إيّاه بالمعرفة في قولهم: يا فسق الخبيث، وربما جاء في غير النداء في الشعر، قال:

١٠٦٨ - أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثمَّ آوي ... إلى بيتٍ قعيدتُهُ لَكَاعِ[٣]

وثانيهما: ما ليس مختصاً بالنداء، نحو: حَلاق، وجَبَاذِ، للمنية لأنها تحلق كل شيء، من حلق الشعر، وتَـجْبِذُ أرواحهم، أي: تجذبها، وبَرَاحِ للشمس[٤] لزوالها، من برح الشيء إذا زال، وكُلَاحِ للسنة الـمَجْدوبة[٥]، معدول عن كالحة. والعلة في بنائه على الكسر ما هو علة في بناء قطامِ وحذامِ على ما نذكره الآن، فهذه الأقسام الثلاثة مبنية على الكسر على ما شرحنا.

الرابع: وهو المقصود هاهنا ما كان معدولاً عن (فاعلة) في الأعلام، وهو ضرب

---

(١) تقدم البيت برقم (٥٢٢).

(٢) (ملان) في: ع.

(٣) تقدم البيت برقم (٦١٢).

(٤) براح: مثل قطامِ، اسم للشمس الصحاح (برح) ١: ٣٥٥.

(٥) وفي الصحاح ١: ٣٩٩ (والكُلَاحُ بالضم: السنة المجدبة).

من المرتجل، لأنه لم يكن قبل العلمية بإزاء حقيقة، معدولاً ثم نقل إلى العلمية، بل وضع أوّلاً علماً.

والفرق بينه وبين القِسْم الذي قبله، أن الوصفيّة مرادة فيما قبله، وهذا القِسم مقطوع النظر فيه عن الوصفيّة، وذلك نحو: حذامِ، اسم امرأة، معدول من[١] حاذمة علماً من الحذم، وهو القطع.

وقطامِ: اسم امرأة، من القَطْم، وهو العضّ وقَطْعُ الشيء بمؤخر الفم، ولذلك قيل للصقر: قُطَامِيّ[٢].

وسَجاحِ[٣]: اسم امرأة تنبأتْ في[٤] زمن مسيلمة الكذاب[٥]، ومن قولهم: وجه أسجح، أي: مستقيم حسن الصورة.

وحَصَافِ: اسم فرس من قولهم، فرسٌ مِحْصَفٌ، وناقة مِحْصَافٌ[٦]، أي: سريعة. وربما قالوا بالخاء المعجمة.

وشَرافِ: اسم أرض من قولهم: جبل مُشرِف أي: عال. ولَصَافِ: أرضٌ من منازل بني تميم[٧].

وكسابِ وخطافِ: اسْمَا كلبتين معدولاً عن كاسِبة وخاطِفة، لأنها تخطف الصيد،

---

(١) (عن) في: ع.

(٢) القُطَامِيّ: اسم للصقر، بضم وبفتح، الصحاح (قطم) ٥: ٢٠١٤.

(٣) هي سجاح بنت الحارث، وقيل: بنت أوس التميمية، من بني يربوع أم صادر، متنبئة، ثم أسلمت وهاجرت إلى البصرة (ت نحو: ٥٥هـ). انظر جمهرة أنساب العرب ٢٢٦، والأعلام ٣: ١٢٢،

(٤) (به) في: ع.

(٥) مسيلمة بن ثمامة، معمر، متنبئ، قتله وحشي مولى جبير بن مطعم ورجل من الأنصار سنة ١٢ هـ انظر رغبة الآمال ٦: ١٣٣، والأعلام ٨: ١٢٥.

(٦) الصحاح (حصف) ٤: ١٣٤٤.

(٧) الصحاح (لصف) ٤: ١٤٢٦.

أي: تسلبه.

/ ومن أسماء الضبع: قَثامِ، وجَعارِ، فقثامِ من قَثَمَ له المال إذا أعطاه دفعةً جيدة[١]. [٣٢٢]

وقيل: هي بمعنى دَفيرة، وجعارِ لتلطُّخها بجَعْرها أي: نجوها.

وظَفَارِ: اسم بلدٍ باليمن، ينسب إليه الـجَزْع الظَفَاريّ[٢].

وفي الـمَثل[٣]: من دخل ظَفارِ حَمَّرَ، أي: تكلّم بكلام حمير.

واشتقاقه من الظَفَر، وهو المطمئن من الأرض ذو النبات، يقال: ظفر النبت إذا طلع مقدار الظُفُر.

وَوبارِ: علمٌ لأرضٍ كانت لعاد، ويزعمون أنها بلدُ الجن، سميتْ بذلك إما لكثرة الوِبار بها، وهي جمع وَبْرَة، وهي دوَيْبَّةٌ شبيهة بالسِّنَّوْر لا ذَنَب لها[٤]، ولأنها تنبت بنات أَوْبَر، وهي ضربٌ من الكمأة[٥].

وعَرارِ: بالعين والراء المهملتين: اسم بقرة[٦].

وحضارِ: اسم كوكب بالقرب من سهيل.

وللعرب في هذا الضرب مذهبان:

أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو أنهم يبنونها على الكسر، حملاً على نظائرها

---

(١) الصحاح (قثم) ٥: ٢٠٠٥.

(٢) الـجَزْع: الخرز. ورد في حديث الإفك من قول السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ (عِقْدٌ لي من جَزْعِ ظفار) انظر «البخاري» (٤٧٥٠) و«مسلم» (٢٧٧٠).

(٣) انظر مجمع الأمثال ٢: ٣٠٦، والمستقصى ٢: ٣٥٥، والصحاح (ظفر).

يضرب للرجل يدخل في القوم فيأخذ بزيهم.

(٤) (لها) ساقط من: ع.

(٥) الصحاح (وبر) ٢: ٨٤٢.

(٦) (اسم بقرة) ساقط من: ع.

السابقة في الأقسام الثلاثة، بمجامعتها إيّاها في التأنيث والعدل والتعريف.

قال[١]:

١٠٦٩ - إذا قالتْ حَذامِ فَصَدِّقُوها ... فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذامِ[٢]

وقال آخر[٣]:

١٠٧٠ - أتارِكَةٌ تَدَلُّلَها قَطامِ ... وضَنًّا بالتَّحِيَّةِ والسَّلامِ[٤]

وقال أبو العباس[٥]: إنما بنيت لأنها قبل العدل غير مصروفة، نحو: حاذمة وفاطمة للتعريف والتأنيث، فإذا عدلت زادها العدل ثقلاً، وليس وراء منع الصرف إلا البناء.

واستضعف أبو إسحاق[٦] هذا القول، وقال: اجتماع العلل في الاسم لا يزيده على منع الصرف، ألا ترى أنك لو سميت بصحراء زادت العلمية على ألفي التأنيث.

ولو سميت امرأة بفرعون زاد التأنيث على التعريف والعجمة، ولم يزد ذلك على منع الصرف، واجتمع في أذربيجان اسم المكان المعروف التعريف وزيادة الألف والنون والعجمة والتأنيث والتركيب، ولم يزد ذلك على منع صرفه[٧].

---

(١) هو لجيم بن صعب، وقيل: ديسم بن طارق (جاهلي).

(٢) البيت في الخصائص ٢: ١٧٨، والمرتجل ٩٦، والعقد ٣: ٨٣، ومعاني الفراء ١: ٢١٥، ٢: ٩٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ١١٥، وشرح ابن يعيش ٤: ٦٤، والمغني ١: ٢٤٣، والشذور ٩٥، والعيني ٣: ٣٧٠، والأشموني ٣: ٢٦٨.

وحذام: اسم امرأة زعم أنها الزباء، والذي عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها فسميت البلدة باسمها. وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام. ويروى (فأنصتوها).

(٣) هو النابغة الذبياني، ديوانه ١٥٨، برواية (والكلام).

(٤) البيت في أمالي ابن الشجري ٢: ١١٥، وشرح ابن يعيش ٤: ٦٤، وضنت: بخلت.

(٥) انظر الكامل ٢: ٤١٤، والمقتضب ٣: ٣٢٨، ٣٢٩.

(٦) انظر ما ينصرف ومالا ينصرف ٧٦.

(٧) من (واجتمع في أذربيجان) إلى (على منع صرفه) ساقط من: ع.

وثانيها: مذهب بني تميم[١]، وهو أنهم يجرونها مُجرى مالا ينصرف من[٢] المؤنث، نحو: زينب وعائشة، فتقول: هذه حذامُ وقطامُ، ورأيت حذامَ وقطامَ ومررت بحذامَ وقطامَ، إلا ما كان آخره راء، نحو: ظفار، وجعار، فإن أكثرهم يوافق أهلَ الحجاز في البناء على الكسر لأن بني تميم لغتهم الإمالة فلو أعربوا ما آخره راء لضموه وفتحوه والراء تمنع من الإمالة مضمومة ومفتوحة فبنوه على الكسرة لتتهيأ لهم الإمالة.

فمنهم من لا يفرق بين ما آخره راء نحو: ظفار، وجعار، وغيره، فيجري جميعه مجرى مالا ينصرف. قال الأعشى[٣]:

١٠٧١ - ومَــرَّ دَهْــرٌ عَــلى وَبَــارِ ... فَهَلَكَــتْ جَهْــرَةً وبَــارِ[٤]

والقوافي مرفوعة ومنها:

١٠٧٢ - أَلَمْ تَــرَوْا إرَمــاً وعَــاداً ... أَوْدَى بهــا اللَّيــلُ والنهــارُ[٥]

«وسابعها: الجمع الذي على وزن مفاعِل ومفاعيل، نحو: مساجد ومصابيح ودوابّ يمنع في المعرفة والنكرة»

الوزن يستعمل على ثلاثة أنواع:

تصريفي، ونحوي، وعروضي.

أما **التصريفي**: فهو أن تقابل أول أصول الكلمة بالفاء، والثاني بالعين، والثالث باللام، فإن تكرر أحد الثلاثة[٦] كررها في المثال.

---

(١) انظر ما ينصرف ومالا ينصرف ٧٦.

(٢) (في) في: ع.

(٣) الديوان ٢٨١.

(٤) البيت في الكتاب ٢: ٤١، والمقتضب ٣: ٥٠، ٣٧٦، والمقرب ١: ٢٨٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ١١٥، وشرح ابن يعيش ٤: ٦٤، والشذور ٩٧، والهمع ١: ٢٦، والدرر ١: ٨، والأشموني ٣: ٢٦٩، وبار: أمة قديمة من العرب العاربة.

(٥) الديوان ٢٨١، والشذور ٩٧، والعيني ٤: ٣٥٨.

(٦) (ثلاث) في: ع.

وإذا زاد الأصول على ثلاثة كرروا اللام، وقابلوا الزائد على لفظه، وقابلوا البدل إما بلفظه أو بالأصل، وقابلوا المتحرك بالمتحرك. والساكن بالساكن، فيقال: وزن رَجُل: فَعُل، ووزن ضارب: فاعل، ووزن سُلّم: فُعَّل، ووزن مَهْدَد: فَعْلَل، ووزن كُذُبْذُب: فُعُلْعُل، ووزن جعفر: فَعْلَل، ووزن جحمرش: فَعْلَلِل، ووزن كساء: فِعاء[1] أو فعال.

وأما **النحوي**: فهو ما يستعمله النحويون في أمثلهم، كما قالوا في هذا الموضع: الجمع الذي لا ينصرف في النكرة ما كان على وزن مفاعل ومفاعيل ويقتصرون عليه.

ومن المعلوم أن في هذا الجمع نحو: جعافر وعصافير، ووزنهما: فعالل وفعاليل.

ونحو: دواب، ووزنه في الأصل: فواعل، وفي اللفظ: فوال.

فدل ذلك على أنهم لا يريدون مقابلة[2] الأصل بالأصل، والزائد بالزائد[3]، وإنما يريدون مقابلة المتحرك بالمتحرك، والساكن بالساكن فحسب، على سبيل المماثلة في الحركة في كلمة واحدة.

وقد يُريد النحويُّون وزن التصريفيين في مثل قولهم: وزن الفعل المختصّ[4]، والغالب من موانع الصرف، وفعلان فَعْلى: لا ينصرف.

وأما **العروضيّ**: فهو ما يستعمله العروضيون في تقطيع الأبيات، ولا يقصدون فيه مقابلة الأصلي بالأصلي، ولا الزائد ولا المماثلة في الحركة، وإنما يقصدون مقابلة المتحرك بالمتحرك، والساكن بالساكن، سواء تماثلت حركاتها أو لم[5] تتماثل، وقد يقابلون بعض كلمة أو بعض كلمتين أو كلمة، وبعض كلمة أو كلمتين أو أكثر بمثال واحد، ويسقطون

---

(١) (فعاء) ساقط من: ع.

(٢) (مقابل) في: ع.

(٣) (بالزائد) ساقط من: ع.

(٤) (الغالب المختص) في: ع.

(٥) (لم) ساقط من: ع.

حروف الكلمة الساقطة[١] في اللفظ، لالتقاء الساكنين أو غيره، ويقابلون نون التنوين وألف الإطلاق وواوه وياءه بالمثال/ ألا ترى أنهم يقولون في قول ابن الدُّمَينة[٢]: [٣٢٣]

١٠٧٣ - ألا يا صَبا نجدٍ متى هِجتِ من نجدِ   لقدْ زَادَنِي مَسْـراكَ وَجْـداً عـلى وَجْـدِي[٣]

تقطيعه:

ألا يا فعولن / صبا نجدن مفاعيلن/ متاهج فعولن/ تمن نجدي مفاعيلن/

لقدزا فعولن / دني مسرا مفاعيلن/ كوجدن فعولن/ على وجدي مفاعيلن

فقد قطعت البيت كله بفعولن مفاعيلن[٤]، ولا تجد فيها ما يطابق المثال إلا في الحركات والسكنات.

إذا عرفت معنى قولنا: (على وزن مفاعل ومفاعيل) فاعلم أن الجمع قسمان:

- جمع تصحيح كالزيدين والهندات، ولا مدخل له في هذا الباب، لأن لفظ الواحد موجود فيه.

- وجمع تكسير وهما قسمان:

أحدهما: ما يقبل الجمع مرة أخرى، وذلك ما عدا مفاعِل ومفاعيل، وذلك أكلب وأنعام، فإنك تقول في جمعها: أكالب وأناعيم، وهو منصرف، لأنه لما قَبِلَ التكسير جرى مَجرى الواحد.

ولو سميت رجلاً بأكلب لم ينصرف لا للجمع بل للتعريف ووزن الفعل.

---

(١) (الساقط) في: ع.

(٢) هو عبد الله بن عُبيد الله بن أحمد، من بني عامر بن تيم الله، من خَثْعَم، أبو السريّ: والدُّمَينة أمه، شاعر بدوي، من أرقّ الناس شعراً (ت نحو ١٣٠ هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٣١، وشرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٢٢، والسمط ١: ١٣٦، والأعلام ٤: ٢٣٧.

(٣) البيت في المصنف ٣: ١١٧، والخصائص ٢: ٢٧٩، ونهاية الأرب ٥: ٨، وشرح المرزوقي للحماسة ١٢٩٨، وشرح التبريزي للحماسة ٣: ١٤٥، والأشباه ٥٤.

وقيل قائله (ابن الطثرية) انظر ديوان ابن الدمينة (قسم التخريج) ٢٣٣.

(٤) تكرار (فعولن مفاعيلن) أربع مرات هو أوزان البحر الطويل.

والثاني: مالا يقبل الجمع، وذلك مثالان مفاعِل ومفاعيل، كمساجد ومصابيح[١]، وتقيد هذا الجمع بأن يقال: كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف، وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن أو حرف مشدد ليس آخره هاء تأنيث، ولا ياء نسب، ولا ياء قبلها كسرة، فهذا غير منصرف.

وفي التنزيل: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ﴾[الحج: ٤٠]، وفيه: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾[سبأ: ١٣]، وفيه: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦].

فقيل: إنما لم ينصرف، لأنها نهاية الجمع، إذ لا يجمع مرة أخرى.

وقال أبو سعيد: إنه جمع لا يقبل التكسير، فجرى مجرى الفعل.

وقال عبد القاهر[٢]: لأن منه ما يقبل جمعين، كأكالب وأقاويل، فهذا فيه سببان ظاهران، ومنه ما هو بمنزلة المجموع جمعين، كدراهم ودنانير، لأنه على وزن الأول.

وقال أبو علي[٣]: إنما لم ينصرف لأنه جمعٌ، وليس في الآحاد الأُوَلِ له مثالٌ. وهذا معنى كلام سيبويه[٤]، حيث قال: إنما لم ينصرف هذا الجمع لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد أشد تمكناً، فلما خرج هذا عن مشابهة ما هو أشد تمكنا ترك صرفه.

وتحقيق هذا: أن جمع التكسير على نوعين:

أحدهما: ما له نظير في الآحاد، فهو جار مجرى نظيره في المعرفة والنكرة، فرجال ككِتاب، ينصرف نكرة ومعرفة مذكراً.

فإن قلت: هلا منعته الصرف إذا سميت به لتأنيثه وتعريفه.

---

(١) فوق كلمة (مصابيح) مكتوب (ومداق) في: د.

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ١٠٢٥-١٠٢٦.

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٣٠٣.

(٤) انظر الكتاب ٢: ١٥، ١٦.

قلت: لأن(١) تأنيثه ليس مقطوعاً به، بل ومبني على التأويل، لكونه جماعة ويذكر، لأنه جمع، فلما لم يتحقق التأنيث لم يعتبر.

وقُفزان كقرطان، وهو البرذعة، ينصرف نكرة ولا ينصرف إذا سميت به للتعريف والألف والنون الزائدتين.

وقَتْلى كسَكْرى، لا ينصرف في النكرة والمعرفة، لألفي التأنيث.

وثانيهما: ما لا نظير له في الآحاد، وذلك مثالان مفاعِل ومفاعيل، فهذا لا ينصرف نكرة، فإن عدم النظير قام مقام علة ثانية، فكأنه جُمع مرتين، وليس في الأسباب التسعة ما يمنع الصرف وحدَه ويقوم مقام سببين سوى ألفي التأنيث، وهذا الضربُ من الجموع.

وأوردوا على تعليل أبي عليّ أكلُباً وأنعاماً وأحمرة، إذ ليس في الآحاد ما وزنه أفعل أو أفعال وأفعلة.

وأجيب عن أكْلُبٍ بأنه قد جاء آجر وأصبح وآنُك: (أَفْعُل) أيضاً ذكره الكوفيون.

وآرز، وإثمُد: اسم مكان، قال امرؤ القيس(٢):

١٠٧٤ - تَطاوَلَ لَيْلُكَ بالإثْمُدِ ... ونَامَ الخَلِيُّ ولم تَرْقُدِ(٣)

وأذرح: اسم مكان، وهو الذي اجتمع فيه الحكمان، ولا يعرف له واحد.

قال كعب بن جُعَيْل التغلبي:

---

(١) (لأنه) في: ع.

(٢) هو امرؤ القيس عانس بن المنذر، من كندة، شاعر مخضرم، من أهل حضرموت ولما ارتدت حضرموت ثبت على إسلامه، (ت نحو ٢٥هـ) في الكوفة. انظر المؤتلف والمختلف ٥، والأعلام ١: ٣٥٢.

(٣) البيت في معاهد التنصيص ١: ٦١، وشرح القطر ١٨٩، والكشاف ١: ٦٤، في تفسير سورة الفاتحة، وشرح شواهد الكشاف ٤: ٣٦٤. الإثمد: اسم مكان. الخلي: الخالي من العشق.

١٠٧٥ - كَأَنَّ أَبو مُوسَى عَشِيَّةَ أَذْرُحٍ   يَطِيفُ بِلُقْمَانَ الحَكِيمُ يوارِبُهُ(١)

وقيل: إنَّ آنكاً وآجُراً وأرُزًّا أعجميات، وإن إثمداً وأذرُحاً جمعان سمي بهما.

وقيل: إن أشداً واحدٌ، والمختارُ أنه جمع، كقوله:

١٠٧٦ - بلغتها فاجتمعت أَشُدِّي   وشَذَّبَ الباطل عني جدي(٢)

والتأنيث دليل الجمع.

ومنهم من أجاب على أفعُل بأنه ليس بينه وبين أنملة إلا تاء التأنيث، وتلك لا يعتد بها، لأنها زائدة على البِنْيَة، وهو فاسد، لأن تاء التأنيث معتد بها في هذا الباب، ولهذا صرفنا نحو: قَرازنة، وصياقلة، لأجل التاء مع أن أُنْمُلة بضم الميم لغة نادرة ردية، وعن إنعام بأنه مفرد كذلك. قاله سيبويه(٣).

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[النحل: ٦٦]. أعاد الضمير إليه مفرداً. وحكى سيبويه(٤): هو الأنعامُ.

وأما قولهم: بَرْدٌ أَسْمَال، وثوب أَخْلاق، ونعل أسْماط، أي: غير محشوة وكذلك سراويل أسماط، ورمح أقصاد، أي: متكسر وبرمة أعشار للتي(٥) تكسرت قطعاً، وحبل أرمام، وهو المتقطع، / فقيل: إنها مفردة، وقيل: هي جمع وصف به الواحد، كما قالوا: ناقة [٣٢٤]

---

(١) يذكر في البيت موقف أبي موسى الأشعري، وعمرو بن العاص في التحكيم. البيت في تعليق طبقات فحول الشعراء ٢: ٥٧٤، وذكر في الطبقات البيت الذي بعده:

ولَمَّا تَدَارَوْا في تُرَاثِ مُحَمَّدٍ   سَمَتْ بابْنِ هِنْدٍ في قريشٍ مضارِبُهْ

(٢) انظر الخزانة ١: ٧٨

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٦.

(٤) انظر الكتاب ٢: ١٧.

(٥) (التي) في: ع.

مفاتيح للتي انفتح جسمُها بالسَّمْن. والجواب عن أحمرة مُشكل.

وأما قراءة نافع والكسائي: ﴿سلاسلاً﴾ [الإنسان: ٤](١)، فإنما نوَّنه لمناسبة رؤوس الآي التي معها، كما نون ﴿قوارير﴾ [الإنسان: ١٥](٢)، أو لمشاكلة ما بعدها، لأن ما بعدها منوّن، أو على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف، أو لأن هذا الجمع قد يدخله الجمع كقوله - عليه السلام -«إن أنتنَّ إلا كصواحبات يوسف(٣)». وروي (نَواكِسِي الأَبْصارِ)(٤).

وحكى أبو الحسن المواليات في جمع الموالي. وقال:

١٠٧٧- قـد جَـرَت الطـير أيامِنِينـا(٥)

وقال آخر:

١٠٧٨- فهـنّ يعجمـن حدائـداتها(٦)

فما جاز جمعه ضَعُفَ منع صرفه. فلو سميت رجلاً بمساجد أو مصابيح(٧) لم ينصرف، لأنه شابه الأعجمي المعرفة، نحو: إبراهيم وإسماعيل، حيث لم يكن في الآحاد العربية له نظير.

وحكي عن الأخفش أنه قال: ينصرف لأن المانع من صرفه أنه على مثال لا يكون

---

(١) انظر الإتحاف ٤٢٩.

(٢) انظر الإتحاف ٤٢٩.

(٣) انظر سنن ابن ماجه ١: ٣٩٠، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في مرضه.

(٤) هذه الرواية من الشطر الثاني من بيت قاله الفرزدق. وسيأتي برقم (١٨٥٣).

(٥) الرجز في الخصائص ٣: ٢٣٦، والأمالي ٢: ٤٤، والسمط ٦٨١، والمقرب ٢: ١٢٨، والمخصص ١٣: ٢٨٢، واللسان (يمن).

(٦) ذكر في اللسان (حدد) أنه للأحمر في نعت الخيل، والرجز في الخصائص ٣: ٢٣٦.

(٧) (ومصابيح) في: ع.

الواحد، فلمّا سَمَّيْتَه بطل ذلك المعنى. والمذهب الأول.

«وسراويل مفرد، لكنه لا ينصرف أيضاً عند الأكثرين»

هذا إشارة إلى إيراد نقض على قولنا: ليس على زنة هذا الجمع واحد، فقد أوردوا عليه حضاجر اسم الضبع، وهو مفرد، قال[١]:

١٠٧٩ - هلاَّ غَضِبْتَ لِرَحْلِ جَا رِكَ إذْ تُنَبِّذُهُ حضاجِرْ[٢]

ويروى (إذا تجرره) ومعافِر: وهو اسم رجل، وهو معافر بن مرّ[٣] أخو تميم بن مرّ. وقولهم: ثوب معافريّ، منسوب إليه. وبراقش: وهو اسم كلبة. وفي المثل: على أهْلِها دَلَّت البراقشُ[٤].

والجواب: أما (حضاجر) فهو جمع (حِضَجْر)، وهو منتفخ البطن، يقال: وَطْبٌ حِضَجْر وأوطابٌ حَضَاجِر. حكاه سيبويه[٥]، وأنشد[٦]:

١٠٨٠ - مَنْ يَرَ عَيْنَيْ مالكٍ وجِرانَه وجَنْبَيْه يَعْلَمْ أنه غيرُ ثائِرِ
حِضَجْرٌ كأُمِّ التَّوْأَمَيْنِ تَوَكَّأَتْ على مِرْفَقَيْها مُسْتَهِلَّةَ عاشِرِ[٧]

وَصَفَه بعِظَم البطن، وشَبَّهَه بامرأةٍ حاملٍ باثنين في كمال تسعة أشهر، فسميت الضبع بهذا الجمع، لِكِبَر بطنها وسعته، فكأنه أوطب حضاجر، كما يسمى الرجل بفضائل

---

(١) هو الحطيئة. ديوانه: ٣٣.

(٢) البيت في مجالس ثعلب ٣٧٦، وشرح ابن يعيش ١: ٣٧، ٦٤.
يهجو بهذا الزبرقان بن بدر. وحضاجر: اسم من أسماء الضبع، وإنما هذا مثل.

(٣) هو يَعْفُر بن مُرّ بن أُدّ بن طابخة. انظر جمهرة أنساب العرب ٢٠٦.

(٤) تقدم المثل.

(٥) انظر الكتاب ٢: ١٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٨.

(٦) (قال الشاعر) في: ع.

(٧) البيتان في الكتاب ١: ٢٥٣، وثاني البيتين في شرح ابن يعيش ١: ٣٦، ويروى (متى تر) الجران: باطن العنق. والثائر: طالب الثأر، يهجو رجلاً بالتنعم والسكون إلى رفاهية العيش والنوم عن الثأر. مستهلة عاشر: رفعت صوتها للطلق في الشهر العاشر من حملها. يعني أنها زادت على عدة حملها فكان ذلك أثقل لها.

ومكارم، والمرأة بدنانير ومصابيح، والبلدة بمدائن.

وكذلك الكلام في براقش ومعافر وشراحيل.

قال الزجاج[١]: هو من الجمع والواحد شِرْحالٌ، فإن نكرته انصرف بلا خلاف؛ لزوال صيغة الجمع.

وأما سراويل فقد[٢] قال أبو العباس[٣]: جمع سِرْوَالة، كعثكالة وعثاكيل قال:

١٠٨١ - عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ   فليس يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ[٤]

وردّه ابن السراج[٥]، فقال: سروالة لغة في السراويل، والدليل عليه أن الشاعر لم يرد أن عليه من اللؤم قطعة من خرق السراويل، بل أراد أن اللؤم قد أحاط به.

وقال أبو سعيد: سراويل اسمٌ أعجميٌّ وقع في كلام العرب، فوافق بناءه بناء ما لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرة، وهو قناديل، ثم إنْ جعلناها جمعاً فلا ينصرف نكرة ولا معرفة، وإن جعلناها مفردة فكذلك الحكم عند أكثر[٦] النحويين. قال ابن مقبل[٧]:

١٠٨٢ - يُمَشِّي بها ذَبُّ الرِيادِ كأنّه   فتىً فارِسِيٌّ في سَراويلَ رَامِحُ[٨]

---

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٧.

(٢) (فقد) ساقط من: ع.

(٣) انظر المقتضب ٣: ٣٤٤.

(٤) انظر البيت في المقتضب ٣: ٣٤٦، وشرح ابن يعيش ١: ٦٤، والعيني ٤: ٣٥٤، والهمع ١: ٢٥، والدرر ١: ٧، والأشموني ٣: ٢٤٧، والخزانة ١: ٣: ١، وشرح شواهد الشافية ١٠٠.

اللؤم: شح النفس ودناءة الآباء.

(٥) انظر الأصول ٢: ٨٩.

(٦) (أكثر) ساقط من: ع.

(٧) الديوان ٤١.

(٨) انظر البيت في الجمهرة ١: ٢٧، وأمالي القالي ٢: ١٦٤، والخزانة ١: ١١١، والصحاح واللسان (سرل). ذبّ الرياد: الثور الوحش، سمي بذلك لأنه يرود، أي: يذهب ويجيء لا يثبت في مكان واحد. والرامح: أي ذو رمح. شبه الثور الوحشي بالفارسي ذي السراويل للسواد الذي في قوائمه، والعرب تقول للثور الوحشي:=

ويروى (أَتَى دُونَهَا ذَبُّ الرِّيَادِ).

وهذا هو القياس عند أبي عليّ. وعلته: أنها أعجمية مؤنثة موازنة للجمع غير المنصرف، فلا يبعد أن يكون في هذه الأسباب الثلاثة ما يمنع الصرف. والدليل على تأنيثها قول قَيْس بن سَعْد الأنصاريّ(١):

١٠٨٣ - أَرَدْتُ لِكَيْمَا يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهَا ... سَراويلُ قَيْسٍ والوُفُودُ شُهودُ

وأنْ لا يقولُوا غابَ قَيْسٌ وأنها ... سَراويلُ عادِيٍّ نَمَتْهُ ثمودُ(٢)

ويروى فيها التذكير، ولا يعرف الأصمعي فيها إلا التأنيث.

وقال ابن السراج(٣): إنها منصرف(٤) نكرة، لأنه أعجمي فصار كآجر. وهو فاسد، لأن الآجر لا يشبه ما لا نظير له في الآحاد، وسروايل يشبهه.

وأما قول سيبويه(٥): إنه أعجمي أعرب كما أعرب الآجر، فلا يريد أنه يصرف كما يصرف الآجر، وإنما يريد أنه معرب كما أن الآجر معرب، وأنه لا شبه له في الأصول المفردة، كما ليس للآجر ذلك.

«ونحو: صياقلة، منصرف نكرة»

إذا لحقت هذا الجمع تاء التأنيث انصرف نكرة، نحو: صياقلة ومسامعة وموازجة وكيالحةوسَبَابِحة، انصرف في النكرة، لأنه بدخول التاء عليه قد أشبه الآحاد نحو

=مسرول لذلك أيضاً.

(١) هو قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي المدني، صحابي (ت ٦٠ هـ) انظر الإصابة ٥: ٤٧٣، والأعلام ٦: ٥٦.

(٢) انظر الكامل ٢: ٤٥٦، والرصف ٢١٥، واللسان (سرل) ١٣: ٣٥٥، ورغبة الآمل ٥: ٤١ والمعارف ٥٩٣.

(٣) انظر الأصول ٢: ٨٩.

(٤) (ينصرف) في: ع.

(٥) انظر الكتاب ٢: ١٦.

الكراهية، والـحَزَابِيَة، وهو الحمار الغليظ. فإن سميت به لم ينصرف للتاء كطلحة، فإن نكرته بعد التسمية انصرف بلا خلاف، لأنه كان منصرفاً قبل التسمية فصار كطلحة، / فإن حذفت الهاء من كراهية وعلانية، وسميت به قال أبو إسحاق[1]: الوجه أنه لا [٣٢٥] ينصرف، لأنه حينئذٍ يشبه الجمع الذي ليس يكون عليه الواحد. قال: وجاز أن يشبه برباعي وثماني فينصرف.

«ونحو: مساجديٍّ مُنْصَرِف نكرة ومعرفة[2]»

يشترط في هذا الجمع الخلوُّ من ياء النسب، لأنه إذا لم ينصرف لأنه جمع فلما نسبت[3] إليه عاد صفة للواحد، وكان بمنزلة تميميّ وقيسيّ.

وكذلك جميع ما لا ينصرف إذا دخله ياءُ النسب انصرف.

« ونحو: جَوارٍ، يُنَوَّنُ في الرفع والجر فقط، تقول: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جواريَ»

جميع ما تقدم فيها إذا كان آخر الجمع صحيحاً، فإن اعتلّ آخره نحو: جوار، فينون في الرفع والجر، تقول: هؤلاء جوار، ومررت بجوار، وفي التنزيل: ﴿وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖ﴾ [الأعراف: ٤١]، ولا ينون في النصب، فتقول: «رأيت جواريَ»، وفي التنزيل: ﴿وَلِكُلّٖ جَعَلۡنَا مَوَٰلِيَ﴾[النساء: ٣٣].

وفي تعليل ذلك أقوال:

---

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٧.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٦.

(٣) (نسب) في: ع.

قال سيبويه[١]: لما حذفت الياء[٢] منه حذفاً أوّليًّا لما فيها من الثقل، لكونها ياء مكسور[٣] ما قبلها في اسم مجموع ممتدّ البناء بمرفوع[٤] أو مجرور نقص[٥] البناء، فصار جوارٍ كدجاج وجناح، فصرف. وبه قال أبو علي[٦].

ويعضده[٧] قراءة من قرأ: ﴿وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنْشَآتُ﴾ [الرحمن: ٢٤][٨] بضم الراء كأنه جعلها كلمة تامة[٩]، وصارت الياء نسياً منسياً، ولم تحذف في النصب لخفة الفتحة، ولئلا يختلف حالُها وحالُ قاضٍ ونحوه من المنقوص.

وقال أبو إسحاق: لما حذفتِ الحركة من الياء في الرفع والجرّ استثقالاً ألحق التنوين عوضاً من الحركة، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ولم يعوّض عن الحركة الذاهبة في (يرمي) لأن الفعل يمتنع عن التنوين إلا تنوين الترنم على ما سبق في أول الكتاب.

وقال أبو سعيد: حذف التنوين منه لأنه لا ينصرف، ثم حذفت الضمة استثقالاً لها، ثم حذفت الياء ودخل التنوين لا للصرف بل عوضاً من الياء، وأجرى يونس والكسائي المعتل مُجرى الصحيح، فأسْكنوه في موضع الرفع خاصة، وفتحوه في موضع الجرّ كما يفتحونه في موضع النصب، لأن المجرور في باب ما لا ينصرف يكون مجروراً فيقولون:

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٥٦، ٥٧.

(٢) (التاء) في: ع.

(٣) (مكسورة) في: ع.

(٤) (مرفوع) في: ع.

(٥) (ونقص) في: ع.

(٦) انظر الإيضاح العضدي ٣٠٣.

(٧) (ونقضوه) في: ع.

(٨) قرأ الحسن برفع راء (الجوار) والجمهور بالكسر، لأنه منقوص على (فواعل) والياء محذوفة لالتقاء الساكنين، وقراءة الرفع لتناسي المحذوف. وقرأ عبد الله والحسن وعبد الوارث عن أبي عمرو بضم الراء. انظر البحر ٨: ١٩٢، والإتحاف ٤٠٦.

(٩) (ثانية) في: ع.

هؤلاء جواري ومررت بجواري، وعليه قول الفرزدق[١]:

١٠٨٤ - فلو كان عبدُ الله مَـوْلًى هَجَوْتُـهُ ... ولكـــنَّ عَبْـــدَ الله مَـــوْلَى مَوالِيَـــا[٢]

وهو عند سيبويه محمول على الضرورة، فإنه لما اضطر إلى الحركة أجراه مُجرى الصحيح.

وأما صَحارى وعَذارى، فالألف فيهما بدل من الياء عند الخليل، ومن حركة الياء عند أبي العباس، ولا يدخله التنوين على كل تقدير. فلو قلت صحاري وعذاري بالياء المكسور ما قبلها كان حكمُه حكم جوارٍ وغواشٍ وتقول: رأيت شآميًا ويمانيًا، فتصرفه لأنه ليس بجمع، والألف التي هي ثالث حروفه بدل من ياء النسب، والأصل شأمِيّ ويمنيّ.

وكذلك تقول: رأيتُ رباعياً وسناحياً، وهو الفتي من الإبل،وثمانياً. وأما قول الشاعر[٣]:

١٠٨٥ - يَـحْدُو ثـمانِيَ مُولَعـاً بلِقاحِهـا ... حتّـــى هَمَمْـــنَ بزَيْغَـــةِالإِرْتَاج[٤]

---

(١) نسبه المبرد إلى الفرزدق أيضاً.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٥٨، ٥٩، وطبقات فحول الشعراء ١٨، وأخبار النحويين البصريين ٢٧، والتصريح ٢: ٢٨٩، والموضح ١٤٩، ١٥٧، ١٥٨، وضرائر الشعر ١١٦، والمقتضب ١: ١٤٣، والفاضل ٥، وشرح ابن يعيش ١: ٦٤، والهمع ١: ٣٦، والدرر ١: ١٠، والخزانة ١: ١١٤، ٢: ٣٤٧، والأشموني ٣: ٢٧٣، واللسان (ولى) يقوله لعبد الله بن أبي إسحاق النحوي وكان يُلَحِّنُ الفرزدق في قوله:

وعَـضُّ زمـانٍ يـا ابـنَ مـروانَ لم يَـدَعْ ... مِـنَ المـالِ إلا مُسْـحَتاً أو مُـجَلَّفُ

وقوله:

مسـتقبلينَ شـمالَ الشـامِ تضـرُبنا ... عـلى زواجـفَ تُزْجـى مـخُّها رِيـرِ

فهجاه بذلك وكان عبد الله مولى لآل الحضرمي، وآل الحضرمي كانوا حلفاء لبني عبد شمس بالولاء. يقول: لو كان ذليلاً لهجوته، ولكنه أذل من الذليل.

(٣) هو ابن ميادة. ديوانه ٩١.

(٤) البيت في الكتاب ٢: ١٧، والعيني ٤: ٣٥٢، والأشموني ٣: ٢٤٨، والخزانة ١: ٧٦.

ويروى (بريقة[١] الأفراج) فلم يصرف (ثماني) إما للضرورة، أو على توهم أنه[٢] جمع ثمنى كمَلاءٍ ومَلْهًى.

فإن سميت رجلاً بثمانٍ لم تصرفه، للتعريف والتأنيث، كما لو سميته بعقرب وهذا على رأي من يرى فيه التأنيث، ولو سميته بشآم ويمان صرفته قولاً واحداً، قالوا: حمارٌ حزابٍ، كما قالوا: حمارٌ حزابِيَة فتقول على هذا (ركبتُ حزابيًّا) وإن جعلته جمع حزابيَة قلت: ركبت حزابيَّ، فلم تصرفه.

«وثامنها: العجمة في الأعلام فيما زاد على ثلاثة أحرف، كإسماعيل،
فإن لم يزد انصرف مذكراً، نحو: نوح، وبلح،
وما غيّرته العرب من أسماء الأجناس، كنرجس ولجام كالعربي»

المراد بالعجمة أن لا تكون الكلمة من كلام العرب سواء كانت من كلام العجم أو غيرهم[٣].

ويعرف ذلك إما بأن سُبِق العرب باستعماله نحو: أيوب أو بأن يجتمع فيه حروف لا يَـجْمَعُ بينها العرب نحو: قليج، فإنَّ العرب لم تجمع بين القاف والجيم، ولم يأت منه غير القَبج، أو بأن يكون على بناء ليس من أبنية العرب نحو: إسماعيل[٤] وجالينوس، إذ ليس في العربية / مثل سفراجيل وجاعيفور[٥]، أو يمنع صرفه كإبليس، إذ لو كان عربياً [٣٢٦]

شبه ناقته في سرعتها بحمار وحش يحدو ثماني أتن، أي يسوقها، مولعاً بلقاحها حتى تحمل، وهي لا تمكنه فتهرب منه، لأن الأنثى من الحيوان غير الإنسان لا تمكن الفحل إذا حملت. والزيغة: الميلة، عنى به إسقاطها ما ارتجت عليه أرحامها، أي: أغلقتها.

يقول: ساقها العير سوقاً عنيفاً حتى هممن بإسقاط الأجنة.

(١) الربقة: الحبل.

(٢) (أنه) ساقط من: ع.

(٣) (أو من غيرهم) في: ع.

(٤) (اسميعيل) في: ع.

(٥) (وجاعينورا) في: ع.

لانصرف[١]. ومَنْ زعم أنه من أبلسَ إذا يئس فقد غلط، لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية، والأعجميُّ إمّا معرب وإمّا غير معرب، فالمعرب ما كان نكرة، فتكلمت به العرب وغيرته بوجهٍ من الوجوه، واستعملته استعمال الأجناس، وعرفته بالألف واللام التي هي من خواص كلام العرب، وذلك نحو: نرجس وآجُرّ ولِـجام وإبريسم فهذا حكمه حكم العربي ينصرف حيث ينصرف، ويمتنع من الصرف حيث يمتنع، فلجام وفِرِنْد وإبريسم: ينصرف نكرة ومعرفة.

ونرجس: ينصرف نكرة، فإن سميت به لم ينصرف لأن التعريف قضى عليه بأنه مثل: نضرب بزيادة النون، لأن فعللاً لم يوجد، ومن كسر النون صرف، لأنه من يكسر نون المضارعة لا[٢] يكسره في المكسور العين من المضارع.

ولو سميت رجلاً بآجُر في لغة من خفف الراء فلا ينصرف فإنه على وزن آكل، ولو سميته بيارَج اسم الدواء صرفته، لأنه فاعل وليس بيفعل، لأن يفعل يقضي أن يكون مهموزاً في الأصل، وليس الهمز في كلام العجم إلا في أوائل الكلم.

ويجوز أن يترك الصرف حملاً على الهمز، وأما غير العرب فهو[٣] ما بقي على عجميته، وذلك في الأعلام خاصة، فإن[٤] كان على أكثر من ثلاثة أحرف لم ينصرف في المعرفة، نحو: إبراهيم وإسحاق، لبقائه على عجمته وقد يوجد في الأعجمي[٥] ما يوازن العربيّ فلا يصير موازنته عجمية بعد أن تكلم به أرباب لغته، وذلك نحو: إسحاق، الذي هو موازن لإكرام، وليس هو مصدراً. سحق الثوبَ، إذا بلي، بل هو اتفاق وقع في اللغتين، ويعقوب الذي هو موازن ليربوع، وخُطلخ الذي هو موازن لـجُرْشُع.

وإن كان على ثلاثة أحرف فليس فيه إلا الصرف، سواء كان ساكنَ الأوسط كنوح

---

(١) (لا ينصرف) في: ع.

(٢) (لم) في: ع.

(٣) (ما) ساقط من: ع.

(٤) (وإن) في: ع.

(٥) (الأعجم) في: ع.

ولوط وهود، أو متحرك الأوسط نحو: سبُكٍ وَمَلَكٍ وجَقَر وبَلَجٍ، وذلك لأن قلة الحروف وخفة الذكورة قاوم[١] سبباً واحداً، فبقي سبب واحد[٢]، وذلك لا يمنع الصرف.

وذكر عبد القاهر: أن حكم نوحٍ ولوطٍ، حكم هند، حتى يجوز فيه الصرف وتركه[٣].

وتابعه الزمخشريُّ[٤]، وهو بعيد، مخالف لنص سيبويه[٥] والنحويين أجمع، ولم يأت في القرآن العزيز شيءٌ منها غيرَ مصروف[٦]، ولم يمنع قارئ فيها الصرفَ، ولم يأتِ أيضاً في أشعار العرب شيء من ذلك، بخلاف المؤنث فإنه جاء فيه مصروفاً وغير مصروف.

وعن الأخفش والمبرد: أنهما ألحقا العجمي[٧] المتحرك الأوسط نحو: بلج، بالمؤنث المتحرك الأوسط، كسَقَر، فلم يصرفاه، وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر البصريين.

فلو سميت بخشٍ وجانٍ ودِلٍ انصرفت مذكّره، ولم ينصرف مؤنثه، وعلى عجمي وافق العربي، فلك أن تصرفه على إرادة العربي، وأن لا تصرفه على إرادة العجمي.

فلو سميت رجلاً بهاروت على أنه فاعول من الهرت[٨]، وبماروت على أنه من المرت[٩] وهو الفلاة، وبإسحاق على أنه مصدر. وبيعقوب على أنه ذَكَرُ الحجل، وبداود على أنه فاعول من دادَ الشيء يدود صرفته، وإن اعتقدت فيه العجمة منعته الصرف.

---

(١) (قاومت) في: ع.

(٢) (فبقي سبب واحد) ساقط من: ع.

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٩٩٤-٩٩٥.

(٤) انظر المفصل ١٧.

(٥) انظر الكتاب ٢: ١٩.

(٦) (منصرف) في: ع.

(٧) (الأعجمي) في: ع.

(٨) (الهرب) في: ع.

(٩) (الموت) في: ع.

ويأجج: اسم واد[١] لا ينصرف عند قوم، للعجمة والتعريف، إن كان عجميًّا[٢]، وللتعريف ووزن الفعل إن كان عربيًّا، ومصروف عند قوم، على أنه ملحق بجعفر، كقرددٍ. وألف كسرى إن جعلتها للإلحاق انصرف في النكرة دون المعرفة، وإن جعلتها للتأنيث لم تنصرف أصلاً.

«وتاسعها: التركيب وهو ضم اسم إلى اسم على غير جهة الإضافة»

هكذا فسره ابن جني[٣].

«وهو نوعان: أحدهما: ما أعرب ثاني شطري الاسم فيه، كبعلبك، فلا ينصرف معرفة، ولك فيه الإضافة وصرف الثاني إن كان منصرفاً، كحضرموت، ومنعه إن كان غير منصرف، كمارسرجس، وفي معديكرب الأمران مع سكون يائه على كل حال»

المركب على نوعين:

الأول: وهو الداخل في باب ما لا ينصرف، وهو أن يكون الاسمان لشيء ولا يدل كل واحد منهما على معنى، بل يكون موقع الثاني من القول موقع هاء التأنيث من حيث إنه زيادة عليه بعد تمامه من غير أن يكون له[٤] معنى ينفرد به، ولهذا يحذف في الترخيم كما تحذف التاء فتقول: يا حضر كما تقول: يا طلح / وصار الكلمتان موضوعتين لحقيقة [٣٢٧] واحدة، وفي ذلك لغتان.

إحداهما: وهي اللغة الغالبة أن تفتح الاسم الأول، كما تفتح ما قبل هاء التأنيث، وتجعل الثاني معتقب الإعراب وتمنعه الصرف معرفة للتعريف والتركيب، فتقول: هذه

---

(١) (ود) في: ع.

(٢) (أعجمياً) في: ع.

(٣) انظر اللمع ١٦٠.

(٤) (له) ساقط من: ع.

بعلبك، ومررت ببعلبك، وهو اسم مدينة، وبعل: في الأصل اسم صنم، وبك: اسم الموضع(١)، رُكِّبا وسُمِّي الاسم به.

وكذلك حضرموت، وهو في الأصل اسم رجل، وهو ابن سيار، وكان(٢) اسمه عبد النور، فتقدم في معركة فقال: حضر الموت، فلقب حضرموت، ثم(٣) سُمِّيَ به البلد. قال(٤) جرير(٥) يصف خيلاً:

١٠٨٦ - وَطَوَى الطِّرَادُ مع القِيَادِ بُطُونَها ... طَـيَّ التِّجـارِ بحَضْرَمَوْتَ بُـرُوداً(٦)

قال أبو زكريا: ومنهم من يقول: حضرمُوت بضم الميم، ومعدي كرب اسم رجل.

قال في الحواشي(٧): أصل معْدِي: معَدِيّ، فخفف(٨) حين رُكِّب(٩).

وقيل: هو مَفْعَل، من عداه يَعْدُوه، أي: تجاوزه، والكرب: الفساد.

وقيل: الغم فكأنه أراد عداه الفساد أو الغم، والأول أيسر خطباً، لأن قياس(١٠) ما

---

(١) (موضع) في: ع.

(٢) (وكان) ساقط من: ع.

(٣) (ثم) ساقط من: ع.

(٤) (وقال) في: ع

(٥) ديوانه: ١: ٣٣٩.

(٦) البيت في الأغاني ٨: ٤٣، وطبقات فحول الشعراء ١: ٣٨٢، ويروى:

(وطوى القياد مع الطِّراد بطونها ....)

والطراد: أن يحمل الفرسان بعضهم على بعض في الحرب فيطرد بعضهم بعضاً. طوى بطونها: أذهب لحمها حتى انضمت وضمرت، كأنها ثوب طوى. فصار مدمجاً مستوياً. القياد: حبل تقاد به الدابة، أراد أيام سياسة الخيل وتضميرها.

(٧) لعله حواشي الأخفش على كتاب سيبويه. انظر التصريح ٢: ٢٨٦.

(٨) (فخفف) أي الياء.

(٩) انظر يس على التصريح ٢: ٢٧٤.

(١٠) (القياس) في: ع.

اعتلت لامه أن يجيء المكان منه على مفعَل، بفتح العين، كالمرمَى والمغزى، فكان ينبغي أن يقال: معدي وقَالِيقَلا[١]: اسم موضع، ودَرا بْجرْد[٢]: اسم بلد، ورَامَهُرْمُز[٣]: اسم رجل، ومارَسَرْجِسَ: اسم رجل من النصارى، قال جرير[٤]:

١٠٨٧ ـ أتَصَدِّقُونَ بِمَارِسَرْجِسَ وابْنِهِ ... وتُكَذِّبُونَ بِمُنْزِلِ الفُرقَانِ

والثانية: أن تضيف الأول إلى الثاني، فتعرب الأول بها يستحقه من الإعراب، وتصرف الثاني إن كان مما ينصرف، تقول: هذا حضرموت وبعلبك، ورأيت حضرموت وبعلبك، ومررت بحضرموت وبعلبك[٥].

وتمنعه الصرف إن كان مما لا[٦] ينصرف تقول: هذا رام هرمز ومارسرجس، ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز ومارسرجس.

قال جرير[٧]:

١٠٨٨ ـ لقيتمْ بالجزيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ ... وقُلْتُم مَارَسَرْجِسَ لا قِتَالَا[٨]

ولو كان على اللغة الأولى لقال: مارسرجس، بالضم، لأنه يجعلها[٩] كالاسم

---

(١) انظر معجم البلدان ٤: ٢٩٩.

(٢) انظر معجم البلدان ٢: ٤٤٦.

(٣) معنى (رام) بالفارسية المراد والمقصود، وهرمز أحد الأكاسرة. وقيل: هي مدينة مشهورة بنواحي خوزستان. انظر معجم البلدان ٣: ١٧.

(٤) ديوانه: ٢: ١٠١٥.

(٥) (ومررت بحضرموت وبعلبك) ساقط من: ع.

(٦) (لا) ساقط من: ع.

(٧) ديوانه ٢: ٧٥٠.

(٨) البيت في الكتاب ٢: ٤٩، ٥٠، والمقتضب ٤: ٢٣، وشرح ابن يعيش ١: ٦٥، واللسان (سرجس) يقوله لبني تغلب في محاربتهم لقيس عيلان.

أراد: يامارسرجس، إنكم تقولون عند لقائهم: لا نقاتلكم وذلك جبناً منكم عنهم وخوراً.

(٩) (يجعلها) في: ع.

الواحد[١] حكماً. وقد روي بالضم أيضاً. وأما قول امرئ القيس[٢]:

١٠٨٩ - لقدْ أنْـكَرَتْني بَعْلَبَـك وأهْلُهَـا ... ولَابْنُ جُـرَيْجٍ في قُـرَى حِمْـصَ أنْكَـرا[٣]

فروى بَعْلَبَك وبعلُبك على اللغتين. وقول رؤبة[٤]:

١٠٩٠ - أحْضَـرْتَ أهْلَ حَضْـرَمَوْتَ مَوْتـاً[٥]

ينشد بفتح التاء وبكسره مع التنوين على اللغتين، وقال آخر:

١٠٩١ - سَيُصْبِحُ فوقي أقْتَمُ الرِّيشِ واقِعاً ... بِقَـالِقَلَا أو مِـنْ وراءِ دَبِيـلِ[٦]

يروى بتنوين (قلا) على الإضافة، وبعدم تنوينها على البناء، وأسكنوا ياء معدي من معدي كرب على الأحوال، وهو في موضع حركة، لأنها بمنزلة الراء من حضرموت، واللام من بعلبك، وكلاهما مفتوح في التركيب، معرب في الإضافة، فكان[٧] القياس أن يفتح ياء معدي كرب في التركيب، وينصب في الإضافة إذا كان في موضع النصب، وتسكن في الرفع والجر، لكنهم شبهوها في حال التركيب، وحصولها حشواً بالياء التي

---

(١) (الأول) في: ع.

(٢) الديوان ٦٨.

(٣) البيت في المقتضب ٤: ٢٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٤٢ – ٢٤٣ وهو من قصيدته التي قالها حين توجه إلى قيصر. يقول: أنكرتني بعلبك، لأنها لم توافقني وأنكرني أهلها إنكار من لا يعرف.

(٤) ليس في المطبوع من ديوانه ولا في فوائته.

(٥) الرجز في المقتضب ٤: ٢٣.

(٦) البيت في الكتاب ٢: ٥٤، والمقتضب ٤: ٢٤ ومعجم البلدان (دبيل) ٢: ٤٣٩ واللسان (دبل، قتم، قلا) كان الشاعر عليه دين لرجل من يحصب، فلما حان قضاء الدين فرّ وترك رقعة مكتوباً فيها هذا البيت وبيت قبله، وهو:

إذا حـانَ ديـنُ اليحصبيّ فقـلْ لـه ... تـزوّدْ بـزادٍ واستعنْ بـدليلِ

قال الأصمعي: فأخبرني من رآه بقالي قلا مصلوباً وعليه نسر أقتم الريش. والأقتم: من القُتمة، وهي غبرة في اللون. وقالي قلا: مدينة من مدن خراسان أو من ديار بكر. ودبيل مدينة من مدائن السند.

(٧) وكان في: ع.

هي من نفس الكلمة نحو: الياء من دردبيس وعيطموس، وفي حال الإضافة لما أسكنوها في حال الرفع والجر أسكنوها في النصب جرياً للمعتل على صيغة واحدة، وليكون حال المعتل أخف وأهين(١) من حال الصحيح.

وأجاز الزجاج(٢) إذا أضفت أن تقول: رأيت معديَ كرب، بفتح الياء، كما تقول: رأيت قاضيَ حلب(٣)، قال: ولم يجز ذلك سيبويه(٤).

وإنما قلته قياساً، فإذا أضفت(٥) كان لك في (كرب) الصرف على اعتقاد التذكير ومنعه على اعتقاد التأنيث، وتجعله اسم مؤنث إما امرأة أو بقعة.

وأجاز أبو سعيد أن يكون حينئذٍ(٦) مبنيًا مركباً مع(٧) الأصل، على حدّ خمسةَ عشرَ كأنهما رُكِّبا وبُنِيَا قبل التسمية على إرادة الواو ثم سُمِّي بهما بعد التركب والبناء، وحكى حالهما في البناء قبل التسمية(٨).

كما لو سميت رجلاً بخمسة وعشر، فلك أن تعربه غير مصروف، فتضم الراء في الرفع وتفتحها في النصب والجر، كبعلبك ونحوه، لزوال معنى العطف، وتدخله الجر في موضعه إذا أضفت تقول: جاءني خمسةُ عشرِك ورأيت خمسةَ عشرِك، ومررت بخمسةِ عشرِك، ويجوز أن تبنيه بعد التسمية، لأن التركيب والبناء وقع قبل التسمية. فكما سميت به حكيت حاله قبل التسمية، وأسكن أول شطري المركب إذا كان آخره ياء مكسور ما

---

(١) (وأهون) في: ع.

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٣.

(٣) (حلب) ساقط من: ع.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٥٠، ٥٩.

(٥) (أضفته) في: ع.

(٦) (حينئذ) ساقط من: ع.

(٧) (على) في: ع.

(٨) من (على إرادة) إلى (قبل التسمية) ساقط من: ع.

قبلها، نحو: قاليقلا. والكلام فيه كالكلام في إسكان ياء معدي كرب.

«وقد يجيء في النكرة كقولك: أفعل هذا بادي بَدا»

العرب تقول: افعل هذا باديَ بدا، بياء خالصة وألف خالصة، ومعناه أول كل شيء فهما اسمان رُكّبا وجُعلا[١] كاسم واحد، وهو منكور بمنزله خمسةَ عشرَ، ولذلك كان حالاً ومعناه مبتدئاً به قبل كل شيء، وأصله:

[٣٢٨] باديءَ بداء، بهمز الأول ومد الثاني / فقلبت همزة الأولى ياء لانكسار ما قبلها، كما قلبوها في بير[٢] وبيار، ثم أسكنت كما في معدي كرب، وقاليقلا، وخففوا (بدا) بأنْ حذفوا ألفه فصار (بداء) فقلبت الهمزة ألفاً، لانفتاح ما قبلها، كما في قوله[٣]:

١٠٩٢ - .... فَــارْعَى فَــزَارَةُ لا هَنَــاكِ الــمَرْتَعُ[٤]

وقيل: خفف (بدا)، بأن حذفت همزته فبقي(بدا)، وهذا معنى قول الزمخشري[٥]: فخففت بطرح[٦] الهمزة والإسكان، يريد بطرح الهمزة من بداء[٧]،

---

(١) (وجعل) في: ع.

(٢) (مير) في: د، انظر شرح ابن يعيش ٤: ١٢٢.

(٣) هو الفرزدق. ديوانه ١: ٤٠٨.

(٤) عجز بيت وصدره (راحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً) وهو في الكتاب ٢: ١٧٠، والمقتضب ١: ١٦٧، والخصائص ٣: ١٥٣، والمقرب ٢: ١٧٩، والمحتسب ٢: ١٧٣ وأمالي ابن الشجري ١: ٨٠، ٢: ١٨٣، وشرح ابن يعيش ٤: ١٢٢، ٩: ١١١، ١١٣، وشرح شواهد الشافية ٣٣٥.

قاله حين ولي العراق عمر بن هبيرة الفزاري بعد عزل مسلمة بن عبد الملك، فهجاهم ودعا عليهم ألا يهنئوا بولايته، وأراد بالبغال بغال البريد التي قدمت بمسلمة عند عزله. والشاهد فيه: إبدال الألف من همزة (هنأك) ضرورة.

(٥) انظر المفصل ١٧٩، وفيه: أصله (باديءَ بَدْءٍ) و (بادي بداءٍ) فخفف بطرح الهمزة والإسكان.

(٦) (بحذف) في: ع.

(٧) (من بداء) ساقط من: ع.

وبالإسكان في بادِي.

وقيل: معنى بادي بدا ظاهراً مأخوذ من بدا يبدو[١]، إذا ظهر. والوجه الأول، لأنه قد جاء مهموزاً في قول زيد بن ثابت[٢]- رضي الله عنه - أما بادِئ بدء فإني أحمد الله[٣]. وقالوا: بادِي بَدٍ، بالإضافة، وأصله بدي على فعيل فقصر بحذف الياء تخفيفاً، وبادِيَ بدءٍ، على زنة (فَعْل) بالهمز[٤] في الثاني، وبادي بَدْءٍ، على (فَعْلٍ) وبالهمز فيهما.

«وذَهَبُوا أيْدِي سَبَا[٥]»

وذهبوا أيادي سبا، فأيدي: جمع يد، جمع قلة[٦]، وأيادي: جمع الجمع.

وأصل المثل أن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان[٧] لما أنذروا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد، فقيل لكل جماعة تفرقت ذهبوا أيدي سبا، والمراد بالأيدي الأبناء والأسرة، لا نفس الجارحة، لأن التفرق وقع، واستعير لهم اسم الأيدي، لأنهم في التقوّي والبطش بمنزلة الأيدي.

ويجوز أن يكون المراد الجارحة، كما جعل العنق كناية عن ذلك في قولهم: جاء[٨] عنُق من الناس.

---

(١) (بيد) في: ع.

(٢) هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي، أبو خارجة، صحابي من كتّاب الوحي، وكان أحد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وكتبه في المصحف لأبي بكر، ثم لعثمان (ت٤٥هـ). انظر غاية النهاية ١: ٢٩٦، والأعلام ٣: ٩٥.

(٣) انظر المفصل ١٧٩، وشرح ابن يعيش ٤: ١٢٣، وعقود الزبرجد ١: ٣٦٦.

(٤) بالهمزة في: ع.

(٥) انظر المقتضب ٤: ٢٥، ومجمع الأمثال ١: ٢٧٥، والمستقصى ٢: ٨٨، وشرح ابن يعيش ٤: ١٢٣ (أيادي سبأ) في: ع.

(٦) (قلة) ساقط من: ع.

(٧) هو من كبار ملوك اليمن في الجاهلية. انظر الأعلام ٣: ١١٨.

(٨) (جاءوا) في: ع.

ويجوز أن تكون الأيادي النعم، أي: تفرقوا تفرق نعم سبأ، وفيه لغتان: أن تركبهما وتجعلهما اسماً واحداً، وأن تضيف الأول إلى الثاني، كما تقدم في بعلبك ونظائره، وموضعهما النصب على الحال، والمراد ذهبوا متفرقين ومتبددين. قال ذو الرمة[١]:

١٠٩٣ ـ فيا لكِ من دارٍ تَفَرَّقَ أهلُها أيادِي سَبًا بَعْدي فَطالَ احْتِيالُها[٢]

فإن قلت: سبا اسمُ علم، فكيف يقع هو أو ما أضيف إليه حالاً؟

قلت: أما إذا ركبتهما[٣] فقد زال بالتركيب معنى العلمية فصار اسماً واحداً، وأما إذا أضيف فيجوز أن يكون معمول الحال كما في:

١٠٩٤ ـ أرسلَها العِراكَ ....[٤]

والتقدير: ذهبوا متشتتين أيادي سبًا.

ويجوز أن نجعله في موضع منكور بأن يقدر مثلاً محذوفاً كما قالوا: قضية ولا أبا حسن لها[٥].

واستدرك بعض الشراح[٦] على الزمخشريّ حيث عدّ قولهم: أفعل هذا بادي بدا، وذهبوا أيدي سبا، من النوع الأول من نوعي المركب[٧]. وقال[٨]: هما من النوع الثاني،

---

(١) الديوان ١: ٥٠١.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٥٤، والمقتضب ٤: ٢٦، والمحتسب ١: ٣٤٥، والمخصص ١٢: ١٣٢، واللسان (يدي، حول، سبي) طال احتيالها: طال مرور الأحوال والسنين عليها فتغيرت. والشاهد في (أيادي سبا) حيث أضاف أيادي إلى سبأ ونونها.

(٣) (ماركبتهما) في: ع

(٤) تقدم البيت برقم (٥٢٢، ١٠٦٧).

(٥) سبق ذكر المثل.

(٦) هو يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ).

(٧) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١١٢.

(٨) هو الزمخشري انظر المفصل ١٧٦.

لأنهما ليسا علمين. وهو فاسد؛ لأن الزمخشري لم يشترط في النوع الأول[١] العلمية، وإنما قيده بأن يخلو ثانيه من تضمين الحرف، وهذا المعنى موجود فيهما.

«والثاني: ما بني شطراه، نحو: أحد عشر إلى تسعة عشر، إلا اثني عشر»

النوع الثاني من نوعي المركب، ما يتضمن الثاني منهما حرف[٢] العطف، وذلك يقتضي بناء الاسم الأول، لكونه كبعض الكلمة، وبناه على الحركة دلالة على تمكنه في الأصل، وعلى الفتحة طلباً للخفة. ولأن الاسم الثاني من المركب بمنزلة تاء التأنيث، وما قبل التاء يكون مفتوحاً أبداً، وبناء الثاني لتضمنه معنى حرف العطف. فمن ذلك الأعداد من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، إذ الأصل في قولنا: خمسةَ عشرَ: خمسة وعشرة، قالوا: ومراده في المعنى، وحذفت من اللفظ للاختصار، ولرفع اللبس، فإنك إذا قلت: أعطيته بهذه السلعة خمسة وعشرة، جاز أن يتوهم المخاطب أنهما صفقتان[٣] أعطى بها مرة خمسة ومرة عشرة، فإذا رُكِّبت زال هذا الاحتمالُ، ولا ينقض هذا التعليل بما زاد على العشرين والثلاثين، لأنه قلّما يتباين حكم ثمن في التقويم، حتى يعطي تارة خمسة، وتارة عشرين، أو ما بعدها من العقود، ولأن مجرى هذه العقود مجرى جمع السلامة وإعرابها كإعرابه، والتركيب بأنه المفرد لا المثنى والمجموع، فلم يمكن البناء، ولهذا لم يبنوا اثني من اثني عشر، إذ لو بني لزال دليل التثنية، فلما لزم إبقاء علامة التثنية لزم الإعراب، لاتحاد علامتي التثنية والإعراب، وبنى عشر معه كما في أخواته، لتضمنه واو العطف.

وقيل: لأنه قام مقام النون لأنها عاقبتها من أنه ليس هاهنا إضافة توجب حذف النون، إذ ليس المراد اثنان من عشرة أو اثنان لعشرة وإنما المراد اثنان وعشرة، فلما وقعت العشرة موقع النون بنيت[٤] لوقوعها موقع الحرف، والمعتمد الأول.

---

(١) (الأول) ساقط من: ع.

(٢) (حروف) في: ع.

(٣) (صفتان) في: ع.

(٤) (بنيت) ساقط من: ع.

[٣٢٩] / ومن العرب من يقول: أحدَ عْشَرَ ثلاثةَ عْشَرَ، بسكون العين(١) وقرئ: ﴿أحدَ عْشر كوكباً﴾ [يوسف: ٤](٢) و﴿عليها تسعةَ عْشَر﴾ [المدثر: ٣٠](٣) وذلك لأنه لا يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أكثر من ثلاث متحركات، إلا أن يكون مخففاً من غيره فيجتمع فيه أربع متحركات، نحو(٤): علبط وهدبد، فلما ركبوا الاسمين حتى صار كالاسم الواحد، وتوالى في أحدَ عشرَ ست متحركات، وفي ثلاثة عشر وخمسة عشر خمسُ(٥) متحركات، أسكنوا الحرف الذي بتحريكه يكون الخروج عن منهاج كلامهم، ولا يفعلون ذلك في اثني عشر، لئلا يجتمع ساكنان على غير حدّه، ولأن الإسكان إنما كان للتركيب، واثنا عشر ليس مركباً، وتعريف هذا العدد باللام أو بالإضافة لا يخرج الكلمة عن التركيب والبناء، فتقول: أخذت الخمسة عشر درهماً، وكذلك الحادي عشر إلى التاسع عشر بفتح الآخر منهما، وهذه خمسة عشرك، وهذا(٦) خامس عشرك.

وكان الأخفش يرى إعرابها إذا أضفتها فتقول: هذه الدراهم خمسة عشرك.

قال سيبويه(٧): وهي لغة ردية.

واحتج الأخفش بأن خمسةَ عشرَ في تقدير تنوين، ولذلك عمل في مميزه فمتى أضفته إلى مالكه لم يصلح تقدير التنوين فيه؛ لمعاقبة التنوين الإضافة، فصار بمنزلة الاسم الذي لا ينصرف فإذا أضيف انصرف وأعرب. وهو فاسد، لأن تقدير التنوين فيه لم يكن

---

(١) (بسكون العين) ساقط من: ع.

(٢) قرأ الحسن وأبو جعفر وطلحة بن سليمان بسكون العين،تنبيهاً على أن الاسمين جعلا اسماً واحداً. انظر البحر ٥: ٢٧٩، والإتحاف ٢٦٢.

(٣)قرأ أبو جعفر وطلحة بن سليمان بسكون العين. وقرأ الجمهور ببناء الجزأين على الفتح على مشهور اللغة في هذا العدد. انظر البحر ٨: ٣٧٥، والإتحاف ٤٢٧.

(٤) نحو ساقط من: ع.

(٥) (خمسة) في: ع.

(٦) (هذا) ساقط من: ع.

(٧) انظر الكتاب ٢: ٥١.

سبب بنائه حتى يعرب عند زواله، إنما[١] البناء لتضمنه حرف العطف، وذلك باق عند الإضافة كما كان قبلها. ثم ما ذكره ينتقض بدخول اللام، فإنه أيضاً معاقب للتنوين مع أنه لا يعرب عنده.

وذهب غيره إلى إعرابه عند تعريفه باللام أيضاً.

«وكقولهم: وقعوا في[٢] حيص بيص»

إذا وقعوا في فتنة واختلاط أمرٍ لا مخرج لهم منه.

والأصل وقعوا في حيص وبيص، فحذف الواو وبُنِيَا على الفتح في اللغة المشهورة، كخمسة عشر، وحيص من قولهم: حاص يحيص إذا فرّ، يقال: ما عنه محيص، أي: مهرب.

وبيص من قولهم: باص يبوص، أي: فات وسبق، لأنه إذا وقع الاختلاط والفتنة فمنهم هارب، ومنهم فائت، ولذلك فسّرها الزمخشريُّ[٣] بفتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين، فالحيص التأخر والهرب، والبوص التقدم والسبق، قلبوا الواو ياء إتباعاً للأول كما قال[٤]:

١٠٩٥ ـ مِـــنَ العِـــينِ الحِـــيَرْ ....(٥)

أراد الحور.

قال أمية بن أبي عائذ الهذلي:

---

(١) (وإنما) في: ع.

(٢) (في) ساقط من: ع.

(٣) انظر المفصل ١٧٦.

(٤) هو منظور بن مرثد الأسدي.

(٥) وتمامه (عَيْنَاءُ حَوْراءُ مِنَ العِينِ الحِيَرِ) وهو في شرح ابن يعيش ٤: ١١٤، وأدب الكاتب ٦٠٠.

١٠٩٦ - قَدْ كُنْتُ خَرّاجاً وَلُوجاً صَيْرَفاً   لم تَلْتَحِصْني حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ[١]

وقد يقال: حَيْصِ بَيْصِ، بكسر الآخر منهما، على أصل التقاء الساكنين قال:

١٠٩٧ - صارتْ عليه الأَرْضُ حَيْصِ بَيْصِ   حتّى يَلُفُّ عِيصَه بِعِيصِ[٢]

وربما كسروا الأول منهما في اللغتين جميعاً، فقالوا: حِيْصَ بِيْصَ، وحِيْصِ بِيْصِ. وعلى هذا تكون الواو في بِيْصَ قلبت ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، وقد ينونونهما فيقولون: حَيْصاً بَيْصاً، وحَيْصٍ بَيْصٍ.

«ولقيته كَفَّة كَفَّة[٣]»

وأصله: كفة كفة، أي: كفة منه وكفة مني، لأن المتلاقيين إذا تلاقيا فقد كف كل واحد منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره في وقت التقائهما، فكفه كفة هاهنا مصدران في موضع الصفة، محلها نصب على الحال، كأنك قلت: لقيته متكافئين.

ويجوز: كفة كفةٍ بالإضافة لاتفاقهما في وقوع الفعل منهما.

«وهو يأتينا صباحَ مساءَ ويومَ يومَ[٤]»

والأصل: صباحاً ومساءً ويوماً ويوماً، وليس المراد صباحاً بعينه، أو يوماً بعينه، بل المراد كل صباح ومساء، وكل يوم، وهو ظرف، قال:

١٠٩٨ - ومَنْ لم يَصْرِفِ الوَاشِينَ عنه   صَباحَ مَساءَ يَضْنُوهُ خَبالاً[٥]

---

(١) البيت في الكتاب ٢: ٥١، وديوان الهذليين ٢: ١٩٢، وشرح السكري ٢: ٤٩١، وإصلاح المنطق ٢٦، والمخصص ١٢: ١٣٦، ٢١٠، وتهذيب الألفاظ ٩٠، واللسان (حيص، لحص، صرف، ولج) وشرح ابن يعيش ٤: ١١٥. الخرّاج والولّاج: الحسن التصرف في الأمور المتخلص منها، وكذا الصيرف: تلتحصني: أنشب فيها. وبأصيبوص: تقدم وفات. ولحاص: اسم للداهية معدول عن لاحصة.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٤: ١١٥، واللسان (حيص).

(٣) انظر الكتاب ٢: ٥٤.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٥٣.

(٥) البيت في الشذور ٧٢، والهمع ١: ١٩٦، والدرر ٣: ٨٢. ويروى (يبغوه). خبالاً: جنوناً أو فساداً.

ويجوز: صباحَ مساءٍ، ويومَ يومٍ، على الإضافة أي: صباحاً مقترناً بمساء، ويوماً مقترناً بيوم، فإن خرج عن باب الظرفية بدخول حرف الجر أو غيره تعينت الإضافة وبطل البناء، لتمكنه في الاسمية، تقول: آتيك في كل صباح ومساء. قال الفرزدق:

١٠٩٩ ـ ولَوْلا يَوْمُ يَوْمٍ ما أردنا جزاءكَ والقُروضُ لها جَزاءُ[١]

«وهو جاري بيتَ بيتَ[٢]»

يراد به القربُ والتلاصقُ، والأصل: بيتاً لبيتٍ، أو بيتاً فبيتاً، أو بيتاً إلى بيتٍ، فحذف الحرف وبُني لتضمُّنه، وهما في موضع الحال كأنك قلت: هو جاري ملاصقاً.

والعامل في الحال ما في جاري من معنى الفعل.

/ ولا يجوز تقديم الحال على العامل، فلا تقول: بيت بيت هو جاري، لأن العامل ضعيف، فلو قلت: بيت بيت هو مجاوري أو جاورني، جاز لقوة العامل. [٢٣٠]

ويجوز: هو جاري بيت بيت، بالإضافة كما ذكرنا في كفة كفة.

«ووقَعَ بَيْنَ بَيْنَ[٣]»

أي: بين هذا وبين ذاك، وهو في موضع الحال، إذِ المراد وَقَعَ وسطاً. قال عَبِيد بن الأَبْرَص[٤]:

١١٠٠ ـ هَلاَّ سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْـ ـدَةَ يومَ وَلَّوا أَيْنَ أَيْنَا
نَحْمِي حقيقَتَنا وبَعْـ ـضُ القومِ يَسْقُطُ بينَ بَيْنَا[٥]

---

(١) البيت في الكتاب ٢: ٥٣، والشذور ٧٦، والهمع ١: ١٩٧، والدرر ١: ١٦٨، والخزانة ٢: ٩٤.
أي: لولا نصرُنا لك في اليوم الذي تعلم ما طلبنا منك الجزاء. وجعل نصرهم له قرضاً يطالبون بالجزاء عليه. والشاهد فيه: إضافة يوم الأول إلى اليوم الثاني.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٥٣.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٥٣.

(٤) الديوان ١٤١.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٤: ١١٧، والشذور ٧٤، والهمع ٢: ٢٢٩، والدرر ٢: ٢٤٠.

ومنه قولُ النحويين: الهمزة التي تكون بينَ بينَ.

«وذهب القومُ أَخْوَلَ أَخْوَلَ»

إذا تفرقوا شتى ومنه تطاير الشرر أخولَ أخول، أي: متفرقاً[١]، وهو الشرر الذي يتطاير من الحديد الحار إذا ضرب، قال ضابئٌ البُرْجُمِيّ:

١١٠١ ـ يُسَاقِطُ عنه رَوْقُه ضارِياتِها ... سِقاطَ حَديدِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلا[٢]

قال سيبويه[٣]: وأما أخول أخول فلا يخلو أنْ يكون كَشَغَرَبَغَرَ، أو كَيَوْمَ يومَ أي: لا يخلو أن يكون حالاً أو ظرفاً[٤].

وتفرقوا شَغَرَبغرَ[٥].

أي: منتشرين هائجين وهو من[٦] معنى التفرق الذي لا اجتماع بعده. فشغر من قولهم: اشتغر في البلاد إذا أبعد منها، واشتغرتْ صنعته إذا تشتّت وانتشرت، أو من شغر الكلب إذا رفع رجله ليبول، فتباعدها من الأخرى، وبغر من بغر النجم بغوراً، أي: سقط وهاج بالمطر، أو من البغر، وهو العطش يأخذ الإبل فلا تُروى، وربما ماتت منه، فجعل

البيتان من كلمة يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندي وكان بنو أسد قوم عبيد قد قتلوا حجراً أبا امرئ القيس، فأنذرهم امرؤ القيس وهدّدهم، وفي ذلك يقول عَبِيد من قصيدة الشاهد:

يَا ذَا المُخَوِّفُنَا بِقَتْـ ... ـلِ أبيهِ إِذْلالاً وَحَيْنَا

الحقيقة: ما يجب على الرجل أن يحميه، ويدافع عنه كالنفس والعوض والمال.

(١) (متفرقين) في: ع.

(٢) البيت في النوادر ١٤٥، والخصائص ٢: ١٣٠، ٣: ٢٩٠، والأصمعيات ١٨٣، والمحتسب ١: ٨٦، وشرح المرزوقي للحماسة ٥: ١٦٤، والشذور ٧٥، والهمع ١: ٢٤٩، والدرر ١: ٢٠٨، واللسان (سقط).
ضارياتها: ضاريات الكلاب. القَيْن: الحداد.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٥٦.

(٤) كما ذكره السيرافي في هامش الكتاب ٢: ٥٦.

(٥) انظر الكتاب ٢: ٥٤.

(٦) (من) ساقط من: ع.

مع شغر في التفرق الذي لا اجتماع معه[١] كما يكون في العطش كذلك.

«وشَذَرَ مَذَرَ»

يقال: تفرقوا شَذَرَ مَذَر، بفتح أولهما، وشِذَر مِذَر، بكسر أولهما، أي: تفرقوا في كل جهة لا اجتماع معه، من الشذر، وهو الذهب يُلْقَطُ من المعدن من غير ذوب الحجارة، فهو متفرق متبدّد.

أو من الشذر وهو صغار اللؤلؤ، كأنه لصغره متفرق لا يجتمع بالنظم. ومذر من مذرت البيضة، من باب علم، إذا فسدت وأبعدت[٢]، أو من البذر وهو الزرع، لأن فيه تفريق الحب، ومنه التبذير، وهو تفريق المال إسرافاً، فتكون الميم بدلاً من الباء.

ويؤيده قولهم: شذر بذر، بالباء على الأصل، فجميع هذه الأسماء التي ذكرناها في هذا النوع بُنيت لتضمنها معنى الحرف على ما بيننا.

«وهذا النوع غير العدد لا يكون إلا ظرفاً أو حالاً»

ما ذكرناه في هذا النوع قسم لا يكون ظرفاً ولا حالاً، وهو العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر، وهذا لا يجوز فيه إلا البناء، وجعل الاسمين كاسم واحد لنقصان تمكنه.

وقسم يكون ظرفاً كقولهم: هو يأتينا صباح مساء ويوم يومَ، أو حالاً، كبقية الأمثلة، فجاز فيه أن يجعل الاسمان كاسم واحد ويبنيان، وجاز إضافة أحدهما إلى الآخر، وقد بينا ذلك كله.

«وحكم ما لا ينصرف فتحه مجروراً إلا مع اللام والإضافة[٣] فإنه يكسر، كقولك: مررت بالأحمر وعثمانكم»

قد تقدم في صدر الكتاب أن غير المنصرف مساو للمنصرف في الرفع والنصب[٤]

---

(١) (معه) ساقط من: ع.

(٢) (وأبعدت) ساقط من: ع.

(٣) (أو الإضافة) في: ع.

(٤) (والفتح) في: ع.

وتحرك بالفتح في موضع الجر، كقولك: مررت بأحمدَ، وإن فتحته في[١] حالة الجر فتحة إعراب، إلا عند أبي الحسن. فإذا أضيف ما لا ينصرف، أو دخلت عليه لام التعريف حركته بالكسر في موضع[٢] الجر، فتقول: مررت بأحمدنا وعثمانكم وبالأحمر. وفي التنزيل: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾[الكهف: ٣١]. وذلك لأنَّ اللام والإضافة عاقبا التنوين، ولا شكَّ في تحريكه بالكسر معه.

واختلف النحويون في كونه منصرفاً مع اللام والإضافة، فقال: قوم هو غير منصرف إذ قد يبقى السببان معهما، كالأحمر، ولهذا قال سيبويه[٣]: إذا دخله الألف واللام انجرَّ ولم يقل: انصرف.

وقال الزجاج وجماعة[٤]: هو منصرف لدخول ما يعاقب التنوين، ولزوال أحد السببين معهما، فإنك إذا قلت: مررتُ بأحمدنا كان تعريفه بالإضافة لا بالعلمية، فزال التعريف العلمي الذي هو أحد سببي منع الصرف.

/ والحق أن الإضافة واللام إن كانا لا يزيلان واحداً من السببين فهو غير منصرف، [٣٣١/ب]
كالحمراء والمساجد، وإن أزالت واحداً منهما فهو منصرف كإبراهيمكم.

«وصرفه في الشعر لإقامة وزنٍ أو قافيةٍ»

قد يضطر الشاعر إلى صرفِ ما لا ينصرف حذاراً إما من انكسار وزنٍ، كقول امرئ القيس[٥]:

١١٠٢ ـ تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَوالِكَ نَقْباً بينَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ[٦]

---

(١) في ساقط من: ع.

(٢) (موضعه) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٧، ٢: ١٣.

(٤) انظر الهمع ١: ٢٤.

(٥) الديوان ٤٣.

(٦) البيت في العيني ٤: ٣٦٨، والأشموني ٣: ٢٧٤. الظعائن: النساء في الهوادج. النقب: الطريق في الجبل. والحزْم: ما غلظ من الأرض. وشعبعب: اسم ماء.

أو من اختلاف قافية، كقول النابغة الذبياني(١):

١١٠٣ ـ إذا ما غَزا بالـجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَـهُ عصـائِبُ طَـيْرٍ تهتـدي بعَصَـائِبِ

وأجاز البصريون صرفَ جميع مالا ينصرف في الشعر على هذين الوجهين، إلا ما آخره ألف مقصورة نحو: يحيى وحبلى، فإنهم لا يجيزون صرفه لعدم الفائدة في صرفه، إذ لا يحصل منه إقامة وزنٍ ولا قافيةٍ.

وأجاز الكوفيون صرف جميع مالا ينصرف في الشعر إلا أفعل التفضيل فإنهم لم يجيزوا صرفه.

واحتجوا بأن من تمامه.

وردّ أصحابُنا عليهم بأنّ العرب إذا صرفت (خيراً منك، وشراً منك) ليس فيهما إلا الصفة والرد الجيد قولُ امرئ القيس(٢):

١١٠٤ ـ ألَا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انْجَلِي بِصُـبْحٍ ومـا الإصْبَاحُ فِيـكَ بأَمْثَـلِ(٣)

والتقدير: بأمثل منك، فصرفه مع أن (من) مقدرة فيه، فلو سميت رجلاً بقولك: ضوارب زيداً، بنصب زيد لم تصرفه عند الكوفيين في الشعر، لأنه من تمام ضوارب.

وعند البصريين تصرفه.

يقول: هذه الظعائن سلكن هذا الطريق بين هذين الموضعَيْن المحيطَيْن بشعبعب.

(١) الديوان ٥٧، برواية (أبصرتَ فوقهم عصائبَ) أي: حلقت الجوارح؛ لأنها تأكل من يقتله هذا الجيش. وتهتدي: تتخذها هُدى.

(٢) الديوان ١٨.

(٣) البيت من معلقته، وهو في شرح الأنباري للقصائد السبع ٧٧، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ١٦٠، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٧٥، ومعاهد التنصيص ١: ٨٩، والعيني ٤: ٣١٨، والأشموني ٣: ٢١١، ويروى (منك بأمثل) انجلي: انكشف. وما الإصباحُ فيكَ بأمثل: أي: أنا أبداً مهموم في الليل وفي الصبح.

«والسبب الواحد لا يمنع الصرف أبداً، وشذّ قولُه:
أَحْثَى على دَيْسَمَ من جعد الثَّرى»

أجمع النحويون على أن السبب الواحد لا يمنع الصرف في اختيار الكلام كقولك: مررت بزيد، وهذه شجرة.

وأما حذف التنوين من قولك: هذا زيدُ بنُ عمرٍو، فقد تقدم الكلام عليه، واختلفوا في منعه من الشعر.

فذهب البصريون إلى أنه لا يمنع، ولا التفات إلى الضرورة، لأن الضرورة إنما تجوز إذا روجع بها أصلُ الشيء، كصرف مالا ينصرف، لأن الصرف هو الأصل، فلو جعلنا لضرورة الشعر مدخلاً في منع السبب الواحد لراجعنا بالضرورة غيرَ الأصول.

والكوفيون يجعلون السبب الواحد والضرورة كشيئين.

١١٠٥ - فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ(١)

ومرداس اسم أبيه. ويقول عُبيدُ الله بن قيس الرُّقَيَّات(٢):

١١٠٦ - ومُصْعَبُ حِينَ جدَّ الأَمْـ ... ـرُ أَكْثَرُهَا وأَطْيَبُهَا(٣)

والمراد به مصعب بن الزُّبَيْر(٤). ويقول ذي الإصْبَع العدوانيّ:

١١٠٧ - ومِمَّنْ وَلَدُوا عَا ... مِرُ ذو الطُّولِ وذُو العَرْضِ

---

(١) البيت في الإنصاف ٤٩٩، والعيني ٤: ٣٦٥، والهمع ١: ٣٧، والدرر ١: ١١، والأشموني ٣: ٢٧٥، والخزانة ١: ٧٣، ١٢٢.

(٢) الديوان ١٢٤.

(٣) البيت في الموشح ٢٩٣، والإنصاف ٥٠١، وشرح ابن يعيش ١: ٦٨.

(٤) هو مصعب بن الزبير بن العوام، الأسدي القرشي، أبو عبد الله، كان من أماثل التابعين (ت نحو ٧١ هـ). انظر رغبة الآمل ١: ٨٥، ٣: ١٢٤، ١٧٠، الأعلام ٨: ١٤٩.

والمراد بعامر إما الحيّ، وإما الأب، لقوله: ذو الطول.

وأجاب البصريون عن بيت العباس: بأن الرواية معارضة بما روي (يفُوقَانِ شَيْخِيَ أو شَيْخِي).

ويجوز أن يكون قد جعلته[١] قبيلة لتقدمه، وكثرة أشياعه، كما قال مالك بن عبادة الغافقي:

١١٠٨ - لَمْ يُوَاسِ النَّبِيَّ غَيْرَ بنِي هـ ... ـاشِمٍ عنـدَ السُّيُوفِ يـومَ حُنَيـنِ

وعن بيت ابن قيس بأن الموجود في ديوانه: (وبِشْرُ حينَ جدّ الأمر) ويروى (وأَنْتُمْ حينَ جَدَّ الأَمْرُ).

وعن بيت ذي الإصبع بأنه إنما لم يصرف عامراً لأنه عنى به القبيلة وإنما قال: ذو الطُّولَ، فذكر لأنه حمله على معنى الحي، وإذا كان[٢] للشيء جهتان في الحمل جاز أن تراعي أيتهما شئت.

وفي التنزيل: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾[الأحزاب: ٣١]، فذكَّر الأول، وأنَّثَ الثاني، وقال الشاعر:

١١٠٩ - قامَـتْ تُبَكِّيـهِ علـى قَـبْرِهِ ... مَـنْ لِيَ مِـنْ بَعْـدِكَ يـا عـامِرُ
تَرَكْتَنِـي في الـدارِ ذا غُرْبَـةٍ ... قـد ذَلَّ مَـنْ لـيسَ لـه نـاصِرُ[٣]

المعنى: إنساناً ذا غربة.

---

(١) (قد جعلت) ساقط من: ع.

(٢)(جاز) في: ع.

(٣) انظر الإنصاف ٢: ٥٠٧، ٧٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٦٠، والعقد ٣: ٢٥٩، وشرح ابن يعيش ٥: ١٠١، واللسان (عمر).

ومال ابن الأنباري[١] إلى مذهب الكوفيين وقال: هب أنّا دفعنا قول الكوفيين بحجة معقولة[٢]، فما[٣] تصنع بهذه الأبيات المنقولة التي بلغت حدّ الكثرة؟

وما يصعب تأويله قوله:

١١١٠ - أخْشَى على دَيْسَمَ من جَعْدِ الثَّرَى   أَبَى قضاءُ اللهِ إلا ما تَرَى[٤]

والجعد: التراب اللين والرمل اللين، يقال: رمل جعد، وقول الآخر:

١١١١ - أنا ابنُ جرولَ لا براح

وقال الأنصاري:

١١١٢ - لقد قال ابنُ ثابتٍ قَوْلَ حقّ   كفاني ما أردتُ من الكلام

وسهل ابنُ السراج[٥] حذف التنوين على مذهب[٦] الكوفيين محتجاً بأنا نحذف حرفاً أصليًا من الكلمة في الشعر كقوله:

١١١٣ - فبيناه .... [٧]

أراد: فبينا هو. وردَّ عليه أبو سعيد هذا: بأنَّ الحرف الأصلي لا يفيد معنى، والتنوين

---

(١) انظر الإنصاف ٢: ٥١٤.

(٢) (معقولة) ساقط من: ع.

(٣) (فماذا) في: ع.

(٤) الرجز في الإنصاف ٢: ٥١٢، واللسان (دسم) ويروى (أَخْشَى عَلَى دَيْسَمَ مِنْ بُعْدِ الثَّرى).

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١: ٦٨.

(٦) (مذهب) ساقط من: ع.

(٧) قطعة من بيت للعجير السلولي وتمامه:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ

وهو في الخصائص ١: ٦٩، والإنصاف ٥١٢، وشرح ابن يعيش ١: ٦٨، ورصف المباني ١٦، والدرر ١: ١٨٨.

وإن كان زائداً فهو لا يفيد معنى، وهو الفرق بين الأمكن وغيره، ففي حذفه إخلال بذلك المعنى، وإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب وجدت أكثرها أعلاماً منع صرفها للضرورة، فلو جاء مثل: فرس ورجل، وأريد منع صرفها للضرورة لم يجز على المذهبين.

/ وأما ما أنشده أبو زيد في النوادر[١]: [٣٣٢]

١١١٤- لَتَجِدَنِّي بالأَمِيرِ بَرَّا
وبالقَنَاةِ مِدْعَساً مِكَرَّا
إذا غُطَيْفُ السُّلَمِيُّ فَرَّا[٢]

وقولها[٣]:

١١١٥- حَيْدَةُ خَالِي ولَقِيطٌ وعَلِيّ وحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَّابُ المِئِيّ[٤]

فإنها حذف التنوين من غطيف وحاتم، لالتقاء الساكنين كما قرأ عُمارة[٥] بن عَقِيل بن بلال بن جرير ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٤٠][٦].

---

(١) انظر النوادر ٩١.

(٢) الرجز في الإنصاف ٦٦٥، واللسان (دعس، دعص) رجل مدعس ومدعص: أي طعان، ويقال: دعصه بالرمح يدعصه دعصاً إذا طعنه به، وقد يسمى الرمح مدعصاً، لأنه آلة الدعص، وجمعه مدَاعص.

(٣) هي امرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها من اليمن، أو عامرية.

(٤) الرجز في النوادر ٩١، والخصائص ١: ٣١١، والمنصف ٢: ٦٨، وضرائر الشعر ١٣٣، والإنصاف ٢: ٦٦٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٨٣، وشرح شواهد الشافية ١٦٣، والخزانة ٣: ٣٠٤، ٤٠٠، ٤: ٥٩١، واللسان (مأي).

(٥) هو شاعر مقدم فصيح، من أهل اليمامة، كان يسكن بادية البصرة، وهو من أحفاد جرير الشاعر. وكان النحويون في البصرة يأخذون اللغة عنه (ت ٢٣٩ هـ) انظر تاريخ بغداد ١٢: ٢٨٢، والأعلام ٥: ١٩٣.

(٦) انظر الشواذ ١٢٥، والخصائص ١: ١٢٥.

«وما لا ينصرف نكرة لا ينصرف معرفة، إلا المعدول»

قد عرفت أن الذي لا ينصرف نكرة ما كان على الوزن الخاص، أو الغالب، وما كان صفة على أفعل، نحو: أحمر وأفضل منك.

فلو سميت بشيء من ذلك لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل، حتى لو سميته بأرمل لم ينصرف، لأن العلمية منعت من دخول تاء التأنيث.

وكذلك التأنيث اللازم، كحبلى وصحراء، والألف والنون الزائدتان، نحو: سكران، والجمع الأقصى في نحو: مساجد ومصابيح، والمركب نحو: أحدَ عشرَ، كل هذا إذا سميت به لا ينصرف أيضاً، لوجود علة منع الصرف.

وأما الأعداد المعدولة، كمَثْنَى وثُلاث، فإنها لا تنصرف نكرة للعدل والوصف، فلو سميت به مؤنثاً لم ينصرف للتأنيث والعلمية. وإن سميت به مذكراً انصرف لزوال العدل والوصفية بالتسمية ولم تحدث[١] إلا العلمية فهو كزيد.

وعن الكوفيين أنه[٢] لا ينصرف، كعمر وهو فاسد، إذ لا سبب لمنع الصرف، ولو اعتبرنا ما كانت الألفاظ عليه قبل جعلها أعلاماً لفسد شيء كثير من الكلام.

ولو سميته بآخر وجمع لم ينصرف عند سيبويه[٣]، لأنه على وزن المعدول كعمر وهو في النكرة ممنوع من الصرف، فإذا منع[٤] في النكرة ففي المعرفة أولى.

وينصرف عند الأخفش والمبرد والكوفيين، لزوال العدل، فإنه إنما عدل آخر في

---

(١) (فلم يحذف) في: ع.

(٢) (وقال بعض المتأخرين) في مكان (وعن الكوفيين أنه) في: ع. وفي شرح ابن يعيش ١: ٦٣، (وحكى أن ابن كيسان قال: قال أهل الكوفة: مثنى وموحد بمنزلة عمر، وأن هذا الاسم معرفة، فإذا سميت به رجلاً لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل).

(٣) انظر الكتاب ٢: ٤٣.

(٤) امتنع في: ع.

الصفة، وجمع في التوكيد، وقد[1] زالّا بالتسمية فصار بمنزلة صُغَر لو سمي به فإنه ينصرف.

ولو سميته بسحر انصرف عند سيبويه[2] أيضاً، لأنه ليس على وزن المعدول ولا على صفته، فإن سحر إنما منع الصرف إذا كان وقتاً، لكونه معدولاً عن الألف واللام، فإذا سمي به رجل فقد خرج من باب العدل فهو كأسد إذا سمي به.

فصار حاصل الكلام أنَّ ما أتت بالألفين وفَعْلان فَعْلَى، وأفعل فَعْلاء ومفاعل ومفاعيل، وأفعل المصحوب بمن، لا يصرفن نكرات ولا معارف، وآحاد وبابه لا ينصرف نكرة، وينصرف معرفة، في التذكير، وما عدا هذين لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.

«وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية يصرف إذا نُكّر، نحو: ربَّ عُمَرٍ رأيتُه»

قد تقدم أن العلمية أوسع[3] الأسباب مجالاً في التأثير لأنها تؤثر مع وزن الفعل كتغلب، ومع التأنيث كسعادة وطلحة، ومع الألف والنون كعثمان، ومع العدل كعمر، ومع العجمة كإسحاق، ومع التركيب كمعدي كرب.

وكل اسم من هذه الأسماء إذا نكرته عاد منصرفاً لبقائه على سبب واحد، والسبب الواحد لا يمنع. وقوله: أو أسبابه يريد به أنّه إذا اجتمع أسباب منها العلمية، فإذا زالت العلمية انصرف الاسم: ولا يريد أن الاسم يجتمع فيه ثلاثة أسباب مؤثرة في منع الصرف، فإنَّ الأسباب وإن كثرت لا يعتبر منها غير اثنين، ألا ترى أن أذربيجان فيه التعريف والتأنيث والتركيب والعجمة والألف والنون الزائدتان، فهذه خمسة أسباب ومع ذلك لا يعتبر مع التعريف إلا واحداً شائعاً من الأربعة.

«إلا نحو: أحمر، ففيه خلاف»

---

(١) فقد في: ع.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٤٤.

(٣) (مع) في: ع.

هذا استثناء من قوله (وما أحد سببيه) لا من قوله (أو أسبابه) لأن أحمر ليس فيه إلا سببان، وذلك لأنه أفعلُ مؤنثه فَعْلاءُ، فلا ينصرف في النكرة للوصف ووزن الفعل.

فإذا سميت به زالت الوصفية وخلفتها العامية، فلم ينصرف للعلمية ووزن الفعل، فإذا نكرته وقلت: مررت بأحمرَ، وأحمرَ آخر، فسيبويه[١] لا يصرفه، لأنه لما نكر بعد التسمية[٢] أشبه ما كان عليه قبل التسمية. فعاد إلى أصله الذي كان فيهغير منصرف، وهو التنكير، فلاحظ فيه ذلك الأصل، فلم يصرفه، وفرق بينه وبين (يزيد) حيث ينصرف إذا نكرته بعد التسمية بأن (يزيد) كان قبل التسمية فعلاً، فلا ينبغي أن يلاحظ به بعد التسمية مما كان عليه قبل التسمية، لاختلاف الوضعين. وأما أحمر فإنه كان اسماً قبل كونه علماً، وبعد التسمية لم ينقل من الفعلية إلى الاسمية، فلأجل ذلك لاحظ به ما كان عليه قبل التسمية.

وذهب أبو الحسن إلى أنه ينصرف، واحتج: بأنه إنما ينصرف قبل التسمية / [٣٣٣] للوصف ووزن الفعل، فإذا سميت به زالت الوصفية، ومنع[٣] الصرف للتعريف والوزن[٤]، فلما نُكِّر زال[٥] التعريف ولم يبقَ إلا وزن الفعل فانصرف؛ لأنه على سبب واحد، ولعل هذا هو الأظهر، لأن قصارى قول سيبويه في علة منع الصرف أنه على وزن الفعل، وأَشْبَهَ الصفة في التنكير، وليس بصفة مع أنه يسلم أن الصفة إذا سمي بها زال حكمُها المخصوص بها، ألا ترى أن أحمر وبابه يكسر على حمر، ويمتنع من الجمع بالواو والنون، فإذا سمي به وجب في تكسيره الأحامر، وجاز الأحمرون فكيف يلاحظ الأصل مع زوال حكمه؟

وأورد على مذهب أبي الحسن أنّه انصرف أربعاً من قولنا: مررت بنسوة أربعٍ مع أنَّ

---

(١) انظر الكتاب ١: ٦، ٢: ٤.

(٢) (لما نكرا بالتسمية) في: ع.

(٣) (ويمنع) في: ع.

(٤) (والوصف) في: ع.

(٥) (زالت) في: ع.

فيه الوصفَ ووزنَ الفعل، نظراً إلى أنه عدد في الأصل لا وصف، فهلا نظر هاهنا إلى الأصل؟

وأجاب عبد القاهر[١] عنه بأنه أربعاً عدد في الأصل، فلما وصف به لم يخرج عن كونه عدداً، إذ المراد به أيضاً هذه العدة، فلأجل ذلك نظر به إلى أصله. وأما أحمرُ فإنه في الأصل دال على مذكّر ذي حمرة، فلما سُمِّي به زال هذا المعنى إذ يجوز أن تقول في حال التسمية: مررت بأحمر الأبيض، وربّ أحمر أبيض رأيت.

ولو قلت هذا قبل التسمية كان مُحالاً، واستحسن عبد القاهر القولين.

وقال بعضهم: لو سميت بأفضل من قولهم: زيد أفضل من عمرو، ثم نكرته صرفته على القولين، لأنه لا يكون صفة إذا كان معه (من).

ولو سميت مذكراً أو مؤنثاً بحمراء أو حبلى، ثم نكرته لم ينصرف على القولين لأنَّ التسمية لم تزل التأنيث بالألف كما أزالت الوصفية.

ولو سميت رجلاً بسكران لم ينصرف، أما عند البصريين فلمضارعة الألف والنون الزائدتين لألفي التأنيث[٢].

وأما عند الكوفيين فللتعريف والألف والنون، فلو نكرته بعد التسمية فقياس قول البصريين منع الصرف، وقياس قول الكوفيين أنه كأحمر.

ولو سميت امرأةً بالعدد المعدول ثم نكرته انصرف لزوال العدل بالتسمية والتعريف والتنكير.

ولو سميت رجلاً بمساجد ومصابيح[٣]، ثم نكرته لم ينصرف عند سيبويه نظراً[٤]

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٩٨٠.

(٢) (لألفي التأنيث) ساقط من: ع.

(٣) (بمصابيح) في: ع.

(٤) (نظرا) ساقط من: ع.

إلى ما كان عليه قبل التسمية، وقياس قول أبي الحسن أن لا ينصرف أيضاً، لأنَّ التسمية لم تزل الزنة التي لا واحد عليها، فإن كان يضم إلى اعتبار الزنة الجمعية فقد زالت[1] فتصرفه بعد التنكير، ولو نكرت (أعوج) اسم فرس اتَّجه عند أبي الحسن أن لا ينصرف لأن أصل التسمية مبني على لمح الصفة.

هكذا حكاه شيخنا عن شيخه مجد الدين أبي حفص عمر السفني واستحسنه[2].

* * *

(١) من (وقياس) إلى (فقد زالت) ساقط من: ع.

(٢) على هامش (د) فائدة: والسفني منسوب إلى عرسفنا قرية من قرى الموصل.

«فصل:
(النكرة): ما شاع في أمته، كرجل»

النكرة: مصدر قولك: نكرت الشيء أنكره نكرة، وذلك الشيء منكور، مثل: سمعته فهو مسموع، ويقال: أنكرته فذاك منكر كمكرم. قال الأعشى[١]:

١١١٦ - وأَنْكَرَتْني ومَا كانَ الذي نَكِرَتْ مِنَ الحـوادِثِ إلا الشَّـيْبَ والصَّـلَعا[٢]

فجمع بين اللغتين. وقيل: هذا البيت مصنوع، وَضَعَه أبو عمرو بن العلاء[٣].

والنكرة[٤]: أصل المعرفة، لأن النكرة جزء من المعرفة، ولأن المعرفة تحتاج إلى زيادة، كاللام والإضافة والتسمية، والنكرة لا تحتاج، ولهذا لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة، وتجد كثيراً من النكرات لا معرفة له، والمستقبل أولى أن يكون أصلاً من المحتاج.

---

(١) الديوان ١٠١.

(٢) البيت في مجالس العلماء ٢٣٥، والخصائص ٣: ٣١٠، والمحتسب ٢: ٢٩٨، أنكر عليه الأمر: عابه عليه. والبيت من قصيدة يمدح بها هوذة بن علي الحنفي.

(٣) قال ابن جني في الخصائص ٣: ٣١٠، في باب في صدق النَّقَلة، وثقة الرُّواة والحَمَلة: حدثنا بعض أصحابنا - يرفعه - قال: قال أبو عمرو بن العلاء - رحمه الله - ما زدتُ في شعر العرب إلا بيتاً واحداً. يعني ما يرويه للأعشى من قوله:

وأنكرتْني وما كان الذي نَكِرت من الحوادث إلا الشيب والصَّلَعَا

أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر، والبحر الزاخر، الذي هو أبو العلماء وكهفهم، وبَدْء الرواة وسيفهم، كيف تخلُّصه من تبعات هذا العلم وتحرّجه، وتراجعه فيه إلى الله وتحوّبه: حتى إنه لما زاد فيه - على سعته وانبثاقه وترامیه وانتشاره - بيتاً واحداً، وفّقه الله للاعتراف به. وجعل ذلك عنواناً على توفيق ذويه وأهله.

(٤) على هامش ع: (أعلم أن النكرات بعضها أنكر من بعض، كما أن المعارف بعضها أعرف من بعض. وفائدة معرفة هذا أن يكون النعت مثل المنعوت، فينبغي أن يكون فيه حكم التبع، وليس من حكم التبع أن يكون أزيد حكماً من المتبوع. وذلك قال أبو القاسم: أنكر النكرات شيء، ثم جوهر، ثم جسم ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل. ويجمع هذا كله أن كل ما كان الثاني داخلاً في الأول فالأول أعم والثاني أخص، فشيء أعم من جوهر، لأنك تقول: كل جوهر شيء، ولا تقول: كل شيء جوهر. وكذا الباقي).

وأما حده:

فقيل: النكرة: ما اعتورها الشياع والخصوص. والاعتوار: التنازع[١]، أي: ما صح أن يعمّم ويخصص، وأبطل بالعلم الذي يعرض له التنكير، فإنه قد ينازعه الشياع والخصوص.

وقال ابن الخشاب[٢]: النكرة كلُّ اسم دلّ على مسمّاه على جهة البدل. أي: أنه صالح لهذا وصالح لهذا.

وقال الزمخشري[٣]: النكرة ما شاع في أُمته، والأُمة: الجماعة، وهو معنى قول ابن جني[٤]: النكرة: ما لم تخص الواحد من جنسه.

وقال في أول المفصل[٥]: اسم الجنس[٦] ما عُلِّق على شيء وعلى كلّ ما أشبهه.

ولا أجد بين الكلامين فرقاً إلا في العبارة، لأن الشياع في الأُمة فرع كون الاسم معلقاً على شيء، وعلى كلّ ما أشبهه، مع أن في كلامه نظراً من وجهين:

أحدهما: أن الواضع لم يضع اسم الجنس على فرد معين لذاته، وإلا لم يكن اسم جنس، بل وضعه على المعنى المشترك بينه وبين غيره، فلا معنى لنسبة التعليق إليه.

الثاني: أن المراد من الأشباه في قوله: وعلى كل ما أشبهه، إن كان هو الاتحاد في الحقيقة فهذا لا يسمى أشباهاً، إذ لا يقال: زيدٌ يشابه عَمْراً في حقيقة الإنسانية بل هو هو في حقيقة الإنسانية، وإن كان المراد الإشباه في العوارض الخارجية، كما يقال: زيدٌ يشبهُ عَمْراً في الكرم، وخدُّه يشبه الورد في الحمرة، فلا يصح إطلاق اسم الجنس على ما يشبه

---

(١) (الشارع) في: ع.

(٢) انظر المرتجل ٢٧٧.

(٣) انظر المفصل ١٩٨، وشرح ابن يعيش ٥: ٨٨.

(٤) انظر اللمع ٩٨.

(٥) انظر المفصل ٦، وهو تعريف لاسم الجنس.

(٦) اسم الجنس ساقط من: ع.

الفرد المعين في مثل هذه الأوصاف.

/ واعلم أن بعض النكرات أعم وأشيع من بعض. [٣٣٤]

قال ابن جني[١]: أعم الأسماء وأبهمها (شيء) ثم عدد أسماء منها (موجود) ثم (محدث) ثم (جسم) فما كان أكثر عموماً كان أوغل في التنكير.

قال ابن الدهان[٢]: لا فائدة في ذكر هذا لأن النكرات متساويات في حقيقة التنكير، وإنما لهذا فائدة في المعرفة فإن الأضعف تعريفاً لا يوصف بالأقوى تعريفاً.

ويوصف الأقوى بالأضعف ولا يشترط في النكرة كثرةُ المعاني الموجودة تحتها، بل العبرة بأن يكون وضعها على التنكير، ألا ترى أن شمساً وقمراً نكرتان وإن لم يكن إلا شمس واحدة وقمر واحد، ويدل على أنهما نكرتان دخول اللام عليهما، وهو في القرآن كثير وقد جاء نكرة قال تعالى: ﴿ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴾[الإنسان: ١٣]. وأنشد سيبويه[٣]:

١١١٧ - يا كَعْبُ ما طَلَعَتْ شَمْسٌ ولا غَرَبَتْ إلَّا تُـــرَدِّدُ آجــالاً لِميعـــادِ

فإن قلت: فقد جُمِعَتِ الشمسُ والقمرُ، قال الأشتر النخعي[٤]:

١١١٨ - حَمِيَ الـحَديدُ عليهِمُ فكأنَّـه وَمضَـانُ بَـرْقٍ أو شُـعاعُ شُـمُوس[٥]

---

(١) انظر اللمع ٩٨-٩٩.

(٢) أي في شرحه اللمع.

(٣) لم أره في الكتاب، وهو في شرح ابن أبي سعيد السيرافي على أبيات الكتاب ٢: ١٦٥، والوحشيات ١١١، وقائله (حارثة بن بدر الغُدَّانِيّ) أو (حسان بن بشر) والذي رأيته في الكتاب ١: ٣٧٣، بيتان نُسبا لحارثة بن بدر الغداني وهما:

يا كعبُ صَبْراً على ما كان من حَدَثٍ يـا كعـبُ لم يبـق منـا غـيرُ أجْــادِ
إلّا بقيّـاتُ أنفـاسٍ نُحَشْــرِجُها كراحِــلٍ رائــح أو بــاكرٍ غــادِي

(٤) هو مالك بن الحارث النخعي، شاعر مخضرم (ت ٣٧ هـ) انظر السمط ١: ٢٧٧، والأعلام ٦: ١٣١.

(٥) البيت في أمالي القالي ١: ٨٥، وأمالي ابن الشجري ١: ٨٢، والتصريح ١: ٩١.

وقال الراجز:

١١١٩ - رؤوسُهم كأنها أنهارُ ... وُجوههم كأنها أقمارُ[١]

والجمع يستدعي تعدداً، قلت: إنما جمعًا نظراً إلى أنهما يتجددان، فالشمس في كل يوم، والقمر في كل شهر، ألا ترى أنك تقول: شمس اليوم أحر من شمس أمس، وأما على تسمية الضوأين باسم النيرين، وأضواؤهما كثيرة.

«وعلامتها: جواز دخول (رُبَّ) والألف واللام، و(من) الزائدة، وكونها حالاً أو تمييزاً أو اسم (لا) أو خبرَها، وتنوينها، وهي اسم فعل، نحو: صه، وإضافة (أي) وأفعل التفضيل إليها مفردة»

للنكرة علامات: دخول ربّ عليه، كقولك: ربّ[٢] رجلٍ صالح أكرمت، وأما قولهم: رُبَّ رجلٍ وأخيه، وربّه رجلًا، فقد تقدم الكلام عليه.

ودخول الألف واللام، نحو الرجل والغلام، لأنا نستبين قبل دخولها أنَّ الاسم قد كان نكرة.

ودخول (من) الزائدة عليه، كقولك: ما جاءني من رجل، لأنَّ فائدتها العموم والاستغراق، وذلك لا يكون إلا في النكرة.

وكونها حالاً، كقولك: جاءني زيدٌ راكباً، أو تمييزاً كقولك: له عشرون درهماً.

أو اسم (لا) المشبهة بإن، كقولك: لا رجلَ، أو خبرها، كقولك: لا رجلَ أفضل منك، أو اسم (لا) المشبهة[٣] بليس، كقولك: لا رجل أفضل منك، أو خبرها كقولك: لا رجلَ قائماً. وقد تقدم جميع ذلك. وتنوينها وهي اسم فعل كقولك: صهٍ وصهٍ، ومهْ ومَهٍ، وسيأتي ذلك في أسماء الأفعال.

---

(١) انظر التصريح ١: ٩١.

(٢) (رب) ساقط من: ع.

(٣) من (بان كقولك) إلى (لا المشبهة) ساقط من: ع.

وإضافة (أي) إليها، وهي مفردة كقولك: أيُّ رجل زيد، لأن أيًا جزء من كلٍّ، فلا يكون ذلك في المعرفة، ويجوز إضافتها إلى المعرفة[١]، إذا كانت مثناةً أو مجموعة كقولك: أيُّ الرجلين، وأيُّ الرجال؟

وزاد الشيخ: وإضافة (كل) إليها، وهي مفردة كقولك: كلُّ رجل عندي.

أما قول المرار الأسدي:

١١٢٠ - سَلَّ الهُمومَ بكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ   نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[٢]

فمعطي أيضاً نكرة؛ لأن الإضافة غير حقيقية، وفي هذا الكلام نظر فإن كلًّا مضاف على الضمير المفرد كقولك: قدم الجيش كله. قال أبو النجم:

١١٢١ - قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لم أَصْنَعِ[٣]

فإنْ قيد بالمظهر استقام، لأن كلًّا لا يضاف إلى المظهر المعرفة، والشيخ لم يرد ذلك بدليل أنه قال بعده:

ويجوز إضافة (كل) إلى المعرفة مجموعة، كقولك: كلّهم وكلّهن وإضافة أفعل التفضيل إليه مفردة، كقولك: هو أفضلُ رجلٍ، ولا يجوز: زيد أفضلُ عمرو، لأنَّ أفعل التفضيل بعضٌ لما يضاف إليه، ولا يكون زيدٌ بعضَ عمرٍو.

ويجوز إضافته إلى المعرفة مثناة ومجموعة، كقولك: زيد أفضل الرجلين،

---

(١) (ويجوز إضافتها إلى المعرفة) ساقط من: ع.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٨٥، ٢١٢، والمحتسب ١: ١٨٤، معطى رأسه: ذلول منقاد، يعني البعير، ناج: سريع، والنجاء: السرعة. والصهبة: بياض يضرب إلى الحمرة، وذلك نجار الكرم والعتق. المتعيس والأعيس: الأبيض تخالطه شقرة. يقول: سل همك اللازم لك بفراق من تهوى ونأيه عنك، بكل بعير ترتحله للسفر هذا نعته.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٤٤، ٦٩، والمقتضب ٢: ٢٥٢، والخصائص ١: ٢٩٢، ٣: ٦١، والمحتسب ١: ٢١١، وسر الصناعة ٤٣٤، وأمالي ابن الشجري ١: ٨، والمغني ١: ٢٢٠، ٥٥٢، ٦٧٦، والإفصاح ٢٠٥، والهمع ١: ٩٧، والدرر ١: ٧٣.

أم الخيار: زوجته. ويعني بالذنب الشيب والصلع والشيخوخة.

وأفضل القوم.

«والمعرفة ما خصّ الواحد من جنسه»

المعرفة في اللغة: مصدر قولك: عرفت الشيء أعرفه معرفة وعرفاناً، ويسمى الوجه معرفة، لأنه يعرف الإنسان، لأنه يشتمل على أكثر المشاعر.

وأما في الصناعة: فالمراد به الشيء المعروف، كما أن المراد من النكرة الشيء المنكور، يقال: هذا نسجُ اليمن أي: منسوجه[١].

وقال الزمخشري[٢] في حدّه: المعرفة ما دلّ على شيء بعينه. وأورد عليه بأن النكرة قد دلّ على شيء بعينه، بأن يقول الإنسان: عندي ثوب، وهو يعرف عينه.

/ وأجيب: بأن التعريف والتنكير يتعلقان بمعرفة المخاطب دون المتكلم، والمخاطب قد لا يعرف الثوب الذي عند المتكلم. وفيه نظر؛ لأن المخاطب قد يعرفه أيضاً، بل السؤال من أصله غيرُ واردٍ. لأن المراد من الدلالة الوضعية، أي: أن السامع العالم بالوضع يفهم من مجرد سماع هذه الكلمة ذلك المعين، وما صور وهليس معلوماً من اللفظ بمجرد سماعه، بل منه مع ما سبق من علمه، لكنه يشكل من وجه آخر، وهو أن اسم الجنس يدل على الحقيقة المشتركة، والحقيقة من حيث هي هي معينة منفصلة عن غيرها من الحقائق، فقد دلّ رجل مثلاً على شيء بعينه، وهو نكرة والحدّ الذي ذكرناه[٣] هو الذي ذكره ابنُ جني[٤]، وهو أقرب الحدود، وهو مقابلٌ للنكرة، إذِ النكرة ما شاع في أُمته، والمعرفة ما لم يشِعْ، ويلزم منه أن يخص واحداً من الأُمة. [٣٣٥]

والجنس في اللغة: الضربُ من كلِّ شيء، وهو أعم من النوع، يقال: الحيوان جنس،

---

(١) (أي منسوجه) ساقط من: ع.

(٢) انظر المفصل ١٩٧.

(٣) (هو الذي) ساقط من: ع.

(٤) انظر اللمع ٩٩.

والإنسان نوع.

وعند أرباب المنطق: الجنس هو الكليُّ المقولُ على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب (ما هو؟) كالحيوان المقول على الإنسان والفرس.

والنوع: هو الكليُّ المقولُ على كثيرين مختلفين بالعدد لا بالحقيقة في جواب (ما هو؟) كالإنسان المقول على أفراده.

والمراد بالجنس هاهنا الكليّ الذي دخل هذا المعين تحته. سواء كان جنساً أو نوعاً.

« وهي خمسة أقسام»

المضمر، والعلم، والمبهم، والمعرّف باللام، والمضاف إلى أحد هذه الأقسام إضافة حقيقية. والمعتمد في حصرها في الخمسة الاستقراء.

ومذهب سيبويه وأكثرِ النحويين: أن أعرف المعارف المضمر، لأنّ منه المتكلم الذي لا يَخفى عن نفسه ولا عن غيره، ولذلك لا يوصف ولا يوصف به.

وليس كذلك العَلم فإنه يقع فيه الاشتراك، ويميز بالصفة، ثم بعده العلم لأنه يوصف ولا يوصف به، وأسماء الإشارة توصف ويوصف بها، وذلك دليل ضعف التعريف فيها، وأسماء الإشارة أعرف مما فيه الألف واللام، لأنّها توصف به والصفة أعمّ من الموصوف.

وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه، وكلما كان المضاف إليه أعرفَ كان المضاف أعرف، ويظهر فائدة معرفة ذلك في الصفة على ما تقدم.

وذهب أبو سعيد والكوفيون إلى أن أعرفَ المعارف العلمُ ثم المضمرُ ثم المبهمُ ثم المعرفُ باللام.

واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة فيه عارضة، فلا أثر لها، والمضمر يصلح لكل مذكور فلا يخص شيئاً بعينه.

وذهب ابن السراج[1]: إلى أن أعرف المعارف المبهمُ، ثم المضمرُ ثم العلمُ، ثم

---

(١) انظر الأصول ١: ١٤٩-١٥٤. ونسب هذا القول إلى الكوفيين في الإنصاف ٢: ٧٠٧. وانظر التصريح ١: ٩٥، والأشموني ١: ١٠٧.

المعرَّفُ باللام.

واحتج بأن اسم الإشارة يتعين بشيئين بالعين والقلب، وغيره يُعرف بالقلب لا غير وهو ضعيف، لأن التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم لما تقدم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم والمذهب الأول ثم المضمرات وإن كانت أعرف المعارف لكنها تتفاوت أيضاً في التعريف فبعضها أعرفُ من بعض.

فأعرفها وأخصها ضمير المتكلم، لأنه لا مشاركة فيه ولا لبس، ولا كذلك المخاطب فإنه قد يكون بحضرتك اثنان أو أكثر فلا يعلم أيهم المخاطب ثم بعده المخاطب؛ لأنه بالحضور مستغنٍ عن التفسير ثم الغائب.

«الأول: المضمر، وهو ما كُنِّيَ به عن الاسم الظاهر»

تركيب المضمر يدل على الستر والإخفاء، يقال: أضمرت في شيء شيئاً، قال:

١١٢٢ ـ سألتُكُما أن تُضْمِرَاني ساعةً لعلِّي أرى النارَ التي تريانِ

وقال ذو الرمة(١):

١١٢٣ ـ ذَكَرْتَ فاهْتَاجَ السَّقَامُ المُضْمَرُ وقد يهيجُ الحاجةَ التَّذكُّرُ(٢)

ومنه المضمر في البطن، ومنه الضمار، وهو كلّ مالا يرجى من الدين والوعد، وكل مالا يكون منه على ثقة، قال(٣):

١١٢٤ ـ حَمِدْنَ مَزَارهُ وأَصَبْنَ مِنهُ عَطاءً لم يَكُنْ عِدَّةً ضِمَارَا

والكناية: التعبير عن المراد بلفظ غير موضوع له لضرب من الاستحسان والإيجاز.

---

(١) ديوانه ١: ٣١٢.

(٢) البيت في جمهرة الأمثال ٢: ١٨٨ والأساس والصحاح واللسان والتاج (نأى).

(٣) نسبه صاحب المسلسل للراعي. وانظر البيت في المسلسل ٣١٣ واللسان ٦: ١٦٤، المال الضمار: هو الغائب الذي لا يُرجَى رجوعُه، فإذا رُجيَ فليس بضمار، من أضمرت الشيء إذا غيبته.

وإن شئت قلت: الكناية إقامةُ اسم مقام اسم تورية وإيجازاً، كقوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾[المائدة: ٧٥]، كني بذلك عن قضاء الحاجة، لأن من يأكل الطعام يحتاج إلى قضاء الحاجة.

وهو مأخوذ من كنوت عن الشيء، وكنيت عنه، بالواو والياء، إذا عبرت عنه بعبارة أخرى تورية.

والمضمر في الصناعة: كلُّ اسم دلَّ على معناه لقيامه مقام غيره، ألا ترى أن زيداً يقول فعلتُ، فتدل التاءُ على زيد لقيامها مقامه.

والمضمر عند البصريين ضرب من الكناية، إذ الكناية قد تكون بالأسماء الظاهرة كفلان والفلان وكيت وذيت.

/ وعند الكوفيين: المضمر والمكني من قبيل الأسماء المترادفة لا اختلاف بينهما إلا [٣٣٦]
من جهة اللفظ، وإنما صار المضمر معرفة؛ لأنك لا تُضمر الاسمَ إلا وقد عَلِمَ السامعُ على مَنْ يعود، فلا تقول: ضربته، ولا مررت به، حتى تعرفه وتدري مَنْ هو.

ولما افتقر إلى مفسِّر صار في نفسه مستورَ المعنى، فيسمى مضمراً، وإنما جيء بالمضمر في الكلام للاختصار ودفع اللبس، أما الاختصار فلأنه قد يكنى عن مظهرات كثيرة بمضمر، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب: ٣٥].

فقال: لهم، فكنى عن عشرين اسماً معرفة باللام بحرفين، ولأن الظاهر قد يطول لفظه فيطول الكلام بإعادته.

وإلى هذا المعنى أشار المعرِّي[1] بقوله: ودل على جوامع الكلم بالإيماء كما دل

(١) هو أحمد بن عبد الله، أبو العلاء التنوخي شاعر فيلسوف، عَمِيَ في السنة الرابعة من عمره. وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، كان حسنَ الشعر فصيحَ اللسان، غزير الأدب، عالماً باللغة حافظاً لها (ت ٤٤٩هـ)=

المضمر على ما طال من الأسماء، أقول في الإخبار: أمرت أبا عبد الجبار، فإذا أضمرته عُرِفَ متى قلتُ: أمرتُهُ[١].

وقد يعاد المظهر إيذاناً بصعوبة الأمر، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٣]، وكقول الشاعر[٢]:

١١٢٥ - لا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شيءٌ　　نَغَّصَ المـوتُ ذا الغِنَـى والفقـيرَا[٣]

ويجوز أن يعيد بلفظ غير المذكور أولاً إذا كان هو إياه. كقول الكَلْحَبَة العُرَنِي:

١١٢٦ - إذا المَرْءُ لم يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ　　حِبـالُ الهُوَيْنَـا بـالفَتَى أنْ تَقَطَّعَـا[٤]

وكان القياس أن يقول بالمرء أو به، وفي التنزيل: ﴿وَمَن لَّمْ يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ فَإِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَـٰفِرِينَ سَعِيرًا﴾ [الفتح: ١٣].

فعلى هذا يجوز أن تقول: زيدٌ قام أبو عمرو، إذا كان أبو عمرو هو زيداً، وبُنِيَ المضمرُ لافتقاره إلى ما يُفسره، ولأن المتصل منه مفتقرٌ إلى ما يتعلق به، والمنفصل صيغة مخصوصة بأنواع الإعراب فاستغنى عن الإعراب.

«وهو متصل ومنفصل»

القياس في المضمرات أن تكون متصلة، لأنها أوجز وأبلغ في التعريف، وإنما أتى بالمنفصل للحاجة إليه عند كون المضمر مفعولاً مقدماً، أو فاعلاً قد فصل بينه وبين عامله (إلا) وغير ذلك على ما سيأتي.

=في معرة النعمان. انظر إنباه الرواة ١: ٤٦، وبغية الوعاة ١: ٣١٥، والأعلام ١: ١٥.

(١) من الرسالة الإغريضيّة لأبي العلاء المعرّي. انظر التذكرة الحمدونية ٦: ٣٩٥. تح: إحسان عباس، دار صادر. ط١، ١٩٩٦م.

(٢) هوسوادة بن عدي ويروَى أيضاً لأبيه عدي بن زيد كما في الخزانة، ويروى لأمية بن أبي الصلت كما في النكت.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٠، والخصائص ٣: ٥٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٤٣، ٢٨٨، والإفصاح ١٤٤، والمغني ٢: ٥٥٤، والخزانة ١: ١٨٣، ١: ٥٣٤، ٤: ٥٥٢.

(٤) البيت في النوادر ١٥٣، والخصائص ٣: ٥٣، والعيني ١: ١٨٦، والهمع ١: ١٣٠، والدرر ١: ١٠٥.

«فالمنفصل ما اسْتَبَدَّ بنفسه»

إنما بدأ بالمنفصل، لأنه الأصل، حيث كان أقربَ إلى الظاهر من المتَّصل.

وينقسم إلى مرفوع ومنصوب، ولا يكون له مجرور، لأن حدَّ المنفصل ما استقل بنفسه كالظاهر، وجاز التكلم به وحده، والمجرورُ لا يستقل بنفسه، ولهذا لا يجوز الفصل بينه وبين العامل، ولا يقدم على العامل بخلاف المرفوع والمنصوب.

«ولا يُؤتى به إلا عند تعذُّر المتَّصل»

لما كان المتصل أقلَّ حروفاً من المنفصل؛ لأن منه ما هو على حرف واحد، كالتاء والكاف في قولك: ضربتك، والمنفصل لا يكون أقل من حرفين، لكونه منفرداً عن غيره بمنزلة الأسماء الظاهرة لم يستعمل المنفصل عند إمكان استعمال المتصل، لأنهم لا يعدلون عن الأخف إلى الأثقل إذا اتحد معناهما إلا لضرورة، فلا يقولون: ضرب أنت، ولا: زيد ضرب هو، إذ يمكنهم أن يقولوا: ضربت وزيد ضرب، ولا يقولون: ضرب زيد إياك، لأن تقدم الفاعل على المفعول ليس بلازم فيمكنهم أن يقولوا: ضربك زيد، وقد وضع في ضرورة الشعر المنفصل موضعَ المتصل قال حميد الأرقط[1]:

١١٢٧ - أَتَتْكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأَرَاكا إليكَ حتَّى بَلَغَتْ إيَّاكا[2]

أراد حتى بلغتك. وقال الزجاج: أراد حتى بلغتك إيَّاك، وهذا لا يُخرجه عن الضرورة. وقال الفرزدق[3]:

---

(١) هو حُمَيْدُ بن مالك بن رِبْعِيٍّ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وهو معاصر للحجاج. انظر السمط ٢: ٦٤٩، والخزانة ٢: ٤٥٤.

(٢) انظر الرجز الكتاب ١: ٣٨٣، والخصائص ١: ٣٠٧، ٢: ١٤٩، والعقد ٤: ١٣٦، وأمالي ابن الشجري ١: ٤٠، والإنصاف ٦٩٩، وشرح ابن يعيش ٣: ١٠٢، والخزانة ٢: ٤٠٦.

العنْس: الناقة الشديدة أي: تقطع الأراضي التي هي منابت للأراك.

(٣) ديوانه ١: ٢١٣، ٢١٤، وما قيل: إنه لأمية بن أبي الصلت غير صحيح.

١١٢٨ - إنّي حَلَفْتُ فلَم أَحْلِفْ على فَنَدٍ ... فِنَاءَ بيتٍ من السَّاعِينَ مَعْمُورِ
بالوارث الباعث الأَمْوَاتِ قد ضَمِنَتْ ... إيّاهُمُ الأَرْضُ في الدَّهرِ الدَّهاريرِ[١]

أراد قد ضمنتهم. وقال الحماسي:

١١٢٩ - لم أَلْقَ بَعْدَهُمُ حَيًّا فأُخْبِرَهُم ... إلَّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إلَيَّ هُمُ[٢]

أراد لا يزِيدونهم حُبًّا إليّ. وقال آخر[٣]:

١١٣٠ - أَصَرَمْتَ حَبْلَ البَيْنِ أَمْ صَرَمُوا ... يا صاحِ بَلْ صَرَمَ الحبالَ هُمُ[٤]

أراد بل صرموا الحبال.

[[٥] / وأما قول ذي الإصبع العُدْواني، أنشده سيبويه: [٣٣٧]

١١٣١ - كأنّا يَوْمَ قُرَّى إنّما نقتلُ إيّانا
قَتَلْنا منهُمُ كُلَّ فَتًى أبيضَ حُسّانا[٦]

فلم يمكنه وضع المتصل، إذ لا يقول: تقتلنا إنما أراد نقتل أنفسنا.

---

(١) انظر الخصائص ١: ٣٠٧، ٢: ١٩٥، والإنصاف ٦٩٨، وأمالي ابن الشجري ١: ٤٠، والعيني ١: ٢٧٤، والأشموني ١: ١١٦، والخزانة ٢: ٤٠٩، والمرتجل ٢٨٢، والتصريح ١: ١٠٥ فند: كذب.

(٢) نسب في الحماسة لزياد بن حَمَل، أو لزياد بن منقذ. وهو في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٣٩٢، وشرح ابن يعيش ٧: ٢٦، والمغني ١: ١٥٦، والعيني ١: ٢٥٦، والتصريح ١: ١٠٤، ١٠٥، والخزانة ٢: ٣٩٣، ٣٩٥.

(٣) هو طرفة، ديوانه ١٩٣.

(٤) البيت في أمالي ابن الشجري ١: ٤٠، والهمع ١: ٦٠، والدرر ١: ٣٥.

(٥) ما بين الحاصرتين صفحتان ساقطتان من نسخة (د) وهما ٣٣٧، ٣٣٨، وقد أثبتهما من نسختي أ ورقة ١٩٥، وع ورقة ١٥٩.

(٦) ونسبهما ابن جني إلى (أبي بجيلة) وهما في الكتاب ١: ٢٧١، ٣٨٣، والخصائص ٢: ١٩٤، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٩، وشرح ابن يعيش ٣: ١٠١، ١٠٢، والخزانة ٢: ٤٠٦، وقُرَّى: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب. والحُسّان: الحسن.

«وهو مرفوع كأنا»

هو: للمتكلم من ذوي العلم؛ لأنَّ المتكلم لا يكون إلا من ذوي العلم، مذكراً كان أو مؤنثاً، فإن تكلمه ومشاهدة المخاطب إيَّاه بعينه عن الفرق بين المذكر والمؤنث. وهذا الاسم لما أخبر به وعنه، ضارع الأسماء المتمكنة فبُني على الحركة، ويمكن أن يقال الأصل: أنا، فحذفت الألف فهذه الفتحة فتحة وسط، لا فتحة آخر.

وفيه ثلاث لغات:

أنَ فَعَلْتُ، وهو كثير.

وأنْ فَعَلْت بإسكان النون. أنشد ابن أسد في الإفصاح:

١١٣٢ـ وأنْ أَوْرَدْتُهُمْ حَـوْضَ الـمَنَايا ....(١)

وأَنَا فعلتُ، بالألف، وبه قرأ نافع اثنتي عشرةَ آية من كتاب الله تعالى في الوصل، كقوله تعالى: ﴿أَنَا أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾[البقرة: ٢٥٨] و﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾[النمل: ٤٠](٢)، ولعلّه فعل ذلك لأنَّ مِنْ قراءته المدّ، فأثبتَ الألف تخفيفاً للمدّ، وإلا فالكثيرُ الحذفُ. وقال الأعشى(٣):

١١٣٣ـ فكيـفَ أنَـا وانْتِحـالي القَـوَا ... فِي بعـدَ المَشِـيبِ كَفَـى ذاكَ عَـارَا(٤)

---

(١) صدر بيت وعجزه: وجئت بمن بقي زُمَراً قطيناً. نسبه ابن أسد لبعض النميريّين. انظر الإفصاح ٢٦٩.

(٢) قرأ نافع بإثبات الألف في الوصل، إذا أتى بعد (أنا) همزة مفتوحة أو مضمومة، وذلك اثنا عشر موضعاً في القرآن وهي البقرة: ٢٥٨، والأنعام: ١٦٣، والأعراف: ١٤٣، ويوسف: ٤٥، ٤٩، والكهف: ٣٤، ٣٩، والنمل ٣٩، ٤٠، وغافر: ٤٢ والزخرف: ٨٠، والممتحنة: ١، وقرأ الباقون بغير ألف، ولا اختلاف في الوقف أنه بالألف، وكلّهم حذف الألف إذا لم يأت بعدها همزة، وكذلك إن أتت بعد (أنا) في همزة مكسورة. انظر السبعة ١٨٨، والكشف ١: ٣٠٦.

(٣) ديوانه ٥٣ برواية (فما أنَا أمْ ما انتحالي القوا ... فِ بعد المشيب....)

(٤) البيت في المقرب ٢: ٥٣، وشرح ابن يعيش ٤: ٤٥، ٩: ٨٤.

ينفي عن نفسه ما اتهم به عند الممدوح من أنه يسطو على شعر غيره وينتحله لنفسه.

وقال أبو النجم:

١١٣٤ - أنا أبو النجمِ وبدرُ الأنجمِ صوّاغ حُرِّ القول بالتفهُّمِ

وقال آخر[١]:

١١٣٥ - أنا سَيْفُ العَشِيرَةِ فاعْرِفُونِي حُمَيْدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا[٢]

وهذا كله على إجراء الوصل مُجرى الوقف للضرورة.

ويقال: إن فعلتُ، بإثبات ألف بعد الهمزة، إما على قلب (أنا) كما قالوا: اطمأَنَّ، وأصله: اطأمَنَّ، كأطعَمَنّ، لقولهم: طأمن، وأما أنه مطل الفتحة فنشأت عنها الألف كما حكى: أكلت لحماً شاة. وأما قول الشاعر:

١١٣٦ - يقولون جهلاً ليس للشيخ عَيِّلٌ لعمري لقد أعْيَلْتُ وأنَ رقُوبُ[٣]

فيريد أنا، فأبدل من الهمزة ألفاً كما قال نُبَيْه بن حَجّاج السهمي[٤] أنشده سيبويه:

١١٣٧ - سَالَتَاني الطَّلاقَ أنْ رَأتَانِي قَلَّ مالِي قد جِئْتُمانِي بِنُكْرِ[٥]

ويجوز أن يريد أن على ما ذكرنا، فحذف همزته للضرورة.

---

(١) هو حميد بن ثور. ديوانه ١٣٣.

(٢) البيت في المنصف ١: ١٠، والمقرب ١: ٢٤٦، وشرح ابن يعيش ٣: ٩٣، والإفصاح ٢٦٩، والرصف ١٤ والخزانة ٢: ٣٩٠، وشرح شواهد الشافية ٢٢٢، ويروى (حميدا).

(٣) البيت في المحتسب ١: ١٤٧، والبحر ٢: ٣٤٦، والرقوب: الرجل لا يعيش له ولد، لأنه يرقب موته ويرصده خوفاً عليه (رقوت) في: أ.

(٤) هو السعدي السهمي القرشي، أبو الرزّام، شاعر من ذوي الوجاهة، كان هو وأخوه (مُنَبِّه) من «المقتسمين» وهم سبعةَ عشرَ رجلاً من قريش اقتسموا أعقاب مكة يصدون الناس عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفيهم نزلت الآية ﴿ كَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَى ٱلۡمُقۡتَسِمِينَ ﴾، وقُتل مع أخيه مشركين في غزوة بدر، ورثاهما الأعشى بن النباشي التيمي (ت ٢ هـ) انظر الخزانة ٣: ١٠١، والأعلام ٨: ٣٢٣.

(٥) البيت في الكتاب ٢: ١٧٠ منسوباً للقرشي زيد بن عمرو بن نفيل، وشرح شواهد الشافية ٣٣٥، والخزانة ٣: ٩٧، والهمع ٢: ١٠٦، والدرر ٢: ١٣٩ سالتاني: يعني زوجتيه.

«ونحن»

تثنية أنا، وجمعه غيرُ ممكن على الحقيقة، لأن المتكلم لا يكون اثنين ولا جمعاً إذ الكلام لا[١] يصدر إلا من واحد، فيحمل ما جاء[٢] من ذلك على ضم الشيء إلى غير جنسه، وهو ضمّ المتكلم إلى غير المتكلم، ولهذا اخترعوا له اسماً فقالوا: نحن، كما أنهم لما أرادوا ضم السواد إلى البياض اخترعوا له[٣] اسماً وهو الأبلق.

وبُني (نحن) على الحركة لالتقاء الساكنين[٤]، وعلى الضمة إما لأنه أشبه الغايات نحو: قبل وبعد، في أنه لا يضاف، أو لأن الضم والجمع بمعنى واحد، أو لأنه ضمير مرفوع، والضم من علامات الرفع.

ونحن: مشترك بين تثنية المتكلم وجمعه، وهذا وأمثاله مما يستدل على أن التثنية والجمع متقاربان، ولا يكون إلا لذوي العلم.

«وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ»

الأصل في هذه الضمائر أن تكون لذوي[٥] العلم، لأنه إنما يُخاطَبُ ذوو العلم، فإن وقعن لغير ذوي العلم كان ذلك لتنزيل المخاطب منزلة مَنْ يعقل، على ما ذكرنا في باب النداء.

وأصل أنت: أنا ضمت إليه التاء للخطاب، فلو سميت به حكيت لفظه في الرفع والنصب والجرّ، لأنه اسم وحرف، فهو كما لو سميت بقولك: إنَّ زيداً.

وقال الكوفيون: هو بكماله اسم للمخاطب، فلو سميت به أعربته، وهذه التاء هي

---

(١) (لا) ساقط من: ع وهو في: أ.

(٢) هكذا في: ع و (فيحتمل ما جاز) في: أ.

(٣) (له) ساقط من: ع وهو في: أ.

(٤) هكذا في: ع (ساكنين) في: أ.

(٥) (لذوي به) في: أ.

حرف الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، وهي مبنية على الحركة لأنها اسم على حرف واحد، فقويت بالحركة وهي مفتوحة مع المذكر، مكسورة مع المؤنث للفرق بينهما.

وخُصَّ المذكر بالفتح، لأن المذكر هو الأصل، والفتح أصل الحركات، لأنه من أول الحروف مخرجاً، أعني الألف فأعطي الأصل طلباً للتشاكل.

وخُصَّ المؤنث بالكسر، لأن الكسر من جنس الياء، وهم يؤنثون بالياء كقولك: تفعلين، فإذا ثنيت المذكر والمؤنث قلت: أنتما فضمت التاء، لأنك لو فتحتها أو كسرتها لالتبس بأنتَ أو أنتِ إذا ضممت إليه (ما) زائدة. وزيدت الميم، لأنه لو اقتصر على زيادة لالتبس بإشباع تاء أنت، كما قال:

١١٣٨ ـ أَخُوكَ أَخُـو مكـاشَرَةٍ وصـلح وحَيَّـاك الإلَـهُ وكيـفَ أنتَـا؟[١]

وخُصَّت الميم بالزيادة لكونها من حروف الزيادة، ومضارعةً لحروف اللين بالغُنَّةِ، وهو من بين الشفتين، والألف من أقصى الحلق.

وأنتما: صيغة مرتجلة للتثنية، لأن تعريفه لم يفارقه، ولأنه لو كان تثنية ([٢]) فلما اتفق معناها اتفق لفظها.

وأما الجمع فإنه يختلف في معناه، فيختلف في لفظه والفرق يظهر في الخبر والحال،

---

(١) البيت في الإنصاف ٢: ٦٨٣.المكاشرة: الضحك حتى تبدو الأسنان. فكيف أنتا: أي: هل أنت على غرار أخيك؟

(٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة: ع وهو بمقدار سطرين، وهذا المقدار في نسخة: أ غير واضح إلا كلمات، وهي (م يتبين إذ لم يفرقوا بين المذكر والمؤنث بل قالوا والمخاطبين اسماً لا واحد لا يختلف فلا يكون تثنية أكثر من تثنية).

وقد ورد في شرح ابن يعيش ٣: ٩٥، في صدد كلامه على (أنتما): «وقيل: إن الكلمة بكمالها الاسم من غير تفصيل وهو الصواب، لأن هذه الصيغة دالة على التثنية، وليست تثنية صناعية، لأن حدَّ المثنى ما تتنكر معرفته، والمضمر لا يتنكر بحال فكأن صيغته لذلك، ويستوي فيه المذكر والمؤنث كما يستوي في الظاهر، نحو: الزيدان والعمران والهذان، لأن العدة واحدة».

كقولك: أنتما قائمان، وما جاء ذاهبون إلا أنتما، فإذا جمعت قلت في المذكر: أنتم، والأصل: أنتمو، بواو[١]، لأنهم لما جاؤوا في التثنية بزيادتين ففي الجمع أولى، وحذفت الواو لأن وقوع الواو المضموم ما قبلها في أواخر الأسماء مستثقل، ولهذا لم يجئ في المعربات أصلاً، ولا في المبنيات إلا هو وذو الطائية وألفاظ من المضمرات يلحقها الواو في الأصل خاصة، وحذفها لا يؤدي إلى اللبس، بخلاف الألف في (أنتما) فإنه لو حذف لالتبس بالجمع.

فإن قلت: فهلا حذف الألف في (أنتما)، وأبقى الواو في (أنتم)، فإن اللبس يرتفع بذلك؟

قلت: الحذف في الجمع أولى، لأن الجمع أثقل من الألف، فحذفها وإذا جمعت المؤنث قلت: أنتن، فالتاء للخطاب، والنونان بعدها علامة لجمع التأنيث.

وإذا اجتمعت الضمائر غلب المتكلم على المخاطب والغائب، لأنه أقوى منهما والمخاطب على الغائب لأنه أقوى منه، فتقول: أنا وأنت فعلنا، ولا تقول: فعلتما، وأنا وزيد فعلنا، ولا تقول: فعلا، وأنت وزيد قمتما، ولا تقول: قاما، وأنا وأنت زيد فعلنا، ولا تقول: فعلتم ولا فعلوا.

وقد خاطبتِ العربُ الواحد بخطاب الاثنين والجمع، كأنهم جمعوا بين المخاطب والغائب، فغلبوا جهة المخاطب، وجعلوا الغائب في مثل حاله، وضموا خطابه إلى خطابه، وعليه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[الطلاق: ١]، كأنه قال: إذا طلقت أنت وأمتك، وأنت وأصحابك، كما تقول لإنسان: أحسنتم، وفعلتم كذا، يعني أحسنتَ وشركاءك وقال الشاعر[٢]:

١١٣٩ - فإِنْ تَزْجُرَانِي يا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ   وإِنْ تَـدَعَانِي أَحْـمِ عِرْضـاً مُمَنَّعـاً[٣]

---

(١) (بواو) ساقط من: أ.

(٢) هو سويد بن كُراع.

(٣) البيت في شرح ابن الأنباري للقصائد السبع ١٦، والسمط ٩٤٣، والأغاني ١١: ١٢٣، والمخصص ٢: ٥، ويعني بابن عفان سعيد بن عثمان بن عفان.

وقيل في قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[ق: ٢٤]: إن الخطاب لمالك.

ولو حمل على خطاب الاثنين لم يبعد، إذ لم يأت ما يناقضه.

«وهو وهي وهما وهم وهن»

إذا كنيت عن المذكر الغائب قلت: هو، وعن المؤنث الغائبة: هي: وفيها ثلاث لغات:

هوَ، وهيَ: بواو وياء مخففتين مفتوحتين.

وهوَّ، وهيَّ: بواو وياء مشددتين مفتوحتين.

وهوْ، وهيْ: بواو وياء ساكنين.

وينبغي أن يكون الأصل: هوَّ بالتشديد، كرُبَّ، فالتحريك لالتقاء الساكنين والفتح للخفة، وفتح المخفف بناء على المثقل، كُربَ، فيمن خفف، وهو بالإسكان كرب فيمن أسكن، فإذا ثنيت المذكر والمؤنث قلت: هما، وهذه صيغة مرتجلة للتثنية[١] إذ لو كانت[٢] مبنيةً على الواحد، لقيل: هوان، وهيان، ولو سلموا صيغة الواحد فقالوا[٣]: هوما، وهيما، كما قالوا أنتما لالتبس بها الزائدة.

وإذا جمعت[٤] المذكر قلت: هم، وهذه صيغة مرتجلة للجمع، وأصلها همو، فحذفت الواو استخفافاً على ما تقدم في أنتما وأنتم وإذا جمعت[٥] المؤنث قلت: هنَّ، بنون مشددة مفتوحة، وهذه أيضاً صيغة مرتجلة، لجمع المؤنث، وهم: لا يكون إلا لجماعة[٦] المذكرين من ذوي العلم، كقولك: الرجال هم ذاهبون، وهو وهي وهما وهن: وتكون

---

(١) (للتثنية) ساقط من: ع وأثبته من: أ.

(٢) (لو كانت للتثنية) ساقط من: أ.

(٣) (صيغة الواحد فقالوا) ساقط من: أ.

(٤) (اجتمعت) في: ع.

(٥) (اجتمعت) في: ع.

(٦) (جماعة) في: ع.

لذوي العلم وغيرهم، تقول: زيد هو قائم، والثوب هو يعجبني، وهند هي ذاهبة، والدار هي عالية، والهندات هن ذاهبات، ودورك هن عاليات.

وفي هذه الضمائر ما يقع مشتركاً بين الرفع والنصب والجر، وذلك ثلاثة(١): هما وهم وهن، و(٢)لا تقول: هما وهم وهنّ وإنها وإنهم(٣) وإنهنّ وبهما وبهم(٤) وبهنّ لا تقع إلا مرفوعة.

مسألة:

ذهب البصريون إلى أن الواو والياء في هو وهي أصلان غير زائدين.

واستدلوا بأنّ العرب قد قالت: هوَّ، بالتشديد، قال(٥):

١١٤٠ - فإنَّ لِساني شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بها ... وهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

فلو اعتقدنا زيادتها لكنا قد زدنا حرفين، والزيادة على خلاف الأصل.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم منهما الهاء، وقد زيدت الواو والياء عليهما، تقوية لهما، لكونهما على حرف واحد.

واستدلوا عليه بقولهم: منه، بالهاء من غير واو، وبأن الشاعر لما اضطر حذف الواو والياء منهما(٦) وعاد إلى الأصل. أنشد سيبويه(٧):

---

(١) (ثلاثة) ساقط من: ع وأثبته من: أ.

(٢) لا واو في: ع.

(٣)(وأنهم وأنهما) في: ع وما أثبته من أ.

(٤) (وبهم) ساقط من: ع.

(٥) البيت لشاعر من بني همدان ولغتهم تشديد واو (هو) وياء (هي) وهو في شرح ابن يعيش ٣: ٩٦، والمغني ٢: ٤٨٥، والعيني ١: ٤٥١، والأشموني ١: ١٧٤، والهمع ١: ٦١، ٢: ١٥٧، والدرر ١: ٣٧، ٢: ٢١٦ والتصريح ١: ١٤٨.

(٦) (منهما) ساقط من: ع وأثبته من: أ.

(٧) قال البغدادي: قال صاحب العباب: البيت للعجير السلولي، ويروى للمخلب الهلالي وهو موجود في=

١١٤١ - فبيناهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قال قائل لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ(١)

وأنشد أيضاً:

١١٤٢ - بيناهُ في دار صِدْقٍ قد أقامَ بها حيناً يُعَلِّلُنا وَمَا نُعَلِّلُهُ(٢)

وأنشد أيضاً:

١١٤٣ - دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَواكَا(٣)

قلنا: أما الهاء في (منه) فليست من أصل هو، بل هي كلمة قائمة بنفسها، وقد حصل اتفاق بين الكلمتين من حيث اللغةُ، ولا حجة لهم في قول مَنْ قال: منهو كما قرأ ابن كثير كل هاء وقعت بعد ساكن كقوله(٤): ﴿خُذُوهو فَاعْتِلُوهُ﴾[الدخان: ٤٧]. و﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِي﴾ [يوسف: ٤]. فإن هذه الواو لا يلحقها كلُّ أحدٍ، ويزول في الوقف، وليس لنا أصل يجب زواله في الوقف.

وأما الأشعار فمحمولة على الضرورة، والأصل (فبينا هو)، فأسكن الواو ثم شبّهها بالواو التي بعد الهاء في (عصا هو)، فحذفها كما يحذفها(٥)(٦).

=أشعارهما، ووقع في كتاب سيبويه (نجيب) بدل (ذلول) وتبعه النحاة على التحريف. انظر الخزانة ٢: ٣٩٦-٣٩٧.

(١) انظر البيت في الكتاب ١: ١٤، والإنصاف ٦٧٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٠٨، يشري: يبيع. والرحل: كل شيء يعد للرحيل. الملاط: الجنب. رخو: سهل. النجيب: الجيد الأصل.

(٢) البيت في الكتاب ١: ١٢، والإنصاف ٦٧٨. يرثي رجلاً: يقول: بينا هو في خير وصلاح حال يعللنا بالطعام والشراب والإفضال ذهبت به المنية. والصدق هنا: الخير والصلاح.

(٣) هذا الرجز في الكتاب ١: ٩، والخصائص ١: ٨٩، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٠٨، وشرح ابن يعيش ٣: ٩٧، والإنصاف ٦٨٠، والهمع ١: ٦١، والدرر ١: ٣٦، والخزانة ١: ٢٢٧، ٢: ٣٩٩، ٣: ٤٤٣.

(٤) (كقوله) ساقط من: ع وما أثبته من: أ.

(٥) (تحذف) في أ، وما أثبته من: ع.

(٦) هنا ينتهي ما سقط من النسخة (د).

/ وكذلك: إذِهِ، وأصلها: إِذْهِي، فأسكن الياء، كما أنشد أبو سعيد: [٣٣٩]

١١٤٤ - غَفَلَتْ ثُمَّ أَتَتْ تَرْمُقُهُ فَإِذا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمَا[1]

ثم شبهها بالياء في عليهي، فحذفها كما يحذفها.

«يكون مبتدأ»

الضمير في قوله: يكون، عائدٌ إلى المرفوع من قوله: وهو مرفوع[2].

قد ذكرنا أنَ هذه الضمائر الاثني عشر مرفوعةٌ، ولا بدَّ من بيان الجهات التي ترتفع فيها[3]، فتقول: يكون كلّها مبتدأةً كقولك: أنا ذاهب، ونحن ذاهبان أو ذاهبون، وهما ذاهبان أو ذاهبتان، وكذلك غيرها، فإذا دخلت العوامل[4]، غيّرت لفظ المضمر إلا مع (ما)، تقول: كنت ذاهباً وكنا ذاهبَيْن أو ذاهبَتَيْنِ، وكانوا ذاهِبين، وكُنَّ ذاهباتٍ.

وكذلك: إنّني وإنّهما وإنّهم وإنّهنّ.

وتقول: ما أنا ذاهب، أو ذاهبًا، فلا تغير، كما تقول: هل أنا ذاهبٌ؟

«وخبره»

يكون خبرَ مبتدأ، تقول: الشجاع أنا، والكرام نحن، فإن دخلَتْ كان أو ظننْت غيّرته إلى المنصوب، فتقول: كان الكرام إيّانا. وكذلك (ما) الحجازية كقولك: ما الكرام إيّانا، ولا تغيّره (إنَّ) لأنَّ خبر إنَّ مرفوع، تقول: إنَّ الكرام نحن.

«وبعد حرف العطف»

---

(١) البيت في المنصف ٢: ١٤٨، ومجالس العلماء ٣٢٦، وشرح ابن يعيش ٥: ٨٤، والهمع ١: ٣٩، والدرر ١: ١٣، والخزانة ٣: ٣٥٢، واللسان (أطم، بُرْغُز). بعظام ودما: أراد: ودَمٍ، ثمّ ردَّ إليه لامَه في الشعر ضرورة، وهي الياء، فتحرّكت وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفاً وصار الاسم مقصوراً. يروى (ترقبه) و(تطلبه) مكان (ترمقه).

(٢)(من قوله وهو مرفوع) ساقط من: ع.

(٣) (مرتفع منها) في: ع.

(٤) (دخلت العوامل) ساقط من: ع.

يقع بعد العطف على المرفوع، كقولك: زيد كريم وأنا، وزيد وأنا كريمان.

«ويعمل فيه الفعل بعد (إلا) نحو: ما قام إلا أنا»

يكون فاعله إذا فصل بينه وبين الفعل بإلا أو العاطف، كقولك: ما قام إلا أنا، وجاء زيد وأنا، وكان عمرٌو وأنا ذاهبَيْن. قال عمرو بن معدي كرب[١]:

١١٤٥ - قـد عَلِمَـتْ سَـلْمَى وجَاراتُها ... مـا قَطَّـرَ الفـارِسَ إلَّا أنـا[٢]

ويكون مفعولاً لم يسم فاعله بعد (إلا)، وبعد العاطف، لأن حكم هذا المفعول حكم الفاعل، تقول: ما أُكْرِمَ إلا أنا، وأُكْرِمَ زيد وأنت، ويكون اسم كان على هذا الوجه، تقول: ما كان قائماً إلا أنا، ولا يمكن هذا مع ما في أوله ما النافية من أخوات كان، لأن إلا لا تدخل على خبرها، وربما اضطر الشاعر فوضع المتصل موضع المنفصل، كما أنشد ثعلب:

١١٤٦ - وما نُبالي إذا ما كنتِ جارَتَنا ... ألّا يجاوِرَنا إلّاكِ ديَّارُ[٣]

وضعَ الكافَ موضع إيّاك، وهو أسهل من قوله:

١١٤٧ - .... حتّى بَلَغَتْ إيَّاكا[٤]

---

(١) ديوانه ١٥٥.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٣٧٩، وشرح السكري ١: ٢٥، وشرح ابن يعيش ٣: ١٠١، ١٠٣، والمغني ١: ٣٤٢، واللسان (قطر) كان عمرو قد حمل على مرزبان يوم القادسية فقتله، وهو يرى أنه رستم، فقال هذا الشعر. قطّره صرعه على أنه أحد قطريه أي: جانبيه.

(٣) البيت في الخصائص ١: ٣٠٧، ٢: ١٥٩، وشرح ابن يعيش ٣: ١٠١، ١٠٣، والمغني ٢: ٤٩٢، والعيني ١: ٢٥٣، والأشموني ١: ١٠٩، والخزانة ٢: ٤٠٥، والتصريح ١: ٩٨، ١٩٢.

(٤) تقدم برقم (١١٢٧).

لأن فيه عدولاً إلى الأخف الموجز[١].

«ويفصل به بين المبتدأ والخبر مساوياً للمبتدأ قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كانا معرفتين، أو الخبر أفعل منك أو فعلاً مضارعاً، كقولك: زيد هو المنطلق، وكان زيد هو القائم، وإن زيداً هو أفضل، منك، وأظن زيداً هو يقوم، ويسمى فصلاً وعماداً»

قد توسط العرب بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية، وبعد دخولها ضميراً منفصلاً مرفوعاً، كقولك: زيد هو المنطلق، فزيد: مبتدأ والمنطلق خبره، وهو: فصلٌ بينهما.

وهذا الضمير يسميه البصريون فصلًا، لأنه فَصَلَ بين المبتدأ والخبر.

ويسميه الكوفيون: عماداً لأن الثاني معتمد عليه.

وفائدته: التوكيد وجعل الجزء الثاني خبراً واجباً، إذ لولا هو لجاز أن يكون المنطلق صفةً لزيد، فلما توسط هو بينهما زال هذا الاحتمال، إذ لا يفصل بين الموصوف وصفته بهو، لأنهما كالشيء الواحد.

هذا هو الأصل ثم جاء لمجرد التوكيد فيما لا لبس فيه، كقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[القصص: ٥٨]. و﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[المائدة: ١١٧]. و﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[الكهف: ٣٩].

إذاً المضمر لا يوصف، ويجوز أن يجعل نحن وأنت وأنا توكيداً للمضمر قبله.

ولدخول هذا الفصل شرائط:

- أن يكون ضميراً، فلا يجوز بالظاهر ولا باسم الإشارة، فلا تقول: زيد أبو عمرٍو المنطلق، ولا: زيدٌ هذا المنطلقُ، معتقداً أن أبا عمرو وهذا فصلان بل تجوز المسألتان

---

(١) (الأوجز) في: ع.

على أن تجعل أبا عمرو: بدلاً، أو عطف بيان، وهذا صفة لزيد. والمنطلق: خبره، أو هذا: خبر زيد، والمنطلق: صفة.

- وأن يكون الضمير منفصلاً، لأن فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد بالضمائر لا يكون إلا بالمنفصل، ولأن المتصل لا بدّ له مما[1] يتصل به، فلو جئت بهما فلا بدّ له من عامل، فكان فصلاً بالجملة.

- وأن يكون مرفوعاً ليجانس ما الأصل وقوعه فيه، وهو المبتدأ والخبر، ولأن المجرور لا منفصل له، والمنصوب ربما التبس بالبدل في بعض المواضع.

- / وأن يكون المبتدأ معرفة، لأن الفصل معرفة، فلا يقع توكيداً للمعرفة. [٣٤٠]

فلو قلت: ما أحد هو خير منك، لم يجز أن يقع (هو) فصلاً لاختلافهما في التعريف والتنكير.

قال الشيخ: وقد أجازه بعضُ المتأخرين، ولا أعلم ما وجهُه.

- وأن يكون الخبر إما معرفة كما مثلنا[2]، وكقولك: زيد هو أخوك، وزيد هو هذا، أو أفعل منك، أو فعلاً مضارعاً، لتشابه المعرفة بامتناعه من دخول الألف واللام، كقولك: زيد هو خير منك وعمرو يقوم. ذكره عبد القاهر.

- ولم يجز: زيد هو قام، لبعد الماضي عن الاسم، ويجوز: زيد هو مثلك، لأن (مثلك) يُمنع من دخول اللام، ولا يجوز زيد هو حسن الوجه على أن يجعل (هو) فصلاً، لأن حسن الوجه لا يمنع من دخول اللام، ولا يجوز[3] زيدٌ هو قائم، كما ذكرنا.

- وأن يكون الفصلُ مساوياً للمبتدأ، أي يوافق الأول في التكلم والخطاب والغيبة

---

(١) (فيما) في: ع.

(٢) (كما مثلنا) ساقط من: ع.

(٣) من (زيد هو قائم لبعد) إلى (من دخول اللام ولا يجوز) ساقط من: ع.

كقوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾[الكهف: ٣٩][1]، و﴿إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[الأعراف: ١١٣]، و﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[المائدة: ١١٧]، و﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الزخرف: ٧٦].

فإن خالفه في شيء من ذلك لم يكن فصلاً، كقولك: أظن زيداً أنت خير منه، فأنت هاهنا مرفوع بالابتداء، وخير: خبره.

ومعرفة ذلك أن كل موضع لم يختل معنى الكلام بإسقاطه كان فصلاً، وإن اختل فلا يكون فصلاً. ألا ترى أنك لو قلت: ولكن كانوا الظالمين كان معنى الكلام على ما كان عليه الضمير.

ولو قلت: أظن زيداً أنت خير منه، كان الغرض الإخبار عن المخاطب، بأنه خير من زيد، فلو أسقطت (أنت) لم يحصل هذا المعنى.

- وأن يكون هذا الفصل واقعاً بين المبتدأ والخبر، أو فيما أصله المبتدأ والخبر، وذلك باب كان وإنّ وظننت وأخواتها، كقولك: كان زيدٌ هو أفضل منك، وفي التنزيل: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[الحجر: ٤٩]. وفيه ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[المزمل: ٢٠].

وفيه ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[سبأ: ٦][2]، وكذلك باب أعلمت بين مفعوله الثاني والثالث، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، وكقولك: أعلمت زيداً أخاك هو الذاهب، وباب (ما) الحجازية كباب كان، لأنها[3] عملت تشبيهاً بليس تقول: ما زيد هو أفضل منك.

---

(١) إن ترني" في: د، ع.

(٢) (عليك) بدل (إليك) في: د، وهو سهو.

(٣) (لأنهما) في: ع.

وأما قوله تعالى: ﴿هَٰؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ﴾[هود: ٧٨]، فالمشهور: أطهرُ، بالرفع على أن هؤلاء: مبتدأ، وبناتي: خبره، وهن أطهر لكم، جملة في موضع الحال، والعامل فيها الإشارة. وأما مَنْ قرأ ﴿أطهرَ﴾ بالنصب فإنه نصبه على الحال وأوقع (هنَّ) فصلاً.

قال سيبويه[١]: في ذلك احتبى ابن مروان في لحنه، أي: ثبت ورَسَا، من المحتبى وهو الذي يجمع ظهره وساقيه بثوب.

ويجوز أن لا يجعل (هن) فصلاً، بل يجعل بدلاً من بناتي ويجعل بناتي في تأويل المشتق، ويودعه ضميراً، وهنَّ: توكيداً لذلك الضمير، وأطهرَ: حال، والعامل فيه بناتي[٢]، أو حرف التنبيه، أو اسم الإشارة.

«وتدخل عليه لامُ الابتداء في قولك: إن كان زيدٌ لهو الظريف،
وإن وجدناكم لأنتم الكرام»

اعلم أنك إذا قلت: زيد هو المنطلق، فزيد: مبتدأ.

ولك في (هو المنطلق) وجهان:

أن تجعله مبتدأ وخبراً، والجملة في موضع رفع بأنه خبر زيد.

وأن تجعل (هو) فصلاً، والمنطلق خبراً لزيد.

فعلى الأول يجوز إدخال العوامل على (هو) فتقول: زيد أنه المنطلق وزيد ظننته

---

(١) الذي في كتاب سيبويه ١: ٣٩٧ «وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في هذه في اللحن. يقول: لحنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: ﴿هؤلاء بناتي هُنّ أطهرَ لَكُم﴾» فنصب. وجاء في البحر ٥: ٢٤٧، أن قراءة النصب هي قراءة الحسن وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي. وانظر مجالس ثعلب ٣٥٩.
وابن مروان هذا هو محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل، المعروف بالسدي الصغير، وروى عن ابن السائب والأعمش، وغيرهما. انظر تاريخ بغداد ٣: ٢٩١ - ٢٩٣.

(٢) (بناتي) ساقط من: ع.

المنطلق، وزيد كان المنطلق.

وعلى الثاني لا يجوز ذلك، لأن العوامل لا تدخل على الفصل، كما لا تدخل على المؤكد.

وإذا قلت: إن زيداً هو المنطلق، فلك في (هو) الوجهان فإن جعلت (هو) مبتدأ جاز أن تُدْخِلَ عليه لام الابتداء التي تقع في خبر (إنَّ) تقول: إنّ زيداً لهو المنطلق، كما تقول: إنَّ زيداً لأبوه منطلق، وفي التنزيل: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾[هود: ٨٧].

وإن جعلت (هو) فصلاً لم يجز أن تدخل عليه لام الابتداء، كما لا تدخل على المؤكد، ولكن يدخلها على المنطق، فتقول: إنَّ زيداً هو المنطلق[١]، وإنما تدخل لام الابتداء على هذا المضمر إذا جعل فصلاً في صورة واحدة، وهي أن تدخل إنِ المكسورة المخففة من الثقيلة على الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر، أعني كان وظننت وأخواتها كالمثالين المذكورين، وذلك لأن المقصود من دخول اللام التوكيد، ودخولها على الفعل غير جائز، لأنه إلى جانب إنِ الخفيفة. والأصل أن تدخل على خبر إن، أو على اسمها، والخبر لا بدَّ من أن يكون مرفوعاً، وهاهنا قد مات رفع الجزء الثاني بدخول كان وظننت الناصبين له فلم يُدخلوها عليه فدخلت على المضمر؛ لأن صورته ضمير مرفوع، ولا يجوز دخول اللام عليه في غير هذا الموضع.

وذهب بعض النحويين: إلى أن اللام لا تدخل على الفصل أصلاً، بل إذا دخلت آذن دخولُها بأن الضمير مبتدأ، وما بعده الخبر، ويلزم على هذا أن لا يجوز أن كنا لنحن الصالحين، ولا نصب الظريف، ولا الكرام، في المثالين المذكورين.

وقد نص أكابر النحاة على جوازه.

/ «ولا موضع له من الإعراب، وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره» [٣٤١]

من شرط هذا المضمر أن يعرى من الإعراب، فإذا قلت: زيدٌ هو المنطلق، وجعلت

---

(١) (المنطلق): في: ع.

لهو موضعاً من الإعراب لم يجز، ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه، فلا تقول: كان زيد هو نفسه خيراً منك، ولا كان هو وعمرو، واستهوى عدم إعرابه قوماً إلى أن قالوا: إنه حرف، وفيه نظر، إذ لا يلزم من تجرد الاسم من الإعراب أن يكون حرفاً، ألا ترى أن حروف المعجم أسماء بالاتفاق مع أنها تجيء مجردة من الإعراب في فواتح السور.

وذهب الكوفيون: إلى أن له موضعاً من الإعراب، فمنهم من قال: هو تابع للأول ومنهم من قال: هو تابع(١) للثاني، وكلاهما باطل، لأن الفصل ضمير مرفوع معرفة وما قبله وما بعده قد يكون(٢) منصوبين، كقولك: أظن زيداً هو خيراً منك، وقد يكون الثاني نكرة مع أن الفصل مقدم عليه.

وبعض العرب يجعلون الفصل مبتدأ ويبنون ما بعده عليه.

وعند رؤية أنه كان يقول: أظن زيداً هو خير منك.

وقياس هؤلاء أن يقرؤوا: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الزخرف: ٧٦]. و﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا ﴾ [الكهف: ٣٩]. و﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [المائدة: ١١٧].

وأنشد سيبويه لقَيْس بن ذَرِيح:

١١٤٨ - تُبَكِّي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها ... وكنتَ عليها بالمَلَا أنتَ أَقْدَرُ(٣)

والقوافي مرفوعة. وبعده:

١١٤٩ - فإن تكن الدنيا بلبنى تقلبت ... فللدهر والدنيا بطونٌ وأظهرُ

فعلى هذا وإن كان في باب المبتدأ والخبر، أو في باب إنّ وأخواتها كان هو وما بعده في موضع رفع، وإن كان في باب كان وأخواتها، أو في باب ظننت وأخواتها كان هو وما

---

(١) (للأول ومنهم من قال هو تابع) ساقط من: ع.

(٢) (قد يكون) ساقط من: ع.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٥٩، والمقتضب ٤: ١٠٥، وشرح ابن يعيش ٣: ١١٢، والبحر ٨: ٢٧، واللسان (ملا). يذكر تتبع نفسه للبنى بعد طلاقها. والملا: ما اتسع من الأرض.

بعده في موضع النصب، وقد ذكرنا الكلام في الفرق بين المذهبين.

مسألة:

استشهد سيبويه[١] على الفصل بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[آل عمران: ١٨٠][٢]، فمن قرأ (يحسبن) بياء الغائب كان (الذين) في موضع رفع بأنه فاعل، وكان المفعول الأول من مفعولي حسبت محذوفاً، تقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله بخلهم هو خيراً لهم، فحذف بخلهم، لدلالة يبخلون عليه.

ومن قرأ (تَحسِبَنّ) بتاء الخطاب كان (الذين) في موضع نصب، لأنه أول مفعولي حسبت، وهاهنا مضاف محذوف تقديره: ولا تحسبَنّ بخل الذين يبخلون. وقوله هو يعود إلى المضاف المحذوف[٣].

مسألة:

أورد أبو سعيد قوله – عليه السلام –: «كلُّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُـهَوِّدانِه وينصِّرانِه»[٤].

وكلُّ مولود: مبتدأ، وخبره، (يولد على الفطرة)، لا مجرد يولد، إذ لا فائدة في الأخبار عن[٥] كل مولود بأنه يولد، فلا بدّ من انضمام الجار والمجرور إليه، ليكون الخبرُ

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٥٩.

(٢) قرأ «ولا يحسبن الذين يبخلون» بالياء نافع وابن عامر وعاصم والكسائي، وقرأ حمزة بالتاء في «ولا تحسبن» انظر السبعة ٢٢٠.

(٣) (المحذوف) ساقط من: ع.

(٤) هذا اللفظ في الكتاب ١: ٣٩٦، أخرجه من حديث أبي هريرة بألفاظ متقاربة تختلف عن هذا اللفظ: البخاري في صحيحه (كتاب الجنائز – باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، وباب ما قيل في أولاد المشركين) و(كتاب التفسير – سورة الروم، وكتاب القدر – باب الله أعلم بما كانوا عاملين). ومسلم في صحيحه (كتاب القدر)، وأبو داود في سننه (كتاب السنة – باب القدر)، والترمذي في جامعه (كتاب القدر) ومالك في الموطأ (كتاب الجنائز).

(٥) (على) مكان (عن) في: ع.

مفيداً، والمراد بالفطرة دين الإسلام، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[الروم: ٣٠].

ألا ترى أنه بيَّنَ الغاية بقوله: حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه.

وحتى: يتعلق بما في على من معنى الفعل، لأنها في موضع نصب على الحال، أراد يولد كائناً على الفطرة حتى يكون أبواه.

وذكر أبو علي[١] أنه يجوز: هما اللذان وهما اللذين، وذلك أنك إن جعلت في يكون ضميراً يعود على كل وجب اللذان بالرفع فيكون أبواه مبتدأ، وهما: إما بدل منه، واللذان: خبرهما.

أو هما: مبتدأ ثان، واللذان: خبرهما والجملة خبر أبواه.

أو هما: فصل، واللذان: خبر أبواه، وأبواه وما بعده في موضع نصب بأنه خبر الضمير الذي في يكون.

وإن لم يجعل في يكون ضميراً فأبواه مرتفع بأنه اسم يكون، وهما: إما مبتدأ، واللذان: خبره، والجملة في موضع نصب[٢] بكونها خبراً لكان.

أو هما فصل أو بدل من أبواه. وعلى التقديرين تقول: (اللذين)، بالنصب، لأنه خبر (كان).

أو تقول:(اللذان) على لغة مَنْ قال: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه: ٦٣].

مسألة:

ذكرها ابن بابشاذ – تقول: إن زيداً هو القائمةُ جاريتُه، إن جعلت القائمة خبر زيد، ورفعت جاريتُه به، فهو فصل، والألف واللام بمعنى الذي، وإن جعلت القائمة: مبتدأ وجاريته خبره، فالألف واللام بمعنى الذي، فلا يجوز جَعْلُ(هو) فصلاً؛ لأنه يكون

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ١٠١.

(٢) من (بأنه خبر الضمير) إلى (في موضع نصب) ساقط من: ع.

جملة، والجملة لا تقع صفة للمعرفة، ولهذا لا يجوز: زيدٌ هو أبوه قائم، ولا: زيد هو في الدار، ولا زيد هو أكرمك، على جَعْلِ (هو) فصلاً كما ذكرنا.

«ويقدَّم على الجملة ضمير غائب مفرد يسمى ضميرَ الشأن، وضميرَ القصةِ، والمجهولَ/ تفسّره الجملة بعده، ويستكن في كان ويبرز مع إنّ وظننت، تقول: هو زيد قائم، وهي قامت هند، وكان زيد قائم، و ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦] وظننته زيداً قائم» [٣٤٢]

اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية، فقد يقدمون عليها ضميراً لا يكون عائداً إلى مذكور، بل يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون تلك الجملة خبراً عن ذلك، وتفسيراً له، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم، فإن في الكناية عن الشيء قبل ذكره فخامة لموقعه في النفوس، لما فيه من تطلع السامع إلى الكشف عنه، والبحث عن تفسيره، وذلك كقولك: هو زيد قائم، فهو: مبتدأ أول، وزيد قائم: جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع بأنه خبر عن المبتدأ الأول.

ويسميه البصريون: ضميرَ الشأن وضميرَ القصة، وضميرَ الحديث، وضميرَ الأمر، لأن مفسره الجملة والجملة شأن وقصة وحديث وأمر.

ويسميه الكوفيون: المجهول، حيث لم يتقدمه ما يعود إليه، وهذا الضمير لا يكون إلا غائباً ليفسره غيره، إذ المتكلم والمخاطب يفسّرهما الحضور، ولا يكون إلا مفرداً فلا يثنّى ولا يجمع، فلا تقول: هما زيد قائم، وعمرو جالس، لأن الجمل وإن كثرت فهما: حديث، فلا فائدة في تثنيته وجمعه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾[الزمر: ٢٣] فجعل القرآن حديثاً، وهو مشتمل على جمل كثيرة.

ويكون مذكراً ومؤنثاً، ولم تُضْمِرِ العربُ إلا إذا كان في الكلام مؤنثٌ قصداً للمشاكلة، كقولك: هي قامت هند، وفي التنزيل: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[الحج: ٤٦] وقال الهذلي(١):

---

(١) هو أبو خراش. ديوان الهذليين ٢: ١٥٨.

١١٥٠ - علی أنَّهـا تَعْفُـو الكُلُـومُ وإنَّـما　　نُوَكَّـلُ بـالأَدْنَى وإنْ جَـلَّ مـا يَمْضِي[(١)]

ويجوز في القياس تأنيثها مع المذكر، لأن ما يذكره قصة. ذكره أبو سعيد وتذكيرها مع المؤنث جائز بالاتفاق.

ومن كلامهم: إنه أمة الله ذاهبة، ولهذا المضمر صدر لكلام، فلا يجوز أن يؤتى به آخراً، كقولك: زيد قائم هو، لأنه يلتبس بتوكيد المضمر المستكن في قائم، ولأن ذكر المفسَّر قبل المفسِّر لا فائدة فيه، لأنه لم يَـجْرِ ذكر ما يحتاج إلى التفسير، ولا متوسطاً، كقولك: زيد هو قائم، لأنه يلتبس بالمبتدأ الثاني، ولا يخبر عنه إلا بجملة، إذ لو قلت: هو زيد، وهو غير عائد إلى مذكور بقي بلا مفسّر.

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾[الأنعام: ٢٩] فقد عُلم من سياق الكلام، وحكاية إنكار الكفار البعث أن (هي) عائدة إلى الحياة، فكأنه قال: ما الحياة إلا حياتنا الدنيا.

وهذه الجملة يجوز أن تكون اسمية وفعلية، كما مثلنا، أو خبرية وغير خبرية كقولك: إنه من يأتنا نأته، وهو ابن زيد، لأن اسم الحديث يقع على ذلك كله. ولما جرت الجملة المفسرة مجرى المفرد من حيث إنّها هي المبتدأ، كما أن الخبر المفرد هو المبتدأ لم يحتج إلى عائد، كما لا يحتاج الخبر المفرد إلى عائد. وهذا الضمير لا يبدل منه، ولا يعطف عليه، فلا تقول: هو وزيد منطلق وعمرو، على أن يكون عمرو معطوفاً على هو، ولا هو أبوك زيد منطلق، على أن يكون أبوك بدلاً من زيد[(٢)] لأن هو ضمير الحديث، وعمرو وأبوك ليسا حديثين، ولا يحتاجان إلى مفسّر.

ولما ثبت أن ضمير الشأن وما بعده محسوب من باب المبتدأ والخبر فيجوز أن تدخلَ

---

(١)البيت في شرح السكري ٣: ١٢٣٠، والخصائص ٢: ١٧٠، وشرح بن يعيش ٣: ١١٧، والمغني ١: ١٥٥، والخزانة ٢: ٤٥٨، وشرح المرزوقي للحماسة ١٠٧٥، وشرح التبريزي للحماسة ٢: ١٤٨، والبحر ٨: ٢١.
تعفو الكلوم: تبرأ وتستوي. نوكل بالأدنى: يقول: إنما نحن نحزن على الأقرب فالأقرب ومن مضى ننساه وإن عَظُم.

(٢)(هو) مكان (زيد) في: ع.

عليه العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتسكن إذا كانت مرفوعة، لأنك إذا قَدَرْتَ على المتصل لم تأت بالمنفصل وتبرز إذا كانت منصوبة فتسكن في كان وأخواتها، تقول: كان زيد قائم، تقول: كان زيد قائم، ففي (كان) ضمير الشأن، وزيد قائم: جملة في موضع نصب بأنه خبره، ولهذا قالوا: ليس خَلْقُ الله مثلَه، أي: ليس الأمر، ولولاه لم يجز، لأن الفعل لا يدخل على الفعل، وأنشد سيبويه للعُجَيْر السَّلُولي(١):

١١٥١ - إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفان شامِتٌ   وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ(٢)

ولهشام أخي ذي الرمة(٣):

١١٥٢ - هي الشِّفاءُ لدائي لو ظَفِرْتُ بها   وليسَ منها شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ(٤)

وقال العرب: ليس زيد منطلق.

فحمله البصريون على إضمار الشأن.

وحمله الكوفيون: على إبطال عمل ليس تشبيهاً بما/ وإذا دخلت إن وأخواتها على [٣٤٣]
ضمير الشأن برزَ متّصلاً بالحرف تقول: إنه زيد قام، أي: إن الأمر زيد قائم.

ويجوز حذف هذه الهاء في الشعر. أنشد سيبويه للراعي النمري:

---

(١) العُجَيْر والعَجِير، شاعر من شعراء الدولة الأموية، مقل: وقد عده ابنُ سلَّام في الطبقة الخامسة من شعراء الإسلام. انظر الخزانة ٢: ٢٩٨، وذيل البيان والتبيين ١: ١٢٣.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٣٦، والنوادر ١٥٦، وأمالي ابن الشجرى ٢: ٣٣٩، وشرح ابن يعيش ١: ٧٧، ٣: ١١٦، ٧: ١٠٠، والعيني ٢: ٨٥، والهمع ١: ٦٧، ١١١، والدرر ١: ٤٦، ٨٠.

(٣) هو هشام عُتْبة العدوي. شاعر من إخوة ذي الرمة (غيلان) وكان هشام أكبر من ذي الرمة، وهو الذي رباه (ت نحوه ١٢٠ هـ) انظر الأعلام ٩: ٨٦.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٣٦، ٧٣، والمقتضب ٤: ١٠١، وشرح ابن يعيش ٣: ١١٦، والمغني ١: ٣٢٧، والهمع ١: ١١١، والدرر ١: ٨٠.

١١٥٣ ـ فَلَوْ أنَّ حُقَّ اليومَ منكم إقامةٌ ... وإنْ كانَ سَرْحٌ قدْ مَضَى فتَسَرَّعا(١)

أراد أنه. وأنشد أيضاً:

١١٥٤ ـ ولكِنَّ مَنْ لا يَلْقَ أمْراً يَنُوبُهُ ... بِعُدَّتِهِ تَنْزِلْ بهِ وهْوَ أعْزَلُ(٢)

وأنشد أبو زيد:

١١٥٥ ـ فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عنِّي ساعةً ... فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ(٣)

وإذا دخلت ظننت وأخواتها على الجملة التي صدرُها ضميرُ الشأن برز متّصلاً بالفعل، كقولك: ظننته زيد قائم، وحسبته قام أخوك، والجملة في موضع نصب، ويجوز حذف هذه الهاء في ضرورة الشعر. قال كعب بن زهير(٤):

١١٥٦ ـ أرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنو مودتُها ... وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ(٥)

أراد وما إخاله. وقوله: لدينا منكِ تنويلُ، في موضع نصب، لأنه المفعول الثاني.

وقد كثُر مجيءُ ضميرِ الشأن في القرآن مع إنّ وأنّ، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾[يوسف: ٨٧]، وقال: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ﴾[الجن: ١٩]،

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٤٣٩، والإنصاف ١٨٠، والخزانة ٤: ٣٨١، ويروى في المراجع (سرح) وهو اسم رجل. حُقّ: حُقِّقَ. أي: ليت إقامتكم حققت لنا، و(لو) هنا للتمني فلا جواب لها.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٣٩ منسوباً لأمَيَّة بن أبي الصّلت، والإنصاف ١٨١، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٩٥، والمغني ١: ٣٢٣. ويروى (ينزل) بالياء. الأعزل: الذي لا سلاح معه. أي من لم يستعد لما ينويه من الزمان قبل نزوله بساحته، نزلت به الحوادث فضعف عن تحملها.

(٣) البيت قائله «عدي بن زيد» وهو في النوادر ٢٥، والإنصاف ١٨٣، وأمالي ابن الشجري ١: ١٨٣، ٢٩٥، والمغني ١: ٣٢١، والهمع ١: ١٣٦، ١٤٣ والدرر ١: ١١٤، ١٢٣.

(٤) ديوانه ١٤، برواية (تعجيل).

(٥) البيت في العيني ٢: ٤١٢، وشرح ابن هشام لبانت سعاد ٤٩، والهمع ١: ٥٣، ١٥٣ والدرر ١: ٣١، ١٣٦، والأشموني ٢: ٢٩، والخزانة ٤: ٧، والتصريح ١: ٢٥٨.

وقال: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَٰتِ ﴾[غافر: ٢٢][١].

ولم يتصل في القرآن بليت ولا بلعل ولا بكان ولا بظننت وأخواتها.

واعلم أنه يجوز في قولك: هو زيدٌ قائمٌ، أن يكون (هو) ضمير الشأن كما ذكرنا، ويجوز أن يكون مبتدأ، وزيد: بدلاً منه، وقائم: خبراً عن زيد، وعلى ذلك وجهوا قولَه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[الإخلاص: ١]، ويكون (هو) عائداً على الله –تعالى– عود الضمير على مذكور، لكونه مذكوراً بكل لسان ثابتاً مستقرًّا في كل جنان.

مسألة:

قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[الشعراء: ١٩٧][٢].

قرأ ابن عامر وحدَه بالتاء، ورفع آية، فقال المحققون[٣] في تكن ضمير القصة، وأن يعلمه: في موضع رفع بأنه مبتدأ، وآية: خبره، وقد قدم ، والجملة في موضع نصب بأنه خبر (تكن).

ولا يجوز أن يجعل (آية): اسم (تكن)، وأن يعلمه: خبره، لأن (آية) نكرة، وأن يعلمه: معرفة، والمعرفة والنكرة إذا اجتمعتا[٤] فالمعرفة هو المبتدأ والنكرة هو الخبر.

وأجازه الزجاج، لأن آية قد خصت بقولهم (لهم) وأن يعلَمه: مصدر مفكوك فيجوز أن يؤول باسم نكرة، كما يجوز أن يؤول بمعرفة، وهو ضعيف.

قال الفراء: قرؤوا﴿ليس البرَّ أن تُوَلُّوا وجوهَكُم﴾ [البقرة: ١٧٧][٥] بنصب البر، فلو

---

(١)(بأنه) في د، سهو. ولا شاهد بعد ذكر الآية صحيحة.

(٢)قرأ ابن عامر وحده (تكن) بالتاء، و(آية) بالرفع، وباقي السبعة (يكن) بالياء، و(آية) بالنصب. انظر السبعة ٤٧٣.

(٣)(المحققون) في: ع. و(المحقون) في د.

(٤)(والمعرفة والنكرة إذا اجتمعتا) ساقط من: ع.

(٥)قرأ حمزة وحده بنصب (البرَّ) وقرأ باقي السبعة برفعها، وروى حفص عن عاصم مثل حمزة. انظر معاني الفراء ١: ١٠٣، والسبعة ١٧٥.

كان (أن تولوا) نكرة، وصالحاً لأنْ يؤول بالنكرة، لكانوا قد عدلوا عن المعرفة القوية الظاهرة إلى ما يكون صالحاً للتعريف والتنكير، وكلام الله لا يختار له إلا الأقوى.

ويُقوي القولَ الأول قراءة سائر السبعة بالياء المنقوطة من تحت، ونصب آية على أنها خبر يكن، وأن يعلمه: اسمه.

مسألة:

نقل ابن بابشاذ أن بعض النحويين يذهب في مثل قولنا: إنما قام زيد، و﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء: ١٧١] أن (ما) معناها معنى الشأن، والجملة تفسره، وهذا فاسد لأن ما اسم ظاهر والاسم الظاهر لا يفتقر إلى مفسِّر، ولأن (ما) لو كانت للشأن لجاز أن يقع بعدها كلّ كلام، فجاز أن تقول: إنما أين زيد، وإنما دحرج الحجر. وهذا لا يقال بالإجماع.

تنبيه:

إضمار الغائب في كلام العرب على أربعة أنواع:

الأول: وهو الأصل أن يعود إلى مذكور قبله، نحو: زيد أكرمته.

الثاني: أن يعود إلى مذكور بعده مقدم عليه في الرتبة، نحو: ضرب غلامه زيد.

الثالث: أن يعود إلى غير مذكور ولكنه بمنزلة المذكور، لحصول العلم به، ودلالة دليل عليه إما من اللفظ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[القدر: ١].

والمراد القرآن، وإما من المعنى، كقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] و﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥] والمراد الأرض، وكقوله: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾[الواقعة: ٨٣] و﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾[القيامة: ٢٦] والمراد النفس، وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، والمراد الشمس على رأي المفسرين ـ رحمهم الله ـ لأن القصة مشعرة بالمقصود. وقول حاتم(١):

---

(١) ديوانه ٢١٠.

١١٥٧ ـ أماوِيّ، ما يُغْنِي الثراءُ عن الفَتَى   إذَا حَشْرَجَتْ يَوْماً وضَاقَ بها الصَّدْرُ[١]

الرابع: أن لا يعود إلى مذكور أصلاً، فإما أن يفسره جملة، وهو ضمير الشأن، أو يفسره بمفرده، كقولك: ربه رجلاً، فهذا ذكر الضمائر المرفوعة، ولا يفارقها الرفع إلا إذا جرت توكيداً على المضمر المنصوب والمجرور المتصلين، كقولك: رأيتني أنا ومررت بنا نحن على ما تقدم في التوكيد.

[٤٤] / «ومنصوب، كإيّايَ، وإيّانا، وإيّاكَ، وإيّاكِ، وإيّاكما، وإيّاكم، وإيّاكُنّ، وإيّاه، وإيّاها، وإيّاهُما، وإيّاهم، وإيّاهنّ»

اعلم أنَّ (إيّا) لا تتغير صيغته في نفسه تغيراً يكون فيه دليل على كونه لمتكلم أو مخاطب أو غائب، بل له لواحق يلحقه، فإذا أردت جملة للمتكلم جئت بالياء فقلت: إياي؛ لأنها[٢] للمتكلم كأكرمني، وإذا ثنيت المتكلم أو جمعته قلت: إيّانا، لأن النون والألف مشتركةٌ بين المتكلم والمثنى والمجموع نحو: فعلنا، وإذا جعلته[٣] للمخاطب جئت بكاف مفتوحة مع المذكّر مكسورة مع المؤنث، فقلت، إيّاكَ، وإيّاكِ، ولتثنيتهما: إيّاكما، ولجمع المذكر: إيّاكم، ولجمع المؤنث: إيّاكنّ، لأن هذه اللواحق تكون للمخاطب مع غير إيّا، كقولك: أكرمكَ وأكرمكِ وأكرمكما وأكرمكم وأكرمكنّ.

وإذا جعلته للغائب قلت في المذكر: إيّاه، وفي المؤنث: إيّاها، وفي تثنيتهما: إيّاهما، وفي جمع المذكر: إيّاهم، وفي جمع المؤنث: إيّاهنّ، لأنَّ هذه اللواحق تكون للغيبة مع غير إيّا، كقولك: أكرمه وأكرمها وأكرمهما وأكرمهم وأكرمهنَّ.

والأصل في إيّاكم وإيّاهم: إيّاكمو وإيّاهمو بالواو فطرحت الواو للتخفيف ولأن

---

(١) البيت في شرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٣٢، وأمالي الزجاجي ٩٢، ١٠٩ والعقد ١: ٢٩٠، وأمالي ابن الشجري ١: ٥٩، ٢: ٣٣٩، والهمع ١: ٦٥، والدرر ١: ٤٤، والخزانة ٢: ١٦٣.
حشرجت، يعني الروح. والحشرجة: تردد صوت النفس والغرغرة في الصدر.

(٢) (فإنها) في: ع.

(٣) (جعلت) في: ع.

إلباس الجمع بالتثنية مأمون.

ولا يجوز طرح الألف من إيّاكما، وإيّاهما، لالتباس التثنية بالجمع، ويجوز أن تقول: إياهو أكرمت، بالواو بعد الهاء في اللفظ، وإيّاه، بلا واو، وسنذكر عليه عند ذكر الهاء في الضمائر المتصلة ـ إن شاء الله ـ وضموا الكاف في إيّاكُما، إذ لو فتحوها أو كسروها لالتبس بها الزائدة، وأجروا الغائب على قياس المخاطب، فضموا الهاء في إيّاهما.

واختلف النحويين في إيّاك وأخواتها.

فذهب الكوفيون: إلى أن الياء والكاف والهاء من إيّاي وإيّاك وإيّاه وفروعها من التثنية والجمع ضمائر، كما كانت في أكرمني وأكرمك وأكرمه، لكنهم لما أرادوا تقديم هذه الضمائر على الفعل لم يمكنهم ذلك؛ لأنها ضمائر متصلة، فجاؤوا بإيّا عماداً ليمكنهم ذلك.

وهذا احتجاج باتفاق اللفظين على اتفاق الحكمين، وهذا لا يتم، فإن تاء المخاطب في (فعلتَ) إلى (فعلْن) متفقة مع التاء في (أنت) إلى (أنتن) مع أنها في الفعل ضمائر مرفوعة، وفي أنت وفروعه لواحق لا موضع لها من الإعراب.

وكذلك الكاف في: ضربكَ، إلى: ضربكُنّ، ضمير. وفي: ذلك، إلى: ذلكن، حرف خطاب.

وأيضاً فإيّا على أربعة أحرف، والكاف على حرف واحد، والعماد تابع لما هو عماد له.

ولا يجوز أن يكون الكثير عماداً للقليل.

وقال بعضهم: إيّاك، بكماله هو الاسم، وهو بعيد، لأن كل واحد منهما يعقل له معنى على الانفراد، فلا تجعلهما كلمة واحدة.

وذهب الخليل[1]: إلى أن إيّا اسم مضمر مضاف، ولا نعلم[2] اسمَ مضمرٍ أضيفَ

---

(١)انظر الكتاب ١: ١٤١.

(٢)(ولا يعلم) في: ع.

غيرُه[١]، واللواحق بعده مجرورة بإضافته إليها.

وقال: لو قال الرجل: إيّاك نفسِك –يعني بجر نفسك– لم أُعَنِّفْهُ، لأنها توكيد للكاف.

وقد رُوي عن العرب: إذا بلغَ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشوابِ[٢].

وأنشد الثعلبي[٣] في التفسير:

١١٥٨ – دَعْنِـــي وإِيَّـــا خَالِـــدِ   فَلَأَقْطَعَـــنَّ عُـــرَى نِيَاطِـــهْ

وكل ذلك شاذ، وفيما ذكره بعد، لأن المضمرات من أول أحوالها وقعت معارف لا تنكر، والمعرفة لا يجوز إضافته إلا بعد التنكير.

وذهب المبرد: إلى أنَّ (إيّا) اسم مبهم أضيف. وهو فاسد، لأن المبهمات لا تضاف، إذ لو أضفتها لتنكرت، ولا يجوز تنكيرها لقيام المعنى المعرف لها أبداً فيها وهو الإشارة.

وذهب الزجاج: إلى أن (إيّا) اسم مظهر أضيف للتخصيص. وهو باطل، لأنه ليس بظرف ولا مصدر.

وذهب أبو سعيد: إلى أن (إيّا) جيء به وصلة إلى النطق بالضمائر، فأضيف إليها ولفظ (إيا) كلفظ (أي)، هذا قول أبي سعيد وهو قريب من قول الكوفيين ويبطل بما يبطل به قول أبي إسحق.

---

(١) (إلى غيره) في: ع.

(٢) مَثَلٌ عربيّ ينسب لعمر بن الخطاب، وهو يذكر في كتب النحو مثالاً للتحذير للشاذ (إياه) و(إيا الشواب) منصوبان على التحذير شذوذاً، وليس (أي) منها مضافاً. و(الشواب) يقرأ بالنصب لا بالجر. والمثل يعني ابتعاده، عن النساء جميعاً في هذه السن. انظر الكتاب ١: ١٤١، وسرّ الصناعة ٣١١، ومعاني القرآن للزجاج ١: ١١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١: ٣٦، والإنصاف ٢: ٦٩٥، والمرتجل ٣٣٥، والمفصل ١٢٧، والتصريح والصبان (باب التحذير).

(٣) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، مفسر من أهل نيسابور، والثعلبي لقبه، وليس بنسب، كان عالماً بوجوه الإعراب والقراءات، له: (التفسير الكبير) أخذ عنه الواحدي (ت ٤٢٧ هـ). انظر إنباه الرواة ١: ١١٩، وبغية الوعاة ١: ٣٥٦، والأعلام ١: ٢٠٥.

وذهب سيبويه[١] ومعظمُ البصريين: إلى أن (إيّا) اسم مضمر منصوب[٢] بمنزلة: أنا، وأنت، في ضمير المرفوع، واللواحق بعده حروف مجردة جيء بها لتعرف حال المكنى عنه، من التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع. والتكلم والخطاب والغيبة، وذلك لأنه ليس في الأسماء الظاهرة اسم يلزم النصب إلا المضمرات وبعض الظروف والمصادر غير[٣] المتصرفة، و(إيّا) ليس بظرف ولا مصدر، فتعين أن يكون مضمراً.

/ فإن قلت: إذا زعمت أنَّ الكاف في (إياك) حرف خطاب، فما تصنع بقولهم إيّاي، وإيّاه، إذ لا يعلمهم جردوا الياء والهاء من مذهب الاسمية، كما فعلوا ذلك في باب الكاف؟ [٣٤٥]

قلت: إذا ثبت ذلك في الكاف فلنحمل غيرها عليها إذ يجوز أن[٤] تكون الكلمة اسماً في حالةٍ، حرفاً في أخرى، كالألف والواو والنون فإنها في قولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والنساء قُمْنَ، أسماء، وفي قولك: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقُمْنَ جواريك حروف.

وفي (إيّا) ثلاث لغات قرئ بها: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥][٥] كسر الهمزة مع تشديد الياء، وهو الأكثر، ومع تخفيفها. وهياك، قال[٦]:

١١٥٩ ـ فَهِيَّاكَ والأَمْرَ الذي إنْ تَوَسَّعَتْ ... مَوَارِدُه ضاقَتْ عليكَ المَصادِرُ[٧]

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٨٠.

(٢) (منصوب) ساقط من: ع.

(٣) (الغير) في: ع.

(٤) (يجوز أن) ساقط من: ع.

(٥) قرأ الجمهور (إيَّاك) بكسر الهمزة وتشديد الياء، وقرأ عمرو بن فائد عن أبي بكر بكسر الهمزة وتخفيف الياء. انظر البحر ١: ٢٣.

(٦) قائله «مُضَرِّس بن رِبْعِيّ الفَقْعَسِيّ» (جاهلي).

(٧) البيت في الإنصاف ٢١٥، وشرح أدب الكاتب ٣٠٣، وشرح ابن يعيش ٨: ١١٨، وشرح شواهد الشافية ٤٧٦، واللسان (هيا) ويروى (مصادره).

«ويكون مفعولاً مقدّماً، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ »

قد ثبت أن (إيّا) من الضمائر المنصوبة فيقع مفعولاً به مقدّماً، كقولك: إياك أكرمتُ، وفي التنزيل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٥].

وفي المثل: إيَّاكِ أعْني واسْمَعِي يا جارة(١).

ومنه: وقوعه في التحذير كقوله -عليه السلام- : «إيّاكم وخضراءَ الدِّمَن»(٢)؛ لأنه منصوب بفعل محذوف، تقديره: إيّاكم باعدوا.

«وبعد حرف الاستثناء، نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[يوسف: ٤٠]»

وتقول: قام القوم إلا إياك. وأما ما أنشد ثعلب:

١١٦٠ - وما نُبالي إذا ما كُنْتِ جارَتَنا ... ألّا يجاوِرَنا إلّاكِ دَيّارُ(٣)

فقد وضع فيه المتصل موضع المنفصل للضرورة.

«وبعد حرف العطف»

كقولك: ضربت زيداً وإيّاك، وفي التنزيل: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

وأنشد سيبويه:

١١٦١ - مُبَرَّأٌ مِنْ عُيوبِ الناسِ كُلِّهِمُ ... فاللهُ يَرْعَى أبا وَهْبٍ وإيّانا(٤)

«ومفعولاً معه»

تقول: جاء زيد وإيّاك، كما تقول: جاء زيد معك. قال أبو ذؤيب(٥):

(١)تقدم المَثَلُ.

(٢)قالوا: يا رسول الله وما خضراء الدِّمَن؟ قال: المرأة الحسناء في المنبت السوء. من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وهو في المقاصد الحسنة ١٣٥ وهو ضعيف.

(٣)تقدم البيت برقم ١١٤٦.

(٤)تقدم البيت برقم ٩٩٧.

(٥)ديوان الهذليين ١: ١٥٩.

١١٦٢ ـ فآليْتُ لا أنفَكُّ أحْـدُو قَصِيدةً تكُــونُ وإيَّاهــا بهــا مَــثَلاً بَعْــدِي[١]

«وخبر كان»

تقول: كان زيد إيّاكَ.

«ومفعولاً ثانياً لظننت»

تقول: ظننتُ زيداً إيّاك.

«وثالثاً لأعلمت»

تقول: أعلمتُ زيداً عمراً إيّاك، ولا يقع في غير هذه المواضع.

ويجوز إبدال إيّا من المضمر والمظهر، تقول: رأيتني إيّاي، ورأيت زيداً إياه.

ولا يجوز: رأيتني أنا، لأن أنا من ضمائر المرفوع، ولأنهم قد جعلوه للتوكيد.

مسألة:

ذهب البصريون في قولك: «كنتُ أظُنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنْبُورِ فإذا هو هِيَ»[٢].

أنه لا يجوز إلا هكذا، أعني: فإذا هو هي، فهو: مبتدأ يعود إلى الزنبور، وهي: خبره يعود إلى العقرب.

ومعنى الكلام: إني كنت أظن أن الزنبور مفضول بالنسبة إلى العقرب في شدة اللسع، فإذا الزنبور العقرب. أي: أنه مثلها، ولا فضل لها عليه.

---

(١)البيت في شرح السكري ١: ٢١٩، والعيني ١: ٢٩٥، والهمع ١: ٦٣، ٢٢٠، والدرر ١: ٤٠، ١٨٩، والتصريح ١: ١٠٥. أحدوا، من حدوت البعير إذا سقته وأنت تغني في أثره لينشط في السير. ويروى (أحذوا) بالذال من حذوت النعل بالنعل حذوًا إذا سويت إحداهما على قدر الأخرى، والحذو: التقدير والقطع.

(٢)انظر المغني (الألف: إذا ٦٣). ومعجم الأدباء ١٦: ١١٨-١٢١، والإنصاف ٢: ٧٠٢، وإنباه الرواة ١: ٣٥٨، ونفح الطيب ٤: ٧٩-٨٤.

ولا يجوز: فإذا هو إياها، لأن إياها من الضمائر المنصوبة.

وأجازه الكوفيون. وقالوا: إذا: ظرف، وقد تقدم على (هو) فرفعه، ونصب (إيَّاها)، لأنها للمفاجأة، فهي بمنزلة (وجدت)، فكما أن (وجدت) ترفع وتنصب، كقولك: وجدت زيداً، فكذا (إذا)، وهو باطل، لأنها لو كانت بمعنى: وجدت، لنصبت مفعولين لوجدت، لكنها تفسر بوجدت من حيث المعنى.

واستدلوا بأن العرب شهدت على وَفْقِ مذهبهم، حتى ناظر سيبويه الكسائي في ذلك.

وبأن أبا زيد حكى في نوادره عن العرب كذلك.

قلنا: الشهادة قد تطرقت إليها التهمة، لأنهم أُعْطُوا مالًا على ذلك، وتقرّبوا بذلك إلى الكسائي، فإنه كان ملازماً للرشيد[١] وأستاذاً لولديه: الأمين[٢] والمأمون[٣]. وسيبويه كان غريباً، ولم يزل الناس يتعصبون للقريب على الغريب.

وحكاية أبي زيد معدودة من الشواذ.

وقال ثعلب: إنّ (هو) عماد. وهو باطل، لأن العماد لا يختل المعنى بإسقاطه، وهاهنا لو قلت: (فإذا إياها) اختل[٤].

«والمتصلُ ما لا يُتكلم به وحده»

اختلفت[٥] العبارات في حدِّ المتصل:

---

(١)هو هارون الرشيد خامس خلفاء الدولة العباسية تولى بعد وفاة أخيه الهادي (ت ١٩٣هـ) انظر البداية والنهاية ١٠: ٢١٣، والأعلام ٩: ٤٣.

(٢)هو محمد بن هارون الرشيد، بويع بعد وفاة أبيه ١٩٣ هـ (ت ١٩٨هـ) انظر الأعلام ٧: ٣٥٠.

(٣)هو عبد الله بن هارون الرشيد، سابع الخلفاء ولي بعد خلع أخيه الأمين سنة ١٩٨هـ (ت٢١٨هـ) انظر تاريخ بغداد ١٠: ١٨٣، والأعلام ٤: ٢٨٧.

(٤)(لاختل) في: ع.

(٥)(اختلف) في: ع.

فقيل: هو ما لا يتكلم به وحده، ألا ترى[١] أن إنساناً لو قال: من فعل؟ لم يمكنك أن تجيبه بالتاء التي في فعلت، وإنما تقول في الجواب[٢]: أنا، فتأتي بالمنفصل، وهذا معنى كونه لا يتكلم به وحده.

وقال أبو سعيد: المتصل ما ولي العامل، كالتاء في: فعلت: أو ولي ما ولي العامل. كالكاف في: ضربتك، وكالهاء في الدرهم أعطيتكه.

وقال الزمخشري[٣]: المتصل ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة.

وجملة الأمر أنَّ المتصل: ما لا يستقل بنفسه، ولا يتصل إلا بما يعمل فيه.

«وهو مرفوع، كفعلتُ، وفعلنا، وفعلتَ، إلى فعلتُن. والضمير في: أفعلُ، ونفعلُ، وزيد فعل، ويفعل، إلى فعلْنَ، ويفعلْنَ، وأنت تفعل إلى تفعلْن»

الضمير المتصل: إما مرفوع أو منصوب أو مجرور، فإذا كان مرفوعاً اتّصل بجميع أنواع الفعل، نحو: زيد ضرب، وعمرو يقوم، وقم، وبالاسم، باسم الفاعل، أو المفعول، كقولك: زيد ضارب، وعمرو مضروب، وإذا كان منصوباً اتّصل بالاسم والفعل والحرف، كقولك: زيد ضاربك، وعمرو يضربُك، واضربْه، وأنك منطلق.

وإذا كان مجروراً اتصل بالاسم والحرف، نحو: غلامك، ومنك، وقد بالغوا في المرفوع المتّصل، حتى إنهم جاؤوا بغير علامة، كقولك: زيد قام، فزعموا أن في (قام) ضميراً تقديره: لو ظهر زيد قام[٤] هو، والمتصل في وجوب البناء أشد من المنفصل، لأن المتصل لما لم يستقل بنفسه جرى مَجرى بعض الكلمة، وبعض الكلمة[٥] لا يستوجب إعراباً. والمنفصل إنما بُني تشبيهاً بالمتصل من حيث إنّه مضمر مثله.

ونبدأ بذكر المرفوع كما بدأنا به في المنفصل، فنقول: المرفوع المتصل للمتكلم التاء

---

(١)(ترى) ساقط من: ع.

(٢)(في الجواب) ساقط من: ع.

(٣)انظر المفصل ١٢٧.

(٤)(قام) ساقط من: ع.

(٥)(وبعض الكلمة) ساقط من: ع.

المضمومة، ونحو: فعلت، يستوي فيه المذكر والمؤنث، لشهرة المتكلم عند نفسه، وعند من يحضره، وهذه التاء من خصائص الماضي. ويجب إسكان ما قبلها لما سيأتي.

وبنيت على الضم، لأنها أقوى المضمرين، وهو المتكلم، فأعطيت أقوى الحركات، ولأنها للمتكلم، والمتكلم كالفاعل من حيث إنّه متكلم، فضمت لتكون حركتها من جنس حركة الفاعل.

ونظير هذه التاء من المضارع الهمزة في أفعل مذكراً ومؤنثاً وضميراً للمتكلم فيه مستكن وهو لازم الاستكنان، ومعنى لزوم الاستكنان أنه لا يجوز إسناد ما هو فيه إلى مظهر ولا إلى مضمر منفصل ولا متصل بارز، ولا يلحقه تثنية ولا جمع.

فإذا أردت تثنية هذه التاء وجمعها قلت: فعلنا، يستوي فيه المذكر والمؤنث في التثنية والجمع.

وإذا كان ضمير مرفوع اختص بالماضي، وأما المنصوب فلا يختص به، فإنك تقول: زيد أكرمنا، وأنت تكرمنا، ويا عمرو أكرمنا. وأسكنوا لام الفعل لما سيأتي، ولأنهم لو حركوه لالتبس بالمفعول، وكان الإسكان مع الفاعل أولى، لأنَّ الفعل لا يستغنى عنه، فهو كجزء من الفعل، ويستغني عن المفعول، فإذا أردت مثل ذلك من المضارع قلت: نفعل، وهو بمنزلة أفعل في لزوم الاستكنان.

وتقول في المخاطب: فعلتَ، بفتح التاء، لأن التاء مخاطب، فهو كالمفعول من حيث إنّه مخاطب ففتحت، لتكون حركتها من جنس حركة المفعول.

وتُكسر التاء مع المخاطبة، نحو: فعلتِ، دليلاً على التأنيث، ومثل فعلتَ في المذكر من المضارع: تفعل، ولا يفارقه الضمير، فلا يجوز إسناده إلى الظاهر.

ومثل فعلت من المضارع: تفعلون، بالياء للمؤنث، والياءُ عند المبرد علامة للضمير المستكن في فعل الواحد، وعند سيبويه هي ضمير، إذ لو كانت كما قال المبرد[1]، لثبتت في

(١) من (علامة للضمير) إلى (كما قال المبرد) ساقط من: ع.

يفعلان، كما كانت التاء في: فعلت، لما كانت علامة تأنيث ثبتت في: فعلتا. ولا يقال: إن الياء حذفت استثقالاً، لأنّ[١] التاء المفتوحة في مثل هذا الموضع لا تُحذف، كما لا تحذف في: قاضيان، وإنما تحذف المضمومة، نحو: قاضون.

وتقول في تثنية المذكّر والمؤنث: فعلتما، فتضم التاء، ولو فتحتها أو كسرتها لالتبس بخطاب الواحد أو الواحدة، إذا زيد معها (ما)، لأنهم قد يزيدون (ما) كثيراً. أنشد ابن السكيت للكميت:

١١٦٣ ـ أأَشْيَبَ كالوليدِ برسْمِ دارٍ　　تُسائِلُ ما أَصَمَّ عن السُّؤالِ[٢]

أراد تُسائل أصمّ وسوَّوا بين تثنية المذكر والمؤنث لما ذكرنا في المنفصل.

وتقول في جمع المذكر: فَعَلْتُم، وأصله: فعلتمو. بالواو، فحذفت الواو للتخفيف، فإن لقي هذا الاسم ساكن حُركت بالضم بردّ حركتها إليها، كقولك: فعلتم اليوم.

ومن العرب من يكسرها على أصل التقاء الساكنين، وهو قليل، ومثل فعلتما وفعلتم من المضارع: تفعلان وتفعلون.

وعند سيبويه[٣]: الألف والواو يكونان حرفين إذا دلّا على تثنية الفاعل، أو جمعه كقولك: قاما أخواك، وقاموا إخوتك.

ويكونان اسمين إذا تقدمها ظاهر يعودان عليه، كقولك: أخواك قاما، وإخوتك قاموا.

وعند أبي الحسن: هما علامتان للضمير المستكن أجرى ضمير التثنية والجمع مُجرى ضمير الواحد، فكما أن ضمير الواحد يستكن فكذلك ضمير التثنية والجمع. وهو فاسد، لأنّا إذا قلنا باستكنان الضمير في زيد فعل إذ لا لفظ يدل عليه وهاهنا قد وجدنا لفظاً يدل

---

(١) (الياء حذفت استثقالاً لأن) ساقط من: ع.

(٢) البيت في الصحاح (صمم) ٥: ١٩٦٩.

(٣) انظر الكتاب ١: ٥، ٢٣٥، والتصريح ١: ٩٩.

عليه فأي حاجة إلى القول باستكنانه.

وإذا جمعت المؤنث، قلت: فعلتن، زدت على التاء نونين، ليكونا بإزاء الميم والواو في المذكر، نحو: فعلتمو ونظيره من المضارع: يفعلن،/ وهذه النون توجب بناء الفعل المضارع على ما سنذكر[١]. [٣٤٧]

وهذه النون عند سيبويه[٢] تكون حرفًا نحو: قمن جواريك، واسماً نحو: جواريك قمن، على ما تقدم في الألف والواو، ويجب تصحيح لام المعتل مع هذه الضمائر، نحو: غزوت غزونا وغزوت إلى غزوتن وغزون، لانتفاء علّة القلب.

وتقول في ضمير الواحد الغائب: زيد فعل، ففي فعل ضمير، وتقديره لو جيء له بلفظ: زيد فعل هو، ولكنهم لم يجيئوا له بعلامة لعلمهم أن الفعل لا بد له من فاعل، وأن زيداً لا يجوز أن يكون هو الفاعل.

والنحويون يسمون هذا الضمير المستكن اسماً وفيه نظر، لأن الاسم كلمة، وهذا ليس بكلمة، وإنما هو معنى، ونظيره من المضارع: زيد يفعل، وهذا الضمير ليس بواجب الاستكنان، إذ يجوز أن تقول: زيد قام غلامُه، وزيد يقوم أبوه.

وإذا ثنيت قلت: الزيدان فعلَا. وقد ذكرنا الخلاف في هذه الألف. ونظيره في المضارع: يفعلان.

قال البصريون في فتحة لام فعلا: إنها الفتحة التي قبل لحاق الألف.

وقال الفراء: هي من أجل الألف، بدليل ثبوتها في: يفعلان، مع أنها قبل الألف كانت ضمة.

وإذا جمعت قلت: فعلوا، وهذه الضمة من أجل الواو، أرادوا الدلالة على شدة

---

(١)(ما سنذكره) في: ع.

(٢)انظر الكتاب ١: ٦.

امتزاج الفعل بالفاعل[١]، فحركوا اللام بحركة تناسب الواو، فإن كانت قبل الواو ألف حذفت، لالتقاء الساكنين، كقولك غزوا ورموا. أونظيره من المضارع: يفعلون.

وإنما وجب إبراز الضمير في التثنية والجمع دون الواحد، لأنّ الفعل لا يخلو من فاعل واحد، وقد يخلو من الاثنين والجمع[٢].

وإذا أنّثت قلت: هند فعلت، والضمير مستكن فيه، كما في قولك: زيد فعل، والتاء فيه حرف دالٌّ على تأنيث الفاعل، لأنك تقول: هند قامت جاريتُها ولو كانت اسماً لم يجز رفع الظاهر بها، لأنَّ الفعل لا يَرْفَعُ فاعلين، ولأنها لو كانت اسماً لكنت قدمت المضمر على الظاهر في قولك: قامت هند، ولأنك تقول في التثنية: قامتا، فتجمع بين التاء وضمير التثنية، ونظيرها من المضارع: تفعل، تفعلان.

وإذا جمعت قلت: فعلن، فجئت بالنون، وهي لجماعة الإناث، بمنزلة الواو لجماعة الذكور في قولك: يفعلون.

«وكذلك الأمر»

أي في إلحاق الضمائر المرفوعة به، فإنْ كان بالصيغة فلا يلحقه من الضمائر الأربعة ضمير المخاطب مذكراً أو مؤنثاً مفرداً ومثنى ومجموعاً.

ويفتح ما قبل ضمير ألف التثنية، ويضم ما قبل واو الجمع، ويسكن ما قبل نون الجمع[٣]، نحو: افعل، وافعلي، وافعلا، وافعلوا، افعلْن، وكذلك اخشين واغزون وارمين، وإن كان باللام فهو مضارع. فإن بُني للمفعول به، فالمتصل به مفعول لم[٤] يسمّ فاعله.

---

(١) (بالفاعل) ساقط من: ع.

(٢) (والجمع) ساقط من: ع.

(٣) (ويسكن ما قبل نون الجمع) ساقط من: ع.

(٤) (لما لم) في: ع.

«وهكذا يكون فاعلاً وغير مُسَمّى الفاعل واسم كان»

هذا الضمير لا يكون مبتدأ ولا خبرَ مبتدأ، لأن العامل فيهما معنوي، ومن المحال اتصالُ الضمير الذي هو لفظ بالعامل المعنوي، ولا يكون خبر إن، لأنه لا يتصل به، ولا يكون اسم (ما) المشبهة بليس، لأنه حرف لا تتصل به علامة المضمر، ويقع في سائر أبواب المرفوعات، فيكون فاعلاً ومفعولاً لم يسمّ فاعله، واسم (كان) كقولك: ذهبت وأكرمتُ وكنتُ جالساً.

«ويستكن في الصفة»

هذا الضمير يتصل بالفعل، لما ذكرنا، ويتصل بالأسماء العاملة، كقولك: زيد قائم، وعمرو مضروب، وهند حسنة، وتراكها، ولا يتصل بالمصدر ـ لما سنذكره في موضعه ـ ويتصل بما هو نائب عن الفعل، أو الصفة، وهو الظرف، وحرف الجر، إذا وقعا خبراً عن كان، أو عن إنّ، أو عن لا النافية للجنس، أو مفعولاً ثانياً لظننت، أو مفعولاً ثالثاً لأعلمت، أو صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو حالاً لذي حال. وأمثلته ظاهرة.

وإذا استكن في الاسم الصريح، أو في الظرف، وحرف الجر، لم يكن بين متكلمه ومخاطبه وغائبه فرقٌ، تقول: غلامنا ذاهب، وأنت ذاهِب(١)، وزيد ذاهب.

«ويبرز إذا جرت على غير مَنْ هي له، كقولك: زيد الخبز آكله هو،
وهند زيد ضاربته هي»

المضمر المستكن في الصفة إن جرت الصفة على من هِيَ له لم يتغير الضميرُ عن استكنانه، وذلك كقولك: زيد ضارب، وجاريته ذاهبة، لأنا قدرنا على المتصل فلا نأتي بالمنفصل.

وإن جَرَتْ على غير مَنْ هِيَ له، فذهب البصريون: / إلى أنه يؤتى مكانه بضمير [٣٤٨]

(١) (وأنت ذاهب) ساقط من: ع.

منفصل، وتخلو الصفة من استكنانه.

وذهب الكوفيون: إلى أنَّ الاستكنان يبقى على حاله، ولذلك كقولك: زيدٌ الخبزُ آكلُه هو، فزيد: مبتدأ أول، والخبزُ مبتدأ ثانٍ، وآكله من فعل زيد، وقد جرى خبراً على الخبر، وهو مرتفع بآكله، ولا ضمير في آكل.

وكذلك قولك: هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي، فهند مبتدأ أول وزيد مبتدأ ثان، وضاربتُه من فعل هند، وهند جرى خبراً على زيد، فقد جرى صفة على غير[١] مَنْ هي له، وهي مرتفع بضاربته ولا ضمير فيها.

فلو ثنّيت أو جمعت جئت بالضمير موحداً، كقولك: الهندان الزيدان ضاربتهما هما، والهندات الزيدون ضاربتهم هن، لأنه بمنزلة الفعل الخالي من الضمير[٢].

ومَنْ قال: قاما غلاماك، وقُمْنَ جواريك، يقول: الهندان الزيدان ضاربتاهما هما، والهندات الزيدون ضارباتهم هنّ، وهو مع التثنية والجمع حال من الضمير أيضاً، كما أنَّ قاما غلاماك، وقُمْنَ جواريك كذلك.

واحتجَّ البصريون: بأنا لو لم نبرز الضمير لأفضى إلى اللبس في المواضع التي يصح فيه وجود الفعل من كل واحد من الاسمين، ألا ترى أنك إذا قلت: هند زينب ضاربتها، فيستدل على أن الضاربة زينب.

وإذا قلت: هند زينب ضاربتها هي، فيستدل بإبراز الضمير على أن الضاربة هند، والضمير لزينب، فلو لم يبرز الضمير لم تعرف الضاربة من المضروبة.

وكذلك إذا قلت: زيد عمر ضاربه، أمّا إذا لم يصح وجود[٣] الفعل من كلّ واحد من الاسمين، فلا لبس، كقولك: زيد الخبز آكله، وجاريتك الماء شاربته، فإن الأكل لا

---

(١)(غير) ساقط من: ع.

(٢)(لأنه بمنزلة الفعل الخالي من الضمير) ساقط من: ع.

(٣)(دخول) في: ع.

يمكن أن يكون من فعل الخبز، ولا الشرب من الماء، والتأنيث في الثانية أيضاً فارق، وأفعل التفضيل بهذه المنزلة، كقولك: نحن أنتم خير منكم نحن.

ومن مسائل الخصائص(١): الحَجَرُ الحيَّةُ أشدُّ عليها من العصا هو، فنحن: يرتفع بخير، وهو: يرتفع بأشد، وهو يعود إلى الحجر.

واحتج الكوفيون بأن فصل الضمير يفضي إلى الإطالة، وقد قدرنا على المتصل فلا نأتي بالمنفصل وبالقياس على الفعل، فإنه لا يبرز ضميره، وإن جرى صفة على غير من هو له، كقولك: هند زيد تضربه، وزيد الجارية يشتريها، ويقول الأعشى(٢):

١١٦٤ - وإنَّ امْـرَأً أَسْرَى إليك ودُونَـهُ   سُهُوبٌ وَمَوْمَـاةٌ وبَيْـدَاءُ سَمْلَقُ

لَمَحْقُوقَـةٌ أنْ تَسْـتَجِيبِي دُعَـاءَهُ   وأنْ تَعْلَمِـي أنَّ المُعَـانَ مُوَفَّـقُ(٣)

أُجْرِيَ(محقوقةٌ) على امرئ، وليس من فعله، ولم يقل لمحقوقة أنت أن تستجيبي.

ويقول الفرزدق يهجو جريراً ويُعَيِّره بالغنم:

١١٦٥ - تَـرَى أَرْبَـاقَهُمْ مُتَقَلِّـدِيها   كما حَمِيَ الحَدِيـدُ عَـلَى الكُمَاتِ(٤)

الأرباق: جمع رِبق، وهو حبل يوضع في رؤوس البهم. أَجْرَى متقلديها حالاً عليها، وهو ليس من فعليها، ولو أبرز الضمير لقال: متقلدها هم.

والجواب: أما القياس على الفعل فالفعل أصل، واسم الفاعل فرع، ومنحط عنه

---

(١)انظر الخصائص ١: ١٨٧.

(٢)الديوان ٢٢٣ برواية (خيفق).

(٣)البيتان في الإنصاف ١: ٥٨، وأمالي ابن الشجري ١: ٣١٧، والخزانة ١: ٥٥١، ٢: ٤١٠.
أسرى: سار ليلاً، سهوب: جمع سهب، وهي الصحراء، وموماة: صحراء واسعة، والبيداء: الصحراء أيضاً. سملق: قفر لا نبات فيها، ويقال للرجل: أنت حقيق أن تفعل كذا، وأنت محقوق أن تفعله، ويقال للمرأة: أنت حقيقة لذلك، وأنت محقوقة أن تفعلي.

(٤)البيت في الإنصاف ١: ٥٩. الكُماة: جمع كَمِيٌّ، وهو الشجاع المُتَكَمِّي، أي المستتر الذي غطى وجهه، وكانوا يفعلون ذلك إذا كان عليهم ثارات، مخافة أن يلتمس أحد أعدائهم غفلتهم فيفتك بهم.

على ما سيأتي في أعمال اسم الفاعل.

وأما بيت الأعشى فمحقوقةٌ: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: لأنتِ محقوقة أن تستجيبي[١]، أو أنه أنّث محقوقة، لأنه جعل فاعله أن تستجيبي، وهو في معنى الاستجابة فكأنه قال: لمحقوقة استجابتك.

وأما بيت الفرزدق فمحمول على حذف مضاف، تقديره: ترى أصحاب أرباقهم متقلديها، وأصحاب أرباقهم هم، فكأنه قال: تراهم.

مسألة:

تقول: يا ذا الجارية الواطِئَها، إن نصبتَ الواطئَ على أنه صفة (ذا) لم يحتج إلى إبراز الضمير.

وإن جررت على أنه صفة الجارية احتجت إليه عند البصريين، فتقول: يا ذا الجارية الواطِئِها هو[٢]. وعلى هذا يجوز: يا ذا الجارية الواطئها زيد، فتجعل فاعل الواطئ اسماً ظاهراً، لأنه صفة الجارية.

ولا يجوز مع النصب ذلك، لأنَّ الواطئ صفة المنادى، فإذا صار فاعله اسماً ظاهراً لم يعد إليه منه ذكره.

فإن قلت: يا ذا الجارية الواطئها غلامه صحّت المسألة.

مسألة:

تقول: مررت برجل معه امرأةٌ ضاربتُه[٣]. فإن رفعت ضاربته فلا يفعل الضمير لأنه جرى صفة على المرأة، وهو لها، وإن جررت[٤] على أنه صفة رجل فصلت الضمير،

---

(١)(أن تستجيبي) ساقط من: ع.

(٢)انظر الكتاب ١: ٢٤٣.

(٣)انظر الكتاب ١: ٢٤٣.

(٤)(جرت) في: ع.

فقلت: مررتُ برجل معه امرأةٌ ضاربَتِه هي، لأنه جرى صفة على الرجل، وهو من فعل المرأة.

وتقول: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربِها[١]، فتجر الضارب، ولا يفصل الضمير، لأنه قد جرى صفة على الرجل، وهو من فعله. فإن رفعت على أنه صفة للمرأة قلت: مررت برجل معه امرأة ضاربِها، فيجر: الضارب، ولا يفصل الضمير، لأنه قد جرى صفة على الرجل وهو من فعله.

فإن رفعت على أنّه صفة للمرأة قلت: مررت برجل معه امرأة ضاربها هو[٢]، فيبرز الضمير، لأنه جرى صفة على المرأة، وهو من فعل الرجل، وهاتان المسألتان من مسائل الكتاب.

«/ ومنصوب، كأكرمني، بالنون، وأكرمنا، وأكرمك إلى أكرمكنّ، وأكرمه إلى أكرمهنّ، وإنني وإننا وإنك إلى إنكنّ، وإنه إلى إنهنّ» [٣٤٩]

المتصل المنصوب لا يكون إلا بارزاً؛ لأنه لا يلزم الفعل لزوم المرفوع، فيكون له ضمير مستكن، فللمتكلم الياء في أكرمني، مذكراً كان أو مؤنثاً.

فإذا أردت التثنية أو الجمع قلت: أكرمنا، والنون في أكرمنا من نفس الكلمة في أكرمني، مزيدة بدليل أنك تقول: غلامي، وغلامنا، فتجد النون ثابتة في الجمع زائدة في المفرد.

وتقول في المخاطب: أكرمَك، بفتح الكاف، وفي المخاطبة: أكرمكِ بكسرها، وفي تثنيتها: أكرمكُما، فتضم الكاف، لما ذكرناه في: فعلتما، وفي جمع المذكر: أكرمكم، وأصله: أكرمكمو، فحذفت الواو لما تقدم. فإذا لقي هذا الاسم ساكن ضمت أعادوا إليها حركة الأصل، كقولك: أكرمكم اليوم.

ومن العرب من يكسرها على أصل التقاء الساكنين.

---

(١)انظر الكتاب ١: ٢٤٣.

(٢)انظر الكتاب ١: ٢٤٣.

وتقول في جمع المؤنث: أكرمكن بنونين(١)، وفي الغائب المذكر: أكرمه، وفي المؤنث أكرمها، وفي تثنية المذكر والمؤنث: أكرمهما، وفي جمع المذكر: أكرمهم، وفي جمع المؤنث: أكرمهن.

ثم ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل لحقت ما قبلها نون تسمى نونَ الوقاية، سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، تقول: أكرَمني، يُكرمني، أكْرِمني، إذ لو لم يقولوا ذلك لقيل: أكرمي فينكسر آخر الفعل، والكسر لا يكون في الفعل لا إعراباً ولا بناءً، إلا كسرة التقاء الساكنين في الوصل، نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾[المزمل: ٢]. أو في الشعر كقوله(٢):

١١٦٦ - أَغَـرَّكِ مِنِّـي أَنَّ حُبَّـكِ قَـاتِلِي　　　وأنَّـكِ مهـما تَـأْمُرِي القلـبَ يَفْعَـلِ(٣)

وإذا كان آخر الفعل معتلًّا كان أشد اقتضاء لدخول النون، نحو: وَلِيَني، ويرميني، ويَدْعوني، لئلّا ينكسر الواو والياء، وتقول: أكرمتني، فتدخل النون، لأن الفعل مع الفاعل بمنزلة الشيء الواحد، ولهذا تقول: ضرباني، ويضربونني وتكرمينني.

وأما قراءة من قرأ ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾[الزمر: ٦٤](٤)، بنون واحدة فالأصل: تأمرونني.

والمختار أنه حذف النون التي هي علامة الرفع لأنها التي يلحقها الاعتلال، فإنها تسكن للإدغام، كقوله: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ .

وأما ما أنشد أبو الفتح في المنصف(٥):

١١٦٧ - انظُـرَا قَبْـلَ تَلُومَـانِي إلى　　　طَلَـلٍ بَـينَ النَّقَـا فـالمنحَنَى

---

(١)(أكرمني بنون) في: ع.

(٢)هو امرؤ القيس، والبيت من معلقته وهو في الديوان: ١٣.

(٣)البيت في الكتاب ٢: ٣٠٣، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ١: ١٢٧، وشرح ابن يعيش ٧: ٤٣، والهمع ٢: ٢١١، والدرر ٢: ٢٣٦.

(٤)قرأ نافع وابن عامر (تَأْمُرُونِي) بتخفيف النون غير أن نافعاً فتح الياء. وقال هشام عن ابن عامر بنونين (تأمرونني) وقرأ ابن كثير بتشديد النون وفتح الياء. انظر السبعة ٥٦٣.

(٥)انظر المنصف ٢: ٣٣٧.

فيحمل أنه أراد تلومانني، فحذفت النون الأولى أو الثانية، أو أراد أن تلوماني فحذف (أن). وهذا على مذهب الكوفيين. وأما قول عمرو بن معدي كرب(١):

١١٦٨ - تُـرَاهُ كالثَّغَـامِ يُعَـلُّ مِسْـكاً   يسـوء الغاليـات إذا فَلَيْنِـي(٢)

فالأصل: فلينني، ونون الضمير هاهنا فاعل، فلا يجوز حذفه، والأقرب أنه أدغم النون في النون، لأن قبل النون الأولى حرف، ثم خففه لضرورة الشعر، كما قال لبيد(٣):

١١٦٩ - يَلْمَسُ الأحْـلَاسَ في مَنْزِلِـه   بيَدَيْـهِ كـاليَهُودِيِّ المُصَـلْ

وقد شبه الشاعر اسم الفاعل بالفعل، فألحقه نون الوقاية في قوله:

١١٧٠ - ألَا فتى من بني ذُبْيَانَ يَـحْمِلُنِي   ولـيسَ حـامِلُنِي إلا ابـنُ حَمَّـالِ(٤)

وهو شاذ. وأما هاء ضمير المذكّر فإن كان ما قبلها متحركاً، فإن كان مضموماً أو مفتوحاً أتبعتها واواً، كقولك: أكرمهو، ونكرمهو، على الأصل. وإن كان كسرة أتبعتها ياء، كقولك: بغلامه، وذلك لأن الحركة حجزت بينها وبين ما قبلها، فصارت في التقدير كالمنفصلة المستقلة بنفسها، فقويت بحرف العلة.

وقد ذكرنا في حروف الجر أن منهم من يضم بعد الكسر، فتقول: مررت بهو.

وعدّ سيبويه حذف الواو والياء فيها من ضرورة الشعر وأنشد:

---

(١) الديوان: ١٦٩.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ١٥٤، والمنصف ٢: ٣٣٧، وشرح المرزوقي للحماسة ٢٩٤، وشرح ابن يعيش ٣: ٩١، والمغني ٢: ٦٨٥، والخزانة ٢: ٤٤٥، والعيني ١: ٣٧٩، والبحر ١: ٤١٢، والهمع ١: ٦٥، والدرر ١: ٤٣، واللسان (فلا) يصف شعره أن الشيب قد شمله. الثغام: نبت له نور أبيض. يعل بالمسك: يطيب به.

(٣) ديوانه: ١٤٢، يلمس: يطلب، الأحلاس: جمع حلس، وهو كساء رقيق يوضع على ظهر البعير. منزله: مكان نزوله. المصل: الـمُصَلِّي. يعني أنه لا يعقل من غلبة النعاس فهو يطلب الأحلاس بيديه مائلاً جانبه كأنه يهودي يصلي على شق وجهه.

(٤) البيت في الكامل ٣١٦، والإنصاف ١: ٢١٩ والخزانة ٢: ١٨٥، ٤٥٤، ٤: ٥٧٨.

١١٧١ - لـه زَجَـلٌ كأنَّـهُ صـوتُ حـادٍ إذا طَلَـبَ الوَسِـيقة أو زَمـيرُ(١)

وأنشد أيضاً:

١١٧٢ - وأيْقَنَ أنَّ الخيلَ إنْ تَلْتَبِسْ بِه يكـنْ لِفَسيلِ النَّخْلِ بعـدَه آبِـرُ(٢)

وأنشد أيضاً:

١١٧٣ - أو مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عن وَلِيَّتِهِ مـا حَـجَّ ربُّـهُ في الـدنيا ولا اعْتَمَـرَا(٣)

وأنشد:

١١٧٤ - فإنْ يَـكُ غَثًّـا أو سِـميناً فـإنَّني سـأَجْعَلُ عينَيْـه لِنَفْسِـهِ مَقْنَعَـا(٤)

---

(١) البيت للشماخ، وهو في ديوانه ٣٥٦، والكتاب ١: ١١، والمقتضب ١: ٢٦٧، والخصائص ١: ١٢٧، ٣٧١، ٢: ١٧، ٣٥٨، والإنصاف ٥١٦، والهمع ١: ٥٩، والدرر ١: ٣٤، والبحر ٣: ٧١، والخزانة ٢: ٤٠٢.
يصف حمارَ وحش هائجاً.
يقول: إذا طلب وسيقته، وهي أتناه، صوّت بها في تطريب وترجيع، كالحادي يتغنى بالإبل، أو كان صوته صوت مزمار.

(٢)البيت في الكتاب ١: ١١ منسوباً لحنظلة بن فاتك، والإنصاف ٥١٧، وشرح الشافية ٢: ٣٠٧.
الفسيل: جمع فسيلة، وهي صغار النخل. وآبِر النخل: مُصْلِحُه والقائم عليه. يصف جباناً أيقن أنه إن قتل صار ماله لغيره فلذلك انهزم من المعركة. أو يصف شجاعاً علم إن ثبت وقتل بقي من أهله من يخلفه في حرمه وماله. فثبت في الحرب.

(٣)البيت في الكتاب ١: ١٢ منسوباً لرجل من باهلة، والمقتضب ١: ٣٨، والمقرب ٢: ٢٠٣، والإنصاف ٥١٦ والخزانة ٢: ٤٠١، واللسان (عبر).
الظهر المعبر: الكثير الوبر. ينبي عن وليته: يجعلها تنبو عنه، لسمنه ووفرة وبره. والولية: البرذعة. يصف لصًّا يتمنى سرقة بعير لم يستعمله ربه، أي: صاحبه، في سفر لحج أو عمرة، فهو وادع ممتلئ.

(٤) البيت في الكتاب ١: ١٠ منسوباً لمالك بن خُرَيم الهَمْداني، والمقتضب ١: ٣٨، ٢٦٦، والإنصاف ٥١٧، والاقتضاب ٤٣٥، والأصمعيات ٦٧، والسمط ٧٤٩، وشرح أبيات سيبويه ١: ٢٤٣.
وصف ضيفاً قدّم إليه ما عنده من القرى وحكمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه فيقنع بذلك.

وقد جاء الإسكان في ضرورة الشعر، أنشد الواحدي:

١١٧٥ـ وأشربُ الماءَ ما بِي نحوه ظمأ　　إلّا لِأَنَّ عُيُونَهُ سَيْلُ واديها[١]

وقرأ السوسي[٢] عن أبي عمرو ﴿وإنْ تَشْكُروا يَرْضَهْ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] بالإسكان[٣] وقرأ أيضاً ﴿يرضَهُ لكم﴾ بالهاء من غير واو[٤].

ثم من النحويين مَنْ قال: الواو اللاحقة للهاء من جملة الاسم، وإنما حذفها مَنْ حذفها تخفيفاً.

واحتج بأنهم أوجبوا إلحاق الألف في المؤنث نحو: أكرمها، والمؤنث فرع المذكر.

ومنهم من قال: إنها ليست من الاسم، إذ لو كانت من الاسم لم يحذف، وأما الألف في: أكرمها، فلولا خيفة اللبس بين المذكر والمؤنث لحذفت. وإن كان ما قبلها ساكناً فإن كان حرفاً صحيحاً أو ألفاً أو واواً ضُمّتِ الهاء، إما باتباع الواو وتقوية لها، لكونها بمضمر[٥] على حرف واحد، وإما بلا واو، لأنّ ما قبلها ساكن فاشتد امتزاجها به فاستغنت عن التقوية، تقول: منه، ودعاه، ويدعوه، وأبوه وضاربوه.

وإن شئت قلت: منهو، ودعا هو، ويدعو هو، وأبو هو، وضاربوهو.

وإن كان قبلها ياء، نحو: فيه، وعليه، ففيه أربع لغات:

---

(١) انظر البيت في المحتسب ١: ٢٤٤، والخصائص ١: ٣٧١، ٢: ١٨، والمقرب ٢: ٢٠٥، والهمع ١: ٥٩، والدرر ١: ٣٤.

(٢)هو صالح بن زِياد السوسي الرقي، أبو شعيب، مقرئ ضابط للقراءات، ثقة. انظر غاية النهاية ١: ٣٣٢، والأعلام ٣: ٢٧٦.

(٣)قال ابن مجاهد في السبعة: ٥٦، ٥٦١، في رواية أبي شُعَيْب السوسي عن اليزيدي، وأبي عمر الدوري عن اليزيدي (يَرْضَهْ) بجزم الهاء مثل (يُؤَدِّهْ) آل عمران: ٧٥، و(نُصْلِهْ) النساء: ١١٥، وهذه قراءة عاصم في رواية أبي بكر وقراءة حمزة عن الأعمش. (يشكروا) في: د.

(٤)هي قراءة ابن عامر، وقراءة نافع في رواية ورش. انظر السبعة ٥٦٠.

(٥)(مضمرا) في: ع.

كسرها، لإتباع الياء إما مع إلحاق الياء بها تقوية، أو بلا ياء للاستغناء عن التقوية.

وضمها، على الأصل، بلا واو، أو مع الواو، تقول: فيه وعليه، وفيهي وعليهي، وفيه وعليه، وفيهو وعليهو.

فإن جمعت ضمير المذكر وقلت: فيهم، فقد عرفت أن الأصل في هاء الضمير الضم، والميم المزيدة عليها مضمومة أيضاً، ألا ترى أنك تقول: لهم، وقد يكسر الهاء إتباعاً لما قبله، والميم قد يسكن للتخفيف، وقد يكسر إتباعاً للهاء، أو لما قبل الهاء، ولم يعتد بالهاء حاجزاً، وقد يلحق عند ضمها الواو، وعند كسرها الياء. وقد يحذفان اكتفاء بدلالة الضمة على الواو، والكسرة على الياء، فيصير فيه عشر لغات، لأنك إما أن تكسر الهاء أو تضمها وعلى التقديرين فإما أن تسكن الميم أو تضمها، إما مع الواو أو من غير واو، أو تكسرها إما مع الياء أو من غير ياء، فتقول فيهِم، وفيهِمُ، وفيهِمو، وفيهُمُو، وفيهُم، وفيهِمِ وفيهِمي، وفيهُمي، وفيهِم، وفيهُم.

فهذه عشر لغات في كل هاء مذكر مجموع بعدها ميم، وقعت بعد كسرة، كقولك: مررت بهم، أو بعد ياء، كقولك: الخير فيهم. وكذلك إذا كانت منصوبة بفعل مضارع لامُه ياءٌ، كقولهم: زيد يعطيهم. وإذا قلت: يُعْطِيهِمِيهِ، فلابد من تحريك الميم، لأنها لاقت الضمير المتصل.

ويجوز في الهاء الثانية كسرها بعد الياء، وضمها بعد الواو، من غير إلحاق ياء ولا واو، ومع إلحاقها، فتقول: /يُعْطِيهِمِيهِ، ويُعْطِيهِمِيهُ، يُعْطِيهِمُوهَ، ويُعْطِيهُمِيهِ،ويُعْطِيهُمِيهي. ولا [٣٥٠] يبعد من إجازتنا: مررت بكِم، بكسر الكاف أن تجر: يعطيكِم، بكسر الكاف، لأن قبلها الياء. وتقول: مررت بهِنَّ، وبِهُنَّ، بكسر الهاء وضمها. وتقول في خطاب المؤنثة، أكرمتِهِ، بكسر التاء.

وفي الهاء الوجهان ويجوز: أكرمتِيهِ، بإلحاق ياء بعد التاء، وهي لغة العامة. أنشد أبو الفتح:

١١٧٦ - رَمَيْتِيه فأَقْصَدْتِ ... فما أخْطَأتِ الرَّمْيَه
بِسَهْمَيْنِ مَلِيحَيْنِ ... أعارتكِها الظبيه(١)

وقوله: وإنني، وإننا إلى آخره، المقصود منه أن يبين أن الضمير المتصل المنصوب بالفعل، كما ذكرنا، وبحرف النصب، نحو: إنك. وإذا اتصل ياء المتكلم بإنَّ وأخواتها أدخل عليها نون الوقاية. وقد فصلنا ذلك في باب إن.

«ويكون مفعولاً به»

أي: الضمير المتصل المنصوب يكون مفعولاً به، كقولك: أكرمتك.

«واسم إنّ»

كقوله: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ﴾[الصافات: ٩٩] ويكون مصدراً، كقولك: الذي قمته قيامك، وعجبت من الضرب الذي ضربته زيداً.

«ومفعولاً أوّلاً لظننت»

كقولك: ظننتك قائماً.

«وكونه خبر كان ومفعولاً ثانياً لظننت ضعيف»

إن كان اسم كان وأخواتها ظاهراً لم يكن خبرها من المضمر إلا منفصلاً، كقولك: كان زيد إيَّاك، ولا تقول: كأنك زيد، فإنه في غاية الضعف، لما فيه من اتصال خبر كان، وحقه الانفصال، لأنه في الأصل خبر مبتدأ، وهو منفصل.

وقد يقع الخبر ما لا يجوز إضماره كالجملة، والظرف، وحرف الجر، وتقديم الخبر وهو على خلاف الأصل.

وإن كان الاسم مضمراً فالمختار أن يكون الخبر من الضمير منفصلاً، كقولك:

---

(١) انظر البيتين في الخزانة ٢: ٤٠١ وشرح الدماميني للتسهيل ٢: ٢٢.

كنت إيَّاك، وكنَّا إيّاهم. قال عمر بن أبي ربيعة(١):

١١٧٧ - لَئِنْ كانَ إيَّاهُ لقد حالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ والإنسانُ قد يَتَغَيَّرُ(٢)

ويجوز الاتصال، فتقول: كنتُك، وكنّاهم، لأنه مشبه بالمفعول. وقد ثبت له من أحكام المفعول نصبُه وتقديمُه وتأخيرُه.

والمفعول إذا وقع في هذا الموضع وجب اتّصاله، كقولك: ضربتُك وضربناهم.

قال سيبويه(٣): وتقول: إذا لم نَكُنْهم فمَنْ ذا يكونُهم، وأنشد لأبي الأسود الدولي(٤):

١١٧٨ - دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْها الغُوَاةُ، فإنَّني رأيتُ أخاهَا مُغْنِياً بمَكانِها

فَإلَّا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنَّهُ أخُوها غَذَتْهُ أُمُّه بِلِبَانِهَا(٥)

أراد: بأخيها الزبيبَ.

وأمّا ظننت وأخواتُها فالمفعول الأول منها إن كان ظاهراً فالثاني لا يكون من المضمر إلا منفصلاً، تقول: ظننت زيداً إيّاك.

ولا يجوز: ظننتك زيداً، كما قلت: كأنك زيد، لأن إعراب الاسمين لم يختلف فيعلم برفع (زيداً) بالاسم وهاهنا إعراب الاسمين(٦) واحد، فلا يدري أن المراد تشبيه زيد بك

---

(١) ديوانه ١٢٠.

(٢) البيت في المقرب ١: ٩٥، وشرح ابن يعيش ٣: ١٠٧، والخزانة ٢: ٤٢٠، والعيني ١: ٣١٤، وأوضح المسالك: ١: ١٠٢، والأشموني ١: ١١٩، والتصريح ١: ١٠٨.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢١.

(٤) ديوانه ١٦٢، ٣٠٦.

(٥) البيت الثاني في الكتاب ١: ٢١، والمقتضب ٣: ٩٨، وأدب الكاتب ٤٠٧، وإصلاح المنطق ٢٩٧، والمقرب ١: ٩٦، وشرح ابن يعيش ٣: ١٠٧ وهما في العيني ١: ٣١٠، والخزانة ٢: ٤٢٦.
يعني بأخيها نبيذ الزبيب، لأن أصلها الكرمة. واللبان: اللبن للآدمين خاصة.

(٦) من (لم يختلف) إلى (إعراب الاسمين) ساقط من: ع.

أو تشبيهك بزيد، كما قلنا في: أنت زيدٌ، وزيدٌ أنت.

وإن كان الأول مضمراً، فالمختار أن يكون الثاني من المضمر منفصلاً، كقولك زيدٌ حسبتك إياه، لما تقدم.

ويجوز وقوعُه متّصلاً، كقولك: زيد حسبتكه، لأن الاعتماد على المفعول الثاني والأول كالقاعدة لذكره.

«ومجرور وهو كل منصوب متصل، فتقول: لي غلامي»

كل ما وقع ضميراً متصلاً منصوباً جاز أنْ يقع ضميراً متصلاً مجروراً، اشتركوا بين المنصوب والمجرور لما بينهما من المناسبة على ما تقدم في التثنية.

ويتصل الضمير المجرور بالاسم نحو: غلامي، وبحرف الجر، نحو: لي، وقد تقدم حكم الاسم إذا أضيف إلى ياء المتكلم، من جهة إعرابه وبنائه، ولا يدخل على المجرور (رب) لأنها لا تدخل على المعرفة، ولا كاف التشبيه، لأنها لا تلي المضمر.

وكذلك: حتى ومذ ومنذ وواو القسم وتاؤه.

وإذا قلت: مررتُ بكم، جاز كسرُ الكاف إتباعاً للباء.

أنشد سيبويه للحطيئة(١):

١١٧٩ ـ وإنْ قال مَوْلاهُمْ على جُلِّ حادِثٍ مِـن الـدَّهْرِ رُدُّوا فَضْـلَ أحْلامِكُـم رَدُّوا(٢)

فإن حجز بينهما وبين المكسور حاجز، نحو: منكم، لم يكن إلى الكسرة سبيل. وقد تقدم حكم هاء الضمير في المنصوب.

---

(١) ديوانه: ٤١.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٢٩٤، والمقتضب ١: ٢٧٠. يمدح آل قريع، وهم حي من تميم. المولى هنا: ابن العم. جُلّ حادث: أي: حادث جليل. أي: إذا احتاج المولى إليهم عادوا عليه بفضل حلومهم ولم يخذلوه.

«وقالوا: مِنِّي وعنِّي، بالنون»

إذا وَلِي المضمر المجرور: من، وعن، جيء لها بنون الوقاية، فقيل: منّي، وعنّي، حِفْظاً لسكونهما عليهما.

ومن العرب مَنْ لا يعتبر هذا، ويقولون: منيٌ وعنيٌ، لأن سكونهما يزول في التقاء الساكنين، كقولنا: مِنَ القوم، وعنِ الرجل، / أنشد أبو سعيد: [٣٥١]

١١٨٠ ـ أيُّها السائلُ عنهُ وعنيٌ   لَسْتُ من قَيْسٍ ولا قَيْسٌ منيٌ(١)

وهذا وإن كان شاذًّا في الاستعمال، لكن لا يأباه القياس حَمْلاً لها على غيرها من الحروف، نحو: بي، ولي، وإليَّ، وعليَّ، وأما النون والألف فلا يتغير تقول: غلامنا، لنا.

ومتى دخلت عليها مِنْ أو عَنْ أدغمت، كقولك: منّا وعنّا، لالتقاء المثلين، وإذا دخلت عليها إن جاز أنْ تقول: إنّا وإنّا على ما تقدم.

«وكذلك لدني وقدْني وقطْني»

قد ألحقوا نون الوقاية في الإضافة إلى الياء ثلاثة أسماء مبنية، وهي: لدن وقد وقط، قالوا: لدني، وقدني، وقطني، وفي التنزيل: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[الكهف: ٧٦]. وأنشد يعقوب(٢):

١١٨١ ـ امتلأ الحَوْضُ وقال قَطْنِي   مهلاً رُوَيْداً قد ملأْتَ بَطْنِي(٣)

---

(١) البيت في شرح ابن يعيش ٣: ١٢٥.

(٢) هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت، كان عالماً بنحو الكوفيين، وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، أخذ عن البصريين والكوفيين، كالفراء وأبي عمرو الشيباني والأثرم وابن الأعرابي، وأخذ عنه أبو سعيد السكري، وأبو عكرمة الضبي. له إصلاح المنطق، والألفاظ، والأضداد، والقلب والإبدال، (ت ٢٤٤ هـ) في بغداد. انظر نزهة الألباء ١٧٨، وإنباه الرواة ٤: ٥٠، وبغية الوعاة ٢: ٣٤٩، والأعلام ٩: ٢٥٥.

(٣) الرجز في إصلاح المنطق ٥٧، ٣٤٢، ومجالس ثعلب ١٥٨، والخصائص ١: ٣٢، والمخصص ١٤: ٦٢،=

ومن العرب من يسقط النون من (قَدْني) تشبيهاً بحسبي للضرورة. ومن أبيات الحماسة:

١١٨٢ - فأقْسَمْتُ لا آسَى على إثْرِ هالِكٍ ... قَدِي الآنَ من وَجْدٍ على هالِكٍ قَدِي(١)

وقد جمع بين اللغتين مَنْ قال(٢):

١١٨٣ - قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ... لَيسَ الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ(٣)

«ولْيُقَدَّمْ عند اتصال الضمائر الفاعلُ، ثم المتكلمُ على غيره والمخاطب على الغائب فتقول: الدرهم أعطيتُكه، وأعطيتكموه، وأعطانيك، وأعطانيه زيدٌ، وزيد معطيكه، وعجبت من ضربكه. ولا ترتيب إذا انفصل الثاني، تقول: أعطيتُكَ إيّاه، وأعطاك إياه، وأعطاه إيّاك. والكثير في الغائِبينَ أعطاها إياهُ وأعطاهُ إيّاها»

كما يجوز وقوع المتصل والمنفصل في خبر كان، والمفعول الثاني لظننت، فكذلك يجوز في مفعولي الفعل المتعدي إلى مفعولين، فتقول: الدرهم أعطيتُكه، والدراهم زيداً أعطاكموها، نظراً إلى المفعول الأول لما اتصل بالفاعل الذي هو كالجزء من الفعل، فكأنه اتّصل بالفعل وكان المفعول الثاني اتّصل بالفاعل، وفي التنزيل: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[هود: ٢٨].

=والإنصاف ١٣٠، وأمالي المرتضى ٢: ٣٠٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٣١٣، ٢: ١٤٠، وشرح ابن يعيش ٢: ١٣١، ٣: ١٢٥، والعيني ١: ٣٦١، والرصف ٣٦٢، والسمط ٤٧٥، والأشموني ١: ١٢٥.

(١) انظر البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٨٩٦، ٣: ١٠٧٥، لا آسى: لا أحزن. قدي: حسبي.

(٢) هو (حميد الأرقط) أو (أبو نخيلة) أو (أبو بحدلة).

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٨٧، وإصلاح المنطق ٣٤٢، ٤٠١، والنوادر ٢٠٥، وشرح المرزوقي للحماسة ٢: ٨٩٦، ٣: ١٠٧٦، والمحتسب ٢: ٢٢٣، والسمط ٦٤٩، وأمالي ابن الشجري ١: ١٤، ٢: ١٤٢، والإنصاف ١٣١، وشرح ابن يعيش ٣: ١٢٤، ٧: ١٤٣، والمغني ١: ١٨٥، والهمع ١: ٦٤، والدرر ١: ٤٢، واللسان (لحد).

الخبيبان: هما عبد الله بن الزبير – وكنيته أبو خبيب – ومصعب أخوه، غلب عليه لشهرته. قدني: حسبي.

الملحد: يعني الذي استحل حرمة البيت وانتهكها.

ويجوز: الدرهم أعطيتك إيّاه، والدراهم زيد أعطاكم إيّاها، نظراً إلى أنه قد حال بين الفاعل وبين المفعول الثاني المفعول الأول، واسم الفاعل يَجري مَجرى الفعل، تقول: الدرهم زيد معطيكه، والدرهم زيد معطيك إياه، وحينئذ لا يخلو إمّا أن يتّصلا أو ينفصلا، فإن اتّصلا قدمت الفاعل على غيره في كل حال لأنه كالجزء من الفعل، تقول: ضربتك، ضربتني، وضربته، وزيد ضربني، وضربك، وضربه.

ثم تراعى الترتيب بين المفعولات، فتقدم المتكلم على المخاطب والغائب، لأنه أقوى تعريفاً منهما، ويقدم المخاطب على الغائب، لأنه أقوى. وقد مثلناه في المختصر.

لا[١] يجيز سيبويه غير ذلك.

وسَوَّى المبرد بين المتكلم والمخاطب والغائب[٢]، في التقديم والتأخير فأجاز أعطاهوك، وأعطاهوني، وأعطاكني.

ولم يرض سيبويه مقالتَهم، وقال: هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العربُ.

وإذا منحت الرجل نفسه، بأن يكون عبداً فأعتقته فأخبر بذلك فقال: منحتنيني.

فمن النحويين مَنْ يجيز هذه المسألة نظراً إلى أنك قدمت المتكلم.

ومنهم من لا يجيز نظراً إلى أن المتكلم وقع آخراً. وإذا انفصل الضمير الثاني لم تراع هذا الترتيب، بل يجوز أن يقدم المخاطب على المتكلم والغائب على المخاطب وعلى المتكلم، فتقول: زيد أعطاك إيّاي، وزيد الدرهم أعطاه إياك، وزيد عمرو أعطاه إيّاي.

وذلك لأن المنفصل بمنزلة الظاهر، وفي الظاهر لا ينظر إلى ترتيب، ألا ترى أنك تقول: زيد أعطاك عَمْراً، وزيد الدرهم أعطاه عمراً. ومما يجري مَجرى الفعل المتعدي إلى مفعولين المصدر العامل، وذلك ينشأ من الإضافة.

---

(١)(ولا) في: ع.

(٢)(والغائب) ساقط من: ع.

فإذا أضفته إلى المفعول، وكان الفاعل مضمراً لم يكن إلا مرفوعاً منفصلاً تقول: عجبت من ضربِ زيد أنت، ومن ضربك هو.

قال أبو سعيد: لأن المصدر اسم صريح، فلا يستكن فيه ضمير الفاعل. وإن أضفته إلى الفاعل، فإن كان ضمير المفعول متّصلاً راعيت الترتيب المذكور، / فتقول: عجبت من [٣٥٢] ضربيك ومن ضربيه ومن ضربكه، وقد ضعفوا اتصال الضمير الثاني بالمصدر لضعف المصدر.

وإن كان ضمير المفعول منفصلاً فلا وجه لوجوب مراعاة الترتيب، تقول: عجبت من ضربه إيّاي، ومن ضربه إيّاك، ومن ضربك إيّاي.

ولا تقول: عجبت من ضربهيني، ومن ضربهيك، ومن ضربكني، كما لا تقول: أعطاهوني، ولا أعطاهوك، ولا أعطاكني(١).

وقد جاء عن العرب شيء من ذلك.

قال سيبويه: وهو عربي جيد، وليس بالكثير.

وقد جاء الاتصال في الغائبين(٢).

قال مُغَلِّس بن لقيط الأسديُّ(٣) يرثى أخاه، وهو من أبيات الكتاب:

١١٨٤ ـ وقد جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُهَا(٤)

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٨٣، ٣٨٤

(٢) (بالغائبين) في: ع.

(٣) هو شاعر جاهلي، كان كريماً حليماً شريفاً، وقيل: إنه سَعْدي لا أسدي. انظر العيني ١: ٣٣٣ والخزانة ٢: ٤١٩، والأعلام ٨: ١٩٦ وقيل: قائله لقيط بن مرة.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٣٨٤، وشرح ابن يعيش ٣: ١٠٥ وأمالي ابن الشجري ١: ٨٩، والعيني ١: ٣٣٣، والخزانة ٢: ٤١٥، وشرح شواهد الإيضاح ٧٥.

يذكر أخوين له قلبا له ظهرَ المجنّ بعد موت ثالثهما الذي كان بارًّا به، فيقول: جعلتْ نفسي تطيب لإصابتهما بمثل الشدة التي أصاباني بها. والضَّغمة: العضة، أراد بها الشدة، وجعل لها ناباً على المجاز. يقرع العظم، أي: يصل إلى العظم.

وأنشده أبو عليّ في الإيضاح[١] على أن (جَعَلَتْ) فعلُ مقاربة، والضَّغْمَة العضةُ، والضمير في ضَغْمِهِا يعود إلى رجلين ذكرهما في القصيدة. وضميرُ المفعول يعود إلى الضغمة.

وقوله: يقرع العظمَ نابُها في موضع جر، لأنه صفة لضَغْمة، واتصال الضميرين في البيت أقبح، لأنهما اتّصلا بالمصدر وهو اسم، ولم يستحكم في اتصال الضمير به استحكام الفعل.

«الثاني: المبهم، وهو نوعان»

وهما أسماء الإشارة والموصولات.

وإنما ذكرهما بعد المضمرات، لأنهما يشابهانها في امتناعها من الألف واللام، فإن اللام في الذي زائدة، ومن الإضافة إما ذاك يستجيب عنه، وفي إن مثنياتها ومجموعاتها مبنيات على غير واحدها، وأنها مثلها في الوضع والاستعمال، وذلك أن أنت مثلاً وضع للمخاطب من حيث هو مخاطب فإذا خاطبت مَنْ اسمه زيدٌ فقلت: أنت فعلت كذا، فقد صار (أنت) دالاً على زيد بالاستعمال لا بالوضع.

وكذلك (ذا) موضوع للمذكر المشار إليه كائناً مَنْ كان فإذا قلت: ذا زيد صار ذا دالًّا على زيد بالاستعمال لا بالوضع.

وكذلك الحكم في (الذي)، ولهذا سميت مبهمة، لأنها لم تختص في أصل الوضع بمعيّن، وإنما اختصاصُها بالاستعمال، يقال: أمر مبهم إذا لم يكن له مأتى يؤتى منه[٢].

«أحدهما: أسماء الإشارة»

هي التي يشار بها إلى ما بحضرتك، وفيها من أجل ذلك معنى الفعل، فلذلك

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ٣٤.

(٢) (بها) مكان (منه) في: ع.

كانت في الأحوال على لفظ واحد، وبنيت تشبيهاً لها بالمضمرات على ما ذكرنا.

ولتضمُّنها معنى حرف الإشارة، وذلك لأن الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني إنما هو الحروف[١]، فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة علم أن للإشارة حرفاً تضمنه هذا الاسم، وإن تنطق به فبُني كما بني (مَنْ) و(كَمْ)، ونحوهما.

«وهي ذا، وتا، ويقال: ذي، وتي، وذِهْ، وتِهْ، بالسكون، وبالوصل، وتثنيتها: ذان، وتان، بالرفع، وذين، وتين، في غيره. وأولاء، وأولى، وكلها يشار بها إلى ذوي العلم، وغيرهم»

أما (ذا) فيشار به إلى الواحد المذكر من ذوي العلم وغيرهم، تقول: هذا زيد، وهذا ثوبُك.

وهو عند البصريين ثلاثي محذوف اللام، وألفه منقلبة عن ياء من باب حَيِيْتُ وعَيِيْتُ، بدليل إمالتها، وأصله: ذي كحي بدليل قولهم في تحقيره: ذَيًا، ثم حذفت اللام للتخفيف، فبقي ذي ساكن الياء، فقلبت ياؤه ألفاً؛ لئلا يشبه الأدوات، نحو: كي، وأي.

وقيل: إنّ ألفه عن واو لأن باب سَوِيت أكثر من حييت.

وذهب الكوفيون: إلى أن الاسم هو الذال وحدَها، والألف مزيدة لتكثير الكلمة، لقولهم في التثنية: ذان.

ويبطله تصغيره. وقيل: إنه ثنائيّ كمن وكم، وألفه أصلٌ كألف لَدَى وإذا.

ثم (ذا) اسم منفصل قائم بنفسه، قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة نحو وصفه، والوصف به، وتثنيته وتحقيره، ولذلك جعلهبعضهم من الأسماء الظاهرة، وجعله بعضهم قسماً ثالثاً بين الأسماء الظاهرة والمضمرة، لأن له شبها بالظاهر لعدم افتقاره إلى الصفة وإلى تقدم ظاهر يكون كناية عنه وشبهاً بالمضمر في البناء وعدم مفارقة تعريف

---

(١)(الحرف) في: ع.

الإشارة. فإذا ثنيت قلت: ذان، في الرفع، وذين، في الجر والنصب، كما يفعل بالزيدان والزيدون. وليس ذان تثنيةً حقيقة لذا، وإلا لتنكر، وإنما هو صيغة مرتجلة للتثنية.

وحُكي أن لغة بلحرث بن كعب جعله بالألف في كل حال، وكذلك كل مثنّى وعليه جاء قوله تعالى: ﴿إنَّ هذانِ لَسَاحِرَان﴾ [طه: ٦٣] فيمن شدّد النون[1]. وقد ذكرناه في التثنية.

وقرئ ﴿إنَّ هذَيْنِ لَسَاحِرَان[2]﴾ وهو ظاهر.

وقرئ ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ بتخفيف النون على إبطال عملها بالتخفيف.

وقرئ ﴿إنْ هذان إلا ساحران[3]﴾ فإنْ بمعنى (ما) النافية، لقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠].

وأما (تا) فيُشار به إلى المؤنث من ذوات العلم وغيرهن، تقول: هاتا هند، وهاتا دارك، وفيها لغاتٌ.

[٣٥٣] تا: بالألف، وتى: بالياء، / وتِهْ: بالهاء الساكنة، وتِهِي بتحريك الهاء وإتباعها ياء، لكونها هاءً بعد كسرة، وذِي، وذِهْ، بالهاء الساكنة وذِهِي بالكسر والإتباع، وفي التنزيل: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٨]. فإذا ثنيت لم تثن إلا تاء لئلا يشتبه بنفسه المذكر.

وتقول في جمع أسماء الإشارة كلها: أولاءِ بالمد والقصر، ويشار بها إلى جمع المذكر العالمين وغيرهم، وإلى جمع المؤنث من ذوات العلم، وغيرهنَّ، وفي التنزيل ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة، لقمان: ٥].

وقال جرير[4]:

---

(١) قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي (إنَّ) بتشديد النون (هذان) بألف خفيفة. انظر السبعة ٤١٩.

(٢) قرأ أبو عمرو وحده (إنَّ) مشددة النون (هَذَيْنِ) بالياء. انظر السبعة ٤١٩.

(٣) وفي الكشاف ٢: ٥٤٣، "إنْ ذان إلا ساحران" منسوبة إلى «أُبيٍّ» ونسبها ابن خالويه في شواذه ٨٨ لابن مسعود.

(٤) الديوان ٩٩٠ برواية (الأقوام).

١١٨٥ - ذُمَّ المَنَازِلَ بعدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... والعَيْشَ بعدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ[١]

وقال ذو الرمة[٢]:

١١٨٦ - أُولاكَ كَأَنَّهُنَّ أُولاكَ إلّا ... شَوَى لِصَوَاحِبِ الأَرْطَى ضِئَالا[٣]

«ويقال: ذا، مجرّداً، وهذا، بتنبيه، وذاك، بخطابٍ، وهاذاك، بهما»

أسماء الإشارة تستعمل على أربعة أنحاء: مجردة، أي: لا يصْحَبُها تنبيهٌ ولا خطاب، وفي التنزيل: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾[البقرة: ٢٥٥].

وبالتنبيه للتنبيه، والمبالغة في إيضاح المقصود، تقول: هذا وهذه، وهاتا، وهاتي، وهاته، وفي التنزيل: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ﴾[الصافات: ٢١]، كأنه قال: تَنَبَّهْ أيها المخاطب لمن أشير إليه.

ويثبت ألفُها في اللفظ، ويسقطُ في الخط تخفيفاً، لكثرة الاستعمال وقال الشاعر[٤]:

١١٨٧ - ونَبَّأْتُمَانِي إنَّمَا الموتُ بالقُرى ... فَكَيْفَ وهاتِي هضْبَةٌ وكَثِيبُ[٥]

وبالخطاب، وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[البقرة: ٢] و﴿وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ﴾[طه: ١٧] وبالتثنية والخطاب. قال طرفة:

---

(١) انظر البيت في المقتضب ١: ١٨٥، وشرح ابن يعيش ٣: ١٢٦، ٤: ٣٦ و ٦٧، ٩: ١٢٧، ١٢٩، والعيني ١: ٤٠٨، والأشموني ١: ١٣٩ والخزانة ٢: ٤٦٧، وشرح شواهد الشافية ١٦٧، والتصريح ١: ١٢٨.

(٢) ديوانه ٣: ١٥١٣.

(٣) المعاني: أُولاك: الظعائن. كأنهن أولاك: يعني البقر، الشَّوَى: اليدان والرجلان. صاحب الأَرْطَى: أي: البقر.

(٤) نسب في الكتاب لكعب الغَنَوِيّ.

(٥) البيت في الكتاب ٢: ١٣٩، والمقتضب ٢: ٢٨٨، ٤: ٢٧٧ وشرح ابن يعيش ٣: ١٣٦ ويروى:

وخبَّرْتُمَانِي أنّما الموتُ في القرى ... فكيف وهَاتَا هضبة وقليبُ

١١٨٨ـ رَأَيْتُ بَني غَبْراءَ لا يُنكِرونَني ... ولا أَهْلُ هاذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ(١)

وقال آخر:

١١٨٩ـ وإنَّ مُقيماتٍ بمُنْعَرَجِ اللِّوَى ... لَأَقربُ من ليلى وهاتِيكَ دارُها(٢)

«فالمجرّد وبالتنبيه للقريب، وبالخطاب للمتوسط، وبالخطاب مع اللام المعاقبة لحرف التنبيه وتشديد نون التثنية للبعيد، نحو: ذلك وذانك، وأولالك»

المشار به على ثلاثة أقسام:

- قريب، وهو من حضرك وخاطبته، بحيث تراه.
- ومتوسط، وهو ما تراخى عن حضرتك، بحيث تراه.
- وبعيد، وهو ما تراخى عن حضرتك وغاب عنك.

فالذي يشار به إلى القريب: ذا، وتا، وتي، وذان، وتان، وهذا وهاتا، وهاتي، وهذان، وهاتان، وأولاء، وأولا، وهؤلاء، وهؤلا.

ومما يشار به إلى المتوسط: ذاك، وتاك، وتيك، وذانِك، وتانِك، بتخفيف النون فيهما، وأولاك، وأولئك.

ومما يشار به إلى البعيد في المفرد المذكر: ذلك، وذانّك، وتانّك، بتشديد النون فيهما، وأولالك وزيادة اللام يحكم على البعد، لأن قوة اللفظ تشعر بقوة المعنى، وهي حرف حركت لالتقاء الساكنين، واختير لها الكسر، لأنه أصل، ولأنها لو فتحت فقيل: ذَالَكَ لالتبست بلام الملك. ولا يجوز الجمع بينها وبين (ها) التي للتنبيه، فلا يقال: ها ذالك، جعلوهما متعاقبين، وهما اللذان لا يجتمعان من قولهم: عاقبت الرجل في الراحلة، إذا

(١) ديوان طرفة ٣١، والجنى الداني ٣٤٧، والهمع ١: ٧٦، والأشموني ١: ٦٥، والدرر ١: ٢٣٦.

(٢) قائله إبراهيم بن العباس الصُّوليّ المتوفى سنة ٢٤٣. والبيت في وفيات الأعيان ١: ٤٤، والنجوم الزاهرة ٢: ٣٧٨، وشذرات الذهب ٢: ١٠٣.

ركبت أنت مرة، وهو أخرى، وقد ذكرنا في فصل (إن) وفي المؤنث تالك، وهو قليل. قال القطاميّ:

١١٩٠ - تَعَلَّمْ أنَّ بَعْدَ الغَيِّ رُشْدًا وأنَّ لِتَالِكَ الغَمَمِ انْقِشَاعَا[١]

وتِلك، وأصله تياك، حذفت الياء، لالتقاء الساكنين، والكسرة تدل عليها.

وحكى أبو زكريا: تَلْكَ بفتح التاء، فيكون أصله: تا، حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وفي التثنية: ذانِّك، وتانِّك، شددوا النون عوضاً من الحرف الذاهب من اسم الإشارة.

وقيل: هو تثنية ذالك، وتالك، ألحقت نون التثنية قبل اللام أو بعدها فقلبت اللام نوناً، وأدغمت في النون، وفيه نظر، لأنهم قالوا: اللذانّ واللذينّ بتشديد النون، وليس معه لام في الواحد، وفي الجمع: أولالك، فقال الأعشى[٢]:

١١٩١ - أُولالِكَ قومي لم يكونُوا أُشَابَةً وهل يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُلَا لِكَا[٣]

«وهنا: لقريب الأمكنة، وهنا، بالفتح والكسر، للبعيد، وهناك، وهنالك وكذلك[٤]، وذلك»

[٣٥٤] / هنا: يشار به إلى المكان، قال امرؤ القيس[٥]:

١١٩٢ - وحديثُ الرَّكْبِ يَوْمَ هُنَا وحديثٌ ما عَلَى أَثَرِه

---

(١) البيت في ديوانه ٣٥، والصاحبي ٢٢٣، والخزانة ٤: ٢، والهمع ١: ٧٥، والدرر ١: ٤٩.

(٢) لم أجده في ديوانه، ونسب لأبي هُبَيْرَةَ بن عبد مناف الملقب كَلْحَبَة.

(٣) البيت في المنصف ١: ١٦٦، ٣: ٢٦، وشرح ابن يعيش ١٠: ٦، والهمع ١: ١٢٩، والدرر ١: ٤٩، والتصريح ١: ١٢٩، وورد في النوادر ١٥٤، بيتان أولها هذا الشاهد لأخي كلحبة المذكور يردّ عليه، غير أن نصّ البيت كلّه في النوادر هو:

ألم تكُ قد جرَّبتَ ما الفقر والغنى ولا يعظ الضلّيلَ إلا أُلاكا

ويعد البيتين في النوادر ما يأتي أبو حاتم: ما الفقر والغنى وأولالك أراد (أولائك) والإشارة في آخر البيت للفقر والغنى، والأُشابة: الأخلاط من الناس. والضّلّيل: المبالغ في الضلال.

(٤)(كذلك) في: ع.

(٥) ديوانه ١٢٧ برواية (قِصَرِه).

وقيل: هو في البيت اسم موضع[١]، وهنا: لا يثنى ولا يجمع، ومراتب الإشارة به كمراتب الإشارة بذا، يقال: هنا، للقريب، وهناك: للمتوسط، وهنالك للبعيد. وفي التنزيل: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[الأحزاب: ١١] وكسر اللام من هنالك ككسر اللام من ذلك، ويقال: هاهنا، كما يقال: هذا.

ولا يجوز: هاهنالك، كما لا يجوز: هاذالك، ولم يفرقوا بين المذكر والمؤنث في الإشارة إلى الكاف، لأن تذكير الأمكنة وتأنيثها غير حقيقي. ويقال: هَنَّا بفتح الهاء وتشديد النون.

قال ذو الرمة[٢]:

١١٩٣ـ هَنَّا وهَنَّا ومن هَنَّا لَهُنَّ بها ... ذاتُ الشَّمائِلِ والأَيمانِ هَيْنُومُ[٣]

ويجوز: ها هَنّا، ولم يسمع هَنّا لك، ويقال: هِنّا بالكسر، واستُعير: هَنّا للزمان. وقد تقدم في باب الإضافة.

«وثَمَّ»

ثَمَّ: إشارة إلى المكان البعيد، ويجوز أن يُوقَف عليه[٤] بهاء السكت، قال الراجز:

١١٩٤ـ ... يومُ تكونُ الإعطياتُ ثمّه[٥]

---

(١) (وقيل: هو في البيت اسم موضع) ساقط من: ع.

(٢) ديوانه ١: ٤٠٩.

(٣) البيت في الخصائص ٣: ٣٨، والمخصص ١٤: ٨٣، وشرح ابن يعيش ٣: ١٣٧ والعيني ١: ٤١٢، والأشموني ١: ١٤٥، والتصريح ١: ١٢٩، هَنّا وهَنّا.

يقول: يُسمع صوتُ الجنّ وزَجَلُها من هاهنا وهاهنا، هينوم: أي: هينمة، وهي صوتٌ تسمعُهُ ولا تفهم كلاماً.

(٤) (عليها) في: ع.

(٥) سيأتي الرجز برقم (٢٠٠٦).

وقول العامة: ثَمّتَ، بالتاء[١]، من قبيح اللحن، ولم يدخلوا على (ثم) ها ولا كاف الخطاب.

والعامة يدخلون عليها كاف الخطاب، وهو غير مسموح عن العرب، ولا يبعد جوازُه في القياس، لأنا نقول: هنالك، مع أن اللام قد صيرت هنا للبعيد.

«ثم اسم الإشارة للمشار إليه، والكاف للمخاطب، فتصرف كلًّا منهما على حسب ما له من تذكيرٍ وتأنيث، وإفرادٍ وتثنية وجمع، فتقول: يا زيدُ مَنْ ذلك الرجل؟ ومن ذانك الرجلان؟ ومن أولئك الرجال؟ ومن تلك المرأة؟ ومن تانك المرأتان؟ ومن أولئك النساء؟ وتكسر الكاف إن خاطبت مؤنثاً، وتثني النوعين، وتجمع إن كان المخاطب كذلك، فسائل الخطاب إذاً سِتٌّ وثلاثون»

كاف الخطاب على ضربين:

أحدهما: ما يفيد الخطاب والاسمية، وذلك نحو: الكاف في ابنك وغلامك، ونحوهما، مما له موضع من الإعراب، بحيث يمكن وضع اسم ظاهر مكانه وإعرابُه.

ثانيهما: ما يفيد الخطاب[٢] مجرداً من معنى الاسمية، وذلك نحو الكاف اللاحقة بأسماء[٣] الإشارة، نحو: ذاك، وذانك، وأولئك، فالكاف هاهنا حرف خطاب، إذ لو كان اسماً لكان لها موضع من الإعراب، وذلك غير ممكن، لما بينا في: إيّاك، ولأنها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً إليها، وأسماء الإشارة لا تضاف؛ لأنها معارف لا تنكّر أصلاً، ولأنها لو كانت مضافة إلى الكاف لم تثبت نون التثنية معها في نحو: ذانك، ونظيره الكاف في: النجاءك، ورويدك، وحيهلك، وإياك، وانظرك زيداً، وليسك زيداً، وأريتك زيداً ما يصنع.

---

(١) (بالتاء) ساقط من: ع.

(٢) (المخاطب) في: ع.

(٣) (باسم) في: ع.

الكاف فيها كلها حرف خطاب، وفي التنزيل: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[الإسراء: ٦٢] فإذا قلت: لك، وإليك، فقد خاطبْتَه باسمه[1] كناية.

وإذا قلت: ذاك، وذالك، فقد خاطبته بغير اسمه، ولذلك لا يحسن أن يقال للمعظَّم من الناس: هذا لك، ولا: إليك، ويحسن أن يقال: لو كان ذلك، وهو كذلك، ثم هذا الكاف تختلف حركاته ليكون ذلك دالًا على أحوال المخاطبين من التذكير والتأنيث، وتلحقه علامات تدل على عدد المخاطبين، ولفظه لفظ كاف الضمير في: رأيتك، ومررت بك، وتصريفها[2].

ومسائل هذا الكتاب ست وثلاثون مسألة، لأن لكل واحدٍ من المسؤول والمسؤول عنه ستة أحوال، لأن كل واحد منهما إما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً، وفي الحالين إمّا مفرد أو مثنى أو مجموع، وستةٌ في ستةٍ ستةٌ وثلاثون، ونحن نسوقها مسألة مسألة بعد أن نعرفك أنك إذا خاطبت إنساناً مشيراً إلى مسؤول عنه فابدأ باسم الإشارة لأنه للغائب المسؤول عنه، وما سألت عنه إلا وأنت مَعْنِيٌّ بحاله، وذلك يناسِبُ البداءة باسمه فلم يبق إلا أن تأتي الكاف أخيراً ، فتقول: إذا سألت رجلاً عن رجل: كيف ذلك الرجل؟ فذا: مبتدأ، واللام: للإشارة إلى الغائب، والكاف: للخطاب والرجل: صفة لذا، وكيف: خبر المبتدأ، وكذلك جميع ما نذكره. وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾[يوسف: ٥٢].

وعن امرأة: كيف تلك المرأة؟ وعن رجلين: كيف ذانك الرجلان؟ وعن امرأتين: كيف تانك المرأتانِ؟ وعن رجال أو نساءٍ: كيف أولئك الرجال؟ أو كيف أولئك النساء؟

فهذه خمس صور، وهي ست من جهة الحكم، والكاف فيها مفتوحة؛ لأنك خاطبت مفرداً مذكراً، فإنْ خاطبت مؤنثاً كسرت الكاف فيها كلها غير تغيير آخر.

وفي التنزيل: ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾[مريم: ٢١].

---

(١)(باسم) في: ع.

(٢)(وتصرفها) في: ع.

وتقول إن سألت رجلين أو امرأتين عن رجل: كيف ذلكما الرجل؟ وعن امرأة: كيف تلكما المرأة؟

وعن رجلين: كيف ذانكما الرجلان؟

وعن امرأتين: كيف تانكما المرأتان؟

وعن رجال أو نساء: كيف أولئكما الرجال، أو كيف أولئكما النساء؟ فهذه خمس صور.وهي اثنتا عشرة من جهة الحكم، والكاف فيهن مثناة، لأنك خاطبت اثنتين أو اثنين، وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾[يوسف: ٣٧] وتقول إذا سألت رجالاً عن رجل: كيف ذلكم الرجل؟ وعن امرأة: كيف تلكم المرأة؟ وعن رجلين: كيف ذانكم الرجلان؟ وعن امرأتين: كيف تانكم المرأتان؟ وعن رجال أو نساء: كيف أولئكم الرجال؟ أو كيف أولئكم النساء؟ وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكُمۡ أَزۡكَىٰ لَكُمۡ وَأَطۡهَرُ﴾[البقرة: ٢٣٢] وقال أبو خِراش الهذليّ:

١١٩٥ـ خُذُوا ذلكم بالصلح إنِّي رأيتُكم قَتَلْتُم زُهيراً مُحْرِماً وهو مُهْمِلُ[١]

وتقول إذا سألت نساء عن رجل: كيف ذلكنَّ الرجل؟ وعن امرأة: كيف تلكنَّ المرأة؟ وعن رجلين: كيف ذانكنَّ الرجلان؟ وعن امرأتين: كيف تانكن المرأتان؟ وعن رجال أو نساء؟ كيف أولئكن الرجال؟ أو كيف أولئكن النساء؟ وفي التنزيل: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾[يوسف: ٣٢].

فهذه خمس وعشرون صورة من جهة اللفظ، وست وثلاثون من جهة الحكم، هذه هي اللغة الفاشية التي يقتضيها القياس.

وفيه لغة أخرى، وهي إفراد علامة الخطاب، وفتحها على كل حال، سواء كان المخاطب مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، تقول: كيف ذلك الرجل يا امرأة؟

---

(١) البيت ذكره أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم ١: ٥٣١ منسوباً لأبي خراش والرواية فيه (قتلتم) وفي د، ع (قبلتم).

وكذلك المثنى والمجموع، وفي التنزيل: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[البقرة: ١٤٣]و﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ ﴾[النساء: ٩٤] وفيه ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ ﴾[محمد: ٧]، إلى قوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ﴾[محمد: ٩].

ولا يجوز أنْ تقول: يا رجال غلامك حاضر، لأن الكاف فيه اسم، وبابه التثنية والجمع، والكاف في (ذلك) حرف، والباب في الحروف أن لا تغير.

«وثانيهما الموصولات»

قال الزمخشري[١]: الموصولُ ما لا بدّ له من تمامه اسماً من جملة تردفه.

وفيه نظر، فإن (الذي) وحده اسم بدليل أن التثنية والجمع تلحقانه، ولعله يريد بذلك أنه لابد له من أن تلحقه جملة حتى يكون هو وتلك الجملة بمنزلة اسم مفرد حكمه حكمه، حتى يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأ وخبره، فتقول: قام الذي عندك، وضربت الذي قام.

قال الشيخ: والمختار عندي أن الموصول لا يحد، لأنه كلمات قليلة، وليس شأن القليل أنه يُحَدّ، إذ لو قال قائل: ما حدُّ الأسماء الستة؟ كان قبيحاً.

وسمي مبهماً، لأنه لا يختص بأصل الوضع بواحد معين، وإنما وضعها موضع جنسي كوضع أسماء الإشارة ألا ترى أن (الذي) للمذكر، فإذا قلت: مررت بالذي أبوه زيد، وأنت تعني عمراً مثلاً فالذي لم يوضع لعمرو، وإنما دل عليه بالاستعمال الخاص. وإنما بُني لاحتياجه إلى ما بعده، فهو كبعض الكلمة، ولأنه أشبه بالحروف من حيث إنّه لا يفيد بنفسه ولهذا ذهب بعضهم إلى أن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب، وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تم بصلة.

والمختار أن الموصول وحده له موضعٌ من الإعراب، بدليل ظهوره في المعرب من الموصولات، نحو: أي، تقول: جاءني أيُّهم قام أبوه، ورأيت أيَّهم قام أبوه، ومررت بأيِّهم قام أبوه.

---

(١)انظر المفصل ١٤٢، وشرح ابن يعيش ٣: ١٥٠.

والصلة لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها لم تقع موقع المفرد، إذِ الصلة لا تكون مفرداً.

«وهي: الذي، والتي»

جملة الموصولات تسعة، وهي: الذي والتي، وتثنيتهما وجمعهما، ومَنْ، وما بمعناهما، واللام، بمعنى الذي، وأي، وذو الطائية، وذا إذا كان معها ما والأُلى بمعنى الذين، أمّا الذي فهو معرفة بالوضع كمَنْ وما، فيستغنى عن الألف واللام، فهما زائدتان كما قال(١):

١١٩٦ ـ أمَا ودِماءٍ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا عَلى قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عندَما(٢)

وإنما هو نسر وهو اسم لصنم، وفي التنزيل: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[نوح: ٢٣] فزاد الشاعر فيه الألف واللام، ولذلك قال سيبويه: لو سميت بالذي لنزعت منه الألف واللام، فكنت تقول: هذا لَذِ، لأن الألف واللام غير معرفتين، وقد استغنى عنهما بالعلمية.

/ وقيل: إنهما معرفتان كما في: الرجل، والغلام. [٣٥٦]

ويبطله لزومهما إذ لو كانتا معرفتين لجاز إسقاطهما كما في النظائر، وإنما جيء بالذي في الكلام توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك لأن الجملة نكرة، بدليل جريها صفة على النكرة، ولم يمكن إدخال لام التعريف على الجملة، لأنه مختص بالاسم.

والجملة قد تكون فعلية فجاؤوا بالذي متوصلين إلى الوصف وجعلوا الجملة صلة للذي، وهو المقصود، كما جاؤوا بأي متوصلين إلى نداء ذي اللام، نحو: أيها الرجل، والمقصود بالنداء الرجل.

---

(١) هو عمرو بن عبد الجن (جاهلي) كما في العيني.

(٢) البيت في المنصف ٣: ١٣٤، وأمالي ابن الشجري ١: ١٥٤، ٢: ٣٤١ والإنصاف ٣١٨، والعيني ١: ٥٠٠، والخزانة ٣: ٢٤٠، واللسان (أبل). مائرات: من مار الدم على وجه الأرض إذا ماج كموج الهواء، وقد يراد بالمائرات الدماء. القُنَّة: أعلى الجبل: العُزّى: اسم صنم.

وفيه أربع لغات:

(الذي) بتخفيف الياء، وهو الكثير.

و(الذيّ) بتشديدها، للمبالغة في الصفة، أنشد أبو سعيد:

١١٩٧ ـ وليسَ المالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ ... وإنْ أغْنَاكَ إلَّا لِلَّذِيِّ

يُرِيدُ بهِ العَلَاءَ ويصطفيه ... لَأقْرَبَ أقْرَبِيهِ ولِلْقَصِيِّ[(١)]

وقد أعرب لما شُدّد الياء مع قيام علة البناء به.

قال عبد القاهر: العلة الداعية للبناء في الأسماء مجوزة لا موجبة.

واحتج بأنا أعربنا أيًا مع أنها تضمنت معنى همزة الاستفهام، وحرف الشرط.

و(اللذِ) بطرح الياء، والاجتزاء بالكسرة، أنشد أبو سعيد:

١١٩٨ ـ واللَّذِ لَوْ شَاءَ لكانَتْ بَرَّا ... أو جَبَلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرّا[(٢)]

و(اللذْ) بطرح الياء وإسكان الذال. قال الراجز:

١٩٩٩ ـ لو كنتَ في شَرٍّ من اللَّذْ كِيدَا ... كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا[(٣)]

وأنشد الواحدي:

---

(١) هذان البيتان في الإنصاف ٦٧٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٠٥، والخزانة ٢: ٤٩٧، والهمع ١: ٨٢، والدرر ١: ٥٥، وحاشية يس ١: ١٣١ واللسان (ضمن، لذا).

(٢) الرجز في التمام ٤٢، والإنصاف ٦٧٦، وأمالي ابن الشجري،٢: ٣٠٥، وشرح الجمل ١: ١٧٠، والخزانة ٢: ٤٩٨، والهمع ١: ٨٢، والدرر ١: ٥٦.

المشمخر: العالي البالغ الارتفاع. وقيل: الراسخ.

(٣) الرجز لرجل من هذيل وهو في التمام ٤٢، والإنصاف ٦٧٢، وشرح السكري ٦٥١، وشرح الجمل ١: ١٧١، وحاشية يس ١: ٤٢، وشرح ابن يعيش ٣: ١٤٠، والخزانة ٢: ٤٩٨، تزبى: اتخذ زبية، والزبية: حفرة بعيدة الغور تصنع لاصطياد السبع، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها، وفي المثل: بلغَ السيلُ الزُّبَى، يقال: إذا بلغ الأمر منتهاه، وإنها تتخذ الزبية في الجبال لأنها موطن الأسود.

١٢٠٠- هَـلْ لَـكَ فِـيما قلـتَ لِي وقلـتُ لـك
إنّ تَنْفَعِـــي ذَا حَاجَـــةٍ وِيَنْفَعَـــكْ
وتَـجْعَلِينَ اللَّـذْ مَعِـي فِي اللَّـذْ مَعَـكْ(١)

وتقول في مؤنثه: التي، وليست التاء علامة التأنيث، لأنها في حشو الكلمة، وفيها من اللغات ما في (الذي).

فيقال: (التي) كالشَّجي، والتيّ كالصَّبِي، واللَّتِ، والَّلتْ.

والذي، والتي: تقعان على ذوي العلم وغيرهم، تقول: أين العبدُ الذي اشتريتَه؟ والثوبُ الذي بِعْتُه؟ وأين الجاريةُ التي تزوجتها؟ والدارُ التي سكنتها؟

وقال الكوفيون: أصل (الذي) الذال وحدها، وأصل (التي) التاء وحدها. ويبطله التصغير.

«واللذان واللتان، بالألف في الرفع وبالياء في غيره»

إذا ثنيت الذي والتي أعربته، فقلت في الرفع: اللذان، واللتان، وفي الجر والنصب: اللذين واللتين، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[فصلت: ٢٩]، وإنما أعربا في التثنية دون الجمع؛ لأن التثنية لا تكون إلا بعلامة لإعرابها من ألف أو ياء، وأما الجمع فقد يكون بغير علامة، ألا ترى أن من الجموع جمعَ التكسير، وهو بمنزلة المفرد في أنه ذو صيغ مخترعات، وليس اللذان واللتان، تثنية الذي والتي، على حدّ لفظيهما، لأنه لو كان كذلك لقالوا: اللذيان، واللتيان، كما قالوا: العميان، وإنما هما صيغتان مرتجلتان للتثنية.

وظاهر كلام أبي عليّ أنَّ الياء من الذي حذفت لالتقاء الساكنين، فرقاً بينها وبين الأسماء المتمكنة.

---

(١) الرجز في التمام ٤٢، والإنصاف ٢: ٦٧٢.

ويجوز تشديد النون في (اللذانّ) ليكون عوضاً من الياء الذاهبة، وبه قرئ: ﴿واللَّذانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾[النساء: ١٦][(١)] و﴿اللَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩][(٢)].

والقياس يجوز في اللتان، ولم تُسْمِعْه، ويجوز حذف نونه لضرورة الشعر، واستطاله للموصول. أنشد سيبويه للأخطل[(٣)]:

١٢٠١ ـ أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا ... قَتَلا المُلُوكَ وفَكَّكَا الأَغْلَالَا[(٤)]

ونسبه الزمخشري إلى الفرزدق، وهو غلط.

«وجمع الذي: الذين في كل حال»

تقول: جاءني الذين قاموا، ورأيت الذين قاموا، ومررت بالذين قاموا، بَنى الجمعَ لما ذكرنا من مشابهة الجمع الواحد.

وحتى أبو زيد في نوادره: أن عُقَيْلاً تعربه، كالزيدون فيقولون: جاء اللذون قاموا، ورأيت الذين قاموا، ومررت بالذين قاموا، ويجوز حذف نونه، قال[(٥)]:

١٢٠٢ ـ وإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ ... هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالِدِ

---

(١) قرأ ابن كثير بتشديد نون (اللذانّ)، وقرأ عاصم ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي بالتخفيف. انظر السبعة ٢٢٩.

(٢) قرأ ابن كثير بتشديد النون (اللذَيْنّ) وقرأ عاصم ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي بالتخفيف. انظر السبعة ٢٢٩.

(٣) ديوانه: ٤٤.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٩٥، والمقتضب ٤: ١٦٤، والمنصف ١: ٦٧، والمحتسب ١: ١٨٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٠٦، وشرح ابن يعيش ٣: ١٥٤، ١٥٥، والهمع ١: ٤٩، والدرر ١: ٢٣، والخزانة ٢: ٤٩٩، ٣: ٤٧٣.

(٥) نُسب في الكتاب لأشهب بن رُمَيْلَةَ. والبيت في الكتاب ١: ٩٦، والمقتضب ٤: ١٤٦ والمحتسب ١: ١٨٥، والمنصف ١: ٦٧، والبيان والتبيين ٤: ٥٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٠٧، وشرح ابن يعيش ٣: ١٥٤، ١٥٥، والمغني ١: ٢١٢، ٢: ٦٠٩، والعيني ١: ٤٨٢، والهمع ١: ٤٩، ٢: ٧٣، والدرر ١: ٢٤، ٢: ٩٠ والخزانة ٢: ٥٠٧. وفلج: واد بين البصرة وحمى ضرية. حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص.

وهو ضعيف، لأنّه يُفْضي إلى إلباس الجمع بالواحد.

وحمل الزمخشري[١] على هذا قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[التوبة: ٦٩] وقال: الأصل كالذين خاضوا، على تشبيه العين بالعين، شبه المخاطبين في خوضهم باللذين خاضوا من قبلهم، ويكون العائد إلى الموصول الواو، وهذا ليس بقاطع إذ يجوز أن يحمله على تشبيه العين بالعين، فيكون التقدير: وخضتم خوضاً كالخوض الذي خاضوه، ويكون العائد إلى الموصول الهاء المحذوفة.

وحكي أنه قرئ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[الفاتحة: ٧] على حذف اللام، وهي لغة ثالثة.

وإذا عبّر عن الجمع بلفظ الذي فيجوز أن يعود الضمير إليه بلفظ الواحد نظراً إلى اللفظ، وبلفظ الجمع نظراً إلى المعنى على حد مَنْ / كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ [٣٥٧]
وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[الزمر: ٣٣] وكقوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[البقرة: ١٧].

أعاد الضمير مرة بلفظ الواحد، ومرة بلفظ الجمع.

«واللاؤون في الرفع واللائين في غيره»

هو في معنى الذين، أنشد أبو عليّ للكميت:

١٢٠٣ - أَلَــمَّا تَعْجَبِـي وتَــرَيْ بَطِيطَــا ... مِــنَ اللَّائــينَ في الحِقَــبِ الخَــوَالي[٢]

وقيل: واحده: اللائي، كقولهم: رجل مال إذا كَثُر مالُه، وكبش صاف، إذا كثر صوفُه، ويوم راحٌ، إذا أكثرت فيه الريح، وهو ضعيف، لأن اللائي لجمع الإناث، فكيف تجعل واحداً لجمع المذكر مؤنثاً.

---

(١) انظر تفسير الكشاف ٢: ٢٠١، والمفصل ١٤٤.

(٢) البيت في اللسان (بطط) ٧: ٢٦٢ (صادر).

«وجَمْع التي: اللاتي، واللاتِ، واللواتِي، واللاءِ، واللائي»

في جمع (التي) لغات:

(اللاتي) على وزن القاضي.

و(اللات) على وزن القاض.

و(اللاءات) على وزن اللاعات.

و (اللائي) على وزن اللاعي.

و(اللاء) على وزن اللاع. وفي التنزيل: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾[الطلاق: ٤] و﴿إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ﴾[المجادلة: ٢] واللاتي، واللواتي، قال:

١٢٠٤ - مِنَ اللَّواتي والَّتي واللّاتي زَعَمْنَ أنّي كَبِرَتْ لِداتي[1]

وأنشد أبو بكر[2]:

١٢٠٥ - فإن أدعُ اللواتي من أناسٍ أضاعوهُنَّ لا أدَعُ الّذينا[3]

وروى ابن الأنباري أن العرب تقول في جمع غير الحيوان: التي، وفي جمع الحيوان: اللاتي، قال تعالى: ﴿أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[النساء: ٥][4] وقال: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]، قال لأن الجمع في غير الحيوان سبيله سبيلُ الواحد، فأموالكم بمثابة عُدَّتكم، وليس في الحيوان.

كذلك قال: ومن العرب من يُسَوِّي بينهما فيقول: ما فعلت الهندات التي من أمرها كذا، وما فعلت الأثواب اللاتي من قضيتهن كذا.

---

(١) الرجز في الشعر والشعراء ١: ٨٨، وشرح الجمل ١: ٩٣، ١٨٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٤، واللسان (لتي) والخزانة ٢: ٥٥٩، ٥٣٠.

(٢) هو ابن السراج، والبيت من قصيدة للكميت بن زيد هجا بها قَحطان، أي: قبائل اليمن.

(٣) والبيت في الأصول ٢: ٣٧٥، والخزانة ٢: ٥٦٠ والمعنى: إني إن تركت شتم النساء فلا أترك شتم الرجال.

(٤) وأولها ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ...﴾.

«والأُلى والأُلاء للجَمْعَيْن»

يقال: رأيت الأولى فعلوا، والأُلاء فعلوا، والأُلى فَعَلْنَ، والأُلاءِ فَعَلْنَ.

قال أبو ذؤيب[1] ـ فجمع المعنيين في بيت ـ:

١٢٠٦ ـ فَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيماً وتُبْلِينَا المَنُونُ وما نُبْلِي
وتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ على الأُلَى تَراهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كالحِدَإِ القُبْلِ[2]

ومن أبيات الحماسة:

١٢٠٧ ـ إلى النَّفَرِ البيضِ الأُلاءِ كَأَنَّهُمْ صفائحُ يَوْمِ الرّوع أخلَصَها الصَّقْلُ[3]

وقد جاء أُلى بغير ألفٍ ولام، ولا بأسَ بذلك إذ الألف واللام فيه ليست للتعريف.

وأما قولهم: العرب الأولى، فليس من هذا وإنما هو مقلوب الأُوَل جمع الأُولى تأنيث الأوّل.

«ومَنْ: لذوي العلم»

(مَنْ) لها أربعة مواضع ذكرناها في صدر الكتاب.

فإذا كانت موصولة كانت معرفةً، وهي لمن يعقل، وأما قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[النور: ٤٥].

---

(١) انظر ديوان الهذليين ١: ٣٧، وشرح السكري ١: ٩١، ٩٢.

(٢) انظر العيني ١: ٤٥٥، والأشموني ١:١٤٨، والهمع ١: ٨٣، والدرر ١: ٥٧، والخزانة ٤: ٥٠٠. خطوب: جمع خطب وهو الأمر العظيم. تملت: استمتعت. يستلئمون: من استَلْأَمَ الرجل إذا لبس اللَّأْمَةَ وهو الدرع. الروع: الحرب. الحِدَأ: وهو جمع حدأة، وهي الطائر المعروف. القُبْل: وهي التي في أعينها قَبَل وهو الحول.

(٣) قائل البيت «خلف بن خليفة» عده الجاحظ من شعراء المولدين المطبوعين. البيان والتبيين ١: ٥٠، وهو في شرح المرزوقي للحماسة ١٧٦٨. النفر البيض: يعني آل شيبان. الأولاء: في معنى الذين. يريد تشبيهَهم في نفاذهم وقُدودِهم بالسيوف المعدّة ليوم الروع.

وإن كان الذي يمشي على بطنه، والذي يمشي على أربع ليسا ممن يعقل لكنه لما خلط من يعقل وما لا يعقل غلب من يعقل فأتى بالكنايات على لفظ واحد.

ومن أحكامها: أنها لا تقع موصوفة ولا صفة استغناء عنها بالذي، ولأنه لم يوصف باسم على حرفين، ولا يلحقها تثنية ولا جمع ولا تأنيث، والأولى أن يرجع الضمير إليها موحداً مذكراً، لأنه الظاهر، وفي التنزيل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[الأنعام: ٢٥]. وقد يعود على معناها مثنى ومجموعاً، وفي التنزيل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[يونس: ٤٢].

قال الكوفيون: إذا حملتَ على اللفظ لم يجز أن يحمل على المعنى، لما فيه من المناقضة، وهو باطل بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾[الأحزاب: ٣١]. وبقوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[التغابن: ٩][(١)].

ومثله كثير، لكن الأولى – إذا اجتمعا – تقديمُ الحمل على اللفظ، على الحمل على المعنى، كقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[البقرة: ١١٢].

وقد يجيء على العكس، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] و﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الجن: ٢٣][(٢)]، وكقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[لقمان: ٦] ثم قال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[لقمان: ٦]، ثم قال: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾[لقمان: ٧].

«و (ما) لغيرهم»

ما: لا يخلو من أن تكون حرفاً أو اسماً.

---

(١) ﴿ومن يؤمن بالله ورسوله ويعمل﴾ الآية في: ع، وهي خطأ.

(٢) وفي مكانها في (م): ﴿ومَنْ يُؤْمِنْ بالله ويعملْ صالحاً يدخلْه جنّاتٍ تجْري من تحتِها الأنهارُ خالدين فيها أبداً﴾ وتتمة الآية ﴿قَدْ أحسنَ اللهُ له رزقا﴾ من سورة الطلاق: ١١، فتكون الآية في (د) صدرها من سورة الجن وآخرها من الطلاق.

فإن كانت حرفاً فلها خمسة مواضع:

- نافية، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[البقرة: ٧٤].

- ومبهمة، كقوله تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[الانفطار: ٨].

- وكافة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾(١).

- وزائدة، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[آل عمران: ١٥٩].

- ومصدرية، كقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾[القصص: ٢٥].

هذا عند سيبويه، وعند أبي الحسن المصدرية اسم.

/ وإن كانت اسماً فلها ستة مواضع. [٣٥٨]

- استفهامية، كقوله: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[النبأ: ١].

- وشرطية، كقوله: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٖ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[فاطر: ٢].

- وموصولة، كقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٖ﴾[طه: ٦٩](٢).

- ونكرة، موصوفة، كقول أمية بن أبي الصلت:

١٢٠٨ - رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـــرِ لَـــهُ فَرْجَـــةٌ كَحَـــلِّ العِقَـــالِ(٣)

واستدلوا على اسميتها عود الضمير إليها، من قوله (له). وفيه نظر، إذ يجوز أن تكون الهاء عائدةً إلى الأمر، وتكون (من) للتبعيض، أو زائدة على رأي أبو الحسن، ويكون الجار والمجرور في موضع الحال.

- ونكرة غير موصوفة، كقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[البقرة:

---

(١) النساء: ١٧١، والأنعام: ١٩.

(٢) "أن ما" في: د.

(٣) تقدم البيت برقم ٧٣٣.

٢٧١] أي: فنعم الشيءُ شيئاً هي. ولا يجوز أن تجعلها زائدة، إذ لو كانت زائدة لوجب أن يكون اللفظ (فنعمت) لأن الضمير المنفصل إذا ولي الفعل اتّصل.

- وتعجبية، كقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

فإذا كانت اسماً فهي في جميع مواضعها لغير ذوي العلم.

وأما قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۞ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۞ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٥-٧] فقيل: إنها مصدرية، أراد وبنائها وطَحْوها وتسْويتها، وقيل: إنها في موضع مَن.

روى أبو زيد عن العرب: سبحان ما سخركُنّ لنا، وسبحان ما سبّح الرعْد بحمده[1]، أي: من.

«وذو الطائية، بمعنى الذي كقولك: أنا ذو سمعت، وهند ذو قالت. يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع»

طيِّئ: تقول: هذا ذو قال ذلك، يريدون: الذي، وهي ذو التي بمعنى صاحب، نقلوها إلى معنى الذي، ووصلوها بالجملة الفعلية غالباً التي يوصل بها الذي، وبنوها لاحتياجها إلى ما بعدها كما كانت الذي صفته لذلك، وجعلوها في الرفع والنصب والجر بالواو، لأنها عين الكلمة، لا علامة الرفع، تقول: هذا زيد ذو قال ذلك، ورأيت زيداً ذو قال ذلك، ومررت بزيد ذو قال ذلك، وجعلوها للمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع، منهما على صورة واحدة، تقول: مررت بالمرأة ذو قامت، وبالرجلين ذو قاما، وبالرجال ذو قاموا، وبالمرأتين ذو قامتا، وبالنساء ذو قمن، وقالوا: لا وذو عرشه في الماء لا كلمتك. قال الشاعر[2]:

---

(١) انظر ما رواه أبو زيد عن العرب في المفصل ١٤٩، وشرح ابن يعيش ٤: ٥، وشرح جمل الزجاجي ١: ١٧٣، والمسائل البغداديات ٢٦٥، والهمع ١: ٩١، وشرح الرضي للكافية ٢: ٥٥، والخزانة ٢: ٥٢١.

(٢) هو سنان بن الفحل الطائي (شاعر إسلامي في الدولة المروانية).

١٢٠٩ ـ فَـإِنَّ المـاءَ مـاءُ أَبِي وَجَـدِّي وَبِئْـرِي ذو حَفَـرْتُ وذُو طَوَيْـتُ(١)

أي: التي حفرت. ومن أبيات الحماسة:

١٢١٠ ـ فإِمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِرُون أَتَيْـتُهُمْ فَحَسْـبِيَ مِـنْ ذُو عنـدَهُمْ مـا كَفَانِيَـا(٢)

أي: من الذي عندهم، ووصله بالظرف كما تصل(٣) به (الذي) في قولك جاءني الذي عندهم. وقال عارق الطائيّ(٤):

١٢١١ ـ لَئِنْ لم تُغَيِّرْ بعضَ ما قد صَنَعْتُمُ لَأَنْتَحِـيَنْ لِلْعَظْـمِ ذُو أنـا عارِقُـهْ(٥)

وأجاز بعضهم أن تقول: جاءتني هند ذات قالت ذلك، والنساء ذوات قمن. وفيه دلالة على أنه منقول من (ذي) التي بمعنى صاحب.

والفرق بينهما: أن (ذو) الطائية لا تكون إلا بالواو، وتوصل بالفعل.

ولا يوصف بها إلا المعرفة، ولا كذلك (ذو) التي بمعنى صاحب، تتغير بالحروف، ولا تدخل على الفعل، ويوصف بها المعرفة والنكرة.

---

(١) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٥٩١، والإنصاف ١: ٣٨٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٠٦، وشرح ابن يعيش ٣: ١٤٧، ٨: ٤٥، والهمع ١: ٨٤، والدرر: ١: ٥٩، والأشموني ١: ١٥٨، والخزانة: ٢: ٥١١، والتصريح ١: ١٣٧، واللسان (ذا).

(٢) قائل البيت منظور بن سحيم (مخضرم) وهو في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١١٥٨ وشرح التبريزي للحماسة ٣: ٩١، والمقرب ١: ٥٩، والمغني ٢: ٤٥٧، والهمع ١: ٨٤، والدرر ١: ٥٩، والأشموني ١: ١٥٧، والتصريح ١: ١٣٧.

(٣) (اتصل) في: ع.

(٤) هو قيس بن جروة، شاعر جاهلي (ت نحو ٥٠ ق. هـ) انظر الخزانة ٣: ٣٣٠، والأعلام ٦: ٥٥.

(٥) البيت في شرح المرزوقي ٧: ١٤٤، ٦: ١٧٤، وشرح التبريزي ٤: ١١، ١٣١، والأغاني ١٩: ١٤٨، والمحتسب ١: ١٤٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٠٤، وشرح ابن يعيش ٣: ١٤٢، ١٤٨، والرصف: ٢٤٣ والخزانة ٣: ٣٣٠. وبهذا البيت سمي عارقاً، خاطب به عمرو بن هند (ملك الحيرة) وقيل: المنذر بن المنذر بن ماء السماء.

والمعنى: أكسر عظمكم بعد هذا التهديد إن لم ترجعوا عن هذا الظلم.

«و(ذا) إذا كان معها (ما) نحو: ماذا صنعت؟ أي: ما الذي؟ وجوابه مرفوع، وقد يجعلهما اسماً واحداً بمعنى: أي شيء؟ وجوابه منصوب»

ذا: اسم الإشارة[١] ضمت إليه (ما) الاستفهامية، فجرتا مجرى كلمة واحدة، حتى كأن الألف من (ما) الاستفهامية قد صارت حشواً. واستدل على ذلك سيبويه[٢] بأنك تقول: عما ذا تسأل؟ فثبت ألف (ما) الاستفهامية مع حرف الجر، مع أنها تسقط معها كقوله: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[النبأ: ١] و (ذا) في: ماذا، ليست ملغاة، وإلا لكان التقدير: ما صنعت؟ فكان جوابها منصوباً، فلما رفع دلّ أنها ليست بزائدة.

فإذا قلت: ماذا صنعت؟ فلك فيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل (ذا) بمعنى (الذي) فتكون (صنعت) صلة له، والعائد محذوف تقديره: ماذا صنعته؟ أي: ما الذي صنعته؟ فيكون (ما) مبتدأ، وذا صنعت: في موضع رفع بالابتداء، فيكون جوابه خبر مبتدأ محذوف، فإذا قال: حسن. فكأنه قال: الذي صنعته حسن. أنشد سيبويه للبيد:

١٢١٢ـ أَلَا تَسْأَلَانِ الـمَرْءَ مـاذا يُحـاوِلُ ... أَنَحْـبٌ فيُقْضَى ـ أمْ ضَـلالٌ وباطِـلُ[٣]

فَصّل الجملة المستفهم عنها بالرفع، فدلّ على أن الاسم الذي وقع به الاستفهام في موضع رفع، والتقدير: ماذا يحاوله، أي ما الذي يحاوله / وذلك لأن كل جملة وقعت [٣٥٩] تفصيلاً لاستفهامٍ عام، فإنك تبني التفصيل على موضع الاسم الذي وقع به الاستفهام. تقول: ما طعامُكَ أتمرٌ أم برٌّ أم شعير؟ فيرفع لأنّ (ما) في موضع رفع.

---

(١)(إشارة) في: ع.

(٢)انظر الكتاب ١: ٤٠٥.

(٣)البيت في الكتاب ١: ٤٠٥، ومعاني الفراء ١: ١٣٩، والمخصص ١٤: ١٠٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٧١، ٣٥٠، وشرح ابن يعيش ٣: ١٤٩، ٤: ٢٣، والمغني ١: ٣٣٢، والعيني ١: ٧، ٤٤٠، والخزانة ١: ٣٩٩، ٢: ٥٥٦، النحب: النذر.

ومَنْ أكرمتَ أسعيداً أم خالداً أم بكراً؟ فتنصب لأن مَنْ في موضع نصب، ويظهر الجار، فتقول: بمَنْ مررت أبزيدٍ أم بِشْرٍ أم قاسمٍ؟ لأنّ حرف الجر لا يضمر.

ولك أن تنصب جواب (ما) في هذا الوجه فتقول حسناً، وإن كان موضع (ما) رفعاً، وذلك لأن الفعل واقع على ضمير (ذا) المقدر و(ذا) في التقدير هو ما الاستفهامية فقد وقع الفعل على ما في المعنى.

وموضح ذلك: أن النحويين يسمون زيداً من قولك: زيد ضربته، مفعولاً، وإن كان مبتدأ؛ لأن الفعل واقع على ضميره. وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[النحل: ٢٤] فقد أورده النحويون بناء على أنه جواب ماذا وهو باطل، لأن الجواب ينبغي أن يكون مطابقاً للسؤال، فيصير التقدير حينئذٍ: الذي أنزل ربنا أساطير الأولين، وهو محال، لأن المشركين لم يعترفوا بأن الله ـ تعالى ـ أنزل على النبي شيئاً، ألا ترى أن الله حكى عنهم في سورة الفرقان: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾[الفرقان: ٥]. وقال في سورة النحل: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾[النحل: ١٠٣] بل التقدير الذي عند محمد أساطير الأولين.

الثاني: أن تجعل (ماذا) بكمالها اسماً واحداً. فإذا قلت: ماذا صنعت؟ كان (ماذا) في موضع نصب ولم يفتقر إلى تقدير مفعول لصنعت، وتقديره: أي شيء صنعت؟ فيكون الجواب: حسناً، بالنصب، لما ذكرنا أن الجواب مبني على السؤال.

ويجوز أن ترفع على هذا الوجه، فتقول: حسن، والتقدير: الذي فعلته حسن، وفيه عدول عن الظاهر، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[البقرة: ٢١٩][1] بالرفع والنصب.

---

(١) قرأ أبو عمرو وحده برفع (العفو) وقرأ الباقون بالنصب. انظر السبعة ١٨٢.

وأما قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗا﴾[النحل: ٣٠] فخيراً: يحتمل أن يكون جواب (ماذا) أي: أنزل خيراً.

وسمى القرآن خيراً لإيضاحه سبيل الخير، أو لأنه خير محض، قال ـ عليه السلام ـ: (القرآن كله كافٍ شافٍ)[١].

وأن يكون مفعول (قالوا) كما تقول: سألت فلاناً عن حالك. فقال: خيراً. فلا يكون جواباً صريحاً ولا مبنيًّا على ما تقدم. وأما قول الشاعر:

١٢١٣ ـ دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ ولكنْ بالمُغَيَّبِ نَبِّئِيني[٢]

فقد قال أبو سعيد: أن (ماذا) بمعنى (الذي) أراد: دعي الذي علمته.

فإن قلت: ماذا خيرٌ من قومك؟ وماذا أسبقُ من فرسك؟ لم يكن الجواب إلا بالرفع، لأنك لم تذكر في الصلة فعلاً يقع على ضمير ما وقع به السؤال، وهذا ذكرنا على سبيل القياس، فإنهم قالوا: إن ذا بمعنى الذي.

وصلة (الذي) تكون فعلاً واسماً، لكنا لم نجد (ماذا) في كلامهم إلا وبعدها فعل.

ثم إذا ركبت (ذا) مع (ما) لم يجز أن يقع قبلها حرف تنبيه، فلا تقول: ما هذا صنعت؟ لئلا يجعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد.

واعلم أن (ذا) لا يكون بمعنى (الذي) إلا مع (ما) لأن (ما) أشدُّ إبهاماً؛ لأنها لكل شيء من ذوي العلم وغيرهم.

---

(١) انظر كشف الخفاء ١: ٢٤٢.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٠٥، والمغني ١: ٣٣٣، ٣٣٤، والعيني ١: ٤٨٨، والهمع ١: ٨٤، والدرر ١: ٦٠، والخزانة ٢: ٥٥٤، واللسان (ذا) يقول: دعي ما علمتُه فإني سأتقيه لعلمي منه مثل الذي علمت، ولكن نبئيني بما غاب عني وعنك مما يأتي به الدهر، فلن تستطيعي معرفة ذلك، أي: لا تعذليني فيما أبادر به الزمان من إتلاف مالي في وجوه الفتوة، ولا تخوفيني الفقر، فلسنا نعلم ما يخبئه لنا القدر.

وأجاز أبو سعيد وقوعها مع مَنْ، وفي التنزيل: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[البقرة: ٢٥٥].

وأبَى النحويون أن يكون قد ركب (ذا) مع (مَن)، ويتضح ذلك بمسألة الكتاب[١]، وهي قوله: مَنْ ذا خيرٌ منك؟ ومَنْ ذا خيراً منك؟ فإذا قلت: مَنْ ذا خير منك؟ فمَنْ: مبتدأ، وذا: خبره، وخير: بدل من (ذا).

وعند أبي سعيد: (ذا) بمعنى (الذي) وخير: خبر مبتدأ محذوف، وهو والمبتدأ صلة لذا، تقديره: مَنِ الذي هو خير منك؟

وإذا قلت: مَنْ ذا خيراً منك؟ فمَنْ: مبتدأ، وذا: خبره، وخيراً منك: حال، والعامل فيه ما في (مَنْ) من معنى الاستفهام، أو ما في (ذا) من معنى الإشارة.

وتقول: مَنْ ذا أبوه خيرٌ منك؟ فالجيد أن تجعل (ذا) موصولة، والتقدير: مَنِ الذي أبوه خيرٌ منك؟ وإن جعلت (مَنْ) مبتدأ، وذا: خبره، كان فيه قبح، لأن قولك: أبوه خير منك، يصير حالاً، والجملة إذا وقعت حالاً افتقرت إلى الواو، وتجيء المسألة مجيء الضمير.

وأجاز الكوفيون وقوع (ذا) بمعنى الذي من غير ما الاستفهامية، وأنشدوا ليزيد بن مُفَرِّغ الحِمْيَرِيّ[٢]:

١٢١٤ - لَعَمْري لقد نَجّاك من هوّة الردى إمامٌ بشكرِ المنعمينَ حقيقُ

---

(١) انظر الكتاب ١: ٢٤٨.

(٢) هو يزيد بن زياد بن ربيعة، الملقب بـ «مفرّغ الحميري» أبو عثمان، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، كان من أهل تبالة (قرية بالحجاز مما يلي اليمن) واستقر بالبصرة، وكان هجاءً مقذعاً، وقيل اسمه: يزيد بن ربيعة، وقيل: يزيد بن مفرّغ (ت٦٩هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٣٦٠، والخزانة ٢: ٢١٢، والأعلام ٩: ٢٣٥.

عَـــدَسْ مَـــا لِعَبَّـــادٍ عليـــكِ إمـــارةٌ   نَجَـــوْتِ، وهـــذا تَـــحْملينَ طليـــقُ(١)

أراد الذي تحملينه طليق، وعدس: زجر للبغل.

وعند البصريين: هذا: مبتدأ، وطليق: خبره، وتحملين حال، أراد وهذا طليق محمولاً. ويضعف أن يكون هذا مفعول تحملين، لأنك تفتقر إلى تقدير مبتدأ خبره طليق، ولا يبعد مع ذلك، ولم نجد غير (ذا) من أسماء الإشارة يستعمل في موضعها.

/ وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[طه: ١٧] فيجوز فيه وجهان. [٣٦٠]

أحدهما: أن تكون (ما) مبتدأ، و(تلك) بمعنى التي، وتكون قد استعملت مع (ما) الاستفهامية موصولة، وبيمينك صلة لتلك، كأنه قال: وما التي بيمينك.

والثاني: أن تكون (ما) مبتدأ و(تلك) خبره، وليس بموصول، وبيمينك: في موضع الحال، والعامل فيه الاستفهام أو الإشارة.

«والألف واللام»

في الألف واللام تقسيم مذكور في آخر الفعل، والذي يذكر من أمرها هاهنا أنها إذا دخلت على أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين، نحو: الضارب والمضروب.

فقد ذهب أبو عثمان المازني: إلى أنها حرف دخل للتعريف.

واحتجّ عليه: بأنَّ الضارب معرفة بالاتفاق، فلو كان الألف واللام موصولاً لكان

---

(١) البيت الأول في الشعر والشعراء ١: ٣٦٤، والمحتسب ٢: ٩٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٧٠، والإنصاف ٧١٧، وشرح ابن يعيش ٢: ١٦، ٤: ٢٣، ٧٩، والمغني ٢: ٨٣٧، والشذور ١٤٧، والعيني ١: ٤٤٢، ٣: ٢١٦، ٤: ٣١٤ والهمع ١: ٨٤، والدرر ١: ٥٩، والأشموني ١: ١٦٠، ٣: ٢٠٨، والتصريح ١: ١٣٩، واللسان (عدس) والخزانة ٣: ٨٩، والبيتان في الخزانة ٢: ٥١٤، والبيت الأول مركب من بيتين في قصيدة يزيد بن مفرّغ وهما:

لعمري لقد أنجاك من هوّة الردى   إمام وحبل للأنام وثيق

سأشكر ما أوليت من حسن نعمة   ومثلي بشكر المنعمين حقيق

الموصول معرفاً للصلة وهو محال، وإنما الصلة توضح الموصول، وبقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[يوسف: ٢٠]﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[البقرة: ١٣٠]، ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾[الأعراف: ٢١] قدم حرف الجر الذي هي متعلقة بأسماء الفاعلين الداخلة عليها اللام، فلو كانت اللام موصولة لتقدمت الصلة على الموصول وأنه غير جائز. ومنه قول الشاعر(١):

١٢١٥ - تَقُولُ وَصَكَّتْ نَحْرَهَا بيمينها ... أَبَعْلِيَ هـذا بِـالرَّحَى المتقـاعِسُ!(٢)

معناه: المتقاعس بالرحى، فقدم حرف الجر.

وذهب ابن السراج(٣): إلى أن الألف واللام فيه اسم، واحتج بعود الضمير إليه في قولنا: القائمُ أبوه زيدٌ والضاربُ أباه عمرٌو، فالهاء اسم بالاتفاق، وهي عائدة على الألف واللام، وهي لا تعود على الفعل والحرف بالاتفاق؛ لأن العائد هو المعود عليه، فتكون الألف واللام اسماً.

والدليل على أن الهاء عائدة على الألف واللام لا على اسم الفاعل المتصل به، كالقائم والضارب في المثالين أنه قد تقرر في أصول الضمائر أن العائد ينبغي أن يساوي عدته المعود عليه في الإفراد والتثنية والجمع، ويوافقه في حاله من التذكير والتأنيث، فلا يجوز: زيد قام أبوهما، ولا: زيد قام غلامها، ولا: زينب ذهبت جاريتُه.

ونحن نقول بالإجماع: القائمُ أبواهما غلاماك، فهما مثنى، والقائم: مفرد. ونقول:

---

(١) هو الـهُذْلُول بن كَعْبٍ العَنْبَرِيّ كما في شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٦٩٦.

(٢) انظر البيت في الكامل ٣٥، والخصائص ١: ٢٤٥، والمنصف ١: ١٣٠ كان الشاعر قد عُقد له النكاح على امرأة ولم يدخل بها بعد، فمرت به في نسوة وهو يطحن بالرحى لأضياف نزلوا به، فقالت: أبعلي هذا! تعجباً واحتقاراً له، فقال أبياتاً منها بيت الشاهد. والمتقاعس: الذي يخرج صدره ويدخل ظهره، وذلك شكل من يطحن بالرحى.

(٣) انظر الأصول ٢: ٢٧٥.

القائمُ أبوها زينب، فالقائم: مذكر، و(ها) في أبوها: مؤنث، ونقول: الذاهبةُ أختُه جعفر، فالذاهبة: مؤنثة، والهاء مذكر، فلما لم يوافق الضمير اسم الفاعل دلّ على أنه غير عائد إليه. فتنبه لهذا فإنّكَ لا تَـجِدُهُ في كتاب آخر.

واحتج أيضاً بقول: هذا الضاربُ زيداً أمس، فلو كانت الألف واللام للتعريف لم يجز إعمال ضارب لأن اسم الفاعل بابُه في الإعمال أن يكون نكرة، ألا ترى أنه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وأضيف لم يتعرّف، وبقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[الحديد: ١٨] فلولا أن المصدقين والمصدقات في معنى الذين تصدقوا واللائي تصدقْنَ لم يجز عطف الفعل عليه.

وبقولنا: الضاربي والشاتمي، والضاربا زيد،والشاتمو عمرو، فلو كانت الألف واللام للتعريف لامتنع ذلك، لأن إضافة المعرف غير جائز.

وقول الزمخشري[١] لما ذكر (الذي) ولغاته التي ذكرناها: ثم حذفوه رأساً، واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبس به، وهو لام التعريف. يوهم أمرين فاسدين:

أحدهما: أن الأصل في قولنا: الضارب زيداً عمرٌو: الذي هو ضارب زيداً عمرو، فحذف لَذي[٢]، وأبقى الألف واللام، وهذا شيء يقوله الفراء محتجاً به لجواز الإضافة في قولنا: هذا الضارب زيدٍ، فإنه يقول الأصل: هذا الذي هو ضارب زيد، وقد ذكرنا ما فيه.

الثاني: يوهم أنَّ الألف واللام في الضارب للتعريف، مع أنه يسلّم أنها التي كانت في الذي، وهي في الذي ليست للتعريف، بل هي زائدة، فكيف يقال: إنهما للتعريف في الضارب مع أنهما يستدعيان ثبوت الموصول الأصلي بعدها، وهما غير معرفتين.

وكذلك يعتقد في قولنا: الضاربتُه هند، وقد صرح به حيث قال: وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه، فقالوا: التي، واللت، والضاربتُه هند، بمعنى التي ضربته هند.

---

(١)انظر المفصل ١٤٣، وشرح ابن يعيش ٣: ١٥٤.

(٢)(الذي) في: ع.

«وأيّ»

أيّ: تستعمل في الكلام على خمسة أَنْحَاءٍ:

- أن تكون استفهامية، كقولك: أيّهم عندك.
- وشرطية، كقولك: أيّهم تأتني أكرمه.
- وموصولةً، كقولك: اضرب أيهم يشتمك، واقصد أيهم أبوه خير منك.
- وموصوفة، كقولك: يا أيُّها الرجل.
- وصفة، كقولك: مررت برجلٍ أيّ رجلٍ.

وقد مضى بعض ذلك، وسيأتي تمامُه إن شاء الله.

«فهذه لا بدَّ لها من صلة يتمُّ بها»

وذلك لأن هذه الأسماء وضعت على الإبهام، فجيء بالصِّلات لإيضاحها.

فإن قلت: / فلا[١] اسم أعمّ من (شيء)، ولم يأتوا له بصلة؟

قلت: الفرق أن هذه الأسماء أجرتها العرب مُجرى ما لا يستقل بنفسه، وهو الحرف، ولهذا بنوها فلم يكن لها بد من الصلة بخلاف (شيء)، وما في معناه.

فإذا قلت: الذي أبوه قائم زيدٌ، فالجملة وهو وقولنا: أبوه قائمٌ أوضحت الذي، وعرّفت مَنِ المراد به، وإنما جعلوه معرفة مع أن هذه حاله، لأنه حين الاستعمال لا بدّ له من صلة، والصلة تخصصه، فجرى مَجرى المضمرات وأسماء الإشارة التي وصفها جنس واستعمالها على التعين.

وسيبويه[٢] يسمي الصلة الحشو، وهي في معنى الزائد، أي: إنها ليست أصلاً، وإنما

---

(١)(فلا) ساقط من: ع.

(٢)انظر الكتاب ١: ٢٦٩.

هي زيادة يتم بها الاسم، ويوضح بها معناه.

ومنه: فلان من حشو بني فلان، أي: من أتباعهم، وليس من صميمهم.

وسائر النحويين يسمونها الصلة.

«والصلة كل جملةٍ خبريةٍ مستقلةٍ معلومةٍ للمخاطب ذات عائد على الموصول إلا الألف واللام، فإن صلتها اسم الفاعل أو اسم المفعول، تقول: جاءني الذي قام غلامُه، ورأيت التي أبوها زيدٌ، ومررت بمَنْ إن تكرمْه يكرمْك، وعجبت ممّن عندك، وبعت ما في الدار، والضارب زيد، والمضروب عمرو»

للصلة أحكام:

الأول: أن تكون جملة، فلا يجوز أن تكون مفرداً، لأن المفرد لا إيضاح له، إذ لا يدل على أكثر من نفسه. وأما قولهم: عجبت ممن عندك، وبعت ما في الدار، فعندك، وما في الدار، نائبان عن الجملة، والتقدير: استقر عندك، أو مستقر، على حسب ما تريد من المعنى.

ولا يجوز أن يكون اسم الفاعل أو اسم المفعول صلة، فلا تقول: جاءني الذي ضاربٌ، ولا: مررت بالذي مضروبٌ، وأنت تريد جاءني الذي تضرب، ومررت بالذي يُضرب، لأن اسم الفاعل لا يعتد بالضمير الذي منه من حيث إنه اسم، وتحمله الضمير على خلاف الأصل، وإذا لم يجز باسم الفاعل مع أنه محتمل للضمير، فلأن لا يجوز بالمصدر، كقولك: جاءني الذي ضَرْبٌ مع أنه غير متحمل للضمير، أَوْلَى.

وتجوز الصلة باسم الفعل إذا كان اسماً للماضي أو المضارع، كقولك: جاءني الذي شتان زيد وأبوه، ومررت بالذي أفٍّ له، كما تقول: جاءني الذي افترق زيد وأبوه ومررت بالذي أتضجّر منه، فإذا كان اسماً لفعل الأمر، كقولك: مررت بالذي نزالِ عليه لم يجز كما لا يجوز، مررتُ بالذي أنزِلْ عليه.

الثاني: أن تكون تلك الجملة خبرية، والمراد بالخبرية كلُّ كلام يحتمل الصدق

والكذب أي: ينتظم أن يقال لقائله: إنه صادق أو إنه كاذب، إيجاباً كان أو نفياً، كقولك: رأيت الذي أبوه قائم، ومررت بالذي ما جاريته بأحسن من جاريتك.

والإيجاب هو الأصل؛ لأن النفي بزيادةٍ والإيجاب يحصل بغير زيادة.

ومنع ابنُ السراج أن يقع التعجب صلة(١)، كقولك: مررت بالذي ما أحسنَ أباه.

وعلل بأن التعجُّب لا يقصد به الخبر المحض، وقضية هذا امتناع وقوع نعم وبئس وحبذا، وكذلك عسى على قول النحويين أن معناها الطمع والرجاء، لكن دخول حرف الاستفهام عليه في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ﴾[البقرة: ٢٤٦]يدل على أنها للخبر، إذ لا معنى لقلب الطمع إلى الاستفهام، إنما الاستفهام يقلب الخبر والسؤال عنه، ألا ترى أنه لا يجوز: أَلَعَلَّ زيداً قائم؟

وأما قول الحمامي(٢):

١٢١٦ـ وماذَا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكَ عاشِقُ(٣)

فلا يجوز أن تكون (ذا) بمعنى الذي، لأنها تكون قد وصلت الذي بالطمع والرجاء، ولا أن يكون (ماذا) في موضع نصب بيتحدّثوا، لأن ما في صلته ألّا يتقدم عليها، وإنما قالوا: (ماذا) بكمالها اسم واحد في موضع رفع بالابتداء، وخبره: عسى الواشون أن يتحدّثوا، على حذف العائد من الخبر، وهو أيضاً بعيدٌ، بل تصحيحه أنْ يجعل (ذا) بمعنى (الذي) على حذف القول، وهو الصلة، كأنه قال: وما الذي أقول عسى الواشون أن يتحدّثوا.

وأما كان وظننت وأخواتها فيقمْنَ صلة للذي، قال تأبط شرًّا:

---

(١)(علة) في: ع.

(٢)قائله جميل أو المجنون، وهو في ديوانيهما.

(٣)البيت في المقتضب ٣: ١٩٥، وشرح المرزوقي للحماسة ١٣٨٣، وشرح التبريزي للحماسة ٣: ١٧٨، والأشموني ١: ١٦٣، والخزانة ٢: ٥٥٨، وديوان جميل ٧٤، وديوان المجنون ٢٠٣.

١٢١٧-ولكن أَخُو الحَزْمِ الذي ليس نازلاً   بهِ الخطب إلّا وهْوَ للقصد مُبْصِرُ(١)

وكذلك إنّ وأنّ، لأن الكلام معها خبرٌ. وفي التنزيل: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦] كأنه قال: الذي إن مفاتحه، وتقول: الذي في الكتاب إنه منطلق زيد.

وكذلك (كأن) لأنه للتشبيه، والتشبيه خبرٌ، تقول: الذي كأنّ إياه الأسد زيد، ولا تجوز الصلة بليت، ولا بلعل، لأنها ليسا للخبر. وأما قول الفرزدق:

١٢١٦- / وإني لَرامٍ نظرةً قِبَلَ التي   لعلي وإن شطّت نواها أزورُها(٢) [٣٦٢]

فالكلام محكيٌّ بالقول، أراد قبل التي أقول لعلي. ويجوز بلا النافية كقولك: الذي لا رجل أفضل منه زيدٌ.

وجملة الأمر: أن النداء والتمنّي والترجّي والتعجّب والأمر والنهي والاستفهام والتحضيض والدعاء والعرض لا يجوز صلة الذي بشيء منها، فإن وقعت كلها محكية بالقول جازت صلة الذي بها، وما عدا هذه الأشياء يجوز صلة الذي بها.

الثالث: أن تكون الجملة مستقلة. ذكره ابن السراج. والمعنى باستقلالها أنه لو نطق بها وحدها جاز، كقولك: الذي قام أبوه زيد، إذ لو اقتصرت على قولك: قام أبو زيد، جاز، وما لا يكون مستقلاً لا يجوز صلة الذي به كالمعطوف، فلا يجوز: الذي وأبوه في السوق زيدٌ، لأن مجيء الواو يُؤذِنُ باحتياجها إلى ما يشاركه، فهي غير مستقلة.

وكذلك لا يجوز: الذي لكن أباه قائم زيدٌ، لأن لكن، للاستدراك الذي يُؤذن باحتياج الجملة إلى جملةٍ أخرى.

---

(١) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٧٦، وشرح التبريزي للحماسة ١: ٣٨، والعيني ٢: ١٦٦، والخزانة ٣: ٣٥٧.

(٢) البيت في المغني ٢: ٤٣٣، ٤٣٧، ٦٤٧، والهمع ١: ٨٥، والدرر ١: ٦٢، والأشموني ١: ٦٣، والخزانة ٢: ٤٨١، ٥٥٨، ٥٥٩.

الرابع: أن تكون معلومةً للمخاطب كقولك: هذا الذي أكرم أباك، إذا كان قد بلغ المخاطب أن إكرام أبيه قد وقع من رجل، فإن كانت مجهولةً لم يجز، لأن تعريف المجهول بالمجهول محالٌ، بخلاف قولك: هذا أكرم أباك، إذ يجوز أن تقول هذا الكلام مع مَنْ لا يعرف أن إكرام أبيه قد وقع من رجل.

الخامس: أن تكون تلك الجملة ذات عائد على الموصول، أي: يكون فيها ضمير يعود عليه ملاقياً له في المعنى، إذ الجملة مستقلة، فلو لم يكن فيها عائد يربطها بالموصول لانقطعت عنه، وقامت بنفسها.

ثم الأسماء الموصولة كلها لفظها الغيبة فالأصل أن يكون العائد عليها غائباً، وذلك واجب في صورةٍ، جائز في أخرى.

فالواجب أن لا يجري الموصول على متكلم ولا على مخاطب كقولك: زيدٌ الذي قام، وهندٌ التي أكرمتها.

والجائز أن يجري الموصول على متكلم أو مخاطب، صفةً أو خبراً أو مفعولاً، فلك أن تأتي بالعائد غائباً مراعاة للفظ الموصول، تقول: أنا الذي فعل، وأنت الذي فعل، وهو الأصل قال:

١٢١٩ـ أنا الرجلُ الذي قد عِبْتُمُوه　　　وما فيه لِعَيَّابٍ مَعَابُ[١]

ويجوز أن تقول: أنا الذي فعلتُ، وأنت الذي فعلتَ، فيعيد الضمير حملاً[٢] على المعنى، لأن الذي هو أنا وأنت في المعنى، قال علي، كرم الله وجهه:

١٢٢٠ - أنا الذي سمتنِ أمي حيدره[٣]

---

(١) البيت في المنصف ٣: ٥٧، وإصلاح المنطق ٢٢٠، واللسان (عاب) ويُروى (فيكم) في مكان (فيه).

(٢) (محلاً) في مكان (حملا) في: ع.

(٣) الرجز في المقتضب ٤: ١٣٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٥٢، وشرح الرضى للكافية ٢: ٤٣، والهمع ١: ٨٦، والدرر ١: ٦٢، والخزانة ٢: ٥٢٣، ٥٣٤، وبعده (كليث غابات كريه المنظره).

وقال مُهَلْهَل:

١٢٢١ ـ وأنا الـذي قَتَلْـتُ بَكْـراً بالقَنَـا   وتَرَكْـتُ تَغلِـبَ غـيرَ ذاتِ سَـنام[١]

وقال كُثَـيِّر:

١٢٢٢ ـ وأنتِ التي حَبَّبْتِ كـلَّ قَصِـيرةٍ   إليَّ ومـا تَـدْرِي بـذاكِ القَصَـائِرُ[٢]

ثم العائد إن كان جزءَ الجملةِ كان إما مبتدأ، كقولك: الذي هو قائم زيد، أو فاعلاً، كقولك: الذي قامَ زيدٌ.

وإن كان خارجاً عن الجملة كان إمّا منصوباً، كقولك: الذي أكرمته زيدٌ، أو مجروراً، كقولك: الذي مررتُ به زيدٌ.

قوله: إلا الألف واللام فإن صلتها اسم الفاعل أو اسم المفعول.

قد ذكرنا أن الألف واللام فيها بمعنى الذي وهما بمعنى الفعل، وذلك أنهم أرادوا أن يصفوا بالجملة الفعلية المعرفة كما وصفوا بها النكرة، فلم يمكنهم ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير، فجاؤوا بالألف واللام وفسروهما بمعنى الذي، ولم يمكن إدخالهما على لفظ الفعل؛ لأنهما من خصائص الأسماء، فحوّلوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل، فصار اسماً في اللفظ، فعلاً في الحكم، وفيه ضمير عائد على الألف واللام على ما تقدم.

واعلم أن من أسماء الفاعلين ما لا يستغني بفاعل واحد كمصطلح ومختصم ومقاتل ومتضارب[٣]، فإذا وصلت اللام بمثل ذلك فحقك أن تأتي للصلة بفاعلين، فتقول: المصطلح أبواه غلاماك، ولا يجوز أن تقول: المصطلح أبوه زيدٌ، لأن المصطلح لا

---

(١) البيت في المقتضب ٤: ١٣٢، والأصول ٢: ٣٢٤، والإفصاح ٣٢٩، والمقصور لابن ولاد ١٠٠، وشرح ابن يعيش ٤: ٢٥. القنا: جمع قناة، يكتب بالألف لأنك تقول في جمعه: قنوات. السنام: يستعار كثيراً للعز.

(٢) البيت في إصلاح المنطق ٢٧٤، وشرح ابن يعيش ٦: ٣٧، والهمع ١: ٨٦، والدرر ١: ٦٣، واللسان (قصر).

(٣) (مضارب) في: ع.

يكون له فاعل واحد، وتقول: المصطلح هو وأخوك منطلق، فتوحد منطلقاً، ولا يجوز: منطلقان؛ لأنك لم تجعل أخوك مبتدأ، وإنما عطفته على فاعل المصطلح، لأن مصطلحاً لا يتم إلا بفاعلين.

وتقول: المصطلح زيد وعمرو في داره أخوك، والهاء عائدة على الألف واللام.

فإن ثَنَّيْتَ قلت: المصطلح زيدٌ وعمرٌو في دارهما أخواك.

وإن جمعت قلت: المصطلح زيد وعمرٌو في دارهم إخوتُك.

وإن أنَّثْتَ قلت: المصْطَلح زيد وعمرو في دارها زينب.

فلفظ المصطلح لا يتغير، لأن فاعله مذكر.

ويجوز أن تقول: المصطلحة زينب وهند في داره أخوك، فتأتي للألف واللام بخبر مذكر، ولا يلتفت إلى تأنيث المصطلحة، فإنه إنما أنث لأن فاعله مؤنث والألف واللام بمعنى الذي، فكأنك قلت الذي اصطلحت زينب وهند في داره أخوك.

٣]

/ «واضرب أيَّهم قام، بالنصب»

قد ذكرنا أنّ لأي خمسةَ مواضع، وهي في كل أحوالها مبهمة فيفسرها في غير الصلة ما يضاف إليه، ويفسرها إذا كانت موصولة صلتها وما يضاف إليه، وتفسيرها إذا كانت موصولة[1] أبلغ، لأن تفسيرها من جهتين.

ويجوز صلتها بجميع ما وصلت به الذي، فتقول: أيهم يقوم صاحبه زيدٌ.

ومن مسائل الكتاب[2]: أيُّها تشأ فلك، وتقول: أيُّكم قام أبوه زيد، وأيهم إن تكرمْه يكرمْك عمرو، وأيَّتهن أمامك هند.

---

(١)(وتفسيرها إذا كانت موصولة) ساقط من: ع.

(٢)هكذا في بعض نسخ الكتاب، وفي نسخة أخرى (أيها تشاء لك) انظر الكتاب ٢: ٣٩٨ تحقيق عبد السلام هارون و ١: ٣٩٧ بولاق.

ومنهم من منع صلتها بالفعل الماضي، والاختيار الجواز، فهذه بمنزلة الذي في جميع صلاتها، وإنما يفارقها في أنّ(أيـاً) تضاف، لأنها عبارة عن جزء من كل فتضاف إلى ما هي جزء منه للتبيين، والذي لا يضاف وإنّ أيّاً معربة مع قيام علة البناء حملاً على نظيرها، وهو (بعض)، وعلى نقيضها وهو (كل)، والذي مبنية.

«وقولهم: اضربْ أيُّهم أفضلُ، بالضم مبنيٌّ عند سيبويه[١]، ومعربٌ عند الخليل والكوفيين»

إذا أضيفت (أيّ) وحذف من صلتها المبتدأ كما رووا عن العرب: اضرب أيّهم أفضل.

وأنشد أبو عمرو[٢]:

١٢٢٣ - إذَا مـا أتَيْـتَ بَنـي مَالـكٍ   فَسـلِّمْ عـلى أيُّـهـمْ أفْضَـلُ[٣]

فالرواية فيها بالضم، بالاتفاق.

ومذهب سيبويه: أنها مبنية على الضم، إذ لو كانت معربةً لنصبت الأولى وجُرّتِ الثانية.

وعلّة بنائها عنده أن الأصل أن تقول: اضرب أيهم هو أفضل، فلما حذف شطر الصلة الذي هو المبتدأ مع قيام موجب بنائها وهو كونها كبعض الكلمة تزايد نقصها، فبنيت، وبناؤها على الضم لمشابهتها قبل وبعد، لكونها يشاركانها[٤] في كونها مبنية في حالة

---

(١)انظر الكتاب ١: ٣٩٧، ٣٩٨.

(٢)هو إسحاق بن مرار الشيباني.

(٣)قائل البيت غسان بن وعلة، وهو في الإنصاف ٧١٥، وشرح ابن يعيش ٣: ١٤٧، ٤: ١٢، ٧: ٨٨، والمغني ١: ٨٢، ٢: ٤٧٥، ٦٠٩، والهمع ١: ٨٤، ٩١، والدرر ١: ٦٠، والأشموني ١: ١٦٦، والتصريح ١: ١٣٥، وحاشية يس ١: ١٣٦.

(٤)(يشاركها) في: ع.

معربة في أخرى.

وذهب الخليل إلى أنه مرفوع على تأويل الحكاية كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل، لأن حذف القول كثير في كلام العرب. وأنشد للأخطل[١]:

١٢٢٤ - وَلَقَدْ أَبيتُ من الفَتَاةِ بمعزلٍ فَأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحْرُومُ[٢]

وكان حقها أن يقول: لا حَرَجاً ولا محروماً، بالنصب لكونهما خبرَيْ أبيتُ، والتقدير عنده: فأبيت لا الذي يقال له: أنت حرج ولا أنت محروم، والقوافي مرفوعة.

ومنها في صفة الخمر:

١٢٢٥ - صهباءُ يعشى الناظرين شُعاعُها ويَنالُ طيبَ نسيمِها المزكومُ

ولو كان كما زعم لجاز أن يقال: اضربِ الفاسقُ الخبيث، بالرفع، أي: اضرب الذي يقال له: الفاسقُ الخبيثُ، وهذا لا يقوله أحدٌ.

وذهب يونس: إلى أن اضرب مُعَلَّق عن العمل جعله بمنزلة علمتُ، كما تقول: علمتُ أيهم أفضل، وهو فاسد، لأن اضرب من أفعال العلاج، والتعليق مختص بأفعال القلوب.

وذهب الكوفيون: إلى أن ضمته ضمةُ إعراب، وأن الفصيح أن يقال: اضربْ أَيَّهم أفضل، بالنصب.

وتأولوا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[مريم:

---

(١)ديوانه: ٨٤.

(٢)البيت في الكتاب ١: ٢٥٩، ٣٩٨، والأصول ٢: ٣٤١، والمرتجل ٣١٠، والإنصاف ٧١٠، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٩٧، وشرح ابن يعيش ٣: ١٤٦، ٧: ٨٧، والخزانة ٢: ٥٥٣، والمخصص ٨: ٦٩، واللسان (حرج) وفي المراجع يروى (بمنزل).

لا حرج: لا أتحرج من لذة، لا محروم: لا أحرم ما أشتهي.

٦٩](١). فيمن قرأ بالضم وهي القراءة المشهورة، فمفعول لننزعن هو قوله: من كل شيعة، لأن حرف الجرّ وما بعده يقع مفعولاً للفعل كما تقول: لأقبلَنّ من كل قبيل، وأكلن من كل طعام. ثم ابتدأ فقال: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ فلا يكون لهذه الجملة موضع من الإعراب.

وقيل: هو مرفوع بالقول(٢).

وقيل: هو استفهام وما بعده خبره، والجملة مفعول لَـنَـنْزِعَنَّ.

«وقد تحذف الصلة في مثل: اللّتيا والتي»

حقُّ الصلة أن لا تُحذف لأنها بمنزلة الجزء من الموصول، وهي موضِّحة لمعناه وبها يتمُّ، فلا يجوز: رأيت الذي، وإن كان على حذفه دليل، كما يقال لك: أرأيت رجلاً أكرم زيداً، فتقول: رأيت الذي، فهذا لا يُجيزونه وإذا لم يجز حذف الصفة مع أن الموصوف يستغني عنها، فأن لا يجوز حذف الصلة مع أنَّ الموصول لا يستغني عنها أولى، فلا يجيزون: مررتُ برجلٍ قائم والمرأة، وأنت تريد وامرأةٍ قائمةٍ، بخلاف خبر المبتدأ حيث أجازوا حذفه، كقولك: زيد منطلق وعمرو، لأن المبتدأ لم يفتقر إلى الخبر بنفس وضعِه بل من حيث إنه مبتدأ ولا كذلك الموصول، ولأن المبتدأ لا بُدّ له من خبر، وإنه إذا حذف فإنما يحذف لدلالة المذكور عليه، بخلاف الموصوف فإنه يَسْتَغْني عن الصفة، لكنّ العرب اجْتَرَأَتْ على حذف الصلة في قولهم: بعد اللّتيا والتي، واللّتيا تصغير التي، ويُكْنَى بهذا عن الداهية، قال(٣):

---

(١) قال الجمهور (أَيُّهُمْ) بالرفع، وهي حركة بناء على مذهب سيبويه، وحركة إعراب على مذهب الخليل ويونس. انظر البحر ٦: ٢٠٨.

(٢) (وقيل هو مرفوع بالقول) ساقط من: ع.

(٣) هو «سَلْمَى بن ربيعة».

١٢٢٦ ـ ولقد رَأَيْتُ ثَأَى العَشِيرَةِ كلّها   وكَفَيْتُ جانِبَها اللّتَيَّا والّتِي(١)

وقال آخر(٢):

١٢٢٧ ـ بعد اللّتَيّا واللتيّا والتي   إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ(٣)

وقيل: إن اللتيا، كقوله: الدُّوَيْهِيَةُ، والتي كقولنا: الداهية.

/ وقال الزمخشري في تفسير اللّتيا والتي المعنى: بعد الخُطَّة التي من فظاعة شأنها [٣٦٤] كيتَ وكيتَ وإنها حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشّدّة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه. هذا كلامه.

وقد جاء في شعر المحدثين حذفُ الصلة قال مهيار(٤):

١٢٢٨ ـ ما أنكرتُ إلا البياضَ فصدَّتِ   وهي التي جَنَتِ المشيبَ هي التي(٥)

أراد هي التي جنت المشيبَ، وحذفه من حيث إن الجملة الثانية توكيد للجملة الأُولى، فصارت كأنها هي فلأجل ذلك حذفتْ، وهذا لم يفعله العرب.

«والعائد إذا كان ضميراً منصوباً متّصلاً بالفعل على حَذْفه دليل، كقولك: الذي أكرمتُ زيدٌ، ولا تقول: الذي ضربتُ في داره زيد، وأنت تعني ضربتُه»

---

(١) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٥٥١، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٥. الرأب: الشَّعْبُ والإصلاح. الثأي: الفساد، يقال: ثأى الجُرْحُ يثأى ثأْي.

(٢) هو العجاج. ديوانه ١: ٤٢٠.

(٣) الرجز في الكتاب ١: ٣٧٦، والنوادر ١٢٢، والمقتضب ٢: ٢٨٩، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٥، وشرح ابن يعيش ٥: ١٤٠، والمغني ٢: ٦٩٢، واللسان (لتى).

(٤) هو مهيار بن مَرْزَوَيْه، أبو الحسن (أو أبو الحسين) الديلمي، شاعر كبير، في معانيه ابتكار، وفي أسلوبه قوة، فارسي الأصل، من أهل بغداد، كان مجوسيًّا وأسلم سنة ٣٩٤ هـ، على يد الشريف الرضى وهو شيخه (ت ٤٢٨هـ) انظر تاريخ بغداد ١٣: ٢٧٦، والأعلام ٨: ٢٦٤.

(٥) هو في ديوان مهيار الديلمي ١: ١٥٣ أول بيت من قصيدة كتب بها إلى الصاحب أبي القاسم بن عبد الرحيم يمدحُه ويذكر ظفرَه بعدوّ كان يناوئه ويهنئه بمهرجان سنة إحدى عشرة وأربعمائة.

يجوز حذف العائد بأربعة شروط:

الأول: أن يكون منصوباً فلا يجوز حذف المرفوع والمجرور.

فالمرفوع كقولك: الذي هو أفضلُ منك زيدٌ، فلا يجوز الذي أفضل منك زيد.

وأجاز أبو سعيد: مَنْ ذا خَيْرٌ منك، يريد مَنِ الذي هو خير منك، واحتج بأن طول الكلام حَسَّنَ الحذفَ.

وذكر سيبويه[١] أنَّ الخليل سمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً، ويروى سوءًا[٢] ويروى: (قبيحاً) والتقدير: ما أنا بالذي هو، أو[٣] ما أنا بالذي أنا، وقرئ: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤][٤]، بالرفع أي: على الذي هو أحسنُ، وهذا الكلام وإن لم يكن فيه طولٌ إذ ليس فيه إلا جزء واحد، لكن التقدير: على الذي أحسن من غيره.

و(مِنْ) يجوز حذفُها إذا وقعت في صلة أفعل التفضيل إذا كان خبراً عن مبتدأ[٥].

وقرئ أيضاً ﴿مَثَلاً ما بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٦] أي: ما هو بعوضة.

ولا يجوز حذف المجرور، فلا تقول: الذي مررت زيد، تريد الذي مررت به زيدٌ، لانفصال الضمير عن الفعل واتصاله بالباء فهو أجنبي من الفعل، إذ ليس للفعل فيه عمل.

وأجاز ابن السراج[٦]: مررت بالذي مررت، والتقدير: مررت به، فحذفه لذكر الفعل في صدر الكلام، والحرف الداخل على العائد.

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٩٩.

(٢) (ويروى سوءاً) ساقط من: ع.

(٣) (ما أنا بالذي هو أو) ساقط من: ع.

(٤) قرأ الحسن والأعشى ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق (أحسنُ) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو أحسن، فحذف العائد وإن لم تطل الصلة، وهو نادر. انظر القرطبي ٧: ١٤٢، والبحر ٤: ٢٥٥، والاتحاف: ٢٢٠.

(٥) (المبتدأ) في: ع.

(٦) انظر الأصول ٢: ٢٨٠.

وكذلك سألتُ عمَّن سألْتُ، وسرتُ إلى ما سِرْتُ، تريد عمن سألت عنه، وإلى ما سرت إليه. قال(١):

١٢٢٩ - وقد كنت تُخفي حُبَّ سمراءَ حقبةً فبُحْ لانَ منها بالذي أنت بائحُ(٢)

أي: بائح به، وحَذْفُ خبرِ (كان) ضعيف، لأنه مرفوع في الأصل، وهو أحد جزأي الجملة، لكنه جائز نظراً إلى أنه منصوب تقول: إذا أَخْبَرْتَ عن أخيك من قولك: كان زيدٌ أخاك الذي كأنّه زيد أخوك، وإن شئت: الذي كان زيدٌ أخوك.

الثاني: أن يكون متصلاً فلا يجوز حذف المنفصل، كقولك: الذي إيَّاه أكرمت زيد، لأن المنفصل قائم بنفسه، فجرى مجرى الظاهر، ولو كان العائد متصلاً باسم ظاهر لم يحذف، كقولك: الذي أكرمت إياه زيد، لا يجوز أن تقول الذي أكرمت زيد، لأن فيه لَبْساً، وفيه حذف المضاف والمضاف إليه.

الثالث: أن يكون متصلاً بالفعل، كقولك: الذي أكرمت زيد، وفي التنزيل: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾[البقرة: ٢٥٣] و﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[الأنعام: ٩٠] و﴿وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾[العنكبوت: ٤٠] و﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[الفرقان: ٤١]، وذلك لأن الفعل والفاعل والمفعول والموصول أربعة أشياء تتنزل منزلة اسم مفرد، فطال جدًّا، فحذف للطول فإن كان متصلاً بحرف، كقولك: الذي أنه قائم زيد، وبالاسم كقولك إذا أخبرت عن عمرو، من قولك: ضرب زيد عَمْراً، بالألف واللام الضاربة زيد عمرو، لم يجز حذفه، لأن الحرف ليس له قوة الفعل، واسم الفاعل لا يطول طول الفعل، وقد أجيز الحذف في مثل

---

(١) نسبه العيني لعنترة، وهو في ديوانه ٢٩٨ برواية:

تَعَزَّيْتُ عن ذِكْرى سُمَيَّةَ حِقْبَةً فَبُحْ عنكَ منها بالذي أنتَ بائحُ

(٢) البيت في الخصائص ٣: ٩٠، وأمالي ابن الشجري ١: ٧، والعيني ١: ٤٧٨، والأشموني ١: ١٩٣، والتصريح ١: ١٤٧. لان أصله (الآن) فحذف الشاعر منه الهمزتين، ويقال: لان لغة. فبح: أي: أخبر عن نفسك ما كنت تكتمه من حبها والاشتياق إليها.

قوله: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[طه: ٧٢].

الرابع: أن يكون على حذفه دليل، وهو أن لا يكون في الكلام عائدٌ غيرُه، كقولك: الذي أكرمت زيد، فيجوز حذفه للعلم به، فإن كان في الكلام عائد آخر لم يجز حذفه لأنه قد وجد ما يغني عنه فحَذْفُه يقضي إلى اللبس، لأنه لا يتغير.

فلو قلت: الذي ضربته في داره زيد، لم يجز حذفُ الضمير من ضربته لأن الهاء المضاف إليها يعود على زيد، فلا حاجة إلى تقدير مضمر آخر، فلا يفهم المقصود من اللفظ، ولذلك لا تقول: الذي أكرمت وأبوه حاضر زيد، وأنت تعني أكرمته. لما ذكرنا.

«ويقع الذي والألف واللامُ في باب الإخبار[1]، وحقيقة إلحاقها أول الجملة، وجعل ما يخبر عنه آخراً ووُضع ضميرٌ للموصول مكانه، تقول: ضربت زيداً، فإن أخبرتَ عن التاء قلت: الذي ضرب زيداً أنا، وعن زيدٍ قلت: الضاربُه أنا زيدٌ»

[٣٦٥] / هذا باب من أبواب النحو صعبُ المسلك، وعرُ المرتَقَى، لا يسلكه إلا من أخذَ من معظم أبواب النحو بأوفر الحظ، إذ له تعلق بجميع أبوابه، ولم يذكر سيبويه فيه شيئاً، وذكر من بعدَه.

وذكر ابن السراج منه في الأصول[2] ما يملأ عينَ الناظرين، ونحن نذكر أولاً شرح ألفاظ المختصر، ثم نتبعه بمسائل، وننبه فيها على ضوابط الباب، ليُستدل به على ما لم نذكره.

اعلم أنا إذا قلنا في غير هذا الباب: أَخْبِر عن زيد بقائم، فنريد أن يجعل زيداً مبتدأ، وقائماً خبره، فتقول: زيدٌ قائم،فزيد هو المخبرُ عنه وقائمٌ هو المخبر به.

---

(١)الإخبار بكسر الهمزة، ويقال له: باب المخاطبة، وهو نوع من أنواع الابتداء، أفرد بالذكر للتمرين. الهمع ٢: ١٤٦.

(٢)انظر الأصول ٢: ٣٢٩.

وأما في هذا الباب فنعني به أنك تأتي بالذي[١] أو بالألف واللام، وتجعله صدر الجملة التي فيها الاسم الذي تريد أن تخبر عنه، وتَنحَى ذلك الاسم عن موضعه ويَضع مكانه ضميراً يعود إلى الموصول الذي جعلته صدر الجملة، ويؤخر ذلك الاسم إلى آخر الكلام، ويجعله خبراً عن الموصول الذي جعلته مبتدأ، وكل اسم أخبرت عنه فإن الضمير الحال محله يكون معرباً بما كان معرباً[٢] به، لأنه وضع موضعه.

مثاله: إنك تقول: ضربت زيداً، فإن أخبرت عن التاء بالذي قلت: الذي ضرب زيداً أنا، فقد ألحقت الذي صدر الجملة التي فيها ذلك الاسم، وهي: ضربت وأزلت التاء عن موضعها، وجعلتها آخراً، إلا أنك نقلتها إلى المنفصل، وهو أنا لأنه لا يمكن أن تجعل خبر المبتدأ ضميراً متصلاً، ووضعت مكان التاء ضميراً غائباً، وإن كانت التاء للمتكلم، لأنّ العائد على حسب المعود عليه، وهو غائب، وصار هذا الضمير مستكناً في الفعل، لأنه ضمير غائب مفرد، ومرتفعاً به كما كانت التاء مرتفعة به، وزيد باق على مفعوليته، وقد حللت الكلام من الفعل والفاعل إلى المبتدأ والخبر لأن الأخبار نوع من المبتدأ والخبر، إذ لا بدّ من جعل الذي أولاً، فإن كان أصل الكلام المبتدأ والخبر لم يتغير أسلوبه، لأنه بعد الإخبار أيضاً جملة إخبارية مشتملة على المبتدأ والخبر، بمنزلة غيرها من الجملة الابتدائية، فيجوز دخول العوامل عليها، فتقول في هذه المسألة بعد الإخبار: إن الذي ضرب زيداً أنا، وكان الذي ضرب زيداً إياي، وظن عمرو الذي ضرب زيداً إياي، وأعلم بكر عمراً الذي ضرب زيداً إياي، وما الذي ضرب زيداً إياي[٣]، إذا أعملها في لغة أهل الحجاز، وقد ثبت من هذا أن المخبر عنه لا بدّ أن يكون اسماً لأنه يكنى عنه بالضمير، والفعل والحرف لا يمكن أن يخبر عنهما، ولا أن يُكَنَّى عنهما بالضمير، وكذا الجملة لا يخبر عنها؛ لأنه لا يُكَنَّى عنها بالضمير، وإذا أخرت عن التاء في المسألة المذكورة بالألف واللام قلت: الضارب زيداً أنا، ففي ضارب ضمير يعود على الموصول الذي هو الألف واللام.

---

(١) وفروعه من المثنى والجمع والمؤنث. الهمع.

(٢) (بما كان معرباً) ساقط من: ع.

(٣) (وما الذي ضرب زيداً إياي) ساقط من: ع.

وإذا أخبرت عن زيد بالذي قلت: الذي ضربته زيد، وبالألف واللام: الضاربه أنا زيد، وللتقرير على ما سبق.

وتقول: زيد منطلق، فتقول في الإخبار عن زيد بالذي: الذي هو منطلق زيد. فهو: مبتدأ، ومنطلق: خبره، والجملة صلة الذي، والذي هو منطلق في موضع اسم مفرد بمنزلة زيد قبل الإخبار، وزيد خبره. ولا يجوز تقديم الخبر هاهنا على المبتدأ، لأنهما معرفتان.

وإن أخبرت عن منطلق قلت: الذي زيدٌ هو منطلق، فهو: خبر زيد،وتمام الذي.

واستضعف عبد القاهر[1] الإخبار عن منطلق، لأنه اسم يجري مجرى الفعل، لأنه جار مَجرى ينطلق، والفعل لا يُكنى عنه، فكذلك ما جرى مَجراه من الأسماء.

وإنما خص النحويون الذي والألف واللام بالإخبار عنهما دون سائر الموصولات؛ لأنهما يكونان لذوي العلم وغيرهم، فلا يقع فيها (مَنْ) لاختصاصها بذوي العلم، ولا (ما) لاختصاصها بغير ذوي العلم، ولا ذا في ماذا لأنها لم تَقْوَ في باب الصلة كقوة غيرها، ألا ترى أنها لا تكون موصولة إلا إذا رُكبت مع ما، ويريدون بالذي وبالألف واللام إياهما وفروعهما من التثنية والجمع، وإنما أفردوا الواحد بالذكر لأنه الأصل.

«والإخبار بالذي في الاسمية والفعلية الخبريتيْنِ وبالألف واللام في الفعلية خاصة إذا كان فعلها متصرّفاً لم يتقدمه مفعوله»

(الذي) أعمُّ تصرفاً في باب الإخبار من الألف واللام، لأن الذي يقع في الجملتين: الاسمية والفعلية، والألف واللام لا يقع إلا في الفعلية، تقول: قام زيد، فإن أخبرت عن زيد قلت: الذي قام زيد، ففي قام ذكرٌ مرفوع يعود على الذي، وزيد خبر المبتدأ الذي هو الذي.

وتقول: زيد قائم، فإن أخبرت عن زيد قلت: الذي هو قائم زيد فالذي: مبتدأ، وهو مبتدأ ثان، كما كان زيد مبتدأ، وقائم: خبر هو، وعنده ثم الذي، وزيد خبر الذي.

وإن أخبرت عن قائم قلت: الذي زيد هو قائم، فهو: كناية عن قائم، وهو: خبر

---

(١)انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ١١٤٦.

عن زيد.

/ ويجوز هاهنا تقديمُ(هو) على زيد فتقول: الذي هو زيد قائم.

وإن كنا قد ذكرنا في باب المبتدأ أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين لم يجز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك لأنك قد ذكرت زيداً باسمه الظاهر وكنيت عن قائم، وقد كان قائم في الأصل خبر زيد، فقد علم أنه كناية عن خبر زيد. فيعلم أنه خبر زيد، وإن كان متقدماً.

ولا يشترط في الإخبار بالذي أن يكون فعلها متصرّفاً لأنه يصح الإخبار عما صدره ليس مع أنه فعل غير متصرف، ويقع صلة للذي، قال تأبط شراً:

١٢٣٠ ـ ولكنْ أَخُو الحَزْمِ الذي ليسَ نازلاً   بـه الخطْـبُ إلا وهْـوَ لِلْقَصْـدِ مُبْصِرُ(١)

وقول أبي عليّ لأنك تخبر بالذي عما كان أوله فعلاً متصرفاً، فإنّما يعني به ما يكون له تصرف في الإخبار، بأن يكون إيجاباً أو نفياً.

ويحترز بذلك عمّا لم يكن إخباراً كالأمر والنهي والتمني والاستفهام، لأنها لا تقع صلات ونحن احترزنا عن ذلك بقولنا: خبريتين.

وأما الألف واللام فلا يخبر بها إلا في الجملة الفعلية، إذا كان فعلها متصرفاً(٢)، وهو أن يختلف صيغته لاختلاف الأزمنة احترازاً من الأفعال الجامدة، وذلك لأنك تنقله إلى اسم الفاعل، إذ لا يجوز دخول الألف واللام على الفعل.

ويشترط أن لا يتقدم منصوبه عليه، فلا يجوز الإخبار بالألف واللام عن زيد، أو عن التاء من قولنا: زيداً ضربتُ، إذ لو أخبرت عنه لاحتجت أن تكني عن زيد أو عن التاء، فكيف تدخل الألف واللام على الكناية أو على زيد، فكنت تقول: إلا إيّاه ضربتَ زيداً، والزيد ضربَ أنا.

ويجوز أن تخبر عنها بالذي، فتقول: الذي إيّاه ضربتُ زيداً، والذي زيداً ضربَ أنا.

---

(١) تقدم برقم ١٢١٧.

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٩٤.

ولهذه العلة لم يجز الإخبار بالألف واللام في الجملة الاسمية، لأنك لو أخبرت عن زيد من قولك: زيد قائم، بالألف واللام، الـهُوَ قائم زيداً، أو عن قائم لقلت: الزيد هو قائم، وكلاهما غير جائز، ونشأ من هذا أن الفعلية في باب الإخبار أقوى من الاسمية، لأن الفعلية تصلح مع الذي ومع الألف واللام والاسمية لا تصلح إلا مع الذي.

تنبيه:

قد بينا أنه لا يشترط في الجملة الفعلية في الإخبار بالذي أن يكون فعلها متصرفاً، لكنه يشترط أن يقع صلة، فلا يجوز الخبر عن معمول عسى، لأن عسى لا تقع صلة، لأنها طمع وإشفاق.

ويجوز أن يخبر عن زيد من قولنا: كاد زيد يقوم، فتقول: الذي كاد يقومُ زيد، ولا يجوز بالألف واللام، لأن (كاد) لا يكون منه اسم فاعل.

قال الشيخ: وكذلك حكم قولنا: جعلَ زيد يفعل، وطفقَ عمرو يتكلم، وأنشأ أخوك يقول: ويوشك بكر يجيء. لا يجوز الإخبار عن شيء من هذه الأسماء بالألف واللام، لأنهم لم يستعملوا منها اسم فاعل، وإنما نطقوا في جعل وأنشأ وطفق بالماضي، وفي أوشك بالمضارع،وإذا قلت: حبذا زيد، فلا شبهة في أنه لا يجوز الإخبار عنه بالألف واللام، والإخبار عنه بالذي ضعيفٌ، لأنه لا يقصد بها محض الخبر، وإنما يقصد بها المدح، وتقريب المذكور من القلب فليست بخبر صريح.

وإذا قلت: نعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئس الغلامُ عمرو، فلا يجوز الإخبار عن الفاعل(١)، لأنه يلزمُ أنْ يكونَ معرّفاً باللام أو مضافاً إلى المعرّف إلى اللام، وأما زيد فإن قلنا: إنه خبر مبتدأ محذوف، لم يجز الإخبار عنه، لأنها جملتان، وإن قلنا إنه مبتدأ، ففي الإخبار عنه ضعف، لأن نعم وبئس جيء بها للمبالغة في المدح والذم فلا يقصد بها الخبر المحض.

---

(١)انظر شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٩٦.

وأما فعل التعجب، نحو: ما أحسنَ زيداً! أو أحسنْ بزيدٍ! فلا يجوز الإخبار عن اسم يكون فيه، لأنه ليس بخبرٍ محض.

ولا يجوز الإخبار عما في التعجب، لأن الغرض في التعجب لفظها ولا عن زيد كما ذكرنا.

«وشرائط المخبر عنه خمس»

الشرائط: جمع شريطة، ولا يجوز أن يجعل جمع شرط، لأن شرطاً جمعه شروط، وفي الحديث: «المؤمنون عندَ شروطِهم»[١] ولأجل ذلك قلنا: خمس فأنثناه وما بعده بدل من خمس.

«أن يصح تعريفه»

لأنا نضع في مكانه ضميراً فلو لم يصح تعريفه لم يصح وضع الضمير موضعه.

«فلا تُخبر عن اسم (لا) ولا خبرها في موضعيها من العمل»

المراد بموضعيها من العمل كونها مشبهةً بـ(أنّ)، وكونها مشبهةً بـ(ليس) وهي في الحالين لا يكون اسمها وخبرها إلا نكرتين، تقول: لا رجلَ أفضلُ منك، ولا رجلٌ أفضلَ[٢] منك، إذ لو أخبرت لأوقعت المضمر اسمَ (لا) أو خبرها، وذلك غير جائز، لأن معمولها لا يقع إلا نكرة، وأما غير العاملة كقولك: لا زيد فيها ولا عمرٌو فيجوز الإخبار عن هذه الأسماء، وكذلك إذا قلت: لا حول ولا قوّةٌ إلا بالله، ورفعهما على الابتداء جاز الإخبار عن كل واحد منهما، فتقول في الإخبار عن حول: الذي لا هو ولا قوة إلا بالله حول، وعن قوةٍ التي لا حول ولا هي إلا بالله قوة، وفي الإخبار عن قُوَّةٍ ضعفٌ، لأن

(١)رواه هكذا ابنُ أبي شيبة، وعلقه البخاري في (الإجارة) مرفوعاً بلفظ (المسلمون). انظر المقاصد الحسنة ٣٨٥.

(٢)(منك ولا رجل أفضل) ساقط من: ع.

الكلام جملتان، فإن جعلت الواو للحال على تأويلٍ بعيد سَهُلَ أمرُ الإخبار، وإلا فهو جائز.

«ولا عن الحال»

كقولك: جاءني رجلٌ راكباً. لأنك لو أخبرتَ عنه لقلت: الذي جاء زيد إيَّاه راكب، فوقعت الحال معرفة.

وكذلك عند المصدر المعرفة إذا وقع حالاً، كقولك: طلبته جهدك وطاقتك، ورجع عوده على بدئه، وأرسلَها العراكَ، ومررت به وحده، ونظائرها، لا يجوز الإخبار عن شيء منها، وإن كان معرفة لأنه قد وقع موقع أسماء نكراتٍ.

ولو قلت: مررت بزيد وعمرٌو قائم، فأوقعت الجملة حالاً لم يجُز الإخبار عنه لكونه جملةً ولكونه حالاً، ولكن لا يجوز الإخبار عن المبتدأ وحدَه فتقول: الذي مررت بزيد وهو قائم عمرٌو، وعن الخبر وحدَه فتقول: الذي مررت بزيد وعمرو وهو قائم[1].

ولو قلت: جاء زيد سابقةً له فرسٌ، جاز الإخبار عن فرس، فتقول: التي جاء زيد سابقة هي له فرس، أبرزت الضمير، لأن اسم الفاعل جرى على غير مَنْ هِيَ له.

«ولا التمييز»

كقولك: طاب زيدٌ نفساً، وله عشرون درهماً، فلو أخبرت لقلت: التي طابها زيد نفسٌ، والذي له عشروه، أو عشرونه، أو عشرون إياه درهم.

وكل هذا مخالف كلام العرب، وأمّا ما ورد تعريفه في الشعر فنادر لا يقاس عليه.

ولو قلت: عندي رطلُ زيتٍ، فأضفت جاز الإخبار لأن هذا موضع يقع فيه المعرفة.

«ولا المجرور برُبَّ»

---

(١) من (عمرو وعن الخبر وحده فتقول الذي مررت بزيد وعمرو هو قائم) ساقط من: ع.

كقولك: ربّ رجلٍ كريمٍ رأيت، لأنها لا تدخل إلا على نكرة.

«و(من) الزائدة»

لأنها لا تدخل إلا على نكرة، كقولك: ما جاءني من أحدٍ، وما رأيتُ من رجلٍ.

«وإضمارُه»

هذا معطوف على تعريفه، أي: وأن يصح إضمارُه، لما بينا أنه يوضع ضميرٌ موضعَه، وهذا هو الشرط الثاني، ولو اقتصرنا عليه وأسقطنا الشرط الأول كان جائزاً؛ لأن كل ما يصح إضماره يصح تعريفُه، وكلّ ما لا يصح تعريفُه لا يصح إضمارُه.

«فلا تُخبر عن المفعول له»

لأنَّ شرطه أن يكون مصدراً، فلو أخبرت عن طمعاً من قولك زرتك طمعاً في بِرِّكَ لأضمرته فكنت تقول: الذي زرتُكه طمعٌ في بِرِّك، والمضمر لا يؤدي مؤدّى المصدر.

ولو قلت: جئتك للسِّمْن، جاز الإخبار عنه، فقلت: الذي جئتك له السمن.

«ولا عن المنادى»

لأن النداء لا يكون صلة، ولأن العرب لم تَكْنِ عن المنادى ولا عِبْرة بالشيء المَنْزُورِ الذي جاء.

«ولا عن (غيرٍ) وما بعده في الاستثناء»

إذا قلت: قام القوم غيرَ زيدٍ، لم يجز الإخبار عن (غير) لأنه مضاف.

ولا عن قولك: غير زيد، لأنه قد حل محل (إلا) في الاستثناء، فلو جئت بالمضمر لأبطلت المعنى الذي جيء به لأجله.

ويجوز الإخبار عن زيد وحده.

«ولا عن المجرور بالكاف، وحتى وواو القسم وتائِه»

لأن هذه الحروف كلَّها لا تدخل على المضمر.

«ولا عما بعد مذ ومنذ»

إذا جعلت مذ ومنذ حرفي جرّ وقلت: ما رأيتُ زيداً مذ يوم الخميس، وما زارنا زيدٌ منذ البارحة. فلو أخبرت لقلت: الذي ما رأيت زيداً مذ يوم الخميس، والتي ما زارنا عمرو منذها البارحة.

وهذا لا يتكلم به العرب. نص عليه سيبويه.

وحكى أبو سعيد عن أبي العباس أنه يجيز الإضمار بعد مذ ومنذ، فعلى مذهبه تقول كذلك، وإن جعلتها اسمين قلت: ما رأيته مذ يومان، وما زارنا منذ ليلتان. فلا يجوز الإخبار هاهنا قولاً واحداً، لأن الكلام جملتان منفصلتان، ومن جعل الثانية في موضع الحال لم يجز الإخبار أيضاً، لأن المضمر لا يقع بعد مذ ومنذ، ويجوز على مذهب أبي العباس.

«ولا عن المضاف»

لأنه يفضي إلى إضافة المضمر. وهو محال.

«ولا[1] الصفة»

لأن المضمر لا يكون صفة، وقد ذكرنا أن كل حكم ثبت للمخبر عنه ثبت للكناية مثله.

«ولا عطف البيان»

فلا يجوز الإخبار عن زيد من قولك: رأيت صاحبك زيداً، لأن المضمر لا يكون عطف بيان للظاهر، وفي الإخبار عن صاحبك نظر، لأن عطف البيان لم يقع في كلام

---

(١) (ولا عن) في: ع.

العرب من المضمر، وإنما وقع بعد ظاهر فيه شركة.

«ولا عما يكون عاملاً فيما بعده»

فلا يجوز الإخبار عن (ضربي) من قولنا: ضَرْبي زيداً قائماً؛ لأنك لو أخبرت عنه لقلت: الذي هو زيداً قائماً ضَرْبي، فتكون قد أعملت ضمير المصدر وهو غير جائز، إذ المضمر لا دلالة له على الفعل، ولهذا لم يجيزوا: مررت بزيد حَسَنٌ وهو بعمرٍو قبيح، وقضية هذا أن لا يجوز إعمال اسم الإشارة / فلا تقول: ضربك زيداً حَسَنٌ وذا عمراً [٣٦٨]
قبيح، لأن (ذا) لا دلالة له على لفظ الفعل، وإن كانوا قد أعملوه في الحال لأن أمر الحال أيسرُ خَطْباً من المفعول به على ما تقدم.

ولا يجوز الإخبار عن ضرب لأنه مضاف ولا عن قائم لأنه حال.

ويجوز الإخبار عن الياء، فتقول: الذي ضربه زيداً قائماً أنا.

وعن زيد فتقول: الذي ضربيه قائماً زيدٌ.

والأجود: ضربي إياه، لما تقدم أن قولك: عجبتُ من ضربي إيّاك، أجود من قولك: عجبت من ضربيك.

«ورفعه»

أي: يصحّ وقوعه مرفوعاً في الكلام، لأنا نجعله خبراً لمبتدأ، وهذا هو الشرط الثالث.

«فلا تخبر عن المصدر والظرف غير المتصرفين»

نحو: سبحان الله، وسحر، إذا أردته من يوم بعينه، وعندك، فإنها أسماء تلزم النصب فلا سبيل إلى الإخبار عنها.

ولا يجوز الإخبار عن عندك من قولنا: سرتُ من عندك، وإن دخل عليه (من) لأنك تحتاج إلى نقله عن موضعه ورفعه، وكذلك (قبلُ) و(بعدُ) من قولك: زيد قبلك

وعمرو بعدك، لأنهما غير متصرفين.

«وأن يكون له معنى في نفسه»

لأنك تَـكْني عنه فلو لم يدل هو على معنى في نفسه لكنت بمنزلة من يَـكْنِي عن جعف من جعفر.

وهذا هو الشرط الرابع.

«فلا تُخبر عن القَيْس من عبد القَيْس وامرئ القيس»

ولا عن حنين من قولك أمّ حنين، ولا عن عاصم من قولك أبو عاصم، وأنت تعني السويق، ولا عن زيد من قولك: أبو زيد، إذا لم يكن له ابن اسمه زيد، لأن مجموع هذين اللفظين قد صار علماً لهذا المسمى، فلو أخذت أحدهما من حيث هو جزء من هذا المجموع لم يكن دالًا على معنى، ولذلك قال المنطقيون: (عبد الله) قبل التسمية مركبٌ كلي، فإذا سُمِّي به صار مفرداً جزئيًا.

قال الشيخ: وأظن أن من الناس من أجاز شيئاً من ذلك، واحتج بأنه قد كُنِّيَ عن الثاني، وأنشد قول الحماسي:

١٢٣١ - وكـأنّما نَظَـرُوا إلى قَمَـرٍ ... أو حيـثُ عَلَّـق قَوْسَـهُ قُـزَحُ(١)

يريد قوس قزح فكَنَّى عن قُزح مع أنه مضاف إليه غير مقصود قصده. وهو ضعيف.

ولا يجوز الإخبار عن أحد جزأي الجملة المسمى بها نحو: تأبط شرًّا، وبَرَقَ نحرُه، وشاب قرناها، وذَرَّى حَبًّا، لما فيه من إبطال لفظ العلم وتحريف هيئته.

ويجوز الإخبار عن تأبط شراً، ونظائره، لأنه بمنزلة اسم مفرد.

---

(١) نسبه في الحماسة للحكم بن عبدل الأسدي، والعينيُّ لشقيق بن سليك الأسدي، وهو في شرح المرزوقي للحماسة ٤: ١٧٨٤، والعيني ٤: ٤٧٩، والهمع ٢: ١٤٦، والدرر ٢: ٢٠٤.

«وأن لا يكون له حكم يزيله الإخبار»

هذا هو الشرط الخامس، ومعنى ذلك أن تكون العرب قد سلكت به مسلكاً متى أخبرت عنه لزمك العدول به عن ذلك المسلك.

«فلا تُخبر عن المرفوع من قولك: ما جاءني أحدٌ، وما بها غريبٌ»

لأنك لو أخبرت عن أحد لقلت: الذي ما جاءني أحد، فأوقعت أحداً في الواجب إذِ المتناول بالنفي ضميره، وهو خبر عن الذي، والعرب لم تستعمل أحداً الذي يراد به الأناسيّ إلا في غير الواجب، كالنفي والاستفهام والنهي، نحو: ما بالدار من أحدٍ، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾[هود: ٨١]، وهل جاءك من أحد، وكذلك قولهم: ما بالدار غريبٌ، ولا طوريّ، ولا تُومريّ، ولا كتيع، ولا ذبيحٌ، ولا دِبي، ولا كرّاب، ولا دَيّار، ولا دَيورٌ، فمعنى ذلك كله (أحد) ولا يستعمل إلا في غير الواجب.

«ولا عَمّا له صدر الكلام، كضمير الشأن، وأسماء الشرط»

لأنك لو أخبرت عن شيء من ذلك لوقع أخيراً، فيزول عن منهاجه، فلا يجوز الإخبار عن(هو) من قولنا: هو زيدٌ قائم، ولا عن (مَنْ) و (ما) و(أينَ) من قولنا: مَنْ يكرمْ زيداً أكرمْه، وما تركبْ أركبْ، وأين تجلسْ أجلسْ، وكذلك إذا قلت:كانَ زيدٌ قائمٌ، وجعلت في (كان) ضميرَ الشأن لم يجز الإخبار عن ضمير الشأن، لأنك لو أخبرت عنه لقلت: الذي كان زيد منطلق هو، والكائن زيد منطلق هو، فقد جعلت ضمير الشأن في آخر الكلام، وحقه التقديم، وقد عاد على الذي والألف واللام؛ لأنه قد صار الضمير المستكن في كان الذي كان في الأصل ضمير الشأن عائداً على الموصول وليس من شأنه أن يعود على مذكور.

«ويشترط أن يعود إلى الموصول ضمير»

لما تقدم أن عود الضمير من الصلة إلى الموصول لازم، وإنما أعدناه ليتبيّن ما لا يجوز الإخبار عنه.

«فلا تُخبر عن الهاء في: زيد ضربتُه»

لأنك لو أخبرت عنه لقلت: الذي زيدٌ ضربته هو، فضربته: خبر زيد، فالهاء فيه إن أعدتها إلى الموصول بقي زيدٌ بلا عائد من الجملة الخبرية إليه، وإن أعدتها إلى زيدٍ بقي الموصول بلا عائد.

«وأن لا يدخل في الصلة ما ليس منها فلا تُخبر عمّا في عطف جملة على جملة، كقولك: زيد قام، وعمرو قاعد»

لا يجوز الإخبار عن شيء من هذه الأسماء، لأن الصلة لا تكون جملتين، والصلة التي ليس فيها المخبر عنه لا تتعلق بالصلة، فإن جعلت الواو حالاً جاز حينئذٍ، ولكن يكون خارجاً عن باب العطف، وكذلك لو قلت: لم يقم زيدٌ لكن عمرٌو قائم.

أو قلت: قام زيد بل قعد عمرو، لم يجز الإخبار عن شيء منها.

ولو قلت: جاء زيدٌ بل عمرو، جاز الإخبار.

وقوله: في عطف جملة على جملة يحترز بهذا عما إذا كان عطف مفرد على مفرد، كقولك: قام زيد وعمرو، فإنه يجوز فيه الإخبار على ما نذكره.

«إلا إذا كان بالفاء، كقولك: يطير الذباب فيغضب زيد»

إنما جاز الإخبار في عطف جملة على جملة بالفاء، لأن الفاء أوجبت أن الجملة الأولى سَبَبٌ للجملة الثانية، والثانية مسببة عن الأولى، فقد تغلب كل جملة بالأخرى، بخلاف ما إذا كان العطف بغير الفاء، فتقول: إذا أخبرت عن الذباب في المثال المذكور: الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب والطائر فيغضب زيدٌ الذباب[1].

وإنما عطفْتَ فعلاً على فاعل حملاً على المعنى، لأن معنى الطائر الذي يطير على ما تقدم. وعن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد، والطائر الذباب فيغضب زيد، ففي يغضب ضمير يعود على الذي والألف واللام، ولهذا لو ثنّيت زيداً أو جمعته أبرزت

(١) انظر الأصول ٢: ٣٧٥، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢: ١١٥٢، وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٠٢.

الضمير فقلت: اللذان يطير الذباب فيغضبان الزيدان، والذين يطير الذباب فيغضبون الزيدون.

ولو كان العطف هاهنا بالواو لم يجز الإخبار لانفصال كل جملة عن الأخرى على ما ذكرنا.

فهذا شرح ألفاظ المختصر، ونُتْبعُ ذلك بمسائل على ترتيب الأبواب السابقة، ليتخذها الناظر في هذا الفن إماماً به يقتدى، ونجماً به يهتدى بتوفيق الله تعالى.

/ **المسألة الأولى:** في الإخبار عن المبتدأ والخبر إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ فقد ذكرنا [٣٦٩] الإخبار عن زيد وعن منطلق، ولا يجوز الإخبار عن الضمير الذي في منطلق لأنك لو أخبرت عنه لقلت: الذي زيد منطلق هو، فالضمير الذي في منطلق تجاذبه الموصول والمبتدأ فبأيهما شغلها خلا الآخر منها.

ولو قلت: زيد منطلق أبوه، أو ينطلق أبوه، فلا يجوز الخبر عن أبوه، إذ لو أخبرت عنه لقلت: الذي زيد منطلق أبوه أو ينطلق أبوه، فيبقى الموصول أو زيد بلا عائد، وتقول: زيد يضرب أباه، فإن أخبرت عن زيد قلت: الذي هو يضرب أباه زيد، فهو يعود على الذي، والهاء في أباه إلى هو.

وإن أخبرت عن أباه قلت: الذي زيد يضربه أبوه، ففي يضرب ضمير يعود على زيد، كما كان قبل الإخبار، والضمير على الموصول هي الهاء التي خلفت أبوه.

وإذا قلت: السمن منوان بدرهم، فتقول في الإخبار عن السمن: الذي هو منوان بدرهم السمن، وعن منوان اللذان السمن هما بدرهم منوان، وعن درهم الذي السمن منوان به درهم، وقد عرفت أن الأصل: السمن منوان منه بدرهم، فحذف للعلم به.

قال أبو علي: والحذف في الحُسْن في الإخبار مثله قبل الإخبار[١]. يعني لا فرق في حُسْنِ الحذف في الحالتين فإن أظهرت هاهنا قلت: الذي هو منوان منه بدرهم السمن،

---

(١)الإيضاح العضدي ٦٢.

واللذان السمن هما منه بدرهم منوان، والذي السمن منوان منه به درهم.

ولا يجوز الإخبار عن الهاء في منه لما ذكرنا.

الثانية: في الإخبار عن الفاعل، تقول في الإخبار عن زيد من قولنا: قام زيد بالذي الذي قام زيد، وبالألف واللام، القائم زيد، فإن ثَنَّيْتَ أو جمعت قلت: اللذان قاما الزيدان، والذين قاموا الزيدون، والقائمان الزيدان، والقائمون الزيدون.

وعن الشمس من قولنا: طلعت الشمس، أو طلع الشمس التي طلعت الشمس، والطالعة الشمس، ولا بدّ من تأنيث الفعل واسم الفاعل، لأن الفاعل قد صار ضميراً.

وإذا قلت: إن يقم زيد يكرمْه عمرو، فتقول في الإخبار عن زيد: الذي إن يقمْ يكرمه عمرو زيد.

وفي التثنية والجمع: اللذان إن يقوما يكرمهما عمرو الزيدان، والذين إن يقوموا يكرمهم عمرو الزيدون، فيثنى ضمير المفعول، كما ثنيت ضمير الفاعل، لأنهما كشيء واحد.

وعن عمرو: الذي إن يقم زيد يكرمه عمرو، فالهاء في يكرمه عائد على زيد والعائد إلى الموصول ضمير مستكن في يكرمه، وفي التثنية والجمع: اللذان إن يقم زيد يكرماه العمران، واللذين إن يقم زيد يكرموه العمرون. وقِسْ عليه التأنيث.

الثالثة: في الإخبار عن المفعول الذي لم يسمّ فاعله، وقد عرفت أن حكم هذا المفعول حكم الفاعل في الإعراب، وعدم جواز التقديم، وإن كل مضمر جاز أن يقع فاعلاً جاز أن يقع في هذا الباب تقول: إذا أخبرت عن زيد من قولنا: ضرب زيد: الذي ضرب زيد، والمضروب زيد. وقد عرفت استكنان الضمير في الفعل، واسم المفعول.

وعن زيد من قولنا: أعطى زيد درهماً: الذي أعطى درهماً زيد، والمعطى درهماً زيد.

وعن درهم الذي أعطيه زيد درهم، والمعطاه زيد درهم.

وعن زيد من قولنا: ظُنَّ زيد قائماً: الذي ظُنَّ قائماً زيد، والمظنون قائماً زيد.

وعن قائم: الذي ظُنَّ زيد إيّاه قائم، والمظنون زيد إياه قائم.

ويجوز: الذي ظُنَّ زيد قائم، والذي ظنه زيد قائم، والمظنونه زيد قائم.

وعن زيد من قولنا: أعلم زيد عمراً عاقلاً: الذي أعلم عمراً عاقلاً زيد، والمعلم عمراً عاقلاً زيد.

وعن عمرو: الذي أعلمه زيد عاقلاً عمرو، والمعلمه زيد عاقلاً عمرو.

وعن عاقل: الذي أعلم زيد عمراً إياه عاقل، والمعلم زيد عمراً إياه عاقل.

ولا يجوز أن يتصل الضمير بأعلم، ولا المعلم، لئلا يلتبس بأنه المفعول الثاني قبل البناء.

وتقول في الإخبار عن المضروب غلامه من قولك: المضروب غلامه زيد: الذي هو زيد المضروب غلامه.

ولا يجوز الإخبار عن غلامه لأنه مضاف إلى ضمير يعود على الألف واللام، فإن أتيت[١] بمظهر غير مضاف جاز كقولك: المضروب أخوك في داره زيد، فتقول: إذا أخبرت عن أخوك: الذي المضروب هو في داره زيداً أخوك.

ولا يجوز أنْ تخبر عن قولك إلى زيد من قولك: سير إلى زيد، لأنه حرف واسم فقد اشتمل على ما يجوز الإخبار عنه وعلى ما لا يجوز، لكنك تخبر عن المجرور وحده، فتقول: الذي سير إليه زيد، والمسير إليه زيد.

الرابعة: في الإخبار عن معمولي كان وأخواتها، تقول: إذا أخبرت عن زيد من قولنا: كان زيد قائماً: الذي كان قائماً زيد، ففي (كان) ضمير هو اسمها، والكائن قائماً زيد.

وعن قائم: الذي كان زيد إياه قائم، والكائن زيد إياه قائم.

هذا على انفصال خبر (كان) وهو المختار.

---

(١)(ثنيت) في: ع.

وتقول على الشذوذ: الذي كانه زيد قائم، والكائنة زيد قائم، ولا يجوز حذف الهاء هاهنا، لأنه كناية عن أحد خبري الجملة في الأصل، بخلاف الهاء في قولنا: الذي ضربته زيد، لأنها هناك فضلة فجاز حذفها(١).

/ ولا يجوز أن تخبر عن معمول (ما) في أوله ما النافية، نحو: ما زال وأخواته. [٣٧٠]

وكذلك: ما دام إلا بالذي، إذ لا يمكن إصاغة اسم الفاعل من الفعل والحرف، بل لو قلت: ما قام زيد، لم يجز الإخبارُ عنه إلا بالذي.

ولو قلت: لا أكلم زيداً ما دام عمرو قائماً، فلك أن تخبر عن الأسماء هاهنا بالذي، وإن كان الكلام في الظاهر جملتين.

ومُسَوّغه أن (ما دام) ظرف معمول (لا أكلّم)، فلذلك جاز الإخبار، فتقول في الإخبار عن زيد: الذي لا أكلّمه ما دام عمرو قائماً زيدٌ.

وعن عمرو: الذي لا أكلم زيداً ما دام قائماً عمرو.

وعن قائم: الذي لا أكلم زيداً ما دام عمرو إياه قائم.

وإن شئت قلت: الذي لا أكلّم زيداً ما دامه عمرو قائم.

وتقول إذا أخبرت عن زيد من قولك: ليس زيد قائماً: الذي ليس قائماً زيدٌ.

وعن قائم: الذي ليس زيد إياه قائم، وإن شئت: الذي ليس زيد قائم.

وإذا قلت: كان زيد قائم، وجعلت في (كان) ضمير الشأن فتقول في الإخبار عن زيد: الذي كان هو منطلق زيد، ففي (كان) ضمير الشأن كما هو.

وعن منطلق الذي كان زيد هو منطلق فيكنى عن منطلق بهو، لأن منطلقاً خبر المبتدأ لا خبر (كان).

الخامسة: في الإخبار عن معمول (إن) وأخواتها.

---

(١) من (ولا يجوز حذف الهاء هاهنا) إلى (فجاز حذفها) ساقط من: ع.

تقول: إذا أخبرت عن زيد: من قولك: إن زيداً قائم: الذي إنه قائم زيدٌ.

وعن قائم: الذي إن زيداً هو قائم.

وعن زيد من قولك: إنه زيد قائم، أي: إن الأمر والشأن الذي إنه هو قائم زيدٌ.

وعن قائم: الذي إنه زيد هو قائم.

ويجوز أن تخبر عن الياء والكاف من قولك: إنني قائم، وإنك قائم، فتنقلهما إلى ضمير الغائب.

ولو قلت: إن زيداً ذاهبٌ، بفتح (أنّ)، لم يجز الإخبار عن شيء معها، لأنها وما بعدها تأويل اسم مفرد، فكيف تجعله صلة.

فلو قلت: حقٌّ إنك ذاهب، جاز الإخبار حينئذٍ. ويجوز حينئذٍ أن تخبر عن قولك: إن زيداً ذاهب، لأنه وما بعده في تأويل اسم مفرد، فتقول: الذي حق هو أن زيداً ذاهب، وإنما كنينا عنه مع أن فيه ما لا يجوز أن يُكنى عنه، لأنا أجمعنا على جواز قولنا: أن تحسن إلى زيد أحبُّ إليه، ففي أحبُّ ضمير يعود إلى أن تحسن مع اشتماله على ما لا يجوز أن يُكنى عنه، والتقدير: إحسانك إلى زيد أحبُّ إليه.

وتقول: إنما زيد قائم، فيرجع الكلام إلى باب المبتدأ والخبر.

وتقول: إذا أخبرت عن زيد من قولك: كأنّ زيداً الأسد: الذي كأنّه الأسد زيدٌ.

وعن الأسد: الذي كان زيداً هو الأسدُ، وقد ذكرنا أنه لا يجوز الخبر عن معمول لكنّ وليت ولعل.

وتقول إذا أخبرت عن زيد من قولك: إنّ زيداً قائم وعمراً: الذي أنه قائم وعمراً زيد.

وعن قائم: الذي إنّ زيداً هو وعمراً قائم.

وعن عمرو: الذي إن زيداً قائم وإياه عمرو.

وإن رفعت المعطوف فقلت: إن زيداً قائم وعمرو، قلت: الذي إن زيداً قائم وهو عمرو.

السادسة: في الإخبار عن المصدر.

إذا قلت: قمت قياماً، قَبُحَ الإخبارُ عن المصدر، لأنه لمحض التوكيد، إذ لا يدل إلا ما دل عليه الفعل، فلا فائدة في إطالة الكلام بالإخبار عنه، فإن خصصته بالوصف أو بالعدد حَسُنَ الإخبار عنه، فتقول إذا أخبرت عن المصدر من قولك: قمتُ قياماً حسناً، أو قمتُ قومتين: الذي قمتُه قيامٌ حسن، والقائمه أنا قيام حسن، واللتان قمتهما قومتان والقائمهما أنا قومتان.

وعن أشد السير من قولك: سرت أشدَّ السير[١]: الذي سرتُه أشدُّ السير، والسائرُهُ أنا أشَدُّ السير.

وعن السَّير: الذي سرت أَشَدَّهُ السير، والسائر أنا أشده السير.

وأما قولهم: سَقْياً ورَعْياً ووَيْحاً لزيد، فمنهم من منع الإخبار عنه، إذ لو أخبرتَ لقلت: الذي إيّاه سقى، فلم يأت بتمام الصلة.

ومنهم مَنْ أجازه نظراً إلى أنه يدل على الفعل، فكأنك قلت: الذي سقاه فلان سقى.

فإن قلت: ويح لزيد، فهو من باب المبتدأ والخبر.

ومن المصادر قولهم: هذا عبد الله حقًّا، والله أكبرُ دعوةُ الحق[٢].

ولا يجوز الإخبار عنها وعن شيء مما في الجمل التي هي فيها، لأنها منصوبة بأفعال

---

(١)(من قولك سرت أشد السير) ساقط من: ع.

(٢)انظر الكتاب ١: ٣٨٢، وشرح الرضي على الكافية ١: ١٢٣، وهو حديث نبوي. أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١: ٣٣٥ عن أبي جُحَيْفَة قال: كان رسولُ الله ﷺ في مسيرٍ فسمع قائلاً يقول: اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ فقال النبي ﷺ: «دعوةُ الحقّ».... رواه الطبراني في الكبير.

مضمرة، فالكلام في التقدير جملتان.

السابعة: في الإخبار عن المفعول به وما معه.

تقول إذا أخبرت عن التاء من قولك: ضربتُ زيداً: الذي ضرب زيداً أنا، والضارب زيداً أنا.

وعن زيد: الذي ضربته زيد، ويجوز حذف الهاء والضاربه أنا زيد، ولا تحذف الهاء وإنما ذكرت أنا لأنَّ اسم الفاعل الذي هو ضارب من فعلك، وقد جرى صلته على مَنْ هي له وهو الألف واللام، فلذلك أبرزت الفاعل.

وتقول إذا أخبرت عن التاء من قولك: أعطيت زيداً درهماً، الذي أعطى زيداً درهماً أنا، والمعطي زيداً درهماً أنا.

وعن زيد: الذي أعطيته درهماً زيد: ويجوز حذف الهاء والمعطيه أنا درهماً زيد.

ولا يجوز حذف الهاء.

/ وعن الدرهم: الذي أعطيته زيداً درهمٌ. وإنما قلبت لأمن اللبس، حتى لو أخبرت عن خالد من قولك: أعطيتُ زيداً خالداً، وَجَبَ أن تقول: الذي أعطيت زيداً إيّاه خالد. [٣٧١]

ولو قدمت أحدَ المفعولين أو كليهما لم يجز الإخبار إلا بالذي والتمثيل ظاهر.

وتقول إذا أخبرت عن التاء من قولك: ظننت زيداً قائماً: الذي ظنَّ زيداً قائماً أنا، والظانُّ زيداً قائماً أنا. وعن زيد: الذي ظننته قائماً زيد.

وحذف الهاء قبيحٌ، لأنَّ هذا المنصوب كان في الأصل مرفوعاً أحد جزأي الجملة الابتدائية. والظانه أنا قائماً زيد.

وعن قائم الذي ظننت زيداً إياه قائم، وهو الأجود.

وإن شئت قلت: الذي ظننته زيداً قائم، لأنه غير ملتبس، والظانه أنا زيداً قائم،

وعن أباك من قولك: ظننت زيداً أباك: الذي ظننت زيداً إياه أبوك.

ولا يجوز: الذي ظننته زيداً أبوك، للبس.

وعن اسم الله من قولك: أعلم اللهُ زيداً عمراً عاقلاً: الذي أعلم زيداً عمراً عاقلاً اللهُ، والـمُعْلِمُ زيداً عمراً عاقلاً اللهُ.

وعن زيد: الذي أعْلمه اللهُ عمراً عاقلاً زيدٌ، والـمُعْلِمُهُ اللهُ عمراً عاقلاً زيد.

وعن عمرو: الذي أعلمَ اللهُ زيداً إيَّاه عاقلاً عمرو، والـمُعْلِمُ اللهُ زيداً إيّاه عاقلاً عمرٌو.

ولا يجوز المعلمُه اللهُ زيداً عاقلاً عمرو، لأنه يلتبس بأنه المفعول الأول، وزيداً المفعول الثاني.

وعن عاقل: الذي أعلم الله زيداً عمراً إياه عاقل، والـمُعْلِمُ اللهُ زيداً عمراً إياه عاقل.

ومتى كان المفعول الثاني لظننت أو الثالث لأعلمت جملة أو حرف جرٍّ لم يجز الإخبار عنه لما تقدم.

الثامنة: في الإخبار عن الظرفين الزماني والمكاني المتصرفين.

تقول إذا أخبرت عن يوم وليلة من قولك: سرتُ يوماً وسهرتُ ليلة، الذي سرت فيه اليوم، والسائر أنا فيه اليوم، والتي سهرتُ فيها الليلة، والساهر أنا فيها الليلة.

وإذا نصبتها على تقدير نزع (في) منه على الاتساع أخبرتَ عنه إخبارك عن المفعول به، فقلت: الذي سرته اليوم، والسائره أنا اليوم، والتي سهرتها الليلة، والسائرها أنا الليلة.

وعن يوم الجمعة من قولك: قيامك يوم الجمعة. على الاتساع: الذي قيامُك إيّاه يوم الجمعة. فتجمع بين اتساعين: حذف العامل في الظرف، وإجراؤه مُجرى المفعول به.

وعن خَلْفَكَ وأمامَك من قولك: سرتُ خلفك، وجلستُ أمامك: الذي سرت في

خلفك، والتي جلست فيها أمامُك، والسائر أنا فيه خلفك، والجالس أنا فيها أمامُك.

وعلى الاتساع: الذي سرتُه خلفُك، والتي جلستها أمامُك، والسائره أنا خلفُك والجالِسُها أنا أمامُك.

التاسعة: في الإخبار عن المفعول معه.

فإن انتصب بفعل ظاهر، كقولك: جاء البرد والطيالسةَ، واستوى الماء وشفيرَ الوادي، جاز الإخبار عنه، فتقول: التي جاء البرد وإياها الطيالسةُ، والذي استوى الماء وإياه شفيرُ الوادي.

وإن انتصب بفعل مقدّر، كقولك: ما لك وزيداً، لم يجز الإخبار عنه، لأن أوله (ما) الاستفهامية، ولذلك إذا قلت: ما شأنك وعمراً؟ وما أنت وعبد الله؟ نصبتَ عبدَ الله، أو رفعته.

العاشرة: في الإخبار عن المشبه بالمفعول.

قد مضى الكلام على خبر كان واسم إن، وذكرنا أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما.

وأما المستثنى فتقول إذا أخبرت عن زيد من قولنا: قام القومُ إلا زيداً: الذي قام القوم إلا إياه زيدٌ، والقائم القوم إلا إياه زيدٌ.

وعنه من قولنا: قام إلا زيداً القوم: الذي قام إلا إيّاه القوم زيد، والقائم إلا إيّاه القوم زيد.

وكذلك الاستثناء المنقطع والمنصوب بعد عدا، وليس، ولا يكون. كلُّ ذلك يجوز الإخبار عنه وما بعد غير ونظائره، لكنك إذا أخبرت عن زيد من قولك قام القوم عدا زيد، قلت: الذي قام القوم عداه زيد، جاز أن يكون عدا حرفَ جرّ، وجاز أن يكون فعلاً.

ولو قلت: أين إخوتك إلا زيداً؟ وكيف الناس إلا عَمْراً؟ لم يجز الإخبار عنه، لأن الجملة استفهام.

وتقول إذا أخبرت عن زيد من قولنا، ما قام القوم إلا زيدٌ، على الإبدال: الذي ما قام القوم إلا هو زيد، وعلى النصب إلا إياه، وعنه في قولك: ما مررتُ بأحد إلا زيد، على الإبدال الذي ما مررت بأحد إلا به زيد، لأن المجرور ليس له ضمير منفصل والمتصل لا يتصل بإلا فلا بدَّ من إعادة الجار.

وإذا قلت: قام القوم لاسيما زيد، فإن جررت زيداً لم يجز الإخبار عنه، لأنك لو جئت بضميره المجرور فإن أوقعته بعد ما لم يجز لأن فيه فصلًا بين المضاف والمضاف إليه هذا والمضاف إليه ضمير.

وإن أوقعته قبل ما لم يجز لأنهم لا يستعملون شيئاً في الأشياء إلا مع (ما).

وإن رفعتَ زيداً جاز الإخبار عنه، فتقول: الذي قام القوم لاسيما هو زيد. وفيه ضعف، لأن لاسيما من جملة أخرى، فلو جعلتها حالاً ضعف أيضاً إذ لا واو ولا عائد.

/ **الحادية عشرة**: في الإخبار عن المجرور بحرف الجر. [٣٧٢]

تقول إذا أخبرت عن البصرة من قولك: سرت من البصرة، أو سرت إلى البصرة، التي سرت فيها البصرةُ، والسائر أنا فيها البصرةُ، والتي سرت إليها البصرةُ، والسائر أنا إليها البصرةُ.

وعن الماء والحرير من قولك: شربت من الماء، ولبست الثياب من الحرير: الذي شربت منه الماءُ، والشارب أنا منه الماءُ، والذي لبست الثياب منه الحريرُ، واللابس أنا الثياب منه الحريرُ.

وعن الكيس من قولك: المالُ في الكيس: الذي المال فيه الكيسُ.

وعن زيد من قولك: المال لزيد: الذي المال له زيدٌ.

الثانية عشرة: في الإخبار عن المجرور بالإضافة.

تقول إذا أخبرت عن زيد من قولك: هذا غلام زيد، الذي هذا غلامُه زيدٌ.

وعن الأثواب من قولك: هذه ثلاثة أثواب: التي هذه ثلاثتها أثوابٌ. وفيه ضعف،

لأن اسم العدد حقه أن يُضاف إلى الجنس، لِيُبَيِّنَه والإضافة إلى المضمر الغائب غير مُبَيِّنَة.

وعن درهم من قولك: عشرة آلاف درهم: الذي له[1] عشرة آلافه درهم.

ولا يجوز الإخبار عن درهم من قولك: كم درهم لي، لأنهم لم يتسعوا في إضافتها كما اتسعوا في غيرها.

الثالثة عشرة: في الإخبار عن التوابع.

أما التأكيد، فتقول: إذا أخبرتَ عن زيد من قولك: قام زيد نفسُه أو قام زيد عينُه: الذي قام هو نفسُه أو عينه زيدٌ، والقائم هو نفسه أو عينه زيدٌ، وإنما أتيت بـ(هو) لما سبق أن نفساً وعيناً إذا جريا توكيداً على المضمر المرفوع المتصل أكد بمضمر منفصل، ولا يحتاج إلى ذلك في المنصوب والمجرور، فتقول في الإخبار عن (زيد) من قولك: رأيت زيداً نفسه، ومررت بزيد عينه.

قلت: الذي رأيته نفسه زيدٌ، والذي مررت به عينه زيدٌ.

ولا يجوز أن تخبر عن نفس وعين من قولك: قام زيد نفسه أو عينه، لأنك لو أخبرت عنه لقلت: الذي قام زيد هو نفسه، والذي قام زيد هو عينه. وهذا لا يجوز لأن المظهر لا يؤكد بالمضمر.

وكذلك لا يجوز الإخبار عن كلاهما من قولك: جاءني الرجلان كلاهما، ولا عن كلهم من قولك: جاء القوم كلهم لما ذكرنا. ولا عن المضاف إليه كلّا وكل؛ لأنه يبقى الموصول بلا عائد، ولا عن أجمع من قولك: سار الجيش أجمع، لأنه لا يتصرف في الكلام.

ويجوز أن تخبر عن أنفسكما وكلكم من قولك: قمتما أنتما أنفُسكما، وجئتم كلكم فتقول: اللذان قاماهما هما أنفسكما، فهما الأول هو أنتما، وهما الثاني مكان أنفسكما، والذين جاؤوهم كلكم فهم في موضع كلكم.

---

(١) (له) ساقط من: ع.

وإنما جاز الإخبار عن نفس وكل في الجملة، لأن العوامل تليهما. على ما تقدم في موضعه.

وحكم عين حكم نفس.

ولا يجوز الإخبار عن الاسم الثاني من قولك: شيطان ليطان، ونظائره لأنه لا يستقل بالاستعمال.

وأما الصفة فقد ذكرنا أنه لا يخبر عنها، ولكن لو أخبرت عن رجل من قولك: مررت برجل عاقل، ففيه وجهان ذكرهما أبو سعيد.

أحدهما: أن يؤخر الموصوف وحده فتقول: الذي مررت به عاقلاً رجل، فتنصب على الحال من المضمر.

والثاني: أن تؤخر كليهما فتقول الذي مررتُ به رجل عاقل، وهذا أجود؛ لأنك لم تغير الصفة إلى كونها حالاً، بل أبقيتها على الصفة، ولا شكّ في اختلاف المعنى بذلك الصفة، لأن الصفة والموصوف جريًا مجرى الشيء الواحد فلم يجزِ التفريق بينهما، ولهذا لو أخبرت عن زيد من قولك: قام زيد العاقل، لقلت: الذي قام زيد العاقل، فتؤخرهما، لأنك لو قلت: الذي قام العاقل زيد، فجعلت في قام ضميراً يعود على الذي، فإن رفعت العاقل بأنه صفة بالمضمر لا يوصف وإن رفعته بأنه بدل فهو من جملة أخرى، فقد أحلت ما كان صفة إلى ما كان بدلاً، وهذا أضعف من جعل الصفة حالاً، لأنها من الجملة الأولى.

وأما عطف البيان فقد ذكرنا أنه لا يجوز الإخبار عنه.

وأما البدل فإذا قلت: مررت برجل أخيك، وأخبرت عن رجل قلت: الذي مررت به أخيك رجل.

ومنهم من يؤخر البدل والمبدل منه، فتقول: الذي مررت به رجل أخوك، ليكون أخوك بدلاً من رجل، كما كان بدلاً منه قبل الإخبار.

وأما الإخبار عن أخيك، فمن قال: إن محل البدل ليس في حكم التكرير، أجاز الإخبار عنه، لأنه ليس من جملة أخرى.

ومن قال: إنَّ عامله في حكم التكرير، فالإخبار عنه ضعيف، لأنه من جملة أخرى، وحينئذٍ لابد من تكرير العامل في المجرور، لأن المجرور لا يكون منفصلاً فتقول: الذي مررت برجل به أخوك، ولا يحتاج إلى التكرير في المنصوب والمرفوع.

فتقول إذا أخبرت عن زيد من قولك: رأيت أخاك زيداً: الذي رأيت أخاك إياه زيد.

وعن زيد من قولك: جاءني أخوك زيد: الذي جاءني أخوك هو زيد.

ولا يجوز الإخبار عن رأسه ولا علمه من قولك: ضربت زيداً رأسه، وأعجبني زيد علمُه، لأن المضمر لا يبدل عن المظهر في بدل البعض وبدل الاشتمال، لأن الإضمار لا دليل له على البعضية ولا على الاشتمال، ومن أجاز ذلك لا يجيزه هاهنا لعدم وجود الشرط الذي شرطه.

[٣٧٣] / وأما العطف بالحرف فتقول إذا أخبرت عن زيد من قولك: قام زيدٌ وعمرٌو: الذي قام هو وعمرٌو زيدٌ، والقائم هو وعمرو زيدٌ. وهو مؤكد للمضمر المستكن في قام والقائم.

وعن عمرو: الذي قام زيد وهو عمرو، فتكني عن عمرو، وهو في موضعه، وهو الجيد.

وإن شئت قدمت فقلت: الذي قام هو وزيد عمرٌو، والقائم هو وزيد عمرٌو، لأن الواو لا تقتضي ترتيباً.

فإن كان العطف بـ(الفاء) أو (ثُمّ) تعيّن الأول، لأنهما للترتيب.

وعن زيد وعمرو: اللذان قاما زيدٌ وعمرٌو، والقائمان زيدٌ وعمرٌو.

ويقبح الإخبار عنهما إذا كان العطف بالفاء أو ثم، لأنهما يقتضيان الترتيب، والتثنية

لا تقتضي الترتيب فتدافعًا.

وعن زيد من قولك: ضربت القوم حتى زيداً: الذي ضربت القوم حتى إياه زيد.

وعن زيد من قولك: مررت بزيد لا عمرو: الذي مررت به لا بعمرٍو زيدٌ، فتعيد الجار مع المعطوف؛ لأنه مضمر مجرور.

وعن عمرو: الذي مررت بزيد لا به عمرٌو، فيكنى عن عمرو، وتعيد الباء لأن المضمر المجرور لا يتّصل بغير جاره.

وعن عمرو من قولك: قام زيد أو عمرو: الذي قام زيد أو هو عمرو.

قال الشيخ: وأرى أنه لا يجوز تقديم عمرو هاهنا، لأن زيداً قد أسند إليه الفعل من غير توسط شك، وعمرو دخل عليه حرف الشك فيسري منه إلى زيد، فلزيد فَضْلٌ على عمرو، فلو قدمته لانقلب المعنى، وزال هذا الفصل، بخلاف ما إذا قلت: قام إمّا زيد وإمّا عمرو، فإنه يجوز تقديم عمرو على زيد في الإخبار عنه، فإن الشكّ تعلق بكل واحد من الاسمين من أول الأمر. فلو قلت: أزيد قام أم عمرو؟ لم يجز الإخبار لأن الجملة استفهام.

الرابعة عشرة: في الإخبار عن المعارف.

أما المضمرات فاستضعف المازني[1] الإخبار عن ياء المتكلم، لأنك إذا أخبرت عن الياء من قولك: هذا غلامي قلت: الذي هذا غلامه أنا، فنقلت الياء التي هي أعرف المعارف إلى ضمير الغائب الذي هو دونها في التعريف بمرتبتين، بخلاف ضمير المخاطب فإنك تنقله على ما يليه، أعني الغائب.

وإذا أخبرت عن (أنا) من قولك: أنا قام غلامي، أو عن أنت من قولك: أنت قام أبوك، احتجت إلى تغيير المضمرين فقلت: الذي هو قام غلامه أنا، والذي هو قام أبوه أنت، لأنهما لواحد.

وإن أخبرت عن التاء من قولك: ضربت الذي ضَرَبَني، قلت: الذي ضرب الذي

---

(١) انظر الأصول ٢: ٣١٢.

ضربه أنا.

وأجاز ابن السراج[1] أن تقول: الذي ضربَ الذي ضربني أنا، لأن التاء والياء عن واحد.

وأما العلم، فيجوز الإخبار عنه. وقد ذكرنا أن ما كان مضافاً ومضافاً إليه، أو جملة لم يجز الإخبار عن بعضه.

وأما المبهم فيجوز الإخبار عنه، فإذا أخبرت عن هذا من قولك: هذا قائم قلت: الذي هو قائم هذا، لأن حرف التنبيه امتزج بحرف الإشارة ولهذا يدخل حرف الجر على حرف التنبيه كقولك: مررت بهذا.

ويجوز أن تقول: الذي ها هو زيد ذا، لأنهما كلمتان مفترقتان، فلما أريد الإخبار عن الاسم أفرد من الحرف، وحرف التنبيه يدخل على المضمرات، كما يدخل على أسماء الإشارة، فتقول: ها أنا ذا، وها أنت ذا.

ولا يجوز الإخبار عن الكاف من ذاك، وذلك لأنه حرف.

وأما الموصول فتقول إذا أخبرت عن الذي من قولك: الذي قام زيد: الذي هو زيد الذي قام فتنحى الذي قام بكماله؛ لأن الموصول والصلة بمنزلة شيء واحد، وتُبقي زيد الذي كان خبراً عن الذي قام، فهو كما لو أخبرت عن أخيك من قولك: أخوك زيد، فإنك تقول: الذي هو زيد أخوك.

وتقول إذا أخبرتَ عن زيد: الذي الذي قام هو زيد، فالذي الأول مبتدأ أول، والذي الثاني مبتدأ ثان، وقام مع الضمير المستكن فيه صلة الذي الثاني، وهو خبر عن الذي الثاني، وكناية عن زيد، والذي الثاني مع صلته وخبره صلة الذي الأول، وزيد خبر الذي الأول.

---

(١) انظر الأصول ٢: ٣٠٠.

فلو أدخلت (كان) على هذا الكلام قلت: كان الذي الذي قام هو زيداً، فتنصب زيداً لأنه خبر عن الذي الأول، وقد صار مرفوعاً بكان.

والعرب لم تدخل موصولاً على موصول، لإفضائه إلى الاختلاط على السامع، وإنما ذلك من وضع النحويين لتدرب الأذهان،وتشحيذ الخواطر.

والطريق في ذلك أن تجيء إلى الموصول الأخير فتوفيه صلته، فيصير بمنزلة اسم مفرد، ثم يضم إليه ما يكون معه كلاماً، ليمكن وقوعه صلة للموصول الذي قبله، لأن الموصول لا يوصل إلا بالجملة، فيصير مع الموصول الأول بمنزلة اسم مفرد، فيضم إليه ما يكون معه كلاماً، ويصير صلةً للموصول الذي قبله.

وهكذا كم كانت الموصولات. مثال ذلك: مسألة الإقناع لأبي سعيد وهي: الذي التي أختها هند جاريته زيد، فالذي: مبتدأ أول، والتي: مبتدأ ثانٍ، وأختها هند: مبتدأ وخبره، والجملة صلة للتي، فقولك:/ التي أختها بمنزلة زينب، وجاريته: خبر التي، [٤
والتي وصلتها وخبرها جملة اسمية صلة للذي وزيد: خبره، فكأنك قلت: أخت هند جارية زيد.

وإذا أردت أن تحقق مواقع الأسماء فأدخل عليها العوامل ليتضح لك ذلك.

وأما المعرف باللام، كالرجل والغلام، فلا يجوز الإخبار عن الاسم وحده، لإفضائه إلى إدخال الألف واللام على المضمر، ولأن الألف واللام والاسم جريا مَجرى الشيء الواحد، بل يخبر عن المجموع من الاسم وحرف التعريف، ومثاله ظاهر.

وأما المضاف فقد ذكرنا أنه لا يجوز الإخبار عن المضاف، ويجوز عن المضاف إليه، تقول إذا أخبرت عن الوجه من قولك: هذا الحسن الوجه: الذي هذا الحسنة الوجه.

وعن الجارية من قولك: زيد الجميل الجارية: التي زيد الجميلها الجارية.

وعن عالم من قولك: مررت برجل غير عالم: الذي مررت برجل غيره عالم.

وعن امرأة من قولك: مررت برجل مثل امرأة التي مررت برجل مثلها امرأة.

ولا يجوز الإخبار عن عشرة من قولك: مررت برجل أبي عشرة، لأنك تقول حينئذ: الذي مررتُ برجلٍ[١] أبيهم عشرة، فيُجرِي أباً المضاف إلى المعرفة صفة على النكرة، وذلك لا يجوز.

الخامسة عشرة: في الإخبار عن الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر، وهو على قسمين:

الأول: أن يستوفي كل واحد منهما معموله تامًّا، ثم يعطف أحدهما على الآخر فمن ذلك الفعلان اللذان لهما فاعلان، وقد أخذاهما كقولك: يطيرُ الذبابُ فيغضَبُ زيد. وقد ذكرنا الإخبار عنه.

ومن ذلك الفعلان اللذان يستوفيان مفعوليهما، كقولك: ضربتُ زيداً فأغضبْتُ عمراً، فتقول: إذا أخبرت عن التاء: الذي ضرب زيداً فأغضب عمراً أنا.

ولا يجيز أبو بكر[٢] الإخبار بالألف واللام هاهنا، لأنك تحتاج إلى أن تقول:الضارب زيداً فالمغضب عمراً أنا، فهما للعطف بالفاء، كالشيء الواحد وإتيانك لكل واحد منهما بموصول مستأنف يؤذن بالتفريق بينهما فتنافيا. وكان يرى[٣] أن تقول: الضارب زيداً فأغضب عمراً أنا، فتأتي بالفعل الثاني على صيغته لينجو من ذكر موصول آخر.

وتقول إذا أخبرت عن زيد: الذي ضربته فأغضبت عمراً زيد. والضاربه أنا فأغضبت عمراً زيد.

وإنما ذكرت (أنا) لأن اسم الفاعل قد جرى صفة على غير مَنْ هي له، وعن عمرو الذي ضربت زيداً فأغضبته عمرو والضارب أنا زيداً فأغضبته عمرو.

ومن ذلك أن تأخذ أحد الفعلين مرفوعاً، والآخر منصوباً، كقولك: ضربت زيداً

---

(١) من (مثل امرأة التي) إلى (من قولك مررت برجل) ساقط من: ع.

(٢)انظر الأصول ٢: ٣١٦، ٣٥٧.

(٣)كلمة (يرى) مكتوب فوقها (أي أبو بكر) في: ع.

فبكى عمرو، فتقول إذا أخبرت عن التاء، الذي ضرب زيداً فبكى عمرو أنا، والضارب زيدًا فبكى عمرو أنا.

وعن زيد: الذي ضربته فبكى عمرو زيد، والضاربه أنا فبكى عمرو زيد.

وعن عمرو: الذي ضربت زيداً فبكى عمرو، والضارب أنا زيداً فبكى عمرو.

القسم الثاني: الفعلان اللذان يتنازعان اسماً واحداً وفيه صور:

الأول: أن يتنازعا مرفوعاً فإذا قلت: قاما وقعد أخواك، فأعملت الفعل الثلاثي على مذهب البصريين، وأخبرت عن الأخوين بالذي، فتدخل الموصول على الفعل المتقدم، وتجعله صلة له تعطف الثاني عليه، وتجعله داخلاً في الصلة، فتقول: اللذان قاما وقعدا أخواك وهذا صحيح بالاتفاق، إذ لا زيادة فيه، ولا تقديم ولا تأخير، ولا تغير شيء عن موضعه.

وإن أخبرت عنهما بالألف واللام ففيه أقوال:

أحدهما:قول أبي الحسن وهو أنك تنقل الفعلين إلى أسمى الفاعلين، وتدخل الألف واللام على كل واحد منهما، ليكون عاطفاً لموصول مفرد على موصول مفرد، فإنهما لتنازعهما اسماً واحداً صارا كالشيء الواحد، فتقول: القائمان والقاعدان أخواك، ففي القائمان ضمير يعود على الألف واللام، وهو الضمير الذي كان في قاما، والضمير في القاعدين خلف من أخواك.

[٣٧٥] / **الثاني**:قول أصحاب الحذف[1]، وهو أنك تفعل كفعل أبي الحسن، إلا أنك تحذف العوائد المنصوبة لطول الكلام، وإن كانوا لا يحذفون الهاء مع أسماء الفاعلين في هذا الباب، وليس في المثال المذكور عائد منصوب فيحذفه.

الثالث:قول المازني، وهو أنك تفعل كفعل أبي الحسن: إلاأنك تجعل كل جملة مستقلة بنفسها، فيعطى كل واحد منهما خبره، إذ الاستقلال هو الأصل، فتقول: القائمان

---

(١)(الحديث) في: ع.

هما والقاعدان أخواك، وضعفه الرماني، لأنه يشتمل على زيادة على مطلوب السائل.

الرابع: قول أبي بكر ابن السراج[١]، وهو أنك تدخل الألف واللام على الاسم الأول، وتنقله إلى اسم الفاعل، ويبقى الثاني على لفظه، فتقول: القائمان وقعدا أخواك، كأنك قلت: اللذان قاما وقعدا أخواك، واحتج بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨].

وقد ذكرنا ما في الآية وبقول الشاعر[٢]:

١٢٣٢ - أراني وقَيْساً كالـمُسَمِّنِ كَلْبَهُ فَخَدَّشَهُ أنيابُه وأظافِرُه[٣]

عطف (خَدّشَهُ) على(مُسَمِّن) لأنه وقع صلة للألف واللام، كأنه قال: كالذي سمّن كلبه فخدّشه.

وإن أعملت الأول وقلت: قام وقعدا أخواك، فتقول في الإخبار عن الأخوين:

بالذي: اللذان قاما وقعدا أخواك، فالألف في قاما خلف عن أخويك، لأنه كان فاعلاً قبل الإخبار، وأخواك: خبر عن اللذان، وبالألف واللام على قول أبي الحسن.

القائمان والقاعدان أخواك، فهذا مثل الصورة الأولى على مذهبه. والفرق أن أخواك هناك فاعل الفعل الثاني، والضمير في (القاعدان) بدلٌ من (أخويك)، وهاهنا الألف في القاعدان مكان الألف في قعدا، لأنك أعملت الأول.

وعلى مذهب أبي عثمان: القائمان أخواك، والقاعدان هما.

وعلى مذهب أبي بكر: القائمان وقعدا أخواك، واعتبر بما ذكرنا ما يأتي بعده.

---

(١) انظر الأصول ٢: ٣١١.

(٢) هو «عَوْف بن الأَحْوَص».

(٣) البيت في أمثال العرب ١٦١، والفاخر ٧٠، والمستقصى ٢: ١٢٢. يضرب في اللئيم يجازي بالإحسان إساءة والنهي عن بره.

الثانية: أن يتنازع الفعلان الاسم بالرفع وحرف الجر، كقولك: ذهبت وذهب إلى زيد على الحال الثاني، فتقول في الإخبار عن التاء بالذي: الذي ذهب وذهب إليه زيد أنا، وإنما غيرت الياء، لأجل تغير التاء فإنها هي فيلزم من تغير أحدهما تغير الأخرى، ضرورة أن ضمير المتكلم لا يعود على الغائب، ولا العكس.

وهكذا لو أخبرت عن الياء، وبالألف واللام على مذهب أبي الحسن: الذاهب والذاهب إليه زيد أنا.

وعلى قول أبي عثمان: الذاهب أنا والذاهب إلى زيد.

وعلى قول أبي بكر: الذاهب وذهب إليه زيد أنا[١]. وفي الإخبار عن زيد بالذي: الذي ذهبت إليه، وذهب إليه زيد، وبالألف واللام على قول أبي الحسن: الذاهب أنا إليه، والذاهب إلى زيد.

وعلى قول أبي عثمان: الذاهب أنا، والذاهب إلى زيد، فلا يحتاج إلى إعادة إليه فإنه يجعل كل كلام قائماً بنفسه.

وعلى قول أبي بكر: الذاهبُ أنا إليه، وذهب إليّ زيدٌ، وقس على ما ذكرنا الإخبار إذا أعملت الثاني وقلت: ذهبت وذهبَ إليَّ إلى زيد.

الثالثة: أن يتنازع الفعلان الاسم بالرفع والنصب، كقولك: ضربت وضربني زيد، بإعمال الثاني، فتقول في الإخبار عن التاء: الذي ضرب وضربه زيد أنا، وبالألف واللام على قول أبي الحسن الضارب والضاربه زيد أنا.

وعلى قول أصحاب الحذف: الضارب والضارب زيد أنا.

وعلى قول المازني: الضارب أنا والضاربي زيد.

---

(١) من (وعلى قول أبي عثمان) إلى (وذهب إليه زيد أنا) ساقط من: ع.

وعلى قول أبي بكر[١]: الضارب وضربه زيد أنا.

وعن زيد: بالذي ضربته وضربني زيد.

وبالألف واللام في قول أبي الحسن الضاربه أنا والضاربي زيد.

وفي قول أصحاب الحذف: الضارب أنا والضاربي زيد[٢].

وكذا على قول المازني: والفرق أن (أنا) عند أصحاب الحذف مرتفع بأنه فاعل.

وعند المازني بأنه خبر مبتدأ.

وفي قول أبي بكر: الضاربه أنا وضربني زيد.

الرابعة: أن يتنازع الفعلان المتعديان إلى المفعولين اللذين يجوز الاقتصار عن أحدهما اسماً واحداً، كقولك: أعطيت وأعطاني زيد درهماً. على إعمال الثاني.

فتقول في الإخبار عن التاء بالذي: أعطى وأعطاه زيد درهماً أنا.

وإن شئت حذفت العائد من الفعل الثاني، وبالألف واللام على قول أبي الحسن: المعطي والمعطيه زيد درهماً أنا.

ويحذف العائد من الفعل الثاني على قول أصحاب الحذف.

وفي قول المازني المعطى أنا،والمعطيه زيد درهماً أنا، وفي قول أبي بكر، المعطى وأعطاه زيد درهماً أنا.

وقس عليه الإخبار عن زيد ودرهم.

الخامسة: أن يتنازع الفعلان اللذان يتعديان إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما اسمين، كقولك: ظننت وظنني زيد عاقلاً[٣]، على أعمال الثاني / فتقول إذا [٣٧٦]

---

(١)انظر الأصول ٢: ٣٣٠.

(٢)انظر الأصول ٢: ٣١٦.

(٣)انظر الأصول ٢: ٣١٧.

أخبرت عن التاء بالذي: الذي ظن وظنه زيد عاقلاً أنا، ويقبح حذف العائد من الفعل الثاني، لأنه في الأصل أحد جزأي. وبالألف واللام في قول أبي الحسن: الظانّو الظانّه زيد عاقلاً أنا.

وفي قول أصحاب الحذف بحذف العائد من الفعل الثاني[1].

وفي قول المازني: الظاني أنا والظانه زيداً عاقلاً أنا.

وفي قول أبي بكر: الظانّ وظنه زيد عاقلاً أنا، وقس عليه الإخبار عن غيره.

السادسة: أن يتنازع الفعلان اللذان يتعديان إلى ثلاثة مفعولين أسماء ثلاثة كقولك: أعلمت وأعلمني زيد عمراً عاقلاً، على أعمال الثاني.

فتقول إذا أخبرت عن التاء بالذي: الذي أعلم وأعلمه زيد عمراً عاقلاً أنا.

وبالألف واللام على قول أبي الحسن: المعلم والمعلمه زيد عمراً عاقلاً أنا.

وعلى قول أصحاب الحذف بحذف الهاء من المعلمه.

وعلى قول المازني: المعلم أنا والمعلمه عمراً عاقلاً زيد أنا.

وعلى قول أبي بكر: المعلِمُ وأعلمَهُ زيد عمراً عاقلاً أنا، وقس عليه الإخبار عن غيره، وعلى إعمال الفعل الأول.

واعتبر بما ذكرنا جميع ما يرد عليك من هذا الجنس فإنَّ فيما ذكرناه كفاية للناظر، ورياضة للخاطر. والله المستعان على كل مستبان، وهو المستزاد من كل مستفاد.

«ولا تُخبر عن الموصول[2]، ولا تُتْبِعْه ولا تَسْتَثْنِي منه
ولا تُوقِعُ الحالَ منه إلا بعدَ تمامِهِ»

اعلم أن الموصول مع صلته بمنزلة شيء واحد، وذلك لأن الموصول في غاية

---

(١) من (لأنه في الأصل) إلى (من الفصل الثاني) ساقط من: ع.

(٢) (بالموصول) في: ع.

الإبهام، ولا يتضح له معنى عند السامع إلا بعد الإتيان بالصلة، فلا يجوز الإخبار عن موصول حتى يستوفي جميع صلته بالغة ما بلغت، فلا تقول: اللذان زرتهما الصالحان وأكرمتهما، وأنت تريد اللذان زرتهما وأكرمتهما الصالحان، لأن أكرمتهما من تمام الصلة، وقد جئت بالخبر الذي هو الصالحان قبل تمام الصلة.

وإذا قلت: الذي أبوه في الدار قائم، فإن جعلت في الدار خبراً عن أبوه، وقائماً خبراً عن الموصول صحَّتِ المسألة.

وإن جعلت في الدار خبراً عن الذي، وقائماً خبراً عن أبوه فسدت؛ لأن قائماً يكون من تمام الصلة، فكيف يخبر عنه قبل تمامه.

وإن جعلت (أبوه) مبتدأ، و(قائماً) خبره، و(في الدار): متعلقاً بقائم فسدت أيضاً، لأنه يبقى الموصول بلا خبر، وإن جعلت في الدار خبراً عن أبوه، وقائماً: حالاً من الضمير المستكن في الظرف، فسدت أيضاً لما ذكرنا.

فإن قلت: الذي أبوه في الدار قائماً أخوك، أو الذي أبوه في الدار قائم أخوك، على الوجهين المذكورين، وجعلت أخوك خبراً عن الذي، صحت المسألة.

ثم الموصول إذا استوفى صلته وأخبرت عنه، جاز أن تدخل عليه عوامل المبتدأ والخبر، وتعمله في موضعها، ويجري كل شيء على ما يستحقه، فتقول في هذه المسألة: إن الذي أبوه في الدار قائماً أخوك، وكان الذي أبوه في الدار قائماً أخاك، وظننت الذي أبوه في الدار قائماً أخاك.

والإتباع يجري مجرى الإخبار، فلا يجوز أن تؤكد الموصول ولا تصفه، ولا تبدل منه، ولا تعطف عليه إلا بعد تمامه.

فالتوكيد، كقولك: مررت بالضاربين زيداً أجمعين، ولا يجوز: مررت بالضاربين أجمعين زيداً، لأن زيداً من تمام الصلة لأنه منصوب بالضاربين، وأنت لا تؤكد الاسم، وقد بقيت منه بقية.

والصفة، كقولك: مررت بالضاربين زيداً الظريفين، ولا يجوز: مررت بالضاربين الظريفين زيداً.

والبدل، كقولك: مررت بالضاربين غلاميك زيداً وعمراً، ولا يجوز تقديم زيد وعمرو على غلاميك، ولا يجوز في هذه المسألة جر زيد وعمرو على أن يكونا بدلاً من الضاربين، أو يكونان بدلاً من غلاميك، وغلاميك بدل من الضاربين لا مفعولاً.

ويجوز: مررت بالضاربين غلاماك زيد وعمرو، فترفع غلاماك، لأنه بدل من الضمير المستكن في الضاربين، وترفع زيداً وعمراً لأنهما بدلان منه، أو تجرهما لأنهما بدلان من الضاربين.

ومن مسائل البدل مسألة اللمع[١]، وهي: ضربت الذي قام غلامه زيد.

يجوز في زيد الرفع، لأنه بدل من غلام، والنصب لأنه بدل من الذي، والجر لأنه بدل من الهاء العائدة على الذي. فعلى الأول[٢]، لا يكون زيد مضروباً، وعلى الثاني والثالث: يكون مضروباً.

وتقول: ضربت الذي قام غلامه زيد أبوك أخاك، فزيد: بدل من الهاء، وأبوك: بدل من غلامه، وأخاك: بدل من الذي.

ولا يجوز إلا هذا الترتيب حتى لا يلزم إبدال الشيء قبل تمامه.

وتقول في العطف: مررت بالضاربين زيداً وهند.

ولا يجوز: مررت بالضاربين وهند زيداً.

وأما الاستثناء فتقول: قام الذين أكرمتهم إلا محمداً، ولا يجوز: قام الذين إلا محمداً أكرمتهم، إن جعلت محمداً مستثنى من الذين، لأن أكرمتهم صلة، وإن جعلته مستثنى من الهاء والميم في أكرمتهم جازت المسألة، ويكون الاستثناء من الصلة.

---

(١) انظر اللمع ١٩١.

(٢) (الأقوال) في: ع.

/ وأما إيقاع الحال منه: فتقول: جاء الذي خلفك راكباً، ولا يجوز جاء الذي راكباً [٣٧٧] خلفك[١]،إن جعلت راكباً حالاً من الذي، وإن جعلته حالاً من المستكن في خلفك لم يجز عند سيبويه، لأنك قدمت الحال على عاملها وهو ظرف، وجاز عند أبي الحسن، لأنه يجيز: زيد قائماً في الدار.

«ولا تفصل بينه وبين صلته»

لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بما هو أجنبي منهما.

تقول: ضربت التي أخوها جعفر سوطاً، وضربت سوطاً التي أخوها[٢] جعفر، وسوطاً ضربت التي أخوها جعفر.

ولا يجوز: ضربت التي سوطاً أخوها جعفر. ولا ضربت التي أخوها سوطاً جعفر؛ لأن سوطاً ليس من الصلة، لأنه قد عمل فيه ما ليس من الصلة وهو ضربت.

«ولا تُقدِّمها عليه، ولا شيئاً منها»

لا يجوز تقديم الصلة على الموصول تقول: الذي قام أبوه زيد.

ولا يجوز: قام أبوه الذي زيد، لأن الموصول جرى مَجرى الحرف في عدم استغنائه عما بعده. وما في حيز الحرف لا يتقدم عليه، فلا تقول: قام زيد هل.

وكذلك الموصول، ولأن الصلة شارحة للموصول، وموضحة لمعناه، فلو جئت بها قبل الموصول لجئت بشارح لغير مذكور، ولأن الصلة لما لم تستغن عن الموصول جرت مجرى الجزء الأخير من سائر أجزائه، فكما لا تقدم بعض الكلمة على بعض فلا تقول في جعفر: رجعف، فكذلك لا تقدم الصلة على الموصول.

ولا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول، لأن تقديم[٣] شيء منها بمنزلة تقديمها في المنع، لأن بعض الصلة صلةٌ، فلا تقول: أخاه الذي أكرمت زيد، وأنت تريد

---

(١)(ولا يجوز جاء الذي راكباً خلفك) ساقط من: ع.

(٢)(أخوك) في: ع.

(٣)(تقدم) في: ع.

الذي أكرمت أخاه زيد، لما ذكرنا.

ومن أحكام الصلة أنها لا تعمل في الموصول، لأنها بمنزلة الجزء منه، ومن المحال عمل بعض الكلمة في سائرها، فلا تقول: الذي أكرمت على أن تجعل الذي منصوباً بأكرمت لما ذكرنا، ولأنها لو كانت منصوبة به لكان حقُّها التأخير، وقد ذكرنا أن حقها التقديم، وذلك مناقضة.

«الثالث (العلم): وهو ما عُلِّق على شيء بعينه»

للعلم معنيان:

لغوي: وهو الجبلُ، والراية، وعلم الثوب[1]، والعلامة وهي ما يستدل به على الشيء.

ومنه قول بعض النحويين: علم التأنيث، يريدون علامته وكل ذلك على معنى العلم.

وصناعي: وهو كل ما دلّ على شيء بعينه بعد أن عُلق عليه، أي: وضع كزيد وعمرو فإنهما موضوعان على شخصين بأعيانهما ولا يقصد بهما غيرهما.

وقولنا: كلُّ ما دلّ، ولم يقل: كل اسم دل، لأن العلم قد يكون بالفعل وبالجملة على ما نذكره.

وقال الزمخشري[2]: العلم ما عُلِّقَ على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه، وهذا القيد الأخير لا حاجة إليه، لأن زيداً إذا كان قد وضع على هذا الشخص بعينه، فمن المحال أن يتناول غيره، وإلا لكان متناولاً بالوضع ما ليس موضوعاً عليه، وإنه محال.

وفائدةُ وضع الأعلام الاختصارُ، لأن الشيء لا يمتاز عن شركائه في الحقيقة إلا بذكر صفاته التي لا يوجد مجموعها إلا فيه، كقولك: جاءني الرجل الطويل الفقيه الشاعر الكاتب.

---

(١) انظر الصحاح (علم) ٥: ١٩٩٠.

(٢) انظر المفصل ٦، وشرح ابن يعيش ١: ٢٧.

فمجموع الرجولية والطول والكتابة والشعر يجب أن يكون مخصوصاً بالمذكور، ليعلم المخاطب من تريد، فإن كان له شريك في المجموع لم يعلم، فيحتاج إلى ذكر أكثر منها، فإذا سميته باسم يخصه كفت مؤنة ذكر هذه الصفات.

«كزيد، وأبي عمرو، وأم كلثوم، وبطّة»

العلم ينقسم إلى: الاسم واللقب والكنية:

أما الاسم فهو الذي يوضع على المسمى من غير محاولة معنى فيه، كزيد وعمرو.

وأما الكنية: فتشتمل على اسم مضاف ومضاف إليه، أوّلها أبٌ أو أمٌّ، كأبي عمرو وأبي طلحة وأم كلثوم وأم سعدي.

وكان عادتهم أن يدعوا الإنسان باسمه، فإذا وُلد له ولدٌ دُعِيَ باسم ولده، توقيراً له وتفخيماً لشأنه، ولهذا استقبحوا أن يُكَنِّي الإنسان نفسه، وقد يكنون الولد فيقولون: أبو فلان، على سبيل التفاؤل بالسلامة، وبلوغ سن الإيلاد.

فإذا قلت: قام أبو عمرو، فإن وضعت هذا اللفظ علماً عليه كان عمرو بمنزلة (فر) من جعفر، ولهذا لا يجوز الإخبار عنه، سواء كان له ابنٌ اسمه عمرو أو لم يكن، وإن كان له ابن اسمه عمرو وقصدت الإضافة إليه كان كل واحد من الاسمين دليلاً على المعنى، ولهذا يجوز[1] الإخبار عن عمرو، فتقول: قام الذي أبوه عمرو.

والدليلُ على أنَّ الكنية من الأعلام جارية مَجرى الأسماء المضافة كعبد الله قولُ الشاعر[2]:

١٢٣٣ - ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْواباً وأُغْلِقُها … حتَّى أَتَيْتُ أبا عمرِو بنَ عَمّارِ[3]

---

(١)(لا يجوز) في: ع.

(٢)هو الفرزدق ديوانه ١: ٣٨٢.

(٣)البيت في الكتاب ٢: ١٤٨، ٢٣٧، وسر الصناعة ٢: ٤٥٦، ٥٢٨، وأدب الكاتب ٤٦١، والاقتضاب ٤٠٩، وشرح ابن يعيش ١: ٢٧، وشرح شواهد الشافية ٤٣. أبو عمرو هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي.

حذف التنوين من أبي عمرو كما يحذف من جعفر بن عمار.

/ والكنية لا تكون فيما يكره، قال عمر - رضي الله عنه - أشيعوا الكنى [٣٧٨] فإنها منبهة(١).

وأما اللقب فهو ما وضع على الشيء لمحاولة معنى فيه، كبطة وقُفّة وكُرز.

فالقفة: وعاء من خُوصٍ(٢)، والكرز: الجوالق، فالأناسي الملقبون بهذه الألقاب قد وجدت فيهم معان شاركوا بها هذه الأشياء التي هي مستحقة لهذه الأسماء، فلأجل ذلك نقلت أسماؤها إليها، إلا أن هذه الأسماء تصير معرفة بالتلقيب، وتخرج عن كونها نكرات.

وأكثر ما يستعمل لفظ اللقب فيما يسوء قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ﴾[الحجرات: ١١] وقال الشاعر(٣):

١٢٣٤ - أَكْنِيهِ حِينَ أُنادِيهِ لأُكْرِمَهُ ... ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْءَةَ اللَّقَبَا(٤)

وقد يجيء في الخبر مجيئاً قليلاً.

وفي الحديث: أول لقب لُقِّبَ في الإسلام عتيق، لُقِّبَ به أبو بكر(٥) رضي الله عنه.

ويجوز اجتماع الاسم واللقب لشخص واحد إذ قُصِدَ بكل واحد منهما ما لا يقصد بالآخرين ففي التسمية إيضاح، وفي التكنية تكريم.

وفي التلقيب ضرب من الوصفية، بل قد يجوز وقوع علمين لشخص واحد، ألا

---

(١) انظر الصحاح ٦: ٢٢٥٢. وفي رواية (فإنها سنة) لما في البحر المحيط ٨: ١١٣، وروح المعاني ٢٦: ١٥٦.

(٢) انظر الصحاح (قفف) ٤: ١٤١٨.

(٣) هو بعض الفزاريين.

(٤) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٣: ١١٤٦، والعيني ٣: ٨٩، والأشموني ٢: ١٣٧، والخزانة ٤: ٦.

(٥) روت عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال لأبي بكر: «أنت عتيقُ الله من النار» ومن يومئذ سُمّي عتيقاً، رواه الترمذي في جامعه في (كتاب المناقب) ٣٦٧٩. وانظر الرياض النضرة في مناقب العشرة ١: ٦٥.

ترى أن الله تعالى سمى نبيه[١] بمحمد وأحمد، إلا أن وضع الاسم أكثر من وضعهما.

وأما تفسير الأسماء المذكورة في المختصر:

زيد: في الأصل مصدر زادَ الشيءُ يَزيدُ زَيداً، وزِيداً، وزِيَادةً، وزُوَادَةَ[٢]، وهذا شيء زَيْد أي: زائد: قال[٣]:

١٢٣٥ - وأنتُم مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مِائةٍ فأجْمِعُوا أمْرَكُمْ طُرًّا فَكِيدُونِي[٤]

وهذا من باب الصفة بالمصدر، أي: وأنتم معشر زائدون.

وعَمْرو منقول إمّا من اسم عين، وهو واحد عمور الأسنان، وهي أصولها[٥]، وإما من اسم معنى، وهو بحركات العين البقاء.

والكُلثوم: الكثير لحم الفخذين والوجه، والكَلْثَمَةُ: اجتماع لحم الوجه[٦]. وبطّة معروفة.

«ومكة، وأعوج، لفرس، وشدقم لجمل، وخطة لعنز، وضمران لكلب، ومكوس لحمار، وأبي الحارث وأسامة للأسد»

الأعلام أكثر ما وضعت للأناسي لأن في وضعها فائدة، لأن كل إنسان ينفرد على غيره بأمور فيما له وعليه من المخالطات والمعاملات، فيحتاج إلى تميُّز[٧] باسم يعرف به،

---

(١) عليه السلام في: ع.

(٢) وفي الصحاح (زيد) ١: ٤٧٨ «الزوادةُ، حكاها يعقوب عن الكسائي عن البَكْرِيّ»، وقال في القاموس: «وأما الزوادةُ فتصحيف من الجوهريّ، وإنما هي الزَّوارَةُ والزيارةُ بالراء». وانظر إصلاح المنطق ١١٢.

(٣) هو ذو الإصبع العدواني "جاهلي".

(٤) البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٧٥٨، وشرح ابن يعيش ١: ٣٠، والصحاح (زيد) ١: ٤٧٩.

(٥) انظر الصحاح (عمر) ٢: ٧٥٧.

(٦) انظر الصحاح (كلثم) ٥: ٢٠٢٤.

(٧) (تمييز) في: ع.

ليعرف صاحب تلك الأمور، فتحصل الأعراض المتعلقة به من جهتها، فلا إنسان إلا وله علم يخصه.

وجرت ضروب من الجماد عندهم مجرى الأناسي كالبلاد والأراضي المألوفة لهم، فوضعوا لها أسماء يخصها لاشتراكها الإنسان في المعنى الذي ذكرته، كمكة وبغداد.

وقال بعض المفسرين[١]: مكة اسم البلد، وبكة اسم موضع البيت، واستدل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾[آل عمران: ٩٦] قال: وسمي بذلك[٢] من قولهم: بكه يبكه، إذا دقّه، لأنه لم يقصده جبار إلا بكَّ الله عنقه.

وأما الحيوانات، فإن كانت مألوفة فالحاجة تدعو أيضاً إلى وضع الأعلام لها، لتخصيصهم كل حيوان بشيء.

وأكثر ما ألفت العرب الخيل والإبل والغنم والكلاب والحمير، يشهد بذلك أشعارهم.

فمما سمي من الخيل (أعوج) وهو اسم فرس، وهو علم منقول، يقال: عود أعوج، وخشبة عوجاء، وإنما سمي به لأنه لما أغير على الحي الذي هو فيه وأخذ كان صغيراً، فوضع في جوالق، وهو لين المفاصل، فتثنت مفاصله، فقيل: أعوج، وهو فحل منجب، تنسب إليه جماعة من الخيل، قال الفرزدق[٣]:

١٢٣٦ - فَرحْتَ ولم تَمْنُنْ عليكَ طَلَاقَةً ... سِوَى جيدِ التَّقريبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَا

---

(١)(رحمهم الله) في: ع.

(٢)قال الجوهري في الصحاح (بكك) ٤: ١٥٧٦ «ويقال: سميت بذلك لأنها كانت تَبُكُّ أعناقَ الجبابرة».

(٣)ديوانه ١: ١١٧ برواية:

خَرَجْتَ ولم يَمْنُنْ عليك طَلَاقَةً ... سِوَى ربذِ التَّقْريبِ من آلِ أعوَجَا

الربذ: الخفيف في المشي. التقريب: ضرب من السير. أعوج: فرس مشهور.

واللسان (أهل) برواية:

نجوتَ ولم يمنُن عليك طلاقةً ... سوى رَبّةِ التقريب من آلِ أعْوَجا

ولو كسّرته لقلتَ في تكسيره: أعاوج، كما لو سميت بأحمر لقلت في تكسيره: أحامر.

ومنه (لاحق) وهو اسم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان[١].

والوجيه: وهو من فحول الخيول، وقد ألّف أبو محمد الأعرابي[٢] كتاباً في أسماء الخيل.

وأما الإبل، فمنها شدقم، وهو اسم فحل كان للنعمان بن الـمُنذر[٣]، ووزنه: فعلم، والميم زائدة، كأنه الكبير الشدقين.

أنشد الأُشْنَانْداني[٤] في كتاب المعاني:

١٢٣٧ ـ يُخافُ العَديدُ الدَّهْمُ مِنْ حيثُ لا يُرى ... وتُخْشَى شَذَاةُ العِزِّ والعِزُّ غائِبُ

أَلَمْ تَرَ لَـمَّا قِيلَ سَعْدُ بنُ مالِكٍ ... تَحامَتْ بَنَاتِ الشَّدْقَمِيِّ الكَتَائِبُ[٥]

---

(١) قرشي، مؤسس الدولة الأموية في الشام، أسلم يوم فتح مكة (ت ٦٠هـ) انظر الأعلام ٨: ١٧٢.

(٢) هو الحسن بن أحمد الأعرابي الغَنْدجانيّ الأسود، أبو محمد اللغوي النّسابة، له عناية في البحث عن سقطات العلماء في كتبهم. من كتبه (فرحة الأديب) في الرد على السيرافي في شرح أبيات سيبويه، و(أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها) ت ٤٢٨هـ.

انظر نزهة الألباء ٣٦٦، وإنباه الرواة ٤: ١٦٨، وبغية الوعاة ١: ٤٩٨، والأعلام ٢: ١٩٤.

(٣) من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية، كان داهية مقداماً، وهو ممدوح النابغة الذبياني، وحسان، وحاتم الطائي، وهو صاحب إيفاد العرب على كسرى، وصاحب يومي البؤس والنعيم (ت نحو ١٥ ق. هـ). انظر جمهرة أنساب العرب ٤٣٢، والخزانة ١: ١٨٥، والأعلام ٩: ١٠.

(٤) هو سعيد بن هارون، أبو عثمان، كان من أئمة اللغة، أخذ عن أبي محمد التَوَّزي، وأخذ عنه أبو بكر بن دُريد. وهو منسوب إلى أشنان محلة ببغداد. انظر نزهة الألباء ٢٠٣، وإنباه الرواة ٤: ١٤٥، وبغية الوعاة ١: ٥٩١.

(٥) انظر معاني الشعر ٨٤. يقول: كلُّ من كان كثير العدد، منيعاً، خيف من حيث لا يُرى. والشذاة: الأذى. ومن كان عزيزاً تجنبه الناس وحذروا شره، وإن غاب عنهم. يقول: بنو سعد بن مالك، وهم من بني قيس بن ثعلبة، وهم أعز بكر بن وائل. يقول: فلما ذُكرت بنو قيس، تحامت هذه الكتائب أن تغير على إبلهم خوفاً من مَعَرّتِهِم. وبنات الشَّدْقَمِيّ: يعني إبلاً من نسل فحلٍ من بخل شَدْقَم، وهو فحلٌ معروف كان للنعمان.

ومنها: عُلَـيَّان، وهو اسم فحل كان لكليب، ومن كلامه: دون عُلَـيَّان خَرْطُ القَتَادِ(١).

وأما الغنم، فمنها: خُطّة، وهَيْلَة، وهما عنزا سَوْء. وفي المثل: لعنَ اللهُ مِعْزًى خيرُها خُطَّةٌ(٢)، يُضرب للشيء خيارُه شرار. وخُطّة منقول من الـخُطَّة، وهي الأمر يحاوله الرجل.

ومنها: بركة وعتبة: أسماء عنزين كانتا للنبي، عليه السلام.

/ وأما الكلاب، فمنها: ضمران أو واشق، اسما كلبين، وكساب وخطاف، اسما كلبتين. [٣٧٩]

قال النابغة(٣):

١٢٣٨ ـ فهابَ ضُمْرَانُ منه حيثُ يُوزِعُهُ   طَعْنُ الـمُعَارِكِ عندَ الـمَحْجَرِ النَّجُـدِ

وهو فُعلان من الضمر.

وأما الحمير، فقد قال الجوهري(٤): مَكْوَس، اسم حمار، وكأنه (مَفْعَل) من كاس يكوس، إذا مشى على ثلاث قوائم.

وأما غير المألوف من الحيوان كأنواع الطير والوحوش والأحناش، وهو كل ما يُصاد من الطير والهوام، فلا تدعو الحاجة إلى تسميته، لأنهم إذا لم يخالطوه لم يحصوا بعضها بغرض، فلا يكون لها أعلام شخصيّة، بل إن كانت كانت جنسية، لأن حكم الواحد عندهم كحكم الجميع، وذلك لأن مقامهم بالفلوات، ومساكنهم بالبراري، وربما صادف

---

(١) انظر المستقصى ٢: ٨٢، واللسان (خرط).

(٢) المثل في الصحاح (خطط) ٣: ١١٢٤، وجمهرة الأمثال ٢: ١٢٤ والمستقصي ٢: ١٨٦.

(٣) ديوانه: ٩. ضمران: اسمُ كلب. حيث يوزعه: أي: في الحال التي يوزعه صاحبُه. يقال: هو مُوزَعٌ بالشيء، إذا كان مُولعاً به. الـمُعارك: الـمُقاتِل، يقال: عاركه. والمعركة: موضع الحرب. والمحجر والـمُلْجَأُ واحدٌ. والنَّجدُ: الشجاع. وانظر اللسان (وزع).

(٤) انظر الصحاح (كوس) ٢: ٩٦٩.

نظر الإنسان منهم الحيوان الغريب الشكل من طائر أو وحش أو حيّة، أو ما أشبه ذلك، فأراد الإخبار عنه فيضع له عَلَماً من غير أن يقصد ذلك المرئي بعينه، فيكون العلم جنسيًا لا شخصيًا.

وهذه الأعلام تجري مَجرى المعارف من جهة اللفظ، من حيث إنه إذا انضمت إليها علة أخرى منعت الصرف، كقولهم للأسد: أسامة، فلا تصرفه للتعريف والتأنيث، كطلحة.

وللذئب: دالان فلا تصرفه للتعريف والألف والنون الزائدتين، كمروان.

وللضبعان: قثم، فلا تصرفه للتعريف والعدل، كعمر.

وتجري مَجرى النكرات من جهة المعنى، فإنك إذا قلت: أبو الحارث أو أسامة، فهذا غير ممتنع من الشركة، إذ يجوز إطلاقُه على كل فرد بحسب الحقيقة، فجرى مَجرى أسد.

ويجوز: الأسامتان والأسامات، كما يجوز: الأسدان والأسود، وهذا ينبغي أن يكون بعبرة الشخص لا بعبرة الجنس، إذ الجنس من حيث هو جنس لا يثنى ولا يجمع.

وقد فُرق بين أسد وأسامة ونحوهما، بفرقٍ دقيق، وهو أن أسداً موضوع للواحد من هذا الجنس أيّ واحد كان، فكأن الواضع رأى فرداً من أفراد هذا الجنس، وقال سميت هذا الفرد أسداً لا بحسب تعينه، بل بحسب أنه فرد من أفراد هذا النوع، أي: قال: سميت هذا الفرد وكل فرد من جنسه أسداً، وأسامة موضوع لحقيقة الأسدية، وهي الكلية المشتركة بين أفراد الجنس، كأنه لما رأى فرداً من أفراد هذا الجنس أخذ ماهيته الكلية محذوفاً عنها مشخصاتها وعوارضها المفارقة حتى بقيت الماهية الكلية المشتركة بين الأفراد، بجعل أسامة علماً عليها، فإذا أطلقنا أسداً على فرد من تلك الأفراد فإطلاقه عليه على سبيل المطابقة، لأنَّ الواضع وضعه عليه، وإذا أطلقنا أسامة عليه فإطلاقه عليه، لا لأنه موضوع له، بل لأنه موضوع للحقيقة، ولذلك المفرد حصة منها فدلالة أسامة على هذا الفرد قريب من دلالة الالتزام الخارجي من حيث إن هذا الشخص وسائر العوارض

وصارت لازمة في الوجود الخارجي لمدلول هذا اللفظ، وهو الحصة الموجودة فيه[١]. فتفطن لهذا الموضع فإنه لطيف.

فأسد بمنزلة رجل في كونه جنسياً، وأسامة بمنزلة طلحة في كونه علماً اسماً، وأبو الحارث بمنزلة أبي عمرو، وفي كونه علماً كنية، وهذا ضرب من توسع العرب في لغتها، لأنه إذا كان للشيء أسماءٌ كثيرة اتّسع مجال الإخبار عنه، والخطاب له في منظوم الكلام ومنثوره.

قال عمران بن حطان:

١٢٣٩ - فهنـــاك مجـــزأةُ بـــنُ عـــو   فِ كـــان أشـــجعَ مـــن أســـامه[٢]

فظاهر لفظ أسامة يقتضي بأنّه من الهمزة والسين والميم، وهذا تركيب لم يعرف إلا في هذه الكلمة.

ويجوز أن تكون الهمزة فيه بدلاً من الواو، وأصله: وسامة، من الوسم، وهو التأثير، لأنه يؤثر بموطئه في الأرض، وكُنّي الأسد بأبي الحارث، من الحرث، وهو المكسب، والأسد يكسب.

ثم هذا الجنس أقسام:

قسم له اسم جنس، واسم علم وكنية، كما ذكرنا من الأسد وأسامةَ وأبي الحارث، وكما قالوا للثعلب، ثعالة وأبو الحسين، وللضبع: حناجر وأم عامر، وللعقرب: شبوة وأم عريط.

وقسم له اسم علم، ولم يعرف له اسم جنس، نحو: ابن[٣] مقرض، وحمارُ قَبَّانَ، بالصرف وتركه، فمن صرفه جعله فعالاً من قبن في الأرض، أي: ذهب[٤] فيها، ومن لم

---

(١)(لمدلول هذا اللفظ وهو الحصة الموجودة فيه) جاءت عليه رطوبة في: د.

(٢)انظر الكامل ٢: ٧٤٤، ١٠٣٣. برواية: مجزأة بن ثور وهو الصواب ومَجْزَأَةُ بن ثور السدوسي صحابي وشجاع وهو الذي فتح مدينة تستر توفي سنة ٢٠هـ. انظر الإصابة ٥: ٧٧٣، والأعلام ٥: ٢٧٩.

(٣)(أبو) في: ع.

(٤)انظر الصحاح (قبن) ٦: ٢١٧٩.

يصرف جعله فعلان من القبب، وهو الضمر.

وقسم له اسم ولا كنية له، كقولهم: قُثَم للضِّبْعَان[١].

وقسم له كنية ولا اسم له، كأبي براقش، وهو طائر ذو ألوان مختلفة، وكذلك أبو صبيرة وأم رباح وأم عجلان، أسماء طيور.

وبيان هذه الأسماء خارج عن شرح المختصر.

ثم ما كان من ذلك مضافاً في أوله ابن أو بنت، جمعته بالألف والتاء نحو بنات طبق، وبناة قترة، لأن المذكر هاهنا ليس من ذوي العِلْم.

وما كان أوله (أم) جمعته على أُمَّات، نحو أمّات عامر، لأن الكثير في البهائم أمّات[٢].

هذا على مذهب سيبويه[٣]، حيث تقول في تثنية أبي زيد وجمعه: أَبَوا زيدٍ، وآباءُ زيدٍ[٤]، فإن معناه آباء هذا الاسم، كما قالت العرب: هما ابنا خالة، مع أن كل واحد منهما ابن خالة.

وذهب يونس إلى أنك تثني الاسمين وتجمعهما معاً، فتقول أبو الزيدين وآباء الزيدين إن صححت، وآباء الزيود إن كَسَّرت، وهو ضعيف غير مطّرد، إذ لو سميت بعبد الله لم يمكنك أن تثني الاسم الثاني أو تجمعه بل لا يثنى ولا يجمع إلا الأول.

[٣٨٠] / «وشَعُوب، وأُمّ قَشْعَمٍ للمنيَّـة، وفَجارِ للفُجور»

القياس أن لا يوضع للمعنى علم لواحد منه معين، لأن المعاني منقضية غير ثابتة، فلا فائدة في وضع العلم للواحد منها، لكن أعلامها جنسية، فسموا التسبيح بسبحان،

---

(١) انظر الصحاح (قثم) ٥: ٢٠٠٥.

(٢) وفي الصحاح (أمم) ٥: ١٨٦٣ «وقال بعضهم: الأمّهاتُ للناس، والأُمّاتُ للبهائم».

(٣) انظر الكتاب ٢: ٩٩.

(٤) انظر الكتاب ٢: ١٠٣.

وهو اسم معرفة غير منصرف، وسموا المنية بشَعُوب، وهو فَعُول من قولهم: شَعَبْتُهُمْ، إذ فَرَّقْتَهُمْ[(١)].

قال أبو الأسود الدؤلي:

١٢٤٠ ـ فقـامَ إليهـا بهـا ذابـحٌ ومَـنْ تـدعُ يومـاً شَـعوبُ يجيُهـا[(٢)]

هكذا أنشد بغير تنوين.

وأم قُشْعَم كنية للمنية، والقشعم: النسر المسن، وإنما كنى المنية بأمّ قُشْعَم، لأن النسور تأكل لحوم القتلى، فالمنية له كالأم حيث غذته، والمنية: فعيلة من المنى وهو القدر.

قال الهذلي[(٣)]:

١٢٤١ ـ ولا تقولَنْ لشيءٍ سوفَ أَفْعَلُهُ حتـى تُلاقِـيَ مـا يَمْنِـي لـك المـاني

وفجار: اسم للفجرة، وبرة اسم للمبرة. قال النابغة[(٤)]:

١٢٤٢ ـ أَعَلَمْتُ يومَ عُكَاظَ حتى لقيتني تحـتَ العجـاجِ فـما شـققت غُبَـارِي

إنَّـا اقْتَسَـمْنا خُطَّتَيْنَـا بَيْنَنـا فَحَمَلْـتُ بَـرَّةَ، واحْتَمَلْـتَ فجـارِ[(٥)]

ومن الأعلام الجنسية: غدوة وبكرة وسحر، وقد تقدم شرحها.

ومنها أنهم سموا الغدر بكيان، وهو فعلان، من الكيس، والدليل على علميته أنه لا

---

(١) الصحاح (شعب) ١: ١٥٧.

(٢) البيت في المستقصي ٢: ٦٠.

(٣) هو أبو قلابة. والبيت في ديوان الهذليين ٣: ٣٩، وشرح السكري ٣: ٧١٣، والصحاح (منا) ٦: ٢٤٩٧.

ما يَـمْني لك الماني: أي: يقدر لك القادر.

(٤) الديوان: ٩٨.

(٥) تقدم البيت الثاني برقم (٣٧).

ينصرف. قال(١):

١٢٤٣ - إذا ما دَعَوْا كَيْسَانَ كانَتْ كُهُولُـهُمْ   إلى الغَـدْرِ أَدْنَى مِـن شَبابِهِم الـمُرْدِ(٢)

«وقد يكون بالغَلَبة، كالنجم والصعق»

قد يكون الاسم نكرةً قبل دخول الألف واللام، ثم يدخله الألف واللام للعهد، فيغلب على بعض أفراد ذلك الجنس لاختصاصه بأمر لم يوجد في غيره كالنجم، حيث غلبت على الثريا، وفيه الألف واللام، فجرى مَجرى بعض حروفه، حتى لا يجوز نزعه منه فإذا قيل: طلع النجم، أو غلب النجم، فإنّما يراد الثريّا.

ومن كلامهم: إذا طلع النجم عِشاءً ابتغى الراعي كساء. وقال ساجعهم: طلع النجم غُدَيَّة فابتغى الراعي شُكَيَّة(٣)، وذلك لأن للثريا عند العرب أمراً تشتهر بها، فإنهم يستدلّون بطلوعها عشية على شدة البرد(٤)، وبطلوعها غدوة على شدة الحرّ، ونَوْؤُها محمود في الأمطار، وكذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا، فهي في الأصل صفات مشتقات من المصادر، ثم غلبت مع الألف واللام على كواكب مخصوصة، لاختصاصها بمعاني لم توجد في غيرها.

وكذلك الصَّعِقُ فإنه في الأصل صفة لكل من أصيب بالصاعقة، ثم غلب على خويلد بن نُفَيْل بن عمرو بن كِلاب(٥)، فإنه كان يطعم الناس بتهامة، فسفت الريح في

---

(١)هو ضمرة بن ضمرة.

(٢)البيت في شرح ابن يعيش ١: ٣٧، ٣٨، والتصريح ١: ١٢٥، والأشموني ١: ١٣٧، واللسان (كيس).

(٣)انظر الكشاف ٤: ٣٧، وروح المعاني ٢٧: ٤٥، والتحرير ٤٧: ٤٥، واللسان (نجم).

شُكَيَّة: تصغير شَكْوَة وهو وعاء من جلد يوضع فيه الماء واللبن. يعنون ابتداء زمن البرد وابتداء زمن الحر.

(٤)(بطلوعها عشية على شدة البرد) ساقط من: ع.

(٥)كان سيداً في قومه. انظر جمهرة أنساب العرب ٢٨٦.

جفانه التراب، فشتمها، فأصيب بصاعقة فمات، فقال بعض بني عمه يرثيه:

١٢٤٤ - إنَّ خُوَيْلِداً فابْكِي عليه قَتِيلُ الرِّيحِ في البَلَدِ التِّهامِ[1]

وقول الزمخشري[2]: ألا ترى أنها -يعني النجم والصعق- هكذا معرفين باللام، اسمان لكل نجم عهده المخاطبُ والمخاطبُ، ولكل معهود من أصيب بالصاعقة، فيه نظر؛ لأن الصعق اسم فاعل، كحذر، والألف واللام إذا دخلت على اسم الفاعل كانت بمعنى (الذي) لا للعهد.

ويجوز أن يكون مذهبه أنها للعهد، فإنه قد قيل به، ثم ما جاء من الأعلام وفيه الألف واللام حكمت بأنه كان مشتركاً بين كثيرين، ثم غلب، فإن عرفنا الاشتقاق فوجه الشركة فيه معروف كالصعق، وإن لم يعرف اشتقاقه ألحقناه بها عرف، وذلك نحو: المُشْتَرِي والمريخ، للكوكبين المخصوصين، فإنا لا نعقل معنى كانا به مشتركين غيرهما، ثم غلباه، ومع ذلك يلحقهما بالصعق، فإنا ربما جعلنا ما علم غيرنا، أو لأن الأخير لم يصل إليه علم قد وصل إلى الأول المسمى.

قال سيبويه: ولأنا لو لم نحملهما على الصعق لكان دلالتها على النجمين، إما بالاشتراك أو بالمجاز، وكلاهما على خلاف الأصل، وإذا ألحقا بالصعق دلَّا على النجمتين دلالة عام مخصص بأحد موضوعاته.

«وابن عمر»

دلالة الأعلام على مسمياتها نوعان:

- دلالة وضعية، وهي كثيرة، كزيد وعمرو.

- دلالة عارضة شبيهة بالغلبة، وذلك أن يكون الاسم موضوعاً على الشركة بين اثنين فصاعداً فيشتهر واحد من المسمين به، بخصلة ليست في غيره من شركائه في الحقيقة

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ١: ٤١ واللسان (صعق) برواية (بأنَّ خويلداً).

(٢) انظر المفصل ١١، وشرح ابن يعيش ١: ٤١.

المشتركة بينه وبينهم، فسبب تلك الخصلة يصير الاسم بحيث إذا أطلق لا يذهب الذهن إلى غيره، وذلك نحو: ابن عمر[١]، المراد به عبد الله، فإنه اشتهر دون إخوته بالزهد ورواية الحديث، فصار إذا قيل: ابن عمر، لا يفهم منه إلا عبد الله، وكذلك ابن عباس[٢] وابن مسعود وابن الزبير[٣]، غلب على العبادلة، ومثل ذلك في الجاهلية ابن الصعق، غلب على يزيد بن عمرو بن خويلد[٤]، وهو الصعق، وابن كُرَاع على سويد، وابن رألان[٥] على جابر، وهؤلاء كان لكل منهم إخوة، ولم يشتهر من بينهم إلا الواحد، منهم بخصال وجدت فيه دونهم، ثم ما غلب عليه وهو مضاف بمنزلة ما غلب، وفيه الألف واللام، فكما لا يجوز نزع الألف واللام من النجم والصعق كذلك لا يجوز نزع كراع ورألان من كراع وابن رألان، لأن ابن كراغ غلب وهو مضاف، كما أن النجم وفيه اللام، ففي نزعهما بطلان العلمية.

«ومن العلم قولهم: ستةُ ضعفُ ثلاثةٍ»

من الأعلام الجنسية قولهم: ستةُ ضعفُ ثلاثةٍ، فلم يصرفوا هذه الأسماء لما فيها من العلمية والتأنيث.

---

(١)هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن، صحابيّ (ت٧٣هـ) في مكة. انظر الأعلام ٤: ٢٤٦.

(٢)هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس، حبر الأمة صحابي (ت ٦٨هـ) انظر الأعلام (ت ٦٨هـ).

(٣)هو عبد الله بن الزبير بن العوّام القرشي الأسدي، أبو بكر، أول مولود في المدينة بعد الهجرة، بويع له بالخلافة سنة ٦٤ هـ عقيب موت يزيد بن معاوية في المدينة، ونشبت بينه وبين الأمويين حروب انتهت بمقتل ابن الزبير في مكة بعد أن خذله عامة أصحابه، ومدة خلافته تسع سنين (ت ٧٣ هـ) انظر الحلية ١: ٣٢٩، والأعلام ٤: ٢١٨.

(٤)هو يزيد بن عمرو بمن خويلد (الصَّعِق) بن نفيل بن عمرو الكلابي، فارس جاهلي من الشعراء، وله أخبار. انظر الخزانة ١: ٢٠٦، والأعلام ٩: ٢٤٠.

(٥)انظر الكتاب ١: ٢٦٧.

وحكى الشيخ في لفظ المفصل[1]: أنه قد يروى، ستةُ ضعفُ ثلاثةٍ، وأربعةُ نصفُ ثمانيةٍ، بصرف الاسمين الأخيرين، وجملة الأمر أن الأعداد توجد على قسمين:

أحدهما: منسوبة إلى معدوداتها، فهي حينئذ نكرات، كقولك: له عشرون، وأنت تعني ما يعد بعشرين، والذي يعد بعشرين أشياءُ كثيرة، فنشأ فيها الشياع من هاهنا، ومن أنك تقصد نفس المقدر، وحينئذ يجوز استثناء الكثير من القليل ظاهراً، فتقول: قبضت عشرةً إلا اثني عشرة عشرة دنانير إلا اثني عشر قيراطاً.

الثاني: أن توجد مجردة من المعدودات بل من حيث حقائقها التي تخصها فإن ستة من حيث هو هذا المقدار متعين في نفسه، لا يختلط بغيره، فحينئذٍ يكون معرفة علماً فلا يصرف ما فيه هاء التأنيث للعلمية والتأنيث، فتقول: ستةُ ضعفُ ثلاثةَ وأربعةُ نصفُ ثمانيةَ، أي: هذا العدد من حيث هو هو نصفٌ لهذا العدد من حيث هو هو، وضعفٌ لآخر من حيث هو هو.

وتقول: ألفٌ ضعفُ خمسمائة، فتصرف ألفاً، لأنه مذكر.

وتقول: ستٌّ ضعفُ ثلاثَ، فلا تصرفُ (ثلاث) لأنه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف، كسعاد.

وأنت في صرف (ست) مخير، لأنه كهند، وكذا حكم خمسٍ وعشرٍ.

وتقول: أربعُ نصفُ ثمانٍ، فلا تصرف أربع للتعريف ووزن الفعل، وحكم ثمانٍ كجوارٍ.

«وفَعْلان فَعْلى لا ينصرف»

من الأعلام المعنوية الأمثلة التي تقع ميزاناً للأسماء والأفعال في علم التصريف وهي فاء الفعل، وعينه، ولامه، على ما أشرنا إليه فيما لا ينصرف عند ذكر الجمع.

---

(١) انظر المفصل ١١.

والمثال بمنزلة العدد، نِسْبَتُه إلى الـمَثَلِ كنسبة العدد إلى المعدود، فإن أخذته بالنسبة إلى الممثلات كان نكرة، لأنه مشترك فيه بين أسماء وأفعال كثيرة، وإن أخذت بالنسبة إلى نفسه مجرداً كان معرفة، وهذا يقع في تمثيلات النحويين، كقولهم: (فعلان) الذي مؤنثه (فَعْلى) لا ينصرف في النكرة، ففعلان يمثل به كل ما[1] فاؤه مفتوحة وعينه ساكنة، وبعد لامه ألف ونون زائدتان، كسكران وغضبان، و (فَعْلى) يمثل به كل ما[2] فاؤه مفتوحة وعينه ساكنة، وبعد لامه ألف تأنيث، كسكرى وغضبى.

وقد علمت أن الممثل بفعلان وفعلى غير منحصر في سكران وغضبان وسكرى وغضبى، فإذا أخذته بالنسبة إلى الممثل انصرف على كل حال، إلا أن يكون آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة، فتقول: فعلة إذا كانت اسماً وجمعت بالألف والتاء حركت عينها وأنت لا تريد ممثلاً واحداً وإنما تريد كل ممثل بفعلة، كتمرة وطلحة وجعبة وقصعة.

ولو أخذته بالنسبة إلى نفسه لم ينصرف، تقول: فعلة إذا كانت اسماً حركت عينها في الجمع بالألف والتاء، لأن هذا معين في نفسه.

وتقول فيما آخره ألف تأنيث فعلاء إذا كانت اسماً جمعت بالألف والتاء، وإذا كانت صفة كسرت على فعل، ففعلاء هذا لا ينصرف، المثال أردت أو الممثل.

فحاصل هذا أن المثال والممثل على أربعة أقسام:

- قسم يكونان فيه منصرفين كقولك: ضارب، مثاله: فاعل.
- وقسم يكونان فيه غير منصرفين، كقولك: حبلى ووزنها فُعْلى.
- وقسم يكون الممثل فيه غير منصرف، والمثال منصرفاً، كقولك: زينب، مثالها فيعل، وسُعادُ مثالها فُعال.
- وقسم يكون الممثل فيه منصرفاً، والمثال غير منصرف، كقولك: يَرْمَعٌ[3] مثاله (يَفْعَل)

---

(١)(ما كان) في: ع.

(٢) (ما كان) في: ع.

(٣)وفي القاموس (رمع) ٣: ٣٢ «واليرمع الخذروف يَلْعَبُ به الصبيان، وحجارة رِخْوَةٌ إذا فُتِّتَتْ انْفَتَّتْ».

وذلك لأن المثال والممثل اسمان مختلفان، فيعطى كل واحد من لفظيهما حقَّه، ألا ترى أنك تقول: كل إبراهيم لا ينصرف في المعرفة، وإبراهيم ينصرف في النكرة، فصرفته وحكمت بعدم صرفه، وعكست وذلك لما ذكرناه.

«وهو إما مرتجل كغطفان، ومحبب، وموهب، ومكوزة، أو منقول، كأسد، وكلاب، وسعد، وعامر، ومنصور، وبتة، وشمس، وتغلب، وأصمِتَ، وعبد مناف، وسيبويه، وتأبط شرًّا»

المرتجل: ضد المنقول، كما أن المركب ضد المفرد، والمرتجل من أول صناعته يكون علَمَاً، ولم يكن له حال يصحبه فيها تنكير.

وهو إما معدول مذكر أو مؤنث، كعمر وحذام، أو غير معدول وهو إما قياسي أو شاذ.

فالقياسي: كل علم مرتجل لم يلحقه تغيير يخرجه عن حكم نظيره من النكرات كغطفان وهو اسم رجل وهو غطفان بن سعد بن عيلان(١)، ووزنه فعلان واشتقاقه من الغطف وهو لين العيش(٢).

ومثاله من النكرات:علجان، وهو نبت، ورملان، ورتكان، لنوعين من المشي.

وكعمران وهو فعلان من العمر، أو من العمارة.

ونظيره من النكرات سرحان، وضبعان.

وكمروان ونظيره من النكرات مرجان، وسعدان.

وكفقعس وهو اسم حي من أسد، وحنتف اسم رجل، ونظيرهما من النكرات ثعلب.

وأما الشاذ فهو ما لحقه تغيير أخرجه من حكم نظيره في النكرات، وذلك إما بفك

---

(١)هو من مضر، من العدنانية، جد جاهلي. انظر جمهرة أنساب العرب ٣٤٨ والأعلام ٥: ٣١٣.

(٢)انظر الصحاح (غطف) ٤: ١٤١١.

إدغام كمَحْبَب، وهو اسم رجل، وكان حقه أن يقال مَحَبٌّ، لأنه مفعل من الحب. كما قالوا: مَرَدٌّ ومَكَرٌّ، وفي التنزيل: ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾[القيامة: ١٠] فإذا صغرته قلت: مُحَيِّبٌ بالإدغام.

كما تقول في تصغير أصم: أُصَيْم، لأن فك الإدغام شذوذ لزمه في حال تكبيره.

وإما بفتح ما حقه الكسر، كموهَب اسم رجل، وكان قياسه موهِب بكسر العين، لأنه معتل الفاء، كمورد ومولد وموعد، ونظيره في الشذوذ من النكرات موحد وموهبة.

أو بتصحيح ما حقُّه الاعتلال كمكوزة اسم رجل صححوا عينه وحقه الإعلال بقلبها ألفاً، نحو: المقالة والمقامة، ونظيره في الشذوذ علماً مريم ومدين ومزيد.

وأما المنقول، وهو أن يكون اللفظ غير علم فيصير بالتسمية عَلَماً، ولا يخلو النقل من أن يكون عن مفرد أو مركب، والمفرد إما اسم أو فعل، ولم ينقل عن حرف.

والاسم إما جامد أو مشتق، والجامد إما اسم عين أو اسم معنى، واسم العين إمّا مفرد كأسد وثور ويربوع وحمار وحنظلة وكلب. وإما جمع نحو: كلاب وأنمار وضباب. كلُّ ذلك أسماء رجال.

واسم المعنى إما مصدر كسعد وسعيد اسمي رجلين، وسعد مصدر سعد الرجل خلاف نحس، وفي المثل: أَسَعْدٌ أم سُعَيْد(١).

وفي هذا الموضع إشكال، فإن ابن جني ذكر في أسماء شعراء الحماسة(٢) أن المصدر لا يجوز تصغيره، فإن التصغير يدل على التحقير، والمصدر وضعه على أن يراد به الكثرة فتناقضا، ومع ذلك فقد قالوا:

إن العلم سُعَيْد، وهو تصغير سَعْد، فإن وقع التصغير قبل التسمية فقد صغرت

---

(١) المثل يضرب في العناية بذي الرحم، وفي الاستخبار أيضاً عن الأمرين الخير والشر أيهما وقع. انظر مورده في مجمع الأمثال ١: ٣٢٩، والسمط ٣٢٤، وجمهرة الأمثال ١: ١٥٥، والصحاح ٤٨٥، والمستقصي ١: ١٦٨.

(٢) انظر المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ١٠٥.

المصدر، وإن وقع بعد التسمية فقد سُمِّي بمكبّره ثم صغِّر، وليس كذلك فإن العلم سُعَيْد لا سَعْد.

وأما صيغة اسم فاعل كعامر، وهو اسم فاعل من عمر المكان عمارة، أو من عمر المنزل نفسه، إذا صار فيه العمارة، واستقامت حاله، أو من عَمِرَ الرجل(١)، بكسر الميم إذا طال عمره.

وكسالم ومالك وصالح وحادث.

أو اسم مفعول كمنصور، وهو اسم مفعول، من نَصَرَهُ الله، ومحبوب من حببته، ومسعود من سُعد، بضم السين، وإما منقول عن صوت كَبَبَّةَ وهو نَبزَ عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب(٢)، وبَبَّة في الأصل فعله كما بُني مما يُدلع الصبيُّ به من تكرير الباء في صغره، وهو بناء غريب، لأن الفاء والعين واللام من موضع واحد.

أنشد الجوهريُّ للفرزدق:

١٢٤٥ - وبَايَعْتُ أقْوَاماً وَفَيْتُ بِعَهْدِهِمْ ... وبَبَّــةُ قــد بايَعْتُــهُ غَــيْرَ نــادِمِ(٣)

/ وأما المنقول عن الفعل فإمّا ماضٍ نحو: شَمَّر، وهو اسم فرس(٤)، قال(٥): [٣٨٢]

١٢٤٦ - أبوكَ حُبَابٌ سارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ ... وجَـدِّي يـا حَجَّـاجُ فـارِسُ شَـمَّرَا(٦)

---

(١) انظر الصحاح (عمر) ٢: ٧٥٦.

(٢) هو عبد الله بن الحارث، هاشمي قرشي، والٍ، من أشراف قريش، وأمه هند بنت أبي سفيان بن حَرْب، أختُ معاوية، وهو الملقب بـ(بَبَّة)، ولاه ابن الزبير على البصرة، ولما قامت فتنة ابن الأشعث، خرج إلى عمان هارباً من الحجاج فتوفي فيها (ت ٨٤هـ). انظر جمهرة أنساب العرب ٧٠، والأعلام ٤: ٢٠٥.

(٣) الصحاح (بيب) ١: ٨٩.

(٤) شمر: فرس حسنة جدًّا اشتهر بها جميل.

(٥) قائله جميل. الديوان: ٥٥.

(٦) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٣١٥، والعقد ٥: ٢٩٩، والمعرب ٦١، والشذور ٤٥٤، والأشموني ١: ١٣١، واللسان والتاج (شمر).

من شمر إذا جدّ في الأمر، ومنه خَضَّبَ وبذّر وعثَّر وكعسب، وقد تقدمت.

وأما مضارع نحو: تَغْلِب، وهو في الأصل مضارع غَلَبَ، وقد سمي به تغلب بن وائل، وهو منقول إمّا من فعل المخاطب بنزع الضمير، أو من فعل المؤنثة الغائبة، ولا تجعل فيه ضميراً.

ومن ذلك يَعْمُر ويذكر ويقدم.

وإما عن الأمر، وقد مثّلوا بإصْمِتَ وأطرِقا. وفيها نظر، أما إصْمِت بكسر الهمزة والميم، فليس وحدَه اسماً للمكان؛ لأنه يقال: لقيته ببلدة إصْمِتَ، وبِوَحْشِ إصْمِتَ، أي: بالمكان القفر[1]. قال الراعي:

١٢٤٧ ـ أَشْلَى سلوقيّةً باتتْ وباتَ بها   بِوَحْشِ إصْمِتَ في أصلَابِها أَوَدُ[2]

والجواب: أن إصمِتَ وإن كان بعض الأسماء فالاعتماد عليه بالصرف وعدمه، فإنه نهاية الأسماء، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بأبي طلحة، لم تصرفه، وإن كان طلحة بعض الاسم، وقالوا: إصمِت منقول عن الأمر، من صمَت يَصْمُت فكان القياس أن يقال: أُصْمُتْ كأُقْتُل، فهذا إما على صَمَتَ يَصْمِت كضَرَب يضرِب لغة حكاها ابن جني[3].

وإما أنه سمي بأصمُت، مضمومة العين ثم غير؛ لأن الأعلام موضوعة على التغيير، كما قال تأبط شرًّا:

١٢٤٨ ـ إنّي لَمُهْدٍ من ثَنَائِي فقاصِدٌ   بهِ لِابْنِ عَمِّ الصِّدْقِ شُمْسِ بنِ مالكِ[4]

---

(١) انظر القاموس (الصمت) ١: ١٥٢.

(٢) انظر البيت في المفصل ٧، وشرح ابن يعيش ١: ٣٠، والأشموني ١: ١٣٣، والخزانة ٣: ٢٨٤، واللسان (صمت). أشليت الشاة والناقة إذا دعوتها بأسمائها لتحليها. سلوقية: كلاباً منسوبة إلى موضع في بلاد الروم. الوحش: المكان الخالي.

(٣) انظر المبهج ١٣.

(٤) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٩٢، والخزانة ١: ٩٧، والمعنى: إني في غيبتي منه وحضور له، مولع بالثناء عليه.

بضم الشين، منقول عن شمس، لكنه لما نقل عن معناه غيَّره بضم الشين، فإن التغيير يؤنس بالتغيير، ولهذا قالوا: لقيته بوَحْش إصْمِتة، فزادوا فيه تاء التأنيث، وهو قبل النقل ليس فيه التاء بل دخولها فيه محال.

ومن ذلك أطرقا. قال أبو ذؤيب الهذلي(١):

١٢٤٩ - على أطْرِقَا باليـاتُ الخِيَـا ... مِ إلا الـثُّمامُ وإلا العِصِيُّ(٢)

وقالوا: إنه منقول من أطرق يطرق، فإذا أمرت الاثنين قلت: أطرِقا، فالألف فيه إن كان ضمير الاثنين فيكون منقولاً من فعل واسم، وإن كان علامة دالة على المستكن في النسبة فهو منقول من فعل وحرف، وعلى التقديرين منقولاً من مركب.

والزمخشري(٣) عده منقولاً من مفرد، فيجوز أن يكون منقولاً من أطرقن، بنون التوكيد الخفيفة، فلما وقف عليها بدل من النون ألفاً.

وأما المنقول عن المركب فلا يعنى بالمركب هاهنا الرفع في باب ما لا ينصرف، وإنما نعني كل كلمتين ضمت إحداهما إلى الأخرى، وذلك إما غير جملة أو جملة، أما غير الجملة فهو إما مركب أو مضاف، فالمركب قسمان:

- قسم بني شطراه، نحو سيبويهِ، وعمرويهِ ونفطويهِ. أنشد أبو الفتح:

١٢٥٠ - يا عَمْرَوَيْهِ انْطَلَقَ الرِّفَاقُ ... وأنت لا تَبْكِي ولا تَشْتَاقُ(٤)

وهذا الاسم وما يجري مجراه آخر صوت، والأصوات تستوجب البناء، وهو من

---

(١) انظر ديوان الهذليين ١: ٦٥، وشرح السكري ١: ١٠٠.

(٢) البيت في المبهج ١٤، وشرح ابن يعيش ١: ٢٩، ٣١، والعيني ١: ٣٩٧، والأشموني ١: ١٣٢.

أطرِقا: موضع بنواحي مكة. أراد عرفت الديارَ على (أطرِقا). والثُّمام: شجرٌ تُعْمَل منه الخِيَام. والعِصِيّ: خَشَبُ بيوت الأَعْرَابِ. قال ابن الأعرابي: أراد إلَّا الثُّمام وإلا العِصِي فإنهما لم يَبْلَيَا.

(٣) انظر المفصل ٨.

(٤) الرجز في المقتضب ٣: ١٨١.

ألفاظ العجم. قال أبو سعيد: كان العجم إذا نادت عمراً قالت: عمروه، فعربت العرب الصوت وما أعربته، فقالوا: عمرويه، وهذا إما أحد شطريه عربي كعمرويه، وإما شطراه أعجميان، كسيبويه، فقد قيل: إن أصله (سيب بُوَيه) وهي رائحة التفاح لقب بذلك لذكائه، قاله البارقي.

وكنيته: أبو بشر، واسمه، عمرو بن قنبر الحارثي[1]، كان أبوه مولى لبني الحارث بن كعب، وهذا يجري مجرى أسماء الأفعال، نحو: صَهْ، ومَهْ، إذا كان معرفة لم ينوّن، وإذا كان نكرة نُوِّن، تقول: هذا عمرويه، ومعه عمرويهٍ آخر، كما تقول: مَهْ ومَهٍ وصَهْ وصَهٍ.

- وقسم بُني صدرُه كمعدي كرب، وقد تقدم في باب مالا ينصرف.

- وأما المضاف فإما غير كنية، كعبد مناف، وامرئ القيس، فمناف مفعل من النياف، وهو المرتفع من الأرض، والقيس في الأصل مصدر قست الشيء بالشيء إذا مَاثَلْتَهُ به. وإما كنية، كأبي عمرو وأم كلثوم، وقد ذكرناه.

وأما الجملة فالعرب لم تسمّ بالجملة الاسمية، وإنما سمت بالجملة الفعلية. فمن ذلك تأبط شرًّا وهو لقب ثابت بن جابر الفهمي، وتأبط الشيء إذا جعله تحت إبطه. قيل: سمي بذلك لأنه كلما أراد الغزوَ أخذ سيفه وخرج فكانت أمُّه تقول: لقد تأبطت شرًّا، أي تحملتَ طائلة ووتراً.

وقيل: إنه دخل يوماً على أمه، وفي حضنه شيء كبير فألقاه فإذا به ثعبان فنهضت أمه فزعة وقالت: لقد تأبط شرًّا. وفي تأبط ضمير ولذلك نصب شرًّا.

ولا يجوز أن يؤتى معه بظرف، فيقال: تأبط شرًّا اليوم، لأنه يكون زيادة في العَلَمَ، ولذلك لا يجوز تقديم شرّ على تأبط، فيقال: شرًّا تأبط.

---

(١) هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، أبو بشر، وأبو الحسن، مولى بني الحارث، أخذ عن عيسى بن عمرو الثقفي ويونس ثم عن الخليل وعنه الأخفش وقطرب (ت١٨٠هـ) بفارس. وانظر مراتب النحويين ١٠٦، وأخبار النحاة ٤٨، ونزهة الألباء ٦٠، وإنباه الرواة ٢: ٣٤٦، وبغية الوعاة ٢: ٢٢٩، والأعلام ٥: ٢٥٢.

ومن ذلك: بَرَق نحرُه، لقب رجل كأنه لُقِّبَ به لحسنه.

ومنه: شاب قرناها، وهو لقب امرأة. أنشد أبو سعيد:

١٢٥١ ـ كَذَبْتُمْ وبيتِ الله لا تَنْكِحُونَها ... بَنِي شابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وتَحْلُبُ(١)

[٣٨٣] / ومنه: يزيد في قول الشاعر:

١٢٥٢ ـ نُبِّئْتُ أَخْوالِي بَنِي يَزِيدُ ... ظُلْماً علينا لَهُمُ فَدِيدُ(٢)

ومثله قولُ رؤبة:

١٢٥٣ ـ سَمَّيْتُها إذْ وُلِدَتْ تَمُوتُ ... والقَبْرُ صِهْرٌ ضَامِنٌ زَمِيتُ(٣)

وقال آخر:

١٢٥٤ ـ عارِي الأشاجعِ من ثَقيفٍ أصلُه ... عبدٌ ويزعُمُ أنّه من يَقْدُمُ

فكأنه سُمِّي بقولنا: المال يزيد، ففيه ضمير، إذ لو كان خالياً من الضمير، لقال: يزيد أو تموتا، ويقدما، فأعرَبَهُ غير مصروف، وإذا كان فيه ضمير كان جملة فلا تغير ولا تؤثر فيه العوامل، فتقول: جاء يزيدُ، ورأيت يزيدُ، ومررت بيزيدُ.

«وتقول: سعيدُ كُرْزٍ(٤)، فتضيف، وعبد الله بطّةَ فتتبعُ»

إذا كان للرجل اسمٌ غير مضاف ولقبٌ، فجمعت بينهما قدمتَ الاسم، وأضفته إلى

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٢٥٩، ٢: ٧، ٦٥، والمقتضب ٤: ٩، ٢٦٦، والكامل ٣٣٦، والخصائص ٢: ٣٦٧، والمقرب ١: ٦٥، وشرح ابن يعيش ١: ٢٨.

أراد لن تتمكنوا من نكاحها يا بَني المرأة التي يقال لها: شاب قرناها، والتي تصر الماشية أي: تشد ضروعها ليجتمع الدر فتحلب. والقرن: الفوذ من الشعر في جانب الرأس يعني العجوز الراعية.

(٢) تقدم البيت برقم (٦٨٦) و (٨٦٦).

(٣) الرجز في التقفية في اللغة ٢١٤، والصحاح واللسان (زمت) والزميت: المنقبضُ الشديد الإمساك.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٤٩.

اللقب، وذلك نحو: قولهم: سعيد كرز، وزيد قُفَّة، وزيد بطّة، في مَنْ أسماؤُهم سعيد وقيس وزيد، وألقابهم كرزٌ وقفة وبطة.

أما تقديم الاسم على اللقب، فلأنّ الاسم هو المقدم، واللقب طارئ.

وأما الإضافة فلأنهم لو ذكروهما مفردين لخرج عن منهاج كلامهم، فإن أصل أسمائهم إمَّا مفرد كزيد، وإمّا مضاف كعبد الله، وإنما جاز إضافةُ سعيد إلى كرز مع كونهما دالّين على معنى واحد.

أمّا على مذهب الكوفيين فظاهر، لأن اختلاف اللفظين عندهم مُنَزَّل منزلةَ اختلاف المعنيين[١]. وأماّ على مذهب البصريين فقد قال ابنُ السراج: الشهرةُ قد وقعت باللقب دون الاسم، فجرى الاسم مع اللقب مَجرى النكرة مع المعرفة، فصار سعيد كرز بمنزلة غلام زيد.

وقد يجمعون بينهما من غير إضافة في الشعر. قال المتلمس[٢]:

١٢٥٥ - فَمِنْ طَلَبِ الأَوْتَارِ ما حَزَّ أَنْفَـهُ ... قَصيرٌ وخَـاضَ الموتَ بالسَّـيْفِ بَـيْهَسُ
نَعَامَـةُ لَـمَّا صَرَّع القَـومُ رَهْطَـهُ ... تبـيَّنَ في أثوَابِـهِ كيـفَ يَلْـبَسُ[٣]

وإن كان الاسمُ مضافاً كأبي زيد، فلا تضفه إلى اللقب، وإنما تجريه عليه عطفَ بيان أو بدلاً، فتقول: هذا أبو زيد بطة، إذ لو أضفت وقلت: هذا أبو زيد بطة لصار الاسم الدال على شيء واحد مركباً من ثلاث كلمات، وليس هذا في أصول أسمائهم، ولأن

---

(١) من (أما على مذهب الكوفيين) إلى (اختلاف المعنيين) ساقط من: ع.

(٢) ديوانه: ١١٣ - ١١٦.

(٣) انظر شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٦٥٩، والبيان والتبيين ٤: ١٧، وجمهرة الأمثال ١: ٢٣٥، ٢: ٢١٣، والخزانة ٣: ٢٧٠، الأوتار، جمع الوَتَر: الثأر قصير: هو قصير بن سعد. بيهس: هو بيهس بن خلف بن هلال. نعامة: لقب أطلق على بيهس. رهطه: قومه الأقربون. والرهط: من ثلاثة أو سبعة إلى عشرة أو ما دون العشرة وما فيهم امرأة، ولا واحد له من لفظه.

المضاف إليه قد يكون فيه الألف واللام كأبي القاسم وعبد الله، فلو أضفت احتجت إلى نزع الألف واللام، فتتغير صيغة العلم.

وقد نص سيبويه على أنه لا يقال: أبو النصرك.

وإن كان اللقبُ جملةً، نحو: تأبط شرًّا، ففي الإضافة إليها نظر، لما في ذلك من الطول، ولم نجد العرب أضافت إلى الألقاب إلا المفرد، كقولهم: ثابت قطنة، وعمرو مزيقياء.

وقد يقدمون اللقب على الاسم ويجرون الاسم عليه بدلاً أو عطفَ بيان، قال[1]:

١٢٥٦ ـ أنا ابنُ مُزَيْقِيَا عمرٍو وجدّي أبـــوه مُنْـــذِرٌ مـــاءُ السـمـاءِ[2]

«وقد يجري العلمُ مَجرى النكرة للشركة العارضة فيعرف باللام أو بالإضافة كقوله:
.........والزَّيْدُ زيدُ الـمَعَارِكِ»

العَلَم إن لم يعرض له شركة فلا سبيل إلى إدخال الألف واللام، والإضافة عليه؛ لأنهما يفيدان التعريف، وهو غير محتاج إليه.

وإن عرضت له شركة فله اعتباران.

أحدهما: أن تطلقه باعتبار وضعه الأول على مسماه، فيكون معرفةً، والدليل عليه أنك تقول: جاءني زيدٌ الظريفُ، وقد علمت أن وصف المعرفة لإزالة الشركة العارضة لها، فقد وصفوه بالمعرفة مع الشركة، فدل على أنه معرفة.

والثاني: أن تأخذ واحداً من الأمة التي سميت به، فيجري لذلك مَجرى النكرة، كرجل وفرس، فإذا أريد تعريفُه أضيف إلى المعرفة، أو أدخل عليه الألف واللام.

---

(١) القائل: أوس بن الصامت، قاله العيني.

(٢) البيت في العيني ١: ٣٩١، والتصريح ١: ١٢١، والأشموني ١: ١٣٨. (مزيقيا) لقب عمرو وكان من ملوك اليمن، وكان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما غيره، فلقب بذلك.

ومنه قيل لبني نزار بن معد بن عدنان: مضر الحمراء، أي: القُبَّة الحمراء، وربيعة الفرس، وأنمار الشاة، وإياد الشمطاء.

ومن كلام علي ـ كرم الله وجهه ـ كيف رأيتَ مُضَرِيّ ويَمَني[١]. وقال أبو النجم:

١٢٥٧ ـ بَاعَدَ أُمُّ العَمْرِو منْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ على قُصُورِها[٢]

وحمله أبو سعيد على الضرورة، ويبطله قولُه في أرجوزة أخرى:

١٢٥٨ ـ بكيتُ من منزلةٍ وذكردا رًا تعفت بعدَ أم العمر

ولا ضرورة هاهنا، لأنه لو أسقط الألف واللام لكان الوزن مستقيماً. وقال آخر[٣]:

١٢٥٩ ـ عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ ماضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمانِ[٤]

وقال آخر[٥]:

١٢٦٠ ـ رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكاً شَديداً بأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كاهِلُهْ[٦]

والشاهد فيه: إدخال اللام على اليزيد، وحمله أبو سعيد على الضرورة.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر الإنصاف ١: ٣١٧، وشرح ابن يعيش ١: ٤٤، والمغني ١: ٥٢، والرصف ٧٧. أراد هنا الذي قيده حبها عن أن ينظر إلى غيرها. وعنى به نفسه.

(٣) هو رجل من طيئ وكان رجل منهم يقال له: زيد من ولد عُرْوَة بن زَيْد الخَيْل، قتل رجلاً من بني أسد اسمه زيد، فأقاد منه السلطان، فقاله الطائي يفتخر على الأسديين.

(٤) البيت في الكامل ٨٨٥، وشرح ابن يعيش ١: ٤٤، والمغني ١: ٥٣، والعيني ٣: ٣٧١، والخزانة ١: ٣٢٧، ٢: ١٦١، ٣: ٢٥٢، والتصريح ١: ١٥٣، وحاشية يس ١: ١٠٣، وزهر الآداب ٢: ١٠٣٢.

(٥) هو ابن ميادة. ديوانه ١٩٢.

(٦) البيت في الإنصاف ٣١٧، وسر الصناعة ٢: ٤٥١، وشرح شواهد الشافية ١٢، وشرح ابن يعيش ١: ٤٤، والمغني ١: ٥٢، والعيني ١: ٢١٨، ٥٠٩، والخزانة ١: ٣٢٧، ٣: ٢٥٢، والتصريح ١: ١٥٣.

[٣٨٤] / وقال الأخطل[١]:

١٢٦١ - وقد كان منهم حاجِبٌ وابنُ أُمِّهِ ... أبو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زيدُ المَعَارِكِ[٢]

فجمع بين الألف واللام والإضافة، والمعارك: جمع معركة لموضع القتال، وهذا كما يقال: زيد الخيل إيذاناً بملابسته إيَّاها، وأبو جندل مرفوع بدلاً إن لم يكن في ابن أمه اشتراكٌ أو عطفُ بيان، إن كان فيه اشتراك.

وأجاز المبرّد: إذا ذكر الرجل جماعةً اسمُ كلّ واحد منهم زيدٌ، فما بين الزيد الأول والزيد الآخر، وهذا الزيد أشرف من ذاك الزيد، لكن إضافة العلم أقيس من إدخال الألف واللام عليه، لأن الإضافة أكثر، وهو تعريف معنوي، والألف واللام تعريف لفظي، وليس كلُّ عَلَمٍ يضاف أو تدخل عليه الألف واللام، فإن الجُمَل المسماة بها، كتأبط شرًّا، ويزيد، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام كأبي القاسم، لا يمكن إضافة شيء منه، ولا إدخال الألف واللام عليه.

«وإذا ثُنِّي العلم أو جُمِعَ يُنكر، ويعرف باللام»

لا يجوز تثنيةُ العلم ولا جمعُه إلا إذا عرضت فيه الشركة، لأن تأويل التثنية والجمع راجعٌ إلى التعدّد، فإذا ثُني أو جُمع تَنَكَّر كزيدان وزيدون، لبطلان اللفظ الذي وقع به التسمية، ولأنه لم يوضع (زيدان) علماً على رجلين معينين. ولا (زيدون) علماً على رجال معينين، ويصير حينئذٍ عرضة لدخول الألف واللام، فإذا أردت تعريفه قلت: الزيدان والزيدون قال:

١٢٦٢ - فقَبْلِي ماتَ الخَالِدانِ كِلَاهُما ... عَمِيدُ بَنِي جَحْوانَ وابْنُ المُضَلَّلِ[٣]

---

(١) ديوانه: ٢٧٥.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ١: ٤٤.

(٣) البيت للأسود بن يعفر، وهو في ديوانه ٥٧، والاشتقاق ٢٤٤، وإصلاح المنطق ٤٠٣، وشرح ابن يعيش ١: ٤٦.

وقال رؤبة:

١٢٦٣ - أنــا ابــنُ سَــعْدٍ أَكْرَمُ السَّــعْدِينَا[١]

والتصغير لا يبطل العلمية والتعريف.

وذكر ابن جني في أسماء شعر الحماسة[٢] أن من الناس من ذهب إلى أن تصغير الترخيم يبطل العلمية، وأبطله بقول الأعشى[٣]:

١٢٦٤ - أَتَيْتُ حُرَيْثاً زائراً عن جَنَابَةٍ فكـان حُرَيْـثٌ عـن عَطَـائِيَ جامِـدَا[٤]

يريد الحارثَ بن وعلة الذهلي، ولو كان منكراً لأدخل عليه الألف واللام.

«ونحو: أَبانَيْنِ، وعرفاتٍ معرفةٌ»

قد جاء من أسماء الأماكن ما وضع على التثنية والجمع، وهو معرفة عَلَم وذلك نحو: أبانينِ، وعمايتين ورامتَين وعرفات وأذرعات. قال بِشر بن أبي خازم الأسديّ[٥]:

١٢٦٥ - تَـؤُمّ بهـا الحُـداةُ مِيَـاهَ نَخْـلٍ وفيهـا عـن أَبـانَيْنِ ازْوِرَارُ[٦]

وقال أبو سعيد[٧]: إن أبانَيْنِ اسم جبلين مقترنين، اسم أحدهما أبان، والآخر مُتَالِع،

---

(١) تقدم الرجز برقم (٨١).

(٢) انظر المبهج ٤٢، ٢١٣، والهمع ١: ٧٤.

(٣) ديوانه ٦٥.

(٤) البيت في أمالي ابن الشجري ١: ٢٦٢، والهمع ١: ٧٤، والدرر ١: ٤٨، حريثاً: صغره تحقيراً من شأنه. والأصل حارث. الجنابة: البُعْدَ والغُرْبة، يسميه مستهزئاً (حُرَيْثاً) وأتاه زائراً، فوجده عن عطائه جامداً. أي: لم يُعْطِنِي شيئًا.

(٥) يصف الظعائن.

(٦) البيت في شرح شواهد الشافية ٣٩٨، والصحاح (ابن) ٥: ٢٠٦٦، والحبس: موضع في ديار غطفان. ومن (قال بشر) إلى (ازورار) ساقط من: ع.

(٧) هو الحسن بن الحسين السكري، كان ثقة ديِّناً صادقاً، يقرأ القرآن، وانتشر عنه من كتب الأدب ما لم ينتشر عن أحد من نظرائه، وكان إذا جمع جمعاً فهو الغاية في الاستيعاب والكثرة (ت٢٧٥هـ).

فلما ثَنَّوْا قالوا: أبانان، واختاروا أباناً، لأنه أخف لفظاً. وأنشد للبيد[١]:

١٢٦٦ - دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ ... فَتَقَادَمَتْ بِالحِبْسِ والسُّوبَانِ[٢]

وعرفات: اسم موضع مشهور، كأنه في التقدير جمع عرفة.

وأذرعات: موضع بالشام، وهو في التقدير جمع أذرعة.

وإنما لم يتنكر المكان بالتثنية والجمع، إما لأنه قد سُمِّيَ بالتثنية أو الجمع كرامتين وعرفات، وإما لأن حكم المكانين عندهم حكم المكان الواحد، لأن حكمهما في الخصب والجدب والحرّ والبرد والأمن والخوف والأنس والوحشة واحد، لاتّصال أحدهما بالآخر، ولا كذلك الإنسانات فلأنهما لا يتلازمان، لأن كلَّ واحد مفرد عن صاحبه بأمور يستبدّ بها دونه.

والاستثناء في قول الزمخشري[٣]: وكلُّ مثنى أو مجموع فتعريفه باللام، إلا نحو أبانَيْنِ وعمايتين وعرفات وأذرعات، غير صحيح؛ لأن الكلام في عَلَم مشترك ثُنِّيَ أو جُمِعَ، فصار بها نكرة، والمستثنيات ليست كذلك إلا عمايتين فإنه قد جاء مَوْحداً ومثنى.

قال المُرَقِّشُ الأكبر:

١٢٦٧ - في باذِخاتٍ مِنْ عَمَايَةَ أو ... تَرْفَعُهُ دونَ السماءِ خِيَمْ[٤]

وقال آخر[٥]:

---

(١) ديوانه ٢٠٦.

(٢) البيت في الخصائص ١: ٨١، ٢: ٤٣٧، والمحتسب ١: ٨٠، والعيني ٤: ٢٤٦، والهمع ٢: ١٥٦، والدرر ٢: ٢٠٨، وشرح شواهد الشافية ٣٩٧، والتصريح ٢: ١٨٠، والصحاح (ابن) ٥: ٢٠٦٧. المنا: منزل. والسوبان: وادٍ لبني تميم. وانظر الاقتراح وبذيله الإصباح ١٥٨ بتحقيقي.

(٣) وعبارة المفصل ١٤ "وكل مثنى أو مجموع من الأعلام فتعريفه...".

(٤) البيت في الخصائص ١: ٢٩٧، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ١٠٦٠.

الباذخات: الجبال الطوال. خيم: جبل من عماية على يسار الطريق إلى اليمن..

(٥) هو جرير. ديوانه ٥٠.

١٢٦٨ - لَــوْ أنَّ عُصْــمَ عَمَايَتَـيْنِ ويَـذْبُلٍ　　سَــمِعَا كلامَــكِ أَنْــزَلَا الأَوْعَــالَا(١)

«وفلانٌ وفلانةٌ وأبو فلانٍ وأمُّ فلانة، كناياتٌ عن أعلام الأناسي»

الكناية: التعبير عن المراد بلفظٍ غيرِ موضوع له، لضربٍ من الاستحسان والإيجاز كقوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾[المائدة: ٧٥] كنّى بذلك عن قضاء الحاجة، لأن مَنْ يأكلُ الطعام يحتاج إلى قضاء الحاجة، وهو مأخوذ من كنوت عن الشيء وكنت عنه، بالواو والياء، إذا عبرت عنه بعبارة أخرى تورية.

والمضمرات كلها كنايات عما تقدمها، ثم الأعلام تدل على الأشخاص بصرائحها، لكنهم قد يُكَنُّون عنها لغرض، كما عدلوا عن الفعل المسمى الفاعل إلى الفعل غير مسمى الفاعل، لأغراض / فإذا قال القائل: جاء فلان، وهو يريد زيداً جاز أن يكون عدوله عن [٣٨٥]
الصريح إلى الكناية، ليخفي العلم على المخاطب أو لأنه يعلمه.

وفلان: كناية عن أعلام ذوي العِلْم المذكورين.

وفلانة: كناية عن أعلام ذوات العِلْم المؤنثات، تقول: رأيتُ فلاناً وفلانةَ، كما تقول: رأيت فلاناً وفلانة(٢)، كما تقول: رأيتُ زيداً وفاطمة.

قال عُروة بن حزَام العذري:

١٢٦٩ - ألا لَعَنَ اللهُ الوُشَاةَ وقَوْلَــهُمْ:　　فُلَانَــةٌ أَضْــحَتْ خُلَّــةً لفــلانِ(٣)

كأنه قال: عَفْرَاءٌ أضحت خُلة لعروة.

وفلانٌ: منصرف، لأن نونه لام الفعل كدخان، وفلانةُ: غير منصرف لأنه علم

(١) البيت في مجالس العلماء ٢٧٨، والمنصف ١: ٢٤٢، وشرح ابن يعيش ١: ٤٦، وشرح التسهيل ٢٠٣، والهمع ١: ٤١، والدرر ١: ١٧. والعُصْم: جمع أعصم. عَمَايَتَانِ: جبلان بالبحرين. يَذْبُل: جبل بنجد. الأوعال: جمع وعل. وهو تيس الجبل (الأوغالا) في: د.

(٢) هكذا في: د، ع.

(٣) البيت في الأمالي ٣: ١٦٠، والهمع ١: ٧٤، والخزانة ٢: ٣٣.

مؤنث، وأبو فلان: كناية عن الكنية، وكذلك أبو فلانة، كأبي بكر، وأبي برزة، وكذلك أم فلان وأم فلانة كأم عمرو وأم سعدي.

ولا يجوز تثنيةُ فلان وفلانة ولا جمعُهما لأنهما وضعا للكناية عن الأعلام، والتثنية والجمع يزيلان العلمية، فإذا ثُنيا أو جُمعا صارا كناية عن علم مثنى أو مجموع، وذلك محال لما بينا أن العلم متى ثُنِّي أو جُمع زالت علميته.

وتجوز الكناية عن العَلَم المصغر، لأن التصغير لا يزيل العَلَمية، وقالوا: فُلٌ، فاستعملوه في النداء خاصة، قال الكميت[(١)]:

١٢٧٠ ـ وجاءَتْ حوادِثُ في مِثْلِها ... يُقالُ لِمِثْلِيَ: وَيْهاً فُلُ[(٢)]

وقال الراجز:

١٢٧١ ـ وَهْوَ إذا قِيلَ لَه: وَيْهاً فُلْ ... فَإِنَّهُ أَحْرِبِهِ أن يَنْكِلْ[(٣)]

واستعمل في غير النداء ضرورة. قال[(٤)]:

١٢٧٢ ـ .... في لَجَّةٍ أمسِكْ فُلاناً عن فُلِ[(٥)]

وفُلٌ: ليس ترخيم (فلان) لأنه لو كان ترخيماً له لقيل: فلا، كما يقال في ترخيم حمار إذا سمي به: حما، ولأنهم قالوا في تأنيثه: فلة، والترخيم لا يلحقه تأنيث، وإنما هذا بمنزلة دمٍ ودمة، وحِرٍ وحِرَةٍ، فأنث على نقصه.

---

(١) ديوانه ٢: ٣٠.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٤: ٧٢، وتذكرة النحاة ٦٥٨، واللسان (فلن).

(٣) الرجز في شرح ابن يعيش ٣: ٧٢.

(٤) نسب في الكتاب لأبي النجم العجليّ من أرجوزته الشهيرة كما هي في الطرائف الأدبية ٦٦.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٣٣٣، ٢: ١٢٢، والمقتضب ٤: ٢٣٨، والمقرب ١: ١٨٢، والسمط ٢٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠١، والعيني ٤: ٢٢٨، والأشموني ١: ١٧٧، والدرر ١: ١٥٤، والخزانة ١: ٤٠١، واللسان (لجج، فلن).

واللَّجَّة، بالفتح: اختلاط الأصوات في الحرب. أمسك فلاناً عن فُلٍ، أي: خذ هذا بدم هذا، وأسر هذا بهذا.

«والفلان والفلانة[١] من أعلام البهائم»

أدخلوا الألف واللام على كنايات البهائم فرقاً بينها وبين الكناية عن أعلام الأناسي.

وكانت أعلام البهائم أولى باللام إيذاناً بضعف[٢] تعريفها، فإن فائدة وضع أعلامها غير راجعة إليها، بل إلى الأناسي، ولا تمتنع الكناية عن كُنى أعلام البهائم كما تمتنع عن كني أعلام الأناسي، فقال في أبي الحارث: أبو الفلان، وفي أبي صبيرة: أبو الفلانة وفي أمّ عجلان: أمُّ الفلان.

«وهَنٌ وهَـنَـةٌ عن[٣] أسماء الأجناس»

هَنٌ: كنايةٌ عن النكرة المذكر، وهنةٌ، عن النكرة المؤنث، تقول: اشتريت هناً، كما تقول: عبداً وثوباً، ولبستُ هنةً كما تقول: عمامةً. يستوي فيه ذو العلم وغيرهم.

وتجوز الكناية بهما في حال التثنية والجمع، تقول: هنانِ وهنَيْن وهَنُون وهَنِين، وهَنَتَان وهَنَـتَيْن وهَنَاتٍ، قال[٤]:

١٢٧٣ - علـى مـا أنَّهـا هَزِئَـتْ وقالَـتْ: هَنُـونَ، أَجُـنَّ؟ مَنْشَـأُ ذا قَرِيـبُ[٥]

أرادت بأرْجالٍ، وذلك لأن تثنية النكرة وجمعها لا يغيرها عن تنكيرها، فلأجل ذلك كَنّى عنها معهما، ولم يُكَنَّ عن العلم.

ويجوز تصغير هَن وهَنة فتكون قد كنيت به عن نكر مصغرة، فتقول عندي هُنَيٌّ، كما تقول: عليم، واشتريت هنيةً، كما تقول: حويرية.

---

(١)انظر الكتاب ١: ٤٠٤.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤٠٤.

(٣)(عن تضعيف) في: ع.

(٤)هو عبدُالله بنُ سَلِمَةَ الغامديُّ.

(٥) البيت في المفضليّات ١٠٣، وشرح اختيارات المفضل ١: ٤٩٦، واللسان (أجن).

ويجوز تعريف هن وهنة بالإضافة، تقول: عندي هنو زيد، تريد دابتَه أو ثوبَه.

وفي الحديث: «من ادّعى دعوى الجاهلية فَأَعِضُّوه بهنِ أبيه ولا تَكْنُوا»[١]، كنّى بالهن عن الذكر، ودلّ بقوله: ولا تكنوا على أن هاهنا كناية، وتفسير الحديث أن يقال له: عضَّ بأير أبيك.

«وكَيْتَ وذَيْتَ بحركات التاء فيهما عن الحديث، ولا تستعملان إلا مكررتين»

يقال: كان من الأمر كيت وكيت، وكان من القصة ذيت وذيت، ولا يستعملان إلا مكررتين ليكون التكرير أدل على الحديث، ولئلا يتوهم أنهما كنايتان عن لفظين مفردين، ولأنهما كنايتان عن الجملة، والجملة أقلُّ ما يأتلف من جزأين، فكرر إيذاناً بهذا المعنى.

وأصلها: كيَّة وذيَّة بالتشديد وتاء التأنيث، كطيّة وليّة، وقد جاء على الأصل في لغة بعض العرب، وهو قليل فحذفت تاء التأنيث، وأبدلت التاء من التاء التي هي لام الفعل، فوزنهما على الأصل (فَعْل) وعلى الظاهر (فَعْت).

وإنما حكمنا على تاء كيت وذيت بأنها بدل من ياء، ولم يُقَل: إنها بدل من الواو، كما كانت كذلك في: بنت وأخت، لأنا لو قلنا بذلك لصرنا إلى مثالٍ لا نظير له في كلامهم لأنه ليس في كلام العرب لفظة عينها ياء ولامها واو، ألا ترى أن سيبويه[٢] قضى على واو(حيوان) بأنها مبدلة من الياء، قال: لأنه ليس في كلامهم مثل: حَيْوَة، وهما مبنيتان، بُنيتا لأنهما يفتقران إلى جملة يُكنى بهما عنها، فأشبها الحرف أو المضمر لافتقاره إلى الظاهر، أو لأنهما جريا مجرى (كم) في الكتابة وبنيتا على الحركة لالتقاء الساكنين، وعلى الضمة تشبيهاً بالغايات، حيث لم يضافا، وعلى الفتحة تشبيهاً بأين وكيف، لكثرة دورهما في الكلام، وعلى الكسرة على أصل التقاء الساكنين.

---

(١) ولفظ الحديث في الجامع الصغير للسيوطي: «إذا رأيتم الرجل يتعزّى بعزاء الجاهلية فأَعِضّوه بهَنِ أبيه ولا تكنوا» رواه أحمد في مسنده، والترمذي عن أُبَيّ. وانظر حاشية يس على التصريح ١: ٦٤، وفيض القدير ١: ٣٥٧. وقد سبق ذكره.

(٢) انظر الكتاب ٢: ٣٩٤.

/ وإذا وقفتَ عليها وقفتَ بالتاء الخالصة، كما تقف على تاء بنت وأخت، لأن التاء ليست بتاء تأنيث، وإنما هي بدل من لام الفعل، فتقول: كان من القصة كيت وكيت وذيت وذيت، كما تقول: هذه بنت، ومررت بأخت، وأما كيه وذيه فليس فيهما إلا البناء على الفتح. [٨٦

«الرابع ذو اللامِ وهي عهدية، نحو: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ »

مواضع اللام من الكلام على الستة المذكورة:

عهدية، وحقيقتها أنْ يتقدم ذكر نكرة مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، فإذا أعيد ذكرها أدخلت عليها الألف واللام، كقولك: ناظرني رجل، فقلت للرجل: كذا وكذا، أي للرجل الذي نكرته. وكذلك إذا قلت: جاءني رجلان أو رجال، فقيل لك: فأين الرجلان أو الرجال؟ أي: اللذان والذين ذكرتهم، وهذه المعرفة حالة محل المضمر، لأن حد اللفظ أن تقول: ناظرني رجل فقلت له: كذا وكذا.

وإنما أعيد الاسم لضرب من التوكيد، لما فيه من تكرير اللفظ الواحد، وإن كانا قد اختلفا في التعريف والتنكير.

وفي التنزيل: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[المزمل: ١٥-١٦]. وفيه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ۞ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٣-١٤].

ومن العهدية ما يجيء من غير ذكر نكرة بأنْ تكون مشاهدة، كقولك: أغلق الباب، أو بأن يذكر اسم يستدعي صفة فتذكر أنت الصفة، معرّفة باللام، كما إذا قيل لك: شتمك زيد، فتقول لا شكَّ أن السفيه يفعل هذا، لأنه لما قال: شتمك زيد، نبه على أنه جاء سفيهاً، فكأنه يقال: شتمك سفيه.

وقد يجيء على غير هذا، وهو أن يكون زيد مشهوراً بالسفه، فمتى ذكر زيد علم صفته.

وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣].

وكان ينبغي أن يقولوا: كما آمن الناس، لكن الناس الذين آمنوا كانوا في اعتقاد المنافقين سفهاء، فلما ذكروا دل ذكرهم على ما تقرر لهم في أنفسهم، فلأجل ذلك قال: كما آمن السفهاء.

«وجنسية، نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأة»

معنى الجنسية: أن يُراد بها تعريف الحقيقة الكلية الموجودة في الخارج، الشاملة لأفراد ذلك الجنس. كقولهم: الرجلُ خيرٌ من المرأة. ولا يريدون به رجلاً أو امرأة معينين ولا مذكورين، وإنّما يريدون أن هذا الجنس من حيث هو هو خيرٌ من ذلك الجنس من حيث هو هو، فأي فرد من أفراد هذه الحقيقة أخذ، فإنه باعتبار اشتماله على تلك الحقيقة خيرٌ من كل فرد من أفراد تلك الحقيقة باعتبار اشتماله عليها، وإن كان يتفق في أفراد النساء من هو خيرٌ من فرد من أفراد الرجال، بسبب عوارِضَ تعرض له، ولكن ذلك لا يقدح فيما ذكرناه.

ولهذا أجاز أبو الحسن: أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض، لأن الدينار والدرهم لما كان جنسين جازت صفتهما بالجمع.

ومراد ابن بابشاذ من قوله: تعريف العهد، لما ثبت في الأعيان، وتعريف الجنس لما ثبت[1] في الأذهان، ما ذكرناه، لا أن التفضيل في الجنس راجع إلى الصورتين الكليتين في الذهن، إذ لا معنى للتفضيل في الصور الذهنية، وإنما أضاف إلى الذهن لأنه خصص تلك الحقيقة التي ذكرناها، وإن كانت موجودة في الخارج لاشتمال الأفراد الخارجية عليها، لكنها كلها مطابقة للصورة الذهنية التي لتلك الحقيقة، ولهذا تسمى الكلية الطبيعية.

«وعامة، نحو: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾»

بابُها إذا كانت للعموم أن تدخل على الجمع غير المعهود، سواء كان جمعَ كثرة كقوله

---

(١)(في الأعيان وتعريف الجنس لما ثبت) ساقط من: ع.

تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾[النساء: ٣٤]، أو جمع قلّة، كقوله – عليه السلام –: «الأئمةُ من قريش»[(١)]، هذا يفيد العموم مطلقاً فإن لم يفده في موضع ذك لدليل منفصل، كقولك: الناس صيام، إذ قد علم أن المراد المسلمون البالغون العقلاء الأصحاء. وهذا في التخصيص كقوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾[الأحقاف: ٢٥]. وقد علم أنها لم تدمر غيرَ ديارِ عادٍ.

ولما كانت هذه اللام تُطلق ويُراد بها بعض الشيء أكدت في قوله: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[البقرة: ٣١].

نفياً لذلك التوهم.

«وللحضور، نحو: يا أيُّها الرجل»

كونها للحضور أن تقع صفةً لأيّ في النداء، ولاسم الإشارة إلى الحاضر كقولك: يا أيُّها الرجلُ، ومررتُ بهذا الرجل، وقد مر تحقيقُ هذه الصفة.

«ولِلَمْح الصفة[(٢)]، نحو: العباس»

الألف واللام في الأعلام على نوعين:

لازم، نحو: النجم، والصعق، وقد ذكرناه.

وغير لازم، وذلك يكون في الصفات، كالحارث والحسن والعباس والأعز والمظفر.

/ وفي المصادر نحو: الفضل والعلاء جاء استعمالها بألف ولام قال[(٣)]: [٣٨٧]

١٢٧٤ – ولا تَبْكِ مَيْتاً بعدَ مَيْتٍ أَجَنَّهُ   عَـلِيٌّ وعَبّـاسٌ وآلُ أبي بَكْـرِ[(٤)]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر الكتاب ١: ٢٦٧.

(٣) هو الحطيئة يرثي عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– ويقال: إنه لرجل من عذرة وقيل: قائله أراكة الثقفي، وهو في ديوان الحطيئة ١٦٣.

(٤) البيت في المحرر الوجيز ١: ٢٦٤، ومجمع البيان ١: ١٠٤.

يعني النبيَّ – عليه السلام – وقال سُدَيْفٌ[١]:

١٢٧٥ - أَصْبَحَ الـمُلْكُ ثابتَ الأَسَاسِ   بالبَهاليلِ من بني العَبَّاسِ[٢]

وقال آخر:

١٢٧٦ - أترجو أُمَّةٌ قَتَلَتْ حُسَيْناً   شفاعَةَ جدِّه يومَ الحسابِ[٣]

وقال آخر:

١٢٧٧ - إنّ الرِّماحَ الوارداتِ صدورُها   دون الحسينِ تُقَاتِلُ التنزيلا

بعده:

١٢٧٨ - ويُكَبِّرونَ لأن قُتِلْتَ وإنَّما   قَتَلوا بكَ التَّكْبيرَ والتَّهْليلَا[٤]

فالعرب يطلقون هذه الأسماء وأمثالَها على أبنائهم، من الصغر رجاءَ أن يعدوهم للخصال التي[٥] تدل عليها هذه الأسماء على سبيل التفاؤل، فإذا أطلق الرجل على ابنه الحارث وهو الكاسب رجا فيه أن يخرج كاسباً جامعاً لدنياه، لئلا يحتاج فيسأل.

وإذا أطلق عليه العباس، وهو المجرب الكثير العبوس، رجا لَهُ أن يخرج شجاعاً ينكي الأعداء، ويرد الطرائد، وينفذ الأسرى.

وربما استغنوا عن أن يضعوا له عَلَماً بهذا الاسم الذي أطلقوه عليه فيصير به معروفاً،وربما نزعوا منه الألف واللام، وجعلوه اسماً له يختص به.

---

(١)سُدَيْف: بلفظ المصغر ابن ميمون، مولى أبي العباس السَّفَّاح، وذكر الأصبهاني أنه مولى خزاعة، وكان سبب ادعائه ولاء بني هاشم أنه تزوج مولاه لأبي لهب، ويقال: بل أبوه هو الذي تزوجها فولدت له سُدَيفاً، وهو شاعر مقلّ من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، شديد التعصب لبني هاشم. انظر رغبة الآمل ٨: ١٣٤.

(٢)البيت في الكامل ٣: ١١٧٨، ورغبة الآمل ٨: ١٣٤، منسوباً لِشِبْل بن عبد الله مولى بني هاشم.

(٣) البيت في المرتجل ١٩٦، ٢٩٦، والقرطبي ١٣: ١٩.

(٤) القائل خالد بن غُفْران من أفاضل التابعين. انظر تاريخ دمشق ١٦: ١٨٠، ومختصر تاريخ دمشق ٧: ٣٩٢.

(٥)(الذي) في: د.

هذا معنى كلام أبي سعيد، فمن أبقى في الحارث مثلاً الألف واللام، فمعنى الصفة فيه باق، وفيه ضمير يعود على الألف واللام، ويكون القياس في تكثيره الحُرَّث والحرّاث، كالصُّوَّم والصوَّام.

كذلك ذكر أبو الفتح في قول الشاعر:

١٢٧٩ ـ كَأَنيَّ والعَدَّاءَ لم نَسْرِ ليلةً ولم نُزجِ أنضاءً لهُنَّ ذميلُ[١]

ومن نزع منه الألف واللام فهو خال من الضمير، وقياس تكسيره حوارث.

قال أبو علي في التكملة[٢]: ولو سميتَ رجلاً بخالد وحاتم، قلت: خوالد وحواتم، كما تقول كاهل وكواهل.

قال سيبويه[٣]: وزعم الخليل أن الذين قالوا: الحارث والحسن والعبّاس إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيءَ بعينه، ولم يجعلوه سُمّي به، ولكنهم جعلوه كأنه وصفٌ له.

ومَنْ قال: حارث وعباس، فهو يُجريه مُجرى زيد. هذا كلامه. ومعناه ظاهر مما ذكر.

وحاصله أنه لا بدّ مع الألف واللام من اعتقاد الوصفية، ومع حذفهما من اعتقاد الاسمية.

وأمّا المصادر نحو: الفضل والعلاء، فلم يذكرها سيبويه.

وحكمها حكم الصفات إلا أنها أبلغ في إعداد المعاني، لأن دلالة المصدر على المعنى أقوى من دلالة الصفة، على ما بيناه عند ذكر الوصف بالمصدر، لكنا إذا قلنا الفضل، لم يعتقد فيه الضمير، إذ المصدر لا يتحمل الضمير.

---

(١) القائل عُتَيُّ بنُ مالكٍ العقيلي. والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٢: ٨٨٥، والتبريزي ٢: ١٨٠. أدخل الألف واللام على (العَدَّاء) لأنه صفة في الأصل. أي: أن الشيء إذا انقطعَ فكأنه لم يكن.

(٢) انظر التكملة ٤٥، والمقتصد ١: ٣٧٥.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢٦٧.

وقد ذكرنا في الموصولات أن اللام إذا أدخلت على أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين أفادت الاسمية.

وأما قول الزمخشري[١]: وبعض الأعلام يدخله لام التعريف، وذلك على نوعين: لازم وغير لازم، ثم قال: وغير اللازم نحو العباس والمظفر.

فهذا الكلام منه يؤذن بأن الحارث والعباس والمظفر أعلام، وما ذكرنا من كلام أبي سعيد يؤذن بأنها غير أعلام، وإنما أطلقت على المسمى على سبيل الصفة من غير تسمية.

ويعضده قولُ سيبويه، ولم يجعلوه سُمِّي به.

«ولتحلية الاسم، نحو: الذي»

معنى ذلك أنْ تكون زائدة، وذلك في الذي والتي وما يصرف منهما.

واستدلوا على زيادتها: بأنَّ الموصول معرفة من غير ألف ولام، بدليل أن مَنْ وما موصولان وهما معرفتان.

ومعنى التحلية: التزيين.

قال عبد القاهر: لأن الذي يوصف به ما فيه الألف واللام[٢]، ويوصف بها فيه الألف واللام، كقولك: مررت بالأمير الذي أكرمك، وبالذي زارك العاقل، فجاؤوا بالألف واللام، تحسيناً للفظ، وطلبًا لازدواج الكلام والمشاكلة.

«وطيِّء، تبدل من لامها ميماً»

يقولون: أمْرَجُل عندك، يريدون: الرجل عندك، قال[٣]:

---

(١) انظر المفصل ١١، ١٢.

(٢) (ويوصف بها فيه الألف واللام) ساقط من: ع.

(٣) هو بُجَيْر بن عَنَمة الطائي الجاهلي.

١٢٨٠ - ذاكَ خَلِيلي وذُو يُعاتِبُني يَرْمِي ورائِي بامْسَهم وامْسَلِمَةْ[١]

يريد بالسَّهم والسَّلِمَة وهي الحجر.

ويقال: إن النمر بن تَوْلَب سأل النبيَّ – عليه السلام – فقال: أمِن امبرّامصيامُ في امسفر؟ فقال النبي – عليه السلام – «ليس من امبرامصيام في امسفر»[٢]

ويقال إنه لم يُرْوَ عن النبي – عليه السلام – غيرُ هذا الحديث[٣].

«والتعريف باللام وحده»

والهمزة زائدة في الوصل مثلها في اضرب واقتل واسمع إذا أمرت، إذ لو كانت مقصورة لم تحذف في الوصل، ولأن التنوين يدل على التنكير، وهو حرف واحد، فوجب أن يكون دليل التعريف أيضاً حرفاً واحداً، حملاً على النقيض. هذا مذهب سيبويه.

وذهب الخليل[٤] إلى أن (أل) حرف ثنائي يفيد التعريف، لأنها من خصائص الأسماء، وتفيد معنى فيها وهي بمنزلة (قد) في الأفعال، وذلك ثنائي فكذلك هذه، ولهذا أجروها مجرى (قد) في إلحاق زيادة التذكير، فقالوا (ألِي) كما قالوا (قَدِي) ولأن همزته لو كانت للوصل لكانت مكسورة على الأصل، ولحذفت مع همزة الاستفهام، وإنما أبدلوها كقولهم: الحسن عندك.

[٣٨٨] / وأجاب البصريون عنه: بأنَّ تشبيهه بقد، فهو راجع إلى المشاكلة، وذلك لا يوجب المشاكلة[٥] من جميع الوجوه، وإنما أثبتوها في إلى لأن المتذكر مبتدئ وأما فتحها

---

(١) البيت في شرح ابن يعيش ٩: ١٧، ٢٠، والمغني ١: ٤٨، والعيني ١: ٤٦٤، والأشموني ١: ١٥٧، والهمع ١: ٧٩، والدرر ١: ٥٣.

(٢) انظر تهذيب اللغة ١٥: ٦٢٥، والمفصل ٣٦٦، وشرح ابن يعيش ١٠: ٣٤، وشرح الجاربردي للشافية ١: ١٦٦.

(٣) رواه أحمد في مسنده ٥: ٤٣٤ عن كعب بن عاصم، والنمر بن تولب لم يرو عن النبي ﷺ هذا الحديث. وانظر بحثاً مستفيضاً في كتابي الحديث النبوي في النحو العربي ١٤٧ فيما يتعلق بهذا الحديث.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٦٣-٦٤ وعبارته «زعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقَدْ....».

(٥) (وذلك لا يوجب المشاكلة) ساقط من: ع.

فلكثرة دورها في الكلام فتحوا نون من إذا دخلت على ما فيه اللام، وأما إبدالها مع همزة الاستفهام فلأن حذفها مفضٍ إلى اللبس، إذ يدري أنها همزة الاستفهام أو همزة لام التعريف.

«الخامس: المضاف إلى المعرفة إضافة محضة كغلامي، وصديق هذا، ودار زيد، وكتاب الرجل، وطرف رداء عمرو»

قد تقدم أن الإضافة المعرِّفة هي الإضافة المحضة، والمعارف الخمس ثلاثة أقسام:

- قسم يضاف ويضاف إليه، وهو العلم، كقولك: هذا زيد عمرو، وذلك غلام زيد.
- وقسم لا يضاف ولا يضاف إليه، وهو المضمرات المنفصلة لا تضاف، لأنها في غاية التعريف، ولا يضاف إليها، لأن الإضافة توجب الاتصال والجر، وهي لازمة الانفصال والرفع أو النصب، فتنافيا، ولذلك لا يضاف إلى المصادر والظروف التي لا تنصرف، لأنه لا يجوز جرها.
- وقسم يضاف إليه ولا يضاف، وهي أسماء الإشارة والموصولات والمعرّف باللام، وأما عكسه، وهو أن يضاف ولا يضاف إليه، فمحال الوجود، فإن كل ما يضاف فإنه يضاف إليه.

ثم المضاف إلى المعرفة إضافة حقيقية، متفاضل التعريف بحسب تعريف المضاف إليه، فما كان المضاف إليه فيه أعرف كان هو أعرف.

وقد تقدم تفاضل مراتب بعض المعارف على بعض، فلا حاجة إلى إعادته.

وإذا اجتمعت أسماءٌ بعضُها مضاف إلى بعض والآخر منها مضاف إلى المعرفة فآخرها أقوى تعريفاً، ثم ما يليه إلى أولها.

مسألة:

تقول: هذا صحيح الحديث. فإن كان الإشارة إلى رجل فالإضافة غير محضة، والتقدير: هذا رجل صحيحُ الحديث، أي: صحيحٌ حديثُه.

ولا يجوز إجراء الصحيح صفة على الحديث، وإن كان الإشارة إلى الصحيح من الحديث فالإضافة محضة، لأنه لا يقدر فيها الانفصال، ويكون من باب إضافة النوع إلى الجنس، ومن إضافة الجنس إلى النوع، والمقصود منه التبيين، كان الأصل: هذا صحيح من الحديث، ثم أضيف، وعلى ذلك جاء قول العجاج:

١٢٨١- بَعْـــدَ الـــجَلاَ ولاَئِـــحِ القتـــيرِ[١]

ويجوز حينئذٍ إجراء الصحيح على الحديث كقولك: هذا الحديث صحيح، وكذا لو قال: بعد الجلاء والقتير اللائح لجاز[٢].

* * *

(١) الرجز في ديوان العجاج ٢٢١.

(٢) هكذا في: د، وأما نسخة (ع) فقد قسمت الكتاب إلى مجلدين، جاء في آخر المجلد الأول ما يلي:

«والله أعلم وأحكم. تم المجلد الأول من كتاب الكافي في شرح الهادي ويتلوه (فصل حق الفعل الماضي) إن شاء الله تعالى. والحمد لله على إتمامه، والصلاة على محمد وآله في ظهر يوم الأربعاء في عشر الآخر من جمادى الأولى عام ثامن وستين وسبعمائة هجرية نبوية. متع الله صاحبه به وبأمثاله بالنبي وصحبه وآله».

«فصل:(١)

حق الفعل الماضي، وهو ما يصح اقتران أمس به، الفتح»

الأفعال بالنسبة إلى الأزمنة ثلاثة، بحسب انقسام الزمان، فإنه ثلاثة أقسام: ماض، وحاضر، ومستقبل(٢)، لأنّ أجزاءه متعاقبة متوالية، لكونها مقدار حركة الفلك الأعظم، فلا بدّ من حركة حاضرة، فالمقدار المطابق لها هو الزمان الحاضر، وما سبقه هو الماضي والمترقَّب وقوعه هو المستقبل، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[مريم: ٦٤].

وقال زهير(٣):

١٢٨٢ـ وأعلمُ ما في اليوم والأمس قبلَه ولَـكِنّني عـن علـم مـا في غـدٍ عَـمِ(٤)

---

(١)(بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أتوكل وإليه أنيب. الحمد لله رب العالمين وصلاته على نبيه محمد وآله وأصحابه الطاهرين، وسلم تسليماً كثيراً) في: ع.

(٢)على هامش (ع) ورقة ١٨٥.

والدليل على حصره في هذه الثلاثة: أن الفاعل إما أن يكون قد فرغ من الفعل، أو مشتغلاً به، أو لم يدخل فيه بعد، فما فرغ منه يسمى ماضياً وما كان مشتغلاً به يسمى حالاً وحاضراً، وما لم يدخل فيه يسمى مستقبلاً.

وقيل: الفعل ليس إلا ماضياً أو مستقبلاً والحال غير متصور، لأن ما مضى يسمى ماضياً، وما لم يمض يسمى مستقبلاً، وليس بين الماضي وعدمه درجة حتى يسمى، وهذا القائل إن أطرد بالفعل كل جزء فهو صادق، لأن كل جزء من الفعل لا يخلو إما أن يكون قد صدر أو لم يصدر، وبين الوجود والعدم درجة فما صدر يسمى ماضياً، وما لم يصدر يسمى مستقبلاً.

وهذا القول بهذا التفسير مستقيم، ولكن أكثر النحويين جعل الفعل ماضياً وحالاً ومستقبلاً لا باعتبار كل جزء من الفعل، بل باعتبار جميع أجزاء الفعل المسمى باسم كأجزاء فعل المُصَلِّي. فإن المصلِّي إما أن يكون قد شرع في أداء ركعتين مثلاً، أو لم يشرع فيه، أو شرع فيه ولم يفرغ من أداء تلك الصلاة، فبهذا الاعتبار لا شكّ فيه أن الفعل ثلاثة. والله أعلم.

(٣)ديوانه بشرح ثعلب ٢٩.

(٤)البيت من معلقته. انظر شرح النحاس للقصائد التسع ١: ٣٥٥، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٢٨٩.

ثم قيل: الأصل من هذه الأفعال المستقبل، لأنه يصير حالاً ثم يصير ماضياً فهو أقوى.

وقيل: الأصل هو الحال لأنه موجود، والماضي والمستقبل معدومان.

وقيل: الأصل الماضي، لأنه[١] عارٍ من الزيادة، ولا يحصل فعل الحال والاستقبال إلا بالزيادة.

وحدّ الماضي كلّ فعل دلّ بالوضع على حدثٍ وزمانٍ قبل زمان إخبارك به ويعبّر عنه بفعل، ويصح اقتران أمسِ به بأن يقال: قام زيد أمسِ، وقعد أولَ من أمس.

وحدّ الحاضر كل فعل دلّ بالأولوية أو بقرينة على اقتران حدث بزمان هو زمان إخبارك[٢] به، كقولك: بكيت، ويصلي، وهو في الكتابة، والصلوة، وتعرفه بصحة اقتران (الآن) به، كقولك: بكيت[٣] الآن.

وحدّ المستقبل: كل فعل دل بالوضع أو بقرينة على اقتران حدث بزمان بعد زمان إخبارك بهوتعرفه بصحّة اقتران غدٍ به، كقولك: قم غداً، ويقعد زيد بعد غدٍ.

[٣٨٩] / أما الماضي فحقه البناء على الفتح، أمّا أصل البناء فلأنه فعل، والأصل في الأفعال البناء، أمّا البناء على الحركة فإنّه يشابه الفعل المضارع، لوقوعه صفةً وخبرَ مبتدأ، وبعد حرف الشرط، كقولك: مررت برجل كتب وزيد خرج، وإن قام زيد قعد عمرو.

وأما الفتحة فلأن حقه السكون، وقد فات فعدل إلى أقرب الحركات إليه، وهي الفتحة، ولأن الأفعال الماضية كثيرةُ الاستعمال في الكلام، وعادتهم تخفيف ما كثر، ولأن في الماضي ما هو على فَعِل كعَلِمَ، وعلى فعُل كظرُف، فلو بُني على الكسر أو الضمِ للزم إمّا توالي كسرتين أو ضمتين، أو الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم، أو بالعكس، وكلّ ذلك ثقيل.

«ويضم مع واو الضمير إلا ما آخره ألف»

---

(١)(موجود والماضي والمستقبل معدمان وقيل الأصل الماضي لأنه) ساقط من: ع.

(٢)(حدث بزمان هو زمان إخبارك) ساقط من: ع.

(٣)من (بكيت ويصلي) إلى (كقولك بكيت) ساقط من: ع.

يعرض للماضي الضم[1] في موضعين:

أحدهما: أن يكون مسنداً إلى واو جماعة الذكور[2]، وآخره حرف صحيح، كضربوا، أو ياء أو واو ما قبلهما من جنسهما، كنَسُوا وسَرُوا، أصلهما نَسِيُواوسَرُووا نُقِل ضمة الياء والواو إلى ما قبلهما بعد إسكانه، ثم حذفا لالتقاء الساكنين، وإنما ضم ما قبل الجمع، لأن موضع الواو الرفع لأنها فاعله، فحرك ما قبلها بالضم تنبيهاً على موضعها وللدلالة على شدة امتزاج الفعل بالفاعل لمجانسة حركتها، وقياساً على واو الجمع في الزيدون، لكونهما للجمع، ويلحقان بعد كمال الكلمة، ولأنه لو فتح لأفضى إلى تحرك الواوفي مثل قولك: الزيدون ضربوا الغلمان، بفتح الباء وضم الواو، فكان يلزم قلب الواو ألفاً فيلبس الجمع بالتثنية، وقد تحذف هذه الواو في ضرورة الشعر وتبقى الضمة دليلاً عليها، قال:

١٢٨٣ - ولو أنَّ الأطِبَّا كانُ حَوْلِي وكانَ مع الأطِبَّاءِ، الأُسَاةُ[3]

أراد كانوا حولي، وقال آخر:

١٢٨٤ - إذا ما شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُوا لَهُم أحدٌ ضِرَاراً[4]

وأنشد أبو سعيد:

١٢٨٥ - لَوْ أنَّ قومي حينَ أَدْعُوهمُ حَمَلْ على الجبالِ الصُّمِّ لارْفَضَّ الجَبَلْ[5]

الثاني: إذا كان بعده ضمير المذكر نحو: ضربه ووقفت عليه في الشعر جاز إسكانه

---

(١) على هامش (ع): فقيل: إنما ضموا آخر الماضي حملاً له على المضارع وهو يضربون كما أعلُّوا: أعطيت وأشفيت حملاً على يعطي ويشفى.

(٢) (المذكرين) في: ع.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ٨٨، والإنصاف ٣٨٥، والكشاف (أول تفسير سورة المؤمنون) وشرح ابن يعيش ٧: ٥، ٩: ٨٠، والهمع ١: ٥٨، والدرر ١: ٣٣، والعيني ٤: ٥٥١، والخزانة ٢: ٣٨٥.

(٤) البيت في الإنصاف ١: ٣٨٦، والمغني ٢: ٦٠٩، والهمع ١: ٥٨، والدرر ١: ٣٤.

(٥) البيت في شرح ابن يعيش ٩: ٨٠.

ونقل الضمة إليه، أنشد عبد القادر[1]:

١٢٨٦- مَـنْ يَـدْخُلِ الكَـلأَ يَقْمَـرْ بَصَرُه
ويَلْـقَ بـالكَلأ عَبْـداً يَقْمُـرُه
إذَا رَجَـا مِنْـه الوَفَـاءَ خَسَّرُه

وأنشد الجوهري:

١٢٨٧- ما زالَ شَيْبَانُ شَديداً وَهَصُهْ حتـى أتـاهُ وَاقِـصٌ فَوَقَّصُهْ[2]

أراد خسره ووقصه.

«ويسكن عند الإعلال، وعند اتّصاله ببعض الضمائر»

يعرض له الإسكان في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون آخر الفعل واواً أو ياء مفتوحاً ما قبلها، كغزا ورمى، لأنهما من الغزو والرمي، فيقلبان ألفاً، والألف لا يقبل الحركة، فإذا اتصل بهذا الفعل واوُ الضمير حذفت الألف، لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبل واو الضمير مفتوحاً على ما كان عليه.

الثاني: أن يكون مسنداً إلى أحد ثمانية ضمائر، نحو: فعلتُ، وفعلنا وفعلت إلى فَعَلْتُنَّ وفَعَلْنَ، وإنما أسكن لأن الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة، ولا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع متحركات.

وأما نحو: شجرة وعنبة فتاء التأنيث في حكم المنفصل، لأنها بمنزلة ثاني شطري المركب.

وأمانحو: عُلَبِط، وهو الضخم والقطيع من الغنم[3]، وهُدَبِد: وهو اللبن الخاثر

---

(١) انظر المقتصد في شرح التكملة ١: ٣٢١.

(٢) البيت في الصحاح (وقص) ٣: ١٠٦١. وفيه (الكسائي: وَقَصْتُ عنقَه أَقِصُهَا وَقْصاً، أي: كسرتها).

(٣) القاموس (العُلَبِط) ٢: ٣٧٤.

جدًّا[١]، فالأصل فيها كلها أن يكون بالألف كعُلابِط، وهَداهِد[٢].

قال سيبويه: لم يجئ شيء من هذا بغير الألف إلا وقد جاءت فيه الألف وأسكنوا في نحو: دحرجْت أيضاً.

وإن فقدت العلة طلباً لانتظام الماضي على نسق واحد، وأول الفعل لا يُسَكّن لتعذر الابتداء بالساكن، ولا ثانيه، لأن بناء الفعل يعلم منه، ولا الضمير؛ لأن منه ما هو على حرف واحد كالتاء في فعلت، ولو أسكن لوجب تحريك ما قبلها فيشبه بتاء التأنيث، وكانت هذه أولى بالحركة من تاء التأنيث، لأن هذه اسم لها موضع من الإعراب، بدليل أنك تؤكدها فتقول: فعلَتْ نفسي، وتاء التأنيث حرف، والأصل في الحروف البناءُ، وفي البناء السكون، ولأنَّ منها مالا يمكن إسكانُه كالنون في فعلنا، إذ لو أسكن لتوالى ساكنان، فتعين إسكان آخر الفعل.

الثالث: أن يحتاج الشاعر إلى إسكانه لإقامة الوزن.

قال كعب بن زهير[٣]:

١٢٨٨ ـ أقولُ مقالاتٍ كما قال عالمٌ بهنّ ومَنْ أشبه أباه فما ظَلَمْ

وقال آخر:

١٢٨٩ ـ إنما شِعْري شُهد قَدْ خُلِطْ بالجُلْجُلانِ[٤]

---

(١) القاموس (الهُدَبِد) ١: ٣٤٨.

(٢) وفي القاموس (الهَدّ) ١: ٣٤٨ الهُدْهُدُ: كل ما يُقَرْقِرُ من الطير، وطائر معروف كالهُدْهُدكعُلَبِطٍ وعُلَابِطٍ، والحمام الكثيرُ الهَدْهَدَة، جمع الكُلّ: هُدَاهِدُ وهَدَاهِيدُ.

(٣) ديوانه ٥٠ برواية:

أقولُ شبيهاتٍ بما قال عالماً بهنَّ ومن يُشبه أباه فما ظَلَمْ

(٤) البيت في اللسان (جلل) ونسبه ابن منظور لـ «وَضّاح» يقال لما في جوف التبن من الحب (الجُلْجُلان) ويروي:

وقال جرير[1]:

١٢٩٠ ـ هو الخَليفةُ فارْضُوا ما رَضِيْ لَكُمْ ... ماضي العزيمـةِ مـا في حُكْمِـه جَنَـفُ[2]

والإسكان في (رضي) أحسن لمكان حرف العلة[3].

«ويخرجُه عن المضيّ إذاً وكلمات الشرط إلا لو»

الفعل الماضي من جهة اللفظ والمعنى على ثلاثة أقسام.

الأول: ماضي اللفظ والمعنى، كقولك: قام زيد، أما مُضِيُّ لفظه فلأنه عارٍ من الزيادة، ومفتوح الآخر وأما مضيُّ معناه، فلأن الحدث الذي يدل عليه متقدِّمُ الوجود هو أقرب من الحال أو بعده، ويدخل عليه (ما) و (قد) فتقربانه من الحال.

وكذلك إذا دَخَلَتْ عليه (إذ) و (لمّا) و(أنِ) المصدرية فهو باق على مضيه.

الثاني: ما كان ماضي المعنى مستقبل اللفظ نحو: لم يقم زيد. وسيأتي بعد هذا.

الثالث: ما كان ماضي اللفظ مستقبل المعنى، وذلك ما دخلت عليه كلمات الشرط إلا لو كقولك: إن قام زيد قعد عمرو، والدليل على أنه مستقبل المعنى أنك تعلمه في الظرف المستقبل، فتقول: إن قام زيد غداً قعد عمرو، وكذلك إذا دخلت عليه إذا كقولك: إذا أتاك زيد فأكرمْه.

وكذلك إذا دخلت عليه (لا) التي للدعاء، لأنك إنما تدعو بالشيء المتوقع ليقع. أنشد سيبويه:

إنّـما شِـعْرِي مِلْـحٌ ... قـد خُلِـطَ بجُلْجُـلان

(١) ديوانه ١: ١٧٥ برواية:

هـو الخليفـة فارضَـوْا مـا قضى ـ لَكُـمُ ... بـالحق يصـدَع مـا في قولـه جَنَـفُ

(٢) البيت في المحتسب ١: ١٤١، والمغني ٢: ٧٤٦، واللسان (صدع). جنف: ميل.

(٣) من (يمة ما في حكمه جنف) إلى (حرف العلة) ساقط من: ع.

١٢٩١ ـ لا دَرَّ دَرِّيَ إنْ أطْعَمْتُ نـازلَهم قِـرْفَ الـحَتِيِّ وعنـدي الـبُرُّ مَكْنُـوزُ(١)

وكذلك (لا) التي يتلقى بها القسم. وقد ذكرناه.

وإذا قلت: مَنْ قام أكرمتُه، وما فعلتَ أحببتُه، فإن جعلت (مَنْ) و (ما) شرطيتين كان الفعلان مستقبلَيْن من جهة المعنى، وإن جعلتهما موصولتَيْن كان الفعلان ماضيين لفظاً ومعنىً، لِأَنَّ الصلة تكون بالماضي كما تكون بالمستقبل.

وأما (لو) فإنها تبقيه على مضيّه، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾[الحجرات: ٥] فأخبر بالتلازم في الماضي.

«وإذا تـجَرَّدَ المضارع»

يعني من القرائن اللفظية والمعنوية.

«فالحال أولى به من الاستقبال»

لأن الفعل خبر، والأصل في الخبر الصدق، وصدقُ الفعل متحقق بالحال لوجوده، مثل أن يقول المخبر: يقوم زيد، وقد أحاط علمك بأنَّ زيداً لا يفعل القيام في حال إخباره، أو لا يفعله فتحمله على الحال.

«ويخصه به»

أي: بالحال.

«ما وإن النافيتان»

كقولك: ما يقوم، وإن يقوم، وفي التنزيل: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[الكهف: ٥]

(١) قائله: المتنخل الهذلي، وقيل: لأبي ذؤيب كما في البيان والتبيين ١: ١٧. وهو في الكتاب ١: ٢٦١، وديوان الهذليين ٢: ١٥، وشرح السكري ٣: ١٢٦٣، وجمهرة الأمثال ٢: ٢١٠، والبحر ٥: ٣٥، وشرح الجاربردي ٣٢٧، وشرح شواهد الشافية ٤٨٨، واللسان (درر، حتا) لا درّ دره: لا كثر خيرُه ولا زكا عملُه. والنازل: الضيف. والحتي: سويق الدَّوْم. وقرفه: قشرة. والمعنى: لا اتسع عيشي إن آثرت نفسي على ضيفي بالبر وأطعمته قرف الـحَتّي. ويروى (نازلكم).

وقال بعض المتأخرين: إنّ (ما) النافية يُنْفَى بها المستقبل أيضاً، فأجاز: ما زيدٌ قائم غداً.

«والآن»

أي: إذا عمل في الآن اختص وبالحال، لأنه اسم للزمان الذي أنت فيه.

وأما قوله تعالى: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ ﴾[الأنفال: ٦٦]، وقوله: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ﴾ [الجن: ٩]، فإنه مستعار للماضي القريب من الحال، والمستقبل القريب منه، وذلك للقُرْب كما يستعار (أمس) لليوم القريب من اليوم الذي قبل يومك هذا، وفي التنزيل: ﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [القصص: ٨٢][١].

«وبالمستقبل السين وسوف»

فتقول: سيقوم غداً، وسوف يقوم بعد غدٍ، فالسين وسوف خصتاه بالمستقبل والظرفان العامل هو فيهما عَيَّنَتَا المستقبل.

«وكونه دعاءً»

كقولك: يرحمك الله ويغفر لزيد، فإنه مستقبل؛ لأنك لا تدعو بالماضي، ولا الموجود، قال:

١٢٩٢ - يَرْحَمُكَ اللهُ مِنْ أَخِي ثِقَةٍ ... لم يَكُ في صَفْوِ وُدِّهِ كَدَرُ[٢]

«والنواصب»

وهي: أنْ، ولَنْ، وكيْ، وإذنْ، تخصُه بالاستقبال، كقولك: آمرك أن تذهب، ولن تفعل، وجئتُ كي تعطيني، ويقول القائل: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمَك، لأن عوامل الأفعال لا تعمل في فعل الحال لما نذكره.

«وكلم الشرط إلا (لو)»

(١)(فأصبح) في: د، سهو.

(٢)قال البيت رجل من بني أسد في رثاء أخ له، ويقال: إنه لابن كناسة. وهو في شرح التبريزي للحماسة ٣: ٥١، وشرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٠٥٨. (من) للتبيين، أي: من أخ يوثق بوده.

كلم الشرط مخصَّصة بالاستقبال، لأن الشرط على الماضي لا فائدة فيه، لأنه معدوم لا سبيل إلى وجوده، وعلى الحال لا فائدة فيه، لأنه موجود، وزمان الحال أدق من أن يحتمل الشرط، بل هو في الاستقبال، ولهذا تقول: إن جئتني غداً أعطيك.

وأما (لو) فهي للماضي، ويقع بعدها المضارع على الاتساع فتجعله للمضيّ كما يقع الماضي بعد أنْ فتجعله للاستقبال، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[الزخرف: ٦٠] وفيه: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[الحجرات: ٧] أي: لو شاء، ولو أطاعكم.

وزعم الفراء أنها تستعمل في الاستقبال كإنْ، وهو فاسد، إذ يجوز: لو جئتني أمس أَعْطَيْتُكَ. ولا يجوز: إن جئتني أمس أعطيتُك، ولأنها لو كانت للاستقبال لـجَزَمَتْ كما تجزم إنْ.

«ويقلبه إلى الماضي: لم، ولـمّا، ولو، وربما»

فإذا قلت: لم يقمْ، ولـمّا يركبْ عمرو، كان معناه نفيَ الماضي، وفي التنزيل: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾[الحجرات: ١٤] و﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[الحجرات: ١٤] و ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾[محمد: ٤] و﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢]، المعنى فيها كلّها الماضي.

«وارتفاعه لوقوعِه حيث يصح وقوعُ الاسم، كقولك: مررت برجل يكتب، ونصبه وجزمه بعوامل لفظية»

قد تقدم في أول الكتاب: أنَّ الفعل المضارع معربٌ ويدخله الرفع والنصب والجزم، لكن الإعراب في الأسماء إنما كان لحاجة الأسماء إليه، للفصل بين المعاني؛ إذ كل واحد من أنواعه علم على معنى، فالرفع علمُ الفاعلية، والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة، وليس الأفعال كذلك، فإنها مستغنية عن الإعراب، لأنها تختلف صيغتُها إذا اختلفت معانيها. والرفع والنصب فيها لم يدلّ على معنى، وإنما دخلها الإعراب لضربٍ من الاستحسان.

ومضارعة الاسم والفعل في ذلك من الاسم بمنزلة الألف والنون في نحو: سكران، من ألفي التأنيث في منع الصرف، وذلك أن الألف والنون مَنَعَا صرفَ الاسم للشبه بألفي التأنيث، لا في المعنى الذي هما منعناه الصرف وهو التأنيث ولزومه، بل لكونهما زائدتين زيدتا معاً بعد استيفاء أصول الكلمة، إلى غير ذلك من أنواع التثنية، فصار استحقاق الفعل الإعراب بمضارعة الاسم ورفعه ونصبه وجزمه بما نذكره.

فافرق بين موجب الرفع وغيره من أنواع الإعراب وبين موجب الإعراب نفسه.

إذا عرفت هذا فنقول: اختلف النحويون[1] في رافع المضارع في قولنا يقومُ زيد، فذهب الكسائي: إلى أنَّ ارتفاعه بحرف المضارعة، لأنه كان قبل دخولها مبنيًا، وبعد دخولها صار مرفوعاً، ولا حادث سواها، فأضيف العمل إليها، وهو باطل، لأنها جزء الفعل، وجزء الشيء لا يعمل فيه، ولأن الناصب والجازم يزيلان رفعه مع بقاء حرف المضارعة، ولو كانت هي الرافعة للزم إبطال عمل العامل بعاملٍ قبله، وأنه خلاف الأصل.

واحترزنا بقولنا: بعامل قبله عن قولنا: إن لم تقمْ قمت، فإن الجزم تخلف عن إنِ الشرطية بواسطة عامل بعدها قريب من المعمول.

وقال الفراء: ارتفاعه لخلوه من النواصب والجوازم، لأنه مطّرد ومنعكس، وهذا وإن كان عدمياً لكن العوامل النحوية ليست مؤثرات حقيقة بل هي إمارات، والإمارة قد تكون بالعدم.

وقد أشرنا إليه في باب المبتدأ، وضعفوه بأنه يستدعي تقدم النصب والجزم على الرفع، والأمر بالعكس، وفيه نظر، لأنا نقول: لم يوجد الممكن لعدم علة وجوده، ولا يلزم من ذلك تقدم وجوده على عدمه.

---

(١) عقد أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٢: ٥٥٠ مسألة في (القول في رفع الفعل المضارع) وانظر الأشموني ٣: ٢٧٧، والتصريح ٢: ٢٨٩ بولاق.

وذهب سيبويه والبصريون إلى ارتفاعه بعامل معنوي، وهو وقوعه حيث يصح وقوع الاسم من غير اعتبار إعراب ذلك الاسم، وذلك كقولك: زيد يضربُ، وظننت زيداً يضربُ، ومررت برجل يكتبُ، لأنه رفع خبرًا مبتدأ[١] أو حالاً أو صفة، وكل ذلك من مظان الصفة وهو بالاسم أولى، وكذلك يضربُ زيد، إذ ليس من شرط من أراد كلاماً أن يكون أول ما ينطق به فعلاً أو اسماً بل يجوز أن يأتي فيه بأيهما شاء، فيجوز أن تقول: أخوكَ زيدٌ، والوقوع موقع الاسم عامل معنوي لا لفظي، فأشبه الابتداء الذي هو عامل معنوي لا لفظي، فعمل في الفعل المعرب الرفع، كما عمل في الاسم المعرب الرفع، ولا ينقض ذلك بقولنا: كاد زيدٌ يقوم، إذ الأصل: كاد زيد قائماً، على ما نبينه في موضعه.

ولا بقولنا: سأفعل وسوفَ أفعل، وقد يقوم زيد، إذ لا يصح وقوعُ الاسم بعد هذه الحروف، لأنها مع الفعل كشيء واحد، كلام التعريف مع الاسم.

وأجاب أبو سعيد عن هذا: بأنَّ العلة مطردة لا منعكسة فلا يقع موقع الاسم إلا ويرتفع، ولا يلزم أن يكون رفعُه بالوقوع موقعَ الاسم.

وقال: يرتفع في قولنا: سيقوم، وسوف يقوم، لأنه أشبه الواقع لتجرده، فرجع إلى مذهب الفراء.

«ويُبنى مع نونَي التوكيد على الفتح، إلا يفعلونَ وتفعلونَ فإنه يُضم، وتفعلين فإنه يُكسر، وعلى السكون مع نون جماعة الإناث، نحو: تذهَبْنَ ويذهَبْنَ»

الفعل المضارع قد يعرض له البناء في موضعين:

الأول: إذا دخل عليه النون المؤكدة الشديدة والخفيفة نحو: لا تذهَبَنَّ ولا تذهَبَنْ. فيبنى على الفتح، لأن الأصل في الفعل البناءُ، ونون التوكيد من خصائص الفعل، فلما لحقته حقَّقَتْ فيه معنى الفعلية فَجَذَبَتْه إلى أصله، كما أن اللام والإضافة جَذَبَتَا الاسم إلى أصله، ولأنَّ حرف الإعراب من المضارع صار حشواً حين لحق النونين فبُني كالباء من

---

(١)(وقع خبر) في: ع.

ضارب، والدال من زيد إذا لحقه تاء التأنيث، أو ياء النسب، فيُفتح الأول ويُكسر الثاني، كضاربة وزيديٍّ، ولم يكن إعراب النون هاهنا كما أعرب التاء والياء هناك، لأنهما لحقَا ما الأصل فيه الإعرابُ، والنون لحق ما الأصل فيه البناء، ولأنه لم يبق لحركة الإعراب فيه موضع مع النون، لأن حرف الإعراب منه يفتح حينئذٍ في فعل الواحد، كما مثلنا، ويضم في فعل جماعة الذكور، نحو: لا تذهبُنَّ، ولا تَذْهَبُنْ، ويكسر في فعل المخاطبة، نحو: لا تضرِبِنَّ، ولا تضرِبِنْ.

[٣٩٢] / وحركة الآخر إذا كان علماً لمعنى غير ما يدل عليه الإعراب من المعاني زال الإعراب عن الكلمة، ونظيره تاُء الضمير وكافه في فعلتُ، وفعلتَ، وفعلتِ، وضربكَ، وضربكِ.

فإنَّ اختلاف حركاتها لما دلّ على أحوال المخاطب من التذكير والتأنيث فلا سبيل إلى الإعراب.

وذهب ابن الدهان: إلى أنَّ الفعل المؤكّد بالنون غيرُ مبنيّ، لأنك تقول لا تضربانٍّ، فلو كان مبنيًّا لكان ثلاثة أشياء: وهي الفعل، وضمير الاثنين، والنون كالشيء الواحد، وهذا معدوم في كلام العرب.

وأجيب: بأن الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، فلا يُعَدَّانِ كلمتين، وإذا لحق النونان بعد الأمر، كقولك: اذهبَنّ، لم يؤثرا فيه بناءً، لأنه كان مبنيًّا قبل لحاقها.

الثاني: إذا لحقه نون ضمير جماعة الإناث، نحو: أنتُنَّ تفعلن، والنساء يفعلْنَ، بُني على السكون لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، وقياساً على الماضي إذا اتصل به هذا النون نحو: فعلْنَ، وإذا كانوا قد أعربوا المضارع مع أنَّ فيه خروجاً عن أصله؛ لمشابهة ما ليس من جنسه، وهو الاسم، فبناؤهم الفعل المضارع مع أن فيه ردًّا له إلى الأصل لمشابهة فعل

من جنسه، ولفظه أولى، هذا معنى كلام سيبويه(١).

«والصحيح اللام منه يُضم في الرفع، ويُفتح في النصب، ويُسكن في الجزم، نحو: يضربُ، لن يضربَ، لم يضربْ»

الفعل ينقسم إلى صحيح الآخر ومعتله كالاسم، فما كان آخره صحيحاً ظهر فيه الإعراب، فيُضم في الرفع، ويُفتح في النصب، ويسكن في الجزم، نحو: يضربُ، لن يضربَ، لم يضربْ، لصحة آخره، وقبوله الحركات، كالاسم إذا كان صحيحاً يظهر فيه أنواع الإعراب، وربما اضطر الشاعر فأسكن في موضع الرفع، كقول امرئ القيس(٢) أنشد سيبويه:

١٢٩٣ - اليومَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْماً مِنَ اللهِ ولا وَاغِلِ(٣)

ولم يجزم المبرد(٤). وروى (فاليومَ أُسْقَى) ويُروى (اليومَ فاشربْ) فيكون أمراً.

ومن العرب من يسكن آخر المضارع إذا اتصل بكاف الضمير المجموعة، كقولك: زيد يكرمْكم، طلباً للخفة، ولهذا لم ترهم فعلوا ذلك في حال نَصْب الفعل، لأنه خفيف.

قرأ أبو عمرو ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [آل عمران: ١٦٠] و﴿إِنَّ اللهَ

(١) انظر الكتاب ١: ٦.

(٢) انظر ديوانه ١٢٢، ٢٥٨.

(٣) البيت في الكتاب ٢: ٢٩٧، ملحق النوادر ٣١٣، والخصائص ١: ٧٤، ٢: ٣١٧ و ٣٤٠، ٣: ٩٦، والمحتسب ١: ١٥، ١١٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦١٢، ١١٧٦، والمقرب ٢: ٢٠٤، وشرح ابن يعيش ١: ٤٨، والشذور ٢١٢، والتصريح ١: ٨٨، والهمع ١: ٥٤، والدرر ١: ٣٢، والخزانة ٣: ٥٣٠.
قاله حينما أدرك ثأر أبيه فتحلّل من نذره ألّا يشرب الخمر حتى يثأر به. استحقب: اكتسب، وأصل الاستحقاب: حمل الشيء في الحقيبة. والواغل: الداخل على القوم في شرابهم ولم يُدْعَ.

(٤) انظر الكامل ١: ٢٠٩.

﴿يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] وأنشد أبو سعيد لجرير(١):

١٢٩٤ ـ ما للفرزدقِ مِنْ عِزٍّ يلوذ به ... إلا بنو العَمِّ في أيديهمُ الخُشُبُ

سِيروا بني العمِّ فالأَهْوَازُ منزلُكم ... ونَهْرُ تِيرَى فما تعرفْكُمُ العربُ(٢)

«والمعتل اللام يسكن لامُه في الرفع، نحو: يغزو، ويرمي، ويخشى»

وذلك لثقل الضمة على الواو والياء، وعدم قبول الألف الحركة.

«وتفتح الواو والياء في النصب، وتثبت الألف ساكنةً نحو: لن يغزوَ، ولن يرميَ، ولن يخشى»

وذلك لخفة الفتحة، ومن العرب من يشبه الواو والياء بالألف فيسكنها في حال النصب ويستوي لفظ المرفوع والمنصوب.

وسنذكره في فصل ضرورة الشعر.

«ويسقطن في الجزم، نحو: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ»

تشبيهاً لهذه الحروف بالحركات التي هي مأخوذة منه، وربما أثبتوا الواو والياء في موضع الجزم إجراء له مُجرى الصحيح. وحذفوا الحركة المقدرة في حال الرفع قال:

١٢٩٥ ـ هَجَوْتَ زَبَّانَ ثم جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ(٣)

---

(١) ديوانه ١: ٤٤١.

(٢) انظر الأغاني ٣: ٢٥٧ (الدار)، والخصائص ١: ٧٤، ٢: ٣١٧، ٣٤٠، والخزانة ٢: ٢٧٩، والسمط ٥٢٧، والمخصص ١٥: ١٨٨، واللسان ٢: ٤٦٤، ٢٦٣ (بولاق) معجم البلدان (نهر تيري) نهر تيري: بالأهواز.

(٣) ينسبه بعضهم إلى عمرو بن العلاء، واسمه زبان، يقوله للفرزدق. وهو في الإنصاف ١: ٢٤، والمنصف ٢: ١١٥، وأمالي ابن الشجري ١: ٨٥، وشرح ابن يعيش ١٠: ١٠٤، والعيني ١: ٢٣٤، والأشموني ١: ١٠٣، والهمع ١: ٥٢، والدرر ١: ٢٨، وشرح شواهد الشافية ٤٠٦، والخزانة ٣: ٥٣٣، والتصريح ١: ٨٧.

والمعنى: أنك هجوت واعتذرت، فكأنك لم تهج، على أنك لم تدع الهجو، وأراد بهذا الإنكار عليه في هجوه، ثم اعتذاره عنه، فلم يستمر على حالة واحدة.

وقال آخر[١]:

١٢٩٦ - ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي   بما لاقتْ لَبُونُ بني زِيادِ[٢]

وهو في الياء أسهلُ منه في الواو، لأن الواو المضمومة أثقل من الياء المضمومة.

وأما ما رُوي عن ابن كثير[٣] ﴿أنه مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠][٤]، فيجوز أن يكون على هذه اللغة، ويجوز أن تكون (مَنْ) موصولة و(يتقي) مرفوع، لأنه الصلة، ويكون قد جزم (يصبر) لأن (مَنْ) وإن كانت بمعنى (الذي) ففيها معنى الشرط، ولذلك تدخل الفاء في خبرها إذا كان صلتُها فعلاً، أو حُذفَ ضمة (يصبر) تخفيفاً.

وجاز هذا في حركة الإعراب، كجوازه في حركة البناء، نحو: عند.

وسمع أبو الحسن: ﴿وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[الزخرف: ٨٠] بإسكان اللام.

ومنهم من جعل الواو والياء في: يهجو، ويأتيك، إشباعاً للضمة والكسرة قبلها، فعلى هذا يكون وزنها (تفعوا) و(تفعيك) وقد شبه بعضهم الألف بالواو والياء في موضع

---

(١) قائله: قيس بن زهير، كما في النوادر ٢٠٣.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٥٩، وفي تحصيل عين الذهب للشنتمري، أسفل الكتاب ١: ١٥، والخصائص ١: ٣٣٣، ٣٣٦، والمحتسب ١: ٦٧، ١٩٦، ٢١٥، والمنصف ٢: ٨١، ١١٤، ١١٥. والمقرب ١: ٥٠، ٢٠٣، والإنصاف ٣٠، وأمالي ابن الشجري ١: ٨٤، ٨٥، ٢١٥، وشرح ابن يعيش ٨: ٢٤، ١٠: ١٠٤، والمغني ١: ١١٤، ٢، ٤٣٢، والعيني ١: ٢٣٠، والأشموني ١: ١٠٣، ٢: ٤٤، والهمع ١: ٥٢ والدرر ١: ١٢٨.
اللبون من الشاة والإبل: ذات اللبن. بنو زياد بن سفيان العبسي، هم الكملة: الربيع، وعمارة، وقيس وأنس، وأمهم فاطمة بنت الخُرْشُب. والمراد لبون الربيع بن زياد، وكانت أم الربيع على راحلتها فأخذ قيس بن زهير بزمامها وذهب بها مرتهنا لها بدرع كان قيس قد أعارها الربيع فمطله بها. انظر تفصيل ذلك في الخزانة ٣: ٥٣٤.

(٣) هو عبد الله بن كثير القرشي، من بني عبد الدار، أحد القراء السبعة (ت ١٢٠هـ) بمكة. انظر غاية النهاية ١: ٤٤٣، ولطائف الإشارات ١: ٩٤، والأعلام ٤: ٢٥٥.

(٤) قرأ ابن كثير وحده ﴿أنه من يتقي ويصبر﴾ بياء في الوصل والوقف، وقرأ الباقون بغير ياء في وصل ولا وقف. انظر السبعة ٣٥١.

الجزم، كما شبهوا الياء بالألف حين أسكنت في موضع النصب، أنشد أبو زيد:

١٢٩٧ - إذَا العَجُـوزُ غَضِـبَتْ فَطَلِّـقِ ... ولا تَرَضَّـاها ولا تَـمَلَّقِ[١]

وقال آخر:

١٢٩٨ - ما أَنْسَ لا أَنْسَاهُ آخِرَ عِيشَتِي ... ما لاَحَ بِالـمَعْزَاءِ رَيْـعُ سَرَابِ[٢]

(ما) فيها للمجازاة، وهي جازمة، ولا أنساه: الجواب، فيكون مجزوماً كما تقول: ما تضعْ لا أضعْ مثله.

وفيهم من قدر الحركة في الألف في موضع الرفع والنصب فحذفها للجزم. وفيه بُعْدٌ، لأن الألف لا يمكن حركتها، بخلاف الواو والياء.

/ وأمّا قولُ عبد يغوث بن وقاص الحارثي[٣]: [٣٩٣]

١٢٩٩ - وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لم تَـرَيْ قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيا[٤]

---

(١)الرجز منسوب في الخزانة إلى رؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩، ونسب المؤلف إنشاده إلى أبي زيد كما نسب إنشاده إليه ابن جني في الخصائص والمنصف، ولم أجده في النوادر المطبوع. انظر الخصائص ١: ٣٠٧، والمنصف ٢: ١١٥، والمخصص ١٣: ٢٥٨، ١٤: ٩، والإنصاف ١: ٢٦، وأمالي ابن الشجري ١: ٨٦ وشرح ابن يعيش ١٠: ١٠٦، والخزانة ٣: ٥٣٣، وشرح شواهد الشافية ٤٠٩، والعيني ١: ٢٣٦، والهمع ٢: ٥٢، والدرر ١: ٢٨، والتصريح ١: ٨٧.

(٢)البيت أورده ابن الأعرابي في نوادره مع بيت قبله، وهو:

بَكَـرَ النَّعِـيُّ بخَـيْرِ خِنْـدِفَ كُلِّهـا ... بِعُتَيْبَـةَ بـنِ الحـارِثِ بـنِ شِـهابِ

وقال: هما لحسين بن قعقاع بن معبد بن زرارة. وهو من بني حنظلة بن دارم التميمي. انظر شرح شواهد الشافية ٤١٣، وشرح ابن يعيش ١٠: ١٠٤.

(٣)من بني الحارث بن كعب، من قحطان، شاعر جاهلي يمان (ت نحو ٤٠ ق.هـ) انظر السمط ٣: ٦٣، والخزانة ١: ٣١٧، والأعلام ٤: ٣٣٧.

(٤)البيت في الحجة للفارسي ١: ٦٨، والمحتسب ١: ٦٩، وأمالي القالي ٣: ١٣٢ وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ٧٧١، والمخصص ١٤: ٩، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٦. وشرح ابن يعيش ٥: ٩٧، ٩: ١١١، ١٠، ١٠٧، وشواهد مشكلات البخاري لابن مالك ٢٠، والأشموني ١: ١٠٣، والمغني ١: ٣٠٧=

فيجوز أن يكون على هذه اللغة أثبت الألف التي هي لام الفعل، تشبيهاً لها بالواو والياء، أو تولدت من إشباع الفتحة.

وقال ابن جني أصلها (كأنْ لم تَرْءَ) ثم أن الراء لما جاورت الهمزة، وهي متحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة، واللفظ بها (كأنْ لم تَرَأْ) فأبدل من الهمزة ألفاً، لسكونها وانفتاح ما قبلها، على حد رأسٍ وفأسٍ فصار (ترا) فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محذوفة للجزم، ووزن الكلمة حينئذٍ (تفا).

وأما قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾[الأعلى: ٦] فيجوز أن تكون (لا) نافية، ويجوز أن تكون ناهية، وأثبت الألف لتوافق رؤوس الآي.

واعلم أن المعتل كالصحيح في إلحاق الضمائر، فما كان آخره ألفاً كيخشى قلبت مع ألف الاثنين ياءً فتقول: يخشيان، إذ لا سبيل إلى حركة الألف، ولا إلى حذفها وتشبيهاً لها بتثنية المقصور، نحو: رحيان، وحذفت مع واو الجمع وياء المؤنث، فقلت: يَخْشَوْنَ وتَـخْشَيْنَ، لأنك لو قلبتها ياء حركتها مع الواو بالضم، ومع الياء بالكسر، على حدّ تذهبون وتذهبين، وذلك مستقلٌ.

وما كان آخره واواً أو ياءً سلمتا مع الألف فقلت: يدعوان ويرميان، لخفة الفتحة وحذفتا مع الواو والياء فقلت: يدعُون، وتدعين، ويرمُون وترمين، لأنهما لو ثبتتا لتحركتا مع الواو بالضم، ومع الياء بالكسر، وذلك مستثقل، وحال المعتل في الرفع والنصب والجزم كحال الصحيح، تقول: هما يَرميان، ولن تَرميا، ولم ترميا، وكذلك البواقي. وفي التنزيل: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[التغابن: ٦] و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠] و ﴿أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ﴾[النمل: ٣١].

«وتسقط النونات فيهما، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾[البقرة: ٢٤]»

=والأشباه ١: ١٥١، والخضري ١: ٥١، على هامش (ع) وبعده:

وظَـلَّ نِسـاءُ الحَـيِّ حَـوْلِي، رُكَّـداً ... يُـراوِدْنَ مِنِّـي مـا تُرِيـدُ نِسَـائِيا

إذا كان فاعل الفعل ضميرَ اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث، لحقته نون مكسورة بعد ألف التثنية، تشبيهاً بالنون في الزيدان.

وحكى الزجاج: أنه قرئ ﴿أَتَعِدَانَنِي﴾ [الأحقاف: ١٧] بفتح النون[١]، واستقبحه مفتوحةً بعد واوِ الجمع تشبيهاً بالواو في الزيدين وأما قوله: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[الحجر: ٥٤] فأصله: تبشّرونني، فحذْف النون الأولى حذفاً ليس بلازم، وفتحت مع ياء التأنيث أيضاً حذاراً من توالي كسرتين بينهما حرف من جنسهما، فيفضي إلى توالي ثلاث كسرات، فتقول: هما يفعلانِ، وأنتما تفعلانِ، وهم يفعلونَ، وأنتِ تفعلينَ، وهذا ليس تثنية للفعل ولا جمعاً له، لأن الفعل لا يُثنى ولا يُجمع، إذ الغرض من التثنية والجمع الدلالةُ على الكثرة، ولفظ الفعل يعبر عن القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته أو جمعه، وإنما هذا تثنية الفاعل وجمع له، والألف والواو هاهنا اسمان عند سيبويه[٢]. وقد ذكرنا الخلاف فيه.

ولا يجوز الفصل بين الفعل وبين هذه الضمائر بشيء، والفعل معها معرب وليس له حرف إعراب، لأن حرف إعرابه صار حشواً مشغولاً بالحركات التي يقتضيها ما بعده وهو الفتحة مع الألف، والضمة مع الواو، والكسرة مع الياء، ولأنه لو أعرب (يضربان) مثلاً لانقلبت الألف واواً في حال الرفع، لسكونها وانضمام ما قبلها، ولسقطتْ في الجزم، لالتقاء الساكنين.

ولا يكون الضمير حرفَ إعراب لأنه أجنبي منه، لكنه لما كان كالجزء منه جعلوه علامةَ الإعراب بعده، وهو النون، لأنه أقرب الحروف إلى حروف المد واللين، فجعلوا ثبوته علامةَ الرفع، كما ثبتت الضمة، وسقوطها علامة الجزم، كما تسقط الضمة.

وحمل النصب على الجزم في الحذف كما حمل النصب على الجرّ في تثنية الأسماء وجمعها، لأنَّ الجزم خصيصة الأفعال، كما أنَّ الجرّ خصيصة الأسماء.

---

(١)هي قراءة الحسن وشيبة وأبي جعفر، بخلاف عنه، وعبد الوارث عن أبي عمرو، وهارون بن موسى عن الجحدري وسام عن هشام بفتح النون الأولى. انظر البحر ٨: ٦٢.

(٢)انظر الكتاب ١: ٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[البقرة: ٢٤] الأول مجزوم، والثاني منصوب.

وقال عنترة(١):

١٣٠٠ - لا تَـذْكُرِي مُهْـرِي ومَـا أَبْلَيْتُـهُ   فيكـونَ جِلْـدُكِ مِثْـلَ جِلْـدِ الأَجْـرَبِ(٢)

وقال عمر بن أبي ربيعة(٣):

١٣٠١ - إِنِّي لأذكـرُ عَهْـدَكُم ويَسُرُّنِـي   لـو تعلمـينَ بصـالحِ أن تُـذْكَرِي

ويُسمي النحويون هذه الأفعالَ الأمثلةَ الخمسة، وربما حذف النون في حال الرفع، لضرورة الشعر. قال طرفة(٤):

١٣٠٢ - يالَـكِ مِـنْ قُـبَّرَةٍ بِمَعْمَـرِ
خَلاَلَـكِ الجَـوُّ فَبِيضِي واصْـفِرِي
ونَقِّـرِي مـا شِـئْتِ أن تُنَقِّـرِي
قَـدْ رُفِـعَ الفَـخُّ فَـمَاذا تَحْـذَرِي(٥)

وقال آخر:

---

(١)ديوانه ٢٧٢.

(٢)البيت في المسلسل ٢١٢، واللسان (ذكر) ٥: ٣٩٨، وروح المعاني ١٧: ٤٧.

والمعنى: لا تلوميني في إيثار فرسي فأبغضك، وأهجر مضجعك، وأتحاماك، كما تتحامى الجرب من الإبل، ويبعد عنها لئلا يعديها.

(٣)ديوانه ٢١٩، شرح محمد العناني، مطبعة السعادة بمصر.

(٤)ديوانه ١٥٧، كما نسب لكليب بن ربيعة. انظر اللسان (قبر).

(٥)انظر الرجز في الخصائص ٣: ٢٣٠، والمنصف ١: ١٣٨، ٣: ٢١، وشرح ابن يعيش ١٠: ١١٩، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ٢٢٦، وبلوغ الأرب ٣: ١١٠، وتهذيب اللغة ٢: ٣٨٤، والاقتضاب ٣٨٢، وشرح السكري ٣: ١٠٨٢، والخزانة ١: ٤١٧، ومجمع الأمثال ١: ٢٣٩. معمر: اسم مكان.

١٣٠٣ - أبيتُ أسرِي وتَبِيتِي تدلِكي ... وجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسكِ الذَّكِيّ[١]

«إلا نون جماعة الإناث، فإنه ضمير يثبت على كل حال»

كالألف في: يفعلان، والواو في: يفعلون، ويحكم على موضع الفعل بالإعراب؛ لأنه مبني على النون، فإذا قلت: هنَّ يضربْنَ، أو أنتنّ تضربْنَ، كان الفعل في محل رفع.

وإذا قلت: لن يضرِبْنَ، ولن تضرِبْنَ، كان في موضع نصب، وإذا قلت: لم يضربْن، ولم تضربْن، كان في موضع جزم، وفي التنزيل: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

«والأمر مبنيٌّ»

نحو: قمْ، واقعدْ، لأنه لو كان معرباً لاختلف آخرُه مع أن الأصل في الأفعال البناءُ، وإنما أعربنا المضارعَ لمضارعته الأسماء، فلما نُزع منه حرف المضارعة تغيرت الصورةُ والبِنْيَةُ التي ضارع بها الاسمَ فعاد إلى أصله من البناء.

[٩٤] / وقال الكوفيون[٢]: إنه معرب فأصل (قم) عندهم (لتقم) بإدخال لام الأمر على فعل المخاطب، فحذفت اللام، كما أنشد سيبويه:

١٣٠٤ - محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إذا ما خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبَالَا[٣]

قال متمم بن نُويرة:

١٣٠٥ - على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعوضةِ فاخْمُشِي ... لَكِ الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى[٤]

---

(١) الرجز في الخصائص ١: ٣٨٨، والمحتسب ٢: ٢٢، والهمع ١: ٥١، والدرر ١: ٢٧، والتصريح ١: ١١١، وحاشية يس ١: ٧٦، ٣٣٢، والخزانة ٣: ٥٢٥.

(٢) عقد أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٢: ٥٢٤ مسألة في (فعل الأمر معرب أو مبني؟) وانظر أسرار العربية ١٢٥.

(٣) تقدم البيت برقم (٦٣٠).

(٤) البيت في الكتاب ١: ٤٠٩، والمقتضب ٢: ١٣٢، والإنصاف ٥٣٢، وشرح ابن يعيش ٧: ٦٠، ٦٢،=

وقال آخر:

١٣٠٦ - مَنْ كانَ لا يعلمُ أنِّي شاعرُ فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ(١)

والمراد: لتفدِ ولتبك ولتدن، فحذف اللام قالوا: ولا يُستنكر إسقاطُ الجازم وإعمالُه، فإنهم يجزمون الفعل في جواب الأشياء السبعة(٢) إذا أسقط الفاء، كقولك: أكْرِمْنِي أكرِمْك، وقد أضمروا الجار وأعملوه على ما تقدم في بابه، والجار نظير الجازم، وقد جاء على الأصل.

وروى أنه - عليه السلام - قرأ: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨](٣) وأنه قال - عليه السلام - في بعض المغَازي «لتأخذوا مصافّكم»(٤)، وقال الشاعر:

١٣٠٧ - لِتَقُمْ أنتَ يا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتُقَضِّي حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا(٥)

ولأن (اِفْعَلْ) على طريقة (لتفعل) في الحركات والسكنات وسقوط النونات.

=والمغني ١: ٢٤٨، معجم البلدان (البعوضة) البعوضة: ماء لبني أسد بنجد قرية القعر، وبهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة. خمش وجهه: خدشه ولطمه.

(١) الرجز في معاني الفراء ١: ١٦٠، والخصائص ٣: ٣٠٣، والإنصاف ٢: ٥٣٣، والشعر والشعراء ١: ١٠٦، واللسان (زجر).

(٢) على هامش (ع): التي جوز ما فيها إعمال (أن) الخفيفة الشرطية مع الحذف في الأشياء السبعة وهي: الأمر والنهي والنفي والدعاء والاستفهام والتمني والعرض.

(٣) قرأ رويس بتاء الخطاب، ووافقه الحسن والمطوعي، وهي رواية أُبَيّ وأنس -رضي الله عنهما- ورفعها في النشر إلى النبي ﷺ وهي لغة قليلة، لأن الأمر باللام إنما يكثر في الغائب كقراءة الباقين، والمخاطب المبني للمفعول، نحو: (لتُعْنَ بحاجتي يا زيد). انظر البحر ٥: ١٧٢ والإتحاف ٢٥٢.

(٤) انظر الإنصاف ٢: ٥٢٥، وأسرار العربية ٣١٨، وشرح ابن يعيش ٧: ٤١. والحديث بهذا اللفظ لم أعثر عليه، وجاء في صحيح مسلم في (كتاب الحج) ٢: ٩٤٣ عن جابر عن النبي ﷺ: «لتأخذوا مناسككم» وانظر تخريج أحاديث الرضي ٢١٤ بتحقيقي.

(٥) البيت في الإنصاف ٢: ٥٢٥، والمغني ١: ٢٥١، ٢: ٦٠٩، والتصريح ١: ٥٥، ٢: ٢٤٦، والخزانة ٣: ٦٣٠، ٦٦٦.

والجواب: أما حذف اللام فيما أنشدوه فهو ضرورة، وليس هو أبعد من حذف بعض الكلمة، كما قال علقمة بن عبدة[١]:

١٣٠٨ـ كَأَنَّ إِبْرِيقَهُمْ كوزٌ على شَرَفٍ مُقَدَّمٍ بِسَبَا الكَتَّانِ مَرْثُومُ[٢]

أرادَ بسباب الكَتان، أو أنه أراد تفدي على الخبر، فحذف الياء ضرورة كما قال:

١٣٠٩ـ كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُلِيقُ دِرْهَماً جُوداً وأُخْرَى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدَّما[٣]

وأما قوله: فَيَدْنُ، أراد فيدنو، فحذف الواو ضرورة.

وأمّا إضمار الجازم فغير جائز، لأن الجوازم قليلة جداً، فإنها خمسة أحرف، والأسماء الجازمة محمولة عليها، والشيءُ إذا قلَّ لم يتصرفوا فيه، وهو أضعفُ من الجار لما ذكرنا، وإنما حذف الجازم في الأجوبة لبقاء ما يدل على الجازم وليس هاهنا شيء يدل عليه.

وأما القراءة والحديث فنادرٌ قليل[٤].

وأما مجيئه على طريقة (لتفعلْ) فلأن الموقوف كالمجزوم.

«لفظه كلفظ المضارع المجزوم نحو: اضربْ، واغزُوَا، ضَرِبَا»

معناه أنه جارٍ على المضارع المجزوم في حركاته وسكناته، أي: متحركه بإزاء متحركه، وساكنه بإزاء ساكنه، وحركته مجانسة لحركته، فإنَّ الأمر من قولك: تضربُ

---

(١) ديوانه: ٧٠.

(٢) البيت في الخصائص ١: ٨٠، ٢: ٤٣٧، والمحتسب ١: ٨١، ٢: ٧٧، وزهر الآداب ١: ٢٤٢، والمخصص ١٥: ١٦٧. السبائب: جمع سبية، وهي الشقة. مرثوم: هو الذي قد رثم أنفه، أي كسر.

(٣) البيت في المنصف ٢: ٧٤، والإنصاف ٣٨٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ٧٢، ودرة الغواص ١٦٥، وشرح التبريزي للحماسة ٤: ٧، واللسان (ليق). يريد: تعطي.

(٤) قال العطار في حاشيته على شرح الأزهرية ٤٢: «قد رُدَّ مذهب الكوفيين بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار، وما ذكروه خلاف الأصل الذي هو بناء الأفعال فلا يرتكب من غير ضرورة داعية إليه سيما مع مزيد التكلف».

وتقتلُ وتذهبُ: اضربْ واقتلْ واذهبْ، فالضاد والقاف والذال سواكنُ والراء مكسورة والتاء مضمومة، والهاء مفتوحة، كما كانت في الفعل، ولا خلاف بينهما إلا في نزع زيادة المضارعة.

وإنما جعلوا لفظ الأمر جارياً على لفظ المضارع دون الماضي، لأن الأمر لا يكون إلا مستقبلاً، والمضارع في أحد موضعيه يكون للاستقبال، فكان أشبه به منه بالماضي.

ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً جئته بهمزة الوصل،لأنَّ الابتداء بالساكن محال، وحركتَها ليمكن الابتداء بها، وكسرتَها على أصل التقاء الساكنين إلا إذا كان ثالثُ المضارع مضموماً كيقتل، فإنك تضمها، فتقول: اُقْتُلْ، لئلا يخرج من كسر إلى ضم بينهما حاجز غير حصين.

وإنما فتحوا همزة (أَكْرِمْ) لأن أصل تُكْرِمُ: تُؤَكْرِمُ، كتُدحْرِج، لأن ماضيه أكرمَكدَحرج، وحرف المضارعة إنما تزاد على لفظ الماضي من غير حذف شيء منه، إلا أنهم حذفوا الهمزة من أوله، كراهة اجتماع الهمزتين في فعل المخبر عن نفسه، نحو: أُأَكرم فقالوا: أُكْرِمُ ثم حملوا عليه سائر كلم المضارعة، ليجري الباب على منهاج واحد في الحذف، فإذا حذف حرف المضارعة لأجل الأمر عادت الهمزة لزوال علة حذفها، ولأن ما بعد حرف المضارعة منه ساكن، فاحتيج إلى همزة الوصل فكان ردُّ ما حذف منه أولى. وإن كان ثاني المضارع متحرِّكاً لم يحتج إلى الهمزة بل يسقط حرف المضارعة، وتأتي بلفظ الباقي مجزوماً فتقول في الأمر من يتباعد ويتكلم ويدحرج ويَعِدُ ويقولُ ويبيع ويَرِدُ ويَفِرّ ويَعَضّ ويَسَلُ في تخفيف يسأَلُ: تَـبَاعَدْ وتَـكَلَّمْ ودحْرِجْ وعِدْ، وقُلْ وبعْ وردّ وفِرّ وعَضّ وسَلْ، فإن عرض للتاء في الفاء إدغام، كقولك في تَتَدارك وتَتَذكر: تَدَّارَكْ وتَذَّكَّرْ، جئت بالهمزة في الأمر فقلت: ادّارك وادّكر، وكذلك الماضي.

وفي التنزيل: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ﴾[يونس: ٢٤] و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا﴾[الأعراف: ٣٨].

وقد ذكرنا أن الجازم يَحذف الحركة وحرفَ العلة والنون، نحو: لا تضربْ ولا تغزُ ولا تذهبوا، فإذا أمرت من هذه الأمثلة أسقطت في الأمر ما يسقط الجازم، فقلت: اضربْ واغزُ واذهبوا.

أمّا إسقاط الحركة فلأن آخره ساكن، وأمّا إسقاط الواو والنون فلأن الجازم لما حَذَفَهما جريا مَجْرى الحركة، وتقول: اشْتَرِ لحماً، فتحذف الياء وتبقي الكسرة لتدل عليها.

وأما قول الراجز[1]:

١٣١٠- قالَــتْ سُــلَيْمَى اشْــتَرْ لنَــا دقيقــاً
وهــاتِ خبــزَ الــبُرِّ أو ســويقَا
واشْــتَرْ شــحياً نَتَّخِــذْ خُرْدِيقَا[2]

فإنما أسكن، لأنه نوى الوقف عليه، أو لأنه شبه المنفصل بالمتّصل، فتَرِش كفَخِذ، فلذلك أسكن، والخُرديق: المرق. ثم الأمر إذا خوطب به الأعلى سُمِّي دعاءً، كقولك: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾[البقرة: ٢٠١] وكذلك النهي كقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[البقرة: ٢٨٦] وإن خُوطِبَ به الأدنى سُمِّيَ أمرًا، وإن خوطب به المثل سُمِّي رغبةً. وهذا للفرق بين المواضع واللفظ واحد.

وأما قول عَمْرو بن العاص[3] لمعاوية:

١٣١١- أمَرْتُكَ أَمْراً جازِماً فَعَصَيْتَني وكـانَ مِـنَ التوفيـقِ قَتْـلُ ابـنِ هاشـمِ[4]

---

(١)هو العُذافِر الكنديّ. انظر شرح شواهد الشافية ٢٢٤.

(٢)الرجز في الخصائص ٢: ٣٤٠، ٣: ٩٦، والمحتسب ١: ٣٦١، والمنصف ٢: ٢٣٧، والنوادر ٣٠٨، والحجة للفارسي ١: ٥٠، وشرح ابن يعيش ٩: ١٢٤، والأشباه ١: ٢٧. الخرديق: المرقة باللحم.

(٣)هو عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، أبو عبد الله، فاتح مصر، صحابي، أسلم في هدنة الحديبية (ت٤٣هـ) انظر جمهرة انساب العرب ١٦٣ والأعلام ٥: ٢٤٨.

(٤)البيت في الكامل ١: ٢٢٨، وشرح ابن يعيش ٧: ٥٨. شاور معاوية عمراً في أمر «عبد الله بن هاشم بن عُتبة بن مالك بن وقاص وهو أحد فرسان علي» رضي الله عنه (وهو المِرقالُ) فأتي بابنه معاويةُ، فشاور عمراً=

فذلك لما بينهما من المزح وانبساطِ أحدِهما على الآخر.

«ولا يكون إلّا مستقبلاً»

لأن الأمر بالماضي محال، لأنه قد انقضى فلا يمكن إعادتُه، وبالحال محالٌ، لأنه موجود، فيكون تحصيلاً للحاصل، فتعين أن يكون مستقبلاً، وإذا ثبت أنّ ذات الأمر يقتضي الاستقبال فلا حاجة في كونه مستقبلاً إلى وضع الواضع.

وأما قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾[النساء: ١٣٦]، فهو إما خطاب للمؤمنين، والتقدير دوموا على إيمانكم، وليوجد منكم إيمان فيما يستقبل كما هو موجود منكم الآن، كما تقول للقائم: قمْ، أي: دم على قيامك، وهو خطاب للمنافقين، أي: يا أيها الذين آمنوا بألسنتكم آمنوا بقلوبكم، لأن الإيمان إنما يكمل بذلك، وهو خطاب لليهود والنصارى، أي: يا أيها الذين آمنوا بموسى وعيسى آمنوا بمحمد، والنهي بمنزلة الأمر في الاستقبال، لأنك لا تنهى عن الماضي، ولا عن الحاضر، لوقوعهما، وإنما تنهى عما لم يفعله لئلا يفعلَه.

والفرق بينهما: أن الأمر مبنيٌّ، ويكون بالفعل واسم الفعل، نحو: انْزِلْ، ونَـزَالِ، وبالصيغة واللام والنهي معرب، ولا يكون إلا بالفعل وبالحرف، نحو: لا يقم. وذلك لأن الأمر طلب إيجاد الفعل، والواجب لا يحتاج إلى حرف، نحو: قام زيد، والنهي يُطلب به رفع الفعل ويرده، فهو كالنفي فافتقر إلى حرفٍ هذا كله في أمر الحاضر، وأما أمر الغائب، وما كان لغير الفاعل، فيكون باللام على ما نذكره في المجزومات.

❊❊❊

=فيه، فقال: أرى أن تقتله، فقال له معاوية: إنّي لم أرَ في العَفْو إلا خيراً، فمضى عمرٌو مغضباً وكتب إليه أبياتاً منها هذا البيت.

«فصل:

(الحروف الناصبة للفعل) أربعة: (أنِ) المصدرية
كقولك: أريد أن تقومَ، أي: قيامَك»

المنصوب يعمل فيه حروف لا غير، وهي أربعة:

أن، ولن، وإذن، وكي.

وإنما عملت في الفعل، لاختصاصها به، كما عملت حروف الجر في الأسماء لاختصاصها بها.

وإنما عملت النصب، لشبه أنِ الخفيفة بأنّ الثقيلة، من حيث الاختصاصُ، وإنهما والفعل في تأويل مصدره ماضياً إن كان الفعل كذلك، ومستقبلاً إن كان الفعل مضارعاً، تقول: أعجبني أن قمتَ، أي: قيامُك في الزمان الماضي، ويعجبني أن تقومَ، أي: قيامُك في الزمان المستقبل، وبأنّ لفظها كلفظها ما خلا التشديد ولهذا لا يحسن الجمعُ بينهما، فلا تقول: إنّ أنْ تقوم خير لك. كما لا يجمع بين الثقيلتين، فكما أن تلك نصبت ما دخلت عليه، وهو الاسم، فهذه نصبت ما دخلت عليه وهو الفعل.

وهذا بخلاف (ما) المصدرية، فإنها لم تستحق أصلَ العمل، لأنها غير مختصة بل يقع بعدها الاسم والفعل تقول: يعجبني ما تصنعُ، ويعجبني ما أنت صانعٌ، ولتشبيههما بأنْ لم يجز تقديم ما في صلتها عليها. فكما لا يجوز: سرني عمراً أنَّ زيداً ضارب، وأنت تعني سرّني أنّ زيداً ضارب عمراً، فكذا لا يجوز: زيداً أن يضربَ خيرٌ له. وأنت تعني أن يضرب زيداً خيراً له. وأمّا قولُ الراجز[1]:

١٣١٢- رَبَّيْتُـــــهُ حتّـــــى إذا تَمَعْـــــدَدَا
وآضَ نَهْـــداً كالحِصَـــانِ أجْـــرَدَا

(١) هو العجاج. ملحق ديوانه ٢: ٢٨١.

كــانَ جزائـــي بالعصَــا أن أُجْلَــدَا(١)

فالظاهر أن تقديره: أن أجلدَ بالعصا، لكنهم قالوا: إنه قدم الجار والمجرور للتبيين وعلّقه بفعل محذوف دلّ عليه الظاهر كأنه قال: كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلدا، كرر الفعل للتوكيد. أو يكون التقدير: جزائي أعني بالعصا، أو يتعلق الجار والمجرور بجزائي، أو يجعل (كان) تامة، وبالعصا: متعلقاً بها، وأن أجلد: في موضع رفع، لأنه بدل من الجزاء.

والفرق بين أنِ الخفيفة وأنّ الثقيلة: أنّ أنِ الخفيفة لا يعمل فيها إلا الفعل الذي وقوعه غير متحقق، نحو: كرهت، وأجبت، واشتهيت، وأردت، لأنها لمحض الاستقبال.

وفي التنزيل: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾[الشعراء: ٨٢] و﴿أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ﴾[الأحقاف: ١٧] والثقيلة لا يعمل فيها إلا فعل العلم كقوله: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥].

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] فتقديره: ولا تخافون عاقبةَ أنكم أشركتم بالله.

وأجاز الكوفيون(٢): رفع الفعل بعدها على تشبيه (أنْ) بما المصدرية، وهو اختيار أبي سعيد والزمخشري(٣):

---

(١)الرجز في المحتسب ٢: ٣١٠، والمنصف ١: ١٣٠، ٣: ٢٠، وشرح ابن يعيش ٩: ١٥١، والأشموني ٣: ٢٨٤، والعيني ٤: ٤١٠، والهمع ١: ٨٨، ١١٢، ٢: ٣، والدرر ١: ٨٢، ٢: ٢، والخزانة ٣: ٥٦٢. تمعدد: غلظ وشب. ويقال: تمعدد الرجل إذا تزيا بزي معد وعيشهم وكانوا أهل قشف وغلظ في المعاش، ومنه قيل للغلام إذا شب وغلظ: تمعدد.

(٢)انظر الإنصاف: ٥٦٣، والبحر المحيط ٢: ٢١٣، والمغني في مبحث (أن) المفتوحة المخففة ١: ٢٨، والأشموني ٣: ٢٨٧، والتصريح ٢: ٢٩٣.

(٣)انظر المفصل: ٣١٥، والإنصاف ٥٦٣، والبحر المحيط ٢: ٢١٣، والمغني ١: ٢٨، والأشموني ٣: ٢٨٧، والتصريح ٢: ٢٩٣.

وقرأ مجاهد[١]: ﴿أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣][٢]، بالرفع. وقال الشاعر:

١٣١٣ - أَنْ تَقْرَآنِ على أسماءَ وَيحَكُمَا ... مِنِّي السلامَ وأن لا تُشْعِرَا أَحَدَا[٣]

وقال آخر[٤]:

١٣١٤ - أَنْ تَهْبِطِينَ بلادَ قَوْ ... مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ[٥]

وعند البصريين: هي (أن) المخففة من الثقيلة، واستبعدوا تشبيه (أَنْ) بما لأن (ما) مصدر معناه الحال و(أن) وما بعدها مصدر، إمّا ماض، وإنما مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها، فلا يصح حمل أحدهما على الأخرى، وفيه نظر، إذ يكفي في الحمل الاشتراكُ في شيء واحد. ومنه قول الآخر[٦]:

١٣١٥ - ونحنُ مَنَعْنا البحرَ أن يشربونَه ... وقد كان منهم ماؤُه بمكانِ[٧]

ومما يشترك فيه أنِ الخفيفة وأنِ الثقيلة / أن تميماً وأسداً يبدلون همزتها عيناً فيقولون: [٣٩٦]
أشهد عَنَّ محمداً رسولُ الله، وينشدون بيت ذي الرمة:

---

(١) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم، تابعي، مفسر، قرأ علي عبد الله بن عباس، وعبد الله بن السائب (ت١٠٤هـ) وهو ساجد. انظر (لطائف الإشارات ١: ١٢٣، والأعلام ٦: ١٦١).

(٢) قال في البحر ٢: ٢١٣ (وقرئ «أن يتم» برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد).

(٣) البيت في المنصف ١: ٢٧٨، ومجالس ثعلب ٣٢٢، والإنصاف ٥٦٣، والرصف ١١٣، وشرح ابن يعيش ٧: ٩، ١٥، ٨: ١٤٣، والمغني ١: ٢٨، ٢: ٧٧٩، والعيني ٤: ٣٨٠، والأشموني ٣: ٢٨٧، والتصريح ٢: ٢٩٣، والخزانة ٣: ٥٥٩.

(٤) هو القاسم بن معن قاضي الكوفة.

(٥) البيت في شرح ابن يعيش ٧: ٩، والرصف ١١٣، والعيني ٢: ٢٩٧، والأشموني ١: ٢٩٢، والبحر ٢: ٢١٣، واللسان (طلح) الطلاح: جمع طلحة، وهو شجر عظيم من شجر العضاه.

(٦) هو لبعض الخوارج كما في المقاصد ٣: ١٧٣، ولابن مقبل في ديوانه ٣٤٦ برواية قريبة.

(٧) البيت في العيني ٣: ١٧٣، والأشباه والنظائر ٧: ٨٧، واللسان (بحر).

١٣١٦ ـ أعَنْ تَرَسَّمْتَ من خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ... ماءُ الصبابةِ من عينيكَ مَسْجُومُ(١)

وذلك لكثرة استعمالها، وطولها بالصلة، ولا يفعلون مثل ذلك في المكسورة، ويسمى هذا عنعنة تميم، وأن الفعل اللازم إذا تعدى إليها بحرف الجر جاز حذفُه تقول: زرتك لأنك تكرمني، وزرتُك أنك تكرمني، وفي التنزيل: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ﴾[النساء: ١٣٨] و﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ﴾[البقرة: ٢٥]، فاستعمل بالحذف والإثبات. وقد ذكرناه في باب (إنّ).

ومن هذا تبين أن قول الفقهاء:(لا بدَّ وأن يكون) بالواو خطأ، لأن الواو لا تزاد عند البصريين وعند الكوفيين، وإن جازت زيادتها، لكنَّ الزيادة فيها حذف منه قبيحة للتناقض، وليست بعاطفة، إذ لم يتقدم ما يعطف عليه، فالصواب أن يقال: (لا بدَّ من أن يكون) أو (لا بدَّ أن يكون) بلا واو. وأنشد ابن فارس(٢) لعروة بن أُذَيْنَةَ الكنائي(٣):

١٣١٧ ـ وتَفَرَّقُوا بينَ الجميعِ لِنِيَّةٍ ... لا بُدَّ أنْ يَتَفَرَّقَ الجِيرانُ(٤)

«ولَنْ: لنفي المستقبل على جهة التوكيد، كقوله: (لن تَرَاني)(٥)»

(لن) موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من (لا) فإن لا يفعل لنفي

---

(١) تقدم برقم (٨٢٤).

(٢) هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، اللغوي، أخذ عن أبي بكر أحمد الخطيب، والقطّان، وأبي عبد الله أحمد بن طاهر بن المنجم، وعنه أحمد بن الحسين المعروف بالبديع الهمذاني. له (مقاييس اللغة) و(متخير الألفاظ) (ت ٣٩٥هـ) انظر نزهة الألباء ٣٢٠، وإنباه الرواة ١: ٩٢، وبغية الوعاة ١: ٣٥٢، والأعلام ١: ١٨٤.

(٣) هو عروة بن يحيى (ولقبه أذينة) بن مالك بن الحارث الليثي، شاعر غَزِل من أهل المدينة (ت نحو ١٣٠هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٥٧٩، والسمط ١: ١٣٦، ورغبة الآمل ٢: ٢٣٨، ٣: ١٦٠، ٦: ٤ والأعلام ٥: ١٨.

(٤) البيت في ديوان المجنون ٢٦٢، فيكون قد اشترك عروة مع المجنون في هذا الشعر وهو في الكامل ٣: ٨٤٨، والعقد ٥: ٤١٤.

(٥)الأعراف: ١٤٣.

(يفعل) ولن يفعل، لنفي سيفعل أو سوف يفعل، والسين وسوف يفيدان التنفيس في الزمان، فلذلك يقع نفيه على التأبيد، وفي هذا التعليل نظر، فإن سيفعل يدل على وجود الفعل في الزمان المتأخِّر عن زمان إخبارك، ويفعلُ يدل على وجود الفعل في زمانٍ بعد زمان إخبارك، سواء اتصل به أو تأخر عنه، فإذن سيفعل أخص من يفعل، وفي الأخصّ أعمّ، فلن يفعل أعمّ من لا يفعل، فلا يدل على معنى زائد على لا يفعل، والأولى أن يتمسك بالنقل، فإنَّ الدلالات اللغوية لا يستدل عليها إلا بالنقل عن أئمة هذا الفن، وأنهم قالوا: لن يفعل، لتأكيد لا يفعل، تقول: لا أبرح مكاني، فإذا أردت التوكيد قلت: لن أبرح، وفي التنزيل: ﴿وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾[الحج: ٤٧] ولذلك قرن بها (أبداً) لتأكيد ما تعطيه من النفي الأبدي. وفي التنزيل: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]. وقال الشاعر[١]:

١٣١٨ - وَلَنْ يُراجِعَ قَلْبـي حُبُّهـا أبـداً   زَكِنْتُ مِنْ بُغْضِهِمْ مِثْلَ الـذي زَكَنُـوا[٢]

ومنه قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾[الأعراف: ١٤٣] فلا يلزم منه نفي الرؤية في الآخرة، لأن المراد لن تراني في الدنيا، إذ السؤال وقع في الدنيا، والنفي على حسب الإثبات وإنما نصب الفعل؛ لأنها أشبهت (أن) في إخلاصه للاستقبال.

وذهب الخليل[٣] في إحدى الروايتين: إلى أن أصلها (لا أن) فحذفت همزة (أن) تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم حذفت ألف (لا) لالتقاء الساكنين فصار (لن) فالنصب مستفاد من (أن) والنفي من (لا) فرد سيبويه[٤] هذا بأنّا نقول: زيداً لن أضرب، فتقدم منصوب منصوبها عليها، فلو كانت مركبة من (أن) و (لا) لم يجز ذلك لأن ما في صلة (أن) لا يتقدم عليها، لأنَّ ما بعدها مصدرٌ فلا يتقدم عليه ما في حيِّزه.

ويمكن أن يجاب عنه: بأنّ التركيب ربما أحدث معنى لم يكن عند الإفراد.

---

(١)هو قعنب بن أم صاحب كما في أدب الكاتب ٢٤، ٣٧٣.

(٢)البيت في إصلاح المنطق ٢٥٤،والاقتضاب ٢٩٢، وشرح ابن يعيش ٨: ١١٢، واللسان (زكن) زكن: علم.

(٣)انظر تهذيب اللغة ١٥: ٣٣٢ مادة (أن).

(٤)انظر الكتاب ١٠: ٦٨.

وذهب الفراء: إلى أن أصل لن ولم: لا، فأبدل من ألف (لا) النون في (لن) والميم في(لم) وهذا ادعاءُ علم الغيب.

وذهب سيبويه: إلى أنها مفردة غير مركبة، إذ لها نظير في الحروف، نحو: أن، ولم، وأم، مع أن الأصل الإفراد.

«وكي: للتعليل، وتكون ناصبة، كقوله: (لكيلا تأسوا) وجارّة، كقوله:

فقالتْ أَكُلَّ الناس أَصْبَحَتْ مانِحاً ... لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

وجائزاً فيها الأمران، كقولك: قمتُ كي أكرمك»

كي: معناه للتعليل، فإذا قلت: قصدتك كي تثنيني، فهم من ذلك أنَّ الغرض هو الثواب، فهو علة لوجوده، ولهذا لا يجيء مبتدأ بها غير مسبوق بكلام.

ثم عند البصريين إذا دخلت على الاسم فهي حرفُ جر، كقولهم: كيمَهْ، على ما تقدم من الخلاف فيه، وإن دخلت على الفعل فإن دخلت عليها اللام فكي هي الناصبة، لئلا يجمع بين حرفي جر، كقولك: زرتُك لكي تكرمَني. وفي التنزيل: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾[الحديد: ٢٣] قال عامر بن الطفيل:

١٣١٩ ـ أَرَدْتُ لكَيْما يَعْلَمَ اللهُ أَنَّني ... صَبَرْتُ وأَخْشَى مِثْلَ يومِ المُشَقَّرِ[١]

ولا: زائدة، أراد ولكن يعلم الله[٢]، ويكون دخولُ اللام عليها كدخولها على (أنْ) في قولك: جئتك لأن تكرمَني.

وإنما عملت النصب؛ لأنها مصدرية بمنزلة (أن) في إخلاص الفعل للاستقبال.

وإن دخلت على حرف الجر، كقولك: زرتك كي تكرمَني/ فلك أن تجعلها ناصبة [٣٩٧]

---

(١)البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ١٤٨٨. يوم المُشَقَّر: يوم كان فيه بلاء وشر.

(٢)من (وقال عامر) إلى (يعلم الله) ساقط من: ع.

بنفسها بإضمار اللام، وأن تجعلها جارَّة بإضمار (أن) ولا تظهر (أنْ) معها.

فلا تقول: زرتك كي أن تكرمني، وتظهر مع اللام لأن (كي) ليس لها تصرف اللام؛ إذ اللام دخولها على الأسماء أكثرُ من دخولها على الأفعال.

وإضمار (أن) بعدها و(كي) يلزم الأفعال، وهي من عواملها.

وقولهم: كيمَهْ، قليل في كلامهم، فلما لم ينصرف لزم طريقة واحدة وهو إضمار (أن) بعدها وتظهر (أن) بعدها في ضرورة الشعر. قال جميل[١]:

١٣٢٠ ـ فقالتْ: أكُلَّ الناسِ أصبحتَ مانِحاً لسانَكَ، كَيْما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا؟[٢]

فظهور (أن) معها دليل على إضمارها حيث لم تظهر، والتقدير: كي أن تغر، و(مَا) صلةزائدة، كما يقال: قام كيما يصلّي.

وأجاز الكوفيون: أن تكون (ما) كافة لكي عن النصب، كما تكف (أن) عن النصب، وأنشدوا:

١٣٢١ - .... كيما يُحِسّونهم من بُعرانهم خَبَرَا[٣]

وقيل: (ما) هاهنا مصدرية، والتقدير: كي إحساسهم أي: لإحساسهم.

ويروي بيت جميل:(لسانك هذا كي تَغُرَّ) فلا شاهد فيه حينئذٍ.

فصار حاصل الكلام أن (كي) إذا نصبت الفعل، فإن ظهرت معها اللام فهي الناصبة لا غير.

---

(١)ديوانه: ٦٢.

(٢)البيت في شرح ابن يعيش ١٩٧، ٩: ١٤، ١٦، والمغني ١: ١٩٩، والشذور ٢٨٩، والعيني ٣: ٢٤٤، ٤: ٣٧٩، والأشموني ١: ٢٧٩، ٢: ٢٠٤، والهمع ٢: ٥، والدرر ٢: ٥، والتصريح ٢: ٢٩٢، والخزانة ٣: ٥٨٤.

(٣)عجز بيت في الخزانة ٣: ١٩٦، وصدره: أوراعيان لبُعران لنا شَرَدتْ.

وإن ظهرت بعدها (أن) فهي الحال لا غير(١)، وإن خلت منهما جاز فيهما الأمران، كما ذكرنا في المختصر.

هذا مذهب البصريين وهو الصحيح.

وذهب الكوفيون: إلى أن النصب في قولك: جئت لتكرمَني، باللام نفسها، فإذا جاءت (كي) مع اللام فالنصب باللام، و(كي) تأكيد.

وإذا انفردت (كي) فالعمل لها.

ودخول (أن) بعد (كي) جائز عندهم، تقول: جئت لكي أن تقومَ، فلا موضع لأن من الإعراب، لأنها مؤكدة للَام كتأكيد (كي) وأنشدوا:

١٣٢٢ ـ أَرَدْتُ لكَيْما أن يطيرَ بِقِرْبَتي ... فيتْرُكَها شَنًّا ببَيْداءَ بَلْقَعِ(٢)

والجواب: أما دخول (أن) بعد (كي) إذا كانت حرف جر ضرورة، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة، وأما دخولها بعد لكي فما أبعدَه! والبيت الذي أنشدوه لم يعرف هو ولا قائلُه. وإن صحّ حُمِلَ على الزيادة أو البدل من (كيما) لأنه في معناه، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان بمعناه.

«وإذًا، وهي جوابٌ وجزاءٌ»

قال سيبويه(٣): ومعناه أن (إذاً) إنما تأتي في كلامك جواباً لكلام خوطبت به، مثلُ أن يقول لك قائل: أنا آتيك، فتقول: إذاً أكرمَك، فقد جعلت هذا الكلام جواباً لكلامه، وجعلت إكرامَك إيَّاه جزاءً على إتيانه، ولهذا قال الزجاج: إن المعنى إذا كان الأمر كما ذكرتَ فإني أكرمُك.

---

(١)(وإن ظهرت بعدها أن فهي الحال لا غير) ساقط من: ع.

(٢)البيت في الإنصاف ٥٨٠، وشرح ابن يعيش ٧: ١٩، ٩: ١٦، والمغني ١: ١٩٩، والعيني ٤: ٤٠٥، والأشموني ٣: ٢٨٠، والتصريح ٢: ٢٩٢، والخزانة ٣: ٥٨٥.

شنا: القربة الخلق البالي. البيداء: المفازة، وتجمع على بيد. بلقع: الأرض القفر التي لا شيء بها.

(٣)انظر الكتاب ٢: ٤١٠.

وعن بعض الكوفيين: أن أصل إذن: إذ أن فنقلت حركة الهمزة إلى الذال وحذفت الهمزة، وحُكِيَ ذلك عن الخليل أيضاً. وهو فاسد، لأن (إذ) ظرف يضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية، وتكون خبرَ مبتدأ، كقولك: القتال إذْ خرج زيد، ولا كذلك (إذا) و(أن) عاملة لا تلغى و(إذا) قد تلغى.

فإن قلت: فلعل التركيب أحدث معنًى لم يكن، كما ذكرنا، في (أنْ).

قلت: مَنْ ذهب إلى التركيب يزعم بقاء (أن) على أصل الوضع من (إفادته) معنى الاستقبال وعمل النصب، وكذلك إذ مفيد(١) للزمان على أصل وضعها، وقد بينا انتفاءه، وفيه نظر؛ إذ لا يلزم من ادعائهم بقاء بعض الأحكام الثابتة عند الإفراد بقاء كلها.

«وإنما تعمل إذا كانت جواباً ومبتدأة، والفعل مستقبلاً يقول القائل:
أنا أزورك فتقول: إذاً أُكْرِمَك»

(إذًا) لها ثلاثة أحوال:

إحداها: أن تقع مبتدأة داخلة على فعلٍ مستقبلٍ جواباً لكلام إمّا صريحاً كما مثلنا، أو مقدّراً كقول الحماسي(٢):

١٣٢٣ - ازْجُرْ حِمَارَكَ لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنا إذاً يُرَدُّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ(٣)

كأنّ قائلاً قال: وماذا يكون إذا رتع حماره؟ فقال: إذًا يُرَدُّ، فيجب إعمالها لوقوعها في أقوى مواضعها.

---

(١) (ولذلك إذ تفيده) في: ع.

(٢) هو عبد الله بن عَنَمَة الضَّبِّي. انظر شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٥٨٦.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٤١١، والمقتضب ٢: ١٠، وشرح ابن يعيش ٧: ١٦، والخزانة ٣: ٥٧٦.
هذا مَثَلٌ، والمعنى انْقَبِض عن التَّعَرُّضِ لنا، والدخول في حُرْمَتِنا، ورَعْيِ سَوَامِكَ روضتنا، فإنك إن لم تفعلْ ذلك ذَمَمْتَ عاقبةَ أمرِك، وعُدْتَ خاسِرَ الصفقةِ وخيم الرِّتْعَة. جعل إرسالَ الحمار في حِماهُم كنايةً عن التحكُّكِ بهم، والتعرض لمساءَتِهم. ولا حِمارَ ثَمَّ ولا رَوْض.

والزمخشري(١) لم يذكر كونها مبتدأة، وإنما قال: تعمل إذاً في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها. وهو أيضاً جيد.

وجمعَ بعضهم بين كونها مبتدأ، وبين كون فعلها غيرَ معتمد على شيء قبلها وجعلهما شرطين. وهو فاسد، لأن أحدهما يغني عن الآخر، فلا حاجة إلى الجمع بينهما.

«فتُلْغَى إذا توسطت بين المبتدأ وخبره، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه، كقولك: أنا إذًا أكرمُك»

[٣٩٨] / الحالة الثانية: أن تقع متوسطة بين شيئين، ثانيهما محتاج إلى الأول.

وذلك إمّا مبتدأ وخبر، كما يقول لك قائل: أنا آتيك، فتقول له: أنا إذًا أكرمُك.

وإمّا شرط وجوابه كقولك: إن تكرمني إذاً أكرمْك

وإمّا قسم وجوابه، كقولك: والله إذاً لأكرمُك، فيبطل عملُها، لأنها لا تقتضي ما بعدها، وإنما الاقتضاء لما قبلها، فصارت هي كالزائدة. قال كُثَيِّر:

١٣٢٤ - لئن عادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلِهَا ... وأمْكَنَنِي مِنْهَا إذاً لا أُقيلُها(٢)

فرفع، فلو قدمتها على القسم، فقلت: إذاً - والله - أكرمَك، أُعملت؛ لأن المراد إذن أكرمَك والله. وأما ما أنشده سيبويه(٣):

١٣٢٥ - لا تَتْرُكَنّي فيهم شُطَيْرَا ... إنّي إذًا أَهْلِكَ أو أَطِيرَا(٤)

---

(١) انظر المفصل: ٣٢٣.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤١٢، وشرحه لأبي سعيد السيرافي ٣: ٢٠٤، وشرح ابن يعيش ٩: ١٣، ٢٢، والمغني ١: ١٥، والشذور ٢٩٠، والأشموني ٣: ٢٨٨، والهمع ٢: ٧، والدرر ٢: ٥، والخزانة ٣: ٥٨٠، ٤: ٥٤٠. بمثلها: الضمير للأمنية. أقيلها: أصل الإقالة في البيع وهو فسخه. ويروى (لا أفيلها) بالفاء، قال الشنتمرى: معناه: ألا أفيل رأيي فيها. فال رأيه، إذا لم يصب.

(٣) لم أجده في الكتاب لسيبويه.

(٤) الرجز في الإنصاف ١٧٧، والمقرب، ١: ٢٦١، وشرح ابن يعيش ٧: ١٧، والمغني ١: ١٦، والعيني=

فإنما أعمل (إذاً) إمَّا على أنه حذف خبر إنّ لدلالة ما بعده عليه وابتدأ بإذن بعده كأنه قال: لا تتركني فيهم غريباً أو بعيداً إنّي أذِلّ إذنْ أهلكَ أو أطيرَا، أو على أنه شبه (إذنْ) بـ(لن) فلم يُلغِها لكونها من نواصب الفعل المستقبل.

«وكذا إذا كان الفعلُ حالاً»

كما إذا حدثك إنسان بحديثٍ فقلت: إذن إخالُك كاذباً فترفع الفعل لأنه للحال، ولأنك إنما أخبرت عن الحال التي أنت فيها، وفعل الحال لا تعمل فيه عواملُ الأفعال.

وحكي عن سيبويه[١] النصبُ بها والفعل في معنى الحال.

«وفي قولك: زيد يقوم وإذاً يخرج، الوجهانِ»

إذا كان قبل إذاً واوٌ أو فاءٌ كالمثال المذكور، جاز فيه الوجهان.

فإن عطفت (يخرج) على الجملة الصغرى وهو (يقوم) رفعته، لأنه معطوف على خبر المبتدأ، فيكون خبر المبتدأ، وإن عطفته على الجملة الكبرى، وهو قولنا (زيد يقوم) نصبت لأن الواو صارت كالمستأنفة. فصار في حكم كلام مستقبل. قال تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ[٢] إِلَّا قَلِيلًا﴾[الإسراء: ٧٦]وفي حرف ابن مسعود - رضي الله عنه -﴿وإذنْ لا يلبثوا﴾ بالنصب[٣].

«وقد تقع في آخر الكلام، وفي الحديث، فلا إذاً»

الحالة الثالثة: أن تقع متأخرة فلا يمكن العمل إذ لم تدخل على شيء.

=٤: ٣٨٣، والأشموني ٣: ١٨٨، والتصريح ٣: ٢٣٤، والصحاح واللسان (شطر) الشنظير: السيّئ الخلق. ويروى (شطيرا) وهي المشهورة والشطير: البعيد.

(١)انظر الكتاب ١: ٤١٢.

(٢)(خَلْفَك) في د.

(٣)وفي البحر ٦: ٦٦ (قرأ أبي "وإذا لا يلبثوا" بحذف النون، أعمل "إذاً" فنصب بها على قول الجمهور، وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم، وكذا هي في مصحف "عبد الله" محذوفة النون).

وفي التنزيل: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٥٦] و﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠].

وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم – عن شري التمر بالرطب، فقال – عليه السلام – أينقُصُ الرطبُ إذا يبس؟ فقالوا: نعم، فقال[١]: فلا إذاً[٢].

فقد جرت (إذاً) في عوامل الأفعال مَجرى (ظننت) وأخواتها في عوامل الأسماء في وقوعها أوّلاً ووسطاً وآخراً، وليس في هذه النواصب الأربعة ما يدخل عليه الفعل الماضي إلا أنْ وإذنْ. يقول القائل: زرتُكَ أمس فتقول له: إذاً اتخذت عندي يداً.

«وتضمر (أنْ) بعد ستة أحرف»

(أنْ) أصل النواصب، لأنها تعمل ظاهرة، كقولك: أريد أن تذهبَ، ومضمرةً كقولك: يعجبني ضربُ زيد ويغضبَ.

وقد يجوز إظهارها في موضع الإضمار. وقد لا يجوز.

وتضمر بعد ستة أحرف، ثلاثة عاطفة، وثلاثة جارة.

«الأول: الفاء وذلك في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض والدعاء والتخصيص، كقولك: زرني فأزورَك، ولا تشتمني فأضربَك، وما تأتينا فتحدثَنا وأين أنت فأحدثَك، وليت لي مالاً فأنفقَه، وألا تنزل فتكرمَ، واللهم ارزقني مالاً فأتصدقَ، وهلا تصلي فتثابَ»

(أن) تضمر بعد الفاء في جواب الأشياء الثمانية المذكورة.

– الأمر كقولك: زرني فأزورَك. قال أبو النجم:

---

(١) (عليه السلام) في: ع.

(٢) انظر سنن أبي داود (باب في التمر بالتمر) وسنن ابن ماجه (باب بيع الرطب بالتمر) ٢: ٧٦١.

١٣٢٦ - يا ناقُ سِيري عَنَقاً فَسِيحَا إلى سليمانَ فَنَسْتَرِيحَا(١)

- والنهي كقولك: لا تشتمني فأضربَك، وفي التنزيل: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١] و﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

- والنفي كقولك: ما تأتينا فتحدثَنا، وفي التنزيل: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦].

والاستفهام كقولك: أين بيتك فأزورَك، وفي التنزيل: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣].

وقول الشاعر:

١٣٢٧ - هلْ مِنْ سَبيلٍ إلى خَمْرٍ فَأَشْرَبَهَا أمْ هلْ سبيلٌ إلى نَصْرِ بنِ حَجَّاجِ(٢)

- / والتمني كقولك: ليت لي مالاً فأنفقَه، وفي التنزيل: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]. [٣٩٩]

- والعرض، كقولك: ألا تنزل فتكرمَ.

- والدعاء، كقولهم: اللهم ارزقني مالاً فأتصدقَ، واللهم لا ترزق الكافر فيعصيَك.

- والتحضيض، كقولك: هلّا تصلي فتثابَ، وفي التنزيل: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

- والزمخشري(٣) لم يذكر الدعاء والتحضيض، واكتفى عن الدعاء بالأمر، فإن اللفظ

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٤٢١، والمقتضب ٢: ١٤، وشرح ابن يعيش ٧: ٢٦، والشذور ٣٠٥، والعيني ٤: ٣٨٧، والأشموني ٣: ٣٠٢، والهمع ١: ١٨٢، و ٢: ١٠، والدرر ١: ١٥٨، ٢: ٧، والتصريح ٢: ١٣٩، العنق: ضرب من السير، وسليمان: هو ابن عبد الملك.

(٢) البيت في سرّ الصناعة ٢٧١، وشرح ابن يعيش ٧: ٢٧، والخزانة ٢: ١٠٨ واللسان (مني).

والبيت قالته: فريعة بنت همام وتعرف بالذلفاء، وهي أم الحجاج، والمتمنية امرأة مدنية عشقت فتى من بني سليم، يقال له "نصر بن الحجاج بن علاط" وكان أحسن أهل زمانه صورة، فضنيت من أجله، ودنفت من الوجد به، ثم لهجت بذكره، حتى صار ذكره هجيراها. وقد أخرجه (عمر) من دار الهجرة.

(٣) انظر المفصل: ٢٤٦.

واحد، وعن التحضيض بالعرض فإن في العرض نوع تحضيض على ذلك الشيء وفيه نظر، فإن في التمني أيضاً معنى الأمر، فإن في قولك: ليت لي مالاً: ارزقني مالاً، وفي الاستفهام معنى الأمر، وفي العرض معنى الاستفهام إلى غير ذلك.

- ويجمع هذه الأمور كلّها أنه غير واجب، والواجب هو الخبر الثابت، وهذا يسميه النحويون الجواب بالفاء، وإنما سمّوه جواباً لأنه يشبه الشرط والجزاء، إذ الأول سبب للثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: زرْني فأزورَك، كان المعنى: إن تزرْني أزرْك، ولهذا يجوز العطف عليه بالجزم على اعتقاد سقوط الفاء.

أنشد سيبويه لعمرو بن معدي كرب:

١٣٢٨ - دَعْني فاذْهَبْ جانباً يَوْماً وأكفكَ جانباً(١)

ولأن الفاء عقد الثاني بالأول فجعلهما جملة واحدة، كما يفعل حرف الشرط وإنما حكمنا بأنه منصوب بإضمار أن، لأن الفاء حرف عطف وهو غير عامل، فلا بدَّ من تقدير نصاب، وإنما أضمرنا (أنْ) لأنَّ معنى الكلام المصدر، كأنه قال: ليكن منك زيارة فزيارة مني، فكأنهم تخيلوا في أول الكلام مصدراً فلم يمكنهم عطف الفعل عليه، فأضمروا قبله (أن) ليصير أن مع الفعل في معنى المصدر، فيسوغ عطفه على الصدر.

وقد يتخيلون المصدر، حيث لا فعل حملاً على معنى الكلام، كقولك: أين بيتك فأزورك؟ إذ معنى أين بيتك: عَرِّفْني بيتك فكأنك قلت: ليكن منك تعريفٌ فزيارةٌ مني.

فإن قلت: فما موضع (أن) المضمرة مع الفعل من الإعراب؟

---

(١) لم أجد هذا البيت في الكتاب لسيبويه، كما لم أجده في ديوان عمرو بن معدي كرب. ولقد أورده ابن يعيش في شرحه ٧: ٥٦ منسوباً إلى عمرو بن معدي كرب، وفي كلامه ما يشعر بأنه في الكتاب لسيبويه.
قال البغدادي: "وهذا البيت لم أجده في ديوان عمرو بن معدي كرب، فإني تصفحت ديوانه مراراً فلم أره فيه، كما أن غيري تصفح ديوانه فلم يجده فيه" وأما عن كونه في كتاب سيبويه فقد قال:
"أقول بيت معدي كرب لم يورده سيبويه في كتابه البتة "انظر الخزانة ٣: ٦٦٤، وشعر عمرو بن معدي كرب ١٨٥.

قلت: ذكر عبد القاهر أنه يجيء على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون موضعها الرفع، كقولك: لا تنقطعْ عنّا فَنَجْفُوكَ، التقدير: لا يكون منك انقطاعٌ فجفاءٌ منّا.

الثاني: أن يكون موضعها النصب كقولك: ليت لي مالاً فأنفقَه، لأن (ليت) ناصبة فكأنك قلت: ليت أن يستقر لي مال فأن أنفقَه، أي: ليت استقراراً فإنفاقاً.

الثالث: أن يجوز فيه الرفع والنصب، كقولك: اذهبْ فَتُدْرِكَ زيداً، إن شئت كان التقدير: ليكن منك ذهابٌ فإدراكٌ زيداً وإن شئت كان التقدير: افعل أن تذهب فتدرك زيداً[١].

والكوفيون[٢] يقولون: إنّ الفعلَ في هذه المواضع بعد الفاء والواو منصوب على الصرف، فإن أرادوا به أنه صرف الكلام عن ظاهر الفعلية إلى معنى الاسمية بإضمار (أن) فهو صحيح، وإن أرادوا به أن نفس الصرف الذي هو المعنى عامل فيه. وهو فاسد؛ لأن المعنى لا تعمل النصب وإنما تعمل الرفع في الفعل والاسم. على ما تقدم.

وعن الجرمي: أن نصب الفعل بعد الفاء والواو بهما. وهو فاسد؛ لما بَيّنّا أنهما حرفا عطف، وإنما لم ينصب ما بعد الفاء في الواجب، لأن معنى الشرط والجزاء لا يحصل به، فإنك إذا قلت: تأتيني فأعطيك، لم يكن معناه أن تأتني أعطك، لأنك أخبرت بتحقيق الفعلين، ولم تعلق الثاني على الأول. وأما قول الشاعر[٣]:

١٣٢٩ - سَأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجازِ فأستريحَا[٤]

---

(١)انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ١٠٦٤-١٠٦٧.

(٢)عقد أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٢: ٥٥٥، ٥٥٧ مسألة في (عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية) ومسألة في (عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية).

(٣)هو المغيرة بن حنين. انظر العيني ٤: ٣٩٠.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٤٢٣، ٤٤٨، والمقتضب ٢: ٢٤، والمحتسب ١: ١٩٧، والمغني ١: ١٩٠، والشذور ٣٠١، والهمع ١: ٧٧، ٢: ١٦، ٧٣، والدرر ١: ٥١، ٢: ١٠، ٩٠، والأشموني ٣: ٣٠٥، والخزانة ٣: ٦٠٠.

فشاذ مع أن الرواية المشهورة (لألحق بالحجاز فأستريحا)

وقد يقال: إنه لما لم يكن من اللحوق بالحجاز على ثقة أجراه مُجرى ما كان غير واجب، وقدر الشرط في المعنى، أي: إنْ ألحق بالحجاز أسترح.

«وإذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا، فالحديث منفي، والإتيان مثبت أو منفي»

إذا نصبت (فتحدثنا) كان له معنيان:

أحدهما: نفي الإتيان والحديث، أي: ما تأتينا فكيف تحدثنا، كأنه قال: لو أتيتنا لحدثتنا ولكن لا إتيان منك ولا حديث، ومنه قولهم: ما بالله حاجة فيظلمك، أي: إنما يظلم مَنْ يحتاج، والله ـ تعالى ـ غيرُ محتاج فلا يظلم.

والثاني: إثبات الإتيان ونفي الحديث، أي: ما تأتينا أبداً إلا لم تحدثنا، أي: يكون منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديث.

«ويجوز أن ترفع (فتحدثُنا) إما على العطف»

أي: على الفعل الذي هو قبله، وهو تأتينا.

«كقوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ فلا إتيان ولا حديث»

لأنك عطفت الفعل على فعل منفي، فيكون أيضاً منفيًا، فكأنك قلت: ما تأتينا وما تحدثنا، فالكلام جملتان منفيتان، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[المرسلات: ٣٦]، أي: فلا يعتذرون فلا إذن لهم ولا اعتذار في أثره.

«وإما على القطع والابتداء»

أي على القطع عما قبله والابتداء به.

«فيكون / حديثٌ ولا إتيان، أي: ما تأتينا ولكن أنت ممن تحدثنا» [٠٠

جعله محدِّثاً على كل حال أتاه، أو لم يأته، فيكون عطفَ جملةً موجبة على جملة منفية لا تعلق لإحدى الجملتين بالأخرى، كما قال: ألم تسأل الربع القواء فينطق، جعله ينطق

على كل حال، أي كما قال جميل[١]:

١٣٣٠ ـ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ ... وهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ[٢]

قال سيبويه: لم يجعل الأول سبباً للثاني، إذ لو أراد ذلك لنصب، لكنه جعله ينطق على كل حال، ونُطْقُ الربع يكون بلسان الحال، كأنه بمعاينة آثاره الدارسة مخبرٌ وناطقٌ.

وقال بعض الحارثيين[٣]:

١٣٣١ ـ غَيْرَ أنّا لم يأتِنَا بيقينٍ ... فنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأمِيلا[٤]

كأنه قال: فنحن نُرَجِّي، ولو أمكن النصب في البيتين لكان أحسن.

ومثله قولك: ايتني فأحدثُك، بالرفع فإنَّ الخليل لم يجعل الإتيان سبباً للحديث، ولكنك أردت فإنني ممن يحدثك البتة جئت أو لم تجيء.

وكقولك: ما تعطيني فأشكرك، يريد ما تعطيني، ولكن أنا أشكرك على كل حال.

وقال الزمخشري[٥] في تفسير هذا الوجه الثاني: كأنك قلت: ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا، أي: فأنت تحدثنا بما لا يُحَدِّثُ به العارف بأمرنا. كأنه احترز بذلك عن اعتراض من ينكر الحديث مع عدم الإتيان. ولا حاجة إليه لأنَّ الاعتراض على مثال واحد لا يقدح في أصل القاعدة؛ إذ يمكننا أن نغير المثال، فيندفع السؤال، على أن الحديث يمكن في عدم إتيانه إياهم، بأنْ يأتوه فيحدثهم، ويقول: وددت لو تأتينا فتحدثُنا، بالرفع على العطف،

---

(١) ديوانه: ٧٠.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٢٢، وشرح ابن يعيش ٧: ٣٦، والمغني ١: ١٨١، والشذور ٣٠٠، والجنى الداني ٧٦ والهمع ٢: ١١، ١٣١، والدرر ٢: ٨، ١٧١، والتصريح ٢: ٢٤٠، واللسان (سملق).

القوة والبيداء: القفر. السملق: الأرض المستوية، أو الجرداء لا شجر فيها.

(٣) الحارثين في: د.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٤١٩، ٤٢٠، والمقرب ١: ٢٦٥، وشرح ابن يعيش ٧: ٣٦، والمغني ٢: ٥٣٣، والخزانة ٣: ٦٠٣، ٦١٥.

(٥) انظر المفصل ٢٤٩.

وبالنصب على معنى التمني إذ المعنى: ليتك تأتينا فتحدثنا. وفي التنزيل: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[القلم: ٩] أي: تلين فيلينون.

وحكى سيبويه[١]: أن في بعض المصاحف ﴿فتدهنوا﴾ بالنصب وأنشد لابن أحمر.

١٣٣٢ - يُعَالِجُ عَاقِراً أَعْيَتْ عَلَيْهِ ... لِيُلْقِحَهَا فَيَنْتِجُهَا حُوَارا[٢]

رفع (فينتجُها) إمّا بالعطف على (تعالجُ)، أو على القطع، ولو نصبه بالعطف على (يُلحقَها) كان أجود.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧][٣] فبالرفع لا غير إذ ليس (فيكون) جواباً، لأنه ليس هاهنا شرط، والفاء فيه ليس جواب الأمر وإنما هو جواب إذا.

«الثاني: الواو وتنصب في أجوبة الأشياء الثمانية، ومنه: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن، ومعناه: النهي عن الجمع، ويجوز الرفع والجزم، ويختلف المعنى»

تنصب الواو في كل موضع تنصب فيه الفاء.

فالأمر، كقولك: زرني وأزورك، أي: ليجمع الزيارتان زيارة منك وزيارة مني. قال[٤]:

---

(١) الكتاب ١: ٤٢٢ وفيه (وزعم هارون أنها في بعض المصاحف ﴿ودُّوا لو تُدْهِنُ فيُدْهِنُوا﴾، ونقل ذلك أبو حيان في البحر ٨: ٣٠٩ أيضاً.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٣١، وشرح ابن يعيش ٧: ٣٦، ٣٨. يقوله لرجل يحاول مضرته وإذلاله، فجعله في عجزه عن ذلك كمن يحاول أنْ يلقح عاقراً من النوق أو ينتجها. والإلقاح: أن يحمل عليها الفحل حتى تلقح. والحوار: ولد الناقة من الوضع إلى الفطام والفصال، ثم هو فصيل. ونتج الناقة ينتجها ولي نتاجها وولدها.

(٣) البقرة: ١١٧.

(٤) اختلف في قائله: فقيل: الأعشى، أو الحطيئة، أو ربيعة بن جشم، أو دثار بن شيبان النمري، انظر العيني ٤: ٣٩٢.

١٣٣٣ - فقلتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادَى دَاعِيَانِ(١)

ويجوز: زرني وأزورُك، بالرفع على الاستئناف، كأنه قال: زيارتك عليَّ كائنة فليكن منك زيارةٌ، كما تقول: دعني ولا أعود.

والنهي كقولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن(٢). قال أبو الأسود الدُّؤَلِي(٣):

١٣٣٤ - لا تَنْهَ عن خُلقٍ وتأتِيَ مثلَه عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيم(٤)

ويروى (تأتي) بسكون الياء، جعله مرفوعاً على الحال، أي: وأنت تأتي مثلَه، أي: لا تنهَ عن شيء في حال إتيانك مثلَه.

ولا يجوز أن تجعله مجزوماً على لغةِ من قال:

١٣٣٥ - ألم يأتيك.................................. ....(٥)

لأن حينئذٍ يكون قد نهاه أن ينهى عن أن تأتي مثل شيء من الأشياء، وهو محال.

والنفي، كقولك: لا يسعني شيء ويَعجَز عنك، وفي التنزيل: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ

---

(١)البيت في الكتاب ١: ٤٢٦، ومجالس ثعلب ٤٥٦، والأمالي ١: ٩٠، والإنصاف ٥٣١، وشرح ابن يعيش ٧: ٣٣، والمغني ٢: ٤٤٤، والشذور: ٣١١، والأشموني ٣: ٣٠٧، والتصريح ٢: ٢٣٩. أندى: أبعد صوتاً.

(٢)انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ١٠٧٠.

(٣)كذا وردت النسبة هنا لأبي الأسود، ونسب في الكتاب للأخطل، ويروى لسابق البربري وللطرماح، وللمتوكل الليثي، قال العيني ٤: ٣٩٣: «قال ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل: والصحيح أنه لأبي الأسود، فإن صح ما ذكر عن المتوكل فإنه أخذ البيت من شعر أبي الأسود، والشعراء كثيراً ما تفعل ذلك» انظر ملحقات ديوان أبي الأسود ١٣٠، وشعر المتوكل ٨١، ٢٨٤.

(٤)البيت في الكتاب ١: ٤٢٤، والمقتضب ٢: ١٦، وحماسة البحتري ١٧٤، العقد الفريد ٢: ٣١١، المستقصي ٢: ٣٦٠، وجمهرة الأمثال ٢: ٣٨، ٤١١، ٤١٢، وشرح ابن يعيش ٧: ٢٤، والمغني ١: ٣٩٩، والشذور ٢٣٨، ٣١٢، والأشموني ٢: ٣٠٧، والتصريح ٢: ٢٣٨.

(٥)تقدم برقم (١٢٩٦).

جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. وقال دُرَيْد بن الصِّمَّة أنشده سيبويه:

١٣٣٦ - قتلتُ بعبدِ الله خيرَ لِدَاتِهِ ذؤاباً فلم أفْخَرْ بذاكَ وأجْزَعَا[١]

والاستفهام كقولك: أتجلس وتحدثنا قال الحطيئة[٢] أنشده سيبويه:

١٣٣٧ - ألم أكُ جارَكم وتكونَ بيني وبينكُمُ المَوَدَّةُ والإخَاءُ[٣]

أي: ألم يجتمع هذان، وهذا وإن كان تقريراً في المعنى لكنه استفهام في اللفظ.

والتمني كقولك: ليته يزورنا ويحدثنا، وقرئ: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧][٤]، بنصب الفعلين الثاني والثالث.

والعرض كقولك: ألا تجلس وتحدثنا

والدعاء كقولك: اللهم اغفر لي وتدخلني الجنة

والتخصيص كقولك: هلا تزور زيداً وتعطيه

وهذه الواو يسميها الكوفيون واو الصرف، لصرفها ما بعدها عن إعراب ما قبلها.

والبصريون: واو الجمع، لأن الغرض منها في المواضع الثمانية الجمع، كما أفادته في العطف، فإذا قال: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن، فكأنه قال: لا يكن منك أكلُ السمكِ وشربُ اللبن مجتمعين، فلو فعل أحدهما دون الآخر كان مؤتمراً.

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٤٢٥، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٧٣، كان ذؤاب الأسدي أو أحد قومه، قد قتل عبد الله بن الصمة أخا دريد، فقتله دريد بأخيه. واللدة: الترب. يقول: لم أجمع بين الفخر والجزع، بل فخرت بإدراك ثأر أخي غير جازع من قوم قاتل أخي، لعزتي ومنعتي.

(٢) ديوانه: ٥٤ برواية (ألم أكُ مُحْرِماً).

(٣) البيت في الكتاب ١: ٤٢٥، والمقتضب ٢: ٢٧، والمغني ٢: ٧٤٥، والشذور ٣١٢، والعيني ٤: ٤١٧، والهمع ٢: ١٣، والدرر ٢: ١٠، والأشموني ٣: ٣٠٧.

(٤) قرأ ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص بنصبها. هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه عن ابن عمر. وقال هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر ﴿ولا نُكَذِّبُ﴾ رفعاً ﴿ونكونَ﴾ نصباً. وقرأ باقي السبعة برفعها. انظر السبعة ٢٥٥.

/ ويجوز رفع (تشربُ) وهو يفيد الحال كأنك قلت: لا تأكلِ السمكَ شارباً للبن. [٤٠١]

ويجوز الجزم، وهو يفيد النهي عنهما منفردين ومجتمعين، فلو فعل أحدَهما كان مخالفاً. أنشد سيبويه(١):

١٣٣٨ - فلا تَشْتِمِ المَوْلَى وتَبْلُغْ أذاتَه ... فإنَّكَ إنْ تفعَلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ(٢)

وأمّا ما أنشده من قول كَعْب بن سعدٍ الغَنَوِيّ(٣):

١٣٣٩ - وما أنا للشيءِ الذي ليس نافعي ... ويغضبَ منه صاحبي بِقَؤولِ(٤)

فإنه أجاز في (يغضب) الرفع والنصب.

فالرفع على أنه معطوف على الصلة، كأنه قال: وما أنا للشيء الذي ليس نافعي، والذي يغضب منه صاحبي بقؤول.

والنصب على أنه معطوف على (الشيء) فكأنه قال: وما أنا للشيء الذي ليس نافعي، ولأن يغضب منه صاحب بقؤول. وفيه تعسف؛ لأنه إذا كان معطوفاً على الشيء، فيكون في حكم المخفوض مثله، فيصير التقدير: وما أنا لغضب صاحبي بقؤول والغضب ليس قولاً فيفتقر إلى تأويل أن يكون قابلاً لما يكون سبباً لغضبه.

وأما قوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾[الحج: ٥]، فلم يُقرأ (نقرُّ) إلّا مرفوعاً على الاستئناف، كأنه قال: ونحن نقر، ويروى عن عليّ النصب(٥) عطفاً

(١)نسب في الكتاب لجرير. وليس في ديوانه.ولجحدر العكلي أو للخطيم في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢: ١٣٤، ١٨٨.

(٢)البيت في الكتاب ١: ٤٢٥ وشرح ابن يعيش ٧: ٣٤، المولى هنا ابن العم. والأذاة: الأذى. سفهه: نسبه إلى السفه، وهو الجهل وخفة الحلم.

(٣)وهو من بني غني، شاعر جاهلي، حلو الديباجة (ت نحو ١٠ ق.هـ) انظر السمط ٧٧١، والخزانة ٣: ٦٢١، ورغبة الآمل ٦: ١٠١ والأعلام ٦: ٨٢.

(٤)البيت في الكتاب ١: ٤٢٦، والمقتضب ٢: ١٩، والمنصف ٣: ٥٢، والأصمعيات ٧٦، وشرح ابن يعيش ٧: ٣٦، والخزانة ٣: ٦١٩.

(٥)قرأ يعقوب وعاصم في رواية (ونقرَّ) بالنصب عطفاً على (لنبينَ) انظر البحر ٦: ٣٥٢.

على الأول.

«والفاء تفيد السببية، والواو الجمعَ، فلا بأس بأحدهما إلا إذا دل دليل على منعه، كقوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ إن جعلنا الثاني منصوباً»

الفاء والواو في أجوبة الأشياء الثمانية يشتركان بأن انتصاب ما بعدهما بأن المضمرة، وهما والفعل مصدر معطوف على مصدر مقدّر من الكلام المقدّم، فإذا قال: لا تحضر وتؤذينا، فكأنه قال: لا يكن منك حضورٌ وإيذاءٌ، وموضع (أن) وما بعدها مع الواو كموضع (أن) وما بعدها مع الفاء. وقد ذكرناه.

ويفترقان في أن الفاء فيها تفيد أنّ الأول سببٌ للثاني، والواو تفيد الجمع، فإذا كان ذلك في النهي فلا بأس بملابسته أحد الأمرين، ألا ترى أنك إذا قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، جاز أن تأكل السمك وحدَه وأن تشرب اللبن وحدَه، إلا إذا دلّ دليلٌ منفصل على منع الإتيان بكل واحد منهما، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢].

إن جعلنا الثاني منصوباً فلا يجوز الإتيان بواحد منهما لا لمجرد هذا اللفظ، بل لعلمنا أنّ كلَّ واحدٍ منهما منهي عنه بدليلٍ منفصلٍ.

وإن جعلنا الثاني مجزوماً فيكون كل واحد منهما على انفراده منهيًّا عنه.

«الثالث: (أو) كقولك: لألزمنَّك او تعطيني حقِّي، ومعناه: إلا أن، أو إلى أن، ويفيد الاستمرار»

يجوز النصب مع (أو) بعد كل كلام من واجب وغيره، إذا وافق ما قبلها ما بعدها[1]، وهي في العطف لأحد الشيئين أو الأشياء على ما سبق.

فإذا قلت: يقوم زيدٌ أو يأتي عمرٌو، كان معناه وجود أحد هذين الأمرين.

قال تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦].

---

(١) (إذا وافق ما قبلها ما بعدها) ساقط من: ع.

عطف (يسلمون) على (تقاتلونهم) أي يكون القتال أو الإسلام، ولهذا أيهما قدمت أدّى ذلك المعنى.

وقيل: لا يجوز أن يكون (يُسلمون) معطوفاً على (تُقاتلونهم) إلا إذا جعلت (تُقاتلونهم) صفة لـ(قومٍ) فيكون التقدير: ستدعون إلى قوم هذه صفتهم، أو هم يسلمون فيكون عطف جملة على جملة.

فأما إذا جعلت (تقاتلونهم) حالاً من الضمير في (ستُدعَون) فلا يجوز عطف يسلمون عليه، إذ لا يستقيم أن يقال: مقاتلين أو مسلمين.

وإذا نصبت ما بعد (أو) وقلت: يقوم زيد أو يأتيَ عمرو،استحال معناها، وصار المعنى استغراقُ القيام لكلّ زمان يأتي إلى أن يحصل زمان إتيان عمرو، فإنه ينقطع عنده. ومنه قولهم: لألزمنَّك أو تعطيني حقّي، والمعنى: إن لزومي إياك لا يزال مستمراً حتى يوجد منك إعطاء حقّي.

وحكى سيبويه أنه رأي في بعض المصاحف ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا﴾[1] وهي قراءة أُبـيّ[2]. فمعنى الآية على هذه القراءة كمعنى قوله – عليه السلام –: «أُمِرْتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا: لا إله إلا الله»[3].

ونظير الآية في القراءتين قولك: هو قاتلي أو أفتدي منه، وزيد يزورك أو تمنعه، بالرفع والنصب، وقال: زياد الأعجم[4]:

---

(١)الآية ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[الفتح: ١٦].

(٢)قرأ الجمهور ﴿أو يسلمون﴾ مرفوعاً، وأُبـيّ وزيد بن علي بحذف النون منصوباً. وقد ذكرت هذه الآية في الكتاب ١: ٤٢٧، ولم يتعرض سيبويه لهذه القراءة، وذكرها السيرافي. انظر هامش الكتاب ١: ٤٢٧، والبحر ٨: ٩٤.

(٣)رواه مسلم في (كتاب الإيمان) عن أبي هريرة، وانظر شرح النووي ١: ٢١١.

(٤)هو زياد بن سلمى، أبو أمامة العبدي، مولى بني عبد القيس، من شعراء الدولة الأموية، كان في لسانه عجمة فلقب بالأعجم، ولد في أصفهان (ت نحو ١٠٠ هـ) في خراسان. انظر الشعر والشعراء ١: ٤٣٠،=

١٣٤٠ ـ وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعوبَها أو تَسْتَقِيَما[(١)]

أي: يكون منّي كسرُ كعوبها أو استقامةٌ منها.

وقال الحُصَينُ بن الحُمَام المُرّي. أنشده سيبويه:

١٣٤١ ـ ولولا رجالٌ مِنْ رِزامٍ أَعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أَسُوءَكَ عَلْقَما[(٢)]

أي: إلا أن أسوءَك يا علقمة، ولولا تقدير (أنْ) لكنت قد عطفت الفعل على الاسم / وقال امرؤ القيس[(٣)]: [٤٠٢]

١٣٤٢ ـ فقلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّما نُحاوِلُ ملكاً أو نموتَ فَنُعْذَرَا[(٤)]

كأنه قال: نحاول ملكاً إلا أن نموتَ، أو إلى أن نموتَ فنعذرَ. والقوافي منصوبة.

ولو رفع لجازه إمّا بالعطف على (نحاول) أو على الاستئناف، وانتصابُ الفعل بعد (أو) هذه بإضمار (أن) وهي والفعل مصدرٌ معطوف على مصدر من الكلام المتقدم، وتفصيل موضعه من الإعراب كما ذكرنا مع الفاء.

=والخزانة ٤: ١٩٣، والأعلام ٣: ٩١.

(١)البيت في الكتاب ١: ٤٢٨، والمقتضب ٢: ٢٩، والمرتجل ٢٠٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣١٩، وشرح ابن يعيش ٥: ١٥، والمغني ١: ٦٩، والشذور ٢٩٩، والعيني ٤: ٣٨٥، والأشموني ٣: ٥٩٥، والتصريح ٢: ٢٣٦، والدرر ٢: ٧، والصحاح واللسان (غمز). كعوب: جمع كعب وهو ما بين كل عقدتين من الرمح، غمزت: لينت. والمعنى: إذا اشتد على جانب قوم رجت تليينهم حتى يستقيموا.

(٢)البيت في الكتاب ١: ٤٢٩، والمحتسب ١: ٣٢٦، والعيني ٤: ٤١١، والأشموني ٣: ٢٩٦، والهمع ٢: ١٠، ١٧، والدرر ٢: ٧، ١١، التصريح ٢: ٢٤٤، واللسان (رزم) وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣٣٤. رزام بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم. أعزة: جمع عزيز. وسبيع: هو ابن عمرو بن فتية. وعلقمة: هو علقمة بن عبيد بن عبد بن فتية.

(٣)ديوانه: ٦٦.

(٤)البيت في الكتاب ١: ٤٢٧، والمقتضب ٢: ٢٨، والخصائص ١: ٢٣٦، وشرح ابن يعيش ٧: ٢٢، والأشموني ٣: ٢٩٥، والخزانة ٣: ٦٠٩.

وسيبويه[١] يفسر (أو) هذه بإلا الاستثنائية، لاشتراكها إيّاها في العدول عما أوجبه اللفظ الأول.

ومن النحويين من يفسرها بإلى أنْ، وهو اختيار الزمخشري[٢]، ويجعل ما بعد (أو) غايةً لما قبله. والأول أصح، لأن قوله: لألزمنك يقتضي التأبيد في جميع الأوقات، فوجب أن يستثنى الوقت الذي يقع فيه انتفاء[٣]، فيكون الثاني سبباً لارتفاع الأول.

وعلى قولهم يكون الأول ممتدًا إلى غاية وقوع الثاني. وهو أيضاً قريب.

«الرابع: (اللام) وتسمى: لامَ كيْ»

الحروف الجارة التي تضمر معها (أن) ثلاثة: اللام، وكي، وحتى

أما اللام، وتسمى لامَ كي، لأنها تؤدي معناه، وهو التعليل.

فمذهب البصريين أنك إذا قلت: زرتك لتكرمَني، فالنصب بأن مضمرة لأنَّ هذه اللام حرف جر، كما في قولك: جئتك للإكرام، فلا تعمل في الفعل لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

وذهب الكوفيون:إلى أن النصب باللام نفسِها. قالوا: وليست هي لامَ الخفض التي في الأسماء، إذ لو كانت إيّاها لجاز أن يدخل غيرها من حروف الجر على الفعل، كمِنْ وإلى، فجاز: عجبت من تكرم وأحسن إلينا.

فتجلس على تأويل من أن تكرم، وبأنْ تجلس، ولكنها لام تفيد الشرط، وتشتمل على معنى كي، قلنا: الفرق بينها وبين غيرها من حروف الجر أن معناه التعليل، وذلك لا يكون إلا بالأحداث، فإنها أغراض الفاعلين، فلذلك اختص الدخول على الأفعال بها.

---

(١)انظر الكتاب ١: ٤٢٧.

(٢)انظر المفصل: ٢٤٦.

(٣)(انتفاؤه) في: ع.

وقال ثعلب: النصب باللام لقيامها مقامَ أن. وهذا خلاف القولين.

«ويجب إظهار (أن) إذا كان معها (لا) كقوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]»

وذلك لئلا يدخل الجار على (لا) مع الفعل، ولأن الإتيان بزائد لا يحتاج الكلامُ إليه، وطرح ما يحتاج الكلام غير مناسب.

«وإضمارها مع النفي، وتسمى اللامُ فيه: لامَ الجحود، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]»

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وخبر (كان) محذوف، تقديره: وما كان الله مريداً ليفعل، أو مقدّراً، وإنما وجب الإضمار هاهنا، لأن قولك: ما كنت لأضربك، نقيض فعل لا يقدر باسم، وهو لقد كنت أضربك، أو كنت سأضربك، أو سوف أضربك، فلو أظهرنا (أن) لجعلنا مقابل سوف أفعلُ اسماً، وهو قبيح، لأن التقابل لا يكون إلا بين المتماثلين.

وشَرَط ابنُ الدهان أن هذا الإضمار لا يكون إلا مع (كان) وما تصرّف منها كقوله: ﴿مَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾ [الأنعام: ١١١] و﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾ [الأعراف: ٤٣] و﴿لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ﴾ [الحجر: ٣٣].

فلو قلت: لم أجلس لأحدثك، جاز إظهار (أن).

وأجاز الكوفيون تقديمَ المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام، كقولك: ما كنت زيداً لأضرب. وأنشدوا:

١٣٤٣ ـ لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عمروٍ ولَـمْ أَكُنْ ... مَقَالَتَهـا مـا كُنْـتُ حَيًّـا لِأَسْـمَعُ[1]

قلنا: (مقالتَها) منصوب بفعل مضمر، فكأنه قال: ولم أكن لأسمع مقالتها، ثم بين

---

(١) البيت في الإنصاف ٥٩٣، وشرح ابن يعيش ٧: ٢٩، والخزانة ٣: ٦٢٢، والتصريح ٢: ٢٣٦، ويروي (لأسمعا).

ما أضمره بقوله: لأسمع كما قال:

١٣٤٤ - وإنِّي امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ ... أَبَتْ لِلأَعَادِي أَنْ تَذِلَّ رِقَابُهَا(١)

التقدير: أبت أن تذل رقابُها للأعادي، ثم كرر الفعل بياناً للمضمر.

ويحتمل أن يكون في قوله: أبت للأعادي، متعلقة بأبت، أي: أبت لأجل الأعادي الذل.

«ويجوز إنْ في الواجب، كقولك: زرتُك لِتُكْرِمَني، ولأن تكرمَني»

فيجوز فيه إظهار (أنْ) لأنه الأصل وإضمارُها؛ إذ قد علم أنَّ اللام ليست من عوامل الأفعال، وفي التنزيل: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[الزمر: ١٢] و﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢].

«وكذا في عطف الفعل على المصدر، كقولك: يعجبني خروجُك وتذهب»

إذا جاء الفعل منصوباً معطوفاً على مصدر جاز إظهار (أن) وإضمارها، تقول: يعجبني خروجُك وتذهبَ، ويعجبني خروجُك وأن تذهبَ.

قالت بنت بحدل الكلابية(٢):

١٣٤٥ - لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ... أحبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(٣)

---

(١) البيت لعمارة في المقتضب ٤: ١٩٩، والمنصف ١: ١٣٠، والإنصاف ٥٩٦، وشرح ابن يعيش ٧: ٢٩. العصبة: الجماعة من الناس. وخندفية: منسوبة إلى خندف، وهي امرأة إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

(٢) هي ميسون زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد، وهي من قبائل اليمن، وقد طلّقها. انظر الخزانة ٣: ٥٩٣.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٤٢٦، والمقتضب ٢: ٢٧، والمحتسب ١: ٣٢٦، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨٠، وشرح ابن يعيش ٧: ٢٥، والمغني ١: ٥٩٥، ٣١٤، ٣٩٩، والشذور ٣١٤، والعيني ٤: ٣٩٧، والأشموني ٣: ٣١٣، والهمع ٢: ١٧، والدرر ٢: ١٠، والخزانة ٣: ٥٩٢، ٦٢١.

ولو قالت: (وأن تقرّ عيني) لجاز. والمعنى: أن لبس الخشن من الملبوس مع قرة العين أحب إليّ من لبس الشفوف[١]، وهو الرقيق من الملبوس / والتفضيل بهما مجتمعين [٤٠٣] على لبس الشفوف. ولو أفرد واحداً لبطلَ المعنى الذي أراده، فلهذا اضطر إلى تقدير (أن) والنصب.

وقال آخر[٢]:

١٣٤٦ ـ لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تُقَضَّى لُبَانَاتٌ وَيَسْأَمَ سَائِمُ[٣]

فمن نصب (يسأم) كان التقدير: وأن يسائمَ سائم[٤]، كما في قوله (وتقرَّ عيني)

«ويجب إضمارها فيما عدا ذلك»

لا يجوز إظهار (أن) بعد الفاء والواو في جواب الأشياء الثمانية، ولا بعد (أو) إذ ليس في الكلام الأول مصدرٌ معطوف عليه، فلو أتيت بأن لصرحت بالمصدر، فكان عطف اسم صريح على فعل صريح، وأما اللام فإنها متمكنة في الدخول على الأسماء، فجاز إظهار (أن) معها، كأنها والفعل في تأويل الاسم، ولذلك أخبر عنهما، كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: ٢٨٠] أي: وتصدّقكم خير لكم.

«الخامس (كي) وقد ذكر»

قد ذكرنا حال (كي) في دخولها على الاسم في قولهم: (كيمه) وفي دخولها على الفعل

---

(١)من (لو قالت) إلى (الشفوف) ساقط من: ع.

(٢)هو الأعشى ديوانه: ٧٧.

(٣)البيت في الكتاب ١: ٤٢٣، والمقتضب ١: ٢٧، ٢: ٢٦، ٤: ٢٩٧، والأصول ٢: ٤٨،وأمالي ابن الشجري ١: ٣٦٣، وشرح ابن يعيش ٣: ٦٥، وشرح عمدة الحافظ ٥٩٠، والمغني ٢: ٥٦٠.

يخاطب نفسه. الثواء: الإقامة. واللبانة: الحاجة.

(٤)من (فمن نصب) إلى (سائم) ساقط من: ع.

في[1] تقدير (أن) وعدم تقديره فلا حاجة إلى إعادته.

«السادس: (حتى) وتنصب الفعل إما بمعنى (كي) كقولك: أسلمت حتى أدخل الجنة، أو بمعنى (إلى أن) كقولك: لأنتظِرَنَّه حتى يقدمَ، وسرت حتى تطلعَ الشمسُ»

قد تقدم أن (حتى) إما جارة، وإما عاطفة، وإما حرف ابتداء، والتي تنصب المضارع هي الجارة، والنصب بأنْ مضمرة لأنَّ معنى الكلام المصدر، وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور، وحتى وما بعدها في موضع نصب بالفعل، أو ما هو في معنى الفعل، كالجار والمجرور في قولك: مررت بزيد.

ولها في النصب معنيان:

أحدهما: معنى (كي) وهو أن يكون الفعل الأول سبباً للثاني، فيكون الفعل معها مستقبلاً صريحاً غير متصل بزمان الأول، كقولك: كلمته حتى يأمرَ لي بشيء، وأسلمت حتى أدخلَ الجنة، فالكلام والإسلام سببان للأمر له بشيء ولدخول الجنة، ولم يوجد الأمر والدخول عند وجودهما ولم يلزم امتداد السبب إلى حين وجود المسبب.

الثاني: معنى (إلى أنْ) وهو أن لا يكون الأول سبباً للثاني، بل يكون الثاني غاية للأول، والمراد بالغاية أن يكون زمان الأول ممتداً إلى زمان الثاني، ومتصلاً به، ويكون الفعل معها إمّا مستقبلاً صريحاً، كقولك: لأنتظرَنّه حتى يقدمَ.

وإما في حكم المستقبل، كقولك: سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ، أي: حتى طلعت. حكيت الماضي بلفظ المضارع، لأن الطلوع وقت سيرك كان مترَقَّباً، فالانتظار والسير متصلان بالقدوم والطلوع.

فإن قلت: لِمَ وجب إظهار (أن) بعد إلى، وإضمارُها بعد (حتى) مع أنهما في معنى واحد؟

قلت: (إلى) محمولة على (مِنْ) لكونها معارضتها فإن (مِنْ) لابتداء الغاية و(إلى) لانتهائها، و(مِنْ) يجب إظهار (أنْ) معها، كقولك: قمت خوفاً من أن تشتمَني، فلذلك

---

(١) (قولهم كيمه وفي دخولها على الفعل في) ساقط من: ع.

أوجبوا إظهارها بعد (إلى).

وأما (حتى) ففيها زيادةُ معنًى، ليس في (إلى) وهو التعظيم والمبالغة، وهي في معنى (كي) فكما يجب إضمار (أن) مع كي فكذلك مع (حتى).

«وترفعه إما لمضيّ السبب والمسبَّب كقولك: سرتُ حتى أدخلُ المدينة، أي حتى دخلتها، أو لمضي السبب وحضور المسبب، كقولك: شَرِبَتِ الإبلُ حتى تجيءُ البعير يجر بطنهُ، أي: حتى هذه حاله»

(حتى) إذا كانت حرفَ ابتداء يقع بعدها المبتدأ أو الخبر، والفعل والفاعل على ما تقدم في حروف الجر، وحينئذٍ يرتفع الفعل المضارع بعدها، ويكون ما قبلها موجباً لما بعدها، والفعل الذي بعدها حال أو في حكم الحال، وذلك أن ما يوجب الشيء جاز أن يقع الموجب عقيبه متصلاً به، وجاز أن يتخلف عنه، ولكنه يؤدي إليه في الجملة.

فالأول: كقولك: سرت حتّى أدخلُ البلد، أي: كان منّي سيرٌ ودخولٌ، فليس (حتى) هذه في معنى كي ولا في معنى (إلى أن)/ وإنما أخبرت بأن هذا هكذا وقع منك، [٤٠٤]
فالسبب والمسبب جميعاً قد وقعا وأنت تلفظ بلفظ الماضي على الحكاية، كقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾[القصص: ١٥].

الثاني: كقولك: شَرِبَتِ الإبلُ حتى يجيء البعير يجرّ بطنَه، أي: وجد الشرب فيما مضى وهو الآن يجرّ بطنَه، فشربُها لم يتصل بمجيئها على هذه الحالة، وإن أدى إليه، فالسبب قد مضى، والمسبب حاضر واقع في الحال.

«وفعل الحال لا تعمل فيه عوامل الأفعال»

لأن فعل الحال يشبه الأسماء لثبوته واستقراره فلم تعمل فيه عوامل الأفعال الظاهرة، كما لا تعمل في الأسماء، فلا تعمل في الاسم، فلا تعمل[١] عواملها إلا في المستقبل الصريح، أو ما هو في معنى المستقبل على ما بينا.

---

(١) (وفي الاسم فلا تعمل) ساقط من: ع.

«وقرئ قولُه تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[(١)] بالنصب والرفع»

فمن نصب فتكون (حتى) إما بمعنى كي فيكون الزلزال علةً للقول، فكأنه لما آل إليه صار علةً له، أو بمعنى (إلى أن) فيكون القول غايةً للزلزال. والمعنى: وزلزلوا فإذا الرسول في حال قول.

ومن رفع فإمّا أن يكون الزلزال قد اتصل بالقول بلا مهلة بينهما، لأن القول لم ينقطع عن الزلزال، وهو الأظهر، وإما أن يكون قد مضى وانقطع والقول واقع الآن.

وقد تبين مما ذكرنا أنَّ (حتى) إذا انتصب الفعل بعدها فهي الجارة وانتصب بإضمار (أن). وإذا ارتفع الفعل بعدها فهي ابتدائية.

«وتقول: أسِرْتَ حتى تدخلَها، بالنصب[(٢)]»

لأن الرفع بعد (حتى) يوجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، وموجباً له فلا بد أن يكون واجباً، وأنت إذا استفهمت كنت غيرَ موجب، وتعين النصبُ؛ لأنَّ في النصب لا يتعين أن يكون الثاني سبباً للأول، بل قد يكون غاية له.

قال أبو العباس[(٣)]: وإذا قلت: ما سرت حتى أدخلُها، بالرفع لم يجز، لأنك لم تخبر بشيء[(٤)]، فإن قلت: أُقدر: ما سرتُ وأنا الساعة أدخلها.

قلت: ليس هذا معنى (حتى) إنّما معناها أن يتّصل ما بعدها بما قبلها

«وأيّهم سار حتى يدخلَـُها، بالنصب والرفع»

لأنَّ السؤال إنما وقع عن فاعل السير وتعيينه والسير متحقق، فجاز أن يكون سبباً وموجباً، فيجوز الرفع على أنه سبب، والتقدير: أيّهم سار حتى هو الآن يدخلها، أو يكون

---

(١) البقرة: ٢١٤. قرأ نافع وحده ﴿حتى يقولُ الرسولُ﴾ رفعاً. وقرأ الباقون ﴿حتى يقولَ﴾ نصباً. وقد كان الكسائي يقرؤها دهراً رفعاً، ثم رجع إلى النصب. انظر السبعة ١٨١.

(٢) انظر الكتاب ١: ٤١٧.

(٣) انظر المقتضب ٢: ٤٢.

(٤) أي: يكون معه الدخول.

في هذا حاكياً لما مضى، والنصب على أنه بمعنى (كي)، كما تقول: أيهم أطاع الله حتى يغفر له، أو بمعنى (إلى أن) كما تقول: أيهم سار حتى تطلع الشمس.

«وكان سيري أمس حتى أدخلها، إن جعلت (كان) تامة جاز الرفعُ والنصبُ»

لأن (كان) التامة لا تفتقر إلى خبرٍ، بل تكتفي بفاعلها، فإذا رفعت فالتقدير: وقعَ منّي سيرٌ وأنا الآن أدخلُها، وإذا نصبت فالتقدير: وقع سيري إلى أن أدخلَها أو كي أدخلها.

«وإن جعلتها ناقصة وعلقت أمس بسيري»

أي: جعلت أمس معمول سيري، ولم تجعله خبر كان.

«وجب النصب»

وتكون (حتى) وما بعدها في موضع النصب بأنه خبر (كان). ولا يجوز الرفع، إذ لو رفعت كان ما بعدها جملةً إذ التقدير: فإذا أنا أدخلها، أو فأنا الآن أدخلها، والجملة إذا وقعت خبراً فلا بدّ له من عائد إلى الاسم، ولا عائد هاهنا.

«وإن جعلته خبراً جاز الأمران»

لتمام (كان) باسمها وخبرها قبل (حتى) فيجوز الرفع والنصب، كما قلنا في التامة، وكذا إذا قلت: كان سيري سيراً متعباً حتى أدخلها، جاز الرفع والنصب، لأنك جئت لكان بخبر وهو سيراً متعباً، وكل موضع جاز الرفع جاز النصب ولا ينعكس.

«ويجوز النصب والرفع في المعطوف، في قولك: أريد أن تأتيني وتحدثَني»

إذا عطفت فعلاً على الفعل المنصوب، فإن صحَّ اشتراكه معه في العامل جاز نصبه عطفاً عليه، وإن لم يصح فاقطعْه وارفعْه، فما يصح عطفه عليه قولك: أريد أن تأتيني وتحدثَني، فتنصب تحدثني، لأنه يصحّ دخوله في الإرادة كأنك قلت: أريد إتيانَك فحديثك لي، فيكون عطف مفرد على مفرد.

ويجوز رفعه عطفاً على أريد فيكون عطفَ جملةً على جملة.

والواو والفاء وثم بمنزلة (الواو) في الإعراب، ويخالفها في الترتيب والتعقيب

والتراخي / أنشد سيبويه: [٤٠٥]أ

١٣٤٧ ـ وما هُوَ إلّا أنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً ... فأُبْهَتُ حتّى ما أكَادُ أُجيبُ(١)

وحكي عن الخليل: أنه أجاز في (أبهت) النصب بالعطف على أراها، أي: فما هو إلا الرؤية فالبهت، والرفعُ على القطع والتقديرُ: فإذاً أنا مبهوت.

ويجب الرفع في قولك: أريد أن أزورك فيمنعني البواب:

برفع (يمنعني) عطفاً على أريد، كأنك قلت: كلما أردت زيارتك منعني البواب.

ولو نصبت عطفاً على (أزورك) لفسد المعنى، إذ يصير التقدير: أريد زيارتك فمنع البواب، فقد أردت الزيارة وما يمنع منها، وهو منع البواب، وهذا سفه مخل بالمقصود.

وقال الحطيئة(٢):

١٣٤٨ ـ الشعرُ صَعْبٌ وطَويلٌ سُلَّمُهْ
والشعر لا يستطيعُه مَنْ يَظْلِمُهْ
إذا ارْتَقَى فيه الذي لا يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ به إلى الحَضِيضِ قَدَمُهْ
يُريدُ أنْ يُعْرِبَه فَيُعْجِمُهْ

رفع (يعجمُه) لأنه غير داخل في الإرادة، والتقدير: فهو يعجمُه، ولو نصب لفسد المعنى.

---

(١) قائل البيت عروة بن حزام في الخزانة، ويروى لكثير عزَّة في ديوانه ٥٢٢، وللمجنون في ديوانه ٤٩.
وهو في الكتاب ١: ٤٣٠، والسمط ٤٠٠، والشعر والشعراء ٦٢٦، وشرح ابن يعيش ٧: ٣٨، والخزانة ٣: ٦١٥. فجاءة: أي: بغتة. أبهت: أدهش.

(٢) ديوانه: ٢٣٩، وقيل: قائله رؤبة، وهو في ملحقات ديوانه: ١٨٦.
الرجز في الكتاب ١: ٤٣٠، والمقتضب ٢: ٣٣، والمغني ١: ١٨٢، والهمع ٢: ١٣١، والدرر ٢: ١٧١، واللسان (عجم).

«وأحب أن أكرمَك فيشتُمك زيد»

يجب رفع (يشتمُك) لأنه غير داخل في المحبة، فإنك إذا أردت إكرامَه فمن المحال أن يحب أن يُشتم.

«وعليك ألَّا تجورَ وتقصد»

لو نصبت (تقصد) عطفاً على (تجور) لصار التقدير: عليك غير الجور وغير القصد، وهو فاسد، بل يجب الرفع والتقدير: وأنت تقصد، أي: تعدل وتقصد خبر معناه الأمر كقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي: ليرضعن، قال الشاعر[١]:

١٣٤٩ ـ على الحَكَمِ المأتِيِّ يَوْماً إذا قَضَى ... قَضِيَّتَهُ أن لا يَجُورَ ويَقْصِدُ[٢]

والقوافي مرفوعة، ومنها:

١٣٥٠ ـ جَديرٌ بأن لا أستكينَ ولا أُرَى ... إذا حَلَّ أمرٌ ساحتي أَتَبَلَّدُ[٣]

***

---

(١) هو أبو اللحام التغلبي، كما في اللسان (قصد). وقيل: عبد الرحمن بن أم الحكم كما في الكتاب.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٣١، والمحتسب ١: ١٤٩، ٢: ٢١، والمغني ١: ٣٩٧، والخزانة ٣: ٦١٣، واللسان (قصد). الحكم: الحاكم الذي يقضي بين القوم والقضية: الحكم. القصد: العدل.

(٣) البيت في الخزانة ٣: ٦١٤.

«فصل:

(ما يجزم الفعل) حروف، وأسماءٌ، أمّا الحروف فخمسة»

وهي: لم، ولـمّا، ولا الناهية، ولام الأمر، وإنِ الشرطية.

وإنما عملت هذه الحروف في الأفعال، لاختصاصها بها، وقد أثّرت في معناها تأثيرَيْنِ متقابلين.

فلم، ولما: يقلبانه إلى الماضي، والثلاثة الأخر إلى الاستقبال.

وإنما عملت الجزم أما لم ولما، فلأنهما يقلبان المضارع إلى الماضي، وهي الحالة التي يستحق فيها البناء الذي الأصل فيه السكون فأسكناه.

وأمّا لام الأمر، فلإفادتها معنى الأمر الذي الأصل فيه أن يكون للمخاطب، فإنه طلب، وأمر الخطاب مبني على السكون فأسكن مع اللام، وحملت لا الناهية عليها، لأنها تقتضيها.

وأمّا إن الشرطية، فلأنها اقتضت فعلين فطال مقتضاها فخففت بحذف الحركة.

وقيل: هي الأصل في الجزم لما ذكرنا.

وحملت لم ولـمّا، عليها لاشتراكها إياها في قلب الفعل إلى غير زمانه.

وكذلك لام الأمر، ولا الناهية، لاشتراكهما إيّاها في عدم ثبوت أفعالها حالة التلفظ بها.

«لم: لنفي فعل»

ولهذا تقول: لم يقم زيد أمس، ولو كان المعنى على طريقة اللفظ لم يجز ذلك، كما لا يجوز: يقوم زيد أمسِ. وأما قول الشاعر:

١٣٥١ - لولا فوارِسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ يَــوْمَ الصُّــلَيْفَاءِ لم يُوفُــونَ بالجــار(١)

فإنّه شبّه (لم) بـ (لا) للضرورة، وهو شاذٌّ ضعيف.

«ولـمّا، لنفي قد فعل»

(لمّا) هي (لم) زيدت عليها (ما) للتأكيد. والفرق بين لم ولـمّا من وجهين:

أحدهما: أن (لم) لا يكتفى بها في الجواب، لو قيل: قام زيد، لم يجز أن تقول في نفيه (لِـمَ)، وإنما تقول: لم يقم، ولو قيل: قد قام زيد، يجوز أن تقول في نفيه: لما؛ لأنها بزيادة (ما) عليها، والتركيب أشبهت الأسماء، فاكتفي بها في الجواب، كما يكتفي بالاسم.

الثاني: أن الفعل مع (لم) يجوز أن يكون قد ثبت قبل حديثك، و(لـمّا) تفيد انتفاؤه إلى وقت حديثك، فلو قلت: ندم زيد ولم ينفعه الندم، كان معناه أنه لم ينفعه عقيب الندم، فيجوز أن يكون قد نفعه بعد ذلك وقبل حديثك.

ولو قلت: ندم ولـمّا ينفعْه الندمُ، كان معناه امتدادَ نفيِ نفعِه إلى وقت الحديث.

وفي التنزيل: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[الحجرات: ١٤].

المعنى: أنهم إلى وقت الإخبار عنهم كانوا غيرَ مؤمنين.

«ولا: في النهي»

---

(١) البيت في المحتسب ٢: ٤٢، وشرح ابن يعيش ٧: ٨، والمغني ١: ٣٠٧، ٣٧٥، والأشموني ٤: ٦، والهمع ٢: ٥٦، والدرر ٢: ٧٢، واللسان (صلف).

فوارس: جمع فارس، قال الجوهري: وهو شاذ لا يقاس عليه، لأن فواعل إنما هو جمع فاعلة مثل ضاربة وضوارب، أو جمع فاعل إذا كانت صفة للمؤنث، مثل حائض وحوائض أو ما كان لغير الآدميين مثل جمل بازل، وجمال بوازل، فأما مذكر ما يعقل فلم يجمع عليه إلا فوارس وهوالك ونواكس. الصليفاء: اسم موضع، انظر العيني ٤: ٤٤٦، ويوم الصلفاء: هو يوم من أيام العرب، لكن الشاعر صغرّه. قال ابن رشيق في العمدة: يوم الصلفاء لهوازن على فزارة وعبس وأشجع، وفيه قتل دريد بأخيه ذؤاب بن أسماء. انظر الخزانة ٣: ٦٢٦.

يجوز أن ينهى بها الحاضر والغائب، كقولك: لا تقم ولا يقم زيد.

وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾[القصص: ٨٨]. و﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ﴾ [الكهف: ٢٣].

«واللام المكسورة في الأمر»

الأصل في الأمر: أن يدخل عليه اللامُ، لإفادة معنى الأمر، إذ الحروف هي الموضوعة الدالة لإفادة المعاني، كلا في النهي ولم في النفي، إلا أنهم/ حذفوا حرف [٤٠٦] المضارعة من أمر الحاضر، لأن الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب، وحضور المأمور يدل على أن المأمور هو المخاطب، ولأن إبقاء حرف المضارعة ربما أفضى إلى لبس الأمر بالخبر، ولأنّ أمر الحاضر كثير في كلامهم، فآثروا فيه التخفيف، والدليل على أنه أكثر من الغائب أنك تحتاج في أمر الغائب إلى أمر الحاضر، فتقول: يا زيدُ قل لعمرو: قم، ولا يحتاج في أمر الحاضر إلى مثله، ولهذا الأمر الغائب بأسماء الأفعال، نحو، صه، فجيء في أمر الغائب باللام، نحو: ليضربْ زيد.

وقد يأمر بها المتكلم نفسه، كقوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] وكذلك إذا بنى الفعل للمفعول فلا بدَّ فيه من اللام، سواء كان المأمور غائباً أو مخاطباً أو متكلماً؛ لأنَّ هذا الفعل قد لحقه التغير بحذف فاعله، وتغير بنيته فلم تحذف اللام حذاراً عن زيادة التغير.

فتقول: ليضربْ زيد، ولتضربْ يا زيد، ولأضربْ أنا.

وبناء هذه اللام على الحركة؛ لأنها على حرف واحد، وليمكن الابتداء بها، وكان حقها أن تكون مفتوحة، كواو العطف وفائه، لكنها حملت على حروف الجر الأحادية، كلام الجر وبائه، لأن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء.

«وتسكن مع الواو والفاء»

هذه اللام إذا تقدمها واو العطف أو فاؤه فيجوز تحريكُ اللام بالكسر على الأصل. ويجوز تسكينها تخفيفاً؛ لأن الواو والفاء حرفان أحاديان، لا يمكن انفصالهما عمّا بعدهما،

ولا الوقف عليها[١] فصارتا كبعض الكلمة، فأسكنت اللام تشبيهاً بالخاء في: فخذ، والباء في كبد، فقالوا: وليقم زيد.

وفي التنزيل: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

«وإسكانها مع ثُمَّ ضعيف»

لأنَّ (ثم) حرفٌ على ثلاثة أحرف، يمكن الوقوف عليه، فلو أسكنت اللام بعده لكنتَ إذا وقفت عليه تبتدئ بساكن، وذلك لا يجوز، وهو مذهب المبرد.

وقرأ الكسائي: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] و﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥][٢].

شبه الميم الثانية من ثُمَّ بالفاء والواو، فحمل ﴿ثم ليقضوا﴾ بمنزلة (فليقضوا) ولا يجوز حذف هذه اللام وإبقاء عملها إلا في ضرورة الشعر، كما أنشدنا من قوله:

١٣٥٢ ـ محمدُ تفدِ نفَسك.......................................[٣]

ونظائره. وأنشد أبو زيد[٤]:

١٣٥٣ ـ فَتُمْسِي صَرِيعاً لا تقومُ لحاجةٍ ... ولا تَسْمَعُ الدَّاعِي ويُسْمِعْكَ مَنْ دَعَا[٥]

«وإنْ في الشرط»

(إنْ) هي أمُّ حروف الشرط فإنها تعمل ظاهرةً كقولك: إنْ تكرمْني أكرمْك، ومقدَّرة في جواب الأشياء الثمانية.

---

(١)(ولا الوقف عليها) ساقط من: ع.

(٢)قرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿ثم ليقطع﴾، ﴿ثم ليقضوا﴾ اللام للأمر في كل القرآن إذا كان قبلها واو أو فاء أو ثم ساكنة. انظر السبعة ٤٣٥.

(٣)تقدم برقم (٦٣٠) و(١٣٠٤).

(٤)كذا نسب إنشاده المؤلف لأبي زيد كما نسب إنشاده إليه في نوادره ابن يعيش ولم أجده في نوادره.

(٥) البيت لعمران بن حطان في المسائل البغداديات ٤٦٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في سر الصناعة ١: ٣٩٠، وشرح ابن يعيش ٧: ٦٠، ٩: ٢٤.

ويحذف بعدها الشرطُ وتليها الأسماءُ على الإضمار.

فإذا قلت: إن تكرمْني أكرمْك، فالفعل الأول مجزوم بأن، بلا خلاف كما كان بعد: لم، ولـمّا، ولا الناهية، ولام الأمر مجزوم بها بلا خلاف، ولأنه إلى جانب العامل، فهو بمنزلة زيد من قولك: مررت بزيد العاقل.

وأمّا الجزاء[١]، فذهب بعضهم إلى أنه مجزوم بالشرط.

وذهب بعض الكوفيين: إلى أنه مجزوم بمجاورة المجزوم، كما جرّ بمجاورة المجرور في قوله[٢]:

١٣٥٤- كـأنَّ نَسْـجَ العَنْكَبُـوتِ الـمُرْمِلِ[٣]

وذهب المبرد[٤] إلى أنّ [٥] (إنْ) جزمت الشرط، وإن وفعل الشرط عملًا في الجزاء، لأنَّ الجزاء يفتقر إلى تقدّمها افتقاراً واحداً، وهما المقتضيان للجواب فليس نسبة العمل إلى أحدهما دون الآخر أولى من العكس.

وذهب أكثر النحويين[٦] إلى أنّ (إن) هي العاملة في الشرط والجزاء إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة، وفي الجزاء بواسطة الشرط، فالشرط شرطُ العمل أو جزء من العامل،

---

(١) على هامش (ع): الناس في إعمال (إنْ) في فعل الشرط وجوابه على ثلاثة أقوال: منهم من يجعلها جازمة لفعل الشرط والجواب معاً، وهو مذهب من يعمل الابتداء في المبتدأ والخبر جميعاً.

ومنهم من يجعلها الجازمة لفعل الشرط وحده وفعل الشرط وهي جزم الجواب وهو مذهب من يجعل الابتداء والمبتدأ جميعاً عاملتين في الخبر.

ومنهم من يجعل الشرط نفسه هو الجازم للجواب. وهو أضعف الأقوال، لأن الشرط والجزاء قد اشتركا في الفعلية فليس بأن يكون الأول عاملاً في الثاني بأولى من أن يكون الثاني عاملاً في الأول. (بابشاذ).

(٢) العجاج. انظر ديوانه: ١٥٨.

(٣) الرجز في الكتاب ١: ٢١٧، والخصائص ٣: ٢٢١، والإنصاف ٦٠٥. المرمل والمرمول: المنسوج.

(٤) انظر المقضب ٢: ٤٩، وشرح ابن يعيش ٧: ٤١.

(٥) (أن) من: ع.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٧: ٤٢.

وشبه ذلك بتأثير النار في القدر والماء، فإنه يؤثر فيهما، لكن تأثيرها في القدر بلا واسطة، وفي الماء بواسطة القدر.

وحُكي أنَّ أبا عثمان(١) قال: فعلُ الشرط وجوابُه مبنيان؛ لأنهما وقعا موقعاً لا تصلح فيه الأسماء فبَعُدَا من شبه الاسم، فعاد إلى البناء الذي هو الأصل في الأفعال. وهو فاسد؛ لأنه يلزم منه أن يكون مبنيًّا مع النواصب والجوازم، لوقوعه موقعاً لا تقع فيه الأسماء، وأنه خلاف الإجماع.

والشرط في اللغة: العلامة والأمارة، ومنه أشراط الساعة. أي: علاماتها، وفي التنزيل: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، وكان وجود الشرط علامة لوجود جزائه.

ولا فرق عند النحويين بين الشرط والسبب، لأنهم يقولون: إذا وجد الشرط وجد الجزاء.

والفقهاء يفرقون بينهما، فالشرط عندهم: ما لا يلزم من وجود، وجود الحكم، ولكن يلزم من عدمه عدمه والسبب بالعكس، يلزم عن وجوده وجود الحكم، ولا يلزم من عدمه عدمه.

/ واعلم أن حرف الشرط يدخل على جملتين، فيجعل الأولى شرطاً والثانية جزاء [٤٠٧] كقولك: إن تضربني أضربك، وكان قبل دخول حرف الشرط كل جملة منفصلة عن الأخرى، مستقلة بنفسها، فلما دخل حرف الشرط ربطت إحدى الجملتين بالأخرى، وصيرت الأولى محتاجة إلى الثانية، غير مستقلة بنفسها، بمنزلة المبتدأ الذي يحتاج إلى الخبر، وجعلت الجملتين كلاماً واحداً.

ولا بد من اختلاف الجملتين إما بحسب الذات، كقولك: إن يزرنا زيد يحدثنا. أو بحسب الفاعل، كقولك: إن يقمْ زيد يقمْ عمرو، أو بحسبهما، كقولك: إن يقمْ زيد يجلس عمرو، ولا يجوز أن يتحدا بحسب الذات والفاعل، كقولك: إن يقمْ زيد يقم زيد، لأن

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٧: ٤٢.

الشيء لا يكون سبباً لنفسه، وإلا لكان متقدماً على نفسه، لوجوب تقدم السبب على السبب، وأنه محال.

«ولا يكون الشرط إلا فعلاً»

لأن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود، ويحتمل أن يوجد وأن لا يوجد والأسماء ثابتة موجودة، لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها، والأصل أن يكون الفعل مستقبلاً لأنك تشترط فيما يأتي أن يقع شيء، لوقوع غيره. فإن وليها فعل ماض أحالت معناه إلى الاستقبال، كقولك: إن قمت قمت، والمراد: إن تقم أقمْ.

فإن قلت: فأنت تقول: إنْ كنتَ زرتني أمسِ أكرمتُك اليوم، فقد وقع بعد (إن) الفعل ومعناه المضيّ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦] و﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [يوسف: ٢٦].

قلت: قال المبرد: إنما ساغ ذلك في (كان) لقوة دلالتها على المضي، فإنها أصل الأفعال وعبارتها، فجاز لذلك أن تقلب في الدلالة (إن) ولذلك لا يقع شيء من الأفعال غير (كان) بعد (إن) إلا ومعناه الاستقبال.

وقال ابن السراج: هو على تأويل: إنْ أقلْ كنت قلته[1].

والأجود أن يقال معناه: إن تبين فيما يأتي من الزمان أني كنت قلته كان كذا وكذلك ما كان مثله.

«والجزاء ثلاثة أقسام: الأول الفعل»

وهو الأصل لأن الجزاء أمر موقوف دخولُه في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي، ويتوقف وجودُ بعضِها على وجود بعض.

«فإما أن يكونا ماضيين فلا جزم»

---

(١)انظر الأصول ٢: ١٩١.

لأن الماضي مبني فلا يتبين فيه الإعراب، كقولك: إن قام زيد قعد عمرو، ولكن موضعها مجزوم، ولذلك يجوز في العطف على الجزاء الجزم، كقولك: إنْ قعد زيد قام عمرو ويخرجْ، وهذا القسم حسن لكنه دون أن يكونا مضارعين، لأن الماضي وقع موقع غيره.

«أو مضارعين فيجب»

أي: فيجب الجزم، كقولك: إن تذهبْ أذهبْ معك، وذلك لأن العامل دخل على ما يقبل عمله، ولا مانع منه، فجزم، كحرف الجر إذا دخل على الاسم الصحيح المنصرف.

وهذا القسم هو أجود الأقسام لوجود الارتباط بين الشرط والجزاء في اللفظ، لأنه مجزوم مثلُه، وفي المعنى، لتوقف الجزاء على الشرط.

«أو الشرطُ ماضياً»

أي: والجزاء مضارعاً.

«فالأجود في الجزاء الجزم»

كقولك: إن أكرمتَني أكرمْك، لأنه قابل لظهور الإعراب ولفظه، قال الفرزدق[1]:

١٣٥٥ ـ دَسَّتْ رسولاً بأنَّ القَوْمَ إنْ قَدَروا   عليكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذاتَ تَوْغِيرِ[2]

وقال الأسود بن يَعْفُر:

١٣٥٦ ـ ألَا هَلْ لِهذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلَّلِ   عَلَى النَّاسِ مهما شاءَ بالناسِ يَفْعَلِ[3]

---

(١) ديوانه: ٢١٣.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٣٧، والهمع ٢: ٦٠، والدرر ٢: ٧٧، وروح المعاني ٢٥: ٢٨، واللسان (وغر) دست رسولاً: أرسلته في خفية للإخبار. والتوغير: الإغراء بالحقد، وأصله من وغرة القدر، وهي فورتها عند الغلي.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٣٣٢، ٤٣٧، والنوادر ١٥٩، وأمالي ابن الشجري ١: ١٢٧، والسمط ٩٣٥.

المتعلل: مصدر ميمي، من التعلل، وهو اللهو والشغل. والمعنى: إن الدهر يلح على الناس بصروفه دائباً لا=

ويجوز الرفع:

لأنَّ الشرط أقوى من الجزاء، وذلك لم يظهر فيه الجزم فجيء بهذا مثله. وفيه قبح.

ويحسنه أن يكون الشرط بكان لقوة كان في باب الجزاء. قال زهير[١]، أنشده سيبويه:

١٣٥٧ - وإنْ أتـاهُ خليـلٌ يـومَ مَسْـألةٍ　　يقـولُ لا غائـبٌ مـالِي ولا حَـرِمُ[٢]

وتأوله سيبويه على إرادة التقديم، كأنه قال: يقول: إن أتاه خليل. وقد استضعف.

والأجود أن يكون على إرادة الفاء، كأنه قال: فيقول: وهكذا الكلام في قول الآخر[٣].

١٣٥٨ - يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقْرَعُ　　إنَّـكَ إنْ يُصْرَعْ أخـوكَ تُصْرَعُ[٤]

وقول الآخر[٥]:

١٣٥٩ - فقلتُ تَحَمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنَّها　　مُطَبَّعَـةٌ مَـنْ يَأْتِهـا لا يَضِيرُها[٦]

=يشغله شيء عما يريد أن يفعله.

(١)ديوانه بشرح ثعلب: ١٥٣.

(٢)البيت في الكتاب ١: ٤٣٦، والمقتضب ٢: ٧٠، والمحتسب ٢: ٦٥، والكامل ١: ١١٧، والإنصاف ٦٢٥، والمقتصد ٢: ١١٠٤، وشرح ابن يعيش٨: ١٥٧، والمغني ٢: ٤٧٢، والشذور ٣٤٩، والعيني ٤: ٤٢٩، والأشموني ٤: ١٧، والهمع ٢: ٦٠ والدرر ٢: ٧٦، والتصريح ٢: ٢٤٩.
الخليل، من الـخَلَّةِ: الفقير. والـحَرِم: الـمَنْعُ. يقول: ليس لمالي مَنْعٌ عنك.

(٣)قيل: هو جرير بن عبد الله البَجَلي، وقيل: عمرو بن خثارم العجلي.

(٤)البيت في الكتاب١: ٤٣٦، والمقتضب ٢: ٧٢، والكامل ١: ١١٧، والمقرب ١: ٢٥٩، والإنصاف ٦٢٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٨٤، وشرح ابن يعيش ٨: ١٥٧، والعيني ٤: ٤٣٠، والمغني ٢: ٦١٠، والهمع ١: ٧٢، ٢: ٦١، والدرر ١: ٤٧، ٢: ٧٧، والخزانة ٣: ٣٩٦، ٦٤٣. كان جرير البجلي تنافر هو وخالد بن أرطاة الكلبي إلى الأقرع بن حابس التميمي المجاشعي، وكان عالم العرب في زمانه، فقال جرير هذا عند المنافرة.

(٥)هو أبو ذؤيب الهذلي. انظر ديوان الهذليين ١: ١٥٤.

(٦)البيت في الكتاب ١: ٤٣٨، والمقتضب ٢: ٧٢، وشرح ابن يعيش ٨: ١٥٨، والعيني ٤: ٤٣١، والأشموني=

«أو الشرطُ مضارعاً»

أي: والجزاء ماضياً، كقولك: إن تقمْ قمت.

«وهو قبيح»

لأنَّ الشرط مجزوم لا محالة، فقد أرهفت حرف الشرط للعمل غاية الإرهاف، فترك إعماله في الثاني يراجع عما اعتزموه / وصار بمنزلة قولك: زيد قائم ظننت ظنًّا، لأن تأكيد الفعل اهتمام وعناية، وإلغاؤه إهمال واطراح، فتدافعا، ولأنها إذا جزمت اقتضته مجزوماً بعدها، فإذا لم يظهر جزمها فيما بعدها صارت بمنزلة جازم لا يؤتى له بمجزوم. [٤٠٨]

«وموضعه في الشعر كقوله»

١٣٦٠ - فإنْ تَقْطَعُوا مِنَّا مَنَاطَ قِلَادَةٍ ... قَطَعْنَا بِهِ مِنْكُمْ مَنَاطَ قَلَائِدِ[١]

وأجازه الفراء، ولم يفرق بينه وبين الوجه الذي قبله. وأنشد:

١٣٦١ - مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كنتَ منه ... كالشَّجَا بينَ حلْقِهِ والوَرِيدِ[٢]

=٤: ١٨، والتصريح ٢: ٢٤٩، والخزانة ٣: ٦٤٧، واللسان (طبع). والطوق: الطاقة. المطبعة: المملوءة. ضارّه يضيره: ألحق به الضرر.

(١) البيت في العقد ٤: ٤٦٣، ونسبه لخلف بن خليفة.

(٢) البيت لأبي زيد الطائي من قصيدة يرثي بها ابن أخته اللجلاج. انظر شعر أبي زبيد ٥٢ وهو في المقتضب ٢: ٥٩، والمقرب ١: ٢٧٥، والنوادر ٦٨، وجمهرة القرشي ٢٦٣، والعيني ٤: ٤٢٧، والأشموني ٤: ١٧، والخزانة ٣: ٦٥٤.

من يكِدْني: يقال: كاده خدعه ومكر به. والسيّئ (فيعل) وصف من السوء. كنتَ: التاء للخطاب، لأنه يمدح بذلك شخصاً. كالشجا: ما يعترض في الحلق كالعظم.

«الثاني: الفاء، ويقع بعدها ما لا يصح أن يلي حرف الشرط، كالمبتدأ والخبر، والأمر، والنهي، والاستفهام، والدعاء، والماضي الصريح مقروناً بقد، كقولك: إنْ تزرْنا فأنت مكرم، وإنْ يأتك زيد فأكرمه، وإن يعطك عمرو فلا تردَ، وإن سافرت فمن يكرمني؟ وإن يعدل الأمير فغفر الله له، وإن أحسنت إليّ اليوم فقد أحسنت إليك أمسِ»

كل كلام لا يصح أن يقع بعد إنِ الشرطية ووقع جواباً لم يكن له بد من الفاء توصلاً إلى المجازاة به، لأنه حينئذ يفتقر إلى ما يَربطه بما قبله، فأتوا بالفاء، لأنها تفيد الإتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها، إذ ليس في حروف العطف ما يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء، ألا ترى أنك إذا قلت: إن أتاك زيدٌ فأكرمْه، فلولا الفاء لم يعلم أن الإكرام مستحق بالإتيان، وذلك إذا كان بعدها المبتدأ والخبر، كقولك: إن تزرنا فأنت مكرم، وإن تحسن إليّ فالله يجازيك، وإن سافرت فمن يكرمني؟

وأجاز الأخفش حذف الفاء من المبتدأ في جواب الشرط، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] ولا يجوز ذلك عند سيبويه، إلا في ضرورة الشعر كقول عبد الرحمن بن حسان(١):

١٣٦٢ - مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها　　والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ(٢)

هكذا أنشدَ سيبويه وأنشد غيره:

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فالرحمنُ يَشْكُرُهُ(٣)　　.......................

---

(١) وقيل قائله «حسان» أو "كعب بن مالك".

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٣٥، ٤٥٨، والنوادر ٣١، والمقتضب ٢: ٧٢، والخصائص ٢: ٢٨١، والمنصف ٣: ١١٨، والمحتسب ١: ١٩٣، والمقرب ١: ٢٧٦، ومجالس العلماء ٤٣٢، وشرح ابن يعيش ٩: ٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٨٤، ٢٩٠، ٩٧١ والمغني ١: ٥٨، ١٠٢، ١٤٩، ١٧٨، ٢٦٠، ٢: ٤٧٢، ٤٧٣، ٥٧١، ٧٠٧، ٧٢١ والعيني ٤: ٤٣٣، والهمع ٢: ٦٠، والخزانة ٣: ٦٤٤، والأشموني ٤: ٢٠.

(٣) انظر النوادر ٣١-٣٢، وشرح ابن يعيش ٩: ٣، والخزانة ٣: ٦٤٤.

فلا يكون فيه ضرورة، وكذلك الأمر والنهي والاستفهام والدعاء على ما مثلنا.

وكذا الماضي الصريح، وهو أن يكون ماضياً لفظاً ومعنىً، لأنه لا يقع جزاء لما ذكرنا أنَّ الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، ولا بدَّ من (قد) إذ الأصل في الشرط أن يكون بالمستقبل، والماضي بعيد منه فأتى بقد لتقربه من الحال الذي هو أقرب إلى الاستقبال من الماضي، كقولك: إن أكرمتني فقد أكرمتُك أمسِ.

«فإنْ وقع بعدها فعل مضارع كان خبرَ مبتدأ محذوف، كقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]. التقدير: فهو ينتقم الله منه»

إذا وقع بعد الفاء فعل مستقبل في جواب الشرط كان خبر مبتدأ محذوف؛ لأن المستقبل وما في معناه يكون جزاء بدون الفاء، فالإتيان بالفاء دليل على أنَّ الجزاء مبتدأ وخبر، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ وقوله: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾[الجن: ١٣]التقدير: فهو ينتقم الله منه، فهو لا يخاف بخساً، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

وأما من قرأ: ﴿فَلَا يَخَفْ﴾[1]لم يحتج إلى تقدير مبتدأ، لأن النهي بمنزلة المبتدأ والخبر في أنه لا يكون جواب الشرطفاحتاج إلى الفاء.

وقوله: ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾[الكهف: ٥٧]. التقدير: فهم لن يهتدوا لأن لن يهتدوا يقع جزاء.

«الثالث: (إذا) كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]».

قد أوقعوا (إذا) التي للمفاجأة في جواب الشرط، لأن المفاجأة تناسب الشرط وهي ظرف مكان وقع موقع الفعل، كما في الآية، والتقدير: فإذا هم يقنطون، وإنما ساغت

---

(١)قرأ ابن كثير ﴿فلا يَخَفْ ظلماً﴾ على النهي. وقرأ الباقون ﴿فلا يخافُ﴾ بالألف على الخبر. انظر السبعة ٤٢٣.

المجازاة بإذا هذه فإنه يصح الابتداء بها، لأنها لا تكون إلا مبنية على كلام، تقول: خرجت فإذا زيد، فزيد: مبتدأ، وإذا: خبر مقدم، فالتقدير: فحضرني زيد، أو فبالحضرة زيد.

ولا يجوز أن تكون (إذا) زمانية، لأنَّ (إذا) الزمانية فيها معنى الشرط، ولا يكون الشرط جواباً للشرط، لاحتياج كل واحد منهما إلى ما يحتاج الآخر.

/ فإن قلت: فما هذه الفاء في قولك: خرجت فإذا زيد؟ [٤٠٩]

قلت: قال الزيادي: هي كالفاء في جواب الشرط. وهو ضعيف؛ إذ لا معنى للشرط هاهنا، ولو كانت فيه معنى الشرط لأغنت (إذا) عن الفاء كما في الآية.

وقال أبو عثمان[١]: إنها زائدة لازمة، على حدّ زيادتهم (ما) في قولهم: افعل ذلك أبداً ما. وهو ضعيف، إذ لو كانت زائدة لجاز حذفُها، إذ لزوم الزائد على خلاف الدليل.

وقال أبو بكر: هي عاطفة، إذ المعنى خرجت ففاجأني زيد، وهي فيه عاطفة، فكذلك فيما هو في معناه، وهو أقرب الأقوال إلى الصواب.

«وموضع الفاء وإذا، جزم، ولذلك قرئ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦][٢] بالجزم»

موضع الفاء وإذا وما دخلتا عليه جزم، على أنه جواب الشرط.

والمراد بالموضع أنه لو كان فعلاً مضارعاً لكان مجزوماً. ويدل عليه قوله تعالى في قراءة نافع: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١][٣] بالجزم، وكذلك قوله تعالى في قراءة الكسائي: ﴿مَن

---

(١) انظر المغني ١: ١٨٠.

(٢) قرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحفص ﴿ويذرُهم﴾ بالياء والرفع. وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في روايةٍ عن حفص ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾ انظر السبعة ٢٩٨، وشرح ابن يعيش ٧: ٥٥.

(٣) قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف بالنون وجزم الراء في (نكفرْ) على أنه بدل من موضع (فهو خير لكم) ووافقهم الشنبوذي عن الأعمش.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر ويعقوب بالنون ورفع الراء، على أنه مستأنف لا موضع له من=

يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦][1] جزم (يذرْهم) بالعطف على موضع: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ وقراءة غيره بالرفع، على القطع والاستئناف على معنى: وهو يذرهم، وقال الشاعر:

١٣٦٣ ـ أَنَّى سَلَكْتَ فإنَّني لكَ كاشِحٌ وعلى انتقاصِكَ في الحياة وأزْدَدِ[2]

جزم فازْدَدِ عطفاً على موضع فأنّني، كأنه قال: أنّى سلكت أكن لك كاشحاً وازدرد.

«وإذا أَسْقَطْتَ الفاء من أجوبة الأشياء الثمانية إلا النفي، جاز الجزم بجعله جواب شرط محذوف من جنس الفعل المظهر موجباً كان أو منفياً، فيجوز الجزم في قولك: لا تفعلِ الشرَّ تنج، ولا يجوز في: لا تدنُ من الأسد يأكلك، ولا في تأتينا تحدثنا، بل ترفع أو تدخل الفاء فتنصب»

الأشياء الثمانية: أعني الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض والدعاء والتخصيص، غير مفتقرة إلى الجواب، إذِ الكلام تام بها، فإذا أتيت لها بجواب كان على تقدير شرط محذوف.

فإذا قلت: اِيتني أكرمك، فكأنك قلت: اِيتني إن تأتني أكرمك، فألزمت الإكرام لا

=الإعراب، والواو عاطفة جملة على جملة. ووافقهم محيصن واليزيدي.

وقرأ ابن عامر وحفص بالياء ورفع الراء، والفاعل ضمير يعود على الله تعالى. انظر السبعة ١٩١، والإتحاف ١٦٥.

(١) قرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وجزم الراء. ووافقهم الأعمش. وقرأ أبو عمرو وعاصم ويعقوب بالياء على الغيبة ورفع الراء ووافقهم اليزيدي والحسن. وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر بنون العظمة. ورفع الراء على الاستئناف. انظر الإتحاف ٢٣٣.

(٢) البيت في إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري ٦٧٢، والمسائل العضديات ١٢٠، والبحر ٤: ٤٣٣، والدر المصون ٥: ٥٢٨، واللسان (أيا) برواية فازدد.الكاشح: الذي يضمر لك العداوة. يقال: كَشَحَ له بالعداوة وكاشحه بمعنى. الصحاح (كشح). الازْدِراد: الابتلاع، زَرِد اللقمة - بالكسر - يَزْرَدُها زرداً، أي: بلعها. الصحاح (زرد).

مطلقاً بل على تقدير وجود الإتيان منه.

وكذلك النهي كقولك: لا تفعل الشرَّ تنجُ.

وفي الاستفهام كقولك: أين بيتك أزرك.

والتمني كقولك: ليت لي مالاً أنفقه.

والعَرْض كقولك: ألا تنزل تصب خيراً.

والدعاء كقولك: اللهم ارزقني مالاً أتصدق به.

والتخصيص كقولك: لولا تسافر تغنم.

وفي التنزيل: ﴿ قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ﴾[البقرة: ٦٨] وفيه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۞ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[الصف: ١٠-١٢][١]، جزم يغفرْ لأنه جواب هل.

وقال الزجاج[٢]: هو جواب (تؤمنون بالله ورسوله) فإنّه أمر بلفظ الخبر، وليس جواب (هل) لأنَّ المغفرة لا تحصل بالدلالة على الإيمان، وإنما تحصل بنفس الإيمان.

ويؤيده قراءة ابن مسعود[٣]: ﴿آمنوا بالله ورسوله﴾ مكان ﴿تؤمنون﴾.

والأظهر الأول فإن تؤمنون إنما هو تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها، إذ لو فسَّرها على لفظها لقال: إن تؤمنوا ليصير اسماً فيبدل من الاسم.

والمراد بالاستفهام ليس حقيقته بل الحق على ما ينجيهم كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾[المائدة: ٩١] فإنَّ المراد الأمر أي: انتهوا، لا نفس الاستفهام.

وقال عمرو بن كُلْثُوم التغلبيّ:

---

(١) قال أبو حيان في البحر ٨: ٢٦٠. الجمهور ﴿تؤمنون وتجاهدون﴾ وعبد الله ﴿آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا﴾.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٥: ١٦٦.

(٣) (رضي الله عنه) في: ع.

١٣٦٤ - قِفِـي قبـلَ التفـرُّق يـا ظَعِينَـا نُخَـبِّرْكِ اليقيـنَ وتُخْبرينـا
قِفِـي نَسْـأَلْكِ هـل أَحْـدَثْتِ صُرْمـاً لِوَشْـكِ البَـيْنِ أَمْ خُنْـتِ الأَمينَـا(١)

وحق المضمر أن يكون من جنس المظهر، لأنه إنما ساغ إضمار ما أضمر، لدلالة المذكور عليه، ولئلا يؤدي إلى الإخلال بالفهم، فإن كان الظاهر موجباً كان المضمر موجباً، وإن كان الظاهر منفيًّا كان المضمر منفيًّا مثله.

والأمر كالموجب من حيث كان طلب إيجاب، ولهذا قد يكون بأداة وغير أداة كقولك: قم، وليقمْ زيد، كما يكون الإيجاب كذلك، نحو: زيد قائم، وأن زيداً قام.

والنهي كالنفي(٢) من حيث كان طلب نفي، ولهذا لا يكون إلا بأداة، فإذا كان الظاهر أمراً كان المضمر كلاماً موجباً كما تقدم. / وإذا كان الظاهر نهياً كان المضمر منفياً. [٤١٠]

فإذا قلت: لا تفعلِ الشرّ تنجُ، كان معناه: إنْ لا تفعل الشرّ تنجُ. وكذلك: لا تعصِ الله يدخلك الجنة.

ولا يجوز: لا تدنُ من الأسد يأكلْك، إذ يصير التقدير: إن لا تدنُ من الأسد يأكلْك، وهو محال، لأن تباعده من الأسد لا يكون سبباً لأكله إيّاه، فإذا أردت الجزم صرحت بالمضمر الموجب، فقلت: لا تدن من الأسد إن تدنُ منه يأكلْك، قال(٣) تعالى: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ۞ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾[نوح: ٢٦-٢٧]. فصرح بالواجب، لأنّه لو لم يصرح به وقال: ربِّ لا تذر على الأرض من الكافرين ديّاراً يضلوا عبادك، لكان التقدير: إلا تذرهم يضلوا عبادك، وهو محال، لأنه إذا لم يذرهم كانوا معدومين، والمعدوم لا يضل ولا يهدي.

---

(١) البيتان من معلقة عمرو، وهما في شرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٣٧٥، ٣٧٧، وشرح النحاس للقصائد التسع ٦١٨، ٦١٩. ظعيناً: مرخم ظعينة، حذفت الهاء، ووصل فتحة النون بالألف. وهي المرأة في الهودج، والظَّعْن: السير. وخبّر وأخبر، لغتان معناهما واحد، مثل: مهّل وأمهلَ، ووصّى وأوصَى. الصرم: القطيعة ووَشْك البين: سرعته. البين: الفراق. والأمين: الوفيّ العهد.

(٢) من (من حيث كان) إلى (كالنفي) ساقط من: ع.

(٣) (قال الله تعالى) في: ع.

وإن لم يكن في الكلام فعل قدرنا فعلاً من معنى الكلام، فإذا قال: أين بيتُك أزرك؟ فالتقدير: إن تعرفني بيتك أزرْك، لأن معنى: أين بيتك عَرِّفْني بيتك.

وكذا إذا قال: ليت لي مالاً أنفقُه. فالتقدير: إن أجدْ مالاً أنفقْه.

ومن التمني قولهم: ألا ماءَ أشْرَبْه[1]، دخلت ألف الاستفهام على (لا) النافية فأحدثت معنى التمني، فـ(لا) مع ما بعدها في موضع نصب بها دل عليه (ألا) من معنى التمني فلذا[2] جزم جوابه.

وقال المبرد: موضعه رفع بالابتداء فإذا وصفته، وقلت: ألا ماءَ بارداً، نصبت الصفة على مذهب سيبويه، ورفعته على مذهب المبرد.

وأما النفي، فلا يكون جوابه مجزوماً فلا تقول: ما تأتينا تحدثْنا، بالجزم لا لما ذكرنا من النهي في قولهم: لا تدن من الأسد يأكلُك[3]، لأن النهي قد يصح جزم جوابه كما بينّا.

فلو كان المانع ما ذكرنا هناك، لجاز أن تقول: ما تكرمنا نهنك، على تقدير: إنْ لم تكرمنا نهنك، وأنّه لا يجوز، وإنما المانع في جزم جواب النفي، أن النفي ليس فيه معنى الشرط، لأن الكلام فيه مبني على القطع، فإذا قلت: ما يقوم زيد، فقد قطعت بعدم قيامه فأشبه الواجب حيث لم يعلق على شيء.

وهذا معنى قوله (إلا النفي) يعني أنَّ النفي لا يجوز جزم جوابه بل إمّا أن ترفع، فكأنك قلت: يأكلك إن دنوت منه، وتحدثنا إن أتيتنا، أو تدخل الفاء فتنصب فيكون التقدير: لا يكن منك دنو فأكلٌ منه، ولا يكون منه إتيانٌ فحديثٌ.

«والرفع على القطع كقولك: أجبه يناديك، أو على الصفة كقولك: أكرم رجلاً يكرمك، أو على الحال، كقولك: اقصد الأمير ينعم على الناس»

---

(١) انظر الكتاب ١: ١١٦، والإيضاح العضدي ٣٢٢، والمقتصد ٢: ١١٢٤ وشرح ابن يعيش ٧: ٤٧، ٤٩.

(٢) (فلذلك) في: ع.

(٣) انظر الكتاب ١: ٤٥١، والمقتضب ٢: ٨٣، وشرح ابن يعيش ٧: ٤٨.

هذه الأمور السبعة التي يجزم جوابها إذا لم يقصد بالفعل المضارع بعدها الجواب، ورفعته كان الرفع على أحد ثلاثة أوجه:

الأول: القطع عما قبله والاستئناف كقولك: أجبْ زيداً يناديك، أي: أنه يناديك فأجبه، ولم ترد الجواب على أنه إن أجابه ناداه.

ومنه قولك: لا تذهب به تغلب عليه لا يصح جزمه على الجواب إذ يصير التقدير: إن لا تذهب به تغلب عليه، فيصير عدم الذهاب سبباً للغلبة عليه وليس المعنى، بل ترفع على الاستئناف كأنك أخبرت أنه ممن يغلب عليه على كل حال.

أنشد سيبويه، ويقال: إنه للأخطل[١]:

١٣٦٥ ـ وقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا   فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمُقْدَارِ[٢]

ويروى (يمضي). رفع نزاولُها على القطع، ولو أمكنه الجزم على أنه جواب أرسوا لجاز.

الثاني: الصفة إن كان قبله ما يصح وصفه به، كقولك: أكرم رجلاً يكرمك، أي: رجلاً مكرماً لك، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٥-٦][٣] فيمن رفع، أي: وليًّا وارثاً، لأن من الأولياء من لا يرث، وهذا أولى من قراءة مَنْ جزم، لأن المعنى في الجزم يصير: إن تهب لي يرثني فكيف يخبر الله عنه بما هو أعلم به منه.

---

(١) انظر حواشي ديوان الأخطل: ٢٦٦، وذكر البغدادي أنه راجعَ ديوانَ الأخطل مراراً فلم يظفر به فيه.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٥٠، وشرح ابن يعيش ٧: ٥٠، ٥١، والخزانة ٣: ٦٥٩، ومعاهد التنصيص ١: ٩٢.
الرائد: الذي يتقدم القوم ليطلب الماء والكلأ، والمراد هنا زعيم القوم. أرسوا: أي أقيموا ولا تتزحزحوا، وهو من إرساء السفينة. نزاولها، أي نزاول الحرب. أي: قال رائد القوم ومقدمهم: أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره، فلا الجبن ينجيه، ولا الإقدام يرديه.

(٣) قرأ أبو عمرو والكسائي ﴿يرثْني ويرثْ﴾ جزماً فيهما. وقرأ الباقون برفعهما. انظر السبعة ٤٠٧.

ومثله قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾ [القصص: ٣٤][(١)] فإنه قرئ بالرفع والجزم.

الثالث: الحال إن كان قبله معرفة، كقولك: اقصد الأمير ينعم على الناس، أي: اقصده في هذه الحالة.

ولا يجوز أن يكون صفة لأن الأمير معرفة، والفعل نكرة.

وكذلك إذا قلت: خلِّ زيداً يمزح، أي: مازحاً.

ومثله قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[الأنعام: ٩١] فيلعبون، حال من المفعول في ذرهم، أو من الضمير في خوضهم، لأن الحال عن المضاف إليه جائز إذا كان هو والمضاف بمنزلة شيء واحد، كقوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[الحجرات: ١٢]فميتاً: حال من اللحم.

ويجوز أن يكون حالاً من الأخ، لأنه واللحم بمنزلة شيء واحد.

/ ومما يحتمل الحال والقطع قولهم، ذره يقول ذلك: برفع يقول إما على الحال أي: [٤١١] ذره قائلاً، أو على الاستئناف، أي: ذره فإنه ممن يقول ذلك.

ويجوز الجزم على الجواب، كقوله تعالى: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ ﴾[الحجر: ٣].

وقولهم: (مُرْهُ يَحْفُرُها) [(٢)] فالأجود فيه الجزم على الجواب، أي: إنْ تأمُرْه يحفرْها.

ويجوز الرفع إما على القطع، أي: فإنه ممن يحفرها، أو على الحال، أي: مره حافراً لها، أي: في حال حفرها.

ويجوز أنْ يكون التقدير: مُرْهُ أن يحفرها، فتحذف أن وترفع الفعل، لأنَّ عامله لا

---

(١)قرأ حمزة وعاصم ﴿يصدقُني﴾ برفع القاف على الاستئناف أو الصفة لرِدأ، أو الحال من الضمير في أرسله. والباقون بالجزم جواب لمقدر على الأصح دل عليه أرسله. والباقون بالجزم جواب لمقدار على الأصح دل عليه أرسله. انظر الإتحاف ٣٤٣.

(٢)انظر الكتاب ١: ٤٥١ – ٤٥٢، والمقتضب ٢: ٨٢، وشرح ابن يعيش ٧: ٥٢.

يضمر وهو قليل، قال طرفة(١):

١٣٦٦ - ألَا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أحْضُرُ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي(٢)

وأجاز الكوفيون: نصب أحضر على إضمار أن.

ولا يجيز البصريون ذلك إلا أن يكون عنها عوض كالفاء والواو. قال الأخطل(٣):

١٣٦٧ - كُرُّوا إلى حَرَّتَيكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إلى أوطانها البَقَرُ(٤)

رفع (تعمرونها) إما على القطع، وإما على الحال، أي: عامرين، أي: مقدرين ذلك وصائرين إليه، ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز.

وأما قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧](٥) فرفع (لا تخاف) أولى، لاجتماع القراء على رفع (ولا تخشى) ورفعهما إما على القطع، أي: وأنت لا تخاف، أو على الحال من الفاعل في (اضرب) أي: اضرب لهم طريقاً في البحر غير خائف دركاً ولا خاشياً، أو على أنه صفة لطريق، أي: لا تخاف فيه دركاً، فحذف حرف الجر، فوصل الفعل بنصب المضمر الذي كان مجروراً، ثم حذف المفعول

---

(١) ديوانه: ٣١، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع ١٩٢.

(٢) البيت من ملعقة طرفة، وهو في الكتاب ١: ٤٥٢، والمقتضب ٢: ٨٥، ١٣٦، والمحتسب ٢: ٣٣٨، ومجالس ثعلب ٣١٧، والإنصاف ٥٦٠، وأمالي ابن الشجري ١: ٨٣، والعيني ٤: ٤٠٢، والشذور ١٥٣، والخزانة ١: ٥٨، ٣: ٥٩٤.

الوغى: الحرب. وأصله الأصوات التي تكون فيه. الشهود: الحضور ويروى:

ألا أيُّهذا اللائمي أشْهَدَ الوَغَى وأن أحضُرَ...........

وروى التوزي (ألا أيها اللاحِيَّ أن أحضر الوغى) واللاحى: اللائم.

(٣) ديوانه: ١٠٨.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٤٥١، والمقرب ١: ٢٧٣، وشرح ابن يعيش ٧: ٥٠، ٥٢، والأشموني ٣: ٣٠٩.

كروا: ارجعوا. الحرة: أرض ذات حجارة سود نخرة.

(٥) قرأ حمزة وحده ﴿لا تَخَفْ﴾ جزماً والتاء مفتوحة. وقرأ باقي السبعة ﴿لا تخافُ﴾ رفعاً بالألف. انظر السبعة ٤٢١.

اتساعاً، كقوله تعالى: ﴿يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾ [لقمان: ٣٣] والتقدير: لا يجزي فيه. ومن قرأ: ﴿لا تخفْ﴾ بالجزم جعله جواباً لقوله (فاضرب) والتقدير: إن تضرب لا تخف دركاً ممن خلفك، ورفع (تخشى) على القطع أي: وأنت غير خاش.

«وتقول: إن تأتني تسألُني أعطك، برفع المتوسط، وإنْ تأتني تمشي أمشِ معك، برفعه أو جزمه على البدل»

إذا دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء، فإن لم يكن في معنى الفعل الأول وجب رفعه على الحال، كقولك: إن تأتني تسألني أعطك، وإن يأتني زيد يضحك أكرمه. والتقدير: إن تأتني سائلاً وضاحكاً.

ولا يجوز جزمه على البدل، إلا على وجه الغَلَطِ، لأنه ليس في معناه، قال الحطيئة[1]:

١٣٦٨ - مَتى تَأْتِه تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندَها خَيْرُ مُوقِدِ[2]

أي: متى تأته عاشياً، أي: قاصداً في الظلام، وإن كان المتوسط في معنى الأول، كقولك: إنْ تأتِني تمشي أمشِ معك، فيجوز رفع تمشي على الحال، أي: ماشياً وجزمه على البدل من الأول، لأن تمشي في معنى تأتني، لأن المشي ضَرْبٌ من الإتيان.

قال عبد الله بن الحر[3]:

---

(١) يمدح قيس بن شماس. انظر ديوانه: ٥١.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٤٥، والمقتضب ٢: ٦٥، ومجالس ثعلب ٣٩٩، والسمط ٣٤٥، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٧٨، وشرح ابن يعيش ٢: ٦٦، ٤: ١٤٨، ٧: ٤٥، ٥٣، والشذور ٦٤، والعيني ٤: ٤٣٩. عشا يعشو: إذا استضاء ببصر ضعيف في ظلمة. وقال الأعلم: متى تأته عاشياً أي: في الظلام وهو العشاء.

(٣) هو عبد الله بن الحر الجُعْفي، الشاعر الفاتك، شهد صفين مع معاوية (ت٦٨هـ). انظر جمهرة أنساب العرب ٤١٠، والخزانة ١: ٢٩٦، ٣: ٦٦٣، والأعلام ٤: ٢٤٦. وقد ورد اسمه (عُبيد الله بن الحر).

١٣٦٩ - مَتَى تأتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا[١]

فجزم، لأن الإلمام ضربٌ من الإتيان، وقوله (تأجّجا) يجوز أن يكون تثنيةً على الصفة للحطب والنار، وذكر الراجح تغليباً للمذكر وهو الحطب.

ويجوز أن يكون مفرداً من صفة الحطب، لأنه أهم إذ النار إنما تكون به.

ويجوز أن يكون من صفة النار، وذكر على معنى شهاب.

«وإن تأتِني آتِك فأحدِّثك بجزم المعطوف، ويجوز الرفع على الابتداء»

إذا عطفت فعلاً على الجواب المجزوم، فيجوز الجزم على اشتراك الثاني مع الأول في الجواب، كقولك: إنْ تأتني آتك فأحدثك، كأنه وعده إن أتاه فإنّه يأتيه ويحدثه عقيبه.

ويجوز الرفع على القطع والاستئناف[٢]. التقدير: فأنا أحدثك، ولا تعلق له بالشرط، وفي التنزيل: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

قرئ فيغفرْ[ا] جزماً ورفعاً[٣] على ما تقدم.

«وكذلك إذا عطفت بالواو، أو ثُمَّ»

لا فرق فيما ذكرنا بين العطف بالفاء والواو وثم، لاشتراك الثلاثة في معنى الجمع، وفي التنزيل: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَـٰلَكُم﴾[محمد: ٣٨] وفيه ﴿وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[آل عمران: ١١١].

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٤٤٦، والمقتضب ٢: ٦٣، والإنصاف ٥٨٣، وشرح ابن يعيش ٧: ٥٣، ١٠: ٢٠، والأشموني ٣: ١٣١، والهمع ٢: ١٢٨، والدرر ٢: ١٦٦، والخزانة ٣: ٦٦٠، وحاشية يس على التصريح ٢: ١٦٢. الجزل: الغليظ، وذلك لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد. التأجج: توقد النار.

(٢) (فيكون التقدير) في: ع.

(٣) قرأ عاصم وابن عامر ﴿فيغفر لمن يشاءُ ويُعذِّبُ من يشاءُ﴾ رفعاً، وقرأ باقي السبعة ﴿فيغفرْ لمن يشاءُ ويُعذبْ من يشاء﴾. انظر السبعة ١٩٥.

«و(والله إنْ أتيتني لا آتيك) بالرفع لأنه جواب القسم»

لوقوعه في صدر الكلام، والقسم والشرط إذا اجتمعا فأيهما سبق الآخر كان الجواب له.

ولا يجوز إلغاؤه لوقوعه في صدر الكلام، ويكون القسم واقعاً على الجواب لأنه خبرٌ يحتمل التصديق والتكذيب، لا على الشرط، لأنَّ القسم لا يجاب بالشرط، كما لا يجاب الشرط بالقسم.

/ والشرط هاهنا ملغى معلق على جواب اليمين، كأنك قلت: والله لا آتيك إن أتيتني، كما كان الظرف معلقاً عليه في قولك: والله لا أخرج يوم الجمعة، وعليه قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[الحشر: ١٢]. وقال كُثيِّر: [٤١٢]

١٣٧٠ـ لئن عادَ لي عبدُ العزيـزِ بِمِثْلِهَـا وأمْكَنَنِـي منهَـا إذاً لا أُقِيلُهَـا[(١)]

ولو قلت: والله إن تأتني لا آتيك، بجزم الشرط لم يحسن لأن الشرط لا يجزم ما لا جواب له، ويجوز على قبح، لدلالة الكلام على الجواب.

ويجوز: والله إنْ زرتني لأكرمنك، بحذف اللام من (إنْ) لأنَّ المعتمد في القسم الجواب، وفيه اللام.

ويجوز: لئن زرتني، بإثبات اللام لأنها صدر الجملة، والجملة الابتدائية إذا وقعت جواب القسم فاللام يدخل على صدرها.

«وأنا واللهِ إن تأتني لا آتِك، بالجزم، لأنَّه جواب الشرط»

إذا تقدم القسم مبتدأ، ثم أُتي بعده المجازاة اعتمدت المجازاة على ذلك المبتدأ، وألغى القسم، كقولك: أنا والله إن تأتني لا آتِك، اعتمد الشرط والجزاء على أنا، لأنه خبره، وصار القسم حشواً ملغى معترضاً بين المبتدأ والخبر، لا حكم له في اللفظ، ألا ترى

---

(١) تقدم برقم: ١٣٢٤.

أنك تقول: زيد والله منطلق.

ولو قدّمت القسم لزمك أن تأتي باللام، فتقول: والله لزيدٌ منطلقٌ.

«وإذا وقع الشرط غير أول أعني ما تقدمه عن جوابه، ولا موضع له من الإعراب، ولهذا لم يدخلهُ الفاء»

حرف الشرط حرف يفيد معنى يخالف معنى الخبر، فيجب أن يكون في أول الجملة لتكون الجملة مبنية عليه، كحرف الاستفهام، فيكون له صدر الجملة فلا يعمل فيه شيء مما قبله، ولا يتقدم عليه ما كان في حيزه، فلا تقول: زيداً إنْ تضربْ أضربْ؛ لأن زيداً إن نصبته بتضرب، والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، فكأنك قد قدمت فعل الشرط على حرفه، وأنه لا يجوز ولأن المجزوم لا يتقدم على الجازم، كما لا يتقدم المجرور على الجار، لأنهما كبعض الكلمة، وإن نصبته بأضرب الذي هو الجزاء فتكون قد قدمت الجزاء على الشرط. وأنه لا يجوز، لأن حقه التأخير، فلا يجوز: آتك إن أتيتني، وأحسن إليك إن أكرمتني.

وإن نصبته بفعل يفسره الظاهر لم يجز، لأن ذلك إنما يجوز حيث يمكن أن يتسلط الفعل الظاهر على الاسم المذكور. على ما تقدم في موضعه.

والشرط والجزاء لا يتسلطان على ما تقدم حرف الشرط.

ولو قلت: إنْ زيداً تضربْ أضربْ، جاز وانتصب (زيد) بفعل الشرط لأنَّ هذا هو موضع عامله.

وكذلك إن قلت: إن زيداً تضربه أضرب، جاز وانتصب زيد بفعل مضمر يفسّره تضرب، والتقدير: إن تضرب زيداً تضربه أضرب.

فإذا قلت: آتيك إن أتيتني وأحسن إليك إن أكرمتني، برفع الأول، وأنت طالق إن دخلت الدار، جاز ولم يكن ما تقدمه جواباً، وإنما هو كلام مستقل عُقِّب بالشرط، والجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه. والدليل على أنَّ ما تقدمه ليس جواباً: أنّ جواب

الشرط إذا كان فعلاً كان مجزوماً، وإن كان جملة اسمية لزمتها الفاء، فلو كان هذا جواباً لقيل: فأنت طالق إن دخلت الدار، كما تقوله إذا تأخر، وأنه غير جائز.

ولا يحسن أن تقول: آتيك إن تأتني، لأنك جزمت بإنْ، وإذا أعملتها لم يكن بد من الجواب، ولم تأت بجواب ويحسن أن تقول: آتيك إنْ أتيتني؛ لأنَّ حرف الشرط لم يجزم في اللفظ، فساغ أنْ لا تأتي له بجواب.

وجميع ما ذكرناه إذا لم يكن العامل خافضاً، فإن كان خافضاً جاز تقديمه على المجرور إذا كان في صلة ما بعده أو مبتدأ، كقولك: بمن تمررْ أمررْ، وعلى من تنزلْ أنزلْ، فالباء وما اتصلت به في قولك: بمن تمرر، في موضع نصب بالفعل الذي هو تمرر، وكذلك على ما بعده من المجرور في موضع نصب بفعل الشرط.

وإنما ساغ تقديمه هاهنا لعدم جواز الفصل بين الجار والمجرور، مع أن الجار تنزل منزلة الجزاء مما يعمل فيه.

«وإذا دخل شرطٌ على شرطٍ ولا عاطف كان الثاني في نية التقديم، فإذا قلت: إنْ ركبتِ إنْ لبستِ فأنت طالق، فالفاء جواب الأول، وهما جواب الثاني، ولا تطلق إلا بأن تلبس ثم تركب»

قد بينا أنك إذا قلت: آتيك إن أتيتني لم يكن (آتيك) جوابَ الشرط، وإنما جوابه محذوف، و(آتيك) دالٌّ عليه، وكان الشرط في نية التقديم.

/ فإذا دخل شرط على شرط كما إذا قلت: إنْ ركبتِ إن لبستِ فأنتِ طالق، وهذا يسمى اعتراضَ الشرط على الشرط. [٤١٣]

فالفاء لا يجوز أن تكون جواب الشرطَيْن، إذ لا رابط بينهما، ولا يجوز أن تكون جواب الشرط الثاني، وهو (إنْ لبستِ) ويكون الشرط والجزاء جواب الشرط الأول؛ لأنه لو كان كذلك للزم دخول الفاء في الشرط الثاني، لأنَّ الشرط لا يقع جواب الشرط إلا بالفاء. وإذا لم يكن فاء لم يبق للشرط الثاني تعلق بالأول، فيبقى الشرط الأول بلا جواب، فلم يبقَ إلا أن يكون الفاء جواب الشرط الأول، وهو قوله: (إن ركبتِ) ويكون

الشرط والجزاء جواباً للشرط الثاني، أي: دالًا على جوابه، فكأنه قال: إنْ ركبتِ فأنتِ طالقٌ إن لبستِ، ويكون المعنى: إن لبست فإن ركبت فأنتِ طالق، فإذا لبست فحينئذٍ يبقى طلاقها معلّقاً على الركوب، فإذا ركبَتْ بعد ذلك طلقت، فالشرط الثاني في نية التقديم على الأول، والأول في نية التأخير عنه. وفي التنزيل: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾[هود: ٣٤].

قال صاحب الكشاف[١]: «إن كان اللهُ يريدُ أن يُغْوِيَكُم» جزاؤه ما دل عليه قوله: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ﴾ وهذا الدال في حكم ما دل عليه، فوصل بشرط كما وصل الجزاء بالشرط في قولك: إن أحسنتَ إليّ أحسنتُ إليك إن أمكنتني. هذا كلامه.

ولعل الأقرب أن يقال: إن أردت أن أنصح لكم جزاؤه ما دل عليه قوله:(ولا ينفَعُكُمْ نُصْحِي) و(إِنْ كَانَ اللهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ) جزاؤه ما دل عليه الشرط والجزاء فالتقدير: إن كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا﴾[الأحزاب: ٥٠]. وقالت قُتَيْلَةُ بنت النَّضر[٢]، وهو من أبيات الحماسة:

١٣٧١ ـ فَلْيَسْمَعَنَّ النَّضْرُ إنْ ناديْتَهُ إنْ كانَ يَسْمَعُ مَيِّتٌ أو يَنْطِقُ[٣]

قال المرزوقي: ترتيب الكلام إذا جاء على وجهه: إن ناديتَ النَّضرَ فليسمعنَّ نداءَكَ فيُجِيبَنَّ إنْ كان الميّت يسمع أو ينطِق.

«فإن قلت: إن ركبتِ فإن لبستِ فأنتِ طالقٌ، فالفاء الأولى جواب الأول، والثانية جواب الثاني، والركوب هو المقدم ثم اللبس، ويقع الطلاق حينئذٍ»

---

(١)انظر الكشاف ٢: ٢٦٧.

(٢)هي قُتيلة بنت النضر بن الحارث، من بني عبد الدار، من قريش، شاعرة، من الطبقة الأولى في النساء، أدركت الجاهلية والإسلام وأسلمت (ت نحو ٢٠هـ). انظر الإصابة ٨: ٧٩،والأعلام ٦: ٢٨.

(٣)البيت في شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٩٦٥،والعيني ٤: ٤٧١.

هذا ظاهر لأن قوله: فإن لبست فأنت طالق، جواب قوله: إنْ ركبتِ؛ لوقوعه بعده بالفاء، فإذا ركبتْ يلزم وجود الموجب لتعليق طلاقها باللبس فيتعلق به فإذا لبست بعده وقع الطلاقُ حينئذ.

«ولا تستعمل (إنْ) إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها»

(إن) في الجزاء مبهمة لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكاً في وجوده ولذلك كان بالأفعال المستقبلة، لأنها قد توجد وقد لا توجد، و(إذا) تستعمل فيما كان معلوم الوقوع[1]، ولذلك لا تقع المجازاة بها، لأنَّ الذاكر لها كالمعرف بوجود ذلك الأمر، كقولك: إذا طلعتِ الشمسُ فأتني، ولا يحسن: إنْ طلعتِ الشمس فأتني، إلا إذا أردت بطلوعها ظهورها وكان اليوم مغيماً.

فعلى هذا تقول: إذا احمرَّ البسر فأتني.

وقبح: إن احمرَّ البسر، لأنَّ احمرار البسر كائن.

وتقول: إذا أقام الله القيامة عذّب الكفار.

ولا يحسن إن أقام الله القيامة، لأن ما أخبر الله بوقوعه مقطوع به، ولا يجوز الشكُّ فيه.

«وقولهم: إنْ مات فلان كان كذا، لأنَّ وقته غيرُ معلوم»

ربما استعملت (إنْ) في موضع (إذا) فتقول: إنْ متُّ فاقضوا ديني، وهو من

---

(١) (لطيفة) (إن) للشك مع أنها جازمة، و(إذا) للجزم مع أنها لا تجزم، وقد ألغز في ذلك الزمخشري فقال:

سَلِّمْ على شيخ النُّحاةِ وقلْ له: ... عندي سؤالٌ مَنْ يُجِبْهُ يعظمِ

أنا إن شككتُ وجدتموني جازماً ... وإذا جزمتُ فإنَّني لم أجزمِ

وجوابه:

قلْ في الجواب بأن إنْ في شرطها ... جَزَمَتْ، ومعناه التردُّد فاعلمِ

وإذا لجزم الحكم إنْ شرطيَّة ... وقعتْ ولكن لفظُها لم يجزمِ

انظر حاشية أحمد سيف الغزي على ألغاز ابن هشام ص١٩.

مواضع (إذا) لأنَّ الموت حتم على كل إنسان، كما قاله طرفة[١]:

١٣٧٢ - إذا مِتُّ فانْعِيني بِمَا أنَا أهْلُه   وشُقِّي عَلَيَّ الجَيْبَ يا ابْنَةَ مَعْبَدِ[٢]

وحَسَّنَ مجيءَ (إنْ) هاهنا كونُ زمان الموت غيرَ معلوم ولا متعيّن، وفي التنزيل: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾[آل عمران: ١٤٤]، وهو في الآية أحسن، لأنه رَدَّدَ الكلام بين أمرين كل واحد منهما غير معلوم بعينه.

وقال النابغة[٣]:

١٣٧٣ - فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ   رَبِيعُ النّاسِ والشَّهْرُ الحَرَامُ[٤]

وقال آخر[٥]:

١٣٧٤ - كَمْ شامِتٍ بِي إن هَلَكْـ   ـتُ وقائلٍ: لله دَرُّهْ[٦]

واستعملت(إذا) في موضع (إن) كقوله[٧]:

١٣٧٥ - إذَا أنتَ لم تَنْزِعْ عن الجَهْلِ والخَنَا   أَصَبْتَ حَلِيماً أوْ أصَابَكَ جاهِلُ[٨]

هذا من مواضع (إن) لأنه يجوز أن تنزع ويجوز أن لا تنزع.

---

(١)ديوانه: ٤٦.

(٢)البيت من معلقة طرفة، وهو في شرح ابن الأنباري للسبع الطوال ٢٢٣، والخصائص ٢: ٣٧٢، واللسان (قوم) فانعيني: فاذكريني واذكري من أفعالي ما أنا أهله.

(٣)هو النابغة الذبياني. ديوانه: ٢٣١.

(٤)البيت في أمالي ابن الشجري ١: ٢١، والأشموني ٤: ٢٤.
يهلك ربيعُ الناسِ والشَّهرُ الحرامُ. يقولُ: يضاع فلا يُرْعى حُرْمَتُهُ.

(٥)هو النابغة الجعدي. ديوانه: ١٩١.

(٦)البيت في حماسة البحتري ١٣٩،وأمالي القالي ٢: ٨، وأمالي المرتضى ١: ٢٦٦، وجمهرة القرشي ٢٨، وشرح ابن يعيش ٩: ٤.

(٧) هو كَعْب بن زُهَيْر. ملحقات ديوانه ١٨٦ برواية (لم تُقْصِر).

(٨)البيت في عيون الأخبار ١: ٢٣١، والعقد ٢: ٢٨٠، وشرح ابن يعيش ٩: ٤.

وقال عبد قَيْس بن خُفَاف[١]:

١٣٧٦ ـ واسْتَغْنِ ما أَغْنَاكَ رَبُّكَ بـالغِنَى ... وإذَا تُصِـبْكَ خَصاصَـةٌ فَتَحَمَّـلِ[٢]

وأكثر هذا شبيه بالضرورة.

«ويجيء مع زيادة ما في آخرها للتوكيد، كقوله:

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]»

[٤١٤] قد تزاد (ما) مع (إن) الشرطية مؤكدة / كقولك: إما تأتني آتك، والأصل: إنْ تأتني آتك، زيدت (ما) على (إن) لتأكيد معنى الجزاء، وتأتني: فعل الشرط، وآتك: الجزاء، ويدخل معها نون التوكيد، وإن لم يكن الشرط من مواضعها كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ لمشابهة ما اللام الداخلة لتوكيد الفعل وقد تحذف النون. وسيأتي في موضعه.

«ومن حروف الشرط (لو) وهي لامتناع الشيء لامتناع غيره»

إنما ذكر سيبويه[٣] (إن) و(إذ ما) وعدَّ (إذ ما) من حروف الشرط، ولم يذكر (لو) فيها لأن (لو) معناها المضي، والشرط إنما يكون بالمستقبل، لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضى، وإنما ذكرها مَنْ ذكرها في حروف الشرط، لأنها كانت شرطاً فيما مضى، إذا كان وجود الثاني موقوفاً على وجود الأول، فالأول سبب الثاني وعلّته، كما كان كذلك في

---

(١) وقيل: هو عبد القيس بن خفاف، وهو من بني عمرو بن حنظلة، من البراجم، شاعر جاهلي، كنيته أبو جبيل والبَرَاجِم هم: عمرو، وقيس، وغالب، وكلفة، وظليم، بنو مالك بن عمرو بن تميم. انظر السمط ١٣، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٥٥٥.

(٢) البيت في الأصمعيات ٢٣٠، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٥٥٨، والمغني ١: ٩٨، ١٠٠، ٢: ٧٨٠، والهمع ١: ٢٠٦، والدرر ١: ١٧٣، والخزانة ٢: ١٧٦، ويروى البيت لحارثة بن بدر الغداني. ويروى (وإذا تكون خصاصة) ويروى (فتجمّل).

(٣) انظر الكتاب ١: ٤٣٢.

(إن)، إلا أن الفرق بينهما أن لو توقف وجود الثاني بها على وجود الأول، فلم يوجد الشرطُ ولا المشروط، كأنه امتنع وجود الثاني لعدم وجود الأول.

وهذا معنى قوله: وهي لامتناع الشيء لامتناع غيره، وأن يتوقف وجود الثاني على وجود الأول، ولم يتحقق الامتناع ولا الوجود، فهي توافق (إن) في المعنى وإن لم توافقه في الزمان.

فإن قلت: ما ذكرتموه من معنى (لو) ينتقض بقول الشاعر:

١٣٧٧ ـ أولئكَ لو جَزِعْتُ لهم لكانُوا أعـزَّ عَلَـيَّ مـن أهـلي ومـالي[١]

وعزتهم عليه ثابتة جزعَ ولم يجزع.

قلت: إنه ذكر السبب فاكتفى به عن المسبب، كأنه قال: لو جزعت لهم فكنت معذوراً في ذلك لأنهم أعز عليّ من أهلي ومالي.

ونظيره قول الآخر:

١٣٧٨ ـ ذرِ الآكلينَ الماءَ ظُلماً فما أُرَى ينـالونَ خيـراً بعـدَ أكلِهـمُ المـاءَ[٢]

وذلك أنهم كانوا يبيعون الماء، فيشترون بثمنه ما يأكلونه، فذكر الماء الذي هو سبب الثمن الذي هو المأكول.

«وجوابها فعل ماض مشفوع باللام، كقوله: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٦]»

جواب (لو) و(لولا) يكون فعلاً ماضياً لما ذكرنا أنها للماضي وأنه إذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه إلى الماضي، ويكون مشفوعاً باللام، وفي التنزيل: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ

(١) قائله غُوَيَّةُ بن سُلْمِيّ بن ربيعة. والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٢: ١٠٠٣، والتبريزي ٣: ٣١، والمنصف ٣: ٢٦.

(٢) البيت في الخصائص ١: ١٥٢، ٣: ١٧٦، واللسان (أكل).

ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾[هود: ٩١] و﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[سبأ: ٣١].

﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾ قال النحويون: التقدير: لم نشأ فلم نرفعه.

وقال الشيخ: الصواب أن يكون التقدير: لم نرفعْه فلم نشأ، لأنَّ نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجودَ اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة.

وأما نفي الملزوم فلا يوجب نفي اللازم، ولا وجود اللازم وجود الملزوم.

هذا كلامه. وهو الصحيح الموافق للأصول، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء: ٢٢] فإنَّ المقصود منه انتفاء وجود الآلهة لانتفاء لازمه وهو الفساد.

وقد يمكن أنْ يصحح كلام النحويين، فإنهم جعلوا الأول شرطاً للثاني لأنهم عدوا (لو) من حروف الشرط، وانتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط، ويدل عليه قول الحماسي[1]:

١٣٧٩ - فَلَوْ طارَ ذُو حافِرٍ قَبْلَهَا ... لَطَارَتْ ولكِنَّه لم يَطِرْ[2]

نَفَى الشرطَ ليلزم منه انتفاء المشروط، وقد يكون الشرط مساوياً للمشروط، بحيث يلزم من وجوده وجودُ المشروط، ومن عدمه عدمُه.

وكلامهم في الآية المذكورة وهي قوله: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٦] ظاهر، إذِ المقصود منه تعليل عدم الرفع، لعدم المشيئة، لا العكس.

وأوضح منه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ

---

(١) هو أُبَي بن رَبِيعَةَ.

(٢) انظر شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٥٥٦. يقول: لو أنَّ ذوات الحوافر جُعِلَ في قدرتها الطيرانُ بآلة تَخُصُّهَا لطارَتْ هذه الفَرَس، وكانت الأَوْلى بذلك، لما فيها من النجابة والعتق، ولكن الطيران خُصَّ به ذو الجَنَاح.

ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٦] جعل انتفاء الملزوم سبباً لانتفاء اللازم، لأن (كذبوا) ملزوم عدم الإيمان والتقوى، وأخذهم بذلك ملزوم عدم فتح بركات السماء والأرض عليه.

والفاء في قوله: (فأخذناهم) للسببية، جعل التكذيب سبباً، لأخذهم بكفرهم[١]، والقول ما قال الشيخ لا غير.

وأما ما جاء على خلافه فذلك من خصوص المادة، وذلك لا يقدح في القضية الكلية، ألا ترى أنا نقول: الموجبة الكلية لا تنعكس كلية، مع أنها قد تنعكس كلية في بعض المواد، كقولنا: كل إنسان ناطق، ولا يصير ذلك مبطلاً لتلك القاعدة الكلية.

واختلف النحويون في اللام الداخلة في جواب (لو) و (لولا) فمنهم من يجعلها قسماً قائماً برأسه، وقعت في جوابها لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى.

وقد يشعر كلامُ الزمخشري[٢] والمحققين على أنها اللام التي تقع في جواب القسم، فإذا قلت: لو جئتني لأكرمتك، فتقديره: والله لو جئتني لأكرمتك وكذلك إذا قلت: لولا زيد لأكرمتك، فكما يجب إظهار اللام إذا صرحت بالقسم كقوله:

١٣٨٠ - واللهِ لـو كُنْـتُ لهـذا خالِصـاً ... لَكُنْـتُ عبـداً آكِلَاً أبارِصَـا[٣]

وكقولها[٤]:

١٣٨١ - فـواللهِ لـولا اللهُ لا شيءَ غـيرُه ... لَزُعْـزِعَ مـن هـذا السَّريرِ جَوَانِبُـهْ[٥]

---

(١)(ولعل ذلك يختلف باختلاف الواو ووقوع الإيراد مع أن القول...) زيادة من: ع.

(٢)انظر المفصل: ٣٢٧.

(٣)الرجز في المنصف ٢: ٣٣٢، والاقتضاب ٣٥٥، وشرح ابن يعيش ٩: ٢٣، والصحاح واللسان (برص) ويروى (آكل).

(٤)هي امرأة تشكو فرقة زوجها في عهد عمر، رضي الله عنه.

(٥)البيت في شرح ابن يعيش ٩: ٢٣، والمغني ١: ٣٠٣، وتاريخ الخلفاء ١٣٩.

فكذلك إذا نويته.

وذهب أبو علي في بعض أقواله إلى أن اللام في جواب لو ولولا زائدة مؤكدة.

واستدل على زيادتها بجواز سقوطها. وفي التنزيل: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] و﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾[الأنعام: ١٠٧].

وقال الشاعر(١):

١٣٨٢ - واللهِ لولا اللهُ ما اهتدَيْنا(٢)

وقال ابن مقبل(٣):

١٣٨٣ - لومَا الحياءُ ولوما الدينُ عِبْتُكُمَا ... بِبَعْضِ ما فيكُمَا إذْ عِبْتُمَا عَوَرِي(٤)

وعندنا اللام مراده في هذه المواضع، حُذفت للعلم بها، والشيء إذا عرف موضعه جاز حذفه، كما قال رؤبة: خيرٍ(٥)، فحذف الجار للعلم به، وناهيك به قول أوس(٦):

١٣٨٤ - حَتَّى إذا الكَلَّابُ قالَ لَهَا ... كاليومِ مَطْلُوباً ولا طَلَبَا(٧)

---

(١)هو عبد الله بن رواحة. ديوانه ١٦ برواية: يا ربِّ لولا أنتَ ما اهتدينا.

ويروى لعامر بن الأكوع، ويروى لكعب بن مالك.

(٢)انظر الرجز في شرح ابن يعيش ٣: ١١٨، والأشموني ٤: ٢٨، والهمع ٢: ٤٣، والدرر ٢: ٤٩، والعيني ٤: ٤٥١.وتمثّل الرسول ﷺ يوم الخندق بكلمات ابن رواحة. انظر البخاري في (كتاب المغازي) ومسلم في (كتاب الجهاد) والفتح ٦: ١٦٠.

(٣)ديوانه: ٧٦.

(٤)البيت في المقرب ١: ٩٠، والرصف ٢٤٢، والشعر والشعراء ١: ٤٦٣،والهمع ٢: ٦٧، والدرر ٢: ٨٣.

(٥)انظر الكامل ٢: ٤٣٥، والإنصاف ٣٩٨.

(٦)هو أوس بن حجر. ديوانه: ٣، من (رؤبة) إلى أوس ساقط من: ع.

(٧)البيت في أمالي ابن الشجري ١: ٣٦١، وشرح ابن يعيش ١: ١٢٥. الشاهد: حذف النافي والمنفي اللذين هما (لم أر).

حذف (لم أر) للعلم به(١):

/ «وحذفه كثير، كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ » [٤١٥]

يعني حذف جواب (لو) كثير إذا كان في اللفظ ما يدل عليه، تقول: لو كان لي مال، وتسكت تريد لأنفقت أو لفعلت كذا، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الرعد: ٣١] التقدير: لكان هذا القرآن، وفيه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] التقدير: لرأيت سوءَ منقلبهم. وقال امرؤ القيس(٢):

١٣٨٥ـ فَلَوْ أنَّها نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً ... ولكنَّها نَفْسٌ تَسَاقَطُ أَنْفُسَا(٣)

التقدير: لفنيتُ واسترحت. وقال عمر بن أبي ربيعة:

١٣٨٦ـ وَجَدِّكَ لو شيءٌ أتانا رسولُهُ ... سِوَاكَ ولكنْ لم نَجِدْ لك مَدْفَعَا(٤)

التقدير: لدفعناه.

وفي المثل: لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي(٥)، أي: لانتصرْتُ أو لهان عليّ. وذلك كله للعلم بموضعه.

---

(١)(حذفت لم أر للعلم به) ساقط من: ع.

(٢)ديوانه: ١٠٧.

(٣)البيت في نقد الشعر ١٩٤، وسر الصناعة ٢: ٦٤٨، وشرح ابن يعيش ٩: ٨، واللسان (جمع). الشاهد: حذف جواب (لو) ويحتمل أن تكون (لو) بمعنى التمنّي، فلا تحتاج إلى جواب.
قوله (تموت جميعة) أي: أنه مريض، فنفسه لا تخرج مرة، ولكنها تموت شيئاً بعد شيء. وهو معنى: تساقط أنفساً، أي: شيئاً بعد شيء.

(٤)البيت في تأويل مشكل القرآن ١٦٦، وشرح ابن يعيش ٩: ٧، والخزانة ٤: ٢٧٧.

(٥)مَثَلٌ سائر يقوله الكريم إذا ظلمَه اللئيمُ. والمعنى: لو ظلمني من كان كفئاً لهان عليّ، ولكن ظلمني من هو دوني، وقيل: أراد لو لطمتني حرّة فجعل السوار علامة للحرية، ولأن العرب قلّما تلبس الإماء السوار.... قيل: أصله لحاتم الطائي. أسر في حي من العرب، فقالت له امرأةُ ربِّ المنزل: افصد ناقة، وكان من عادة العرب أكل دم الفصاد في المجاعة فنحرها، وقال: هذا فصدي، فلطمته جارية فقال ذلك. انظر المقتضب ٣: ٧٧ وشرح المرزوقي للحماسة ٣: ١٥٤٨، وجمهرة الأمثال ٢: ١٩٣، ومجمع الأمثال ٢: ١٧٤، ٢٠٢، والمستقصى ٢: ٢٩٧، والتصريح ٢: ٢٥٩.

قال أصحابنا: حَذْفُ الجواب فيها أبلغ من إظهاره، ألا ترى أنك إذا قلت لعبدك: والله لئن قمت إليك، وسكت عن الجواب، ذهب فكره إلى أشياء من أنواع المكروه، فلم يدر أيّها يتقي، ولو أتيت بالجواب وقلت: لأضربنك، لم تبق شيئاً غير الضرب. ومنه قوله تعالى: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾[النمل: ٢١]، فلم يُعَيِّنِ العقوبةَ بل أبهمها، فإن إبهامَها أوقعُ في النفس.

«وقد تجيء للتمني»

قد تقدم أن (لو) قد تستعمل بمعنى (إنْ) للاستقبال، فحصل فيها معنى التمني، وفيه طلب[1]، فلا يفتقر إلى جواب، تقول: لو أعطاني ووهبني.

في التنزيل: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٖ شَدِيدٖ﴾ [هود: ٨٠] وقال قَيس بن ذَرِيح:

١٣٨٧ ـ لقد كانتِ الأيامُ إذْ نحن باللِّوى تَحَسَّنُ لي لو دامَ ذاكَ التَّحَسُّنُ

والتمني نوع من الطلب، إلا أن الطلب يكون باللسان، والتمني شيء يهجس في القلب يقدره المتمني، فعلى هذا تقول: لو تأتني فتحدثُني، بالرفع على الاستئناف، وبالنصب على تخيل معنى التمني، كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني، ومنه ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]و﴿فتدهنوا﴾ وقد تكلمنا عليه في نواصب الأفعال.

واعلم أنه قد تقدم أنّ (إنْ) و (لو) لا بدَّ من أن تليا الفعل، إذِ الشرط لا يكون إلا بالأفعال، وإنه إذا وقع بعدهما اسم فيكون مبنياً على فعل مقدر. وقد ذكرنا طرفاً منه في باب الفاعل.

وأما قول العرب: إلّا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ[2].

---

(١)(طلب تمني) في: ع.

(٢)انظر الكتاب ١: ١٣١، وجمهرة الأمثال ١: ٦٧، ومجمع الأمثال ١: ٢٠، والمستقصي ١: ٣٧٣، والصحاح (ألا) ٦: ٢٢٧٠.

فإنْ: حرف شرط شفعت بلا النافية، وحَظِيّة: فَعِلْيَة، من الحظوة، وألِية فعلية، من ألوت إذا قصرت وصرفت. ومنه قولهم: لَا يَألو جُهْداً.

وفسّره الزمخشري[1]: إن لا تكن لك في النساء حظية فإني غير ألية.

وأوضحُ من هذا أن يقال: إنْ لم تنل امرأة عندك حظوة فأنا غير مقصرة فيما أُعْنَى به من أمرك، فإذا فاتني منك حظوتي فليس فواتها لتقصيري، بل لأنك لا تحظى عنك امرأة. وفي لا ألية شيء لأنّ ألية: خبر مبتدأ محذوف، أي: فأنا لا ألية أو فلا أنا إلية. وحينئذٍ يختل حكم (لا) لأن شأنها إذا لم تعمل التكرير، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[الصافات: ٤٧].

ويروى: إلّا حظيةً فلا أليةً، بالنصب أي: إن لا أكن حظية فلا أكون ألية، وكذلك حكم (لو)، كقوله تعالى: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾[الإسراء: ١٠٠][2]، التقدير: لو تملكون خزائن رحمة ربي تملكون، وكان هذا المضمر متّصلاً، فلما حذف الفعل فُصل الضمير منه.

وفي المثل: لو ذاتُ سِوارٍ لَطمتني، أي: لو لَطمتني ذاتُ سِوار لطمتني.

وأما قول عديّ بن زيد[3]:

١٣٨٨ - لـو بغَـيْرِ المـاءِ حَلْقِـي شَرِقٌ   كنـتُ كالغَصَّـانِ بالمـاءِ اعتصـارِ[4]

---

(١) انظر المفصل ٢٣.

(٢) (ولو) في: د، ع، وهو سهو.

(٣) ديوانه ٩٣.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٤٦٢ (صدره)، والمغني ١: ٢٩٧، والعيني٤: ٤٥٤، وشرح عمدة الحافظ ٣٢٣، والجنى الداني ٢٨٠، والأشموني ٤: ٤٠، والهمع ٢: ٦٦، والدرر ٢: ٨١، والتصريح ٢: ٢٥٩، والخزانة ٣: ٥٩٤، ٤: ٤٦٠، ٥٢٤، واللسان (عصر). الشَّرِق: الذي يغص بالماء ونحوه، فلا يقدر على بلعه. والاعتصار: أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء هو أن يشربه قليلاً قليلاً ليسيغه. والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء فإذا غصصت بالماء فبمَ أسيغه؟ يضرب مثلاً للتأذي ممن يرجى إحسانه.

فيجوز أنه رفع (حلقي) بفعل دلّ عليه (شَرِق) كأنه قال: لو شرق حلقي.

ويجوز أنه شبه الجملة الاسمية بالفعلية فأوقعها بعد (لو) لاشتراكهما في الجملية ولاقتضاء (لو) الفعل إذا وقع بعدها (أنْ) المشدّدة لم يكن خبرها إلا فعلاً، تقول: لو أن زيداً جاءني لأكرمته، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا﴾[النساء: ٦٦] و﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، وذلك لأنَّ الخبر محلّ الفائدة.

و(أنَّ) إنما أفادت تأكيداً فوجب أن يكون الخبر فعلاً محضاً قضاء لحق (لو) في اقتضائها، ولا خلاف في أن (أنّ) في موضع رفع.

ثم منهم من قال: إنها مرفوعة بفعل محذوف، تقديره: ولو ثبت أنهم صبروا، ودلَّ (صبروا) على ثبت، وإن لم يكن من لفظه، لأنه في معناه، إذ لا فرق في المعنى بين أن تقول: صبر زيد، وبين أن تقول: ثبت صبرُ زيد.

ومنهم من قال: هي مرفوعة بالابتداء، والفعل الذي في خبرها سدّ مسد الفعل الذي يقع بعد (لو).

يُحكى ذلك عن سيبويه.

فـ(لو) على هذا التقدير قد دخلت على الجملة الابتدائية. وهم منعوه.

ولو قلت: ولو أن زيداً حاضري لأكرمته، لم يجز كما لا يجوز: لو زيد حاضري.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ [لقمان: ٢٧] فالتقدير: لو ثبت أن ما في الأرض من شجرة أقلام.

ويجوز: لو أنَّ عندي زيداً لأكرمته، ولو أن في الدار زيداً لأكرمته[١]، لأن الظرف لا بدَّ له من عامل، والتقدير: لو أن زيداً استقر عندك أو في الدار، وكذلك لو قلت: لو أن زيداً كعمر وأكرمته، جاز.

---

(١)(ولو أن في الدار زيداً لأكرمته) ساقط من: ع.

ولو قلت: لو أن زيداً مثلُ عمرو لأكرمته، لم يجز، لأنَّ (مثلا) لا يتعلق بفعل.

«ولولا، ولوما: وهما لامتناع الشيء لوجود غيره»

هما مركبان من لو، ولا، أو ما، وقد دل التركيب على معنى لم يكن قبله، وهو امتناع الشيء لوجود غيره، تقول: لولا زيدٌ لأكرمتك، ولو ما خالدٌ لزرتك.

المعنى: لم أكرمْك لوجود زيد، ولم أزرْك لوجود خالد، فامتنع الإكرام لوجود زيد، وامتنعت الزيارة لوجود خالد.

«ويليان الاسم في الغالب[١]»

هما يدخلان على جملة ابتدائية وفعلية لربط الفعلية بالابتدائية، وصيرت الابتدائية شرطاً والفعلية جزاء، كقولك: لولا عليٌّ لهلك عمر[٢]. ولهذا عددناها[٣] في حروف الشرط، وإن لم يوجد فيها خصيصة حروف الشرط، وهي اختصاصها بالفعل، وقد ذكرنا الخلاف في رفع الاسم بعدها في باب المبتدأ.

[٤١٦] وإنما قال: في الغالب؛ لأنهما قد يليان الفعل. قال[٤]:/

١٣٨٩ ـ أَلَا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أن لا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُني شُغْلِي[٥]

والأصل: لولا أن ينازعني، فحذف (أن) ورفع الفعل[٦].

«وجوابها كجواب (لو) كقوله: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾[هود: ٩١]»

وقد أشبعنا القول فيه في جواب لو.

---

(١) ما بين النجمتين متن في: د، لا في: ع.

(٢) انظر الكلام على هذا الأثر في تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية ٧٩-٨٣ بتحقيقي.

(٣) (عددناهما) في: ع.

(٤) أبو ذؤيب الهذلي. الديوان ١: ٣٤.

(٥) البيت في شرح السكري ١: ٨٨، وشرح ابن يعيش ٨: ١٤٦، والهمع ١: ١٠٥، والدرر ١: ٧٧، والخزانة ٤: ٤٩٨. ينازعني: يجاذبني. يقول: لو يُخَلّيني شُغْلِي وما أريد لجزيتكِ وأضعفتُ.

(٦) من (قال ألا) إلى (الفعل) ساقط من: ع.

«ويكونان هما، وهلا، وألا، حروف تحضيض
مختصة بالأفعال اختصاص كَلِم الشرط بها»

هذه الكلم الأسبع مركبة، أما لولا، ولوما، فقد ذكرناهما.

و(هَلّا) مركبة من (هل) و(لا) و(ألا) من (أن) و (لا).

ويجوز أن يكون أصلها: هلا، أبدل من الهاء همزة.

ومعناها كلها بعد التركيب التحضيض، وهو الحث والتحريض على الشيء، يقال: حضضته على فعله أي: حثثته عليه، وهي مختصة بالأفعال، لأن طلب الشيء والحمل على إيجاده إنما يكون فيما يثبت وينقضي، والأسماء ثابتة مستقرة، فلا تكون مطلوبة بالتحصيل، وهذا كما ذكرنا في تعليل اختصاص كَلِم الشرط بالفعل.

«ولا تدخل إلا على فعل ماض أو مستقبل»

هذه الحروف لا تدخل على فعل الحال، لأنَّ الحال حاضر موجود، فالحثُّ على إدخاله في الوجود يكون حثًّا على تحصيل الحاصل، وهو محال، وإنما يدخل على الماضي والمستقبل، فإذا وليهن الماضي كنَّ لوماً وتوبيخاً على تركه، وحثًّا على تحصيله كما تقول: هلّا جئت معنا، توبخه على ترك المجيء وأنه كان ينبغي له المجيء وتحثه عليه، وفي التنزيل: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾، و﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[1]، إلا أنَّ الماضي هاهنا في تأويل المستقبل. والتقدير: إن أخرتني أصدق، ولذلك جزم و(أكنْ) بالعطف على موضع (فأصدَّق).

وقرئ (وأكونُ) على القطع أي: وأنا أكون.

وأنكره جماعة، والمشهور الأول.

وإذا وليهن المستقبل كنّ استبطاء وتحضيضاً، تقول: هلّا تكرم زيداً، كأنك تستبطئ

(١) الآية ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصَّدَّقَ وأكُنْ﴾ المنافقون: ١٠. قرأ أبو عمرو وحده ﴿وأكون﴾ بواو. وقرأ باقي السبعة ﴿وأكُنْ﴾ جزماً بحذف الواو. انظر السبعة ٦٣٧.

إكرامه إيّاه، وتحضه عليه.

وفي التنزيل: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ﴾ [المائدة: ٦٣]. وقد تليها الجملة الشرطية كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا﴾ [الواقعة: ٨٦-٨٧] والتقدير: فلولا ترجعونها إن كنتم غير مدينين.

وقيل: هذه الحروف قد تكون تعجيزاً، كقوله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣] و﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾[الحجر: ٧].

واستفهاماً، كقوله: ﴿لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨].

ونفياً، كقوله: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨] و﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ﴾ [هود: ١١٦].

وفيه نظر مع أنه يمكن رَدُّ هذه كلِّها إلى التحضيض.

«والاسم بعدها مبني على فعل محذوف، تقول: هلّا خيراً من ذلك، وخيرٌ على تأويل: هلّا تفعل خيراً من ذلك[١]، وهلّا كان منك خيرٌ من ذلك»

قد ذكرنا أنَّ هذه الحروف مختصة بالأفعال، فإن وقع بعدها اسم كان في نية التأخير، كقولك: هلّا زيداً ضربت، والتقدير: هلا ضربت زيداً.

أو يكون معمولاً لفعل محذوف، كما كان بعد حرف الشرط كذلك، نحو قولك لفاعل الإكرام: هلّا زيداً، تريد، هلّا أكرمتَ زيداً، وكما تقول لمن يجيئك ماشياً: هلّا راكباً، تريد: هلا جئت راكباً.

قال سيبويه[٢]: تقول: لولا خيراً من ذلك، وهلّا خيراً من ذلك، والمراد هلا تفعل خيراً من ذلك. والمراد هلّا تفعل خيراً من ذلك.

---

(١)(وخير على تأويل هلا تفعل خيراً من ذلك) ساقط من: ع.

(٢)انظر الكتاب ١: ١٣٦.

قال: ويجوز رفعُه على معنى: هلّا كان خير من ذلك، قال جرير[١]:

١٣٩٠ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بني ضُوْطَرى لَوْلَا الكَمِيَّ الـمُقَنَّعَا[٢]

والتقدير: لولا تعدون الكميَّ المقنعَ.

ولا يقع بعد هذه الحروف المبتدأ والخبر، وشذَّ قول الحماسي[٣]:

١٣٩١ـ ونُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا[٤]

«وأما: وهي لتفصيل ما أجمله المدّعي»

معنى (أمّا) بالهمزة المفتوحة، ويقال: (أيما) تفصيل ما أجمله المدّعي، تقول: جاءني بنو تميم أما فلان فكذا، وهلمّ جرًّا، حتى تأتي عليهم.

وهو في القرآن كثير.

وقد يكون لإثبات شيء من الأشياء، يقول القائل: زيدٌ فقيهٌ كاتبٌ شاعرٌ، فتقول: أما زيد فقيه، أي: ليس فيه سوى الفقه، ولا كتابة فيه ولا شعر.

---

(١) جرير يهجو بهذا الفرزدق وقومه. انظر ديوانه: ٩٠٧.

(٢) البيت في الكامل ٢٣٩، والخصائص ٢: ٤٥، وشرح المرزوقي للحماسة ١٢٢١، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٧٩، ٣٣٤، ٢: ٢١٠، وشرح ابن يعيش ٢: ٣٨، ١٠٢، ٨: ١٤٤، والمغني ١: ٣٠٤، والأشموني ٤: ٥١، والهمع ١: ١٤٨، والدرر ١: ١٣٠، والخزانة ١: ٤٦١، ٤٦٣، ٤: ٤٩٨ واللسان (ضطر).

النيب: النوق المسنة. ضوطرى: حمقاء. والمعنى: ليس الفخر في عقر النوق ولكنه بقتل الأبطال.

(٣) هو الصِّمَّةُ بنُ عبد الله القُشَيْرِيّ (من شعراء الدولة الأموية). قال العيني ٣: ٤١٦: (قائله هو قيس بن الملوح، الملقب بالمجنون، ويقال: هو ابن الدمينة. وقال ابن عصفور: قائله: هو الصِّمَّة بن عبد الله القُشَيْرِيّ)

وفي الخزانة ١: ٤٦٣ حكى ما قال العيني، ثم قال: (ونسبه ابن خلكان في وَفَيَات الأعيان على ما استقر تصحيحه في آخر نسخة منها لإبراهيم بن العباس الصُّولي). انظر ديوان المجنون ١٩٥، وديوان ابن الدمينة ٢٠٦.

(٤) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ١٢٢٠، والمغني ١: ٧٧، ٢٩٧، ٣٤٠، ٢: ٦٤٥، والعيني ٣: ٤١٦، ٤: ٤٥٧، ٤٧٨، والأشموني ٢: ٢٥٩، ٤: ٥٢. ومعنى البيت: خُبِّرْتُ أنَّ ليلَى أرسلَت إليَّ ذا الشَّفاعة تَطْلُبُ به جاهاً عندي، مستكفية عن ذِكرِها في الشِّعْر وعن إتيانها وما يجري مجراه. ثم قال: هلا جعلَتْ نَفْسَها شفيعاً.

وقد يكون شروعاً في كلامٍ مستأنفٍ، كقولك في صدر كتابك: أمّا بعدَ حمد الله، وأما على أثر ذلك.

[٤١٧] / «تلي الاسم، وفيها معنى الشرط فتجاب بالفاء»

الدليل على تضمنها معنى الشرط دخول الفاء في جوابها كقولك: أمّا زيد فمنطلق، والفاء فيها ليست بزائدة، لأن حذفها يخل بالمقصود، ولا عاطفة، لأن قبلها مبتدأ، وبعدها خبره، والخبر لا يعطف على المبتدأ، فتعين أن تكون للشرط والتقدير: مهما يكنْ من شيء فزيد منطلق،فقد تضمنت (أمّا) الشرط والفعل والفاعل، لأن الشرط لا بد له من فعل، والفعل لا بد له من فاعل.

وأصل هذه الفاء أن تدخل على المبتدأ كما يكون في الجزاء كذلك من نحو قولك: إن تحسن إليّ فالله يجازيك. وإنما أخرت إلى الخبر، لضرب من إصلاح اللفظ، وذلك أنَّ (أمّا) فيها معنى الشرط يقع بعدها فعل الشرط، ثم بعده الجزاء، فلما حذف فعل الشرط هاهنا وأداته وتضمنت (أمّا) معناها كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما. فقدَّموا أحد جزئي الجواب، وجعلوه كالعوض من فعل الشرط.

وأيضاً فهذه الفاء وإن لم تكن عاطفة لكن أصلها العطف[١]، وهي لا تقع إلا بعد اسم أو فعل، فلو قالوا: أمّا فزيد منطلق، لوقعت أولاً لم يتقدمها إلا حرف، وذلك معدوم في كلامهم، فقدموا أحد الاسمين على الفاء، ليكون ما بعدها تابعاً لما قبلها، وإن لم يكن معطوفاً عليه.

«ويجوز: أمّا زيداً فضربت، وما زيداً فأنا ضارب»

ويكون (زيداً) منصوباً بضربت وضارب، وإن كان ما بعد الفاء ليس من شأنه أن

---

(١)على هامش (ع) وأما قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ فالتقدير: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول، كما حذفه من قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَٰمٌ﴾ أي: يقولون لهم سلام ا هـ.

يعمل فيما قبله، لكنه جائز هاهنا من حيث كانت الفاء في نية التقديم على جميع ما قبلها، فكأنك قلت: أما فضربت زيداً وأما فأنا ضارب زيداً.

«ولا يجوز: أمّا زيداً فإني ضارب»

لأنَّ (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما يسوغ في الفاء، لأنها في نية التقديم، وإنَّ لا تحتمل ذلك.

وأجازه المبرد وقال: إنَّ الفاء مع (إن) جميعاً في نية التقديم حتى كأنك قلت: أمّا فإني ضاربٌ زيداً. وهو ضعيف.

«ويجوز: أما اليومَ فإني راحل»

ويكون (اليومَ) منصوباً بما في (أمّا) من معنى الشرط، لأن الظرف يعمل فيه روائح الأفعال.

ولا يكون منصوباً براحل، لما ذكرنا.

ولو قلت: أما اليوم فزيد ضارب، فالظرف يجوز أن يتعلق بضارب، لأن الفاء في نية التقديم. ويجوز أن يتعلق بما في (أمّا) من معنى الشرط.

ومن مسائل الكتاب[1]: أمّا عِلْماً فعليم، فالمصدر يجوز أن ينتصب بعليم.

ويجوز أن ينتصب بما في (أما) من معنى الفعل، ويكون عِلْماً مصدراً في موضع الحال.

وتحذف الفاء من جواب (أمّا) لضرورة الشعر كما حذفوها من جواب الشرط قال[2]:

---

(١) الكتاب ١: ١٩٢، وفيه: (أما عِلْماً فعالم).

(٢) هو الحارث بن خالد المخزومي، يهجو بني أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس. انظر الخزانة ١: ٢١٧.

١٣٩٢ ـ فأمّا القتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ولكنَّ سَيْراً في عِراضِ المَوَاكِبِ(١)

وقال آخر:

١٣٩٣ ـ فأمَّا الصُّدورُ لا صُدُورَ لجَعْفَرٍ ولكنّ أَعْجَازاً شديداً ضَريرها(٢)

فالقتال والصدور في البيتين مبتدأ.

وقوله: لا قتالَ لديكم، ولا صدور لجعفر: خبر عنهما، وقام عموم النفي الشامل للمبتدأ وغيره مقام الذكر العائد إلى المبتدا.

«وأمّا الأسماء فمحمولة على (إنِ) الشرطية»

قد ذكرنا أنَّ أصل الشرط (إنْ) ولهذا يجوز الفصل بينها وبين الشرط جوازاً مطّرداً كقوله: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[النساء: ١٢٨] و﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، ولأنه يشترط بها على كل شيء من عين ومعنى وزمان ومكان، ولأنه يجوز حذف الفعل بعدها، يقول لك القائل: أتزور زيداً وهو يشتمك؟ فتقول: أزوره، وإن تريد أزوره وإن شتمني. أنشد أبو سعيد:

١٣٩٤ ـ قالت بَناتُ العمِّ يا سلمى وإنْ كانَ عَيِيًّا مُعْدِماً قالت وإنْ(٣)

وقد تقدم. وقد تضمنت أسماءٌ معناها فجُوزي بها اختصاراً للكلام، لما فيهنّ من العموم، إذ لولاها لكان في الشرط إطالة مفرطة، ألا ترى أن (مَنْ) يعم ذوي العلم، فلو لم تأت بها وأردت الاشتراط على الأناسي، لما قدرت أن تفي بالمعنى الذي بقي به (مَنْ)

---

(١) البيت في المقتضب ٢: ٧١، والمنصف ٣: ١١٨، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨٥، ٢٩٠، ٢: ٣٤٨، وشرح ابن يعيش ٧: ١٣٤، ٩: ١٢، والمغني ١: ٥٨، والعيني ١: ٥٧٧، ٤: ٤٧٤، والأشموني ١: ١٩٦، ٢٤٤، ٤: ٤٥، والهمع ٢: ٦٧، والدرر ٢: ٨٤، العراض: جمع عرض، بمعنى الناحية. المواكب: الجماعة ركباناً أو مشاة، وقيل: ركاب الإبل للزينة.

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ٧: ١٣٤، ٩: ١٢ برواية (فأما صدور).

(٣) تقدم البيت برقم (٧٧٠).

لأنك إذا قلت: مَنْ يقمْ أقمْ معه، استغرقت ذوي العِلْم، فلو جئت بـ(إن) وقلت: إنْ يقمْ زيدٌ أقمْ معه، وذكرت كثيرين من الجنس لم يستغرقه كقولك: إن يقم زيد أو عمرو أو بكر أو خالد أو بشر قمت معه، فقد ظهر فائدة المجيء بهذه الأسماء.

[٤١٨] / «وهي غير ظروف، وهي (مَنْ)»

وهي تعم ذوي العلم، وقد تقدم أنه يجوز إعادة الضمير إليها مفرداً مذكراً بحسب اللفظ، وهو أجود والكثير في الاستعمال.

وفي التنزيل: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾[التغابن: ١١] وقال زهير[١]:

١٣٩٥ - ومَنْ يَغْتَرِبْ يَحْسِبْ عَدُوًّا صَدِيقَهُ ... ومَــنْ لا يُكَــرِّمْ نفسَــه لا يُكَــرَّمِ[٢]

ويجوز تأنيثُ الضمير وتثنيتُه وجمعُه على حسب المعنى. وفي التنزيل: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَـٰلِحًا﴾[الأحزاب: ٣١] وقال الفرزدق[٣]:

١٣٩٦ - تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي ... نَكُـنْ مِثْـلَ مَـنْ يـا ذئـبُ يَصْـطَلِحانِ[٤]

وحكى يونس: مَنْ كانت أمَّك[٥]. بالنصب.

«وما»

---

(١)ديوانه شرح ثعلب ٣٢.

(٢)البيت من معلقة زهير، وهو في شرح النحاس للقصائد التسع ١: ٣٥٠، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٢٨٥ واللمع ٢١٥.

(٣)ديوانه ٢: ٣٢٩ برواية (.... واثقني.... يصطحبان).

(٤)البيت في الكتاب ١: ٤٠٤، والمقتضب ٢: ٢٩٥، ٢٥٣، والأصول ٢: ٣٩٧، وطبقات فحول الشعراء ٣٦٦، والخصائص ٢: ٤٢٢، والمحتسب ١: ٢١٩، ٢: ١٤٥، وشرح ابن يعيش ٢: ١٣٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣١١، والمغني ٢: ٤٥٢، والعيني ١: ٤٦١، والأشموني ١: ١٥٣ والهمع ١: ٨٧، ٨٨ والدرر ١: ٦٤، ٦٥.

قال أبو عبيدة: ضاف الفرزدقَ ذئبٌ ومعه مسلوخ فألقى إليه ربعَ الشاة، وأراد أصحابُه طرده فنهاهم، ثم ألقى إليه الربع الآخر فشبع وتبختر. فقاله الفرزدق. ويروى (يصطحبان) و(يصطبحان).

(٥)انظر الكتاب ١: ٣٠٢.

وهي تعمّ غير ذوي العِلْم، تقول: ما تصنعْ أصنعْ، وفي التنزيل: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾[البقرة: ٢٧٢] وقال طرفة(١):

١٣٩٧ ـ أَرَى العُمْرَ كَنْزاً ناقِصاً كُلَّ لَيْلَةٍ ... ومـا تَـنْقُصِ الأيَّـامُ والـدَّهْرُ يَنْفَـدِ(٢)

«وأي»

وهي تعم الأجزاء من ذوي العِلم وغيرهم، تقول: أيّهم يكرم أكرم.

وفي التنزيل: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء: ١١٠] حذف نون(تدعون) للجزم.

وأنشد سيبويه:

١٣٩٨ ـ لمـا تمكَّـنَ دُنْيَـاهُمْ أطـاعَهُمُ ... في أيِّ نَحْـوٍ يُميلُـوا دينَـهُ يَمِـلِ(٣)

«ومهما»

وهي بمنزلة (ما) تقول: مهما تزرْني أزرْك. قال امرؤ القيس:

أَغَـرَّكِ منِّـي أنَّ حُبَّـكِ قـاتِلِي ... وأنَّـكِ مَهْـمَا تَـأْمُرِي القلـبَ يَفْعَـلِ(٤)

وأصل مهما عند الخليل (ما).

وحروف الجزاء قد تزاد فيها (ما) كما يزيدونها على (متى) و(إذ) فقالوا: ما ما فاستقبحوا تكرار حرفين فأبدلوا من الألف الأولى هاءً، لكون الألف والهاء من مخرج واحد، فقالوا: مهما.

---

(١) ديوانه: ٣٦، ٢٧٩.

(٢) البيت في شرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٢٠١، وشرح المضنون به ٨٠ والأشموني ٤: ٩.

(٣) قائل البيت «عبد الله بن همّام السَّلُوليّ» وهو في الكتاب ١: ٤٤٢، والأشموني ٤: ١٠، واللسان (مكن).
يصف رجلاً اتصل بالسلاطين فأضاع دينه في اتباع أمرهم ولزوم طاعتهم. تمكن دنياهم، أي: من دنياهم.

(٤) تقدم البيت برقم (١١٦٦).

وقيل: إنها مركبةمن (مه) بمعنى: اكفف، و(ما) الشرطية، والمعنى عندهم:اكفف عن كل شيء ما تصنع أصنع، ويؤيده قول الشاعر:

١٤٠٠ـ أمَاوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ في صَدِيقِهِ　　أقاويلَ هذا الناسِ مَاوِيَّ يَنْدَمِ(١)

ركب (مَهْ) مع (مَنْ) كما ركبها مع ما(٢). وهذا القول ضعيف ويدل على ضعفه ما أنشده سيبويه للمُتَنَخِّل الهُذلي(٣) مستدلاً على المجازاة بها.

١٤٠١ـ ولكنَّه هَيِّنٌ لَيِّنٌ　　كعاليةِ الرُّمْحِ عَرْدٌ نَسَاهُ
إذا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْوَاعَةً　　ومَهْمَا وَكَلْتَ إليهِ كَفَاهُ(٤)

فلو كان (مه) بمعنى اكفُفْ، لكان قد عطف الأمر على الخبر، وهو قوله: (إذا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْواعَةً) وأنه غير جائز، إذ لا يجوز: يقعد عمرو وقم يا زيد.

وإعادة الضمير إلى مهما في قوله (كفاه) دليل على أن مهما اسم.

وقيل: هي اسم مفرد، إذ الأصلُ عدمُ التركيب، ويؤيّده عودُ الضمير إليها كما يعود إلى ما ذكرناه.

وقد قال سيبويه: لو سميت رجلاً بمهما لم تصرفه، فجعلها فعلى، وهذا يدل على أن مذهبه فيها أنها كلمة واحدة للشرط، وليست بمركبة، وألفها للتأنيث، فالضمير في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[الأعراف: ١٣٢] عائدة على قول الخليل إلى (ما) الأولى،

---

(١)البيت في شرح ابن يعيش ٤: ٨، واللسان (مهه) ١٧: ٤٤٠، والخزانة ٣: ٦٣١ وفيه (ماويّ: رخم ماوية، وهي من أسماء النساء منها ماوية امرأة حاتم طي، وهذا البيت شبيه بشعره، لكني لم أقف عليه منسوباً إليه. مهمن: اسم شرط يجزم فعلين، الأول يسمعن، والثاني يندم، وكسر القافية).

(٢)لم أجدهما في الكتاب لسيبويه.

(٣)ديوان الهذليين ٢: ٣٠، وشرح السكري ١: ٣٦،٣: ١٢٧٧.

(٤)انظر أمالي المرتضى ١: ٣٠٦،والكنز اللغوي ٢٢٤، والخيل للأصمعي ١٠، والمصون للعسكري ١٥٤، وشرح ابن يعيش ٧: ٤٣، واللسان (طوع)، والخزانة ٣: ٦٣٥. عَرْدٌ نساه، يقول: شديد ساقُه.

وكذا على القول الثاني، وعلى القول الثالث عائدة إلى مجموع الكلمة كما تعود إلى ما.

«وظروف زمان وهي: إذ ما»

(إذ) ظرف لما مضى من الزمان، وتكف[١] بـ (ما) فتصير للمجازاة. تقول: إذ ما تزرني أزرك، فـ(ما) قد قلبت معناها من المضيّ إلى الاستقبال، ومنعها من الإضافة إلى ما بعدها.

وظاهر كلام سيبويه[٢] أنها حرف، لأنه ذكرها مع إنِ الشرطية، وكان التركيب أحالها من الاسمية إلى الحرفية، إذ الأصل في الشرط أن يكون بالحروف، والظاهر عند النحويين بقاؤها على اسميتها، كما أنَّ الكاف ورُبَّ ومَنْ كفتْ بها، ولم يزلْن عن الحرفية.

قال عبد الرحمن بن همام السلولي[٣] أنشده سيبويه:

١٤٠٢ ـ إذْ ما تَرَيْنِي اليومَ أُزْجِي ظَعِينَتي ... أُصَعِّدُ طَوْراً في البلاد وأُفْرِعُ
فَإِنِّيَ من قومٍ سواكم وإنَّما ... رجاليَ فَهْمٌ بالحجازِ وأَشْجَعُ[٤]

وقال سمعناهما مَمَّنْ يرويها عن العرب هكذا، يعني: إذ ما، والمعنى إمّا.

---

(١)على هامش (ع): وأراد بالكف ها هنا منعها عن الاسمية جعلها حرف شرط، فإنَّ أبا سعيد قال: صارت (إذا) بعد دخول (ما) عليها حرف شرط. ا هـ.

(٢)انظر الكتاب ١: ٤٣٢.

(٣)كذا نسبها المؤلف، ونُسبا في الكتاب لعبد الله بن همام السلولي، وهو عبد الله بن همام بن نبيشة بن رياح السلولي، من بني مرة بن صعصعة، وهو شاعر إسلامي، من التابعين، وكان يقال له: "العطار" لحسن شعره (ت نحو ١٠٠هـ) انظر الشعر والشعراء ٢: ٦٥١، والسمط ٢: ٦٨٣، والخزانة ٣: ٦٣٩، والأعلام ٤: ٢٨٨.

(٤)البيتان في الكتاب ١: ٤٣٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٥، وشرح ابن يعيش ٧: ٤٧، ٩: ٦، ٧، والخزانة ٣: ٦٣٨. الإزجاء: السوق، يقال: أزجيت الإبل، إذا سقيتها. والظعينة: ما دامت في الهودج، وروى بدله (مطيتي) والمطية: البعير. صعّد في الوادي تصعيداً: انحدر فيه، بخلاف الصعود فإنه الارتفاع. وأفرع إفراعاً: سعد وارتفع. فهم وأشجع: قبيلتان.

وأنشده الزمخشري(١): (فأما تَرَيْني اليومَ) شاهداً على المجازاة بـ (أمّا)، وحذف نون التوكيد من شرطيها. قال العباس بن مرداس(٢):

١٤٠٣ - إذْ مَا دخلت على الرسول فَقُلْ لَهُ ... حَقًّا عَلَيْكَ إذا اطْمَأَنَّ الـمَجْلِسُ(٣)

وأما (إذا) وإن كان فيها معنى المجازاة، لأن جوابها يقع عند مجيء الوقت، كما يقع في (إنّ) عند وجود الشرط، ولهذا يجوز دخولُ الفاء في جوابها، تقول: إذا زرتني فأنت مكرم. قال الفرزدق:

١٤٠٤ - إذا ما قيل ياألَـحُماةِ قَوْمِ ... فنحنُ بدعوةِ الداعي دُعينا(٤)

/ لم يجزم بها، لأنَّ حالها ينافي الجزم، لأنها تضاف إلى ما بعدها فتخصص بالإضافة، فلو جزمت لكانت مبهمة. [٤١٩]

وذهب الصَّيْمَرِي(٥) إلى أنها تُكَفُّ بـ(ما) مثل (إذ) وتجزم، وأنشد للفرزدق(٦):

١٤٠٥ - فقامَ أبو لَيْلَى إليهِ ابنُ ظالمٍ ... وكانَ إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ(٧)

---

(١) انظر المفصل ٣٢٢، وشرح ابن يعيش ٩: ٦.

(٢) قاله العباس بن مرداس في غزوة حنين، يذكر بلاءه وإقدامه مع قومه في تلك الغزوة وغيرها من الغزوات.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٤٣٢، والمقتضب ٢: ٤٧، والخصائص ١: ١٣١، وشرح ابن يعيش ٤: ٩٧، ٧: ٤٦، والخزانة ٣: ٦٣٦. اطمأن: سكن، والمجلس: أي: أهل المجلس على حذف المضاف.

(٤) البيت منسوباً للفرزدق في شرح الحماسة للمرزوقي ١: ١٠٨ برواية (عُنينا) بدل (دعينا)، والخزانة ٧: ٧٨ برواية (دعينا).

(٥) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَري النحوي، أبو محمد، له (تبصرة المبتدئ وتذكرة المنتهي) ذكر بروكلمان ٥: ١٦٤، وفاته سنة ٥٤١ هـ وفي تحديده بُعْد؛ لأن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) من شيوخ الصيمري، والرماني في كتابه معاني الحروف ٧٨ ينقل عن الصيمري، ولا غرابة فقد كان أبو علي يقتنع بعلم ابن جني في بعض الأمور فيدون رأيه في كتبه. انظر البغية ٢: ٤٩، ومقدمة الخصائص ٢٠، ومقدمة التبصرة.

(٦) ديوانه ١: ٢١.

(٧) البيت في التبصرة ١: ٤٠٨، وجمهرة الأمثال ٢: ٣٦٨، وشرح ابن يعيش ٨: ١٣٤، والخزانة ٣: ١٨٥.

وهو بعيد، فإنها قد جاءت ولم تجزم. أنشد سيبويه لكعب بن زهير(١):

١٤٠٦ - وإذا مـا تشـاءُ تَبْعَـثُ منهـا مَغْـرِبَ الشَّـمْسِ ناشِـطاً مَـذْعُوراً(٢)

وقد جاء الجزم بـ(إذا) غير مكفوفة في ضرورة الشعر. قال الفرزدق(٣):

١٤٠٧ - تَرْفَـعُ لي خِنْدفٌ واللهُ يَرْفَـعُ لي نـاراً إذا خَمَـدَتْ نِـيرانُهُم تَقِـدِ(٤)

«ومتى»

وهي سؤال عن زمان مبهم متضمن لجميع الأزمنة، فتقول: متى تزرني أزرك.

قال طرفة(٥):

١٤٠٨ - متى تَأْتِنِي أصبَحْكَ كاساً رَوِيَّةً وإنْ كُنْـتَ عنهـا غانيـاً فَـاغْنَ وازْدَدِ(٦)

وتزاد فيها (ما) فتزيده إبهاماً، وتزيد المجازاة بها حسناً.

---

(١)ديوانه: ١١٨.

(٢)البيت في الكتاب ١: ٤٣٤، والمقتضب ٢: ٥٧، والتبصرة ١: ٤٠٩، وشرح ابن يعيش ٨: ١٣٤، والخزانة ٣: ١٦٣. والمعنى: كأن هذه الناقة في نشاطها بعد سير النهار، ثور ناشط، يخرج من بلد إلى بلد، فذلك أوحش له وأذعر.

(٣)ملحقات ديوانه: ٢١٦ (الصاوي).

(٤)البيت في الكتاب ١: ٤٣٤، والمقتضب ٢: ٥٦، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٣٣، وشرح ابن يعيش ٧: ٤٧، والأشموني ٤: ١٣. خندف: أم الياس. وافتخر بها الفرزدق لأنه تميمي، وبنو تميم ينسبون إليها، ونونت للضرورة، والله يرفع لي: أي: الرافع في الحقيقة هو الله. تقد: تشتعل. ويروى (إذا خبت). يقول: ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقدة إذا قعدت بغيري قبيلته.

(٥)ديوانه: ٢٩.

(٦)البيت من معلقته، وهو في الكتاب ٢: ٣٠٣، والمقتضب ٢: ٤٨، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع ١٨٧، وشرح ابن يعيش ٧: ٤٦. أصبحك: من الصبوح، وهو شرب الغداة. والروية المروية، فعليه بمعنى مفعلة. والكأس مؤنثة، وهي الخمر في إنائها، والغاني المستغني سواء. يصف كلفه بالخمر واستهلاكه في شربها، أي فاغْن بما عندك وازْدد غنًى بما أقدمه إليك. ويروى: (متى تأتنا نَصْبَحْك). ويروى: (ذا غنى).

ومن أبيات الحماسة:

١٤٠٩ - مَتَى مَا يَرَ الناسُ الغَنِيَّ وجَارُهُ فقـيرٌ يقولـوا: عـاجِزٌ وجَليـدُ(١)

«وأيّ حينٍ»

تقول: أيَّ حينٍ تركبْ أركبْ، فصار (أيّ) ظرف زمان، لإضافته إلى حين.

«وأيان»

هي قد تكون استفهامية، كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[الذاريات: ١٢] و﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[القيامة: ٦] والمجازاة بها قليلة جدًّا. أنشدنا الشيخ:

١٤١٠ - إذا النعجةُ الأرثاء حلَّت بقَفْـرَةٍ فأيَّـان مـا تعـدِلْ بهـا الـدلوُ تَنْـزِلِ(٢)

«وظروف مكان، وهي: حيثما»

قد تقدم الكلام على (حيث) في أول الكتاب، ولا يجازى بها كما جوزي بأين وأنى، لأنها لا تكون إلا مضافة، فإذا أريد المجازاة بها كفت بـ (ما) فتقول: حيثما تجلسْ أجلسْ.

وإذا وقع بعدها الماضي كان في تأويل المستقبل، ولا تقع بعدها الجملة الابتدائية، لأنها صارت بمنزلة (إن).

«وأين»

---

(١) البيت للمعلوط السعدي القريعي، كما في عيون الأخبار ٣: ١٨٩، ويروى لسويد بن حذاق العبدي. وهو في شرح المرزوقي للحماسة ١١٤٨، والمرتجل ٢٧٣، وحماسة البحتري ٢٤٥، وزهر الآداب ٢: ٢٠٧، وشرح ابن يعيش ٤: ١٠٥، والخزانة ١: ٥٣٦، واللسان (حظظ). جليد: صبور. وجوابُ (متى ما يرَ) قوله (يقولوا) وارتفع (عاجزٌ) على أنّه خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: هذان عاجزٌ وجليد.

(٢) البيت لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ٢: ٥٢٦، وشرح عمدة الحافظ ٣٦٣، وانظر الأشموني ٤: ١٠، والهمع ٢: ٦٣، والدرر ٢: ٨٠، ويروى:

إذا النعجـةُ الأدمـاءُ كانـت بقفـرةٍ فأيـانَ مـا تعـدِلْ بـه الـريحُ تنـزِلِ

هي للمكان استفهامية كانت أو شرطية، تقول: أين زيد؟ سائلاً عن مكانه. وأين تجلس أجلس، مشترطاً على المكان. وقال ابن همام السلولي:

١٤١١ ـ أَينَ تَضرِبْ بها العُداةُ تَجِدْنا نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوَها للتَّلاقِي(١)

وتزاد عليها (ما) فتزيدها إبهاماً، وتزيد المجازاة بها حسناً.

وفي التنزيل: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[النساء: ٧٨] و﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ١١٥].

وأجاز الكوفيون: المجازاة بكيف قياساً على أين، ولم يرووا فيه شعراً.

ولم يجزه البصريون: وفرقوا بينه وبين أين بأنَّا إذا قلنا: أين تجلس أجلس. فالوفاء ممكن بأن يتابعه في جلوسه، وإذا قال: كيف تكن أكن. فالوفاء متعذر، إذ لا يمكنه أن يطابقه في جميع صفاته.

«وأنّى»

هي ظرف مكان بمعنى (أين) على ما تقدم، ويجازى بها، فيقال: أنى تأتني آتِك، أي: من أي جهة تأتني آتك. قال لبيد(٢):

١٤١٢ ـ فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تأتِها تَلْتَبِسْ بها كِلَا مَرْكَبَيْهَا تحتَ رِجلِكَ شَاجِرُ(٣)

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٤٣٢، والمقتضب ٢: ٤٨، وشرح ابن يعيش ٤: ١٠٥، ٧: ٤٥، والأشموني ٤: ١٠، ويروى (بنا). العيس: الإبل البيض المفرد أعيس وعيساء، كانوا يرحلون على الإبل فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل، ولم يرد أنهم يلقون العدو على الإبل.

(٢) الديوان: ٦٥ برواية (تبتس بها...... رجليك).

(٣) البيت في الكتاب ١: ٤٣٢، والمقتضب ٢: ٤٨، وشرح ابن يعيش ٤: ١١٠، ٧: ٤٥، والخزانة ٣: ١٩٠، ٤: ٢١٠. تلتبس: تنشب. شاجر: مضطرب. والعرب تشبه التنشب في العظائم بالركوب على المراكب الصعبة فيقولون: ركبت مني أمراً عظيماً، ولقد ركبت مركباً صعباً. وكان للبيد جار قد لجأ إليه واعتصم به فضربه عمه بالسيف فغضب لبيد لذلك، وقال قصيدة – منها بيت الشاهد– مخاطباً عمه، فيقول له: إنك ركبت=

فهو منصوب بفعل الشرط، كقولك: متى تزرني أكرمك، وتجر متى بـ(إلى) لا غير.

وأيان وإذ ما: لازمتان للنصب، وأينما وحيثما: تُجران بمن وإلى.

وحرف الجرّ يتعلق بحرف الشرط.

وما كان منها غير ظرف فإن كان مرفوعاً فهو مبتدأ لا غير، وعاد إليه من فعل الشرط عائد، كقولك: من يقمْ أقمْ معه ومن يَزُرْني أكرمْه.

وما كان منصوباً انتصب بفعل الشرط مفعولاً به، كقولك: من تكرم أكرم، أو خبراً لكان، كقولك: من يكن أخوك فهو أخي.

وما كان منها مجروراً بحرف الجر يتعلق بفعل الشرط، كقولك: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل.

فلو قلت: إلى مَنْ تذهب إليه أذهب، لم يجز الجزم، لأنَّ الفعل الأول قد أخذ مقتضاه، وتعلّق حرف الجر بالفعل الثاني.

وكذلك لو قلت: أتذكر إذ مَنْ يأتينا نكرمه، وأن مَنْ يجلس أحدثه، وكان ما يفعل يعجبني، وظننت أيهم تقصد يعطيك. فلا يجوز الجزم في هذا كله لما ذكرنا.

«وما عدا (إنِ) الشرطية لا يفصل بينها وبين مجزومها»

[٤٢٠] الجازم في الفعل/ نظير الجار في الاسم، فكما لا يفصل بين الجار والمجرور، كذلك لا يفصل بين الجازم والمجزوم، إلا (إنِ) الشرطية فإنَّ الفصل بينها وبين مجزومها جاز جوازاً مطرداً، وذلك لقوتها في بابها، وعدم خروجها منه إلى غيره، وليس هذا بأبعد من حذف فعل الشرط في قوله: المرء مقتول بما قَتَل به إن سيف فسيف وإن خنجر فخنجر(١).

ثم إنْ كان بعدها فعل ماض حسن الفصل، تشبيهاً لها بما ليس بعامل من الحروف،

=أمراً لا خلاص لك منه، فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة لا يقدر على النزول عنها سالماً، لأن رجليه قد اشتبكتا بركابها، وكلا مركبيها لا يستقر عليه إن ركب على مركبها المقدم وهو الرحل وجده مركباً صعباً، وإن ركب على مركبها المؤخر وهو الكفل مال به وصرعه.

(١) انظر الكتاب ١: ١٣٠، والخصائص ٢: ٣٧٩، وشرح الرضي للكافية ١: ٢٥٢.

كهمزة الاستفهام، وفي التنزيل: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[النساء: ١٧٦]، ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

ومن كلامهم: إنِ اللهُ أمكنني من فلانٍ فعلتُ(١). وقال(٢):

١٤١٣ـ عاوِدْ هَراةَ وإن معمورُها خَرِبَا ....(٣)

وإن كان بعدها فعل مضارع قبح الفصل، ولا يجيء إلا في ضرورة الشعر، كقول مالك بن الرَّيْب(٤):

١٤١٤ـ إنِ اللهُ يُرْجِعني إلى الغزوِ لا أكنْ وإن قَلَّ مالي طالباً ما ورائيا(٥)

والاسم بعد (إن) معمول فعل دل عليه الظاهر على ما تقدم.

وقد جاء الفصل بين الجازم وغيره في ضرورة الشعر. قال ذو الرمة(٦):

١٤١٥ـ فأضْحَتْ مَبادِيها قِفاراً بِلادُها كأَنْ لَمْ، سِوَى أهْلٍ من الوَحْشِ، تُؤهَلُ(٧)

---

(١)انظر الكتاب ١: ٥١.

(٢)القائل شاعر من أهل هراة، قالها عندما افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ هـ كما في اللسان (هرا).

(٣)صدر بيت، من خمسة أبيات في اللسان، وعجزه:

وأَسْعِدِ اليومَ مَشْغوفاً إذا طَرِبا

وهو في الكتاب ١: ٤٥٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ١: ١٧٤، وشرح ابن يعيش ٩: ١٠.

(٤)هو من مازن تميم، أبو عُقْبة، شاعر، من الظرفاء الأدباء الفتاك (ت نحو ٦٠هـ) في خراسان. انظر الشعر والشعراء ١: ٣٥٣، والسمط ١: ٤١٨، والخزانة ١: ٣٢٠، والأعلام ٦: ١٣٤.

(٥)البيت في العيني ٣: ١٦٦، والخزانة ١: ٣١٨.

(٦)ديوانه ٣: ١٤٦٥.

(٧)البيت في الخصائص ٢: ٤١٠، والمغني ١: ٣٠٨، والعيني ٤: ٤٤٥، والأشموني ٤: ٥، والهمع ٢: ٥٦، والدرر ٢: ٧١، والخزانة ٣: ٦٢٦. مباديها: حيث تبدو في الربيع قفاراً بلادُها. تُؤْهَل: تنزل. يقال: بَلَدٌ مأهول، أي: ذو أهل فأراد كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش. ويروى (وأضحت مغانيها) ويروى: قفاراً رسومُها).

وعلى هامش (د) قبله:

فيا كَرَمَ السَّكْنِ الذينَ تَحَمَّلُوا مِنَ الدارِ والمُسْتَخْلِفِ المُتَبَدِّلِ

وقال آخر(١):

١٤١٦ - فمتـى واغـلٌ يَـزُرْهم يُحَيُّـو ... هُ وتُعْطَـفْ عليـه كـأْسُ السَّـاقِي(٢)

وأنشد سيبويه:

١٤١٧ - صَـعْدَةٌ نابِتَـةٌ في حَـائِرٍ ... أَيْـنَمَا الـريحُ تُمَيِّلْهـا تَمِـلْ(٣)

وقال آخر(٤):

١٤١٨ - فَمَنْ نحنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ ... ومَـنْ لا نُجِـرْهُ يُمْـسِ مِنّـا مُفَزَّعَـا(٥)

فالأسماء في جميع ذلك مرفوعة بأفعال دلت عليها الأفعال الظاهرة.

واعلم أن كَلِم الشرط لها صدر الكلام، فلا يعمل ما قبلها فيها إلا حروف الجر.

وأما قوله(٦):

---

(١) هو عدي بن زيد. ملحقات ديوانه ١٥٦.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٤٥٨، والمقتضب ٢: ٧٦، والإنصاف ٦١٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٣٢، وشرح ابن يعيش ٩: ١٠، والهمع ٢: ٥٩، والدرر ٢: ٧٥، والخزانة ١: ٤٥٦، ٣: ٦٣٩. ويروى (واغل يَنُبْهُم). الواغل: الداخل في الشرب من غير دعوة.

(٣) قائل البيت كعب بن جعيل، أو حسان بن ضرار. وهو في الكتاب ١: ٤٥٨، والمقتضب ٢: ٧٥، والإنصاف ٦١٨، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٣٢، ٣٤٧، وشرح ابن يعيش ٩: ١٠، والعيني ٤: ٥٧١، والأشموني ٤: ١٠، ولحن العوام ١٢٢، والهمع ٢: ٥٩، والدرر ٢: ٧٦، والخزانة ١: ٤٥٧، ٣: ٦٤٠، ٦٤٢. ينعت امرأة شبهها بالصعدة، وهي القناة. وجعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها وأشد لتثنِّيها إذا اختلفت الريح. والحائر: القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتحير ماؤه، أي: يستدير ولا يجري قدماً.

(٤) هو هشام المري كما في الكتاب، وقال البغدادي: هو مرة بن كعب بن لؤي القرشي، وهوشاعر جاهلي.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٤٥٨، والمقتضب ٢: ٧٥، والإنصاف ٦١٩، والمغني ٢: ٤٥٠، والهمع ٢: ٥٩، والدرر ٢: ٧٥، والخزانة ٣: ٦٤٠.

(٦) قال البغدادي في الخزانة ١: ٢١٩: «قال ابن السيد في شرح أبيات الجمل: هذا البيت للأخطل، وكان نصرانياً، فلذلك ذكر الكنيسة. وقال ابن هشام اللخمي في شرحها: لم أجده في ديوان الأخطل. أقول: قد فتشت ديوان الأخطل من رواية السكري فلم أظفر به فيه، ولعله ثابت في رواية أخرى. ونسبه السيوطي في=

١٧٠٩

١٤١٩ ـ إنَّ مَنْ يدْخُلِ الكنيسةَ يوماً يَلْقَ فيها جآذِراً وظباءَ[1]

***

=شواهد المغني إلى الأخطل».

(١) البيت في شرح ابن يعيش ٣: ١١٥، والمغني ١: ٣٦، ٢: ٦٥١، والهمع ١: ١٣٦، والدرر ١: ١١٥، والخزانة ١: ٢١٩. الجآذر جمع جؤذر، وهو ولد البقرة. الظباء: الغزلان. يقول: من يدخل الكنيسة يلق فيها أشباه الجآذر من أولاد النصارى، وأشباه الظباء من نسائهم. هذا على سبيل الاستعارة.

«فصل:

يلحق الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، كالقسم، والأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والتوقع نونان خفيفة وثقيلة للتأكيد كقوله: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ﴾ [يوسف: ٣٢]»

هاتان النونان من حروف المعاني، جاؤوا بهما لتأكيد الفعل، زِيدَا في آخره لئلا يجتمع على أوله زائدان ويدخلان على الفعل المستقبل خاصة، ويؤثران فيه تأثيرين: تأثيراً في لفظه، وهو إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً، وتأثيراً في معناه، وهو إخلاصه للاستقبال بعد أن كان يصلح للحال وللاستقبال.

والمشددة أبلغ في التأكيد، لأن تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد[1]، فإذا قلت: اذهبَنْ، بالخفيفة، فكأنك كررت الفعل مرتين، فقلت: اذهب اذهب، وإذا قلت: اذهبَنَّ، بالثقيلة، فكأنك كررته ثلاث مرات.

وإذا قلت: والله ليذهبَنْ، بالخفيفة، فكأنك كررته أربع مرات.

وإذا قلت: والله ليذهَبَنَّ، بالثقيلة، فكأنك كررته خمس مرات.

وقولك: يا قوم اذهبُنْ، خفيفة النون، بمنزلة اذهبوا كلكم.

وقولك: اِذهبُنَّ بالتشديد، بمنزلة قولك: اذهبوا كلكم أجمعون.

وإنما لم يؤكد بهاتين النونين الفعل الماضي ولا الحال، ولا ما ليس فيه معنى الطلب، وإنما يؤكد بهما الفعل المستقبل المطلوب تحصيله، إيذاناً بقوة العناية بوجوده.

فمن ذلك: القسم، كقولك: واللهِ لأقومَنَّ، وأقسمت عليك لتفعلَنَّ، وفي التنزيل:

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٣٧.

﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧] ﴿وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢] و﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].

وقال الأعشى(١):

١٤٢٠ - فلأشربَنَّ ثمانياً وثمانياً ... وثمانَ عشرةَ واثنتينِ وأربعا(٢)

ومنه الأمرُ باللام، أو بالصيغة، كقولك: اذهبَنْ وليقومَنْ زيد.

والنهي، كقولك: لا تضربن زيداً، وفي التنزيل: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ۞ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤].

وقال الأعشى(٣):

١٤٢١ - ولا تَسْخَرَنْ من بائسٍ ذِي ضَرارَةٍ ... ولا تَحْسَبَنَّ المالَ للمرءِ مُخلَدا

ولا تَقْرَبَنْ جارةً، إنَّ سِرَّها ... عليكَ حَرامٌ، فانْكِحَنْ أو تأبَّدا(٤)

والاستفهام، كقولك: هل تقومن؟ قال الأعشى(٥):

١٤٢٢ - فهلْ يَمْنَعَنّي ارتيادِي البلا ... دَ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أو يأتِيَنْ(٦)

ودخول هذه النون ليس بلازم، بل يجوز حذفها وإثباتها في جميع المواضع إلا في القسم، فإنّها لازمة فيه عند أكثر النحويين، إذ لو حذفتها وقلت: والله ليقوم زيد، لم يدر أن

---

(١) نسب إليه في اللسان (ثمن)، وليس في ديوانه.

(٢) البيت في المقرب ١: ٣٠٩ والأشموني ٤: ٧٢، واللسان (ثمن).

(٣) ديوانه: ١٣٧ برواية «ولا تَحْسَبَنَّ المرءَ يوماً مُخَلَّداً».

(٤) الضرارة: ذهاب البصر والنقص في الأموال والأنفس. السرّ: فرج المرأة والزنى. قال الجوهري في الصحاح (سرر) ٢: ٦٨١: «والسرُّ: الجماع. قال رؤبة: فَعَفَّ عن أسْرارِها بعدَ العَسَقْ». والنكاح: الزواج. تأبد الرجل: طالت عزبته، وقل أربه في النساء. انظر القاموس (الأبد) ١: ٢٧٣.

(٥) ديوانه: ١٥.

(٦) البيت في الكتاب ٢: ١٥١، ٢٩٠، والمحتسب ١: ٣٤٩، وشرح ابن يعيش ٩: ٤٠، ٨٦، والعيني ٤: ٣٢٤، والهمع ٢: ٧٨، والدرر ٢: ٩٦.

اللام هي التي تقع في خبر (إنّ) لغير قسم، أو هي للقسم، ويدل على هذا كلامُ سيبويه[١] فإنه قال: لأن اللام إنما لزمت اليمين كما لزمت النون اللام.

وأجاز أبو علي[٢] حذفَها على ضعف. وقد ذكرناه في القسم.

ثم أصل هذه النون دخولها على الأمر والنهي للتوكيد، لأنهما غير موجبين/ [٤٢١] والاستفهام يضارع الأمر والنهي، لأنه غير واجب، وفيه معنى الطلب.

فإذا قلت: هل تفعلن كذا؟ فإنك تستدعي تعريفك كما يستدعي الأمر الفعل.

وأجاز يونس دخولَها في التوقع، وهو العرض، فتقول: ألا تنزلَنَّ وتقولَنَّ، لأنه استدعاء، كالأمر، وكذلك التمني، لأنه في معنى الأمر. لأن قولك: ليتك تخرجَنَّ بمنزلة: أُخرجَنَّ، فهو طلب في المعنى.

وأجاز ابن جني[٣] والزمخشري[٤] دخولها في النفي، ولم يذكرَا له مثالاً ولا شاهداً، فتقول: ما يخرجنَّ زيدٌ، ولن يخرجنَّ.

وحكي أن ابن جني مَثَّلَه في شرح الإيضاح بقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥].

وقال الزجاج: إنه خبر يراد به النهي، كما تقول: انزل عن الدابة لا تطرحَنَّك، ومثلُه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨].

وأنشد أبو عليّ في الشيرازيات:

١٤٢٣ ـ فنيلاً بـه مـا يَـحْمِدنَّكَ وارِثٌ   إذا نـالَ مِمَّـا كُنْـتَ تَـجْمَعُ مَغْنَمَـا[٥]

---

(١) انظر الكتاب ١: ٤٥٤.

(٢) انظر الإيضاح العضدي ٣٢٣.

(٣) انظر اللمع: ١٩٩.

(٤) انظر المفصل: ٣٣١.

(٥) قائله حاتم الطائي، ديوانه: ٢٣٧ برواية:

وإنما جاز دخولها في النفي، لأنه يقصد به ترك الفعل فأشبه النهي، لكنه يحسن ذلك إذا كان النفي بـ (لا) و (لن) لأنهما يخلصانه للاستقبال.

ويضعف دخولها في المنفي بـ(ما) لأنها تخلصه للحال، وفي المنفى بـ(لم) و (لما) لأنهما يقلبان معناه إلى المضي، لكنه قد جوز، نظراً إلى صورة النفي. أنشد الجوهري(١):

١٤٢٤ ـ إذا ماتَ منهم مَيِّتٌ سُرِقَ ابنُهُ ومن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا(٢)

وقال آخر(٣):

١٤٢٥ ـ يحسبُهُ الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا
شَيْخاً على كرسيِّه مُعَمَّمَا(٤)

أراد: ما لم يعلمَنْ، فأبدل من النون الألف، للوقف.

«ويلزم الإلحاق في الشرط المؤكد بـ(ما) كقوله: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]»

قليلٌ به ما يَحْمَدَنَّكَ وارثٌ إذا ساق مِمّا كنتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

وهو في النوادر ١١٠ والشيرازيات ١: ٢٦٩، ٢: ٤٠٧، والأشموني ٣: ٢١٧، والعيني ٤: ٣٢٨، والهمع ٢: ٧٨، والدرر ٢: ٩٩، والتصريح ٢: ٢٠٥. ويروي (قليلاً به) ويروي (إذا ساق) و(إذا اختار).

(١) انظر الصحاح (عنه) ٢٢٤٠.

(٢) البيت في الكتاب ١: ١٥٣، وشرح المرزوقي للحماسة ١٠٩٢، والشيرازيات ١: ٢٦٩، ٢: ٤٠٧، وشرح ابن يعيش ٧: ١٠٣، ٩: ٥، ٤٢، والمغني ١: ٣٧٥، والأشموني ٣: ٢١٧، والتصريح ٢: ٢٠٥، والخزانة ٤: ٤٨٩، ٥٦٦.

العضة: واحدة العضاة، وهو كلُّ شجر يَعْظُمُ وله شوكٌ. الشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها. انظر الصحاح (شكر) وصدر البيت معناه: أي أشبه أباه في خلقه. فمن رأى هذا ظنه هذا.

(٣) ذكر العيني ٤: ٨٠ نسبته إلى أبي حيان الفقعسي، أو مساور العبسي، أو العجاج، أو الدبيري، أو عبد بني عبس.

(٤) الرجز في الكتاب ٢: ١٥٢، ومجالس ثعلب ٥٥٣، والمقرب ٢: ٧٤، والإنصاف ٦٥٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٨٤، وشرح ابن يعيش ٩: ٤٢، والعيني ٤: ٣٢٩، والأشموني ٣: ٢١٨، والهمع ٢: ٧٨، والدرر ٢: ٩٨، والخزانة ٤: ٤٥١.

إذا زيدت (ما) مع إنِ الشرطية مؤكدة أدخل معها نون التوكيد، وإن لم يكن الشرط من مواضعها، كقولك: إمّا تأتيني آتك، وفي التنزيل: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨] و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ﴾ [الإسراء: ٢٨] وذلك أنَّ ما أشبهت اللام في قوله: والله لنفعلن، في كونها مؤكدة، والفعل واقع بعدها كما هو بعد اللام، والكلام غير واجب كما هو كذلك في الأمر والنهي، فدخلت النون معها كما دخلت مع اللام.

وقد جاءت أخبار مثبتة دخلها النون لدخول (ما) المؤكدة أو الكافة في أوائلهن، قالوا: حيث ما تكونن آتك[١]، وبِجَهْدٍ ما تبلغَنَّ، وبألَمٍ ما تُخْتِنَنَّه[٢]، وبعَيْنٍ ما أرينَّكَ[٣]، وربما تقولن ذاك، وقلما تقولن ذلك، وكثر ما تقولن ذلكَ[٤]. قال جذيمة بن الأبرش:

١٤٢٦ - ربَّما أوْفَيْتُ في عَلَمٍ يَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ[٥]

شبهوا دخول النون في هذه الأشياء بمنزلة دخولها في الجزاء، وجعلوا كونه لا تبلغ إلا بجهد، بمنزلة غير الواجب الذي لا يبلغ، وكذلك نظائرها.

وإذا أدخلت النون هذه الأخبار الصريحة لوجود هذا الحرف فدخولها مع فعل الشرط أولى.

ثم المبرد[٦] قد ذهب إلى أن هذه النون في الشرط لازمة لا تحذف إلا في الشعر.

وذهب أبو علي[٧] وجماعة: إلى أنها لا تلزم لأنها لم تدخل فارقة بين معنيين، وإنما

---

(١)انظر شرح ابن يعيش ٩: ٤٠.

(٢)انظر الكتاب ٢: ١٥٣، والمقتضب ٣: ١٥.

(٣)انظر الكتاب ٢: ١٥٣، والمقتضب ٣: ١٥، وجمهرة الأمثال ١: ٢٣٦، ومجمع الأمثال ١: ١٠٠، وشرح ابن يعيش ٩: ٥. أي: اعجَلْ واعمل كأني أنظر إليك.

يضرب في الحثّ على ترك البطء.

(٤)(وكثر ما تقولن ذلك) ساقط من: ع.

(٥)تقدم البيت برقم (٧٣٠).

(٦)انظر شرح ابن يعيش ٩: ٤١.

(٧)انظر شرح ابن يعيش ٩: ٣٩.

دخلت لضرب من الاستحسان، وهو الحمل على ليفعلن، لشبه بينهما، وقد جاز حذفها في لتفعلن، فلأن يجوز هاهنا أولى. قال الأعشى[(١)] أنشدهُ سيبويه:

١٤٢٧ - فإمـــا تَرَيْنــــي وَلِي لـــــمّة   فَــــإنَّ الحَـــوَادِثَ أودى بِهـــــا[(٢)]

وأنشد أبو زيد[(٣)]:

١٤٢٨ - زَعَمَتْ تَـمَاضِرُ أنّني إمـا أمُتْ   يَسْــدُدْ أُبَيْنُوهــا الأَصَــاغِرُ خَلّتــي[(٤)]

وقال رؤبة[(٥)]:

١٤٢٩ - إمّـــا تَرَيْنــــي اليـــومَ أُمَّ حَمْـــزِ
قاربـــتُ بـــين عَنَقِـــي وجَمْـــزِي[(٦)]

فقد صار للنون ثلاثة أحوال:

حالٌ يلزم إلحاقها فيه على الصحيح، وذلك في جواب القسم والشرط بـ (أمّا).

وحال لا يجوز دخولها وهو في الخبر الواجب، والشرط بغير (ما) فلا يجوز: أنت

---

(١) ديوانه: ١٧١ برواية (فَإِنْ تَعْهَدِيني وَلِي لِمَّةٌ).

(٢) البيت في الكتاب ١: ٢٣٩، والإنصاف ٧٦٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٥، والمسلسل ٢٥٠، وشرح ابن يعيش ٥: ٩٥، ٩: ٦، ٤١، والعيني ٢: ٤٦٦، ٤: ٣٢٧، والتصريح ١: ٢٧٨، والخزانة ٤: ٥٧٨، والدرر ٢: ٩٧. ويروى (فإما تَرَي لمتي بُدِّلَتْ) ويروى (ألوي بها). اللمة: الشعر الذي جاوز شحمة الأذن. أودى بها: ذهب بها أو بمعظمها.

(٣) انظر النوادر: ١٢١.

(٤) قائل البيت سَلْمَى بن ربيعة، وهو في شرح المرزوقي للحماسة ٢: ٥٤٧، وشرح التبريزي للحماسة ٢: ٥٦، وشرح ابن يعيش ٩: ٥، ٤١، وأمالي ابن الشجري ١: ٧٣، ٢: ٦٩، والهمع ٢: ٦٣، والدرر ٢: ٧٩، والخزانة ٣: ٤٠٠. تماضر: امرأته، وكانت قد فارقته عاتبةً عليه في استهلاكه المال. أُبَيْنُوها: تصغير أبناء.

(٥) ديوانه: ٦٤.

(٦) الرجز في الكتاب ١: ٣٣٣، والمقتضب ٤: ٢٥١، والإنصاف ٣٤٩، والمخصص ١٤: ١٩٥.
يصف كبره وعلو سنه، وأنه يقارب الخطو في عنقه وجمزه، وهما ضربان من السير، والجمز أشدهما وهو كالوثب والقفز.

تخرجن، ولا: إن تقومن أقم، إلا في ضرورة الشعر، كقوله(١):

١٤٣٠ - فمهمَا تَشَأْ منه فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ ومهـمَا تَشَـأْ منـه فـزارةُ تَمْنَعَـا(٢)

وحال أنت فيه مخير بين حذفها وإثباتها. وهو في غير ما ذكرنا من المواضع.

«والخفيفة ساكنة»

ولا سؤال فيه لأنها حرف، والأصل في الحروف البناء، وفي البناء السكون.

«تحذف إن لقيها ساكن، تقول: لا تضرب ابنك»

هذه النون في الأفعال نظيرة نون التنوين في الأسماء، لأنك تبدل منها في النصب ألفاً عند الوقف، فتقول: اضربا، كما تقول: رأيت زيداً، إلا أنَّ التنوين لما كان أقوى، للحوقها الأسماء التي هي أقوى من الأفعال، وللزومها الاسم المنصرف حرك إذا لقيه ساكن، كقولك: جاءني زيدُن الفقيه.

/ والنون تحذف إذا لقيها ساكن، تقول: اضرب الرجل، ولا تضرب ابنك، قال(٣): [٤٢٢]

١٤٣١ - ولا تهينَ الفقيـرَ عَلَّـكَ أنْ تَرْكَـعَ يومـاً والـدَّهْرُ قـد رَفَعَـهْ(٤)

أراد: لا تهينن، فحذفها لسكونها وسكون ما بعدها.

«وحَذْفها في قوله: (يا راكباً بلّغ إخواننا) قبيحٌ للمناقضة»

ربما حذفت هذه النون في الشعر، وإن لم يكن بعدها ساكن، على توهم الساكن.

---

(١) هو الكميت بن ثعلبة، أو عوف بن عطية بن الخَرِع.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ١٥٢، والهمع ٢: ٧٩، والدرر ٢: ١٠٠، والعيني ٤: ٣٣٠، والتصريح ٢: ٢٠٦، والخزانة ٤: ٥٥٩. والمعنى: مهما تشأ إعطاءه تعطكم ومهما تشأ منعه تمنعكم.

(٣) قائله الأضبط بن قريع.

(٤) البيت في البيان والتبيين ٣: ٣٤١، وأمالي القالي ١: ١٠٨، والمقرب ٢: ١٨، والإنصاف ٢٢١، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٨٥، وشرح ابن يعيش ٩: ٤٣، ٤٤ والمغني ١: ١٦٦، ٢: ٧١٥، والعيني ٤: ٣٣٤، وشرح شواهد الشافية ٩٦٠، والخزانة ٤: ٥٨٨، والهمع ١: ١٣٤، ٢: ٧٩، والدرر ١: ١١١، ٢: ١٠٢، والأشموني ٣: ٢٢٥، والذخائر والعبقريات ٢: ٢٨. ويروى (لا تحقرن).

قال امرؤ القيس(١):

١٤٣٢ - يــا راكبــاً بَلِّــغْ إخْوَانَنَــا ... مَــنْ كــانَ مــن كنــدةَ أو وائِــلِ(٢)

وقال آخر(٣):

١٤٣٣ - اِضْرِب عنك الهُمومَ طارِقَهَا ... ضَرْبَـكَ بالسيفِ قَـوْنَسَ الفَـرَسِ(٤)

قيل: أراد بَلِّغَنْ، واضرِبَنْ، وهو قبيح لأن زيادة النون فيه تدل على العناية به، والحذف يناقض ذلك. وأما قول الآخر(٥):

١٤٣٤ - أيُّ يَـوْمَيَّ مِـنَ المـوتِ أَفِـرّ ... يَــوْمَ لم يُقْــدَرَ أَمْ يــومَ قُــدِرْ(٦)

أراد: لم يُقْدَرَنْ، ففيه قبح من وجهين: زيادة النون مع لم، وحذفها.

«والثقيلة مفتوحة»

أما حركتها فلالتقاء الساكنين، وأما فتحها فطلباً للخفة، لأنها والفعل كلمة واحدة، فأجيز لها الفتح للطول.

---

(١) ديوانه: ٢٥٨.

(٢) البيت في ضرائر الشعر ١١٢، والخزانة ٤: ٥٨٨.

(٣) قال ابن بري: البيت لطرفة، ويقال: إنه مصنوع. انظر صلة ديوان طرفة: ١٦٥.

(٤) البيت في الخصائص ١: ١٢٦، والنوادر: ١٣، والإنصاف ٥٦٨، والإفصاح ٢٤٥ والعقد الفريد ٥: ٣٥٦، والخزانة ٤: ٥٨٨، وشرح ابن يعيش ٩: ٤٤، والعيني ٤: ٣٣٧، والهمع ٢: ٧٩، والدرر ٢: ١٠٣، وشواهد السيوطي على المغني ٢: ٩٣٣. ويروى: (ضربك بالسوط). قَوْنَسَ الفرس: ما بين أذنيه. وقيل: مقدّم رأسه.

(٥) قال العيني ٤: ٤٤٧: «قائله هو علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– كذا قاله أبو عبادة البحتري في حماسته، وقال ابن الأعرابي: هو للحارث بن المنذر الجرمي وليس لعلي –رضي الله عنه– ولكنه تمثل به».

(٦) الرجز في النوادر ١٣، وحماسة البحتري ٣٧، والعقد ١: ١٠٥، ٥: ٢٧٤، ٢٧٨، والخصائص ٣: ٩٤، والمحتسب ٢: ٣٦٦، والمغني ١: ٣٠٧، ٣٠٨، والعيني ٤: ٤٤٧، والأشموني ٤: ٨ ويروى:

مِـنْ أيِّ يَـوْمَيَّ مِـنَ المـوتِ أَفِـرّ ... أَيَـوْمَ لَـمْ يُقْـدَرَ أَمْ يـومَ قُـدِرْ

«إلا فيما يختص به، وهو فعل الاثنين، وجماعة النساء، فإنها تكسر، نحو: لا تذهبان، واذهبنان يا نسوةُ»

اعلم أن فعل الواحد والواحدة وجمع المذكر، يدخله النونان الخفيفة والثقيلة.

وأما فعل الاثنين وجماعة النساء فيدخله النون الثقيلة بلا خلاف.

تقول في فعل الاثنين: اذهبانِّ، ولا تذهبانِّ، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩][(١)] قرئ بالتشديد وكسر النون للتوكيد.

وقرئ بالتخفيف على جعل (لا) نافية، والفعل للحال.

وقيل: إنها نون التوكيد حركت لالتقاء الساكنين، وهو ركيك، ولم تحذف الألف من فعل الاثنين، لئلا يلتبس بفعل الواحد، بخلاف الواو والياء في: لا تذهَبُنَّ ولا تذهَبِنْ، مع وجود الشرط المرعي في الجمع بين ساكنين، وهو كون الحرف الأول حرف مدّ والثاني مدغماً.

وتقول في فعل جماعة المؤنث: اذهبنانِّ، ولا تذهبنانِّ، والأصل: اذْهَبْنَنَّ، باجتماع ثلاث نونات، فثقل ولم يمكن حذف إحداهن، فأدخلوا ألفاً فاصلاً بين النونات؛ ليزول في اللفظ اجتماعهن، فالألف هاهنا شبيهة بالألف الفاصلة بين الهمزتين في نحو: ﴿ءَآنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] و﴿ءَآنتَ قُلۡتَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وكسرت نون التوكيد في هذين الفعلين على أصل التقاء الساكنين.

ومن كلام ابن مَهْدِيَّة في صلاته: اِخْسَأْنَانِّ عنِّي[(٢)]، لخيالاتٍ عرضتْ له.

---

(١) قرأ ابن عامر وحده في رواية ابن ذكران ﴿ولا تَتْبِعَانِّ﴾ ساكنة التاء مخففة مشددة النون.
وفي رواية الـحُلْوَانِي عن هشام بن عمّار ﴿ولا تَـتَّبِعَانِّ﴾ بتشديد النون. وقرأ الباقون. ﴿ولا تَـتَّبِعَانِّ﴾ بكسر الباء وتشديد التاء والنون. انظر السبعة ٣٢٩.

(٢) أبو مهدية الكلابي من الأعراب الفصحاء.
اخسأ عني: ابتعد. تقال للكلب والخنزير والشيطان. انظر اللمع ٢٠١، واللسان (خسأ).

وأما إدخال النون الخفيفة فلا يجوز عند سيبويه[١]، لأنه يؤدي إلى اجتماع ساكنين على غير حدّة.

وأجازه يونس[٢]، ويقول: اضْرِبَانْ واذْهَبْنَانْ يا نسوةُ، وهو ضعيف.

ومذهب سيبويه أن كل واحدة من هاتين النونين أصل برأسه.

والكوفيون يزعمون أن الخفيفة أصلها الشديدة، فخففت كما خففت إنَّ ولكنَّ. وهو ضعيف. إذ التصرف في الحروف على خلاف الأصل، فلا يصار إليه عند قيام الدليل، مع أن الخفيفة أولى بأن تكون أصلاً، لأنها مفردة، والمفرد قبل المركب، لأنها مشابهة لنون التنوين في الأسماء، وتلك على حرف واحد.

«وتحذف معهما النون في الأمثلة الخمسة»

لما بينا أن الفعل معها يصير مبنيًّا فلا يثبت معه ما هو علامة الإعراب، والنون في الأمثلة الخمسة علامة الإعراب، فتحذف.

«وواو يفعلون وتفعلون، وياء تفعلين»

وذلك لالتقاء الساكنين، مع أن الضمة المبقاة تدل على الواو والكسرة على الياء.

قال أبو علي[٣]: وكان القياس إبقاء الضمير مع النون الشديدة، لأن الثاني مدغم كما أبقى الألف في فعل الاثنين، وكما قالوا: تُمُوُّد الثوب، وأصيمُّ، لكن لما وجب حذفه مع الخفيفة حذف مع الثقيلة.

«إلا إذا انفتح ما قبلها فإنه يُضم الواو ويكسر الياء، نحو:
لا تخشَوُنَّ، ولا تخشَيِنَّ، ولَتُبْلَوُنَّ، وفإما تَرَيِنَّ»

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٩: ٣٨.

(٢) انظر الكتاب ٢: ١٥٧.

(٣) انظر الإيضاح العضدي: ٣١٤.

إذا انفتح ما قبل واو الضمير ويائه لم يجز حذفهما، إذ ليس قبلهما ما يدل عليهما، بل يجب تحريكهما، نحو: اخشَوُا القوم، ﴿وَلَا تَنسَوُا ٱلْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] واخشَيِ القومَ، فتضم الواو وتُكسر الياء، لأنهما من جنسهما، ولأن الكسرة من علامات المؤنث، ولو فتح لالتبس بفعل المذكر، / وفي التنزيل: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ووزنه [٤٢٣]
(تُفْعَوُنَّ) لأن الواو ضمير، وفيه: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦][(١)] ووزنه (تَفَيِنَّ) لأن الياء ضمير. قال الزمخشري: وقرئ ﴿ترئِنَّ﴾ بالهمزة وهي ردية.

«ويفتح آخر الفعل إذا كان فعل الواحد أو المتكلم ومعه غيره، إلا المخاطبة فإنه يكسر ويضم إذا كان فعلَ جماعة الذكور»

قد ذكرنا ذلك في فعل المضارع، والغرض من الإعادة هاهنا التنبيه على أن ذلك الحكم لا يختص بالفعل المضارع، بل يشمله الأمر.

وعلى الجملة: فيفتح آخر الفعل إذا كان فعل الواحد، سواء كان مخاطباً أو غائباً أو متكلماً، أو الواحدة الغائبة مع هذه النون، سواء كانت خفيفة أو ثقيلة، وسواء كان الفعل مرفوعَ الموضع، كقولك: هل تضربن زيداً؟ وهل تضربن؟ أو مجزومة كقولك: لا تضربن زيداً، ولا تضربن، أو مبنيًّا كقولك: اضربن زيداً أو اضربن، وذلك لأن الفعل صار مبنيًّا لأجل النون، لكنه حرك لالتقاء الساكنين، وفتح لأن الضم يلتبس بالجمع، والكسر بالمؤنث، وتعاد اللام من المعتل اللام، لأنك إنما تحذفها للجزم أو التشبيه بالمجزوم، وقد أزاله إلحاق النون، يقول: ارمِيَنَّ واغزوَنَّ واخشَيِنَّ ولا تعدُوَنَّ ولا ترضيَنَّ ولا تقضيَنَّ، قال[(٢)]:

١٤٣٥ - تأتي أمورٌ فما تَدْري أعاجِلُها ... خَيْرٌ لنفسك أم ما فيه تأخِيرُ

---

(١) وقرأ أبو عمرو في ما روى عنه ابن الرومي (ترئِنَّ) بالإبدال عن الياء همزة. وروى عنه (لترؤُنَّ) بالهمزة أيضاً بدل الواو. قال ابن خالويه: وهو عند أكثر النحويين لحن.

وقال الزمخشري: وهذا من لغة من يقول: لبأت بالحج، وحلأت السويق، وذلك لتآخ بين الهمز وحرف اللين في الإبدال. انظر الكشاف ٢: ٥٠٧، والبحر ٦: ١٧٨.

(٢) هو عثمان بن لبيد العذري، أو عثير بن لبيد، أو حريث بن جبلة العذري.

فاسْـــتَقْدِرِ اللهَ خـــيراً وارضَـــيَنَّ بـــه فبيـــنما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مياسِـــيرُ(٢)

وتعاد عين الفعل المعتلة لزوال علة الحذف، تقول: قولن: وبيعن.

قال المُثَقِّب العَبْدي(٣):

١٤٣٦ - لا تَقُـولَنَّ إذَا مـا لَـمْ تُـرِدْ أنْ تُـتِمَّ الوَعْـدَ في شيء: نَعَـمْ(٤)

وقال آخر:

١٤٣٧ - فـلا تَضِـيقَنَّ إنّ السَّـلْمَ آمِنـةٌ مَلْسَـاءُ لـيس بهـا وَعْـثٌ ولا ضِـيقُ(٥)

ويضم فعل جماعة الذكور لتدل الضمة على الواو المحذوفة، تقول: هل تضربُنَّ زيداً يا قوم؟ ولا تضربُنَّ زيداً يا قوم.

ويكسر فعل المخاطبة، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة، فتقول: هل تضرِبِنَّ يا هند؟ قال تأبط شراً:

١٤٣٨ - لَتَقْـرَعِنَّ عَـلَيَّ السِّـنَّ مِـنْ نَـدَمٍ إذَا تَـذَكَّرْتِ يومـاً بعـضَ أخلاقِـي(٦)

---

(١)انظر الكتاب ٢: ١٥٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٠٧، والمغني ١: ٨٨، والشذور ١٢٦، والذخائر والعبقريات ١: ٢٤٧. استقدر الله خيراً، أي: سله أن يقدر لك الخير.

(٢)انظر الكتاب ٢: ١٥٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٠٧، والمغني ١: ٨٨، والشذور ١٢٦، والذخائر والعبقريات ١: ٢٤٧. استقدر الله خيراً، أي: سله أن يقدر لك الخير.

(٣)هو العائذ بن محصن بن ثعلبة، من بني عبد القيس، من ربيعة، شاعر جاهلي من البحرين، وقيل: اسمه محصن بن ثعلبة (ت نحو ٣٥ ق. هـ) انظر الشعر والشعراء ١: ٣٩٥، والخزانة ٤: ٤٣١، والأعلام ٤: ٤.

(٤)البيت في ديوانه: ٢٢٧، وشرح التبريزي لاختيارات المفضل ٣: ١٢٧٠.

(٥)البيت لا يعرف قائله وهو في اللمع ١٩٩، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٢٦٢.

(٦)البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ١: ١٣٨، والمنصف ٣: ١٢٤، واللمع ٢٠٠،وأمالي ابن الشجري ٢: ١٩٨، والمغني ١٣.

القرع: ضرب الشيء بالشيء. والمعنى: لتندمِنّ على سوء عشرتكِ، وإفراطِكِ في لومي وعتبي، إذا فقدتِني واضطررتِ إلى تذكركِ أخلاقي.

فيمن روى بكسر العين ثم قيل الفتحة في قولنا: هل تضربَنّ؟ ولا تضربَنَّ لالتقاء الساكنين.

والصحيح وهو مذهب سيبويه أنه فتحة بناء، لأن اختلافه يدل على اختلاف حال الفاعل، فلم يبق للإعراب فيه مجال، ولأنه لو كان لالتقاء الساكنين لما أعيدت العين المحذوفة في قولنا: قولن، وبيعن، كما لم تَعُد في قوله: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢].

وإنّما بني على الحركة إمّا لالتقاء الساكنين، أو لأن الأصلَ في المضارع الإعراب.

تنبيه:

أجرى الشاعرُ اسم الفاعل مُجرى الفعل في إلحاق النون.

أنشد ابن جني في سرّ الصناعة:

١٤٣٩- أَرَيْتَ إنْ جئتُ به أُملُودَا
مُرَجّلاً وَيَلْبَسُ البُرُودا
أَقائِلُنَّ أحْضِرُوا الشُّهودا(١)

وأنشد أيضاً:

١٤٤٠- يا ليتَ شِعْرِي عنكم حَنِيفَا أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنا السُّيُوفا(٢)

أجرى أقائلنّ وأشاهرنّ مجرى أتقولن وأتَشْهَرُنَّ. وهي في غاية الشذوذ.

***

(١) الرجز لرؤبة، أو رجل من هذيل. وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٣، وشرح السكري ٦٥١، والمحتسب ١: ١٩٣، وسرّ الصناعة ٢: ٤٤٧، والخصائص ١: ١٣٦، والمغني ١: ٣٧٤، والعيني ١: ١١٨، ٣: ٦٤٨، ٤: ٣٣٤، والأشموني ١: ٤٢، ٣: ٢١٢، والتصريح ١: ٤٢، والخزانة ٤: ٥٧٤.
يروى (جاءت) ويروى (أقائلون). أملود: أملس.

(٢) الرجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩، وسرّ الصناعة ٢: ٤٤٧، والعيني ١: ١٢٢، والخزانة ٤: ٥٧٧، واللسان (شهر) ويروى (أتحملون). الحنيف: هو المسلم هاهنا.

«فصل:

(الأسماء العاملة) خمسة»

الأصل في الأسماء أن لا تعمل، لأنها وُضعت للدلالة على المسمّيَات، ولهذا لم يعمل أكثرُها.

والأصل في الأفعال أن تعمل؛ لأنها وضعت على اقتضاء الفاعلين والمفعولين، ولهذا لا تجد فعلاً إلا عاملاً.

وهذه الأسماءُ الخمسةُ عملت عملَ الفعل من حيث إنَّ لكل واحد منها اعتلاقاً بالفعل من وجه سوغ أن يعمل عمله، فأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والمفعولين تشارك الفعل في الاشتقاق، والدلالة على الحدث.

والمصدر يشارك الفعل في لفظه، لأنَّ المصدر أصل الفعل، واسم الفعل كلم سميت به أفعال، فتعلقها بالأفعال تعلق الأسماء بالمسميات.

وما من قسم من هذه الخمسة إلا وهو ينقص عن الفعل. على ما سيأتي.

«الأول: اسم الفاعل»

إنما بدأ به لأنه بمنزلة الفعل المسمّى الفاعل الذي هو الأصل، ويوازن للفعل في حركاته وسكناته.

«وهو الجاري على (يَفْعل) كضارب ومكرم»

/ المراد بالجاري على الفعل: أن يكون الاسم موازياً للفعل، متحركه بإزاء متحركِهِ، [٤٢٤]
وساكنُهُ بإزاء ساكنِهِ، ألا ترى أن (ضارباً) كيضرب، و (مكرمًا) كيكرم. في تحرك الأول وسكون الثاني، وتحرك الثالث، إلا أنك تضع الميم موضع حرف المضارعة، نحو: مكرم، ومستخرِج، ومقاتل.

فإن قلت: فأنت تقول: (واعد) جار على (يعد) و(قائم) على (يقوم) و(راءٍ) على (يرى) وما ذكرتم غير موجود منه.

قلت: إنا نقول: إنها جارية على أصل: يعد، ويقوم، ويرى، وهو: يَوْعِد كيضرب، ويَقْوُم كينصر، ويَرْأى كيرعى، إلا أنه عرض ما أوجب حذف الواو من يَوْعِد، وإسكان الواو من يَقْوُم، ونقل ضمه إلى ما قبله، وحذف الهمزة من يرى.

والمراد بيفعل من قولنا، على يفعل، الفعلُ المضارع على الإطلاق من غير تعيين مثال، فيدخل فيه يضرب، ويُكرم، ويَستخرج، وغير ذلك من صيغ المضارع.

«وزمانه مبهم»

اسم الفاعل يخالف الفعلَ في أنه لا يدلّ على زمان مخصوص، ولهذا يجوز تخصيصُه بكل واحد من الأزمنة الثلاثة، فتقول: زيد ضارب أمس، وضارب الآن، وضارب غداً.

فإن قلت: زيد ضارب، وليس ثَمَّ قرينة تصرفه إلى أحد الأزمنة، حمل على الحال، فإنه أقرب إلى الحقيقة.

فإن قلت: زيد مطعمُ المساكين وهو ميت، فهذا صارف معنوي يصرفه إلى الزمان الماضي.

«فإن أردت به الماضي أضفته، تقول: هذا ضارب زيد أمس، وقوله: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] على حكاية الحال»

اسم الفاعل إذا أردت به الماضي، وكان بعده اسمٌ لو نُوِّنَ لكان عاملاً فيه، فحقه أن تضيفه إليه وتجره به.

يستوي في ذلك الإفراد والتثنية والجمع، من المذكر والمؤنث.

تقول: ضارب زيد أمسِ، وهذان ضاربا زيد أمسِ، وهؤلاء ضاربو زيد أمسِ.

وكذلك: ضاربة زيد، وضاربتا زيد، وضوارب زيد، أو ضاربات زيد أمسِ.

ولا يجوز إثبات التنوين، ولا النون في شيء من ذلك، لأنه بَعُدَ عن مشابهة الفعل التي يشابهه بها إذا أريد به الحال أو الاستقبال على ما سيأتي.

وحينئذٍ إذا أضفته إلى المعرفة كان معرفة، كقولك: ضارب زيد[1].

وإذا أضفته إلى النكرة كان نكرة، كقولك: ضارب رجل، فلا يجوز: مررت بامرأة شاتمة أخيها أمسِ، إلا إذا جعلته بدلاً.

وأجاز الكوفيون[2]: إعماله إذا كان للماضي، فأجازوا: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ.

فعلى هذا إذا أضفته كان نكرة وإن كان المضاف إليه معرفةً، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ.

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] أعمله مع أنه إخبار عمّا كان قد مضى، ويقول العرب: هذا مارٌّ بزيد أمسِ[3]، نَوَّنُوا (مارًّا) وأعملوه في الجار والمجرور، وبالقياس على ما إذا كان للحال أو للاستقبال.

قلنا: أمّا الآية فهي حكايةُ حالٍ ماضية، قد جعلت في حكم المشاهدة تمثيلاً وتوضيحاً، كقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥] فقد وقع في الماضي، وأشار إليها إشارته إلى الحاضرين، لأنها حين وجودهما واقتتالهما كان يصح أن يقال فيهما: يقتتلان وهذا، فحكاه.

وهذا كقول الشاعر[4]:

---

(١)(كقولك ضارب زيد) ساقط من: ع.

(٢)انظر شرح ابن يعيش ٦: ٧٧.

(٣)انظر شرح ابن يعيش ٦: ٧٧.

(٤)هو رؤبة. ملحقات ديوانه: ١٧٦ برواية:

لقـــد أتـــى في رمضـــان المـــاضي

جاريـــةٌ في درعهـــا الفضفـــاض

تُقَطِّـــعُ الحـديثَ بالإيمـــاض

١٤٤١- جارِيَـــــةٌ في رمضـــــانَ المـــــاضي
تُقطِّــــعُ الحـــديثَ بــــالإيماضِ[١]

وأيضاً، فكلام الله ـ تعالى ـ قديم، فكان قوله: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ مقولاً قبل الواقعة، فيكون للاستقبال، فحُكِي للنبيّ ﷺ كما قد قيل.

وأمّا قولهم: هذا مارٌّ بزيد أمسِ، فالإعمال في الجار والمجرور يكفي فيه رائحة الفعل، ولهذا فالأصح جواز إعماله في الظرف، كما في المثال، فإنه لا يتقاصر عن معنى الفعل، كقولك: زيدٌ عندك أمسِ، فإنَّ (أمس) منصوب بما في (عندك) من معنى الفعل.

ومنهم من منعه، وحمل نصب الظرف على فعل مقدّر دلّ عليه الكلام، كأنك قلت: مرَّ به أمس، وفيه ضعف.

وأما القياس على ما إذا كان للحال أو للاستقبال فسيأتي الفرقُ بينهما.

ومن هذا تبين علّة ما نقلَ النحويون عن بعض الفقهاء أنه إذا قال بين يدي الحاكم: أنا قاتل أبيه، لزمه القصاصُ على القولين. وإذا قال: أنا قاتلٌ أباه، لم يلزمه شيء على مذهب البصريين، لأنه موعد بالقتل. ويلزمه على مذهب الكوفيين، لأنهم يجيزون: أنا قاتلٌ أباه أمسِ[٢]. / وقياسُ الفقه أن لا يجب القصاصُ في الصورتين إلا إذا فُسّر كلامُه [٤٢٥]
بالماضي، إذ يجوز على المذهبين أن يقولوا: أنا قاتلُ أبيه غداً، والأصل براءةُ ذمته.

وتقول: كان زيد ضارباً عمراً، لأن (كان) داخلة على المبتدأ والخبر، وقد كان يقال قبل دخولها: زيدٌ ضاربٌ عمراً، فلما صار هذا المفهوم ماضياً حُكي.

فإن جعلت (كان) تامة لم يجز، لأن ضارباً يكون منصوباً على الحال ولم تدخل (كان) على المبتدأ والخبر، لأنها تامة بمنزلة وجد وحدث.

---

(١) الرجز في الإنصاف ١٤٩، والمغني ٢: ٧٧٠، والخزانة ٣: ٤٨١. الإيماض: بريق العينين، والإيماء بهما، ومسارقة النظر.

(٢) انظر معجم الأدباء ١٣: ١٧٧ في سؤال الكسائي لأبي يوسف بحضور هارون الرشيد.

وتقول: ظننت زيداً ضارباً عمراً أمس، فإن جعلت (أمس) متعلقاً بظننت جاز، ويكون مضمون الجملة فيما يستقبل، وإن جعلته متعلقاً بضارب لم يجز عند البصريين.

«وتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو أمسِ، وإن شئت: وعمراً، بإضمار الناصب»

الأجود في (عمرٍو) الجرُّ لأنه حملٌ على الظاهر غير مفتقر إلى التأويل.

ويجوز نصبه لا بالعطف على موضع زيد، لأنه لا يجوز تنوين (ضارب) ونصب (زيد) فليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه، وإنما هو منصوب بفعل دلّ عليه معنى الكلام، لأنك لمّا قلت: هذا ضارب زيد، دللت على أن المشار إليه قد أوقع بزيد ضرباً. فإذا قلت: وعمراً، فكأنك قلت: وضرب عمراً.

واحتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦][١]. أي: وجَعَلَ الشمس والقمر حسباناً.

ولا حجة فيه؛ لأنه يجوز أن يكون إخباراً عما يأتي، لأن هذه الصفة ثابتة في الماضي والمستقبل، وإنما الصريح في هذا الباب قولُ الفرزدق[٢]:

١٤٤٢ ـ وعندَ زِيادٍ لو أرادَ عَطَاءَهُمْ رِجالٌ كَثِيرٌ قد يَرَى بِهِمُ فَقْرَا[٣]
قُعُودٌ لَدَى الأبْوَابِ طُلَّابُ حاجَةٍ عَوَانٍ من الحاجاتِ أو حاجةً بِكْرَا

«كما أضمروه في قولهم: هذا معطي زيدٍ أمسِ درهماً، وزيد ظانٌّ عمرٍو أمسِ منطلقاً»

إذا كان اسم الفاعل من فعل يتعدى إلى مفعولين، كمعط وظانّ، وأردت بهما الماضي، أضفتهما إلى المفعول الأول، وأما المفعول الثاني فلا يجوز جره، لأن الاسم لا يضاف مرتين فتنصبه، لا بمعط وظان، لأن اسم الفاعل لا يعمل ماضياً، بل بِفِعْلَيْنِ

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿جَاعِلُ﴾ بألف.
وقرأ باقي السبعة ﴿وَجَعَلَ﴾ بغير ألف. انظر السبعة ٢٦٣.

(٢) ديوانه: ١: ١٨٨. برواية (لو يريد).

(٣) البيتان في طبقات فحول الشعراء ١: ٣٠٤-٣٠٥.

مضمرين دل عليهما اسم الفاعل، فكأنك قلت: أعطاه درهماً، وظنه منطلقاً، وهذا في معط أسهل، إذ يجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه، وأما في ظان فمشكل، إذ لا يجوز الاقتصار فيه على أحد مفعوليه، فيكون المفعول الثاني من مفعولي ظانّ محذوفاً، لا يجوز الإتيان به لعدم ما ينصبه. ويكون المنطلق الملفوظ به ساداً مسده، كما يبنى زيد من قولك: إنْ زيد قام أكرمته، على فعل لا يجوز إظهاره، لأن قام الملفوظ به سد مسده.

وأجاز أبو سعيد أن يكون درهم منصوباً بمعطي، لأنك لما أضفته حلّ المضاف إليه محل التنوين منه، فصار بمنزلة اسم الفاعل المنوّن.

وقِس عليه اسمَ الفاعل المتعدي إلى ثلاثة مفعولين، كقولك: هذا معلمُ زيدٍ أمسِ محمداً جالساً، كأنك قلت: أعلّمه محمدًا جالساً.

«وإن أردت به الحال أو الاستقبال، عمل مفرداً ومثنى ومجموعاً، في التذكير والتأنيث عَمَلَ فعله المشاركة في المعنى والتركيب فَيَرْفَعُ الفاعل، وينصب المفعول»

إذا أردت باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، كقولك: هذا ضاربٌ زيداً الآن، وهذا شاتمٌ عمراً غداً، فإنه يجر ما بعده إذا أضيف إليه، ويعمل عمل الفعل إذا نوّن، لأنه أشبه الفعل المضارع في أنه جار عليه في حركاته وسكناته، وتلحقه علامة التثنية والجمع والتأنيث، تقول: ضاربان، وضاربون، وضاربة، كما تقول يضربان، ويضربون، وتضربين.

قال عبد القاهر[1]: وهذا تشبيه لفظي لا حقيقة تحته، لأن ألف (ضاربان) يدل على ضم ضارب إلى مثله، وواو (ضاربون) على ضم ضارب إلى أكثر منه، ونونهما عوض من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد. والتاء في ضاربة لتأنيث ضارب/ وألف تضربان كناية [٤٢٦]
عن اثنين ظاهرين، وواو(يضربون) عن جماعة ظاهرين، ونونهما كالضمة في (تضرب) تدل على الرفع ويسقط في النصب والجزم، وياء (تضربين) دال على تأنيث الفاعل، فثبت أنَّ الشبه لفظي مجرد، فلما شابهه عَمِلَ عَمَل فعله المشاركة في المعنى والتركيب، فلا يعمل واحد بمعنى غضبان عَمَل يجد بمعنى يعلم، لافتراقهما في المعنى، ولا عامل عمل يعرف،

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٠٦.

لافتراقهما في التركيب.

وقد عرفت مراتب الأفعال وأقسامها، في التعدي واللزوم فتقول: زيد قائم أبوه، كما تقول: يقوم أبوه، وزيد ضارب أبوه عمراً، كما تقول: يضرب أبوه عمراً وتقديمها إلى المصدر والظرفين والمفعول له والمفعول معه والحال والمستثنى. وما جاز تقديمه على يقوم ويضرب جاز تقديمه على قائم وضارب، وما امتنع تقديمه هناك امتنع هاهنا.

وكذلك معط وظانّ يتعديان إلى مفعولين، يجوز الاقتصار على أحدهما في معط دون ظانّ، كما كان فعلاهما كذلك.

ومعلم بمنزلة يعلم في التعدي إلى ثلاثة مفعولين.

وقوله: فيرفع الفاعل وينصب المفعول، وذلك لأنه ليس للفعل إلا عملان رفع ونصب.

فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول.

ويكون فاعله مظهراً ومضمراً، كما كان فاعل الفعل كذلك، تقول: مررت برجل ضارب زيداً، فتضمر في ضارب اسماً كما تقول: مررت برجل يضرب زيداً، وتقول: مررت برجل ضارب أبوه زيداً، كما تقول: مررت برجل يضرب أبوه زيداً.

وفي التنزيل: ﴿لَآكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِئُونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ [الصافات: ٦٦][1] ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾[الواقعة: ٥٥] وفيه ﴿خاشِعاً أبصارَهم﴾ [القمر: ٧][2]. وقال الشاعر[3]:

١٤٤٣ - وكَمْ مالِئٍ عَيْنَيْهِ من شَيْءِ غيرِه إذَا راحَ نحوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى[4]

---

(١)(لآكلون منها البطون) في: د، ع، وهو سهو.

(٢)وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خاشعاً) بألف. وقرأ باقي السبعة ﴿خُشَّعاً﴾ بضم الخاء وتشديد الشين. انظر السبعة ٦١٨.

(٣)هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ٤٥٩.

(٤)البيت في الكتاب ١: ٨٣، والحلل في شرح أبيات الجمل ١١٤، وأمالي المرتضى ١: ٥٠٦، والعيني ٣: ٥٣١. إذا راح الرواح بالعشي. البيض: أراد هنا النساء الحسان. كالدمى جمع دمية، وهي الصورة التي ينقشها=

وقال آخر:

١٤٤٤ ـ أمـا تراهـا سـاطعاً غبارُهـا

ولا يجوز تقديمُ فاعله عليه، فلا تقول: مررتُ برجل أبوه ضارباً زيداً، كما لا تقول: مررتُ برجل أبوه يضرب زيداً، وأنت تجعل (أباه) فاعلاً مقدماً، لأنه إذا لم يجز تقديم المرفوع بالفعل عليه، وهو الأصل فألا يجوز تقديم المرفوع باسم الفاعل عليه وهو الفرع أولى.

ويجوز تقديم منصوبه عليه، تقول: هذا زيداً[١] ضاربٌ. إجراء له مُجرى الفعل.

«إذا كان منوناً»

هذا بيان شرائط عمله:

منها أن يكون منوناً، لأنَّ تنوينه يمنع من الإضافة كما يمنع الفعل منها.

«مكبراً»

فإذا صغرته أضفته، تقول: هذا ضويرب زيد،

ولا تقول: ضويرب زيداً، بإعماله؛ لأن التصغير بمنزلة الصفة.

وإذا وصف اسم الفاعل لم يعمل لوجود خصيصة الأسماء فيه، وهي الصفة فيعد به من شبه الفعل، فلا تقول: هذا ضارب ظريف زيداً.

ويجوز: هذا ضارب زيداً ظريف، لأنك أعملته قبل أن تصفه، ولا يمكن هذا في التصغير، لأنه متعلق بذات الاسم، والصفة منفصلة عنه. وأما قول الشاعر[٢]:

=النَّقَّاش. والمعنى: كم رجل أيام مِنًى ينظر إلى النساء الحسان ممتلئة عيناه مما لا يملك إذا رُحْن إلى رمي الجمار لا يفيد نظره شيئاً.

(١)(زيد) في: ع.

(٢)هو بشر بن أبي خازم.

١٤٤٥ - إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فرخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الـخَليط المجانـب(١)

فخطباء: صفة فاقد، وفرخين: منتصب بفاقد.

فقد وصف اسم الفاعل وأعمله.

وقال عبد القاهر: إن فرخين منتصب بفعل محذوف، دلّ عليه الكلام كأنه قال: يفقد فرخين، ولو قال الشاعر: إذا فاقد فرخين خطباء رجعت، لم ينكسر الوزن، ولعله جاء بالصفة قبل أن يخطر بباله تعدية فاقد، ثم خطر ذلك فلم يَـرَ أن يغير النظم.

«معتمداً، وذلك بأن يكون خبراً أو صفة أو حالاً أو مصدراً بحرف استفهام أو نفي تقول: زيد قائم أبوه، وضارب عمراً، ومعط أخاك درهماً، وظانّ عمراً منطلقاً، ومعلم أباك محمداً قادماً، وهذا رجل قائم أخوه، ويسير زيد سابقة فرسه، وأقائم أخواك، وما ذاهب غلاماك»

لما كان اسم الفاعل فرعاً على الفعل في العمل نقص عنه بأن اللام لا تدخل على مفعول الفعل المتعدي، فلا تقول: ضربت لزيد، ولا: شتمت لعمرو.

ويجوز ذلك مع اسم الفاعل، تقول: أنا ضارب لزيد، وشاتم لأخيك، وفي التنزيل: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ٣٢].

فإن قلت: أنا لزيد ضارب، حسن إلحاق اللام للتقديم، إذ يجوز ذلك مع الفعل، كقوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]. فمع اسم الفاعل أولى بالجواز.

/ ومما ينقص اسم الفاعل في العمل عن الفعل أنه لا يعمل إلا معتمداً. [٤٢٧]

وحقيقة الاعتماد التقوي، وذلك أن يقع موقعاً هو بالفعل أليق وذلك في

---

(١) البيت في المقرب ١: ١٢٤، والعيني ٣: ٥٦٠، والأشموني ٢: ٢٩٤، واللسان (فقد) ويروى (المباين) ويروى (المزايل). فاقد: أي: المرأة التي تفقد ولدها وزوجها، خطباء: أي: بينة الخطب، أي: الكرب، فرخين: ولدين. رجعت: من الترجيع وهو أن تقول عند المصيبة «إنا لله وإنا إليه راجعون». الخليط: المخالط كالنديم بمعنى المنادم.

خمسة مواضع.

الأول: أن يكون خبر مبتدأ، كقولك: زيد قائم أبوه الآن، وضارب عمراً غداً، ومعط أخاك درهماً، وظانّ عمراً منطلقاً، ومعلم أباك محمداً قادماً.

ووجه التقوي أنَّ الأصل في خبر المبتدأ أن يكون نكرة، وذلك من أحكام الفعل، ولأن خبر المبتدأ لا ينفك من معنى فعل، أما المشتق فظاهر، وأما الجامد فلأنك لو قلت: هذا زيد، فكأنك قلت: هذا مسمّى بزيد.

الثاني: أن يكون صفة لموصوف، كقولك: هذا رجل قائم أبوه الآن، وضارب عمراً غداً.

ووجه التّقوي: أن الصفة لا تكون إلا من فعل، كضارب وقاتل، أو من شيء راجع إلى معنى الفعل، كقولك: مررت برجل أسد، على معنى جريء.

الثالث: أن يكون حالاً، كقولك: هذا زيد ضارباً عمراً الآن، ويسير أخوك سابقة فرسه غداً.

ووجه التّقوي أن الحال من أحكامها أن تكون مشتقة فهي نازعة إلى معنى الفعل.

الرابع: أن يكون قبله حرفُ الاستفهام كقولك: أقائم أخواك؟ وأذاهب الزيدون؟ كأنك قلت: أيقوم أخواك[1]، وأيذهب الزيدون.

ووجه التّقوّي أنَّ الاستفهام بالفعل أولى، ولهذا إذا قلت: زيد ضربته، اختير الرفع، وإذا قلت: أزيداً ضربته، اختير النصب.

وأسماء الاستفهام جاريةٌ مجرى حروفه، كقولك: كم ماكث أخوك؟ ومتَى ذاهبة جاريتاك؟ ومَنْ شاتم غلاماك؟

الخامس: أن يكون مُصَدَّراً بحرف النفي، كقولك: ما قائم غلاماك، فقائم مبتدأ

---

(١) من (وأذاهب) إلى (أخواك) ساقط من: ع.

وغلاماك: مرتفع به، وقد سدّ الفاعل مسد الخبر على ما تقدم في فصل المبتدأ.

«فإن وصلتَ به اللام عمل في الماضي»

هذا هو الموضع السادس من مواضع الاعتماد، وذلك إذا اتصل باسم الفاعل اللام التي بمعنى الذي عمل في الماضي، تقول: هذا الضارب زيداً أمس، لأن الألف واللام إذا كان بمعنى الذي فحقها أن توصل بالجملة الصريحة، الفعلية أو الاسمية، لكن لما كان لفظها كلفظ الألف واللام التي للتعريف، ولأجله منع اسم الفاعل التنوين[١] وتلك لا تدخل على الجملة، فكذلك هذه لم يولوها الجملة، ووضعوا اسم الفاعل المشتق موضع الفعل، فلما وقع وقع موقعاً كان الفعل[٢] أوْلى به منه من حيث إن الصلة لا تكون إلا جملة عمل عمل الفعل.

وقال أبو سعيد: الألف واللام فيه قائم مقام التنوين فتنصب، وهذا ينزع إلى قوله: إن درهماً في قولنا: هذا معطي زيد أمس درهماً، منصوب بمعطي.

قال أبو علي في كتاب الشعر[٣]: إن الألف واللام في قولنا: هذا الضارب زيداً أمس، لم يدخل إلا للتوصل إلى إعمال اسم الفاعل إذا كان للماضي. هكذا حكاه الشيخ وقال: قضية: هذا أن لا يعمل في الحال ولا في الاستقبال، فلا يقال: هذا الضارب زيداً الآن، ولا هذا الشاتم عمراً غداً، لأن الوصلة لا تستعمل إلا في موضعٍ لولا هي لبطل الحكم الموصل بها إليه، وأنت تعمل اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال من غير اللام، فصار الإتيان باللام معه وهو للحال والاستقبال بمنزلة قولنا: يا أيها زيد، وهو غير جائز وقال في قول جرير[٤]:

---

(١)(من التنوين) في: ع.

(٢)(بالفعل) في: ع.

(٣)انظر شرح الرضي للكافية ٢: ٢٠١.

(٤)ديوانه ١: ٣٩٤ برواية:

١٤٤٦ ـ فبِتُّ والــهَمُّ تَغْشـاني طوَارِقُـهُ من خَوْفِ رِحْلَـةِ بـينِ الظـاعنين غَـدا[١]

إن (غداً) منصوب بخوف أو برحلة أو ببين، وليس منصوباً بالظاعنين، لكن عبد القاهر[٢] قد نص على أنه إذا اتصل به اللام عمل في الأحوال الثلاثة لقيامه مقام الفعل، فتقول: هذا الضاربُ زيداً أمسِ، وهذا الضاربُ زيداً الآن أو غداً.

«وتقول هذا ضاربُ زيد وعمرو: وإن شئت نصبت (عمراً) على الموضع»

إذا أضفت اسم الفاعل وكان بمعنى الحال أو الاستقبال، فقد ذكرنا في باب الإضافة أن إضافته غير محضة لأنها في نية الانفصال، إذ حقه التنوين ونصب ما بعده، ولكن المضاف إليه ينجر قضاء لحقّ الإضافة، فإذا أضفت عليه اسماً فالأجود الجرّ حملاً على اللفظ، ويجوز النصب حملاً على الموضع، قال[٣]:

١٤٤٧ ـ هل أنتَ باعِثُ دينـارٍ لحاجَتِنَـا أو عَبْـدَ رَبٍّ أَخَـا عَـوْنِ بـنِ مِخْـراقِ[٤]

دينار: اسم رجل، ولو قلت / هذا ضاربك وزيداً، وجب النصب عند البصريين، [٤٢٨] لأنَّ المضمر المجرور لا يعطف عليه عندهم إلا بإعادة الجرّ وفي التنزيل: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

«وتقول: الضاربان زيداً، والضاربون زيداً»

---

(١) البيت في شرح الرضي للكافية ٢: ٢١٠، والخزانة ٣: ٤٤٣. الطوارق: ما أتاه من الهموم ليلاً. الرّحلة: الارتحال. والبين: الفراق. ظعن: سار وذهب.

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٢٧.

(٣) البيت نسبه ابن خلف إلى جابر بن رألان السنبسي، ونسب أيضاً إلى جرير، وإلى تأبط شرًا. وقيل: إنه مصنوع.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٨٧، والمقتضب ٤: ١٥١، والعيني ٣: ٥٦٣ والأشموني ٢: ٣٠١، والهمع ٢: ١٤٥، والدرر ٢: ٢٠٤. الاستفهام هنا للاستحثاث. وباعث: موقظ، أو مرسل. ودينار وعبد رب: رجلان.

فتثبت النون، وتنصب وهو الأصل، وفي التنزيل: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]. وقال القُطامي(١):

١٤٤٨ - الضارِبُونَ عُمَيْراً عن بُيوتِهِمُ ... بالتَّلِّ يومَ عُمَيْرٌ ظالمٌ عادِي(٢)

وقالت خرنِق بنت هفّان(٣):

١٤٤٩ - والخَالِطِينَ نَحِيتَهُمْ بِنُضَارِهِم ... وذَوِي الغِنَى منهم بِذِي الفَقْرِ(٤)

«ويجوز حذف النون والجر وهو أجود»

فتقول: الضاربا زيد، والضاربو زيد، لأن النون كانت فاصلة بين اسم الفاعل وبين المنصوب، فلما حذفت تهيأ للجر، وفي التنزيل: ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]. وقال الأعشى(٥):

١٤٥٠ - المُطْعِمُونَ الضيفَ لَمَّا شَتَوْا ... والجَاعِلُو القوتِ على اليَاسِرِ(٦)

وقال آخر(٧):

١٤٥١ - الفارجو بابِ الأميرِ المُبْهَمِ(٨)

---

(١) ديوانه ٨٨.

(٢) البيت في المقتضب ٤: ١٤٥، وأمالي ابن الشجري ١: ١٣٢، ويروى (عن ديارهم) ويروى (في بيوتهم).

(٣) ويروى هذا البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه: ٢١٧.

(٤) البيت في النوادر: ١٠٩، والتمام: ٣٥، والسمط ١: ٥٤٩، واللسان (نضر) الأمالي للقالي ٢: ١٦٥. النحيت: الساقط الخامل الذكر فيهم. النضار: الرفيع. يقول: لا يرغب شريفهم عن وضيعهم.

(٥) ديوانه: ١٤٥. برواية (المُطْعِمو اللحمَ إذا ما شَتَوْا).

(٦) القوت: النفقة. الياسر: الذي يلعب الميسر، أو الرابح في الميسر. والمعنى: المطعمو اللحم إذا أزم الشتاء الناس وضيق عليهم الرزق، والجاعلو رزق فقرائهم على أغنيائهم المقامرين.

(٧) نسب في الكتاب لرجل من بني ضَبَّة.

(٨) البيت في الكتاب ١: ٩٥، والمقتضب ٤: ١٤٥، والأساس (ب هـ م) المبهم: المغلق. الفارج: الفاتح. وَصَفَ

«والنصب»

أي: ويجوز النصب مع حذف النون، ولا يجعل حذف النون للإضافة، بل لما كانت الألف واللام بمعنى الذي، واسم الفاعل بمعنى الفعل حذفت النون استطالة للاسم كما حذف العائد في قولك: الذي ضربت زيد، أي: ضربته، فتقول: الضاربا زيداً، والضاربوزيداً.

وقرئ ﴿والمقيمي الصلاةَ﴾[الحج: ٣٥][١] بالنصب وأنشدوا[٢]:

١٤٥١ - الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ، لا يَأْتيهمُ مِن وَرَائِهِم وَكَفُ[٣]

ويروى (نطف) بنصب (عورة).

ولا فرق في الجر والنصب بين أن يكون ما بعد الضاربان والضاربون معرّفاً باللام وغير معرّف، تقول: الضاربان الغلام، والضاربون الرجل، والضاربا الغلامِ والغلامَ، والضاربو الرجلَ والرجلِ، وقد حذف النون في ضرورة الشعر، لمحض الاستطالة من غير أن يكون بعدها ما يؤثر فيه حذفها. قال عَبيد بن الأبرص[٤]:

١٤٥٢ - وقد يَغْنَى بها جيرانُك الـ مُمْسِكُو منكَ بأَسْبَابِ الوِصالِ[٥]

أقواماً أشرافاً لا يحجبون عن الأمراء ولا تغلق الأبواب دونهم.

(١)قرأ الجمهور ﴿والمقيمي الصلاةِ﴾ بالخفض على الإضافة وحذف النون لأجلها. وقرأ ابن أبي إسحاق، والحسن وأبو عمرو في رواية ﴿الصلاةَ﴾ بالنصب، وحذفت النون لأجلها. انظر البحر ٦: ٣٦٩.

(٢)القائل قيس بن الخطيم، وهو في ديوانه: ٢٣٨. ونسب إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي. كما في جمهرة أشعار العرب: ١٢٧.

(٣)البيت في الكتاب ١: ٩٦، وشرح الواحدي لديوان المتنبي ١٣٤، والأشموني ٢: ٢٤٧، والهمع ١: ٤٩، والدرر ١: ٢٣، واللسان (وكف) ويروى (من ورائنا نطف). العشيرة: القبيلة. وَكَفُ: العيب والإثم. النطف: التلطخ بالعيب.

(٤)ديوانه: ١٢٠.

(٥)البيت في سر الصناعة ٢: ٥٣٩، والمنصف ١: ٦٦،وشرح الواحدي لديوان المتنبي ١٣٤، والخزانة ٣: ٢٣٧.

أراد: الـمُمْسكون. واحتذاه المتنبي فقال:

١٤٥٣ - أَطْعَنَاكَ طَوْعَ الدَّهْرِ يا ابْنَ ابنِ يوسف بشَـهْوَتِنَا والحاسِـدُو لـك بـالرُّغم(١)

أراد: الحاسدون.

«وليس في قولك: ضاربا زيدٍ، وضاربو زيدٍ، إلا الجر، وربما نصب قليلاً»

إذا حذفت الألف واللام قلت: ضاربان زيداً، وضاربون زيداً، فلك إثبات النون والنصب كما مثلنا، وفق التنزيل: ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ [الواقعة: ٥٣] و﴿فَشَـٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٥].

وحذف النون والجر، تقول: ضاربا زيد، وضاربو زيد، وفي التنزيل: ﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] و﴿غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٢] و﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ [الصافات: ٣٨].

ونص أبو علي(٢): على أن النصب لحن، فلا تقول: ضاربا زيداً، ولا ضاربو زيداً، إذ لا وجه لحذف النون هاهنا غير الإضافة.

ولَـحَّنَ أبو زيد(٣) الأنصاريُّ أبا السمال العدوي(٤)، بعد أن كان فصيحاً(٥)، في قراءته، ﴿إنكم لذائقوا العذابَ الأليم﴾ [الصافات: ٣٨](٦) بالنصب.

---

(١) البيت في شرح الواحدي لديوان المتنبي: ١٣٤.

قوله: طوع الدهر يجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى الفاعل، فيكون المعنى أطعناك كما أطاعك الدهر. ويجوز أن يكون مضافاً إلى المفعول. وهو الظاهر، فيكون المعنى أطعناك نهاية الطاعة شهوة منا لطاعتك، كما نطيع الدهر، ولا ينفك أحد من طاعة الدهر، وأطاعك حاسدوك على رغمهم خوفاً منك.

(٢) الإيضاح العضدي ١٤٩ - ١٥٠.

(٣) هو أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس ت ٢١٥هـ بالبصرة. انظر نزهة الألباء ١٢٥، وإنباه الرواة ٢: ٣٠، ومعجم الأدباء ١١: ٢١٢.

(٤) هو قَعْنَب بن أبي قعنب، أبو السمال العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة. روى عنه أبو زيد سعيد بن أوس. انظر غاية النهاية ٢: ٢٧، وتاج العروس ٧: ٣٨١.

(٥) الإيضاح العضدي ١٥٠.

(٦) وقرأ الجمهور ﴿لذائقوا العذابِ﴾ بحذف النون للإضافة.

وسمع أبو الحسن من يقرأ ﴿غيرُ مُعْجِزِي اللهَ﴾ [1][التوبة: ٢] وأنشد بعضهم:

١٤٥٤ ـ وقالوا فارتحلْ قبلَ قريشٍ وهم متكنفُو البيتَ الحَراما [2]

وأما قراءة عمارة بن عقيل بن بلال بن جوير ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارَ﴾ [يس: ٤٠] [3] وقول أبي الأسود الدؤلي [4]:

١٤٥٥ ـ فَأَلْفَيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذَاكرِ اللهَ إلا قَليلا [5]

فنصب (النهارَ) لأنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين، كما قرئ: ﴿قل هو الله أحدُ۝ الله الصمد﴾ [الإخلاص: ١-٢] [6]. بإسقاط التنوين من (أحد) ولا يستقيم هذا في النون، لأنها متحركة.

«وتقول: أنا شرَّابٌ عسلاً» [7]

الأصل في الإعمال: هو اسم الفاعل الجاري على الفعل المضارع، وقد أعملوا:

وقرأ أبو السمال وأبان عن ثعلبة بن عاصم بحذفها لالتقاء لام التعريف، ونصب ﴿العذابَ﴾. انظر البحر ٧: ٣٥٨.

(١) انظر سر الصناعة ٢: ٥٣٩.

(٢) البيت في الهمع ٢: ١٥٧، والدرر ٢: ٢١٨، و تعليق الفرائد ١: ٢٢٢، وشرح الشريشي لألفية ابن معطي ١: ٢١٥، ويروى كما يلي:

يقولون ارتحل قبل قريشاً وهم مكتنفو البلد الحراما

(٣) قراءة نصب (النهار) في البحر ٧: ٣٣٨.

(٤) ديوانه ٥٤.

(٥) البيت في الكتاب ١: ٨٥، والمقتضب ١: ١٩، ٢: ٣١٣، ومجالس ثعلب ١٢٣، والخصائص ١: ٣١١، والمنصف ٢: ٢٣١، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٨٣، والإنصاف ٦٥٩، وشرح ابن يعيش ٩: ٣٤، والمغني ٢: ٦١٢، ٢: ٦١٢، ٧١٦ وتعليق الفرائد ١: ٢٢٣، والهمع ٢: ١٩٩، والدرر ٢: ٢٣٠، والخزانة ٤: ٥٥٤.

فألفيته غير مستعتب: أي وجدته غير راجع بالعتاب عن قبيح ما يفعل.

(٦) قرأ أبو عمرو بغير تنوين يقف على (أحد) ولا يصل، فإن وصل نون وكان يزعم أنَّ العرب لم تصل مثل هذا. وقال: أدركت القرّاء يقفون. وعن هارون عن أبي عمرو لا ينوّن (أحد) وإن وصل. وقرأ باقي السبعة (أحدٌ) بالتنوين. انظر السبعة ٧٠١.

(٧) انظر الكتاب ١: ٥٧، والمقتضب ٢: ١١٣.

فعّالاً وفُعولاً، ومِفْعالاً، لأنهن بنين لكثرة المعنى والمبالغة فيه، فقام ذلك مقام اسم الفاعل المصوغ للمبالغة الجاري كمُكَسِّرٍ ومُغَلِّق، فقالوا: أنا شرّابٌ عسلاً.

أنشد سيبويه للقُلاخ(١):

١٤٥٦ - أخا الحَرْبِ لَبّاساً إليها جِلالَها ... وليس بِوَلّاجِ الخَوالفِ أعْقَلَا(٢)

وقال الحماسي(٣):

١٤٥٧ - فَيالَ رِزامٍ رَشِّحُوا بِي مُقَدِّماً ... إلى المَوْتِ خَوّاضاً إليه الكَتائِبَا(٤)

«وضروب زيداً»

[٤٢٩] / قال أبو طالب عم النبي(٥) عليه السلام:

١٤٥٨ - ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها ... إذا عَدِمُوا زاداً فإنَّكَ عاقِرُ(٦)

---

(١) القُلاخ بن حَزْن، من بني مِنْقَر. انظر الشعر والشعراء ٢: ٧٠٧، والسمط ٢: ٦٤٧، والاشتقاق ٢٥٠.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٥٧، والمقتضب ٢: ١١٣، والشذور ٣٩٢، والعيني ٣: ٥٣٥، والهمع ٢: ٩٦، والدرر ٢: ١٩٢، والأشموني ٢: ٢٩٦، والتصريح ٢: ٦٨.

أخا الحرب: الملازم لها المتهيء المستعد. والجِلال: جمع جُل بالضم، وأصله ما يلبس الفرس، فجعله لما يلبس المحارب من سلاح كالدرع ونحوها. الولّاج: الكثير الدخول في البيوت يتردد فيها، لضعف همته وعجزه. والخوالف، جمع خالفة، وهي عمود في مؤخر البيت. والأعقل: الذي تصطك ركبتاه في المشي ضعفاً أو خلقة.

(٣) هو سعد بن ناشب (شاعر إسلامي).

(٤) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٧٢، والرصف ٢١٩، والعيني ١: ٤٧٢.

رزام: هم المدعوُّون. والمعنى: يا بني رِزام هَيِّئوا بي رجلاً يتقدم إلى الموت، ولا يحيد عنه مقتحماً الجيوش والشدائد غير متنكبٍ ولا حائد.

(٥) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم. من قريش، والد علي -رضي الله عنه- وعم النبي -صلى الله عليه وسلم- (ت ٣ ق. هـ) انظر الخزانة ١: ٢٦١ والأعلام ٤: ٣١٥.

(٦) البيت في شرح الكتاب ١: ٥٧، والمقتضب ٢: ١١٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠٦ وشرح ابن يعيش ٦: ٧٠، والشذور ٣٩٣، والعيني ٣: ٥٣٩، والهمع ٢: ٩٧، والدرر ٢: ١٣٠، والأشموني ٢: ٢٩٧،=

«وإنه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا[١]»

المنحار: الكثير النحر، والبوائك، جمع بائك وهي السمينة.

فبوائكها: منتصب بمنحار.

وحكم هذه الأمثلة الثلاثة حكم اسم الفاعل الجاري فيجوز تقديم منصوبها عليها، قالوا: أما العسل فأنا شرَّابٌ[٢].

وقال الشاعر:

١٤٥٩ - بَكيتُ أخا اللَّأْواءِ يُحْمَدُ يومُه ... كريمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ[٣]

أراد: ضروب رؤوس الدارعين.

«وعند سيبويه زيد حذر أخاه، ورحيم أباه»

ذهب غير سيبويه إلى أن فَعِلا وفَعِيلا لا يعملان، لأنهما لم يُبنيا للمبالغة في الصفة، وإنما بُنيا للذات وصيغا من الأفعال اللازمة للطبائع والغرائز كفرق وظريف.

وذهب سيبويه[٤] إلى إعمالها، واحتج بقول الشاعر[٥]:

=والتصريح ٢: ٦٨، وديوانه ٧٩، ٨٨.

يرثى أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، وكان زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب. نصل السيف: شفرته. وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحروها.

(١)انظر الكتاب ١: ٥٨. ناقة بائكة: سمينة خيار فتية حسنة. انظر الصحاح واللسان (بوك).

(٢)انظر الكتاب ١: ٥٧.

(٣)البيت في الكتاب ١: ٥٧، وشرح ابن يعيش ٦: ٧١، وشرح أبيات سيبويه ١: ٤١٢، وشرح عمدة الحافظ ٦٧٩.

وصف شجاعاً كريماً. واللأواء: الشدة. عنى أنه يكفي قومه الشدة ومعرة الزمان. يحمد يومه: أي تحمد أيامه، أما في الحرب فلبسالته، وأما في السلم فلعطائه وبذله. والدارع: لابس الدرع. ويروى (لأواءَ).

(٤)من (إلى أن فعلا) إلى (سيبويه) ساقط من: ع.

(٥)هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي.

١٤٦٠ - حَـذِرٌ أمـوراً لا تُخَـافُ وآمِـنٌ   مـا لـيس مُنْجِيَـهُ مـن الأقـدارِ(١)

نصب أموراً بحذر.

وأجيب عنه بأنَّ المازنيَّ روى عن أبي يحيى اللَّاحِقِي(٢) قال: سألني سيبويه عن بيت عربي أعمل فيه فعل، ولم يحضرني شيء في ذلك، فصنعت له هذا البيت.

ويقول لبيد(٣):

١٤٦١ - أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ   بسَرَاتِه نَـدَبٌ لهـا وكُلُـومُ(٤)

شنِج، أي: لازم.

وأجيب بأنَّ شنجاً من قولهم: شنج الشيء إذا تقبض، وليس ذلك بمعتد، وعضادة يجوز أن يكون منتصباً على إسقاط الخافض، أي: شنج في عضادة سمحج.

ويقول: ساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي(٥):

١٤٦٢ - حتَّى شَآها كَليلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ   باتَتْ طِرَاباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ(٦)

---

(١) البيت في الكتاب ١: ٥٨، والمقتضب ٢: ١١٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٠٧، وشرح ابن يعيش ٦: ٧١، والعيني ٣: ٥٤٣، والأشموني ٢: ٢٩٨، والخزانة ٣: ٤٥٦.

(٢) هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي، وهو من شعراء هارون الرشيد، وهو شاعر مطبوع بصري، لكنه مطعون في دينه (ت٢٠٠هـ) انظر النجوم الزاهرة ٢: ١٦٧ والخزانة ٣: ٤٥٨، والأعلام ١: ٢٠.

(٣) ديوانه: ١٥٤، برواية:

أو مِسْـحَلٍ سَـنِقٍ عِضَـادَةَ سَـمْحَجٍ   بِسَرَاتِها نَـدَبٌ لَـهُ وَكُلُـومُ

(٤) البيت في الكتاب ١: ٥٧ وشرح أبيات سيبويه ١: ٢٤، وشرح ابن يعيش ٦: ٧٢، والعيني ٣: ٥١٣، والخزانة ١: ٣٣٤، والأشموني ٢: ٢٩٨.

المسحل: الحمار الوحشي، وسحيله: نهاقه كأنه سحل المبرد. والعضادة: الجانب، أو معناه إلى جانب عضدها. والسمحج: الأتان الطويلة الظهر. والسراة: أعلى الظهر. والنَّدَب: آثار الجراح، جمع ندبة. والكلوم: الجراح جمع كلم. يقول: هي ترمحه وتكلمه تخلصاً من حمله عليها.

(٥) ديوان الهذليين ١: ١٩٨.

(٦) البيت في الكتاب ١: ٥٨، والمقتضب ٢: ١١٥، والمنصف ٣: ٧٦، والمقرب ١: ١٢٨، وشرح السكري ٣:=

وأجيب: بأنه لا يجوز الاحتجاج به، لا على إعمال فعيل، وهو كليل، ولا على إعمال فَعِل وهو عمل، لأن المنصوب فيه ظرف، والظرف تعمل فيه رائحةُ الفعل.

ويقول زيد الخيل(١):

١٤٦٣ - أَتَـاني أَنَّهُـمْ مَزِقُـونَ عِـرْضِي ... جِحَـاشُ الكِـرْمَلَيْنِ لهـم فَديـدُ(٢)

وأجيب بأن الأصل من فعَل يفعل أن تجيء الصفة على فاعل، كضارب وناصب وجازم، وقاسم، فيمكن أن يكون مازقاً، فحذف الألف للضرورة، كما قال رؤبة(٣):

١٤٦٤ - كأنها وَهْـيَ تَهَـاوَى في الرَّقَـقِ

أراد في الرَّقاق.

واعلم أن فاعلاً، كضارب يُكَسَّرُ تكسيراً مطّرداً على ضرّاب، وضاربة على ضوارب، وعليم على عالمين وعلماء.

و(فَعّال) لم يكسر.

=١١٢٩، والمحكم ٢: ١٢٧، ١٢٨، والمغني ٢: ٤٨٦، والخزانة ٣: ٤٥٠، والقرطبي ٢٠: ٢٦، واللسان والتاج (طرب، وعمل). شآها: ساقها وأزعجها من موضعها.

والمعنى: أنه وصف حماراً وأتاناً نظرت إلى برق مستطير منبيء بالغيث، يكلُّ الموهنَ — وهو وقت من الليل — بُروقه ولمعانها، وهو مجاز، كما تقول: أتعبت ليلي، إذا سرت فيها سيراً حثيثاً، فطربت تلك الحمر للبرق منساقة إليه في أماكنه، وبات البرق ليله لم ينم، أي: استمر في لمعانه.

(١) ديوانه ١٧٦.

(٢) البيت في المقرب ١: ١٢٨، وشرح ابن يعيش ٦: ٧٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٨٠، والعيني ٣: ٥٤٥، والتصريح ٢: ٦٨، والخزانة ٣: ٤٥٦، والشذور ٣٩٤. ويروى (لها فديد).

جحاش: جمع جحش، وهو الحمار الصغير. الكِرْملين: تثنية كرمل، وهو اسم ماء بجبل من جبال طيّئ. فديد: صوت. وعلى هامش (ع): وقد استضعف هذا الشاهد لأنه عمل في الظرف.

(٣) ديوانه ١٠٨، برواية (بالرقق) وانظر اللسان (رقق)، والرَّقاق: الأرض اللينة من غير رمل.

و(فَعُول) لم يستعمل إلا مكسّراً.

و(فَعِل) البابُ فيه ألا يكسر وقد كسر منه الشيء القليل.

و(مفعال) البابُ فيه أن يكسّر.

فهذه الأسماء العاملة إذا ثنّيت أو جُمعت جمعَ تصحيح، أو جمع تكسير، فإنها تعمل عمله إذا كانت مفردة تقول: الزيدان ضاربان عمراً، وضَرّابان عمراً، والزيدون ضاربونَ عمراً، وضُرَّاب عمرًا، وحباسون الإبلَ، ومررت برجلين قتولين أخاهما ومنحارين إبلهما.

وعلى مذهب سيبويه: الزيدان حذِران شرك، ورحيمان أباهما، وهم حذرون غلامَك، ورحيمون أخاهم.

لكنها إذا كسّرت ضعف عملها، فإنها إنما عملت تشبيهاً بالفعل، والفعل لا يكسّر، ولهذا لا تعمل مصغرة، وإنما عملت لأن جمع التكسير أشبه المفرد من حيث إنَّ أبنيته مخترعة كالمفرد، وأكثر أبنيتها موازنة لأبنية المفرد وإعرابه بالحركات، وأنه يصغر على لفظه، كقولك: في أكلب: أُكَيْلِب، ولأنه يوصف بالمفرد كقوله: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخۡرَىٰ﴾ [طه: ١٨] فجرى مجرى المفرد في الإعمال.

أنشد سيبويه:

١٤٦٥- قَواطِنـــاً مَكَّـــةَ مـــن وُرْقِ الحَمِـــي(١)

وقال الكميت:

---

(١) الرجز للعجاج. ديوانه: ٢٩٥.

وهو في الكتاب ١: ٨، ٥٦، وأمالي القالي ٢: ١٩٩، والخصائص ٣: ١٣٥، والمحتسب ١: ٧٨، والمستقصي ١: ٨، وشرح ابن يعيش ٦: ٧٤، ٧٥، والعيني ٣: ٥٥٤، ٤: ٢٨٥، والأشموني ١: ٢٩٩، ٣: ١٨٣، والتصريح ٢: ١٨٩، والهمع ١: ١٨١، ٢: ١٥٧، والدرر ١: ١٥٧، ٢: ٢١٨، واللسان (حمم) ويروى (أوالفًا) مكان (قواطنًا). ويريد الحمام.

١٤٦٦ - شُمٌّ مهاوِينُ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا مِيصُ العَشِيَّاتِ لا خُورٌ ولا قَزَمُ[١]

وقال طرفة[٢]:

١٤٦٧ - ثم زَادُوا أَنَّهُمْ في قومِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غيرُ فُخُرْ[٣]

تنبيه:

لا يلزم أن تأتي لاسم الفاعل بمنصوب، كما لا يلزم في الفعل، وفي التنزيل: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥-١٦] وهما جمعًا سافر وبار، ولم يؤت لها بمنصوب.

ويعمل اسم الفاعل الجاري على الفعل الذي لا يتعدى في المصدر والظرفين والمفعول به والمفعول معه والحال والتمييز والمستثنى. وما وجد فيه مانع من هذه الأسماء لم

---

(١) هكذا رأيت البيت مضبوطاً بخط المؤلف فأثبته كما رأيت.

والبيت في الكتاب ١: ٥٩، وشرح ابن يعيش ٦: ٧٤، ٧٦، والعيني ٣: ٥٦٩، والهمع ٢: ٩٧، والدرر ٢: ١٣١، والخزانة ٣: ٤٤٨.

مهاوين: مبالغة في مهين. وصفهم بأنهم شم الأنوف، والشمم: ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه، كناية عن العزة. ثم ذكر أنهم يهينون للضيف والمسكين أبدانَ الجَزُور، جمع بدنة، وهي الناقة المسمنة المتخذة للنحر. وكذلك الجزور. مخاميص: جمع مخماص، وهو الشديد الجوع. أي: يؤخرون العشاء انتظاراً لضيف يطرقهم. والخور: جمع أخور، وهو الضعيف. والقَزَم رذال الناس وسفلتهم، يقال للذكر والأنثى والواحد والجمع. قال البغدادي: والأوصاف جميعها مجرورة في البيت لأن قبله:

يأوي إلى مجلس بادٍ مكارمُهم لا مطمعي ظالمٍ ولا ظُلُمِ

أي فلا عبرة بما ورد من ضبط هذه الأوصاف في بعض نسخ الكتاب بالرفع، لأنه ليس في كلام سيبويه ما يشعر بذلك.

(٢) ديوانه: ٦٤.

(٣) البيت في الكتاب ١: ٥٨، والنوادر ١٠، وشرح ابن يعيش ٦: ٧٤، والعيني ٣: ٥٤٨، والتصريح ٢: ٦٩، والأشموني ٢: ٢٩٩، والهمع ٢: ٩٧، والدرر ٢: ١٣١. ويروى (فجر). وصف قومه أنهم زادوا على قبيلهم بأنهم يغفرون ذنوبهم بالعفو والصفح، وأنهم لا يفخرون بما أسدوا من صنيع، أو لا يفجرون، أي لا يكذبون. على هامش (ع): غُفُر جمع غفور، وكذلك اسم فاعل، وهكذا حكمه في التكسير، وعليه قوله تعالى ﴿خُشَّعاً أبصارهم﴾.

يضف إليه اسم الفاعل، / فلا يضاف إلى الظرف الذي لا يتصرف، فلا تقول: زيد جالسُ [٤٣٠] عندِك، وإنما تقول: جالسٌ عندَك، ويجوز: جالسُ خلفِك، وجالسٌ خلفَك.

ولا تضيفه إلى المفعول له، لأن اللام مقدرة فيه، وتلك تمنع من الإضافة، ولا إلى الحال، لأن الحال لا تجر بالإضافة، وإن كانت قد تجر بغيرها، فإنك إذا قلت: ما جاء زيد راكباً، جاز دخول الباء من أجل النفي، فتقول: ما جاء زيد براكب.

«الثاني: اسم المفعول وهو الجاري على يفعل، كمضروب ومكرَم»

يَفْعَل مثال للفعل المسمى الفاعل، ويُفْعَل مثال للفعل المبني للمفعول.

وقد بينا أن اسم الفاعل هو الجاري على يفعل، فاسم المفعول هو الجاري على يفعل، بعد أن تضع الميم موضع حرف المضارعة فيما زاد على الثلاثة، نحو: مكرم ومستخرج، وهما جاريان على يُكرم ويُستخرج، فالميم في مكرم مضمومة كالياء من يكرم، والكاف ساكنة كسكونها والراء مفتحة كفتحها، وكذلك غيرها ولا يخرج عن هذا إلا اسم المفعول الجاري على الفعل الثلاثي المجرد، كقولك: ضرب، يضرب، فهو مضروب وشتم يشتم فهو مشتوم.

فقيل أصله: مضرب كمكرم، لكنه كان يشتبه بالمفعول من باب أكرم، فزيدت الواو للفرق، ثم فتحت الميم لثقل الضمة مع الواو.

وفائدة المجيء باسم المفعول الاختصار لأنه بمنزلة الفعل الذي لم يسمّ فاعله.

وإنما قدمنا اسم الفاعل عليه، لأنَّ اسم الفاعل هو الأصل، فإنه الجاري على يفعل الذي هو مسمى الفاعل، وهو الأصل للفعل المبني للمفعول، والمرفوع باسم الفاعل فاعل صريح، والمرفوع باسم المفعول مشبه بالفاعل، وهو في الحقيقة مفعول وهو مرفوع على الفاعل.

«وحاله في الإعمال من جهتي الزمان والاعتماد، وفي التثنية والجمع، ومشاركة فعله حال اسم الفاعل، إلا أنه يعمل عمل فعله المبني للمفعول، تقول: زيد ممرور به غداً ومضروب غلامه الآن، ومعطى أبوه درهماً، ومظنونة جاريته ذاهبة، ومعلَم غلامه الحسن مقيماً»

اسم المفعول يماثل اسم الفاعل في أمور:

وهي أنه مشتق من المصدر مثله، ولا يعمل إذا كان للماضي، فلا تقول: زيد مُعطيٌّ درهماً أمس، بل يجب إضافته حينئذٍ.

وإذا كان للحال أو الاستقبال جاز إعماله وإضافته، تقول: زيد مكسوٌّ جبة الآن، وعمرو مسقيٌّ ماء غداً.

وإذا أضفتَ كانَ موضعُ المضاف إليه النصبَ، لأنك لو نونت اسم المفعول كان منصوباً فيجوز فيما يعطف عليه جره ونصبه، تقول: زيدٌ مكسوٌّ جبة وقميصٍ غداً، وإن شئت وقميصاً.

وأنه لا بدّ في إعماله من الاعتماد، وهو أن يكون في أحد المواضع الستّة.

فالخبر، كقولك: زيد مكسوّ أبوه قميصاً.

والصفة، كقولك: مررت برجل مضروبة جاريتاه سوطين.

والحال، كقولك: جاءني زيد ممروراً بأبيه مروراً صالحاً.

والمعتمد على حرف النفي، كقولك: ما ممرور بجاريتك، ولا مذهوب إلى غلمانك.

وعلى حرف الاستفهام، كقولك: هل مبيعة جاريتاك؟ وأمسبوقة فرساك؟

وعلى الألف واللام: المضروبة جاريته أمس زيدٌ، وأنك تؤنثه وتثنيه وتجمعه في حالي تذكيره وتأنيثه، فتقول: الزيدان مكسوان ثوبين، والعمرون معطَون الدراهم، وهند مضروبة سوطاً، وأختاك مكسوتان ثوبين، والهندات مكسوات أثواباً.

وكما أعمل أسماءً لكونها في معنى اسم الفاعل وإن لم تكن جارية على الفعل

فكذلك أعملت أسماء لكونها في معنى اسم الفاعل.

وإن لم تكن جارية على الفعل، كفعيل بمعنى مفعول، كالقتيل، أو بمعنى مفعل كالعقيد، تقول: مررت برجل قتيل أبوه، وهذا رجل عقيد عسله. تقول: مقتول أبوه ومعقد عسله.

/ ويفارقه في أن المرفوع باسم الفاعل بمنزلة المرفوع بالفعل الذي سمي فاعله، [٤٣١] والمرفوع باسم المفعول كالمرفوع بالفعل الذي لم يسم فاعله، فينقص تعديه. والأمثلة المذكورة في المختصر تنبهك عليه، وهي ظاهرة الإعراب، وقد يكون المرفوع به جارًّا ومجروراً تقول: زيد ممرور به، كما تقول: يمر به وزيد مقوم به، كما تقول: زيد يقام به.

ولا يجوز زيد مقوم، بحذف الجار، كما لا يجوز زيد يقام، وتقول: غير ممرور بزيد، فغير: مبتدأ والجار والمجرور مرفوع بممرور، لاعتماده على غير الذي هو بمعنى حرف النفي، كأنك قلت: لا يمر بزيد، وسدَّ المرفوع مسدّ الخبر، ويوضح هذا بيتٌ مشكلُ الإعراب ويوضح إعرابه، وهو قوله[1]:

١٤٦٨ - غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ   ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ[2]

بعده:

١٤٦٩ - إنّما يرجو الحياةَ فتىً   عاشَ في أمنٍ من المِحَنِ

فمأسوف: اسم مفعول من قولك: أسفت عليه، وفي التنزيل: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] تقول: أنا آسف على فواتك، وفواتك مأسوف عليه، فيجوز أن تقول: لا مأسوف على زمن، فيعتمد اسم المفعول على حرف النفي، كما تقول: لا يؤسف على زمن، فيكون مأسوف، مبتدأ، والجارّ والمجرور في موضع رفع به، وقد سدّا مسدّ الخبر، كما سدّ الفاعل مسدّه في قولك: أقائم أخواك، فالشاعر أزال (لا) التي اعتمد اسم المفعول عليها،

---

(١) أي: قول أبي نُواس الحسن بن هاني.

(٢) انظر المغني ١: ١٧١، ٢: ٧٥٣، والعيني ١: ٥١٣، ٥١٤، وشرح ابن عقيل ١: ١٩١ والأشموني ١: ١٩١، والهمع ١: ٩٤، والدرر ١: ٧٢، والخزانة ١: ١٦٧.

وجاء مكانها بـ(غير) لأنه أيضاً للنفي، ولهذا يعطفون بـ(لا) على المجرور به.

وفي التنزيل: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فقال: غيرُ مأسوف، فارتفع (غير) بالابتداء وانجر ما بعده بالإضافة، وعلى زَمَنٍ: مرفوع الموضع بـ(مأسوف) كما كان مرفوعاً به مع (لا) والجار والمجرور مغنيان عن خبر (غير).

ولم أجد لهذا البيت نظيراً في الإعراب إلا قول المتنبي يمدح بدر بن عمار:

١٤٧٠ - ليسَ بالـمُنْكَرِ أنْ بَرَّزْتَ سَبْقاً غـيرُ مَـدْفُوعٍ عـن السَّـبْقِ العِـرَابُ[1]

فغير: مبتدأ، ومدفوع: مجرور بالإضافة، والعِراب: مرفوع بمدفوع، وقد سدّ مسدّ خبر (غير) فكأنه قال: لا يدفع عن السبق العراب.

ومن جعل (العراب) مبتدأ فقد أخطأ، لأنه يصير التقدير: العِراب غيرُ مدفوع عن السبق، والعراب جمع، فلا أقل من أن تقول: غير مدفوعة، لأن خبر المبتدأ لا يتغير تذكيره وتأنيثه بتقديمه وتأخيره. تقول: هند قائمة، وقائمة هند.

ولا يجوز: قائم هند، ولا طالع الشمس.

وتقول على قياس ما ذكرنا غير ممرور بزيد، ومذهوب إلى أخيك، فتحذف غيراً من الثاني، لدلالة غير المذكور عليه. فإن رفعت مذهوباً جاز على إقامة المضاف إليه مقام المضاف. وما ذكرنا من التفاريع في اسم الفاعل عائدة هاهنا.

«الثالث: الصفة المشبهة باسم الفاعل،

وهي كل اسم مشتق من المصدر غير جار على الفعل، كَحَسَن وكريم»

الصفة تطلق في اصطلاح النحويين على معنيين:

أحدهما: أن يُراد بها أحد التوابع الخمسة، وقد تقدم في موضعه.

---

(١) البيت في شرح الواحدي للمتنبي: ٢٢٤، وديوان المتنبي بشرح العكبري ١: ١٣٥.

والثاني: أن يراد بها الاسم الواقع في هذا الباب[١]، وحدّه ما ذكرناه هاهنا وذلك نحو: حسن وكريم وصعب، فهذه أسماء مشتقات من الحسن والكرم والصعوبة وهي غير جارية على الفعل المضارع إذ ليست موازنةً له، إذ الغرض منها الدلالة على معنى ثابت مستمر، والفعل يدل على الحدوث، فتنافيا.

وإنما جعلوها مشبهة باسم الفاعل دون اسم المفعول، لأن اسم الفاعل هو الأصل على ما ذكرنا.

«وشَبَهُهَا به أنها تذكّر وتؤنث، وتُثنى وتجمع مثله»

تقول: حسن، وحسنان، وحسنون، وحسنة، وحسنتان، وحسنات[٢].

كما تقول: ضارب، ضاربان، ضاربون، ضاربة، ضاربتان، ضاربات.

وتقول: حسّان كضرّاب أو كضوارب، لأنه يجوز أن يكون جمع حسن، كجمل وجمال، أو جمع حسنة كجَذَبَة وجِذَاب، والجَذَبَة: الجُمَّارَة، وهي شحمُ النخل[٣].

فإن قلت: ما ذكرتموه من وجوه الشَّبَه ثابت في الفعل، فلماذا لم تقولوا: الصفة المشبهة بالفعل؟

قلت: شَبَهُ الفاعل بالفعل أقوى من شبه الصفة، فإن اسم الفاعل ينصب المفعول، وهو جار على الفعل، ولا كذلك الصفة، فلا جرم جعلوه في الشبه بعده.

[٤٣٢] / «ولا تصاغ إلا من فعلٍ لازم»

لأنها تفيد الغريزة التي لا يتعدى أصحابها إلى غيرها، وذلك لا يكون في الأفعال المتعدّية، ويلزم من هذا أن لا ينصب مفعولاً به ضرورة انتفائه، وينصب ما ينصبه الفعل اللازم.

---

(١)(التركيب) في: ع.

(٢)انظر الإيضاح العضدي ١٥١، والمقتصد ١: ٥٣٢.

(٣)انظر الصحاح (جذب) ١: ٩٨.

فينصب المصدر كقولك: زيد حسن حسناً، وجميل جمالاً، والظرفين كقولك: زيد حسن الساعة أمام عمرو، والمفعول له، كقولك: زيد حسن الوجه محبة لك، والمفعول معه، كقولك: زيد شديد ساعده والحرب، والحال كقولك: زيد حسن ضاحكاً، والتمييز كقولك: زيد حسن وجهاً، والمستثنى كقولك: الزيدون حسان أوجههم إلا وجه أبي عمرو، والشبه بالمفعول، كقولك: زيد حسن وجهُه.

وأكثر أبنيتها تكون على أفعل التفضيل: وعلى مثال أسود، وسوداء، وظريف، وشجاع، وحُسَّان، وشريب، وزُمّل، وزُمَيّل، وسَيِّد وصَعْب، ومُرّ، وجِلْف، وحسن وعجل، وجُنُب، وفِعَل، كقولك: قوم عدي.

«وهي تدل على معنى ثابت فإن أردت الحدوث قلت: حاسن وكارم»

قد ذكرنا أنهم إنما لم يجروا هذه الصفات على الفعل، لأنهم أرادوا أن يخبروا عن المعنى الثابت، فقالوا: حسن وكريم وصعب وضيق، أي: أن هذه المعاني ثابتة للموصوف ومستقرة له، ولهذا تكون منها الأسماء التي تدل على المعاني الثابتة التي لا تتغير كالأعور والأعمى، والأعرج، والأسود والأبيض.

فإن أرادوا معنى الفعل، وهو الحدوث في الحال أو في ثاني الحال، أتوا باسم الفاعل الجاري على الفعل، فقالوا: حاسن الآن، وطائل غداً، كما تقول: يحسن الآن ويطول غداً. وفي التنزيل: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾ [هود: ١٢]. لأنه أراد الحادث من الضيق، ولو قال: ضيق لزم أن يكون الضيق ثابتاً له، كما قال: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٞ ﴾ [الزمر: ٣٠] أي: هذه الصفة ثابتة لك وإن كنت حيًّا.

وكذلك تقول: هو سيد وجواد ومريض، إن أردت الثبوت، وسائد وجايد ومارض، إن أردت الحدوث. أنشد في الكشاف للسَمْهَرِيّ العُكليّ[1]:

---

(١) هو ابن بشر بن أُقَيش، أبو الديل، شاعر لص خبيث، كان نجم في أيام عبد الملك، وعمَّ أذاه فقتله عثمان بن حيان الـمُرّي، أمير المدينة أيام الوليد. انظر السمط ٣: ٣٨.

١٤٧١ - بمنزلـةٍ أمّـا اللئيـمُ فسـامن بهـا وكـرامُ النـاس بـادٍ شـحوبُها[١]

«لا تعمل إلا وهي للحال»

هذه الصفة لا تكون إلا ثابتةً في الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم، ولا تعمل إلا فيه، لأنها دالة على معنى غريزي ثابت، فلو أريد بها الماضي أو المستقبل لَنَافَى موضوعها.

وأما إذا قلت: مررت برجل حسن وجهه، فالمرور وإن كان واقعاً فيما مضى وقد أعملت حسناً في وجهه فيلزم أن يكون الحسن موجوداً فيما مضى، لكن يلزم إعماله أن يكون موجوداً في حال إخبارك بالمرور أيضاً، فالإعمال من هذه الجهة.

«وإلا في ضمير الموصوف أو سَبَبِيِّه»

هذه الصفة لا تعمل في الأجنبي، لأنها غير متعدية.

فلو قلت: مررت برجل حسن عمرو، لم يرتبط الكلام بعضُه ببعض، بخلاف اسم الفاعل فإنّه يعمل في الأجنبي إذا كان متعدياً، كقولك: مررت برجل ضارب امرأة، فلا تعمل هذه الصفة إلا في ضمير الموصوف، كقولك: مررت برجل حسن، ففي (حسن) ضمير يعود على الموصوف أو في سببيه، كقولك: مررت برجل حسن وجهه، أو المضاف إلى سَبَبِيِّهِ كقولك[٢]: مررت برجل حسن وجه جاريته، لأن جارية مضافة إلى رجل، فلوجهها ملابسة به، وهذا أيضاً داخل في السببي.

«معتمدةً»

إذا كان اسم الفاعل الذي له القوة والفضل على الصفة لا يعمل إلا معتمداً فجدير بالصفة أن لا تعمل إلا معتمدة، تقول في خبر المبتدأ: زيد حسن وجهُه، وفي الصفة مررت

---

(١) البيت في وصف السجن ومن سجن فيه، وهو في الكشاف ٢: ٢٦١، والبحر المحيط ٥: ٢٠٧، وروح المعاني ١٣: ١٩ عند تفسير قوله تعالى ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾[هود: ١٢]. وانظر شرح شواهد الكشاف ٤: ٣٣٦.

(٢) من (مررت برجل ضارب) إلى (كقولك) ساقط من: ع.

برجل طويلة جاريتُه، وفي الحال: جاءني زيد نقيّاً ثوبُه، وفي الاستفهام: أحسن أخواك؟ وفي النفي: ما جميلة جاريتاك، ويجوز: غير جميلة جاريتاك، على منوال قوله:

١٤٧٢ - غـيرُ مأسـوفٍ عـلى زمـن .... (١)

ولا يؤثر فيه الاعتماد على الألف واللام، لأن اسم الفاعل إذا اعتمد على الألف واللام عمل في الماضي، والصفة لا تعمل في غير الحال.

«تقول: مررت برجل حسنٍ وجهُه، وحسنِ الوجهِ، وحسنِ وجهٍ، بحركات الوجه فيها كلها»

إذا ذكرت الصفة مع معمولها، فالصفة إمّا أن تكون نكرةً أو معرفةً، وعلى التقديرين فما بعدها إمّا أن يكون نكرة أو معرفة، إما بالإضافة أو بالألف واللام.

فهذه ست صور، ولكل واحدةٍ منها ثلاثُ صور، من جهة الإعراب، فهذه ثماني عشرة صورة، ويبطل منها صورتان في حالة الإفراد، وقد تصحان في حالتي التثنية والجمع.

/ الصورة الأولى: [٤٣٣]

مررت برجل حسنٍ وجهُه، جررت حسناً لأنه صفة لرجل، ووجهُه: مرفوع به والعائد إليه الهاء، وهذا العائد هو المستكن المرفوع الذي كان في حسن، لو لم تأتِ بالوجه، فقلت: مررت برجل حسن، فلما أتيت بالظاهر وجعلته فاعل حسن زال الضمير المستكن عن حسن، لأن حسناً لا يرتفع به فاعلان، فأضيف الظاهر إلى ما كان مستكناً فصار بعد أن كان مرفوعاً متَصلاً مستكنًا مجروراً متصلاً بارزاً، وهذا الوجه هو الأصل في المسألة، لأن الحسن في الحقيقة هو الوجه، فرفعته به، وعَمِلَتِ الصفة عملَ فعلها، ولهذا قال الزمخشري(٢): وفي مسألة (حسن وجهه) سبعة أوجه.

أضاف المسألة إلى هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ المسألة، وتقول: مررت برجلين

---

(١) تقدم برقم (١٤٦٨).

(٢) انظر المفصل: ٢٣١.

حسن وجهاهما، وإن شئت حسنة وجوههما؛ لأن الفاعل مؤنث في اللفظ، وإن كان المراد التثنية، فأنت لا تقول: مررت برجلين حسنة وجهاهما، لأن للألفاظ حصة من المراعاة، كما للمعاني، ومررت برجال حسنة وجوههم، وحسن أوجههم، قال[١]:

١٤٧٣ - وشَبَابٍ حَسَنٍ أوجُهُهُمْ مِنْ إيادِ بنِ نِزَارِ بنِ مَعَدٍّ[٢]

وحسن وجههم، يوقع المفرد في موقع الجمع، كما قال القطامي أنشده أبو عليّ:

١٤٧٤ - كَأَنَّ نُسوعَ رَحْلِي حِينَ ضَمَّتْ حَوَالِبَ غُرَّزاً ومِعًى جِيَاعَا[٣]

أراد وأمعاء، ولذلك وصفه بالجمع.

وقس على ما ذكرنا قولك: مررت بامرأةٍ حسن وجهُها، وبامرأتين حسن وجوهُهُما، وبنساء حسنة وجوههن.

ومَنْ قال: مررت بامرأة ضربنا بناها، وأكلوني البراغيثُ، قالوا: مررت برجلين حسنين وجهاهما، وحسنات وجوههما، ومررت برجال حسنات أوجهُهم.

تنبيه:

يجوز أن تجعل في حسن من قولك: مررت برجل حسن وجهُه، ضميراً يعود إلى الرجل، وترفع وجهه، بأنه بدل، فتقول على هذا، مررت برجلين حسنين وجوههما، وبرجال حسنين وجوههم. وبامرأة حسنة وجهها، وبامرأتين حسنتين وجوههما، وبنساء حسنات وجوههن.

---

(١) هو أبو دؤاد الإيادي. ديوانه ٣٠٥.

(٢) البيت في رسالة الملائكة للمعري ١٥٣، وتفسير الطبري عند تفسير سورة القمر آية ٧. وهو في العمدة ٢: ٨٣، ونسبه فيه إلى الحارث بن دوس الإيادي، واللسان (خشع).

(٣) البيت في ضرائر الشعر ١٠٣، واللسان (غرز). الإبل الغرز جمع غارز، وهي التي قلَّ لبنها، ونسب ذلك إلى الحوالب، لأنَّ اللبن إنما يكون في العروق، وقصد بالمِعى الجياع لأنَّ جوفها خال من الولد.

فلو قلت: مررتُ برجل حسن غلامه، لم يجز أن يكون في حسن ضمير.

الثانية:

مررتُ برجل حسنٍ وجهُه، تجر حسناً، لأنه صفة لرجل، وفيه ضمير يعود عليه، وتنصب وجهه على التشبيه بالمفعول به في قولك: مررت برجل ضارب غلامَه، لاشتراك حسن مع ضارب في الدلالة على المصدر، قال[١]:

١٤٧٥ - أنعَتُهـــا إنِّي مـــنْ نُعَّاتِهـــا كُـــومَ الـــذُّرَى وادِقَـــةً سُرَّاتِهـــا[٢]

ولا يجوز أن تقدم وجهه على حسن، لأن هذا المنصوب هو الموضوع في المعنى، إذ هو في معنى حسن وجهه، فصار كنَفْس من قولنا: طاب زيد نفساً.

وتقول: مررت برجلين حسنين وجوههما، وبرجال حسنين وجوههم، وبامرأة حسن وجهها، وبامرأتين حسنتين وجوههما، وبنساء حسنات وجوههن.

وتقول: مررت برجل غضبانَ جاريته، وبامرأة غَضْبَى غلامُها، فتذكّر غضبان، وإن كان بعده مؤنث، لأنك أجريته على مذكر، وتؤنث غَضْبَى لما ذكرنا.

وتقول: مررت برجل حسن وجه جاريته وشعرها، لأنك عطفت شعرها على وجه، وأشركت بينهما في عامل واحد.

ولو قلت: مررت برجل حسن وجه جاريته وأسود شعرها، لم يجز؛ لأن أسود صفة ثانية، ولم يعد منها إلى الرجل المذكور ذكر، ألا ترى أنهم قالوا: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجُها، فنصبوا مكسوراً على الحال، ولم يجروه؛ لأنه لم يعد منها ذكر إلى الرجل.

---

(١) هو عمر بن لحاء -بالحاء- التيمي. وفي ع: لجأ.

(٢) الرجز في المقرب ١: ١٤٠، وشرح ابن يعيش ٦: ٨٣، ٨٨، والعيني ٣: ٥٨٣، والدرر ٢: ١٣٥، والأشموني ٣: ١١.

الضمير في أنعتها للإبل. الكوم: جمع كوماء، وهي الناقة العظيمة السنام. والذُّرى: جمع ذروة، وهي أعلى السنام. وادقة: أي: سمينة، وأصله من ودق إذا دنا لأنه إذا سمن دنا من الأرض. والسُّرَّات: جمع سرة، وهي موضع ما تقطعه القابلة من الولد.

الثالثة:

مررت برجل حسن وجهه، تضيف حسناً إلى وجه، ووجهها إلى ضمير رجل.

أجازه سيبويه محتجاً بكلام العرب وأنشد للشماخ(١):

١٤٧٦ - أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الركبُ فيهما ... بِحَقْلِ الرُّخامَى قد عفا طللاهما

أقامَتْ على رَبْعَيْهِمَا جارتا صفاً ... كُمَيْتَا الأعالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُما(٢)

أضاف (جونتا) إلى (مصطلى) المضاف إلى ضمير الجونتين، وقال المرقش الأكبر:

١٤٧٧ - يا خولَ ما يُدريكِ رُبَّتَ حُرَّةٍ ... خَوْدٍ كريمةِ حَيِّها ونِسائها(٣)؟

ورد عليه جماعة هذا الوجه، فإن حسناً هو الوجه في المعنى، فإضافتنا إيَّاه إليه إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك مما يأباه سيبويه، وأوّلوا بيت الشماخ بأن الضمير في مصطلاهما عائد إلى الأعالي، فإنَّ المراد بالأعالي الأعليان، لأنه للجارتين، كما قال آخر:

١٤٧٨ - / رَأَوْا جَبَلاً فَوْقَ الجبالِ ودونَه ... رُؤوسُ كَبيرَيهِنَّ يَنْتَطِحانِ(٤) [٤٣٤]

وعن بيت المرقش لأنه على حدّ قولنا: رُبَّ رجل غلام امرأة، فإن كريمة مضافة إلى

---

(١)ديوانه ٣٠٧-٣٠٨ برواية (قد أنا لبلاهما).

(٢)انظر الكتاب ١: ١٠٢، والخصائص ٢: ٤٢٠، المقرب ١: ١٤١، وشرح ابن يعيش ٦: ٨٣، ٨٦، والعيني ٣: ٥٨٧، والأشموني ٣: ١١، والهمع ٢: ٩٩، والدرر ٢: ١٣٢، والخزانة ٢: ١٩٨، ٣: ٤٧٧. يروى (عرس الركب). الدمنتان: مثنى دمنة، وهي ما بقي من آثار الديار. والتعرج أن يعطفوا رواحلهم في الموضع ويقفوا فيه. الركب: اسم جمع للراكب. حقل الرخامي: موضع، والرخامي: شجر مثل الضال، وهو السدر البري. عفا: درس وتغير. والطلل: ما شخص من علامات. الربع: موضع النزول. وجارتا صفا، هما الأثفيتان من أثافي القدر. الصفا: الجبل، وهو ثالثة الأثافي. الكميت: ما لونه بين الحمرة والسواد والمراد أن أعلاهما لم يسود لأن النار لم تصل إليه فتسوده. الجون: المراد هنا الأسود. المصطلى: موضع الصلا، وهو النار.

(٣)البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ١٠٤٢. ما يدريك: استفهام. الخود: الشابة. وهذا تجلد، وقلة احتفال بفراقها، وأنه قد سبق إلى فراق من كان أعظم منها.

(٤)البيت في الخصائص ٢: ٤٢١، والأشباه والنظائر ٢: ١١٦، واللسان (رأس)، والخزانة ٢: ٢٠١، ٢٠٢، ويروى (رأت جبلاً فوق الجبال إذا التقت).

حي المضاف إلى ضمير الحرة، وحرة في البيت نكرة.

وقد قال أبو سعيد: أن ضمير النكرة نكرة.

الرابعة:

مررتُ برجل حسن الوجه، بإضافة حسن إلى الوجه، عوض الوجه عن تعريف الإضافة تعريف الألف واللام.

وهذه الإضافة ليست محضة لجريها صفة على النكرة، لكونها في تقرير الانفصال، ولأنك تجمع فيها بين الألف واللام، ولأنك، تقول: يا زيد الحسن الوجه، فترفعه وتنصبه، كما تصنع بالطويل من قولك: يا زيد الطويلُ والطويلَ، ولو كانت الإضافة محضة لوجب نصبه، وإضافة الوجه إلى الحسن مقدمة على انفصاله، لأن الإضافة تفيد تخفيفاً لفظيًا.

ولو نونت ونصبت الوجه لم يكن النصب حقيقيًّا، ولو رفعته افتقرت إلى تقدير، فإذا قلت: مررت برجلٍ حسنِ الوجه، ففي حسن ضمير يعود على الموصوف.

قال أبو علي[1]: كأنه وصفه بأنه حسن العامة، فلما أضفته إلى الوجه بينت موضع الحسن. وفي هذا مبالغة كأنك قد ذكرت الوجه مرتين، مرة بالتضمين، وأخرى بالمطابقة.

وتقول: مررت برجلين حسنيَ الوجوه، وبرجال حسنِي الوجوه، وبامرأة حسنة الوجه.

ولو لم يكن في حسن ضمير لم يؤنث كما لم يؤنث في قولك: مررت بامرأة حسن وجهُها، والإتيان بالألف واللام هاهنا هو الأحسن، لأنك لو لم تأتِ بهما كان الوجه مضافاً إلى ضمير الموصوف الذي تعرفه.

الخامسة:

مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ، تنوّن حسناً، وترفع الوجه، إمّا بأن تجعل في حسن

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ١٥٢-١٥٣ والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٣٩.

ضميراً يعود على الرجل وترفع، لأنه بدل من الضمير.

وإمّا بأن ترفع الوجه بحسن، ويكون الألف واللام قد قام مقام الضمير. وهو رأي الكوفيين، كما يقال: زيدٌ أمّا المالُ فكثير وأمّا الخلق فواسع، وفي التنزيل: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠] و﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٩] أي: أبوابها ومأواه كما يقال: غُضَّ الطرف، أي: طرفك، وإمّا بأن ترفع الوجه بحسن، وتقدر ضميراً يعود إلى الرجل، كأنك قلت: مررت برجل حسن الوجه منه، فحذفت منه وأنت تريده، وقالوا في الآية (مفتحةً لهم الأبوابُ) فيها.

وقال الشاعر[(١)]:

١٤٧٩ - وأَنَّـا نَـرَى أَقْـدَامَنا في نِعالِـهِمْ　　　وآنُفَنـا بـينَ اللِّحَـى والـحَوَاجِبِ[(٢)]

أي: بين اللحى والحواجب منهم.

وقال الكوفيون: لحاهم وحواجبهم، وهذا الوجه على كل تقدير قبيحٌ لحذف العائد من الصفة، بخلاف الصلة فإنه يحذف لطول الكلام اللازم، والصفة غير لازمة.

قال أبو علي[(٣)]: (الأبواب) في الآية يدل من المضمر في (مفتحة) لأنك تقول: فتحت الخان إذا فتحت أبوابها.

السادسة:

مررت برجل حسن الوجه، تُنَوِّنُ حسناً وتنصبُ الوجهَ، ويكون في (حسن) ضمير يعود على الموصوف، والوجه: منتصب على التشبيه بالمفعول به.

---

(١) هو بعض بني عبس.

(٢) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٣٢٩، وشرح التبريزي للحماسة ١: ١٧٢ (بولاق) قال التبريزي: يخبر أن نسب الحارث بن كعب في نزار، وإن كان عدادهم وأنسابهم في اليمن، وأنهم يرون أقدامهم وآنفهم تشبه أقدامهم وآنفهم لهذه القرابة وأنه يرق لهم لذلك إذ كانوا قومه. وقال (بين اللحى) ولم يقل لحاهم لأنه اكتفى بإضافة الأقدام والنعال. وذكر الأطراف لأنها تظهر للعيون والمشابه تعلق بها أكثر.

(٣) انظر الإيضاح العضدي: ١٥٤.

ولا يجوز أن تنصبه على التمييز، لأنه معرفة، ويجيزه الكوفيون.

قال النابغة[(١)] أنشده سيبويه:

١٤٨٠ ـ ونَأْخُذُ بعدَه بِذِنابِ عَيْشٍ ... أَجَبَّ الظَّهْرِ ليس له سَنَامُ[(٢)]

فالظهر منتصب بأجبّ.

السابعة:

مررت برجل حسن وجه، تضيف حسناً إلى الوجه، ويكون في حسن ضمير، لأنك لم ترفع به الظاهر، قال الراجز:

١٤٨١- كريمُ عمٍّ وكريمُ خالِ[(٣)]

وقال حميد الأرقط:

١٤٨٢- لاحِقِ بطْنٍ بِقَراً سَمِينِ
لا خَطِلِ الرَّجْعِ ولا قَرُونِ[(٤)]

وفيه قبح، لأنَّ الأصل أنْ تقول: مررت برجل حسن وجهه، ثم تبدل من الضمير الألف واللام، مررت برجل حسن الوجه، وهاهنا قد خلا من الضمير والألف واللام.

---

(١) أي: الذبياني. ديوانه: ٢٣٢.

(٢) البيت في الكتاب ١: ١٠٠، والمقتضب ٢: ١٧٩، والإنصاف ١٣٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤٣، وشرح ابن يعيش ٦: ٨٣، ٨٥، والأشموني ٣: ١١، ١٤، والخزانة ٤: ٩٥، وحاشية يس على التصريح ٢: ٨٠ يذكر مرض النعمان، وأنه إن هلك صار الناس بعده إلى شرّ حال. والذِناب: الذنَب. والأجب: الذي لا سنام له من الهزال. شبه العيش بذلك البعير الهزيل الذي لا خير فيه.

(٣) ورد في الكامل ١: ٣٦٣ ما يلي:

وكريمُ الخالِ من يَمَنٍ ... وكريمُ العمّ من مُضَرِه

(٤) الرجز في الكتاب ١: ١٠١، وشرح ابن يعيش ٦: ٨٣، واللسان (رزن، وقي). اللاحق: الضامر، وهو اسم فاعل أجري مُجرى الصفة المشبهة. والقَرا: الظهر. وصف فرساً بأنه ضامر البطن لا من هزال.

الثامنة:

مررت برجل حسن وجهاً، تنكر وجهاً، لأنه قد علم أنك تعني وجهه، وتنصبه على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به. أنشد سيبويه لابن زبيد الطائي(١):

١٤٨٣ - هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً ... مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا(٢)

نصب أنياباً بشنباء، وأنشد من هذه القصيدة أيضاً(٣):

١٤٨٤ - كَأَنَّ أَثْوَابَ نَقَّادٍ قُدِرْنَ لَهُ ... يَعْلُو بِخَمْلَتِهَا كَهْبَاءَ هُدَّابَا(٤)

وأنشد أيضاً لعديّ بن زيد(٥):

١٤٨٥ - مِنْ حبيبٍ أو أخي ثِقَةٍ ... أو عَدُوٍّ شاحِطٍ دَارَا(٦)

التاسعة:

مررت برجل حسن وجهٌ، برفع الوجه، إما بأن تجعل في حسن ضميراً وتجعله بدلاً منه، وهو قبيح، لأنك أبدلت النكرة الصريحة من المضمر الذي هو أعرف المعارف، وإمّا

---

(١) ديوانه: ٣٦.

(٢) البيت في الكتاب ١: ١٠٢، والمحكم ٢: ٦١، وشرح ابن يعيش ٦: ٨٣، والعيني ٣: ٥٩٣، والأشموني ٣: ١٤. يصف امرأة اسمها خنساء. الهيفاء: الضامرة الخصر. العجزاء: العظيمة العجز. المحطوطة: الملساء الظهر. جدلت: أحكم خلقها. والشنباء: من الشنب، وهو بريق الثغر وبرده، ينعتها بصفات الحسن عندهم من ضمور البطن، وكبر العجيزة، وحسن الخِلقة، وطيب الثغر.

(٣) الصواب أن البيت التالي من قصيدة أخرى لأبي زبيد في وصف الأسد. ديوانه ٣٩.

(٤) البيت في الكتاب ١: ١٠١، ومجالس ثعلب ١: ٧٢، وجمهرة اللغة ٢: ٢٩٤، والأساس ٩٨٤، واللسان والتاج (نقد). النقاد: صاحب حلود النقَد، وهو ضرب من الغنم صغار الأجسام. قدرن: جعلن على قدر جسمه. الخملة: ثوب مخمل من صوف كالكساء. والكهباء: التي تضرب إلى الغبرة. والهداب: هدب الثوب، وهو طرفه الذي لم ينسج.

(٥) ديوانه ١٠١.

(٦) البيت في الكتاب ١: ١٠٢، والمغني ١: ٥١١، والعيني ٣: ٦٢١، والتصريح ٢: ٨٢. الشاحط: البعيد. يصف الدهر أنّه يعم بنوائبه الصديق والعدوّ والقريب والبعيد.

بأنْ ترفعه بحسن وتقدر حذف ضمير أي: حسن وجه منه، وهو قبيح أيضاً، لأنك قدرت ضميراً أجنبياً تربط به الصفة بالموصوف.

وهذه الصور التسع ذكر الزمخشري(١) منها سبعاً، ولم يذكر الخامس والتاسع وهي لا تطرد في أفعل التفضيل، لأنه لا يضاف إلى ما بعده في كل موضع، ولا يرفع بها الظاهر على ما نبينه بعد هذا(٢).

٤٣٥] / «وبزيد الحسنِ الوجهِ، كذلك»

العاشرة:

مررت بزيد الحسن الوجهُ، ترفع (الوجه) إمّا على البدل من الضمير الذي في الحسن، أو بالحسن على قيام الألف واللام مقام العائد، أو على حذف الضمير، كأنك قلت: مررت بزيد الحسن وجه منه.

الحادية عشرة:

مررت بزيد الحسن الوجهَ، بنصب الوجه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز في مذهب الكوفيين. أنشد سيبويه:

١٤٨٦ ـ وما قَوْمِي بثَعْلَبَةَ بنِ بكرٍ ... ولا بفَزارةَ الشُّعْرِ الرَّقابَا(٣)

ويروى (الشُّعْرَى رِقابًا) فيكون كقولنا: مررت بزيد الحسن وجهاً.

---

(١) انظر المفصل ٢٣٠.

(٢) (إن شاء الله) في: ع.

(٣) البيت للحارث بن ظالم المُرِّي وهو في الكتاب ١: ١٠٣، والمقتضب ٤: ١٦١، والمفضليّات ٣١٤، والإنصاف ١٣٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤٣، وشرح ابن يعيش ٦: ٨٩، والعيني ٣: ٦٠٩، والأشموني ٣: ١٤. الشعري مؤنث الأشعر، وهو الكثير شعر القفا ومقدم الرأس، فهذا عندهم مما يتشاءم ويحمدون النزع، وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس.
يصف ما كان من انتقاله عن ذبيان وقبائلهم: ثعلبة بن سعد بن ذبيان، وفزارة بن ذبيان. وهو من مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان.

الثانية عشرة:

مررت بزيد الحسن الوجه، فتضيف الحسن إلى الوجه، وإن كان فيه اللام، لأنَّ الإضافة غير معرفة، والجر هاهنا مقدم على النصب، فإنَّ النصب هاهنا على التشبيه بالنصب في قولنا: مررت بزيد الضارب الرجل، كما أنَّ الجر هناك محمول على الخبر هاهنا. قال الأعشى(١):

١٤٨٧ ـ الوَاهِبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها ... عُـــوذًا تُزَجِّـــي خَلْفَهَـــا أَطْفَالَـــهَا(٢)

«والحسَنِ وجهاً، والحسن وجهُه، بالرفع والنصب فيهما»

الثالثة عشرة:

مررت بزيد الحسن وجهاً ففي الحسن ضمير يعود على زيد، وتنصب وجهاً إمّا على التمييز، كما تقول: مررت بزيد الطيب نفساً، وإمّا على التشبيه بالمفعول به، كقولك: مررت بزيد الضارب عمراً.

وتقول: مررت بالزيدين الحسنين وجهاً أو وجهين أو وجوهاً، وبالزيدين الحسنين أو الحسان وجهاً أو وجهين أو وجوهاً، وبهند الحسنة وجهاً، وتثنى وتجمع.

الرابعة عشرة:

مررت بزيد الحسن وجهٌ، ترفع وجهاً على وجهين:

الأول: أن تجعل في الحسن ضميراً وتبدل منه، فتقول: مررت بالزيدين الحسنين وجه أو وجهان أو وجوه، وبالزيدين الحسنين أو الحسان وجه أو وجهان أو وجوه.

---

(١) ديوانه: ٢٩.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٩٤، والمقتضب ٤: ١٦٣، والمقرب ١: ١٢٦، والهمع ٢: ٤٨، ١٣٩، والدرر ٢: ٥٧، ١٩٢، والخزانة ٢: ١٨١، ٣٤١، ٣: ١٣١، وهو من قصيدة يمدح فيها قيس بن معدي كرب. الهجان: الخيار من كل شيء. العوذ: جمع عائذ، وهو جمع نادر، مثل حول وحائل، وهي الحديثات النتاج، لأنَّ ولدها يعوذ بها لصغره. تزجّي: تسوق سوقاً رفيقاً. الطِّفل: كل صغير من ولد الحيوان.

والثاني: أن تقدر ضميراً يصح به الكلام كأنك قلت: مررت بزيد الحسن وجه منه، وتقول: مررت بالزيدين الحسنين وجه أو وجهان أو وجوه وبالزيدين الحسنين وجه أو وجهان أو وجوه[١]. وقُبْحه ظاهر، إذ لم يعد من الصفة ذكراً إلى الموصوف.

الخامسة عشرة:

مررت بزيد الحسن وجهُه، بالرفع إما على البدل، أو بالحسن، ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع على ما بيننا.

فإن قلت: مررت بزيد الحسن غلامه، لم يمكن البدل.

السادسة عشرة:

مررت بزيد الحسن وجهَه، بالنصب ففي حسن ضمير يرتفع به، وتنصب وجهه على التشبيه بالمفعول به. فهذه هي الصور الست عشرة التي تصح.

«ولا يجوز الجر فيهما[٢] إلا مع التثنية والجمع»

هذا إشارة إلى المسألتين الفاسدتين:

إحداهما: مررت بزيد الحسن وجه، وهو فاسد، إذ ليس في كلام العرب معرفة مضافة إلى نكرة بخلاف مسألة الإيضاح[٣] وهي قولك: هذا زيدُ رجلٍ.

لأن زيداً لم يضف إلا وقد خلع عنه علميته، حيث أخذ من أمة كل واحد منهم مسمى بزيد، وهذا غير ممكن في المعرفة باللام لبقاء علامة التعريف، فتعريف العلم معنويّ، وتعريف المعرف باللام لفظيّ، واللفظيّ أقوى من المعنويّ، ولهذا تقول: يا زيد، ولا تقول: يا الرجل.

---

(١)(وبالزيدين الحسنين وجه أو وجهان أو وجوه) ساقط من: ع.

(٢)(وأما الجر فلا يجوز فيهما) في: ع.

(٣)قال أبو علي في الإيضاح العضدي ٢٦٨: (ولو أضفت معرفة إلى نكرة فقلت: هذا زيدُ رجلٍ، تنكر). وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢: ٨٧٢.

وتصح هذه المسألة في التثنية والجمع، تقول: مررت بالزيدين الحسني وجه، أو وجهين، أو وجوه وبالزيدين الحسني وجه، أو وجهين، أو وجوه، وبالهندين الحسنتي وجه كذلك، لأنك تستفيد بالإضافة تخفيفاً بحذف النون.

ولا يصح في الجمع بالألف والتاء، ولا في جمع التكسير، فلا تقول: مررت بالهندات الحسنات وجوه، ولا بالزيدين الحسنان وجوه[١]، لأنك لا تستفيد بالإضافة تخفيفاً.

الثانية: مررت بزيد الحسن وجهِه، بالجر، وهو فاسد، لما ذكرنا من إضافة الصفة إلى فاعلها، كقولك: مررت برجل حسن وجهه، وهو ما ورد على سيبويه، ولأنك لا تفيد بالإضافة تعريفاً ولا تخفيفاً، فإن ثَنَّيْتَ أو جمعت جازت الإضافة، تقول: مررت بالزيدَيْن الحسنَيْ وجوهها، وبالزيدِين الحسنِي وجوههم، لأنك تفيد بالإضافة تخفيفاً من حذف النون، ألا ترى أنك لا تقول: هذا الضارب زيد، وتقول: هذان الضاربا زيد، وهؤلاء الضاربو زيد.

وزاد أبو البركات الأنباري صورة أخرى على الثمانية عشرة/ وهي قولنا: مررتُ [٤٣٦]
برجلٍ حسن وجهُه، برفع وجهه بالابتداء، وحسناً بأنه خبر مقدم[٢].

وهذا مسترذل، لأنَّ كلامنا في المسائل المختصة بالصفة، وهي اسم مفرد، وما ذكره وصف بالجملة، وهو غير مختص بالصفة، إذ تجوز الصفة بالجملة المركبة من اسمين جامدين بعيدين من الفعل، كقولك: مررت برجلٍ هو أنت.

وأضاف بعضهم إليها وجهاً آخر، وهو قولنا: مررت برجلٍ وجهُهُ حسنٌ، وهذا أولى بالاسترذال، لأن وجهه مبتدأ، وحسن خبره.

ولا يجوز أن ترفع وجهه بحسن فلا مدخل له في هذا الباب.

وفي مسألة أبي البركات يجوز أن يرتفع حسن بالابتداء، ووجهه به والفاعل قد سد

---

(١)(ولا بالزيدان الحسنان وجوه) ساقط من: ع.

(٢)انظر أسرار العربية (باب الإضافة)، وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٧٤.

مسد الخبر، فيكون داخلاً في هذا الباب.

وإذا كان التفريع من هذا النوع ممكناً فيمكننا أن نزيد وجوهاً أخر، كقولنا: مررت برجلٍ الوجه حسن، ومررت برجل حسن الوجه، برفعهما، وهذا لا يقوله المحققون.

واعلم أنَّ هذا التقليب المذكور في الصفة ومعمولها يحتمل أن يكون في اسم الفاعل واسم المفعول، وإنما ذكرناها في الصفة لأنها الأصل فيه، وأسماء الفاعلين والمفعولين محمولة عليها فيه، كما أنها محمولة عليها في العمل.

«وقولك: مررت برجل حسانٍ عبيدُه، أجود من حَسَنة أو حَسنٍ»

إذا أسندت الصفة إلى تثنية أو جمع، كقولك: مررتُ برجل حسن عبداه، أو حسن عبيده، فالتوحيد في التثنية أولى.

ولا يلحق الصفة علامة تأنيث في التثنية أصلاً، ويجوز إلحاقها في الجمع، تقول: مررتُ برجل حسن عبيده، وحسنة.

والتكسير هاهنا أجود من الإفراد تقول: مررت برجل حسان عبيده، لأنَّ الصفة هي ما ارتفع بها في المعنى، والمرتفع بها جمع، فيجمعها لذلك. قال امرؤ القيس[(١)]:

١٤٨٨ ـ وُقوفاً بها صَحْبِي عليّ مَطِيَّهُمْ ... يَقُولُونَ: لا تَهْلِكْ أَسىً وتَجَمَّلِ[(٢)]

وقد جاء الإفراد أنشد سيبويه:

١٤٨٩ ـ ولا يَشْعُرُ الرُّمْحُ الأَصَمُّ كُعُوبُهُ ... بِثَرْوَةِ رَهْطِ الأَبْلَخِ المُتَظَلِّمِ[(٣)]

---

(١) ديوانه: ٩.

(٢) البيت من معلقته، وهو في شرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٢٣، وشرح ابن النحاس للقصائد التسع ١: ١٠٢، والرصف ٢٦٨.

المطي جمع مطيّة، وهي الناقة، أسىً: حزناً.

(٣) قائل البيت النابغة الجعدي. ديوانه: ١٤٤، وهو في الكتاب ١: ٢٣٧، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع: ٣٤٧، واللسان (عيط، ظلم) أي: من كان عزيزاً. كثير العدد، فالرمح لا يشعر به ولا يباليه. يقوله=

وتقول: مررت برجل حسنَيْن عبداه، وبرجل حسنين عبيده، على لغة من قال: ضربتا بنتاها، وأكلوني البراغيث.

وتقول: مررتُ بنساء حسنَةَ الوجوه، ولا يجوز التذكير، أو حسان الوجوه، أو حسنات الوجوه، وهو أجود. قال الـمُرَقِّش الأكبر:

١٤٩٠ ـ نــواعِمُ أَبْكَــارٌسَرَايِرُ بُــدَّنٌ حِسَــانُ الوُجُــوهِ لَيِّنَــاتُ السَّــوَالِفِ(١)

«وأفعل التفضيل، يرفع المضمر، تقول: زيد أحسن منك وجهاً، ففي أحسن ضمير مرتفعٌ به»

أفعل التفضيل: كل اسم صيغ على (أفعل) ليبين فضل ما هو له على غيره في المعنى الذي اشتق من اسمه، كالأكرم، والأعلم، وهو من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، ويلحقه ما يلحقها من الشبه، تقول: الأكرم والأكرمان والأكرمون والأكارم والطول والطوليان والطوليات والطول، لكنه يختلف حاله فتارة يستعمل موحداً مذكراً لا غير، وهو ما إذا استعمل بمن، وتارة بغير لا غير، وهو إذا دخل عليه الألف واللام، وتارة جاز فيه الأمران، وذلك إذا أضيف. وسيأتي بيان هذا في موضعه إن شاء الله.

فلأجل هذا الاختلاف وأنه يحتاج إلى (مِن) إذا كان نكرة نقص عن مثل: حسن، وكريم، ولم يتمكن في العمل تمكنه، وصار كالأسماء الجامدة، كقولك: مررت برجل قطن جبته، وكتان ثوبه، فلم ترفع إلا المضمر، إذ المضمر لا لفظ له، فكأنه لم يعمل ولم ينصب إلا النكرة، تقول: مررت برجل أفضل منك أباً، وأحسن منك وجهاً، ففي أفضل وأحسن ضمير يعود على الرجل، وهو مرفوع به، لأنَّ إعمالها فيه ضروري، فإن الصفة لابد لها من

=متوعداً. والأصم: الصلب. وكعوب الرمح: العقد بين أنابيبه، وإذا صلبت الكعوب صلب سائره. والثروة: كثرة العدد، كما أنها كثرة المال. المتظلم: الظالم. ويروى (رهط الأَعْيط) والأعيط: الطويل، والمراد المتطاول كبراً. ويروي (رهط الأبلج). ويروى أنه لما قال هذا أجابه المتوعد لكن حامله يشعر فيقدمه يا أبا ليلى! فأفحمه.

(١) البيت في شرح التبريزي لاختيارات المفضل ٢: ١٠٢٨. السرائر: الخيائر، جمع خيار، وسِرُّ كلِّ شيء: خالصه. والبُدَّن: جمع بادن، وهو السمين. والسالفة: صفحة العنق. أراد أنهنّ غِيدٌ ليّناتُ الأعناق.

رابط يربطها بالموصوف، ولا رابط إلا الضمير، لأنه دال على تعلقها به.

وأما قول العباس بن مرداس:

١٤٩١ ـ أَكَـرَّ وأَحْمَـى لِلْحَقِيقَـةِ مِـنهمُ وأَضْرَبَ منَّـا بالسُّـيوفِ القَوَانِسـا(١)

فالقوانس: ليست منصوبة بـ(أَضْرَبَ) بل هي منتصبة بإضمار فعل دلّ عليه (أَضْرَبَ) كأنه قال: ضربنا بالسيوف القوانس، أو يضرب، ومثله قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤](٢) أي: مكان رسالاته. ولا يكون انتصابه على الظرف، لأن علم الله ـ تعالى ـ لا يتفاوت بتفاوت الأمكنة، ولا يجوز أن تكون مجرورة بإضافة (أعلم) إليه، لأنَّ أفعل إنما يضاف إلى ما هو بعض له.

[٤٣٧] «/ ولا يرفع الظاهر، فلا تقول مررت برجل أفضلِ منك أبوه، بجرّ أفضل، بل يجب الرفع»

قد ذكرنا نقصان أفعل التفعيل عن اسم الفاعل، فلا يعمل في الظاهر فلا يجوز في المثال المذكور جرّ أفضل، بل يجب رفعه فيكون أبوه مبتدأ، وأفضل منك خبره ومنك متعلقة بأفضل، وفي أفضل ضمير يعود إلى أبوه، وهو مرتفع به، والجملة في موضع جرّ، لأنها صفة لرجل.

وحكى أبو سعيد: أن من العرب من يرفع الظاهر بأفعل، فيقول: مررت برجل أفضلِ منك أبوه، وخيرٍ منه عمه، يجر أفضل وخير، ورُفع أبوه وعمه بهما، لاشتقاقه ومشابهته اسم الفاعل فيما ذكرنا، والمشهور ما تقدم.

---

(١) البيت في شرح ابن يعيش ٦: ١٠٦، والأصمعيات ٢٠٥، والمغني ٢: ٦٨٢، والأشموني ٣: ٥٦، والتصريح ١: ٣٣٩، والخزانة ٣: ٥١٧، أكرّ: أكثر كرًّا، والحقيقة: ما يحقق على المرء أن يحميه. القوانس: جمع قونس، وهو أعلى بيضة الرأس.

(٢) قرأ ابن كثير وحفص (رسالته) بالإفراد مع نصب التاء، وباقي السبعة بالجمع مكسور التاء. انظر البحر ٢١٧، والإتحاف ٢١٦.

«إلا في مثل قولهم: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد[١]، إذ لو رفعت أحسن للزم الفصل بينه وبين معموله، وهو منه بأجنبي، وهو الكحل»

الاستثناء من قوله: ولا يرفع الظاهر، أي:إنه في هذه الصورة وأمثالها يرفع الظاهر فرجلاً: مفعول به وأحسن: صفته، وهو أفعل التفضيل، والضمير في (عينه) يعود إلى الرجل الذي هو مفعول رأيت، والكحل: مرتفع بأحسن ارتفاع الفاعل بفعله، والضمير في (منه) يعود إلى الكحل.

وإنما رفع أفعل التفضيل هاهنا الظاهر، لأن في عينه، ومنه وفي عين زيد، متعلقات بـ(أحسن) والكحل: مرفوع بأحسن أيضاً.

فالمرفوع وحروف الجر متعلقات بشيء واحد.

فلو رفعت (أحسن) فإن جعلته مبتدأ، والكحل: خبره فتكون قد ابتدأت بالنكرة، وأخبرت بالمعرفة، وفصلت بين العامل، وهو (الأحسن) ومعموله وهو (منه) وفي عين زيد بأجنبي، وهو الكحل.

وإن جعلت الكحل مبتدأ، وأحسن خبره، فقد فصلت بين العامل والمعمول أيضاً بأجنبي منهما، وكل ذلك غير جائز.

«ومنه: مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيها الصَّوْمُ منهُ إليه في عَشرِ ذي الحجة[٢]»

أحب: صفة لأيام، وإلى الله وفيها: متعلقان به، والصومُ: فاعل أحب، والضمير في (منه) يعود إلى الصوم، والضمير في إليه يعود إلى الله، وجميع هذه الجوار تتعلق بأحب،

---

(١)انظر الكتاب ١: ٢٣٢، والأصول ١: ١٣١، والشذور ٤١٥.

(٢)انظر الكتاب ٢: ٢٣٢، والأصول ١: ٣١، وشرح الرضي للكافية ٢: ٢٢٣، والشذور ٤١٥. قال البغدادي في تخريج أحاديث الرضي ٢٠١: أخرجه الترمذي والنسائي عن أبي هريرة لكن بلفظ: «ما من أيامٍ أحبُّ إلى الله أنْ يُتَعَبَّدَ له فيها من عشرِ ذي الحجة...».

لأنَّ أفعل التفضيل يقتضي شيئين: فاضلاً ومفضولاً، فإذا فضلت شيئاً على شيء بغيره وجب أن نذكرها في الطرف الأخير، كقولك: زيد أرفق بأصدقائه منك بأهلك، فذكرت الباء مرة أخرى، لأنك ذكرت أن التفضيل في الرفق وقع من زيد، وذكرت المرفوق به الذي هو قاض حقَّه، فينبغي أن تذكر مع المخاطب المرفوق به الذي هو مقصر في حقه.

وقد يجوز ترك بعض هذه الأشياء إذا دل الدليل عليه، تقول: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من زيد، لأنه قد علم أنَّ المعنى به في عين زيد.

ويجوز ما مِنْ أيَّامٍ أحَبَّ إلى الله فيها الصومُ من عشر ذي الحجة.

وتقول: ما رأيت كزيد رجلاً أكثر مقاماً عنده الناس، والتقدير: أكثر مقاماً عنده الناس منهم عنده، فتحذف منهم وعنده، لأن المعنى معلوم.

واستضعفوا أن تقول: زيد من عمرو أفضل، فتقدم الجار والمجرور على أفضل لأنه لا يصرف له. ويجيء ذلك في الشعر قال(١):

١٤٩٢ - لأختُ بني ذُهْلٍ غداةَ لقيتُها ... فكيهةٌ فينا منك في الخير أرغبُ(٢)

وقال(٣):

١٤٩٣ - لقد زَوَّدَتْه يومَ سارتْ حديثَها ... وما زوّدته من جَنَى النحلِ أطيبُ(٤)

أراد: أرغب منك في الخير وأطيب من جنى النحل.

---

(١) هو الفرزدق. قاله العيني.

(٢) البيت في العيني ٤: ٤٣، والدرر ٢: ١٣٧.

(٣) هو الفرزدق. قاله العيني أيضاً.

(٤) البيت في شرح ابن يعيش ٢: ٦٠، والعيني ٤: ٤٣، وشرح التسهيل ٢: ١٧٧، وشرح عمدة الحافظ ٤٥٢، والأشموني ٣: ٥٢، والهمع ٢: ١٠٤، والدرر ٢: ١٣٧، ويروى:

فقالتْ لنا: أهلاً وسهلاً وزَوَّدَتْ ... جَنَى النَّحْلِ أو ما زَوَّدَتْ منه أطيبُ

تنبيه:

كل موضع كان فيه أفعل بعضاً مما بعده أضفته إليه، كقولك: زيد أفضل رجلٍ وعبدك أفره عبدٍ، لأن زيداً من الرجال، وعبدك من العبيد.

وكل موضع كان ما بعده أفعل خيراً منه أو شيئاً ملتبساً به نصبت عنه مميزاً كقولك: زيد أحسن وجهاً، وأصدق حديثاً وأنظف ثوباً وأفره عبداً.

ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤] وقوله: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا﴾ [يوسف: ٦٤].

[٤٣٨] «الرابع: / المصدر»

إنما عمل المصدر لأنه أصل الفعل، ويشابهه في الدلالة على الحدث، واقتضائه الفاعل والمفعول به والزمان والمكان والحال.

فيرفع الفاعل وينصب المفعول، كما كان الفعل يرفع وينصب.

«ويعمل عمل فعله»

أي: يجري مجرى الفعل المشتق منه في التّعدي وعدم التعدي.

فإن كان الفعل المأخوذ منه غير متعدٍّ كان هو غيرَ متعد، تقول: سرّني قيامُ زيد، فيقتصر على الفاعل، وإن كان الفعل متعدياً إلى مفعول، أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة مفاعيل، كان المصدر كذلك، فتقول: أعجبني ضرب زيد عمراً، وأعجبني إعطاء زيد عمراً درهماً، ويجوز الاقتصار على الفاعل وعلى أحد مفعوليه، كما يجوز ذلك في الفعل، وأعجبني ظنّ زيد عمراً قائماً.

ولا بدَّ من الإتيان بكلا مفعولَيْه كما كان في الفعل كذلك، وأعجبني إعلام أخوك إيَّاك عمراً مقيماً.

ولا يعمل في الفعل، لأنه مقدر بأنْ والفعل، فلو كان يعمل في الفعل[1] لكان الفعل عاملاً في الفعل، وهو محال.

«وإذا لم يكن معمولاً له»

الضمير في (له) عائد إلى فعله، والمعنى أن المصدر إذا كان معمولاً لفعله، كقولك: ضربت ضرباً، لا يعمل بل جميع ما بعده من المفاعيل يعمل فيها الفعل لا المصدر.

فإذا قلت: ضربتُ زيداً، وقمتُ قياماً اليوم، فزيداً واليومَ: منصوبان بضربتُ وقمتُ، لا بضرب وقيام، وذلك أنَّ المصدر لا يعمل إلا مقدّراً بـ(أن والفعل) فلو أعملته لكان التقدير: ضربتُ أن أضرب زيداً، أو قمتُ أن أقوم اليوم. وهذا لا يقال، بخلاف قولك: ضربت ضارباً زيداً، فإنَّ ضارباً يدل على الضرب وفاعله، فكأنك قلت: ضرب رجلاً يضرب زيداً، ولا كذلك ضرب، فإنه لا يدل إلا على ما يدل عليه الفعل، فلم يجز إعماله معه.

فإن قلت: فقد قالوا: ضربت زيداً ضرب عمرو الإبل، فأعملوا ضرباً، وهو معمول ضربت، ولا يصح تقديره بأن والفعل.

قلت: ضرب هاهنا في الأصل ليس معمول ضربت، وإنما هو مضاف إليه، لصفة معمول ضربت، فإن الأصل: ضربت زيداً ضرباً مثل ضرب عمروالإبل.

ويجوز تقديره بـ(أنْ والفعل) إذا صرحت بالمضاف، فقلت: ضربت زيداً مثل أن ضرب عمرو الإبل، فلذلك[2] جاز إعماله.

وتقول: أتيته ركضاً، فإن جعلته في موضع راكض جاز إعماله، فتقول: أتيته ركضاً فرسي.

وإن قلت: التقدير: أركض ركضاً، لم يجز إعمالُه.

وإن كان المصدر معمولاً لغير فعله، فإن عملتْ فيه (من) المزيدة، كقولك: ما

---

(١)من (لأنه مقدر) إلى (في الفعل) ساقط من: ع.

(٢)(فكذلك) في: ع.

ضربت من ضَرْبٍ، وما قمتُ من قيامٍ، لم يجز إعماله. وإن عمل غيرها جاز إعماله.

وذلك بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً لم يسم فاعله، أو مبتدأ أو خبراً أو اسم كان أو خبرها أو اسم (إن) أو خبرها أو مفعولاً به. وأمثلته ظاهرة.

«غير مختص بزمان»

يعني أن المصدر يعمل في الماضي والحال والاستقبال، لأنه مقدر بـ (أنْ والفعل) وأن يوصل بالماضي وبالمستقبل، تقول: أعجبني ضربُك أمس زيداً، أي: أن ضربت أمس زيداً، ويعجبني ركوبُك الفرس غداً، أي: أن تركب الفرس غداً.

وفي إعماله إذا كان للحال نظر، لأنهم يقدرونه بـ(أن والفعل) و(أن) إنَّما تكون للمستقبل وإلا لم يعمل، وهو منافٍ أن يكون للحال.

وذكر بعض المحققين:أنا إذا أعملناه وهو للحال، قدرناه بـ(ما والفعل) لأنَّ (ما) المصدرية ليست للمستقبل، وقد أجازوا صلة (أن) بفعل الأمر والنهي، تقول: أمرته أن أقعد، وتقدمت إليه بأن لا تجلس، لأن المقصود من صلة (أن) بالفعل أن يسبك منها ومنه مصدر، وذلك يحصل بفعل الأمر والنهي.

«ويقدر بـأَنْ والفعل»

لأنَّ الفعل هو الأصل في العمل فكل اسم عامل ينبغي أن يعبر به، وإذا قدر بـ(أن) جاز أن يدخل على الماضي، وعلى المضارع، وعلى الأمر، تقول: يعجبني أن ذهبت، وسرني أن يجلس عمرو، وأمرته بأن اقعد، وتقدّمت إليه بأن لا تجلس. لما ذكرنا.

وإذا وقع بعدها الماضي لم يكن له موضع من الإعراب، لأنها ليست هي الداخلة على المضارع، لأنها لم تغيره عن مضيه.

«ولا يفصل بينه وبين صلته بالأجنبي»

/ لأنَّ الأجنبي لا علاقة له بهما، ولأن الفصل به قد يؤثر لبساً، فإنّك إذا قلت: [٤٣٩]
سرني قيامُك خلف زيد يومَ الجمعة، وجعلت يوم الجمعة متعلقاً بقيامك، وخلف زيد بسرّني يسبق إلى نفس السامع أن خلف زيد أيضاً من صلة المصدر.

«ولا تقدم عليه ولا بعضها»

أي لا تقدم صلة المصدر كلها، ولا شيء منها عليه، لأنَّ المصدر مقدّر بـ(أن والفعل) وما في حيز (أن) لا يتقدم عليها، لأنه صلة، والصلة لا تتقدم على الموصول.

فإذا قلت: قيامُك خلف زيد يوم الجمعة حسنٌ، فجعلت الظرفين متعلقين بالمصدر، لم يجز أن تقول: يوم الجمعة خلف زيد قيامك حسن، ولا يوم الجمعة قيامك خلف زيد حسن، ولا خلف زيد قيامك يوم الجمعة حسن.

ومن ذلك مسألة الإيضاح[١]، وهي: أعجبني ضَرْبُ زيدٌ عمراً اليومَ عندَ زيدٍ.

أعجبني: فعل ومفعول، وضرْبٌ: فاعله، وزيدٌ: فاعل ضرب، وعمرو: مفعول به.

ولا يجوز تقديم (زيد) على (ضَرْب)، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فما ظنك بالمصدر.

ولا يجوز تقديم (عمرو) على (ضَرْب) لأنه في حيز (أن).

وأما الظرفان فإنْ جعلتهما متعلقين بأعجبني جاز ذكرهما بعده إلى جانبه وقبله، وإن علقتهما بضَرْب لم يتقدمْهما عليه، وإن علقت اليوم بأعجبني، وعند زيد بالمصدر لم يجز لفصلك بالأجنبي، فإن أردت ذلك فقدم (عند زيد) على (اليوم) وإن علقت اليوم بضَرْب، و(عند زيد)بأعجبني جاز لأنك لم تفصل. وقس على هذه نظائرها.

«والمنوَّن أقواها عملاً، كقولك: أعجبني ضرب زيد عمراً: وضرب عمراً زيد»

لما كان المصدر في الأصل اسماً نكرة معرباً لم يكن له بدّ من إحدى ثلاث أحوال: التنوين والإضافة، والألف واللام.

وإنما بدأ بالمنوّن، لأن المنون في هذا الباب لا يكون إلا نكرة، فقَوِيَ شبهُه بالفعل،لأن الفعل لا يكون إلا نكرة، لجريه صفة على النكرة، كقولك: مررت برجل قام

---

(١)انظر الإيضاح العضدي ١٥٦، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٥٦.

أبوه، فتقول: أعجبني ضَرْبُ زيدٌ عمراً، فضربُ: فاعل أعجبني، وزيدٌ: فاعل (ضَرْبُ)، وعمراً: مفعوله.

ولا يجوز تقديم (عمرو) على (ضَرْب)، ويجوز تقديمه على (زيد)، فتقول: أعجبني ضربُ عمراً زيدٌ، كما يجوز ذلك مع (أن والفعل) فتقول: أعجبني أن يضربَ عمراً زيدٌ.

وأما قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۞ رَّسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠] فرسول يجوز أن يكون منتصباً بذكر، أي: قد أنزل الله إليكم أن ذكر رسولا.

ويجوز أن يكون بدلاً من (ذِكراً) إما بأن يريد بالرسول محمداً أو جبريل - عليهما السلام - كأنه مخلوق من نفس الذكر، لكثرة ذكره كما تقول: رجلٌ عدلٌ، أو يريد بالرسول الرسالة.

قال العباس بن مرداس:

١٤٩٤ - أَبْلِغْ أبا سَلْمَى رَسُولاً تَرُوعُهُ ... وإنْ حَلَّ ذَا سِدْرٍ وأَهْلِي بِعَسْجَلِ(١)

ومن ذلك ما أنشد سيبويه:

١٤٩٥ - أَخَذْتُ بِسَجْلِهِم فَنَفَحْتُ فيه ... مُحَافَظَةً لَهُنَّ إِخَا الذِّمَامِ(٢)

وأنشد أيضاً:

١٤٩٦ - بِضَرْبٍ بالسيوفِ رؤُوسَ قَوْمٍ ... أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ(٣)

---

(١) البيت في شرح المرزوقي للحماسة ١: ٤٣٣، وشرح التبريزي للحماسة ١: ٢٢٥.

يخاطب صاحباً له. الرسول: يقع على المُرْسَل والرِّسالة جميعاً، ويجري مجرى المصادر فيقع على الواحد فما فوقه. ذو سدر: موضع فيه السدر، وهو شجر النَّبق. عسجل: موضع من حَرَّةِ بني سُلَيم، وبينهما مسافة بعيدة.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٩٧. السجل: الدلو ملأى ماء. نفحت: أعطيت. أخا الذمام: أي إخاء الذمام. والذمام: الحق والحرمة.

(٣) البيت للمرار بن منقذ. قاله العيني، وهو في الكتاب ١: ٦٠، ٩٧، والمرتجل ٢٤٢، وشرح ابن يعيش ٦:=

وأنشد أيضاً:

١٤٩٧ - فلولا رجاءُ النَّصْرِ منكَ ورَهْبَةٌ عِقابَكَ قد صاروا لنا كالمَوارِدِ[١]

نصب (إخا الذمامِ) بـ (محافظة) ورؤوسَ قومٍ بـ(ضَرْب) و(عقابَك) بـ (رهبة) كل ذلك مقدر بـ (أن والفعل).

«وقد يترك المفعول أو الفاعل ولا يكون مستكناً فيه، تقول:
عجبت من ضَرْبِ زيدٌ ومن ضربِ عمراً»

يجوز حذف المفعول مع المصدر، كما يجوز مع الفعل، لأنه فضلة، تقول: عجبت من ضَرْبِ زيد، أي: مِن أنْ ضربَ زيداً، ومن أنْ يضربَ زيد.

ويجوز أن تجعل زيداً مفعولاً لم يسمّ فاعله، كأنك قلت: أعجبني أن ضَرَبَ زيدٌ أو أن يضربَ زيد.

فلو قلت: أعجبني قيام زيد، لم يكن زيد إلا فاعلاً، لأن قياماً لا يتعدى إلى المفعول به.

فإن قلت: أعجبني أكل الخبز، لم يكن الخبز إلا مفعولاً لم يسم فاعله، التقدير: أعجبني أن أُكل الخبز أو أن يُؤكل.

ويجوز أيضاً حذف الفاعل اعتماداً على أنه مفهوم من جهة المعنى، وعلى أن المصدر اسم صريح غير مشتق، فتقول: أعجبني ضرب عمراً.

وفي التنزيل: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٣-١٥][٢].

=٦١، والعيني ٣: ٤٩٩، والأشموني ٢: ٢٨٤.

الهام: الرؤوس، جمع هامة. والمقيل أراد به الأعناق، لأنها موضع استقرارها. بضرب: متعلق بأزلنا.

(١) البيت في الكتاب ١: ٩٧، وشرح ابن يعيش ٦: ٦١، وحاشية يس على التصريح ٢: ٦٣.

الموارد: هي الطرق إلى الماء.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ﴿فَكَّ رقبة. أو أَطْعَمَ﴾ على لفظ الفعل. وقرأ باقي السبعة ﴿فكُّ رقبة﴾=

المسغبة: المجاعة، أي: في يوم ذي جوع، وَصَفَ اليوم بالجوع، كما تقول: نهارُه صائم، ويتيماً: منتصب بإطعامٌ.

/ وقرئ (ذا مسغبة) أي: صبيًّا ذا مسغبة، ويكون منتصباً بإطعامٌ ويتيماً: صفة له. [٤٤٠]

وقرئ ﴿فَكَّ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ﴾ على لفظ الفعل.

وقوله لا يكون مستكناً فيه، يعني: أنَّ ضمير الفاعل لا يستكن في المصدر، لأنَّ المصدر اسم جامد لا يجري مجرى الفعل، إلا بضميمة (أنْ) ولا كذلك اسم الفاعل والمفعول، فإنهما جاريان على الفعل.

وذكر ابن الخَشَّاب في المرتجل[1]: أنّ من النحويين من ذهب إلى جواز استكنان ضمير الفاعل في المصدر. وهو بعيد.

«ويضاف إلى الفاعل فينصب المفعول، وإلى المفعول فيرفع الفاعل، تقول: أعجبني دقُّ القصارِ الثوبَ، ودقُّ الثوبِ القصارُ»

إنما جاز إضافة المصدر، وإن كان عاملاً عملَ الفعل، والفعل لا يضاف؛ لأنه اسم يكون معرفة ونكرة، فجازت إضافته لحق الاسمية، وطلباً للتخفيف، وإضافته حقيقية معرفة، لأنك تصفه الآن بالمعرفة، فتقول: سرني قيامُك الحسن، ويضاف إلى أحد شيئين:

الأول:

إلى اسم الفاعل كقولك: أعجبني دقُّ القصارِ الثوبَ، فالقصار: فاعل المصدر، وقد أضيف إليه، وهذا بخلاف اسم الفاعل، حيث لم تجز إضافته إلى الفاعل، فلا تقول: مررت برجل قائم أبيه، وأنت تعني قائم أبوه، لأن قائماً هو أبوه في المعنى، فإضافته إليه

=بالإضافة ﴿أو إطعامٌ﴾ رفعاً. وقرأ علي وأبو رجاء كقراءة ابن كثير، إلا أنهما قرأا ﴿ذا مسغبة﴾ بالألف. انظر السبعة ٦٨٦، والبحر ٨: ٤٧٦.

(١) وفي المرتجل ٢٤٢: «ويختصُّ بالمصدر بأنه يجوز حذف الفاعل معه، ولا يجوز ذلك مع الفعل، بل يُضْمَرُ فيه البتة، لأنه لا بدّ للفعل من فاعل، ولا يصح ترك إسناده إليه أو إلى ما قام مقامه. فأما المصدر فحذف الفاعل معه حذفاً، ولم يصح أن يضمر فيه» ثم ذكر أمثلة على حذف الفاعل مع المصدر، ثم ختم المسألة بقوله: «هذا نصُّ العلماء من أهل العربية، والقول على ما أصّلوا».

تكون إضافة الشيء إلى نفسه، والدقّ غير القصار، فجازت إضافته إليه.

وفي التنزيل: ﴿ولولا دفاع الله الناس﴾ وهو من دَافَعَ وقرئ: ﴿ولولا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾[(١)] وهو من دَفَعَ. وقال الشماخ[(٢)]:

١٤٩٨ - وَهُنَّ وقوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بضاحِي غَدَاةٍ أَمْرُهُ وهو ضَامِزُ[(٣)]

أي: ينتظرن أن يقضى أمره.

الثاني:

إلى اسم المفعول، تقول: أعجبني دقُّ الثوبِ القصار، فالثوب: مفعول به في المعنى، وهو في اللفظ مجرور. أنشد أبو علي للحطيئة[(٤)]:

١٤٩٩ - أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مُرْبَعٌ ومُصِيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ ماءِ الشُّؤونِ وَكِيفُ[(٥)]

فرسم: مصدر، ودار: مفعول به، ومربع ومصيف: فاعل، وهما مطر الربيع والصيف. والتقدير: أمن أن رسم داراً مربع ومصيف. وقال آخر:

١٥٠٠ - فَلَا تُكْثِرَا لَوْمِي فإنَّ أخاكُما بذكراهُ ليلى العامِرِيَّةَ مُولَعُ[(٦)]

---

(١) البقرة: ٢٥١، الحج: ٤٠. قرأ نافع ﴿دفاع﴾ بألف في البقرة. وقرأ باقي السبعة ﴿دَفْعُ﴾ بغير ألف في البقرة والحج. انظر السبعة: ١٨٧.

(٢) ديوانه: ١٧٧ برواية:

لهن صليل ينتظرْنَ قضاءه بضاحِي عذاة أمرَه وهو ضامِزُ

(٣) البيت في جمهرة القرشي ١٥٥، وأمالي ابن الشجري ١: ١٩١، والمغني ٢: ٥٩٥، وشرح بانت سعاد لابن هشام: ٩٦. الضمير في هن وينتظرن: يعود لأتن الوحش، والضمير في (قضاءهُ وأمرَه) وهو: يعود للحمار. الصليل: صوت الماء في أجوافهن من العطش. عذاة: الأرض التي لا وباء فيها. الضامز: الساكت عن النهيق.

(٤) ديوانه: ٨١.

(٥) البيت في الإيضاح العضدي ١٥٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٥٩، وشرح ابن يعيش ٦: ٦٢، وأمالي المرتضى ٢: ٤٧، وأمالي ابن الشجري ١: ٣٥١، والخزانة ٣: ٤٣٦.

الرسم: الأثر بلا شخص. الشؤون: مجاري الدمع. الوكيف: سقوط الدمع والقطر.

(٦) البيت في الإنصاف ٢٣٣، وشرح ابن يعيش ٦: ٦٣.

فاللوم: مضاف إلى المفعول، والمراد لا تكثرا لَوْمكما إيّاي، والذكرى: مضاف إلى الفاعل، وهو الهاء، وليلى: منصوب بالذكر، ويجوز إضافته إلى الفاعل من غير ذكر المفعول، كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيُغۡلَبُونَ﴾ [الروم: ١-٣]. إذا قرأته بضمّ الياء وفتح اللام[١].

وإن قرأته (سَيَغۡلِبُونَ) بفتح الياء وكسر اللام، فالمصدر مضاف إلى المفعول من غير ذكر الفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤] أي: بأن يسأل نعجتك.

وقوله: ﴿لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [فصلت: ٤٩] أي: من أن يدعو الخير.

وذكر بعض المتأخرين: أنَّ المصدر يضاف إلى الظرف، كقولك: سرّني قيام اليوم عمرو، وفي التنزيل: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].

وإذا أضفته إلى الظرف خرج عن أن يكون ظرفاً، لأنه إذا كان ظرفاً كان معنى (في) مقدّراً فيه، والإضافة إليه تمنع تقدير ذلك.

وأما الآية فعلى جعل الليل والنهار ماكرين، لأنه يمكر فيهما، كما يقال: نهارُه صائم، وليلُه قائم، أو على جعل الليل والنهار مفعولاً بهما على السعة، كقوله: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار[٢].

ولا يجوز إضافة المصدر إلى المفعول له، كقولك: أردتُ زيارةً طمعاً في بِرِّكَ، لأن اللام منوية فيه.

ولا يجوز نزعها منه بخلاف (في) من الظرف فإنه يجوز على الاتّساع، وليس لنا أن نتسع فيما لم يتّسع فيه العرب.

ولا يجوز إضافته إلى المفعول معه لأنَّ الواو لا بدَّ منها، فهي حاجزة بينهما، ولا إلى الحال، لأن الحال لا يكون مجروراً.

---

(١) نسب ابن عطية هذه القراءة إلى ابن عامر، كما في البحر ٧: ١٦١.

(٢) تقدم ص (٤٩٣).

«وموضع المضاف إليه من الإعراب ما له قبل الإضافة، ولذلك جاز في (عمرو) من قولك: أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرٍو، وحركاتُ الإعراب»

إذا قلت: أعجبني ضربُ زيد/ فلك أن تجعل زيداً فاعلاً ومفعولاً لم يسمّ فاعله، فيكون في موضع رفع، وأنْ تجعله مفعولاً مسمّى الفاعل، فيكون موضعه النصب، كأنك قلت: عجبت من ضربٍ زيداً. [٤٤١]

فإذا جئت له بتابع فالأولى أن تجعله على لفظه فتجرّه، ويجوز أن تحمله على موضعه فترفعه إن كان موضعه رفعاً، وتنصبه إن كان موضعه نصباً، فتقول: أعجبني ضربُ زيد نفسِه ونفسُه ونفسَه، وأعجبني قدومُ الجيش كلِّهم وكلَّهم وكلُّهم، وسرّني قدومُ إخوتك أجمعين وأجمعون، وجئتك مخافة الشرِّ والإثمِ والإثمُ، وأعجبني ضربُ زيدٍ وعمرٍو، بالجر، حملاً على لفظ زيد، وبالرفع إنْ جعلت زيداً فاعلاً أو مفعولاً لم يُسمّ فاعله، أي: من أن ضرب زيد وعمرو، أو من أن يَضْرِبَ، أو من أن ضُرِبَ زيد وعمرو، أو من أن يُضْرَبَ وعمراً، بالنصب إن جعلت زيداً مسمى الفاعل، أي: من ضربٍ زيداً وعمراً، أو من أن ضربتَ زيداً وعمراً.

وإذا قلت: أعجبني أكل الخبز زيدٌ واللحمَ، فنصب اللحم أجود، لفصلك بين المعطوف والمعطوف عليه بالفاعل.

ويجوز الجرُّ، لأنَّ حرف العطف قائم مقام العامل، قال لبيد[١]:

١٥٠١ - حتى تَـهَجَّرَ في الرَّوَاح وهَاجَـهُ طَلَـبُ الـمُعَقِّبِ حَقَّـهُ الـمَظْلُومُ[٢]

---

(١) ديوانه: ١٥٥.

(٢) البيت في الإنصاف ٢٣٢، ٣٣١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٦٣، وأمالي ابن الشجري ١: ٢٢٨، ٢: ٣٢، وشرح ابن يعيش ٢: ٢٤، ٤٦، ٦: ٦٦، والعيني ٣: ٥١٢، والهمع ٢: ١٤٥، والدرر ٢: ٢٠٢، والأشموني ٢: ٢٩٠، والخزانة ١: ٣٣٤، ٣: ٤٤١.

يصف حماراً وأتانه. تَـهَجَّرَ: عجل الرواح إلى الماء. هاجه: حرّكه. الـمُعَقِّب: الغريم الطالب.

حقَّه: منصوب بطَلَب المضاف إلى الـمُعَقِّب، الذي هو في موضع رفع بأنه فاعل طلب، والمظلوم: صفة له على الموضع.

وأنشد سيبويه لزياد العنبري[١]:

١٥٠٢- قـد كُنْـتُ دَايَنْـتُ بهـا حَسَّـانَا

مَخَافَـةَ الإفـلَاسِ واللَّيَّـانا

يُـحْسِنُ بَيْـعَ الأَصْـلِ والقِيَانَـا[٢]

نصب اللَّيَّان: حملاً على موضع الإفلاس، كأنه قال: مخافة الإفلاس، وكذلك عطف القِيَان على موضع الأصل، كأنه قال: يُحسن أن يبيع الأصل والقيان.

«وتقول: الشتمُ زيدٌ خالداً قبيحٌ، وهذا قليل ضعيف»

الشتم: مبتدأ، وزيد: فاعل، وخالداً: مفعول، وقبيح: خبره.

وإعمال المصدر المعرّف باللام ضعيف جدًّا، لبعده بذلك من شبه الفعل، إذ الفعل لا يكون إلا نكرة، ولهذا لا يعمل مصغّراً ولا موصوفاً، لبعده عن الفعل.

واللام معرف لفظي، بخلاف الإضافة فإنها معرّف معنويٌّ، وإعماله قليل.

---

(١)قال العيني ٣: ٥٢٠: «قائله هو رؤبة بن العجاج. وقال أبو علي: قائله هو زياد العنبري، وزعم أنه وجد ذلك بخط مؤرج السدوسي، أنشده إياها أبو الدقيس لزياد العنبري، وكذا قال ابن يعيش وهو الأصح» أقول: لم يُنسب في الكتاب لزياد كما قال الزنجاني، وإنما نُسِبَ إلى رؤبة.

(٢)الرجز في الكتاب ١: ٩٨، وملحقات ديوان روبة ١٨٧، والمغني ٢: ٢٥٨، وشرح ابن يعيش ٦: ٦٥، والهمع ٢: ١٤٥، والدرر ٢: ٢٠٣، والأشموني ٢: ٢٩١، والعيني ٣: ٥٢٠، والتصريح ٢: ٦٥، قوله (بها) أي: بالإبل، داينت من المداينة، وهي البيع بالدين. وحسان: اسم رجل. والليان: المماطلة، وهو مصدر لويته بالدين ليًّا وليانًا، وهو مصدر نادر لم يسمع نظيره على فعْلان إلا (شنآن). يقول: داين بالإبل حسان لأنه رجل مليء لا يماطل، مخافة أن يداين غير حسان ممن ليس بمليء، فيماطل لإفلاسه. والبيع: الشراء، من الأضداد. والأصل: أصل المال ولعله يعني به الإبل، لأن الإبل كانت أصل أموالهم. والقيان: جمع قينة، وهي الأمة مغنية كانت أو غير مغنية.

قال أبو علي(١): لم أعلم شيئاً من المضاف والمعرف باللام معملاً في التنزيل.

قال الشيخ لكنه قد وُجد ذلك، وتلا قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]. وقال: إن من ظُلِمَ، في موضع رفع، لأنه فاعل الجهر تقديره: لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم.

وأنشد سيبويه:

١٥٠٣ ـ ضَعيفُ النِّكَايَةِ أعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ(٢)

أي: ضعيف عن أن ينكي أعداءه.

وقيل: التقدير: ضعيف النكاية في أعدائه، وهو بعيد.

وبعضهم ينصبه بمصدر منكور منوّن محذوف تقديره: ضعيف النكاية نكاية أعداءه.

وأما قول المرّار الأسديّ أنشده سيبويه(٣):

١٥٠٤ ـ لقد عَلِمَتْ أُولَى الـمُغِيرَةِ أَنَّنِي ... كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضرْبِ مِسْمَعَا(٤)

---

(١) قال أبو علي في الإيضاح العضدي ١٦٠: «ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام مُعْمَلاً في التنزيل». وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٦٤.

(٢) البيت في الكتاب ١: ٩٩، والمنصف ٣: ٧١، والمقرب ١: ١٣١، والشذور ٣٨٤ والهمع ٢: ٩٣، والدرر ٢: ١٢٤ والأشموني ٢: ٢٨٤، والتصريح ٢: ٦٣، والخزانة ٣: ٤٣٩.

النكاية: مصدر نكيت العدوّ، ونكيت فيه، إذا أثرت. يراخي الأجل: يباعده ويطيله. يهجو رجلاً، يقول: هو ضعيف عن أن ينكي أعداءه، وجبان فلا يثبت لقِرنه، فيلجأ إلى الفرار يظنه مؤخراً لأجله.

(٣) كذا وردت نسبته في الكتاب والشنتمري. ونسب في الخزانة وابن يعيش إلى مالك بن زغبة الباهلي.

(٤) البيت في الكتاب ١: ٩٩، والمقتضب ١: ١٤، وشرح ابن يعيش ٦: ٩، ٦٤، والعيني ٣: ٤٠، ٥٠١، والأشموني ٢: ١٠٠، ٢٨٤، والهمع ٢: ٩٣، الدرر ٢: ١٢٥، والخزانة ٣: ٤٣٩. أُولَى المغيرة: أولها. والمغيرة: الخيل تخرج للغارة، والمراد فرسانها، والنكول: النكوص والرجوع جبناً وخوفاً. ومِسْمَع: هو مسمع بن شيبان، أحد بني قيس بن ثعلبة. والمعنى: قد علم أول من لقيت من المغيرين أني صرفتهم عن وجوههم هازماً لهم، ولحقت عميدهم فلم أنكل عن ضربه بسيفي.

هكذا رواه سيبويه، فيكون مسمعاً منصوباً بـ(لحقت) أي: لحقت مسمعاً، فلم أنكل عن الضرب.

ولا يبعد أن ينتصب بالضرب لحقّ القرب، ألا ترى أنهم يقولون في قولنا، ليس زيد بجبان ولا بخيل: إنّ الأولى الجر، حملاً على الباء لقربها.

ويروى (كررتُ) فيكون مِسْمَعاً منتصباً بالضرب، أي: كررت فلم أنكل عن أن ضربت مسمعاً.

ولم يُجز أبو علي[١]: أن يكون التقدير: كررت على مسمع فحُذف حرف الجر فوصل الفعل إلى الاسم، كقوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦].

قال: لأنا لا نحمل على حذف الجار إلا إذا لم نجد عنه مندوحة، وهاهنا قد وجدنا عنه مندوحة[٢]، لأن إعمال المصدر المعرّف باللام أحسن من إعمال الفعل بعد حذف حرف الجر.

وينبغي أن لا يجوز عند أبي علي: أن ينتصب مِسْمَع على رواية سيبويه بالضرب، لأن المصدر المعرّف باللام ضعيف الإعمال عنده، ولا يفيد قربه شيئاً، ألا ترى أنَّ الشاعر عداه بحرف الجرّ مع قربه لضعف عمله.

قال الوليد بن عبد الملك[٣]: أُشْهِدُ اللهَ والملائكة الأبرار، والعابدين أهل الصلاح،

---

(١)قال أبو علي في الإيضاح العضدي ١٦١: «فمن أنشد كررت كان على إعمال الضرب في مسمع. فإن قلت: فهل يكون على أنه أراد: أنني كررت على مسمع فلم أنكل عن الضرب، فلما حذف الجار وصل كررت إلى مسمع فنصب كما قال:

كأنّــــه واضــــحُ الأَقْــــرابِ في لُقُــــحٍ ... أَسْــمَى بِهِــنَّ وعَزَّتْــهُ الأناصــيلُ

يريد: عزت عليه. فلما حذف (على) أوصل الفعل، فإن ذلك لا يحمل عليه ما وجد مندوحة عنه» والبيت للأخطل، ديوانه ١٤.

(٢)(وها هنا قد وجدنا عنه مندوحة) ساقط من: ع.

(٣)هو أبو العباس الأموي، بويع سنة ١٢٥ هـ بعد موت عمّه هشام بن عبد الملك وقتل الوليد، لأنه رُمي بالكفر وشُرب الخمر، وسَماعِ الغناء (١٢٦هـ) انظر الخزانة ١: ٣٢٨، والأعلام ٩: ١٤٥.

أنني أشتهي الغناء، وشرب الراح، والعض في الخدود الملاح، والنديم الكريم، والخادم الفاره[١] يسعى إليّ بالأقداح[٢].

/ وتقول: الضربُ زيدٌ مؤلمٌ، ترفع زيداً إن جعلته فاعلاً أو مفعولاً لم يسم فاعله، [٤٤٢] وتنصبه إن جعلته مفعولاً، ومؤلم: رفع، لأنه خبر المبتدأ الذي هو الضرب.

ولا يجوز أن تنصبه على الحال، لبقاء المبتدأ بلا خبر.

فإن قلت: الضرب زيد مؤلماً يوم الجمعة، صح لوجود الخبر.

تنبيه:

الفرق بين اسم الفاعل والمصدر: أنَّ الألف واللام في اسم الفاعل لا تفيد التعريف، مع كونها بمعنى الذي، وفي المصدر تفيد التعريف لا غير، وأن اسم الفاعل يتحمل الضمير، والمصدر لا يتحمله، وأن المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول، واسم الفاعل لا يضاف إلا إلى المفعول، وأن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة، واسم الفاعل لا يعمل إلا في الزمانين الحال والاستقبال.

وأن المصدر لا يتقدم عليه ما يعمل فيه أصلاً، واسم الفاعل يتقدم عليه ما ينصبه إذا لم يكن فيه الألف واللام.

وأن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله، والمصدر يعمل معتمداً وغير معتمد. قال القَطامي:

١٥٠٥ - أكفراً بَعْدَ رَدِّ الموتِ عَنِّي ... وبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا[٣]

---

(١) الفاره: الحاذق بالشيء. الصحاح (فره).

(٢) يقال: قدح الميسر. والجمع: قِدَاحٌ وأقداحٌ وأقاديح. الصحاح (قدح).

(٣) البيت في الخصائص ٢: ٢٢١، وطبقات فحول الشعراء ٢: ٥٣٧، وشرح المرزوقي للحماسة ٢: ٩٩٨، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤٢، وشرح ابن يعيش ١: ٢٠، والشذور ٤١٢، والعيني ٣: ٥٠٥، والهمع ١: ١٨٨، ٢: ٩٥، والدرر ١: ١٦١، ٢: ١٢٧، والأشموني ٢: ٢٨٨، والتصريح ٢: ٦٤.

الرِّتاع: الإبل ترتع في المرعى الخصب، واحدها راتع.

وأنّ إضافة المصدر إلى المعرفة تفيد التعريف، وإضافة اسم الفاعل لا تفيده إذا كان للحال أو الاستقبال، وأن اسم الفاعل قد يضاف مع الألف واللام، كقولك: الضارب الرجل، والضاربا زيد، والضاربو زيد. والمصدر لا يضاف إذا كان فيه الألف واللام.

وأمّا قولهم: عجبت من الضربك زيداً، فالكاف ليس مضافاً إليها وإنما هي حرف خطاب، بمنزلة الكاف في أن جاءك.

وإن اسم الفاعل لا يؤمر به ويؤمر بالمصدر معرفة ونكرة، قاله المرزوقي.

تقول: ضرباً زيداً، وضربك زيداً. قال أبو ذؤيب:

١٥٠٦ - جَمَالَكَ أَيُّهَا القَلْبُ القَرِيحُ سَتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَتَسْتَرِيحُ(١)

لكن الأجود في إعماله أن يكون نكرة لقربه بذلك من الفعل.

فإذا قلت: ضرباً زيداً، فقيل: إنّ زيداً منصوب بضرب الملفوظ به، لأنه قائم مقام الفعل المقدّر، وبدل منه في اللفظ، فعلى هذا لا يجوز زيداً ضرباً، وهو عامل غير حقيقي، بل هو بمنزلة الظرف وحرف الجرّ العاملين في الحال، كقولك: زيد خلفك ضاحكاً، وعمرو في الدار قائماً، ويكون في ضرباً ضمير فاعل نقل إليه من الفعل، وهو ضمير المخاطب، كما نقل من الفعل إلى الظرف في قولهم: زيد في الدار قائماً.

والأصح أن ناصب زيد هو الفعل الناصب للمصدر، لأن المصدر هاهنا معمول فعله، فلا يجوز أن يعمل لما تقدم، فالتقدير: اضرب زيداً ضرباً، فعلى هذا يجوز أن تقول: زيداً ضرباً.

«الخامس: أسماء الأفعال: وهي كلمٌ سميت بها الأفعال، للاختصار والمبالغة»

مجال هذه الكلم غير واسع، بخلاف الأقسام الأربعة السابقة، فإن اشتقاق أسماء الفاعلين والمفعولين مطرد على حسب معاني الأفعال، والصفات المشبهة كثيرة في

---

(١) البيت في ديوان الهذليين ١: ٦٨، وشرح السكري ١: ١٧١، ١١٤٣، والأساس ١: ١٣٤، والمجمل ١: ١٦٨، والجمهرة ٢: ١١١، والصحاح واللسان والتاج (جمل).

كلامهم، والمصادر لا يحصر لها عدد.

وأما هذه الكلم فألفاظ مخترعة مبتدعة، جاؤوا بها وجعلوها كالمترادف للفعل في تأدية معناه.

وفائدة وضعها الاختصار والمبالغة.

أما الاختصار فاكتفاء مؤونة التثنية والجمع والتأنيث، ألا ترى أنك تقول: نزال، للواحد والمثنى والمجموع، من المذكر والمؤنث، فلو كان مكانه (أنزل) يغير آخره.

وأما المبالغة، فقال ابن السراج: لا بدّ أن يكون الغرض في وضعها المبالغة وإلا لكانت الأفعال تسد مسدها(١). يريد أن هذه الكلم لو دلّت على ما يدل عليه الفعل نفسه لكان تكثيراً من غير فائدة، وكلامه مبني على قول منع الترادف في اللغة(٢). وبه قال بعض العلماء.

ومنهم من أجازه لأنه لا يخلو عن فائدة، وأقلها توسيع مجال الكلام على المتكلم، واستقامة الوزن والقافية بأحد المترادفين دون الآخر، ألا ترى إلى قول الشاعر:

١٥٠٧ - وارْتَحَلَ الفَأْرُ عن منازلنا فالويلُ قد حَلّ بالسنانيرِ

ولا يمكنه أن يقول: بالأهرار، جمع: هر، فيجوز أن يكون هيهات ونظائره بهذه المنزلة، مع أن قول أبي بكر هو المقتدى.

واعلم أنهم سموا نبذاً من الماضي والمضارع والأمر، وجعل الاكتفاء بالاسم عن المسمى، واستعمالها في الأمر أولى، لأن فعل الأمر يحذف كثيراً استغناء عنه بدلالة الحال

---

(١) انظر الأصول ٢: ١٣٤.

(٢) من العلماء من أثبت الترادف قطرُب ت ٢٠٦هـ وأبو علي ت ٣٧٧هـ وابن جني ت ٣٩٢هـ وفخر الدين الرازي ت ٦٠٦ هـ وغيرهم.

قال قطرب: إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ليدلّوا على اتّساعهم في كلامهم. المزهر ١: ٤٠٠.

ومن العلماء من نفى الترادف ابنُ الأعرابي ت ٢٣١هـ وثعلب ت ٢٩١هـ وابن درستويه ت ٣٤٧هـ وأبو هلال العسكري ت ٣٩٥هـ وابن فارس ت ٣٩٥هـ والراغب ت ٤٠١هـ وغيرهم.

المشاهدة عليه على ما تقدم في باب المفعول به.

وإذا استغني عنه من غير لفظ، فلأن يترك مع إقامة لفظ مقامه أولى.

/ وكل اسم من هذه الأسماء يعمل عمل فعله الذي وضع عليه، متعدياً وغير [٤٤٣] متعد، وليس في العربية اسم فعل متعد إلى مفعولين أو ثلاثة.

«فمن أسماء الماضي: هيهاتَ، بحركات التاء منوّناً، وغيرَ منون، أي: بَعُدَ»

إنما بدأ بالماضي، لأنه الأصل بصيغتي المضارع والأمر، لتجرده. فمن ذلك هيهات.

روى ابن جني في الخصائص [1] عن أبي عليّ قال:

أتردد في (هيهات) فتارة أقول: إنها مبنية على الفتح، وتارة أقول: إنها منصوبة على الظرف، فإن قلنا: إنها مبنية فبناؤها لأنها وقعت موقع فعل ماض، وهي مفتوحة طلباً للخفة. وإن قلنا: إنها منصوبة على الظرف، ففتحتها فتحة إعراب، وتكون تاؤه للتأنيث، ولذلك لم ينصرف للتعريف والتأنيث، لأنه يكون علماً للمكان البعيد.

وإذا قلنا: هيهات زيدٌ، فيكون كقولك: عندك زيد.

ولا يمتنع أن يقال: هيهات، كما يقال: زيد عندك، ومعناها: المبالغة في البعد.

ويستعملونها مكررة كثيراً، وفي التنزيل: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

قيل: إن اللام فيه زائدة وهو بعيد، لأن اللام لم تجئ زيادتها ثبتاً.

وقيل: إن في هيهات ضميراً يعود على مذكور، فإن قبله ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] وهذا استفهام على سبيل الإنكار.

---

(١) قال ابن جني في الخصائص ١: ٣٠٦: «وكان أبو علي -رحمه الله- يقول في هيهات: أنا أُفتي مرة بكونها اسماً سمي به الفعل، كصَهْ ومَهْ، وأفتي مرّةً بكونها ظَرْفاً، على قدر ما يحضُرني في الحال.

وقال مرّة أخرى: إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سمي به الفعل، كعندك ودونك».

ثم استبعد ذلك فقال: هيهاتَ الإخراج. وأنشد أبو عليّ في الإيضاح[١]:

١٥٠٨ - فَهيْهَاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُهُ وهيهاتَ خلٌّ بالعقيقِ نواصلُه[٢]

وأصل هيهات: هَيْهَيَةٌ من المضاعف على (فَعْلَلة) كزَلْزَلَة[٣]، لأنا لو جعلنا الألف زائدة لكان وزنها (فعلاة) فكانت الفاء واللام هاء، فيكون من باب سلس وقلق، وباب زلزلة وقلقلة أكثر من باب سلس وقلق.

ولو جعلنا الياء زائدة لكان وزنها (فيعلة) فتكون من باب ما فاؤه وعينه من موضع واحد، ككوكب وببر، وهو حيوان يكون بين يدي الأسد. وذلك قليل في اللغة.

وفيها لغات[٤]: هيهاتَ، بفتح التاء، وهيهاتِ بالكسر، لالتقاء الساكنين، وهيهاتُ بالضم لالتقاء الساكنين كما قرئ ﴿قمُ الليل﴾ [المزمل: ٢][٥].

وحكى ابن السراج: أُدخلُ الدار، بالضم وتنوينهن، فيقال: هيهاتاً، وهيهاتٍ، وهيهاتٌ، قال[٦]:

١٥٠٩ - هيهاتُ من مُصْبَحِها هيهاتِ[٧]

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ١: ١٦٥.

(٢) البيت لجرير. ديوانه ٢: ٩٦٥ برواية:

فأيهاتَ أيهاتَ العقيقُ ومَنْ به وأيهاتَ وَصْلٌ بالعقيق تُواصُله

وهو في نقائض جرير والفرزدق ٢: ٦٣٢، وشرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٤٤٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٧٤، والشذور: ٤٠٢، والصحاح (هيه)، والخصائص ٣: ٤٢.

العقيق: واد في العالية.

(٣) انظر الخصائص ٣: ٤١.

(٤) انظر الخصائص ٣: ٤٢، وشرح ابن يعيش ٤: ٦٥.

(٥) قرأ أبو السمال ﴿قمُ الليلَ﴾. وروح -عن أبي اليقظان- قال سمعت أعرابياً من بَلْعَنْبَر يقرأ كذلك. انظر المحتسب ٢: ٣٣٥.

(٦) هو حميد الأرقط، أو أبو النجم.

(٧) الرجز في شرح ابن يعيش ٤: ٦٥، ٦٦.

وقال(١):

١٥١٠ ـ تَذَكَّرْتُ أَيَّاماً مَضَيْنَ مِنَ الصِّبَا ... فهيهـاتَ هيهـاتٍ إليـكَ رُجُوعُهـا(٢)

وأَيْهَاتَ: على إبدال الهمزة من الهاء.

وأَيْها: بإسقاط التاء.

وأَيْهَاكَ: بزيادة كاف الخطاب عليه.

وأَيْهَانَ: والأقرب أن يكون وزنه (فعلان)كوشكان، مأخوذاً من قولهم: إيهًا فإن الشيء المستبعد مزجور عن طلبه، ولا يجوز أن يكون من باب زلزلة، لأنه ليس في الكلام اسم رباعي زيدت النون في آخره.

وكلام الجوهري(٣): يؤذن بأن نونه مكسورة كنون التثنية.

وإذا وقفتَ على (هيهاتَ) المفتوحة وقفت بالهاء، فتقول: هيها، لأن تاءها في اسم مفرد، كما في شجرة.

وإذا وقفت على المكسورة وقفت بالتاء، لأنها بمنزلة تاء هندات.

وشبهوا (هيهات) في احتمال الجمع والإفراد، ومن جهة الفتحة والكسرة، بقولهم: «اسْتَأْصَلَ اللهُ عِرْقَاتِهِمْ»(٤) فمن فتح عَرقاتَهم، كان كسِعْلَاة(٥)، ومن كسر كان كمسلمات.

---

(١)هو الأحوص. ديوانه: ١٥٠.

(٢)البيت في شرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٤٤٠. ويروى (وهيهات هيهاتاً).

(٣)قال الجوهري في الصحاح (أيه) ٦: ٢٢٢٦: «وربما قالوا: أيهان، بالنون كالتثنية».

(٤)قال الفيروزابادي في القاموس (العرق) ٣: ٢٦٤: «والعَرْقَاةُ، ويُكْسَرُ، والعِرْقَةُ بالكسر، الأصلُ، أو أصْلُ المال أو أرومَةُ الشجر التي تَتَشَعَّبُ منها العُروقُ.

وقولهم: اسْتَأْصَلَ اللهُ عَرْقاتَهُمْ. إن فتحت أوله فتحت آخره، وهو الأكثر، وإن كسرتَه كسرتَه على أنه جمعُ عِرْقَةٍ بالكسر». وانظر الكتاب ٢: ٤٨، والخصائص ٢: ١٣ وشرح ابن يعيش ٥: ٩.

(٥)السِّعْلاة: أخبثُ الغِيلانِ.

كذا ذكره عبد القاهر.

وإذا سميت رجلاً بـ (هيهات) لم ينصرف للتعريف والتأنيث.

«وشتانَ زيدٌ وعمروٌ، أي: افترقا»

شتان: وزنه فعلان من الشَتّ، وهو التفريق، تقول: الحمد لله الذي جمعنا من شَتّ، وثغر شتيت، أي: مفرق.

وبني لوقوعه موقع الفعل، وحرك لالتقاء الساكنين، وفتح طلباً للخفة، ولوقوعه موقع الفعل الماضي، المبني على الفتح، وإتباعها لها، وقد تكسر نونه على أصل التقاء الساكنين.

وشتان معناه افترق، وحق فاعله أن يكون أكثر من واحد، فلا تقول: شتان زيد وعمرو، وشتان ما زيد وعمرو، بزيادة ما. قال الراجز:

١٥١١ ـ شَتَّانَ هـذا، والعِنَـاقُ والنَّـوْمْ والمَشْرَبُ البـارِدُ، والظِّـلُّ الـدَّوْمْ[١]

أي: الدوام، ويروى في (ظل الدوم) وهو شجر. وقال الأعشى[٢]:

١٥١٢ ـ شَتَّانَ مـا يَـوْمِي عـلى كُورِهَـا ويَـوْمُ حيَّـانَ أَخِـي جـابِرِ[٣]

وأما قول أبي ذؤيب:

---

(١) الرجز للقيط بن زُرارة. وهو في المقتضب ٤: ٣٠٥، والبيان والتبين ٣: ٢٢٠، والمخصص ١٤: ٦٣، ٨٥، وشرح ابن يعيش٤: ٣٧، ٦٨، والشذور ٤٠٣، والخزانة ٣: ٤٩، ٥٧، واللسان (دوم). العناق: المعانقة. والمعنى: افترق هذا، أي: ما أنا فيه من التعب. والمعانقة والنوم والراحة والماء العذب.

(٢) ديوانه: ١٤٧.

(٣) البيت في المقرب ١: ١٣٣، وإصلاح المنطق ٢٨٢، وشرح ابن يعيش ٤: ٣٧، ٣٨، ٦٨، والشذور ٤٠٣، وحاشية يس على التصريح ٢: ١٩٩، والخزانة ٣: ٤٦، ٥٦. والبيت من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة، ويمدح عامر بن الطفيل في المنافرة التي جرت بينهما. والمعنى: وإن لي فوق ظهرها ليوماً عسيراً هو أشد هولاً من يوم (حيان) أخي (جابر).

١٥١٣ ـ شَتَّانَ ما قالَتْ نُعَاتُـكَ والـذي ... قـد كنـت فيـه مـن حياتـك أطمَـعُ

فـ(ما) بمعنى (الذي) أراد: وشتانَ الذي قالَتْ نُعَاتُكَ.

/ وأما قول ربيعة الرَّقِّي[1]: [٤٤٤]

١٥١٤ ـ لَشَتَّانَ ما بينَ اليَزِيدَيْنِ في النَّدَى ... يَزِيـدِ سُـلَيمٍ والأغَـرِّ ابـنِ حـاتِمِ[2]

فقد أباه الأصمعيُّ لأنه جعل فاعل شتان واحداً إذ التقدير لشتان الذي بين اليزيدين.

ولا يبعد ذلك عندنا، فإنّ (ما) إذا كانت بمعنى الذي وقعت للواحد والاثنين والجمع على لفظٍ واحد، تقول في نوقك: ما نُتِجَ، وفي نوقك: ما نُتجا وفي نوقك: ما نُتجن. فتعيد الضمير على حسَب ما تنويه في (ما) فتجعل ما هاهنا بمعنى اللذين كأنه قال: لشتان الأمران اللذان بين الزيدَين.

ولما وَصَلَ (ما) بالظرف لم يستَبِن العائد الدال على الاثنين.

ومما يدل على أنه أراد أمرين قولُه بعده:

١٥١٥ ـ فَهَمُّ الفَتَى الأَزْدِيِّ إتْلافُ مَالـهِ ... وهَـمُّ الفتـى القَيْسِيِّ جمعُ الـدَّرَاهِمِ[3]

«ووُاشكان وسُارعان، بحركات أولها، وبطآن أي: وشُك وسَرُع وبطُؤ»

وَاشكان: بحركات الواو بمعنى: وشك، أي: قرب.

---

(١)هو ربيعة بن ثابت، من موالي سليم، أبو ثابت، أو أبو أسامة الرقي، شاعر مطبوع كان ضريراً، والرقي منسوب إلى الرقة (على الفرات) (ت١٩٨هـ) انظر الخزانة ٣: ٥٥، والأعلام ٣: ٤٠.

(٢)البيت في إصلاح المنطق ٢٨١، والعقد ١: ٢٨٧، ٣٠٦، ٥: ٣٠٥، وشرح ابن يعيش ٤: ٣٧، ٦٨، والشذور ٤٠٤، والخزانة ٣: ٤٥، واللسان (شتت).

(٣)البيت لربيعة أيضاً من كلمة له يمدح بها يزيد بن حاتم المهلبي، ويهجو يزيد بن أسيد السلمي، وكان (يزيد بن حاتم) قد عزل عن مصر -كما قيل- وولي في مكانه يزيد بن أسيد. والبيت في الكامل ٢: ٥٨، وشرح ابن يعيش ٤: ٣٧.

وقالت العرب: وَشَكَانَ ذا خروجاً، فذا: مرتفع بأنه فاعل وَشَكَان، وخروجاً: منتصب على التمييز كأنهم قالوا: وشك خروج هذا. أي: قريب.

وسَرْعان: بحركات السين بمعنى: سرع.

قالت العرب: سَرْعَان ذي إهالة[1]. فذي: فاعل سرعان، وإهَالة: منتصب على التمييز، والإهالة[2]: الودك أي: ما أسرع إهالة هذه. وبُطآن زيد، بضم الباء أي: بطؤ.

ويجوز تخفيف همزته، تقول: بطآن زيد.

ومن أسماء الماضي هاهنا: همهامِ بمعنى نَفَد، ويقال: فيها حَمْحَامِ على إبدال الحاء من الهاء، ومَحْمَاحِ على القلب، وبحباحِ على إبدال الباءين من الميمين في مَحْمَاحِ.

«ومن أسماء المضارع أُفّ، بحركات الفاء منّوناً وغير منون، أي: أتضجر»

وفي التنزيل: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] وقالت الحُرْقَةُ بنت النُّعْمانِ[3]:

١٥١٦ - فَأُفٍّ لِدُنْيَا لا يَدُومُ نعيمُها ... تَقَلَّبُ تَاراتٍ بنا وتَصَرَّفُ[4]

وفيها ثمانِ لغات:

أُفِّ: بالكسر على أصل التقاء الساكنين.

وأُفُّ: بالضم للإتباع.

وأُفَّ: بالفتح للخفة وتنوينهن، فيقال: أُفٍّ وأُفٌّ وأُفًّا وأُفْ، بتخفيف الفاء

---

(١) انظر تهذيب اللغة ٢: ٨٩. ومن أمثالهم: لَوَشْكَانَ ذا إهالَة، يُضربُ مثلاً للشيء يأتي قبل حينه. انظر تهذيب اللغة ١٠: ٣٠٤.

(٢) الإهالة: الشحم المذاب. زعموا أن بعض حمقى العرب اشترى شاة فسال رعامها فتوهمه شحماً مذاباً فقال لبعض أهله: خذ من شاتنا إهالتها، فنظر إلى مخاطها، فقال: سرعان ذا إهالة. انظر شرح ابن يعيش ٤: ٣٨.

(٣) قيل: قائلته هند بنت النعمان بن المنذر، ولعل (حرقة) يكون لقباً لهند أو أختاً لها. وحُرَقة هي بنت النُّعمان بن المنذر بن امرئ القيس، من بني لخم، شاعرة. انظر الخزانة ٣: ١٨١، والأعلام ٢: ١٨٤.

(٤) البيت في الخزانة ٣: ١٨٠، والدرر ١: ١٧٩.

وسكونها بحذف الفاء الثانية.

وأُفّ بتشديد الفاء مع ألف ممالةٍ، ويغلط فيها العامّة فيُصرّحون بالياء بعد الفاء.

«وواهًا، أي: أتعجب»

ويقال: واهاً له، واللام متعلقة بواهًا. قال أبو النجم:

١٥١٧ - واهـاً لِرَيَّـا ثـم وَاهـاً واهَـا ... يـا لَيْـتَ عَيْنَاهَـا لنَـا وَفَاهَـا
بـثمنٍ نُـرْضِي بـهِ أَبَاهَـا ... فكيـف تنسـانا ولا ننسـاها[١]

ولا يحكم على ألف واهاً بانقلاب، لأنّ أسماء الأفعال موغلة في البناء، فهي بعيدة من التصريف.

«وَأَوْهِ أي: أَتَوَجَّعُ»

وفيها سبع لغات:

أَوْهِ: بسكون الواو وكسر الهاء. أنشد الجوهريُّ[٢]:

١٥١٨ - فَـأَوْهِ لِـذِكْرَاهَا إذَا مَـا ذَكَرْتُهَـا ... ومِـنْ بُعْـدِ أَرْضٍ بَيْنَنَـا وسَـمَاءِ[٣]

وآهِ: بكسر الهاء كفاق، قلبوا الواو مع سكونها ألفاً، كما أنشد المبرد في الكامل:

١٥١٩ - قـد قمـتُ لَـيْلِي فتقبـلْ قـامتي ... وصـمتُ يـومي فتقبـلْ صـامَتِي[٤]

---

(١) الرجز في إصلاح المنطق ٢٩١ - ٢٩٢، ومجالس ثعلب ٢٢٨، وشرح ابن يعيش ٤: ٧٢، والعيني ١: ١٣٣، ٤: ٣١١، والأشموني ٣: ١٧، ١٩٨، والتصريح ٢: ١٩٧، والخزانة ٣: ٣٣٧، والصحاح (ووه).

(٢) الصحاح (أوه) ٦: ٢٢٢٥.

(٣) البيت في الخصائص ٢: ٨٩، ٣: ٣٨، والمنصف ٣: ١٢٦، والمحتسب ١: ٣٩، وشرح ابن يعيش ٤: ٣٨، والهمع ١: ٦١، والدرر ١: ٣٨ واللسان (أوا).

(٤) وفي اللسان (قوم) ١٥: ٣٩٨ كما يلي:

قـد قمـتُ لَـيْلِي فتقبـلْ قَـوْمَتي ... وصـمتُ يـومي فتقبـل صَـوْمَتِي

وفي اللسان (توب) ١: ٢٢٦ كما يلي:

وأوَّهَ: بتشديد الواو والهاء لام الفعل، بدليل أوه.

وأوَّ: بحذف الهاء.

وآاوه: بوزن عاوَّه زيدت الألف لمد الصوت، كما زيد في الندبة، فإنَّ التوجع قريب منه، والهاء للسكت.

وآوَّتاه: بواو مشددة بعد الهمزة.

وآاوَّتاه: بألف بعد الهمزة، وواو مشددة بعد الألف.

«ومن أسماء الأمر غير المتعدي: هيت بحركات التاء، أي: أسرع»

وفي التنزيل: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣][١] وهيت في الآية ليس معمولَ (قالت)، إذ لو كان معموله لوجب أن تقول: قالت هيت له، كما تقول رأى زيد عمراً، فقال له: هلمّ، ولا تقول: وقال لك هلم، وإنما هو معمول قولٍ غير الظاهر، والتقدير: قالت لك: أقول هلمّ.

وفيه أربع لغات:

هيتَ: بالفتح للخفة، أنشد الجوهري[٢]:

١٥٢٠ - أَبْلِـــغْ أميرَ الـمُؤْمِنيـــــ ـــــنَ أَخَـــا العـــراقِ إذا أَتَيْتَـــا

تبــتُ إليـــك فَتَقَبَّـــلْ تـــابتي وصُـــمْتُ ربي فتقبـــلْ صـــامَتِي

وفيه أيضاً (قوم) ١٥: ٣٩٨ كما يلي:

قـــد صـــمتُ رَبِّي فتقبـــلْ صـــامتي وقُمـــتُ لَـــيْلي فتقبـــلْ قـــامتي

(١) قرأ ابن كثير ﴿هَيْتُ لك﴾ بفتح الهاء وتسكين الياء وضم التاء. وقرأ نافع وابن عامر ﴿هيتَ لك﴾ بكسر الهاء وتسكين الياء ونصب التاء. وروى هاشم بن عمار بإسناده عن ابن عامر (هِئْتُ لَكَ) من تهيأت لك، بكسر الهاء وهمز الياء وضم التاء.

وقال الحلواني عن هشام ﴿هِئْتُ لكَ﴾ يهمز ويفتح ويكسر الهاء. وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بفتح الهاء وسكون الياء وفتح التاء. انظر السبعة ٣٤٧.

(٢) الصحاح (هيت) ١: ٢٧١، وفيه: قال الشاعر في علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

إنَّ العـــــــراقَ وأهلَـــــــه عنـــقٌ إليـــكَ فَهَيْـــتَ هَيْتَـــا(١)

كرر للتوكيد.

وهيتُ: بالضم، كحيثُ.

وهيتِ بالكسر: كجَيْرِ.

وهِيتَ: كغِيضَ، وقرئ بهنّ قوله تعالى: ﴿هيت لك﴾وقرئ﴿هئت لك﴾ وهو فعل من الهيئة كجئت ويقال: هيّت، إذا قال: هيت.

«وهلٍ وهيًا، كذلك»

هلَ: أي أسرع وكان قياسه أن يُبْنى على السكون، لأنه مثْنًى ثنائي غير عارض البناء، فإنّه يبنى على السكون كمَنْ وكَمْ ولعَلَّ.

هذا منقوص من (هلّا) ففتح إيذاناً بالنقص كما قالوا: رُبَ بالتخفيف إيذاناً بأن الأصل رُبَّ.

وقد جاء (هلا) بالألف كثيراً. قال النابغة الجعدي(٢):

١٥٢١ - أَلَا أَبْلِغـا لَـيْلَى وقُـولا لهـا هَـلا لقــد ركبــتْ أمــراً أغَــرَّ محجّــلَا(٣)

وقال الراجز(٤):

١٥٢٢ - قـــد حَـــدوناها بِهَيــلَ وهَـــلا(٥)

---

(١) البيت في الخصائص ١: ٢٧٩، والمحتسب ١: ٣٣٧، ومعاني الفراء ٢: ٤٠ وشرح ابن يعيش ٤: ٣٢، واللسان (هيت).

(٢) ديوانه: ١٢٣ برواية: (ألا حييا).

(٣) البيت في شرح ابن يعيش ٤: ٤٧ والخزانة ٣: ٣١ واللسان (أول، حجل).

هَلَا: كلمة زجر تزجر بها الإناث من الخيل إذا أنزى عليها الفحل لتقر وتسكن.

حجّل فلان أمرَه تحجيلًا: إذا شهره. والبيت في هجاء ليلى الأخيلية.

(٤) هو غيلان بن حريث الربعي، وقيل: هو القتال الكلابي.

(٥) الرجز في شرح ابن يعيش ٤: ٨٠، والخزانة ٣: ٨٩ ويروى (بِهَيَدَ) وهو زجر للإبل.

ويقال: هلٍ، بالتنوين للتنكير، وهَيّا: أي أسرع، والهاء منها مفتوح، وقد تكسر أنشد سيبويه:

١٥٢٣- لَتَقْـــــرُبِنَّ قَرَبـــــاً جُلْـــــذِيّا
مـــا دامَ فـــيهنَّ فَصِـــيلٌ حَيَّـــا
وقـــد دَجَـــا الليـــلُ فهيّـــا هَيَّـــا(١)

ولم يُسمع اتصال الكاف بهيّا، وقالوا: هيَّكَ، وهَيَّكِ أي: أسرع والكاف فيهما للخطاب.

ومن تحريف العامة أنهم يقولون: هَي، فيزجرون به، وإنما هو للحث.

«وإليك، أي: تنحَّ»

إليك: في الأصل جار ومجرور يتعدى إليه الفعل، كقولك: سرتُ إليك ثم إنهم نقلوه وجعلوه اسم فعل، فقالوا: إليك، أي تنح.

وتصرف الكاف مع المخاطب في أحواله، تقول: يا زيدُ إليك، ويا زيدان إليكما، ويا زيدون إليكم، ويا هند إليكِ، وهندان إليكما، ويا هندات إليكنَّ.

أنشد أبو علي في كتاب الشعر:

---

(١) الرجز لابن ميادة. قاله البغدادي. وهو في الكتاب ١: ٢٧، والنوادر ١٩٤، والمقتضب ٤: ٩١، والمخصص ٧: ٤٩، وشرح أدب الكاتب: ٦٥، وشرح ابن يعيش ٤: ٣٣، ٧: ٩٦، ١١٥، والخزانة ٤: ٥٩ واللسان (جلذ، هيا، دوم). لتقربن: جواب قسم محذوف. قال الجوهري: قربت أقرب قرابة، مثل: كتبت أكتب كتابة: إذا سرت إلى الماء وبينك وبينه ليلة، والاسم القَرَب، بفتحتين.

قال الأصمعي قلت لأعرابي: ما القرب؟ قال: سير الليل لورد الغد. الجُلْذيّ: السريع الشديد، فهو وصف القرب.

وقيل: منادى مرخم. جلذية: اسم ناقته، والضمير في (فيهن) عائد إلى الإبل. الفصيل: ولد الناقة.

يخاطب ناقته فيقول: لتسيرن إلى الماء سيراً حثيثاً ولا أعذرك ما دام فيهن فصيل يطيق السير.

١٥٢٤ - اِذْهَبْ إليكَ فإنِّي من بني أَسَدٍ   أهلِ القِبابِ وأَهْلِ الخَيْلِ والنَّادِي[١]

وأنشد للأعشى[٢]:

١٥٢٥ - فاذْهَبِي مَا إِلَيْكِ أَدْرَكَنِي الحِلْـ   ـمُ عَدَانِي عن هَيْجِكُم أَشْغَالِي[٣]

وقال عمرو بن كلثوم:

١٥٢٦ - إليكمْ يا بني بَكرٍ إليكمْ   أَلَمَّا تَعْلَمُوا مِنَّا اليَقِينَا[٤]

وفي الكاف ضميرٌ متّصل مرفوع تقول: إليك أنت زيد، فأنت توكيد للمضمر المستكن، وزيد: معطوف عليه.

وتقول: إليكم أجمعون، فتجعل أجمعون توكيداً للمضمر المستكن، والظاهر أن الكاف لا موضع له من الإعراب، لأن الظاهر لا يقع موقعه فهو بمنزلة الكاف في ذلك وأولئك.

ولو قيل: له موضع من الإعراب لم يبعد، كما قيل في كاف عليك، فعلى هذا تقول: إليكم أنفسكم أجمعون، فتجعل أنفسكم توكيداً للكاف والميم، وأجمعون: توكيدٌ للمضمر المستكنّ في إليكم.

وسمع أبو الخطاب مَنْ يُقال له: إليك، فيقول: إليَّ، كأنه قيل له: تنحَّ فقال: أتنحَّى[٥].

---

(١) قائله عبيد بن الأبرص. ديوانه ٤٩. وهو في كتاب الشعر ٦، وأمالي ابن الشجري ١: ١٦٤، وشرح ابن يعيش ٤: ٣٣، والخزانة ٤: ٥٠٤.

(٢) ديوانه: ٥.

(٣) البيت في شرح ابن يعيش ٤: ٣٣، ويروى (عن ذكركم) الحلم: الأناة. عداني: صرفني.

(٤) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم، وهو في شرح ابن الأنباري للقصائد السبع ٤١٣، والخزانة ٣: ٦٢٨. إليكم صلة لفعل مضمر. معناه: اذهبوا إليكم. اليقينا: الجد في الحرب.

(٥) انظر الكتاب ١: ١٢٦، والأصول ١: ١٤٢.

فعلى هذا يكون (إليك) اسماً لفعل أمر، و(إلى) اسماً لفعل مضارع.

«وأمين وآمين، أي: استجب»

في آمين لغتان: القصر والمدّ، والأصل القصر، والمد إشباع.

قال:

١٥٢٧ـ تَبَاعَدَ مِنِّي فُطْحَلٌ وابنُ أُمِّه   أَمِينَ فَزَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا(١)

تباعَدَ: دعاء ولهذا عقبه بآمين، لأن حقه أن يذكر بعد الدعاء وما بعده دعاء آخر معطوف عليه. وقال آخر(٢):

١٥٢٨ـ يا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أَبَداً   وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ: آمِينَا(٣)

ويقال: أمَّنَ تأميناً إذا قال: آمين، كما يقال: بسمل، إذا قال: بسم الله.

واستدل أبو عليّ في الحلبيات(٤): على أنَّ (آمين) اسم فعل بقوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩] أضاف الدعوة إلى موسى وهارون، وكان موسى دعا، وهارون أمن. ولا يصح تسمية المؤمِّن داعياً إلا إذا كان آمين جملة، فإن الاسم الواحد لا يسمى دعاءً، فيجب أن يكون اسم فعل.

وإنما جاز تسمية المؤمِّن داعياً، لأن المؤمِّن مشتهٍ لحصول الأمر المدعوّ به، فهو بمنزلة الداعي الذي يلفظ المسألة.

---

(١) البيت لجبير بن الأضبط في تهذيب إصلاح المنطق ٤٣٩ برواية: (إذ دَعْوَتُه) مكان (وابنُ أمه)، وهو في شرح ابن يعيش ٤: ٣٤، والشذور ١١٧، والأشموني: ٣: ١٩٧ واللسان (أمن) دعوته: يعني ليغيثني من المكروه، فطحل: اسم رجل.

(٢) هو مجنون ليلى. ديوانه ٢٨٣.

(٣) البيت في أمالي ابن الشجري ١: ٢٥٩، ٣٧٥، وشرح ابن يعيش ٤: ٣٤، والشذور ١١٦، والأشموني ٣: ١٩٧، واللسان (أمن).

(٤) انظر الحلبيات ٩٧.

وقال العَسْكَرِيُّ[١] في شرح الفصيح[٢]:

إن (أمين) اسم من أسماء الله تعالى، وهو (فَعيل) بمعنى (مُفعِل)، أي: مؤمّن لعباده من جوره، كما جاء بديع بمعنى مبدع، وكليل بمعنى مُكلّ.

وزعم أن قولنا: آمين بالمد أصله (أأَمِين) على دخول همزة النداء، فأبدل من الثانية ألفاً فصار (آمين) وذكر فيه أن أصله (أأَمين) عباده، حذف المضاف إليه وبقيت الفتحة في المضاف.

وما ذكر فاسد لفظاً ومعنى، أما اللفظ فإن استمرار حذف المضاف إليه لم يعرف في العربية.

وحذف المضاف إليه مع عدم إثبات التنوين إنما يكون في ضرورة الشعر، ولأنه لو كان من أسماء الله تعالى لما بُني.

وأما المعنى فلأن الإنسان طال ما قال في دعائه: اللهم هبْ لي داراً، وارزقني أن أتزوج فلانة، وليس لقول الـمُؤَمِّنِ: يا مؤمن عباده من عذابه، بعد هذا وجه.

«ومَهْ، ومَهٍ، أي: اكْفُفْ»

إذا لم يلحقه التنوين كان معرفة، كأنك قلت: اكفُفِ الكفَّ المعروف منك.

وإذا ألحقت التنوين كان نكرة، ومعناه: اكفف كفًّا.

ومهْ: مبني على السكون، وكسرةُ (مهٍ) لالتقاء الساكنين.

«وصَهْ وصَهٍ أي: اسكت»

---

(١) الحسن بن عبد الله أبو هلال، أديب، نسبته إلى (عسكر مُكَرم) من كور الأهواز، له (الصناعتين) (ت بعد ٣٩٥هـ) انظر الخزانة ١: ١١٢، والأعلام ٢: ٢١١

(٢) وفي روح المعاني ١: ٩٧: «ومن العجيب ما قيل: إنه اسم الله تعالى».

وقصتها كقصة (مَه) منوناً، وغير منون، أي: اسكت السكوت إذا سكت سكوتاً.

[٤٤٦ب] / «وإيهٍ، وإيهِ، أي: حدِّث»

الأفصح فيها التنوين للتنكير، ومعناها الاستزادة من الحديث، أي: حدثنا حديثاً.

وقال حاتم الطائي(١):

١٥٢٩ـ أيه فِداءٌ لكم أمِّي وما وَلَدَتْ حامُوا على مَجْدِكُمْ واكْفُوا من اتَّكَلا(٢)

وقد جاء (إيهِ) بغير تنوين. قال ذو الرمة(٣):

١٥٣٠ـ وَقَفْنَا فقُلْنَا: إيهِ عن أُمِّ سالمٍ وما بالُ تَكليمِ الدِّيارِ البَلاقِعِ(٤)

وأباه الأصمعي، وكان لا يرى قول ذي الرمة، حجَّة.

«وإيهاً وإيهَ، أي: اكفُف»

إيهاً: معناه: الكف والزجر، وأغلب استعماله أن تنوّن.

وحكى ابن السراج: إيهَ: بغير تنوين.

«ونزالِ، أي: انزل»

قال ربيعةُ بن مَقْروم الضبيّ:

---

(١) ديوانه ٢٠٣ برواية (ويها).

(٢) البيت في المقتضب ٣: ١٨٠، وشرح ابن يعيش ٤: ٧١، وفي الكتاب ٢: ٥٣ «وسألت الخليل عن قوله فداء لك: فقال: بمنزلة أمس».

(٣) ديوانه ٢: ٧٧٨.

(٤) البيت في المقتضب ٣: ١٧٩، مجالس ثعلب ٢٢٨، والمنازل والديار ١: ٢٤٨، وإصلاح المنطق ٢٩١، وشرح ابن يعيش ٤: ٣١، ٧١، ٩: ٣٠، ١٥٦، والشذور ١١٩، والخزانة ٣: ١٩، ٣١، والمخصص ١٤: ٨١، والصحاح والأساس واللسان والتاج (أيه) الديار البلاقع: التي ارتحل سكانها فهي خالية.

١٥٣١ ـ فَدَعَوْا نَـزَالِ فكنْـتُ أَوَّلَ نَـازِلٍ   وعَـــلَامَ أَرْكَبُـــهُ إذا لم أَنْـــزِلِ(١)

دَعَوْا، بمعنى: قالوا.

«وقَطْك وقَدْك: أي: اكتفِ وانتَهِ»

يقال: قَطْكَ، وقَدْك، بفتح القاف وسكون الطاء والدال مخففتين، أي: اكتف وانته، وقطك هذا الشيء، أي: حسبك وقَطني وقَطي وقطاط، أي: حسبي، ورأيته مرة واحدة فقط، أي: فَحَسْبُ.

«ولَعاً لك، أي: انتعش»

يقال للعاثر(٢): لعاً لك عالياً، دعاء له بأن ينتعش.

أنشد الجوهريُّ(٣) للأعشى(٤):

١٥٣٢ ـ بِذَاتِ لَوْثٍ عَفَرْنَـاةٍ إذَا عَثَـرَتْ   فالتَّعْسُ أَدْنَى لَـهَا مِـنْ أَنْ أقـولَ: لَعَـا(٥)

ومن أسماء الأمر غير المتعدي، قولهم للضبع دَبَابِ(٦)، أي دُبِّي من الدبيب.

ويقال في لعبةٍ للصبيان تسمى خريجاً: خَرَاجِ، أي: اخرُجوا(٧)، وبَدَادِ، أي: ليأخُذْ كلٌّ منكم قرنَه، والقرن هو الذي يقاومك في بطش أو علم.

---

(١) البيت في الإنصاف ٥٣٦، وأمالي ابن الشجري ٢: ١١٠، وشرح المرزوقي للحماسة ٦٢، وشرح ابن يعيش ٤: ٢٧، واللسان (نزل) دعوا نزال، أي: صاحوا: نزال نزال.

(٢) عَثَرَ كضَرَب ونصَر وعلِم وكرُم، عَثْراً وعَثيراً، وعِثاراً، وتَعَثَّرَ: كبا. القاموس (عثر).

(٣) الصحاح (لعا) ٢٤٨٣.

(٤) ديوانه: ١٠٣.

(٥) البيت في المحتسب ٢: ١٤١، اللوث: القوة.العفرناة: الغول، شبه ناقته بها. التعس: الضعف. لعّاله: دعاء للعاثر بأن ينتعش، أي: سلمت ونجوت.

(٦) في القاموس (دَبَّ): وكقطامِ دُعَاءٌ للضَّبُع، أي: دُبِّي.

(٧) انظر شرح ابن يعيش ٤: ٥١.

وجاءت الخيل بَدَاد، أي: متفرقة، وهو نصب على الحال، قال[١]:

١٥٣٣ - وذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ المُحَلَّقِ شُرْبَةً ... والخَيْلُ تَعْدُو بالصَّعِيدِ بَدَادِ[٢]

الواو في قوله: والخيل، واو الحال.

«ومن أسماء الأمر المتعدي: رويدَ زيداً، أي: أمهله، وقد يكون صفة وحالاً ومصدراً»

رويدَ: تستعمل على أربعة أوجه.

الأول: أن يكون اسم فعل بمعنى: أمهل، تقول: رويد زيداً، أي: أمهله.

أنشد سيبويه لبعض الهذليين[٣]:

١٥٣٤ - رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ ... إلَيْنَا ولكنْ بُغْضُهُم مُتَمَايِنُ[٤]

ويروى (ودهم) وَعَلِيّ: اسم قبيلة.

---

(١) هو النابغة الجعدي، ويروى لعَوف بن الخَرِع، ويروى لحسان.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٣٩، والمقتضب ٣: ٣٧١، ومجالس ثعلب ٥٢٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٣، وطبقات فحول الشعراء ١: ١٦٦، وشرح ابن يعيش ٤: ٥٤، وأمالي ابن الشجري ٢: ١١٣، والمخصص ١٧: ٦٤، والأشموني ٣: ٢٧٠، والهمع ١: ٢٩، والدرر ١: ١٠، ومعاني الشعر ٨، وملحق ديوان النابغة الجعدي ٢٤١.

يقول للقيط بن زرارة التميمي وكان قد انهزم في حرب أسر فيها أحد إخوانه، وهو معبد بن زرارة فعيّره بذلك ونسب إليه الحرص على الطعام والشراب وأن ذلك سبب هزيمته، وعنى بالمحلق قطيع إبل موسوماً بالنار بمثل الحلق. والصعيد: وجه الأرض. بداد: متبددة متفرقة.

(٣) قائل البيت المُعَطَّل الهذلي. ديوان الهذليين ٣: ٤٦، ويروى لمالك بن خالد.

(٤) البيت في الكتاب ١: ١٢٤، والمقتضب ٣: ٢٠٨، ٢٧٨، وشرح السكري ١: ٤٤٧، وشرح ابن يعيش ٤: ٤٠، والمخصص ١٤: ٨٩، والأشموني ٣: ٢٠٢، واللسان (جدد، مين).

عليٌّ: اسم لعدة قبائل أشهرها علي بن مسعود بن مازن. جُدّ: قطع، قال الأزهري جُدَّ ثدي أمهم إلينا، أي: بيننا وبينهم خؤولة رحم وقرابة من قبل أمهم، وهم منقطعون إلينا بها، وإن كان في ودهم لنا مَيْنٌ، أي: كذب وملق، يذكر قطيعة كانت بينهم وبين هؤلاء، على ما بينهم من قرابة وأخوة.

وفي المثل: رُوَيْدَ الغَزْوَ يتمرَّقُ[١]. وتزاد (ما) فيقال: رويدَ ما زيداً.

وعن بعض العرب: والله لو أردتَ الدراهم لَأَعْطَيْتُكَ رُوَيْدَ ما الشّعْرَ[٢].

وتقول: رويدك زيداً، والكاف للخطاب، كما في ذلك، فتثنى وتجمع، ولا موضع له من الإعراب، ولهذا لا يجوز، رويدك نفسك، بالجر، ويجوز الرفع، ويكون توكيداً للمضمر المستكن في رويدك، وفيه قبح، لأنه كان ينبغي أن يقال: رويدك أنت نفسك.

ووزن رويد (فُعَيْل) مصغر أرواد، وهو الإمهال، تصغير الترخيم.

ويجوز أن يكون تصغير مِرْوَد تصغير الترخيم، لأن اسم الفاعل يصغر، وأما المصادر فلا تصغر قبل التسمية بها.

وقال أبو سعيد: إنّه من التردد، وهو التمهل، وبناؤها لوقوعها موقع الفعل، أي: ممهلين، وتحريكها لالتقاء الساكنين، وفتحها للخفة.

الثاني: أن تكون حالاً تقول: ساروُا رويداً، فرويداً: حال من الواو، أي: ساروا مُرْوَدين، أي: ممهلين.

ويجوز أن تكون حالاً من المفعول في قولهم: سَيَّرتهم رويداً، أي: مرودين، أي: ممهلين.

الثالثة: أن تقع صفة، كقولك: ساروا سيراً رويداً، ووضعه وضعاً رويداً.

الرابع: أن تكون مصدراً قال تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ [الطارق: ١٧] فهذا مصدر من غير الفعل الملاقي له في الاشتقاق، كقول المتنخل:

---

(١)هذه مقالة امرأة كانت تغزو، وتسمى رَقَاشِ، من بني كنانة، فحملت من أسير لها، فذُكر لها الغَزْوُ فقالت: رويدَ الغزوَ، أي: أمهل الغزو حتى يخرج الولد. يضرب في التمكث وانتظار العاقبة. انظر مجمع الأمثال ١: ٢٨٨، وجمهرة الأمثال ١: ٤٨٣، والمستقصي ٢: ١٠٦.

(٢)انظر الكتاب ١٢٤، وشرح ابن يعيش ٤: ٣٩.

١٥٣٥ ـ السالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ كالِئُها مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ(١)

وعن بعض العرب: رُوَيْدَ نَفْسِهِ(٢)، جعَله مصدراً، وأضافه إلى المفعول به كقوله: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[محمد: ٤].

وقال الحماسيُّ(٣):

١٥٣٦ ـ رُوَيْدَ بني شَيْبَان بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلاقُوا غَداً خَيْلِي على سَفَوَان(٤)

نصب بعضَ وعيدِكم برُوَيْدَ، كما تقول: ضَرْباً زيداً.

و(رويدَ) في هذه الوجوه الثلاثة معربة، لدخول التنوين عليها.

وإذا قلت: رويد موسى، احتمل أن يكون اسم فعل فيكون موسى منصوباً أو مصدراً مضافاً فيكون موسى مجروراً، والتابع يبين ذلك، كقولك: رويد موسى وأخاه، ورويد موسى وأخيه.

ويقال: تَيْدَ(٥) زيداً، أي: أمهله، ولم يجئ من هذا التركيب غيرُه، وبناؤه كما ذكرنا في رويد في الوجه الأول.

«وبَلْهَ زيداً، أيْ: دعْه»

[٤٤٧] إذا قلت: بله زيداً جاز رفع زيد على أن يكون بله بمعنى كيف، / ونصبه على أن يكون بله اسم فعل بمعنى اترك زيداً، أو دع زيداً، والجر على أن يكون مصدراً مضافاً إلى

(١)تقدم البيت برقم ٣٢٤.

(٢)انظر الكتاب ١: ١٢٥.

(٣)هو وَدَّاك بن سِنَانِ بن نُمَيْلٍ (جاهلي).

(٤)البيت في المحتسب ١: ١٥٠، وشرح المرزوقي للحماسة ١: ١٢٧، وشرح ابن يعيش ٤: ٤١، والمغني ٢: ٥٠٩، والعيني ٤: ٣٢١، بعض وعيدكم: أي كفوه. سَفَوانُ: اسم ماء قالوا: هو من البصرة على أميال. وغداً: لم يشر به إلى اليوم الذي يلي يومه، وإنما دل على تقريب الأمر فكأنه قال: تُلاقوا خَيْلِي قريباً على هذا الماءِ.

(٥)انظر القاموس (التود) ١: ٢٧٩.

زيد، كقوله (فَضَرْب الرقاب) وعن بعض العرب: رويد نفسِه، بالجر.

وقوله – عليه السلام – يقول الله عز وجل: «أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عَيْنٌ رأت ولا أذنٌ سَمِعَتْ ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ، بَلْهَ ما أطلعتهم عليه»(١).

فإن (ما) فيه يحتمل الأوجه الثلاثة، وكذلك قول أبي زبيد الطائي(٢):

١٥٣٧ ـ حَمَّالُ أَثْقَالِ أَهْلِ الوُدِّ آوِنَةً   أُعْطِيهِمُ الجَهْدَ مِنِّي بَلْهَ ما أَسَعُ(٣)

ويوجد بله في التثنية والجمع مع المذكر والمؤنث.

وتمام مباحثها قد تقدم في الاستثناء.

«وعليك زيداً، أي: الزمه»

عليك: في الأصل جار ومجرور ثم نُقل وجعل اسمَ فعل، والكاف في موضع جرّ وإن لم يقع الظاهر موقعه، لأن (على) في الأصل حرف جر، وقد عمل(٤) معاملة حرف الجر في قلب ألفه ياء مع المضمر.

وأما امتناع وقوع الظاهر موقعه فإنّما نشأ من حيث إن هذا أمر للمخاطب، فلو جعل مكانه اسم ظاهر زال ما قصد به.

فإذا قلت: عليك زيداً، ففيه ضميران مستكن مرفوع، وبارز مجرور.

فإذا قلت: عليك نفسك، فإن رفعت نفسك كان توكيداً للمرفوع، وإن كان الأحسن: عليك أنت نفسك، وإن جررته كان توكيداً للكاف، وإن نصبته كان مفعولاً به.

---

(١) انظر صحيح مسلم ٤: ٢١٧٥ (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها) وسنن ابن ماجة ٢: ١٤٤٧ (كتاب الزهد – باب صفة الجنة) عن أبي هريرة وشرح النووي ١٧: ١٦٦.

(٢) ديوانه: ١٠٩.

(٣) البيت في حماسة البحتري ٦٦، وشرح ابن يعيش ٤: ٤٩، والخزانة ٣: ٢٧، واللسان (كون، بله) أَسَع: من وسع، وهي الإحاطة، وعلى هذا يكون أعطيهم مالا أجده إلا بالجهد، فدع ما أحيط به.

(٤) (عومل) في: ع.

وفي التنزيل: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٥] أي: الزموا أموركم، ولا تعنوا بغيرها. وقال ذو الرمة[(١)]:

١٥٣٨ ـ عليكَ امرأَ القيسِ التَمِسْ من فَعالِها وَدَعْ مَـجْدَ قَـوْمٍ أنـتَ عنـهُ بمعـزِلِ

ويقال: عليك بي، وعلينا بنا وبه وبهما وبهم وبهنَّ.

عدل به عن منهاج الفعل، لأنه ليس بفعل حقيقيّ.

ومنهم من يقول: عليكني وعليكنا وعليكهم[(٢)]، أجراه مجرى الفعل الصريح، كما تقول: أكرمني وأكرمنا.

واعلم أن هذا لا يكون في الغائب، فلا تقول: عليه زيداً، لأن أمر الغائب لا يكون إلا باللام، فلو استعملناه في الغائب[(٣)] لكان موضوعاً لفعل وحرف، وهذا إنّما جاء في الأفعال وحدَها.

وأمّا قوله – عليه السلام – :«يا معشرَ الشبابِ مَنِ اسْتَطَاعَ منكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَـزَوَّجْ ومَنْ لم يَستطعْ فعليه بالصومِ، فإنه له وِجَاءٌ»[(٤)]

فإنّما استعمله في الغائب، لأنه في سياق المخاطب، فإنّه منادى بقوله: يا معشر الشباب.

وشذّ قول بعض العرب – وقيل له: إن فلاناً يطلبك – عليه رجلاً ليسني[(٥)]، أي:

---

(١) ديوانه: ١٥٠٤.

(٢) بزيادة (وعليكهن) في: ع.

(٣) (فلا تقول عليه زيداً، لأن أمر الغائب) ساقط من: ع.

(٤) رواه البخاري في صحيحه (كتاب النكاح – باب قول النبي صلى الله عليه وسلم – من استطاع منكم) ومسلم في صحيحه (كتاب النكاح) وابن ماجهْ (كتاب النكاح – باب ما جاء في فضل النكاح) ١: ٥٩٢.
الباءة: يطلق على الجماع والعقد. وِجاء: كسر شديد يذهب بشهوته. انظر شرح النووي لمسلم ٩: ١٧٢.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٨١، والأصول ٢: ٢٩٠، وفي حاشية الخضري (الضمير) ١: ٦١ قول بعضهم – وقد=

ليطلب رجلاً ليس إيَّاي.

«وعليَّ زيداً، أي: أَوْلِنِيهِ»

هكذا فسّروه، وربما أوهمتْ ياء المتكلم أنه أمر لنفسه.

«وحي هَل الثريدَ[١]، أي: إيتِهِ»

حي هل: اسم لفعل أمر، يستعمل متعدياً، وغير متعدّ.

فالمتعدي كقولهم: حيهل الثريد، أي: إيت.

وغير المتعدي: إمّا بالباء كقوله: إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر[٢]، كأنه قال: أقبل بعمر، وتعال به.

وإما بـ(إلى) تقول: حيهل إلى زيد، كقولك: تعالَ إلى زيد.

وإما بـ(على) كقولك: حهيل على عمر، أي: أقبل على عمر.

فإذا قلت: حيهل أمراً. ففيه قولان:

أحدهما: أن في (حيّ) وفي (هلا) ضميرين، لأنهما في الأصل اسمًا فعلين قد استعملا مفردين، أما حيّ فكما في قول المؤذن، حيّ على الصلاة، وأما هلا فقد تقدم، فكل واحد منهما يستحق الضمير.

والثاني: أن فيهما ضميراً واحداً لأنهما بالتركيب صارا في حكم الكلمة الواحدة ويدل عليه أن (حي) لا تتعدى و(هل) لا تتعدى فلمَّا رُكبَا تعديَا.

ويقال: حيهلك، بكاف الخطاب، كما في رويدك، وأما ما أنشده سيبويه لرجل من

=بلغه أن شخصاً يهدده ـ عليه رجلاً ليسني، أي: ليلزم رجلاً غيري.

(١) انظر شرح ابن يعيش ٤: ٤٦.

(٢) انظر المفصل ١٥٣، وشرح الرضي على الكافية ٢: ٧٢، والهمع ٢: ١٠٦، والخزانة ٦: ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٦٨ وتخريج أحاديث الرضي ١٧٥.

أبي بكر بن كلاب[١]:

١٥٣٩ - وهَيَّجَ الحَيَّ من دارٍ فظلَّ لهم　　يومٌ كثيرٌ تُناديه وحَيَّهَلُهْ[٢]

فإنه أضافه إلى الضمير، وإعرابه كما لو رأيت رجلاً ينطق بأن كثيراً وأعجبك نطقه بها قلت: يعجبني أنك.

وفيه ست لغات:

حَيَّهَلَ: بفتح الاسمين، أما الأول فلأنه بمنزلة ما قبل تاء التأنيث، وأمّا الثاني فللخفة، لأنه ثقل بالتركيب.

وأما قول لبيد[٣]:

١٥٤٠ - يَتَمَارَى في الذي قُلْتُ له　　ولقدْ يَسْمَعُ قولي حَيَّهَلْ[٤]

فإنما أسكنه للقافية.

وحيهلًا: بالتنوين، وفائدته التنكير.

وحيهلَا: بالألف إما لمطل[٥] الفتحة، أو هو بدل من التنوين، إما في الوقف، وإما في الوصل فإجراء له مجرى الوقف وهو رديء قال[٦]:

١٥٤١ - بِحَيَّهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ　　أمامَ المَطايا سَيْرُها المُتَقَاذِفُ[٧]

---

(١) البيت لرجل من بني أبي بكر بن كلاب، أو من بجيلة وسيبويه أنشد من دون أن ينسب لأحد.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ٥٢، والمقتضب ٣: ٢٠٦، وشرح ابن يعيش ٤: ٤٦، والخزانة ٣: ٤٢، هيجهم: فرقهم. دار: واد قريب من هجر. ويروى (من كلب) ظل: استمر و(ظل لهم يوم) من باب قولهم: نهاره صائم.

(٣) ديوانه ١٤٢.

(٤) البيت في الخصائص ٣: ٣٦، وشرح ابن يعيش ٤: ٤٢، ٤٥، والخزانة ٣: ٣٩، وحاشية يس على التصريح ٢: ٩٩.

(٥) (لإشباع) مكان (لمطل) في: ع.

(٦) هو النابغة الجعدي، ويروى لمزاحم العقيلي. انظر ملحق ديوان النابغة ٢٤٧.

(٧) البيت في الكتاب ٢: ٥٢، والمقتضب ٣: ٢٠٦، وشرح ابن يعيش ٤: ٤٦، والخزانة ٣: ٤٣، وشرح شواهد=

وهذه اللغات الثلاث ذكرها سيبويه.

وحيهلْ: بسكون اللام، فإنّه الأصل في البناء.

وحيهْلَ: بفتح اللام، وإسكان الهاء استكراها لكثرة الحركات.

وحيهْلاً: بإسكان الهاء وتنوين الاسم للتنكير.

/ وحكى سيبويه[1] عن أبي الخطاب أن بعض العرب يقول: حيّ هل الصلاة، [٤٤٨]
يصِل بها كما يوصل بعلى، فيقال: حيّ على الصلاة، أي: إيتوا الصلاة، واقربوا الصلاة، وهلموا إلى الصلاة.

«يستوي في جميع ذلك المذكر والمؤنث، مفرداً ومثنى ومجموعاً، إلا نحو: إليك وعليك، فإن الكاف تصرف مع المخاطب في أحواله»

قوله: إلا نحو إليك، وعليك، يريد إلا ما ألحق بآخر الكاف، للخطاب نحو تنحّ وعليك زيداً، أي: الزمه.

وكذلك: رويد وحيهل، إذا ألحق بهما كاف الخطاب.

وقد بينا ذلك كله فلا حاجة إلى إعادته.

«وهاتِ الشيء، أي: أعطنيه وتلحقه الضمائر»

هاتِ: كأنه من لفظ هيت، ومعناه: قيل: هو من آتي يؤاتي، والهاء فيه بدل من الهمزة، واستدل عليه بتصرفه كقوله:

=الشافية ٤٧٨، واللسان والتاج (قذف).

الأزجاء: السوق. المطية: الدابة. المتقاذف: الذي يتبع بعضه بعضاً كأن كل سير تسيره هذه المطية يقذف بها إلى سير آخر.

(١) انظر الكتاب ٢: ٥٢.

١٥٤٢- لله مــــا يُعطِـــي ومـــا يُهــاتِي[١]

من المهاتاه ولقوة شبه الفعل ألحقوه الضمائر، فقالوا: هاتِ يا رجلُ، أي: أعطني وهاتي[٢] يا هندُ، هاتيا، هاتوا، هاتين، ويقال: هات: لا هاتيت، وهات إن كانت بك مهاتاة.

«وها زيداً بالألف، وهاءْ زيداً، بالهمزة أي: خذه مُوَحّدين على كل حال»

تقول: يا عمرو ها زيداً، أو هاءْ[٣] ويا هندُ ها زيداً، و هاءْ.

وكذلك التثنية والجمع منهما إجراءً لها مجرى معظم أسماء الأفعال والجمع بين حرفين حلقيين ثانيهما الهمزة مستثقل لم يجئ إلا في هذه الكلمة.

«وقد يُصرَّف هأْ مهموزاً، تصريف خَفْ[٤]»

فيقال: هأْ، هاءَا، هاؤُوا، هائي، هاءا، هَأْنَ، كما تقول: خف خافا، خافوا، خافي، خافا، خَفْنَ.

«أو تصريف هبْ»

أمرٌ من وهب يهب، فيقال: هأْ، هأَا، هَؤوا، وهئي، هأا، هَأْنَ، كما تقول[٥]: هب، هبا، هبوا، هبي، هبا، هَبْنَ.

«وهاءِ كـ(رامِ) ويُصَرَّفُ تصريفه»

فيقال: هاء، هائيا، هاؤوا، هائي، هائيا، هائين كـ(رام)، راميًا راموا، رامي، راميا[٦]،

---

(١)الرجز في شرح ابن يعيش ٤: ٣٠، والصحاح (هيت) واللسان (هنا) ٢٠: ٢٢٧.

(٢)(هات) في: ع، وهو خطأ، كما في اللسان.

(٣)انظر الكتاب ١: ١٢٤، ١٢٧.

(٤)انظر شرح ابن يعيش ٤: ٤٢، ٤٣، والصحاح (هوأ) ١: ٨٤-٨٥.

(٥)من (خف، خافا)، إلى(كما تقول) ساقط من: ع

(٦)(راموا رامي راميا) ساقط من: ع.

رامين، قال:

١٥٤٣ - فَقُلْتُ لَهَا هَائِي فقالَتْ براحَةٍ   تَـرَى زَعْفَرَانـاً في أسِرَّتِهَـا وَرْدَا(١)

«وهاكَ كذاك، ويُصَرَّفُ الكاف تصريف كافِهِ»

فيقال: هاكَ، هاكما، هاكم، هاكِ، هاكما، هاكنّ، كما يقال في ذاك هكذا.

وهاء: بوضع الهمزة موضع الكاف، ويصرّف تصريفه، فيقال: هاءَ، هاءِ، هاءا، هاؤم، هاؤن، وفي التنزيل: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، وقال علي، كرم الله وجهه:

١٥٤٤ - أفاطِمُ هاءِ السيفَ غيرَ ذَميمِ   فَلَسْـتُ برِعْدِيـدٍ ولا بلَئِيـمِ(٢)

«وهاءَكَ: تجمع بين الهمزةِ والكاف، وتقر الهمزة على الفتح،
وتُصَرَّفُ الكاف فيقال: هاءَكَ إلى هاءَكن(٣)»

فيقال: هاءَكَ، هاءَكِ، هاءَكما، هاءَكم، هاءَكُنَّ.

فهذه ثماني لغات في ها.

«وهلمّ زيداً، أي: قَرِّبْه، وهلم إلينا، أي: أقبل»

هلم: تستعمل متعدية، تقول: هلمّ زيداً، أي: قربه وأحضره، قال تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[الأنعام: ١٥٠] أي: أحضروهم.

وغير متعدية، تقول: هلمّ إليَّ أي: أقبل، وفي التنزيل: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ

---

(١) البيت في شرح ابن يعيش ٤: ٤٤.

(٢) البيت في شرح السيرافي للكتاب ١: ١٠٧ (مخطوطة البغدادي) برواية غير مذمم، والمحتسب ١: ٣٣٧، والجمهرة ١: ١٦٣، وابن أبي الحديد: ٣: ٣٩٤، وسرّ الصناعة ١: ٣١٧، وشرح ابن يعيش ٤: ٤٤، وعلى هامش (د) وبعده:

أميطي دماءَ القـومِ عنه فإنّـه   سقى آلَ عبـدِ الـدار كـأسَ حميـمِ
لعمـري لقـد بالغت في نصرِ أحمـدٍ   وطاعـةِ رَبٍّ بالعبـادِ رحيـمِ

(٣) (فيقال هاءك إلى هاءكن) ساقط من: ع.

﴿إِلَيْنَا﴾[الأحزاب: ١٨]، وهي مفتوحة، اختير لها أخف الحركات، لكونها مركبةً من كلمتين بالاتفاق.

أما عند البصريين، فمن (ها) الذي هي حرف تنبيه و(لُمَّ) بمعنى أجمع، يقال: لممته لمًّا إذا جمعته، وفي التنزيل: ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾[الفجر: ١٩]، أي: جمعاً، ثم طرحت الهمزة من (ها) فقالوا: هلمّ.

ودخول حرف التنبيه على الفعل مناسب، ليتنبه على ما يطلبه منه.

وعند الكوفيين: هي مركبة من (هل) و(أم) بمعنى أقصد، وهو ضعيف.

وحكى الأصمعي[1] أن الرجل يقال: له هلم، فيقول: لا أَهَلُمُّ، بالرفع.

قال أبو سعيد: أصله: لا أَلُـمُّ، زيدت الهاء بعد همزة المضارعة، ويمكن أن يكون هذا قد جيء به على هذه الصيغة مراعاة للفظ، أي: لا أفعَلُ ما أمرتني به بقولك: هَلُمَّ، كما يقال: حولق.

«ويُفرِدُها أهلُ الحجاز على كل حال»

[٤٤٩] / فيقولون: يا زيدُ هَلُمَّ، ويا هندُ هَلُمَّ، وكذلك التثنية والجمع منهما، وعليه التنزيل، كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠] و ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] وذلك لأنهم استثقلوا زيادات التصريف مع التركيب، ولأنها مركبة من حرف وفعل وحرف مفرد، فغلب حكمه حكم الفعل.

«وبنو تميم تقول: هلُمَّ هلمِّي هلمَّا هلمُّوا هَلْمُمْنَ»

فتسكن الميم الأخيرة، ويفك الإدغام كما تقول: ارْدُدْنَ.

---

(١) في تهذيب اللغة ٦: ٣١٦ «وإذا قال لك: هَلُمَّ كذا وكذا، قلت: لا أَهَلُمُّهُ بفتح الألف والهاء – أي: لا أعطيكه» وانظر المفصل ١٥٢، وشرح ابن يعيش ٤: ٤٣.

وحكي عن بعض العرب: هلمين[١]، في أمر جمع المؤنث، تزيد قبل نون التأنيث ياء لتبقى معها ميم هلمّ على فتحها. وهو غريب.

«وتَرَاكِهَاومَنَاعِهَا، أي: اترُكْها وامنعها»

الضمير فيها للإبل:

ذكر المرزوقيُّ: أن الرجل منهم كان إذا أغار على حي فاستاق إبله خرج مَنْ يُناديه من الحيّ:

١٥٤٥ - تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا أما تَرَى الموتَ لدى أوراكِها[٢]

فيقول المغير المستاق مجيباً:

١٥٤٦ - مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا أَمَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أرباعِها[٣]

ويقال: نَعاءِ فلاناً، أي انْعَه، والنَّعيُ: الإخبار بالموت، يقال: نَعاه يَنعاه، والناعي والنَّعِيّ: المخبر، وأصل نَعاءِ: نعايٌ بالياء، فأبدلوا منها همزة كما فعلوا في رداء.

«وبناء (فعالِ) في الأمر مقيسٌ عند سيبويه[٤] في كل فعل ثلاثيّ»

متعدياً كان أو غير متعد، تقول أَكَّالِ وجَلَّاسِ بمعنى: كُلْ واجلِسْ، وذلك لأنَّ (فَعالِ) بمعنى (افعَل) كثيرة، فأجراه مجرى الأمر الجاري على المضارع حيث قسناه.

---

(١) وفي تهذيب اللغة ٦: ٣١٧: «قال ابن الأنباري: حكى أبو عمرو عن العرب: هَلُمِّينَ يا نِسْوة. قال: والحجة لأصحاب هذه اللغة أنَّ أصل هَلُمَّ التصرف».

(٢) الرجز لطفيل بن يزيد الحارثي، قاله البغدادي، وهو في الكتاب ١: ١٢٣، ٢: ٣٧، والمقتضب ٣: ٣٦٩، والكامل ٤١٣، والإنصاف ٥٣٧، وأمالي ابن الشجري ٢: ١١١، وشرح ابن يعيش ٤: ٥٠، والشذور ٩٠، والخزانة ٢: ٣٥٤، ٤٠٩، واللسان (ترك).

(٣) الرجز في الكتاب ١: ١٢٣، ٢: ٣٦، والمقتضب ٣: ٣٦٩، وشرح ابن يعيش ٤: ٥١، وأمالي ابن الشجري ٢: ١١١، والإنصاف ٢: ٥٣٧.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٤٢.

فهرس الجزء الثالث